



الجمهورية العربية المتحدة

مَحْكَمَةُ النَّقَضِ

المكتب الفني

مَجْمُوعَةٌ

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد الجزائية
ومن الدائرة الجزائية

السنة السابعة عشرة

العدد الثالث : من أكتوبر إلى ديسمبر سنة ١٩٦٦

القاهرة

مطبعة دار القضاء العالي

١٩٦٦

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد البترولية

جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : حسين صفوت المركي نائب رئيس المحكمة ، ومختار مصطفى رضوان ، ومجد صبرى ، وجمال المرصفاوى ، ومجد مجد محفوظ ، ومجد عبد المصم حمزاوى ، ومحمود عزيز الدين سالم ، وحسين ساح ، ونصر الدين عزام ، ومجد أبو الفصل حنفى .

(٢)

الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٣٦ القضائية

عقوبة . ”وقف تنفيذها“ . تموين .

سريان القيد الوارد فى المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين المعدل على العقوبة المنصوص عليها فى قرار وزير التموين الرقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المعدل من جهة عدم جواز الحكم بوقف تنفيذها . علته ذلك : ورد هذا القيد فى أصل التشريع الذى صدر قرار وزير التموين استنادا إليه بناء على التفويض المحدد فيه .

لما كانت المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ — المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ — بعد أن نصت فى فقرتها الأولى على العقوبات التى فرضتها لمخالفة أحكام القانون المشار إليه وحددت بالحبس ستة أشهر إلى سنتين وبالغرامة من مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه ، قد تضمنت النص على مضاعفة العقوبات فى حالة العود وعدم جواز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الحبس والغرامة

وضبط الأشياء موضوع الجريمة في جميع الأحوال والحكم بمصادرتها وجواز الحكم بالغاء رخصة المحل في حالة مخالفة أحكام المادة ٣ مكررا ، ثم انتهت في فترتها الأخيرة إلى أنه : ” يجوز لوزير التموين فرض كل أو بعض العقوبات المنصوص عليها في هذه المادة على من يخالف القرارات التي يصدرها تنفيذا لهذا القانون “ . وكان وزير التموين في حدود سلطته التشريعية المخولة له في تلك المادة قد أصدر القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ ونص في المادة ٥٤ منه المعدلة بالقرار رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٩ على معاقبة كل مخالفة لأحكام المادة العاشرة المعدلة بالقرار رقم ٦٦٧ لسنة ١٩٤٥ بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيها ، فإن هذه العقوبة يرد عليها القيد العام الوارد في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ في شأن عدم جواز الحكم بوقف تنفيذها باعتبارها قاعدة وردت في أصل التشريع الذي خول وزير التموين إصدار القرارات التنفيذية المشار إليها ، مما لازمه اتباعها وعدم الخروج عليها في حالة فرض كل أو بعض العقوبات المنصوص عليها في تلك المادة على اعتبار أن وقف التنفيذ ليس بذاته عقوبة مما يصدق عليها التبعيض المصرح به في التفويض التشريعي ، بل هو قيد للعقوبات يجب دائما أن توقع على أساسه تحقيقا لمراد الشارع وما تغياه من ردع هام في نطاق الجرائم التموينية سواء كانت مؤثمة طبقا للقانون ذاته أو القرارات التنفيذية له * .

(*) هذا المبدأ مقرر في الطعن رقم ٣٢٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٨/٤/١٩٦٦ س ١٧ ع ٢
س ٤٣٥ بصدد تطبيق قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ .

وفي الطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ٢/٥/١٩٦٦ بصدد تطبيق قرار وزير التموين رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المعدل .

وفي الطعن رقم ٣٧٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ٩/٥/١٩٦٦ بصدد تطبيق قرار وزير التموين رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٦٦ .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهم في يوم ٢٦ يوليه سنة ١٩٦٤ بدائرة مركز أبنوب: لم يخطرخوا مكتب التموين المختص عن نقص عدد الأفراد المقيمين معهم خلال الميعاد المحدد قانونا . وطلبت عقابهم بالمادتين ٧ و ٨ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ والمادة ١٠ المعدلة بالقرار ١٦٧ لسنة ١٩٤٥ والمادة ٥٤ المعدلة بالقرار ١١٥ لسنة ١٩٤٦ . ومحكمة أبنوب الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ٦ ديسمبر سنة ١٩٦٤ عملا بمواد الاتهام بتغريم كل منهم مائة جنيه . فاستأنف المحكوم عليهم هذا الحكم . ومحكمة أسبوط الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من يوم صدور الحكم عملا بالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض الخ ... وقررت الدائرة الجنائية بمحكمة النقض إحالة الدعوى إلى الهيئة العامة بالمحكمة لتقضى فيها إعمالا لحكم الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون حين قضى بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة التي أنزلها بالمطعون ضدهم عن تهمة عدم إخطارهم مكتب التموين المختص عن نقص عدد الأفراد المقيمين معهم في الميعاد المحدد قانونا بالمخالفة لقرار وزير التموين رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ مع أن المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ — التي خولت وزير التموين فرض كل أو بعض العقوبات التي نصت عليها جزاء لمخالفة أحكام القرارات التي يصدرها تطبيقا للمادة الأولى من ذلك القانون — نصت على عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة ، ومن ثم تكون العقوبات التي يقررها

وزير التموين بمقتضى القرارات التى يصدرها تنفيذا للقانون — ومن بينها القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ الذى تتضمن المادة ٥٤ منه العقوبة المقررة لمخالفة أحكامه — مقيدة بذلك الحظر ، فلا يجوز الحكم بوقف تنفيذها .

وقد رأت الدائرة الجنائية طرح هذه المسألة القانونية على الهيئة العامة للمواد الجنائية للفصل فيها بالتطبيق لحكم الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون السلطة القضائية الصادر به القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ .

وحيث إنه لما كانت المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ — المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ — بعد أن نصت فى فقرتها الأولى على العقوبات التى فرضتها لمخالفة أحكام القانون المشار إليه وحددتها بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين وبالغرامة من مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه ، تضمنت النص على مضاعفة العقوبات فى حالة العود وعدم جواز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الحبس والغرامة وضبط الأشياء موضوع الجريمة فى جميع الأحوال والحكم بمصادرتها وجواز الحكم بالغاء رخصة المحل فى حالة مخالفة أحكام المادة ٣ مكررا ثم انتهت فى فقرتها الأخيرة إلى أنه ” يجوز لوزير التموين فرض كل أو بعض العقوبات المنصوص عليها فى هذه المادة على من يخالف القرارات التى يصدرها تنفيذا لهذا القانون “ . لما كان ذلك ، وكان وزير التموين فى حدود سلطته التشريعية المخولة له فى تلك المادة قد أصدر القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ ونص فى المادة ٥٤ منه المعدلة بالقرار رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٩ على معاقبة كل مخالفة لأحكام المادة العاشرة المعدلة بالقرار رقم ٦٦٧ لسنة ١٩٤٥ — المؤتممة للجريمة التى دين بها المطعون ضدهم — بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيها ، وإن هذه العقوبة يرد عليها القيد العام الوارد فى المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ فى شأن عدم جواز الحكم بوقف تنفيذها باعتبارها قاعدة وردت فى أصل التشريع الذى خول وزير التموين إصدار القرارات التنفيذية المشار إليها مما لازمه اتباعها وعدم الخروج عليها فى حالة فرض كل أو بعض العقوبات المنصوص عليها فى تلك المادة على اعتبار أن وقف التنفيذ ليس بذاته

عقوبة مما يصدق عليها التبعض المصرح به في التفويض التشريعي ، بل هو قيد للعقوبات يجب دائماً أن توقع على أساسه تحقيقاً لمراد الشارع وما يتغياها من ردع عام في نطاق الجرائم التموينية سواء كانت مؤثمة طبقاً للقانون ذاته أو القرارات التنفيذية له .

وحيث إنه لما تقدم ، فإن الهيئة العامة ترى إقرار ما جرى به قضاء هذه المحكمة من تقيد قرارات وزير التموين — الصادرة تنفيذاً للمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ — بالأصل التشريعي الذي خول إصدارها وذلك بعدم جواز الحكم بوقف تنفيذ العقوبات الواردة بتلك القرارات . ولما كانت الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون السلطة القضائية قد خولت هذه الهيئة الفصل في الدعوى المحالة إليها . وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة المحكوم بها قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من وقف تنفيذ العقوبة . هذا ولما كانت المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى . وكان قرار وزير التموين رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ في شأن بطاقات التموين الذي صدر في ٢٧ من يونيو سنة ١٩٦٦ هو القانون الأصلح للمطعون ضدهم بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف ومن ثم فهو الواجب التطبيق عملاً بالفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وتطبيق الفقرة الأولى من المادة ٢٦ من قرار وزير التموين المشار إليه وتغريم كل من المطعون ضدهم خمسة جنيهاً .

الأحكام الصادرة من الدائرة الجزائية

(١) نقابات

جلسة ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة وبحضور السادة المستشارين :
مختار رضوان ، وجمال المرصفاوي ، وحسين ساح ، ومحمود كامل عطيفة .

(٢)

الطعن رقم ١ لسنة ٣٦ تظلم محامين

محاماه . نقض . " إجراءات الطعن " . " التقرير به " . " إيداع
الأسباب " .

وجوب حصول التقرير بالطعن في قرار لجنة قيد المحامين بإيداع الأسباب التي
ينبنى عليها الطعن في الميعاد المحدد بالمادة ٦ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن
المحاماه .

إن الشارع إذ حدد للطعن بالنقض في قرار لجنة قيد المحامين ثلاثين يوما
لإجرائه ثم أحال في بيان كيفية حصول ذلك الطعن إلى الإجراءات المتبعة
للقض في المواد الجنائية ، إنما دل على وجوب حصول التقرير بالطعن في قرار
اللجنة المشار إليها وإيداع الأسباب التي ينبنى عليها الطعن في ميعاد الثلاثين يوما
التي حددها . ذلك أن التقرير بالطعن بالنقض هو مناط اتصال المحكمة بالطعن
واعتباره مرفوعا إليها وتقرير الأسباب التي ينبنى عليها الطعن شرط لقبوله

ولتمكين محكمة النقض من النظر في موضوعه ، فالأسباب ليست إلا تبعا للتقرير لاصقة به ، فهما يكونان معا وحدة إجرائية واحدة لا يغنى أحدهما عن الآخر ولا يقوم مقامه مما مفاده أن النص على حصول الطعن وفقا للإجراءات المتبعة للنقض في المواد الجنائية بعد تحديد ميعاد ثلاثين يوما ينصرف حتما إلى التقرير بالطعن وإيداع الأسباب معا . ولما كان الطاعن وإن قرر بالطعن في قرار لجنة قيد المحامين في خلال الثلاثين يوما التالية لإعلانه بالقرار المطعون فيه إلا أنه لم يقدم أسباب الطعن إلا بعد انقضاء ذلك الميعاد ، فإن طعنه يكون غير مقبول شكلا .

الوقائع

تتحصل وقائع هذا التظلم في أن الطاعن قيد بمجدول المحامين تحت التمرين بتاريخ ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٥٤ ونقل لمجدول المحامين الغير مشغلين بتاريخ ٢٧ يونيه سنة ١٩٥٦ بمناسبة تعيينه بإدارة الشؤون القانونية بوزارة التربية والتعليم (مكتب وكيل الوزارة) ويختص بالشؤون القانونية نقلا من المراقبة العامة للمستخدمين بالوزارة — وقد استقال من وزارة التربية والتعليم ثم عين بشركة النصر للتصدير والاستيراد اعتبارا من ٥ أكتوبر سنة ١٩٦٤ بوظيفة محام بالشؤون القانونية ثم رقى لوظيفة مدير إدارة القضايا بمراقبة الشؤون القانونية والقضائية بالشركة المذكورة وما زال يعمل بها . وقد تقدم في ١٣ من أبريل سنة ١٩٦٦ بطلب لإعادة قيده بمجدول المحامين المشغلين وطلب احتساب مدة عمله بوزارة التربية والتعليم وعمله بالشركة ضمن مدة اشتغاله بالأعمال القانونية وانتهى إلى طلب قبوله للرافعة أمام المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف . وبجلسة ٢٨ مايو سنة ١٩٦٦ قررت لجنة قيد المحامين غيابيا قيده بمجدول المحامين أمام المحاكم الابتدائية ورفض طلب القيد أمام المحاكم الاستئنافية . فعارض في شق القرار الخاص بالرفض . وبجلسة ٢١ يونيه سنة ١٩٦٦ قضى بقبول المعارضة شكلا ورفضها موضوعا وتأيد القرار المعارض فيه . فطعن الطاعن في هذا القرار بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

من حيث إن القرار المطعون فيه صدر من لجنة قبول المحامين بمحكمة إستئناف القاهرة بتاريخ ٢١ من يونيو سنة ١٩٦٦ متضمنًا تأييد قرارها الصادر في ٢٨ من مايو سنة ١٩٦٦ برفض طلب قيد اسم الطاعن بجدول المحامين المشتغلين أمام محاكم الإستئناف . وقد أعلن القرار المطعون فيه إلى الطاعن بكتاب موصى عليه تسلمه في ٢٩ من يونيو سنة ١٩٦٦ على ما يبين من كتاب محكمة إستئناف القاهرة رقم ٢٠٧٧ فقرور الطاعن بالطعن بالنقض في ١٩ من يولييه سنة ١٩٦٦ وقدم أسباب طعنه في السادس من أغسطس سنة ١٩٦٦ وتمسك في مذكرة تكميلية بحقه في إيداع تلك الأسباب في خلال الأجل المحدد في المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض على اعتبار أن المادة السادسة من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن المحاماه أمام المحاكم أوجبت حصول الطعن في قرار اللجنة المشار إليها في خلال ثلاثين يوما ولم تحدد أجلا لإيداع أسباب الطعن وإنتهت إلى الاحالة إلى الاجراءات المبينة في الطعن بالنقض في المواد الجنائية .

وحيث إن المادة السادسة من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن المحاماه أمام المحاكم تنص على أنه ” إذا رفض طلب القيد بعد سماع أقوال الطالب فله أن يطعن في القرار أمام محكمة النقض ” الدائرة الجنائية “ خلال الثلاثين يوما التالية لإعلانه به . وإذا رفض الطلب دون سماع أقوال الطالب فله أن يعارض فيه أمام اللجنة خلال خمسة عشر يوما التالية لإعلانه فإذا أيدت اللجنة القرار أو لم يعارض فيه الطالب في الميعاد كان له أن يطعن فيه خلال الثلاثين يوما التالية لإعلانه في الحالة الأولى ومن تاريخ انقضاء ميعاد المعارضة في الحالة الثانية ويكون الاعلان في جميع الأحوال بكتاب موصى عليه . وإذا بنى قرار الرفض على ما جاء بالبند الأخير من المادة الثانية فلا يجوز تجديد الطلب إلا بعد مضي خمس سنوات من التاريخ الذي يصبح فيه القرار نهائيا . ويحصل

الطعن بالنقض وفقا للإجراءات المتبعة للنقض في المواد الجنائية — أما المعارضة فتكون بتقرير في قلم كتاب محكمة استئناف القاهرة “ . لما كان ذلك ، وكان الشارع إذ حدد للطعن بالنقض في قرار لجنة قيد المحامين ثلاثين يوما لإجرائه ثم أحال في بيان كيفية حصول ذلك الطعن إلى الإجراءات المتبعة للنقض في المواد الجنائية ، إنما دل على وجوب حصول التقرير بالطعن في قرار اللجنة المشار إليها وإيداع الأسباب التي يبنى عليها الطعن في ميعاد الثلاثين يوما التي حددها ، ذلك بأن التقرير بالطعن بالنقض هو مناط اتصال المحكمة بالطعن واعتباره مرفوعا إليها وتقرير الأسباب التي يبنى عليها الطعن شرط لقبوله ولتمكين محكمة النقض من النظر في موضوعه فالأسباب ليست إلا تبعا للتقرير لاصقة به فهما يكونان معا وحدة إجرائية واحدة لا يغني أحدهما عن الآخر ولا يقوم مقامه مما مفاده أن النعي على حصول الطعن وفقا للإجراءات المتبعة للنقض في المواد الجنائية بعد تحديد ميعاد ثلاثين يوما ينصرف حتما إلى التقرير بالطعن وإيداع الأسباب معا . لما كان ذلك ، وكان الطاعن وإن قرر بالطعن في قرار لجنة قيد المحامين في خلال الثلاثين يوما التالية لإعلانه بالقرار المطعون فيه إلا أنه لم يقدم أسباب الطعن إلا بعد انقضاء ذلك الميعاد ، فإن طعنه يكون غير مقبول شكلا .

جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت السركي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : مختار مصطفى وضوان ، وجمال المرمقاري ، ومحمد محفوظ ، ومحمود كامل عطيفة .

(٣)

الطعن رقم ٣ لسنة ٣٦ نظم محامين

(١ ، ب) محامة . ” القيد بجدول المحامين المشتغلين ” .

(١) خلوص المادة ١٨ من القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن المحامة أمام
المحاكم من النص على العمل النظير لعضوية هيئة التدريس أو العمل
في وظائف المعيدين . قصر الشارع ما يحسب من مدة التمرين أو الاشتغال
أمام المحاكم على مدة شغل وظيفة التدريس أو المعيد ذاتها دون ما يماثلها
في طبيعة العمل .

(ب) قرار لجنة قبول المحامين باعادة قيد اسم المحامي بجدول المحامين المشتغلين
لا يقرر له مبركاً قانونياً ذا أثر رجعي وإنما هو ينشئ هذا المركز من يوم
صدوره فحسب .

١ — إن الفقرة الثانية من المادة ١٨ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن
المحامة أمام المحاكم وإن أوجبت احتساب الزمن الذي قضاء الطالب
في عضوية هيئة التدريس بكميات الحقوق وفي وظائف المعيدين بها وفي تدريس
القانون بكميات التجارة أو غيرها من الكليات التي تعتبر شهاداتها الدراسية النهائية
معادلة لشهادات تلك الكليات — من مدة التمرين أو الاشتغال أمام المحاكم
الابتدائية أو محاكم الاستئناف ، إلا أنها خلت من النص على العمل النظير
لعضوية هيئة التدريس أو للعمل في وظائف المعيدين . ومؤدى ذلك أن الشارع
في هذا المقام إنما اقتصر فيما يحسب من مدة التمرين أو من الاشتغال أمام

المحاكم على مدة شغل وظيفة التدريس أو المعيد ذاتها دون ما يماثلها في طبيعة العمل . ولما كان الطاعن — على ما يبين من كتاب كلية الحقوق بجامعة الاسكندرية — قيد طالبا بقسم الدراسات العليا بمكافأة دراسية نظير تفرغه للدراسة بهذا القسم ، وكان مجرد قيده وتقرير مكافأة تفرغ له لا يعينان تعيينه في وظيفة معيد بالكلية ، فإنه لا يندرج تحت حكم الفقرة الثانية من المادة ١٨ المذكورة ولا يترتب له حق في احتساب المدة التي قضاها في تلك الدراسة .

٢ — إن الفقرة الثانية من المادة ٨ من قانون المحاماة أمام المحاكم الرقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ حين أجازت إعادة قيد اسم المحامي بجدول المحامين المشتغلين قد نصت على أن " تسرى في هذه الحالة أحكام المواد الثانية والخامسة والسادسة " . ولما كانت المادة الخامسة قد قضت بتقديم طلبات القيد مع الأوراق المثبتة لتوافر الشروط المبينة في المادة الثانية إلى لجنة قبول المحامين حتى إذا ما تحققت اللجنة من توافر الشروط في الطالب قررت قيد اسمه بالجدول ، فإن مفاد ذلك أن قرار اللجنة لا يقرر للطالب مركزا قانونيا ذا أثر رجعي وإنما هو ينشئ هذا المركز من يوم صدوره فحسب .

الوقائع

تتحصل وقائع هذا الطعن — حسب الثابت في الأوراق — في أن الطاعن تخرج في كلية الحقوق بجامعة الاسكندرية في يونيه سنة ١٩٦٣ وقيد اسمه بجدول المحامين المشتغلين بتاريخ ١٩٦٣/٩/٢١ ثم التحق بقسم الدراسات العليا بكلية الحقوق بجامعة الاسكندرية في ١٩٦٣/١١/١٨ وقد وافق مجلس الجامعة على منح الطاعن مكافأة التفرغ للدراسات العليا خلال عام ١٩٦٣/١٩٦٤ بعد أن تقدم بطلب إلى لجنة قبول المحامين لنقل اسمه إلى جدول غير المشتغلين التي استجابت إلى طلبه اعتبارا من ١٩٦٣/١٠/١٣ وظل يتابع دراساته حتى صدر قرار آخر باستمرار هذه المنحة حتى آخر يولييه سنة ١٩٦٥ . ثم تقدم إلى لجنة قبول المحامين بمحكمة استئناف القاهرة طالبا : (أولا) تعديل تاريخ

النقل إلى جدول غير المشتغلين وجعله ١٩٦٣/١١/١٨ وهو تاريخ قرار مجلس الجامعة بدلا من ١٩٦٣/١٠/١٣ (تاريخ قرار مجلس الكلية). (وثانيا) احتساب المدة من ١٩٦٣/١١/١٨ حتى ١٩٦٥/٧/٣١ ضمن مدة التمرين (وثالثا) إعادة القيد بجدول المشتغلين اعتبارا من ١٩٦٥/٨/١ وهو اليوم التالى لانتهاؤه عمله بالجامعة . وفي ١٩٦٦/٨/٧ صدر قرار اللجنة المذكورة بتعديل تاريخ النقل لجدول غير المشتغلين وجعله ١٩٦٣/١١/١٨ وإعادة الاسم للجدول العام اعتبارا من ١٩٦٦/٨/٧ . فعارض الطاعن في هذا القرار وقضى في معارضته في ١٩٦٦/٩/٢٨ بقبولها شكلا وفي الموضوع بتعديل نقل الاسم لجدول غير المشتغلين اعتبارا من ١٩٦٣/١١/١٨ ورفض ما عدا ذلك من الطلبات وأعلن إليه هذا القرار في ١٩٦٦/١٠/١ فطعن الطاعن في هذا القرار بطريق النقض ... إلخ.

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن القرار المطعون فيه لم يحتسب الفترة من ١٨ نوفمبر سنة ١٩٦٣ حتى ٣١ يولييه سنة ١٩٦٥ ضمن مدة تمرين الطاعن تأسيسا على أنه لم يكن خلالها معينا معيدا بمرتب ثابت ، وإنما كان مجرد طالب بقسم الدراسات العليا بكلية الحقوق بجامعة الاسكندرية يحصل على مكافأة دراسية نظير تفرغه للدراسة بهذا القسم ، في حين أن المركز القانوني للتفرغ يعتبر على ضوء المعيار الذي حددته المادة ١٨ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بالمحامية أمام المحاكم — متماثل تمام التماثل مع مركز المعيد من نواحى وحدة العمل — وهو التفرغ للاشتغال بالقانون بأية صورة ولا سيما في مجال الجامعات — وشروط التعيين الشكلية والموضوعية وأداته ، ومقدار المرتب ، والوضع الفنى والفعلى فى شأن التفرغ وما عسى أن يناط بكليهما من عمل فنى أو إدارى بالكلية ، والميزات الأخرى — من إعفاء من رسوم الامتحانات وتسجيل الرسائل والايقاد فى بعثات داخلية أو خارجية ، واحتساب مدة الخدمة عند التعيين فى الوظائف الحكومية ، ولا فارق بينهما إلا فى التسمية والبند المالى ، وأنه ليس يقدح فى ذلك ما جاء بكتاب الكلية من أن الطاعن كان طالبا بقسم الدراسات العليا ، إذ كان على اللجنة أن تتولى هم استظهار

طبيعة وتكييف مركزه القانوني دون التعويل على التسمية التي أطلقتها الكلية ، كما أن القرار المطعون فيه قد خالف منطق القانون وطبائع الأمور حين رفض إسناد إعادة قيد الطاعن بجدول المحامين المشتغلين إلى يوم أول أغسطس سنة ١٩٦٥ وهو اليوم التالي لانتهاؤه عمله بالكلية ، إذ ليس يجوز أن يضار دون إرادته بما تستغرقه إجراءات الاعادة من زمن .

وحيث إنه لما كانت المادة ١٨ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بالمحاماه أمام المحاكم تنص على أنه ” يحسب من مدة التمرين أو من مدة الاشتغال أمام المحاكم الابتدائية أو محاكم الاستئناف الزمن الذي قضاه الطالب في القضاء أو النيابة أو في الأعمال الفنية بمجلس الدولة أو بإدارة قضايا الحكومة أو بقسم قضايا الأوقاف أو في الأعمال القضائية أو الفنية التي يصدر بتعيينها قرار من وزير العدل بعد أخذ رأى لجنة قبول المحامين وتحسب مدة العضوية في هيئة التدريس بكليات الحقوق ومدة العمل في وظائف المعيدين بها وكذلك مدة تدريس القانون بكليات التجارة بالجامعات المصرية أو بأية كلية تعتبر شهاداتها الدراسية النهائية معادلة لشهادات الكليات المشار إليها “ فإن الفقرة الثانية من هذه المادة وإن أوجبت احتساب الزمن الذي قضاه الطالب في عضوية هيئة التدريس بكليات الحقوق وفي وظائف المعيدين بها ، وفي تدريس القانون بكليات التجارة أو غيرها من الكليات التي تعتبر شهاداتها الدراسية النهائية معادلة لشهادات تلك الكليات ، إلا أنها خلت من النص على العمل النظير لعضوية هيئة التدريس أو للعمل في وظائف المعيدين ، ومؤدى ذلك أن الشارع في هذا المقام إنما اقتصر فيما يحسب من مدة التمرين أو من الاشتغال أمام المحاكم على مدة شغل وظيفة التدريس أو المعيد ذاتها دون ما يماثلها في طبيعة العمل . لما كان ذلك ، وكان الطاعن على ما يبين من كتاب كلية الحقوق بجامعة الاسكندرية — قيد طالبا بقسم الدراسات العليا بمكافأة دراسية نظير تفرغه للدراسة بهذا القسم ، وكان مجرد قيده وتقرير مكافأة تفرغ له ، لا يعينان تعيينه في وظيفة معيد بالكلية ، ومن ثم فلا يندرج تحت حكم الفقرة الثانية من المادة ١٨ المذكورة ولا يترتب له حق في احتساب المدة التي قضاه في تلك الدراسة . لما كان ذلك ، وكان طلب الطاعن إسناد إعادة قيده بجدول

المحاميين المشتغلين إلى يوم أول أغسطس سنة ١٩٦٥ باعتباره اليوم التالي لتركه الدراسة بكلية الحقوق ، مردودا بأن الفقرة الثانية من المادة ٨ من القانون سالف الذكر ، حين أجازت إعادة قيد اسم المحامي بمجدول المحامين المشتغلين ، قد نصت على أن " تسرى في هذه الحالة أحكام المواد الثانية والخامسة والسادسة " ولما كانت المادة الخامسة قد قضت بتقديم طلبات القيد مع الأوراق المثبتة لتوافر الشروط المبينة في المادة الثانية إلى لجنة قبول المحامين ، حتى إذا ما تحققت اللجنة من توافر الشروط في الطالب قررت قيد اسمه بالجدول ، فإن مفاد ذلك أن قرار اللجنة لا يقرر للطالب مركزا قانونيا ذا أثر رجعي وإنما هو ينشئ هذا المركز من يوم صدوره فحسب . لما كان ذلك ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعين الرفض موضوعا .

جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت السركي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
مختار مصطفى رضوان ، وجمال المرصفاوى ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمود كامل عطيفه .

(٤)

الطعن رقم ٥ لسنة ٣٦ تظلم محامين

محاماه . "القيّد بجدول المحامين المشتغلين".

خلو المادة ١٨ من القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن المحاماة أمام المحاكم من النص على العمل النظيف للقضاء أو الأعمال الفنية في مجلس الدولة أو النيابة أو إدارة قضايا الحكومة أو قسم قضايا الأوقاف . اتجه الشارع الى عدم احتساب مدة الاشتغال في الأعمال المعيرة نظيرة لتلك الأعمار إلا بعد صدور قرار من وزير العدل .

نص المادة ٢٦ من القانون المذكور لا صلة له باحتساب مدد الأعمال القضائية والفنية التي عينتها المادة ١٨ سالفه الذكر .

إن المادة ١٨ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن المحاماه أمام المحاكم وإن أوجبت احتساب الزمن الذي قضاه الطالب في القضاء أو الأعمال الفنية في مجلس الدولة أو النيابة أو إدارة قضايا الحكومة أو قسم قضايا الأوقاف ، إلا أنها خلت من النص على العمل النظيف لتلك الأعمال وإن أضافت الأعمال القضائية أو الفنية التي يصدر بتعيينها قرار من وزير العدل بعد أخذ رأى لجنة قبول المحامين . ومؤدى ذلك أن الشارع إنما قصد أن لا تحتسب مدة الاشتغال في الأعمال المعيرة نظيرة لتلك الأعمال التي أشار إليها في صدر المادة إلا بعد صدور قرار بها من وزير العدل . ولما كان العمل الذي تولاه الطاعن بإدارة الشؤون القانونية بالمؤسسة المصرية العامة للصوامع والتخزين لا يندرج تحت الأعمال التي نصت

عليها المادة ١٨ سالفه الذكر ، وكان وزير العدل لم يصدر قرارا تنفيذيا لهذا النص باحتساب مدة الاشتغال بالأعمال النظرية للأعمال الفنية بمجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة في مدة الاشتغال بالمحاماة ، فإن ثبوت ممارسة الطاعن ذلك العمل لا يرتب له حقا في احتساب المدة التي قضائها فيه . ولا يجدي مانتص عليه المادة ٢٦ من أنه : ” يقبل للرافعة أمام المحاكم عن مصالح الحكومة أو الهيئات العامة أو وزارة الأوقاف أو المؤسسات العامة والهيئات التي يصدر بتعيينها قرار من وزير العدل بعد أخذ رأى لجنة قبول المحامين — محامو أقلام قضايا هذه الجهات الحاصلون على شهادة الليسانس أو ما يعادلها أو أحد المحامين “. إذ أن هذا النص لا صلة له باحتساب مدد الأعمال القضائية والفنية التي عينتها المادة ١٨ من ذلك القانون .

الوقائع

تتصل وقائع هذا الطعن — حسب الثابت في الأوراق — في أن الطاعن قيد بجدول المحامين بتاريخ ١٨/٥/١٩٥٧ وقبل للرافعة أمام المحاكم الابتدائية بتاريخ ٧/١١/١٩٥٩ ثم نقل إلى جدول الغير المشتغلين بتاريخ ٢١/٥/١٩٦٢ لتعيينه بإدارة الشئون القانونية بمؤسسة الصوامع والتخزين في ٢٣/٤/١٩٦١ ثم استقال منها في ٢١/٩/١٩٦٤ وطلب إعادة قيده بجدول المشتغلين مع قبوله للرافعة أمام محاكم الاستئناف وبتاريخ ٢٨/٩/١٩٦٦ قررت لجنة قبول المحامين بحكمة استئناف القاهرة غيابيا بإعادة اسمه لجدول المحامين المشتغلين ورفض طلب قبوله المرافعة أمام محاكم الاستئناف لعدم استكمال المدة القانونية ، ولم يعارض في هذا القرار وأعلن إليه في ١/١٠/١٩٦٦ فقررت وكالة الطاعن الطعن بطريق النقض في هذا القرار . الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن القرار المطعون فيه إذ صدر برفض قبول الطاعن للرافعة أمام محاكم الاستئناف لعدم استكمال المدة القانونية ، قد شابته خطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه لم يحسب من تلك المدة الفترة من ٢٣ أبريل سنة ١٩٦١

حتى ٢١ سبتمبر سنة ١٩٦٤ — التي قضاهها الطاعن في إدارة الشئون القانونية بمؤسسة عامة — هي المؤسسة المصرية العامة للصوامع والتخزين ، في حين أنه يعتبر محاميا بقلم قضايا تلك المؤسسة وقد ترفع أمام المحاكم عنها وعن الشركات التابعة لها ، فيعد بهذه المثابة خلال تلك الفترة من النظراء ، ولا يرفع عنه هذه الصفة نقل اسمه إلى جدول المحامين غير المشتغلين وبذلك يكون أهلا لقيده للرافعة أمام محاكم الاستئناف عملا بنصوص المواد ١٦ و ١٨ و ٢٦ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بالمحاماة أمام المحاكم .

وحيث إنه لما كانت الفقرة الأولى من المادة ١٦ من القانون سالف الذكر تنص على أنه : ” يشترط لقبول المحامي للرافعة أمام محاكم الاستئناف ومحكمة القضاء الإداري أن يكون قد اشتغل بالمحاماة ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ تقريره محاميا بجدول المحامين المقررين أمام المحاكم الابتدائية “ وكانت الفقرة الأولى من المادة ١٨ تنص على أنه ” يحسب من مدة التمرين أو من مدة الاشتغال أمام المحاكم الابتدائية أو محاكم الاستئناف الزمن الذي قضاه الطالب في القضاء أو النيابة أو في الأعمال الفنية بمجلس الدولة أو بإدارة قضايا الحكومة أو بقسم قضايا الأوقاف أو في الأعمال القضائية أو الفنية التي يصدر بتعيينها قرار من وزير العدل بعد أخذ رأى لجنة قبول المحامين “ فإن هذه المادة وإن أوجبت احتساب الزمن الذي قضاه الطالب في القضاء أو الأعمال الفنية في مجلس الدولة أو النيابة أو إدارة قضايا الحكومة أو قسم قضايا الأوقاف إلا أنها خلت من النص على العمل النظير لتلك الأعمال وإن أضافت الأعمال القضائية أو الفنية التي يصدر بتعيينها قرار من وزير العدل بعد أخذ رأى لجنة قبول المحامين . ومؤدى ذلك أن الشارع إنما قصد أن لا تحتسب مدة الاشتغال في الأعمال المعبرة نظيرة لتلك الأعمال التي أشار إليها في صدر المادة إلا بعد صدور قرارها من وزير العدل . لما كان ذلك ، وكان العمل الذي تولاه الطاعن — بإدارة الشئون القانونية بالمؤسسة المصرية العامة للصوامع والتخزين — لا يندرج تحت الأعمال التي نصت عليها المادة ١٨ سالفه الذكر ، وكان وزير العدل لم يصدر قرارا تنفيذيا لهذا النص باحتساب مدة الاشتغال بالأعمال النظيرة للأعمال الفنية بمجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة في مدة الاشتغال بالمحاماة ، فإن ثبوت ممارسة الطاعن

ذلك العمل ، لا يرتب له حقا في احتساب المدة التي قضاها فيه . ولا يجديه ما تنص عليه المادة ٢٦ من أنه ” يقبل للمرافعة أمام المحاكم عن مصالح الحكومة أو الهيئات العامة أو وزارة الأوقاف أو المؤسسات العامة والهيئات التي يصدر بتعيينها قرار من وزير العدل بعد أخذ رأى لجنة قبول المحامين — محامو أقلام قضايا هذه الجهات الحاصلون على شهادة الليسانس أو ما يعادلها أو أحد المحامين “ إذ أن هذا النص لا صلة له باحتساب مدد الأعمال القضائية والفنية التي عينتها المادة ١٨ من ذلك القانون . لما كان ذلك ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

الأحكام الصادرة من الدائرة الجزائية

(ب) المواد الجزائية

جلسة ٣ من أكتوبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار/ حسين صفوت السركي نائب رئيس المحكمة ؛ وبحضور السادة المستشارين :
محمد صبرى ، ومحمود عزيز الدين سالم ، ومحمد أبو الفضل حفى ، وأنور أحمد خلف .

(١٦٥)

الطعن رقم ٩٩١ لسنة ٣٦ القضائية

شأى . حكم "تسبيبه . تسبيب معيب" .

مناط التأييم في جريمة بيع الشأى أو حيازته بقصد البيع — أن يكون الشأى من النوع الاسود ،
وغير معبأ في عبوات تحمل البيانات المنصوص عليها في المادة الخامسة من قرار وزير التموين رقم ٢٥٢
لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم تعبئة وتجارة الشأى والبن .

يبين من استقراء نصوص المادة الأولى من القرار بقانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٦٠ في شأن تنظيم تعبئة وتجارة الشأى والمواد ٥ و ٦ و ٩ و ١٠ من قرار وزير التموين الرقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم تعبئة وتجارة الشأى والبن — أن مناط التأييم في جريمة بيع الشأى أو حيازته بقصد البيع رهن بتوافر شرطين :
(الأول) أن يكون الشأى من النوع الأسود ، وهو الأمر المستفاد من صريح نص المادة الخامسة ، ومن دلالة ما أشارت إليه المادة السادسة من حظر خلط الشأى الأسود بشأى أخضر أو بأية مادة أخرى ، و(الثانى) أن يكون هذا

الشاي الأسود غير معبأ في عبوات تحمل البيانات المنصوص عليها في المادة الخامسة .
ومن ثم فإنه يجب لسلامة الحكم الصادر بالادانة في جريمة بيع الشاي أو حيازته
بقصد البيع وغير معبأ في عبوات قانونية أن يستظهر توافر هذين الشرطين حتى
تتمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها
في الحكم وإلا كان معيبا بالقصور .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٠ مارس سنة ١٩٦٥ بدائرة مركز
المراغة : (أولا) حاز بقصد البيع شايًا أسودا غير معبأ قانونا . (ثانيا) لم يعلن
عن أسعار ما يعرضه للبيع طبقا للأوضاع المقررة . وطلبت عقابه بالمواد ٤ و ١٠
من القانون ٦٦ لسنة ١٩٥٧ و ٥٦ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ و ١٣ و ١٤
و ٢٠ من القانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل . ومحكمة جنح المراغة الجزئية قضت
حضوريا بتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٦٥ عملا بمواد الاتهام (أولا) بتغريم المتهم مائة جنيه
ومصادرة المادة المضبوطة وبحبسه ستة شهور مع الشغل وكفالة ١٠٠ قرش
لوقف التنفيذ بالنسبة إلى التهمة الأولى . (وثانيا) بالنسبة للتهمة الثانية بتغريم
المتهم خمسة جنيهات ونشر ملخص الحكم على واجهة المحل لمدة شهر على نفقة
المتهم . فاستأنف كل من المتهم والنيابة العامة هذا الحكم . ومحكمة سوهاج الابتدائية
— بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ٩ مارس سنة ١٩٦٦ بقبول
الاستئناف شكلا ورفضهما موضوعا وتأيد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن
في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المستأنف المؤيد لأسبابه بالحكم
المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة حيازة شاي أسود غير معبأ في عبوات قانونية
بقصد البيع قد شابه القصور ، ذلك بأنه لم يستظهر ما إذا كان الشاي المضبوط
هو من النوع الأسود الذي اقتصر التأثم عليه أولا .

وحيث إن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن بأنه في يوم ١٠/٣/١٩٦٢ (أولاً) حاز بقصد البيع شايًا أسوداً غير معبأ في عبوات قانونية . (ثانياً) لم يعلن عن أسعار ما يعرضه للبيع طبقاً للأوضاع المقررة . وطلبت النيابة العامة معاقبته بالمواد ١٠ و ١٤ من القرار رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٧ والمادة ٥٦ مكررة من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والمواد ٦ و ١٣ و ١٤ و ٢٠ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ . ومحكمة أول درجة قضت بتغريم المتهم ١٠٠ ج والمصادرة وبحبسه ٦ شهور مع الشغل وكفالة ١٠٠ قرش لاييقاف التنفيذ عن التهمة الأولى وبتغريمه ٥ ج ونشر ملخص الحكم على واجهة المحل لمدة شهر على نفقته عن التهمة الثانية . فاستأنف المتهم ، ومحكمة ثاني درجة قضت بالتأييد . وقد بين الحكم المستأنف المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه واقعة الدعوى بما حصله أنه بناء على شكوى ضد الطاعن وآخرين بتلاعبهم في الأسعار انتقل محرر المحضر إلى محل الطاعن فوجده لا يعلن عن الأسعار وضبط لديه بعض لفافات من الشاي أقر بأنه أعدها للبيع . ودلل الحكم على ثبوت التهمة الأولى بقوله : ” كما أن واقعة ضبط عبوات الشاي في محل المتهم بقصد بيعها ثابتة من واقع ما قرره في محضر الضبط من أنه أعد هذه اللفافات لبيعها كما هي ثابتة قبله من أنه عبأ هذه العبوات بالشاي المضبوط بها “ . لما كان ذلك ، وكان القرار بقانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٦٠ في شأن تنظيم تعبئة وتجارة الشاي المعمول به من تاريخ نشره في ١٧ يولييه سنة ١٩٦٠ قد نص في مادته الأولى على أنه ” لا يجوز إعطاء تراخيص بفتح مصانع لتعبئة الشاي سواء كانت آلية أو يدوية إلا للشركات التابعة للمؤسسة الاقتصادية التي يدخل في نشاطها تعبئة الشاي وتجارته أو للجمعيات التعاونية التي يختارها وزير التموين ويكون من أغراضها مباشرة النشاط المذكور . وتلغى بحكم القانون جميع التراخيص الصادرة على خلاف أحكام الفقرة السابقة “ ثم صدر قرار وزير التموين رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم تعبئة وتجارة الشاي والبن المعمول به من تاريخ نشره بتاريخ ٧ يولييه سنة ١٩٦٠ — وهو واجب التطبيق على واقعة الدعوى — ونص في المادة الخامسة منه على أنه ” لا يجوز بيع الشاي الأسود أو حيازته بقصد البيع إلا إذا كان معبأ في عبوات ، ويجب أن يبين على كل عبوة باللغة العربية وبشكل واضح اسم المستورد والمعبئ ونوع الشاي والجهة المستورد منها وسعر البيع للمستهلك والوزن الصافي “ كما نص في المادة السادسة على أنه ” يحظر بقصد

الاتجار خلط الشاي الأسود بأنواعه المختلفة بشاي أخضر أو بأية مادة أخرى أو الشروع في ذلك " ثم فرض القرار في المادة التاسعة العقوبة على مخالفة أحكامه فقضى بأن " كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين ، وفي جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها " ثم ألغى في المادة العاشرة منه " القرارات رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٧ و ١٠٥ لسنة ١٩٥٧ و ٦٤ لسنة ١٩٥٩ و ٢٤٠ لسنة ١٩٦٠ " و يبين من استقراء هذه النصوص أن مناط التأثيم في جريمة بيع الشاي أو حيازته بقصد البيع رهن بتوافر شرطين : (الأول) أن يكون الشاي من النوع الأسود ، وهو الأمر المستفاد من صريح نص المادة الخامسة ، ومن دلالة ما أشارت إليه المادة السادسة من حظر خلط الشاي الأسود بشاي أخضر أو بأية مادة أخرى ، (والثاني) أن يكون هذا الشاي الأسود غير معبأ في عبوات تحمل البيانات المنصوص عليها في المادة الخامسة . ومن ثم فإنه يجب لسلامة الحكم الصادر بالادانة في جريمة بيع الشاي أو حيازته بقصد البيع وغير معبأ في عبوات قانونية ، أن يستظهر توافر هذين الشرطين حتى تتمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم وإلا كان معيباً بالقصور . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه وإن استظهر أن الشاي المضبوط لم يكن معبأ في عبوات تحمل البيانات التي استلزمها الشارع ، إلا أنه قصر عن بيان نوع الشاي المضبوط وما إذا كان من الشاي الأسود الذي اقتصر التأثيم بالنسبة إليه أولاً . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم يكون معيباً ويتعين نقضه والاحالة وذلك بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ٣ من أكتوبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت المركي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور العادة المستشارين :
 محمد صبرى ، ومحمود عزيز الدين سالم ، ومحمد أبو الفضل حفى ، وأنور أحمد خلف .

(١٦٦)

الطعن رقم ١٢٩٧ لسنة ٣٦ القضائية

(أ) مأمورو الضبط القضائي . أحداث .

ضباط مكاتب حماية الأحداث من مأمورى الضبط القضائي . انبساط اختصاصهم
 على ما يرتكبه الأحداث من جرائم وامتداده إلى غيرهم من غير الأحداث حماية لهؤلاء
 ومكافحة لاستغلالهم استغلالا غير مشروع أو تحريضهم على البغاء أو التسول أو ارتكاب
 الجرائم .

(ب) تفتيش . "إذن التفتيش . إصداره" .

تقدير جدية التحريات المسوغة لصدور الإذن بالقبض والتفتيش وسلامتها . من
 خصائص النيابة العامة تحت رقابة محكمة الموضوع .

١ - نصت المادة الثالثة والعشرين من قانون الإجراءات الجنائية على أن :
 "يكون من مأمورى الضبط القضائي في دوائر اختصاصهم ... ، ... مفتشو
 وضباط المباحث الجنائية ... " وإذ صدر قرار وزير الداخلية رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٢
 بإنشاء مكاتب فرعية لحماية الأحداث وتحديد اختصاصهم نص في المادة الأولى منه
 على أن : "ينشأ بمديرية أمن القاهرة مكتب لحماية الأحداث يتبع شعبة البحث
 الجنائي . " وحدد القرار اختصاص هذه المكاتب في المادة الثالثة منه بجرى
 نصها بأن "تختص مكاتب حماية الأحداث بما يأتى : (١) ضبط ما يرتكبه
 الأحداث من جرائم (٢) ... (٣) مكافحة استغلال الأحداث استغلالا
 غير مشروع أو تحريضهم على البغاء أو التسول أو ارتكاب الجرائم واتخاذ التدابير

الكفيلة لوقايتهم من ذلك". وواضح من هذه النصوص أن ضباط مكاتب حماية الأحداث هم — بحسب الأصل — من مأموري الضبط القضائي بوصف كونهم من ضباط المباحث الجنائية وينسب اختصاصهم طبقا لما نص عليه في المادة الثالثة من قرار وزير الداخلية المذكور على ما يرتكبه الأحداث من جرائم ويمتد إلى من عداهم من غير الأحداث حماية لهؤلاء ومكافحة لاستغلالهم استغلالا غير مشروع أيا كان نوع هذا الاستغلال أو طريقه ، وقد أشارت المادة إلى جرائم رآها الشارع على درجة من الخطورة استوجبت النص عليها بذواتها فذكر تحريض الأحداث على البغاء أو التسول أو ارتكاب الجرائم ، وناط بمكاتب حماية الأحداث اتخاذ التدابير التي تراها كفيلة لوقايتهم من هذا الاستغلال أو التحريض ومكافحته . ومن ثم كان لضباط هذه المكاتب في سبيل تنفيذ ما نيظ بهم ضبط الجرائم التي تصل بهم تحرياتهم أن فيها استغلالا للأحداث غير مشروع أو تحريضا لهم على البغاء أو التسول أو ارتكاب الجرائم .

٢ — تقدير جدية التحريات المسوغة لصدور الإذن بالقبض والتفتيش وسلامتها هو من خصائص النيابة العامة، وهي تخضع في ذلك لرقابة محكمة الموضوع.

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٣ فبراير سنة ١٩٦٥ بدائرة قسم بولاق محافظة القاهرة : — أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرا " أفبونا " في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١/١ و ٢ و ١/٣٤ — ١ و ٤٢ من القانون ١٨٢ سنة ١٩٦٠ والبنده ١ ج . فقرر بذلك . وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات القاهرة دفع الحاضر مع المتهم ببطلان القبض والتفتيش وما تلاه من إجراءات . والمحكمة المذكورة قضت بحضوره بتاريخ ١١ نوفمبر سنة ١٩٦٥ عملا بمواد الاتهام بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة وتغريمه عشرة آلاف جنيه والمصادرة وردت في أسباب حكمها على الدفع بأنه في غير محله . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرمة إحراز جوهر مخدر بقصد الاتجار قد أخطأ تطبيق القانون وفسد استدلاله ، ذلك بأن الطاعن دفع ببطلان الإذن بالتفتيش وما ترتب عليه من إجراءات لصدوره إلى ضابط مكتب حماية الأحداث وهو ذو اختصاص مقصور على ما يصدر عن هؤلاء أو يتصل بهم وليس الطاعن من بينهم ، كما انبنى الإذن على تحريات غير صحيحة فلم يضبط حدث مع الطاعن أو يثبت استغلاله لواحد منهم — على خلاف ما جرت به التحريات — غير أن الحكم أطرح هذا الدفع ورد عليه بما لايسوغه ، هذا فضلا عن فساد تدليله على توافر قصد الاتجار لدى الطاعن ، ومن ثم أخطأ إذ طبق المادة ٣٤/٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ باعتباره عائدا مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله : ” إن النقيب ثروت إمام الضابط بمكتب حماية الأحداث التابع لمديرية أمن القاهرة علم من تحرياته السرية أن المتهم هدية أحمد صالح يتجر في المواد المخدرة ويستغل الأحداث في ترويجها وأنه يحتفظ بجزء من تلك المخدرات في منزله فأثبت ذلك في محضره المؤرخ ١٩٦٥/٢/٢٢ الساعة السابعة وعشرين دقيقة مساء وقد استصدر إذنا من النيابة في الساعة السابعة والنصف من مساء ذلك اليوم بالقبض على هذا المتهم ومن يستغله من الأحداث ويتواجد معه وتفتيشهم ومنزله ومحلله لضبط ما يحوز من مواد مخدرة . وفي يوم ١٩٦٥/٢/٢٣ الساعة الثانية والربع صباحا توجه النقيب ثروت إمام إلى محل إقامة المتهم فوجده يقف بالقرب من منزله فقام بتفتيشه فعر بجيب المعطف الأيسر الذي يرتديه على لفافة ملوفاية بيضاء بها مادة داكنة اللون تشبه الأفيون وزن حوالى خمسة وأربعين جراما وقد أرسلت القطعة المضبوطة لتحليلها وثبت من تقرير معامل مصلحة الطب الشرعى أنها من مادة الأفيون “ وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة مستمدة من أقوال النقيب ثروت إمام ومما ثبت بتقرير التحليل . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع المبدى من الطاعن ورد عليه في قوله :

”أما عن الدفع بالبطلان فغير سديد ، ذلك أن الإذن بالضبط والتفتيش صدر لضابط يعمل بشعبة البحث الجنائي وإن كان في مكتب حماية الأحداث . فقد جاء في قرار وزير الداخلية رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ بإنشاء مكتب الأحداث بمديرية أمن القاهرة الذي نص في مادته الأولى على إنشاء مكتب بمديرية أمن القاهرة لحماية الأحداث يتبع شعبة البحث الجنائي كما نص في مادته الثانية على اختصاص هذا المكتب بضبط ما يرتكبه الأحداث من جرائم وبمكافحة استغلال الأحداث استغلالا غير مشروع أو تخريبهم على البغاء والتسول أو الجرائم واتخاذ التدابير الكفيلة بوقايتهم من ذلك . ومفاد ذلك أن لضباط مكتب حماية الأحداث حق ضبط كافة الجرائم التي يرون من تحرياتهم أنها تتضمن استغلالا للأحداث أو تخريبهم على ارتكابها ففي ضبطها وضبط مرتكبيها مكافحة لاستغلال هؤلاء الأحداث ووقاية لهم من الاستمرار فيها . ولما كان الثابت أن الضابط ثروت إمام حسين قد أجرى تحريات مضمونها أن المتهم يستغل الأحداث في ترويح المخدرات على زبائنه ، وشهد أمام المحكمة بأن مراقبته للمتهم أيدت صحة التحريات تلك الشهادة التي تطمئن لها المحكمة فيكون الإذن الصادر بضبط المتهم الذي يستغل هؤلاء الأحداث قد صادف محله خصوصا بعد أن استشفت المحكمة من أقوال المتهم نفسه في التحقيقات ما يؤيد صحة تلك التحريات من قوله إن بعض أقارب أحد الأحداث تجمعوا حوله يسألونه عن لام من أقاربهم وعن مقره ، ومن ثم فيتعين رفض هذا الدفع“ . وهذا الذي أورده الحكم سائغ وسديد ، ذلك بأن المادة الثالثة والعشرين من قانون الاجراءات الجنائية نصت على أن ” يكون من مأموري الضبط القضائي في دوائر اختصاصهم ... ، ... ، مفتشو وضباط المباحث الجنائية ... “ وإذ صدر قرار وزير الداخلية رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٢ بإنشاء مكاتب فرعية لحماية الأحداث وتحديد اختصاصاتها نص في المادة الأولى منه على أن ” ينشأ بمديرية أمن القاهرة مكتب لحماية الأحداث يتبع شعبة البحث الجنائي “ وحدد القرار اختصاص هذه المكاتب في المادة الثالثة منه بجرى نصها بأن ” تختص مكاتب حماية الأحداث بما يأتي : ١ ... ضبط ما يرتكبه الأحداث من جرائم ٢ ... مكافحة استغلال الأحداث استغلالا غير مشروع أو تخريبهم على البغاء أو التسول أو ارتكاب الجرائم واتخاذ التدابير الكفيلة لوقايتهم من ذلك “ . وواضح من هذه النصوص أن ضباط مكاتب حماية الأحداث هم — بحسب

الأصل — من مأموري الضبط القضائي بوصف كونهم من ضباط المباحث الجنائية وينبسط اختصاصهم طبقا لما نص عليه في المادة الثالثة من قرار وزير الداخلية المذكور على ما يرتكبه الأحداث من جرائم ويمتد إلى من عداهم من غير الأحداث حماية لهؤلاء ومكافحة لاستغلالهم استغلالا غير مشروع أيا كان نوع هذا الاستغلال أو طريقه . وقد أشارت المادة إلى جرائم رآها الشارع على درجة من الخطورة استوجبت النص عليها بذواتها فذكر تحريض الأحداث على البغاء أو التسول أو ارتكاب الجرائم ، وناط بمكتب حماية الأحداث إتخاذ التدابير التي تراها كفيلة لوقايتهم من هذا الاستغلال أو التحريض ومكافحته . ومن ثم كان لضباط هذه المكاتب في سبيل تنفيذ ما نيظ بهم ضبط الجرائم التي تصل بهم تحرياتهم أن فيها استغلالا للأحداث غير مشروع أو تحريضا لهم على البغاء أو التسول أو ارتكاب الجرائم . لما كان ذلك ، وكان تقدير جدية التحريات المسوغة لصدور الإذن بالقبض والتفتيش وسلامتها هو من خصائص النيابة العامة وهي تخضع في ذلك لمراقبة محكمة الموضوع . ولما كانت محكمة الموضوع قد اطمأنت إلى ما تضمنه محضر تحريات ضابط مكتب حماية الأحداث من أن الطاعن يستغل الأحداث في ترويج المخدرات وأقرت النيابة العامة على جدية هذه التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالقبض والتفتيش بما ساقته من أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت قصد الاتجار في حق الطاعن في قوله ” أما الثول بأن المتهم لا يتجر في المخدر ويتعاطاه فينقضه أقوال الشاهد التي اطمأنت إليها المحكمة من أن المتهم يتجر في المخدرات ويستعين بالأحداث في ترويجها ، كما ينقضه ضخامة كمية المخدرات التي ضبطت معه “ . ولما كان الأصل أن الاتجار في الجوهر المخدر إنما هو واقعة مادية تسنقل محكمة الموضوع بحرية التقدير فيها طالما أنها تنميها على ما ينتجها ، وإذا ما كان الحكم قد استخلص ذلك القصد من تحريات الضابط في هذا الشأن ومن ضخامة كمية الجوهر المخدر المضبوط وهو دليل سائغ يحل قضاء الحكم فيه . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٣ من أكتوبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت المركي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : محمد صبرى ، ومحمود عزيز الدين سالم ، ونصر الدين عزام ، وأنور أحمد خلف .

(١٦٧)

الطعن رقم ١٣٦٣ لسنة ٣٦ القضائية

(أ، ب، ج) إجراءات المحاكمة . حكم . محضر الجلسة . بطلان .

(١) الحكم بكل محضر الجلسة في إثبات ما تم أمام المحكمة من إجراءات .
علة ذلك ؟

(ب) الإحالة — بالنسبة إلى البيانات الخاصة بالإجراءات التي تمت أمام المحكمة —
إلى محضر جلسة سابق لهيئة أخرى خلاف تلك التي أصدرت الحكم .
لا عيب فيه . علة ذلك ؟

(ج) لا عبرة بالخطأ المادى الذى يرد على تاريخ الحكم . العبرة بحقيقة الواقع .

١ — من المقرر أن الحكم بكل محضر الجلسة في إثبات ما تم أمام المحكمة
من إجراءات . ومن ثم فإن عدم الإشارة في محضر الجلسة إلى شيء منها لا يبرر
في حد ذاته القول بوقوع المخالفة ، ذلك بأن الغرض من ذكر البيانات الخاصة
بتلك الإجراءات إنما هو التحقق من أن المتهم هو الشخص الذى رفعت عليه
الدعوى الجنائية وجرت محاكمته فإذا ما تحقق هذا الغرض وكان المتهم لا ينازع
فيه ولم يدع أنه في سن تؤثر في مسئوليته أو عفا به فإنه لا يسوغ له تعيب الحكم
في هذا الصدد .

٢ — لا ضير في الإحالة — بالنسبة إلى البيانات الخاصة بالإجراءات التي تمت
أمام المحكمة — إلى محضر جلسة سابق لهيئة أخرى خلاف تلك التي أصدرت
الحكم ، ذلك بأن هذه البيانات ليست من قبيل التحقيق الذى يجب أن تجريه
هيئة المحكمة بنفسها .

٣ — لا عبء بالخطأ المادى الذى يرد على تاريخ الحكم ، وإنما العبء هو بحقيقة الواقع بشأنه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ٢٢ يونيه سنة ١٩٦٠ بدائرة قسم بولاق محافظة القاهرة : — أحرز جوهرًا مخدرًا "حشيشًا" فى غير الأحوال المصرح بها قانونًا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقًا للقيد والوصف الواردين بقرار الإحالة . فقرر بذلك ، ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا فى ٥ فبراير سنة ١٩٦٦ عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٧ و ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ المرفق به بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنتين وتغريمه خمسمائة جنيه ومصادرة المخدر المضبوط . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحراز مخدر فى غير الأحوال المصرح بها قانونًا قد انطوى على بطلان فى ذاته ، كما وقع ببطلان فى الإجراءات أثر فيه ، ذلك بأنه قد ثبت به أنه صدر وتلى علنا بجلسته ٥ من فبراير سنة ١٩٦٦ فى حين أن ذلك قد تم بجلسته ٦ فبراير سنة ١٩٦٦ كما خلا محضر جلسة المحاكمة من ذكر البيانات التى أوجبها القانون فى المادة ٢٧١ من قانون الإجراءات الجنائية من سؤال المتهم عن اسمه وسنه وصناعته ومحل إقامته ومولده والتهمة الموجهة إليه إذ أحال فى ذلك إلى ما ثبت بصدره فى حين أن هذا الصدر قد خلا بدوره منها ، ولا يسوغ العويل فى هذا الشأن على ما ثبت بمحضر جلسة سابق لهيئة أخرى — غير التى أصدرت الحكم مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر الجلسة أن المحكمة قد نظرت الدعوى فى يوم ٥ فبراير سنة ١٩٦٦ ثم أصدرت قرارها بتأجيلها — بناء على طلب الدفاع — إلى اليوم التالى

حيث سمعت المرافعة وصدر الحكم وكان ذلك بحضور الطاعن ومحاميه ، ومن ثم فلا شبهة في أن ما جاء بالحكم من أنه صدر بالجلسة الأولى إنما كان عن سهو من كاتب الجلسة وهو مالا يمس سلامة الحكم ، إذ لا عبرة بالخطأ المصادى الذى يرد على تاريخ الحكم وإنما العبرة هى بحقيقة الواقع بشأنه . لما كان ذلك ، وكان يبين من مدونات الحكم أنه قد أثبت بصدوره اسم المتهم - الطاعن - وسنه وصناعته ومحل إقامته . ولما كان من المقرر أن الحكم يكمل محضر الجلسة في إثبات ما تم أمام المحكمة من إجراءات ، فإن عدم الإشارة في محضر الجلسة إلى شيء منها لا يبرر في حد ذاته القول بوقوع المخالفة ، ذلك بأن الغرض من ذكر هذه البيانات إنما هو التحقق من أن المتهم هو الشخص الذى رفعت عليه الدعوى الجنائية وجرت محاكمته فإذا ما تحقق هذا الغرض وكان المتهم لا ينازع فيه ولم يدع أنه في سن تؤثر في مسؤوليته أو عقابه فإنه لا يسوغ له تعيب الحكم في هذا الصدد . هذا فضلا عن أنه لا ضير في الإحالة بالنسبة إلى هذه البيانات إلى محضر جلسة سابق لهيئة أخرى خلاف تلك التى أصدرت الحكم ، ذلك بأن هذه البيانات ليست من قبيل التحقيق الذى يجب أن تجريه هيئة الحكم بنفسها . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مطامعة محضر جلسة ٦ فبراير سنة ١٩٦٦ أن المحكمة سألت الطاعن عن التهمة المسندة فأنكرها ، فإن دعواه في هذا الخصوص تكون على غير سند من الواقع . هذا بالإضافة إلى أن ما تطلبه قانون الإجراءات الجنائية في المادة ٢٧١ من سؤال المتهم عن الفعل المسند إليه هو من قبيل تنظيم سير الإجراءات في الجلسة مما لا يترتب البطلان على مخالفته . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٤ من أكتوبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت السركي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : مختار مصطفى رضوان ، ومحمد محفوظ ، ومحمد المراوي ، ومحمد كامل عطيفه .

(١٦٨)

الطعن رقم ٩٩٤ لسنة ٣٦ القضائية

(أ ، ب) شروع . سرقة .

(أ) شروع في حكم المادة ٤٥ عقوبات . ما ديمه ؟ لا يشترط لتحقيقه
أن يبدأ الفاعل تنفيذ جزء من الأعمال المكونة للركن المادي للجريمة .
يكفي أن يأتي فعلاً سابقاً على تنفيذ الركن المادي لها ومؤدياً إليه حالاً .
مثال في سرقة .

(ب) جريمة شروع في السرقة . وجود المال فعلاً . غير لازم لقيامها .
ما دام أن نية الجاني قد اتجهت إلى ارتكاب السرقة .

(ج ، د) تلبس . قبض . تفتيش . سرقة .

(ج) التلبس حالة تلازم الجريمة نفسها . يكفي أن يكون شاهداً قد حضر
ارتكابها بنفسه وأدرك وقوعها بأية حاسة من حواسه . متى كان هذا
الادراك بطريقة يقينية لا تختمل شكاً .

(د) قيام حالة التلبس بالجريمة نتيجة لإتفاق سابق بين المتهمين على ارتكاب
جريمة السرقة ، دون أن يكون للأجراءات التي اتخذها رجال الضبط
دخل في قيامها . صحة القبض والتفتيش .

١ - شروع في حكم المادة ٤٥ من قانون العقوبات هو البدء في تنفيذ
فعل بقصد ارتكاب جناية أو جنحة إذا أوقف أو خاب أثره لأسباب لا دخل
لإرادة الفاعل فيها . فلا يشترط لتحقيق شروع أن يبدأ الفاعل تنفيذ جزء
٢ . (٢) ج

من الأعمال المكونة للركن المادى للجريمة بل يكفى لإعتباره شارعا في ارتكاب جريمة أن يأتى فعلا سابقا على تنفيذ الركن المادى لها ومؤديا إليه حالا . ولما كان الثابت في الحكم أن الطاعنين الثلاثة الأول تسلقوا السور الخارجى لمهديقة إلى داخل المنزل وبقى الطاعن الرابع بالسيارة في الطريق في انتظارهم حتى إتمام السرقة وأن الطاعن الثانى هاج الباب الداخلى بأدوات أحضرها لكسره إلى أن كسر بعض أجزائه ، وأثبت الحكم أنهم كانوا ينوون سرقة محتويات المنزل ، فإنهم يكونون بذلك قد دخلوا فعلا في دور التنفيذ بخطوة من الخطوات المؤدية حالا إلى ارتكاب السرقة التى اتفقوا على ارتكابها بحيث أصبح عدوهم بعد ذلك باختيارهم عن متارفة الجريمة المقصودة بالذات أمرا غير متوقع ، ويكون ما ارتكبوه سابقا على ضبطهم شروعا في جناية السرقة .

٢ — من المقرر أنه لا يشترط في جريمة الشروع في السرقة أن يوجد المال فعلا ، ما دام أن نية الجانى قد اتجهت إلى ارتكاب السرقة .

٣ — التلبس حالة تلازم الجريمة نفسها ، ويكفى أن يكون شاهدا قد حضر ارتكابها بنفسه وأدرك وقوعها بأية حاسة من حواسه ، متى كان هذا الإدراك بطريقة يقينية لا تحتل شكاً .

٤ — لما كانت حالة التلبس بالجريمة التى شاهدها رجال الضبط لم تكن وليدة الإجراءات التى اتخذوها — والتى اقتضت على مجرد إثبات مضمون تحرياتهم والانتقال لمراقبة — بل وجدت هذا الحالة تنفيذا لاتفاق سابق من الطاعنين على ارتكاب جريمة السرقة ولم تقع عملية الضبط إلا بعد إدراك وقوعها إدراكا يقينيا بوجود مظاهر تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة . فإن دفع الطاعنين ببطلان القبض والتفتيش لإجرائه بدون إذن من النيابة وفي غير الحالات التى تجيز ذلك يكون على غير أساس .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم في ليلة ١٩٦٢/٥/٢٥ بدائرة قسم الدق محافظة الجيزة : (أولا) المتهمين جميعا — شرعوا في سرقة محتويات مسكن

الدكتور عبد السلام البربري حالة كونهم يحملون أسلحة نارية ظاهرة ومخبأة بأن أجمعوا أمرهم على ارتكاب الحادث ، واستقلوا سيارة المتهم الأخير وكان المتهمان الأول والثالث يحملان سلاحين ناريتين (مسدسين) ودلفوا إلى حديقة المنزل وقام المتهم الثاني بمعالجة باب المنزل الداخلي حتى تمكن من فتحه وأوقف تنفيذ الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه هو مفاجأتهم وقت ارتكاب السرقة وضبطهم قبل إتمامها . (ثانيا) المتهم الأول أيضا — (١) أحرز سلاحا ناريا مششخن الماسورة (مسدس) بدون ترخيص . (٢) أحرز طلقة مما تعد ذخيرة للسلاح سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له بحيازته أو إحرازه . وأحالهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقا للوصف والقبيل الوارد بن بقرار الإتهام . وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات الجيزة دفع الحاضر مع المتهمين ببطلان القبض والتفتيش . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا في ٢١ فبراير سنة ١٩٦٦ عملا بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٣١٦ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٢ و ٦ و ٢٦ / ٢ — ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ الممدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول ٣ الملحق مع تطبيق المادتين ٣٠ و ٣٢ / ٢ من قانون العقوبات (أولا) بمعاينة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة مدة خمس سنوات . (ثانيا) ببراءة المتهم الثالث من تهمة إحراز السلاح والذخيرة المسندتين إليه . (ثالثا) بمصادرة الأسلحة والذخائر والأدوات المضبوطة . وقد ردت على الدفع قائلة إنه في غير محله . فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع وبطلان الإجراءات والقصور في التسيب والفساد في الاستدلال ، ذلك أن الحكم المطعون فيه دان الطاعنين بجناية الشروع في السرقة من منزل مسكون في حين أن ضبطهم داخل الباب الخارجي لسكن المجنى عليه — بفرض صحته — لا يعدو أن يكون من قبيل الأعمال التحضيرية مما لا يتوافر معه الركن المادي للشروع في السرقة وهو في واقعه على هذه الصورة لا يشكل إلا جنحة دخول مقر بمقصد

ارتكاب جريمة فيه الأمر المنطبق على المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات ، ومع تمسك الدفاع بذلك فإن الحكم لم يعرض له بالتمحيص والرد . هذا إلى أن المحكمة غيرت وصف التهمة كما ورد بأمر الاحالة بأن نسبت إلى الطاعن الثانى كسر باب المنزل بقصد السرقة وهو ما لم يتضمنه ذلك الأمر دون لفت نظر الدفاع وخلصت إلى إدانة الطاعنين دون التحقق من وجود الأشياء المقول بالشروع فى سرقتها ، كذلك أطرح الحكم بأسباب غير سائغة دفع الطاعنين ببطلان القبض والتفتيش لإجرائه بدون إذن من النيابة وفى غير الحالات التى تميز ذلك ، هذا فضلا عن تناقض الأسباب إذ أثبت الحكم فى مدوناته حصول كسر فى باب المنزل فى حين أن ما نقله عن المعاينة التى أجرتها النيابة يشير إلى أن كسرا لم يتم وأن الأمر اقتصر على محاولة إحداثه . وأضاف الطاعن الأخير إلى ما تقدم أن الحكم لم يتضمن سؤاله بوصفه متهما عن اسمه ولقبه وصفه وصناعته ومحل إقامته ومولده مما يعتبر مخالفة لنص المادة ٢٧١ من قانون الاجراءات الجنائية ، كما خلا الحكم من التدايل على إسهامه فى ارتكاب الحادث أو استظهار الأفعال المادية التى اقترفها وبيان أن مقصده قد اتجه إلى مشاركة باقى الطاعنين فى ارتكاب السرقة مع أن موقفه — وهو قائد السيارة الأجرة — لا يعدو أن يكون مؤجرا لهاها لهم .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى بما مجمله أن الطاعنين عقدوا العزم على سرقة منزل المجنى عليه واستقلوا سيارة الطاعن الرابع مزودين بآلات معدة للكسر وكان المتهم الأول يحمل سلاحا ناريا وما أن وصلوا فى ليلة الحادث إلى المنزل حتى دخل الثلاثة الأول إلى داخل الحديقة من سورها الخارجى — وبقى الرابع فى انتظارهم بالسيارة خارجها وعالج الطاعن الثانى الباب الداخلى محاولا كسره إلى أن كسر بعض أجزائه وأوقفت الجريمة لسبب لادخل لإرادتهم فيه وهو ضبطهم والجريمة فى حالة تلبس . ثم أورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة فى حق الطاعنين أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات وما أسفرت عنه المعاينة وما ثبت من تقرير فحص السلاح وهى أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها ، ثم خلص الحكم إلى إدانة الطاعنين على أساس أن الواقعة جنائية شروعية سرقة وقعت منهم ليلا ومع حمل السلاح بالتطبيق للواد ٤٥ و ٤٦ و ٣١٦

من قانون العقوبات. وما انتهى إليه الحكم من ذلك صحيح في القانون، ذلك أن الشروع في حكم المادة ٥٤ من قانون العقوبات هو البدء في تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جناية أو جنحة إذا أوقف أو خاب أثره لأسباب لا دخل لإرادة الفاعل فيها. فلا يشترط لتحقيق الشروع أن يبدأ الفاعل تنفيذ جزء من الأعمال المكونة للركن المادى للجريمة بل يكفي لاعتباره شارعا في ارتكاب جريمة أن يأتى فعلا سابقا على تنفيذ الركن المادى لها ومؤديا إليه حالا. لما كان ذلك، وكان الثابت بالحكم أن الطاعنين الثلاثة الأول تسلقوا السور الخارجى للحديقة إلى داخل المنزل وبقى الطاعن الرابع بالسيارة في الطريق في انتظارهم حتى إتمام السرقة وأن الطاعن الثانى عاج الباب الداخلى بأدوات أحضرها لكسره إلى أن كسر بعض أجزائه وأثبت الحكم أنهم كانوا ينوون سرقة محتويات المنزل، فإنهم يكونون بذلك قد دخلوا فعلا في دور التنفيذ بخطوة من الخطوات المؤدية حالا إلى ارتكاب السرقة التى اتفقوا على ارتكابها بحيث أصبح عدولهم بعد ذلك باختيارهم عن مقارفة الجريمة المقصودة بالذات أمرا غير متوقع ويكون ما ارتكبوه سابقا على ضبطهم شروعا في جناية السرقة، ومن ثم فلا محل لما يشير الطاعنون في هذا الصدد. لما كان ذلك، وكانت الواقعة التى دين بها الطاعنون هى بعينها التى أحيلت بها الدعوى والتى دارت عليها المرافعة وكانت مطروحة على بساط البحث، ذلك أن وصف التهمة بقرار الإحالة قد تضمن "أن المتهم الثانى قام بمعاجلته باب المنزل الداخلى حتى تمكن من فتحه" وهو ما انتهت إليه المحكمة في وصفها للواقعة بقولها "وقام المتهم الثانى بكسر باب المنزل الداخلى بعلة حتى تمكن من فتحه" تحصيلها منها وأخذا بأقوال شهود الإثبات وبماله معين صحيح من الأوراق، فإن ما يشير الطاعنون من قالة الإخلال بحق الدفاع يكون على غير سند مادامت الواقعة المادية المقامة بها الدعوى هى بذاتها التى كانت مطروحة بالجلسة ودارت عليها المرافعة. لما كان ذلك، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه استظهر قصد السرقة في حق الطاعنين من أدلة الثبوت السائغة التى أوردها، وكان من المقرر أنه ليس بشرط في جريمة الشروع في السرقة أن يوجد المال فعلا — ما دام أن نية الجانى قد اتجهت إلى ارتكاب السرقة، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض إلى الدفع ببطلان القبض والتفتيش ورد عليه بقوله "وبما أن هذا الدفع مردود بأن رجال الشرطة سألنى الذكر لم يكونوا في حاجة

إلى استصدار إذن من النيابة لضبط المتهمين ما دام الثابت من الأوراق أنهم ضبطوا المتهمين في حالة تلبس بالجرime وشروع ظاهر في السرقة ودخولهم الفيلا ليلا يحملون الأسلحة المضبوطة معهم والملفك والعتلة اللذين استعملوا في كسر الباب الداخلى على مشهد من رجال الشرطة الكامنين داخل حديقة الفيلا محل الحادث ولم يكن لرجال الشرطة دخل في خلق هذا الحادث أو التحريض عليه . وما أورده الحكم من ذلك صحيح في القانون ، ذلك بأن حالة التلبس بالجرime التي شاهدها رجال الضبط لم تكن وليدة الإجراءات التي اتخذوها والتي اقتضت على مجرد إثبات مضمون تحرياتهم والانتقال للمراقبة ، بل وجدت هذه الحالة تنفيذا لاتفاق سابق من الطاعنين على ارتكاب جريمة السرقة ولم تقع عملية الضبط إلا بعد إدراك وقوعها إدراكا يقينيا بوجود مظاهر تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن التلبس حالة تلازم الجريمة نفسها ويكفى أن يكون شاهدها قد حضر ارتكابها بنفسه وأدرك وقوعها بأية حاسة من حواسه متى كان هذا الإدراك بطريقة يقينية لا تحتل شكاً ، ومن ثم فإن النعى في هذا الخصوص يكون على غير أساس . ولما كان الحكم قد نقل من المعاينة التي أجرتها النيابة أن محاولة فتح الباب الداخلى انتهت بوجود آثار لكسر بالمصراع الذى به التلبس والمصراع المقابل له حتى ظهرت الأخشاب البيضاء الداخلية . وهو ما لا يتعارض مع ما انتهى إليه الحكم من قيام المتهم الثانى بكسر الباب . ومن ثم فلا محل لرمى الحكم بالتناقض في الأسباب . لما كان ما تقدم ، وكان من المقرر أن ما رسمه قانون الإجراءات الجنائية في المادة ٢٧١ منه هو من قبيل تنظيم سير الإجراءات في الجلسة ، ولا يترتب بطلان على مخالفته . فضلاً عن أن البين من محضر الجلسة وما اشتمل عليه الحكم من بيانات أن إجراءات المحاكمة قد تمت وفق القانون لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن الأخير بها واستخلص وجوده على مسرح الجريمة لشدة أزر زملائه تنفيذا لقصدتهم المشترك الذى بيتوا النية عليه وإسهامه في الواقعة استخلاصاً سائغاً من أقوال شهود الإثبات التي أوردها من أن صاف أكثر من مرة بالسيارة قيادته التي أقل بها باقى الطاعنين حول المسكن الذى قصدوا سرقة قبل أن يدخلوا إلى الحديقة بطريق التسور — ووقف بالسيارة

بعد ذلك في انتظارهم حتى إتمام السرقة ثم حاول الهرب عند تحققه من وجود رجال القوة وضبط باقي المتهمين، وخلص الحكم من ذلك إلى توافر قصده بالاسهام معهم في ارتكاب السرقة . لما كن ذلك ، فلا محل لما يشيره الطاعن الرابع في هذا الخصوص .

وحيث إنه لما تقدم ، يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٤ من أكتوبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت المركي ، نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : مختار مصطفى رضوان ، وجمال المرصفاوي ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمود العمراوى .

(١٦٩)

الطعن رقم ١١٨٦ لسنة ٣٦ القضائية

(١ ، ب) مواد مخدرة . جريمة . ” جريمة مستمرة ” . قصد جنائى . حكم .
” تسببيه . تسبب غير معيب ” .

(١) جريمة إحراز أو حيازة المخدر . طبيعتها : جريمة مستمرة .
(ب) القصد الجنائى فى تلك الجريمة . ماهيته : هو علم المحرز أو الحائز بأن
ما يحوزه أو يحوز به من المواد المخدرة .
عدم التزام المحكمة بالتحدث عن هذا الركن استقلا .

(ج) مأمورو الضبط القضائى . اختصاص . مواد مخدرة .

لمديرى إدارة مكافحة المخدرات وأقسامها وفروعها ومعاونيها من الضباط
والكونستبلات والمساعدين الأول والثانيى صفة مأمورى الضبطية القضائية
فى جميع أنحاء الجمهورية فى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون .

(د) تفتيش . ” إذن التفتيش ” . نقض . ” أسباب الطعن . ما لا يقبل
منها ” . مواد مخدرة .

دهوى التناقض فى إذن التفتيش . إثارتها لأول مرة أمام محكمة
النقض . غير مقبول .

(هـ) وصف التهمة . مواد مخدرة . دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع .
ما لا يوفره ” .

تعديل المحكمة وصف التهمة من حيازة مخدر بقصد الاتجار
إلى حيازته بغير قصد الاتجار أو التعاطى دون لفت نظر المتهم أو المدافع عنه .
لا إخلال بحق الدفاع .

(و) عقوبة . " تقديرها " . " ظروف مخففة " . حكم . " تسببه .
تسبب غير معيب " .

تقدير قيام موجبات الرأفة . من اطلاقات محكمة الموضوع . عدم
التزامها ببيان الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقردر
الذي ارتأته .

١ — جريمة إحراز أو حيازة المخدر من الجرائم المستمرة .

٢ — القصد الجنائي في جريمة إحراز أو حيازة المخدر إنما هو علم المحرز
أو الحائز بأن ما يحزره أو يحوزه من المواد المخدرة . والمحكمة غير مكلفة بالتحدث
استقلالاً عن هذا الركن إذا كان ما أوردته في حكمها كافياً في الدلالة على أن
المتهم كان عالماً بأن ما يحزره مخدر .

٣ — المادة ٤٩ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات
وتنظيم استعمالها والاتجار فيها جعلت لمديرى إدارة مكافحة المخدرات وأقسامها
وفروعها ومعاونيها من الضباط والكونستبلات والمساعدين الأول والمساعدين
الثانين صفة مأمورى الضبطية القضائية في جميع أنحاء الجمهورية في الجرائم
المنصوص عليها في هذا القانون . ومن ثم فإن صح قول الطاعن ببدء وقوع جريمة
حيازة المخدر بدائرة مركز بلبس بمحافظة الشرقية ، فإن ذلك لا يخرج الواقعة
من اختصاص رئيس مكتب مكافحة المخدرات بالقليوبية الذى استصدر
الإذن ، وما دام تنفيذ هذا الإذن كان معلقاً على استمرار تلك الجريمة إلى دائرة
اختصاصه .

٤ — لما كان الطاعن أو المدافع عنه — على ما يبين من محاضر جلسات
المحاكمة — لم يثر أمام محكمة الموضوع دعوى التناقض في إذن التفتيش ، فلا يقبل منه
إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

٥ — من المقرر أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة
العامّة على الفعل المسند إلى المتهم باعتبار أن هذا الوصف ليس نهائياً فمن حق

المحكمة تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تحييصها إلى الوصف الذي ترى
 هي أنه الوصف القانوني السليم . ولما كانت الواقعة المادية الميينة بأمر الإحالة
 والتي كانت مطروحة بالجلسة — وهي حيازة المخدر — هي بذاتها التي اتخذتها
 المحكمة أساسا للوصف الجديد الذي دانت الطاعن به دون إضافة شيء جديد
 إلى تلك الواقعة ، بل نزلت بها — حين استبعدت قصد الاتجار — إلى وصف
 أخف من الوصف المبين بأمر الإحالة ، وهو الحيازة بغير قصد الاتجار
 أو التعاطي ، ولم يتضمن هذا التعديل إسناد واقعة مادية أو إضافة عناصر
 جديدة تختلف عن الواقعة الأولى ، فإنه لا محل لما يثيره الطاعن من دعوى
 الإخلال بحق الدفاع .

٦ — تقدير قيام موجبات الرأفة من إطلاقات محكمة الموضوع دون أن تكون
 ملزمة ببيان دواعيها أو الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي
 ارتأته أو عدم نزولها بها إلى الحد الأدنى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في ٢٤ يناير سنة ١٩٦٥ بدائرة مركز
 الخانكة محافظة القليوبية : حازا جوهرًا مخدرا "حشيشا" وكان ذلك بقصد
 الاتجار وفي غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة
 إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما طبقا للمواد ١/١ و ٢ و ١/٣٤ — ١ و ٣٦ و
 ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول ١ المرافق .
 فقرر بذلك . وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات بنها دفع الحاضر مع المتهم
 الأول ببطلان القبض والتفتيش كما دفع الحاضر مع المتهم الثاني ببطلان إذن
 التفتيش . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا في ٥ مارس سنة ١٩٦٦ عملا
 بالمواد ١ و ٢ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند رقم ١٢
 من الجدول رقم ١ المرافق مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقة
 كل من المتهمين بالحبس مع الشغل مدة سنتين وتغريم كل منهما مبلغ خمسمائة جنيه
 ومصادرة المواد المخدرة المضبوطة . وقد ردت على الدفعين قائلة إنهما في غير
 محلها . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعن الأول "فاروق محمد حسن" وإن طعن بطريق النقص في الميعاد ، إلا أنه لم يقدم أسبابا فيكون طعنه غير مقبول شكلا .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن الثاني قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة حيازة وإحراز مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي قد انطوى على فساد في الاستدلال وأخطأ في الإسناد ، ذلك بأنه دفع ببطلان القبض والتفتيش لوقوعهما قبل صدور الإذن بهما ، وببطلان الإذن ذاته لصدوره عن جريمة مستقبلية وخارجة عن دائرة اختصاص كل من الضابط المستأذن ووكيل النيابة العامة الآذن وأنه حتى لو كان الإذن مشروطا بتواجد المتهمين في دائرة مركز الخانكة التي تدخل في اختصاص الأخير فإنه يكون متناقضا ، بيد أن الحكم رد على ذلك بأسباب غير سائغة ولم يفصح عن سنده في اعتبار الضبط المقول بوقوعه وقت السحور لاحقا لوقت صدور الإذن بالقبض والتفتيش .

وحيث إن الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعنين بوصف أنهما في ٢٤ يناير سنة ١٩٦٥ بدائرة مركز الخانكة محافظة القليوبية : حازا جوهر مخدرا "حشيشا" وكان ذلك بقصد الاتجار وفي غير الأحوال المصرح بها قانونا . ومحكمة الجنايات دانتهم بوصف أنهما حازا وأحرزا مخدرا بغير قصد الاتجار أو التعاطي . وقد حصل الحكم المطعون فيه واقعة الدعوى في أن تحريات رئيس مكتب مكافحة المخدرات بالقليوبية دلت على أن الطاعنين وآخر يحوزون جواهر مخدرة ويقومون بنقلها بسبل شتى ، منها السيارة رقم ٤٢٢٠٠ ملاكى القاهرة ، فاستصدر إذنا من النيابة العامة بالقبض عليهم وتفتيشهم ، وتربص لهم ورجاله بالقرب من نقطة مرور مرياقوس ، ولما أقبلت تلك السيارة اعترض سبيلها قائد سيارة الشرطة فتوقفت وإذ ذاك رأى رئيس المكتب والشرطى السرى محمد أحمد مسلم الطاعن الأول حاملا لفافة ساوع إلى القائما على أرض السيارة

فور رؤيته رجال القوة فالتقطها رئيس المكتب وعثر فيها على حشيش . وقد دلل الحكم على ثبوت هذه الواقعة بأقوال رئيس المكتب وقائد سيارته والشرطى السرى وما أسفر عنه تحليل المادة المضبوطة وهى أدلة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض للدفعين ببطلان القبض والتفتيش لوقوعهما قبل صدور إذن النيابة العامة بهما ، وببطلان الإذن ذاته لصدوره عن جريمة لم تكن قد وقعت ، ورد عليهما فى قوله : ” ومن حيث إنه عن الدفع الأول فإن الثابت من الأوراق ومن أقوال الشهود الذين وثقت المحكمة بهم وأخذت بأقوالهم أن التحريات كانت الساعة ١٢ ونصف وصدر الاذن الساعة الواحدة صباحا وتم القبض والتفتيش بعد ذلك ولا مجال للقول بأن رجال الشرطة افعلوا ذلك لتصحيح الاجراءات إذ أن المتهم الثانى — الطاعن — أشهد جندى المرور وأعلن بجلسة اليوم فشهد هذا بأن المقدم كمال كساب ورجاله حضروا إلى النقطة ومعهم المتهمين فى وقت السحور أى بعد الوقت المحدد فى إذن التفتيش . أما عن الدفع الثانى المبدى من المتهم الثانى فإن محضر التحريات تصدر بعبارة (أنه علم من التحريات السرية أن المتهمين يتجرون فى المواد المخدر — معنى هذا أنهم وقت التحريات كانوا يحوزان بالفعل المواد المخدرة أما عبارة أنهم سوف ينقلونها فتصرف إلى أنهما سوف ينقلون المخدرات التى فى حوزتهما . وسئل فى ذلك صراحة المقدم كمال كساب بالجلسة فذكر أنه وقت أن استصدر الاذن كان المتهمان يحوزان المخدر بالفعل ويثبت من ذلك أن الجريمة كانت قائمة بالفعل وقت استصدار الاذن ومن ثم يكون الدفاعان فى غير محلها ويتعين لذلك رفضهما والالتفات عن دفاع المتهمين بعد أن ثبت بيقين فى ذهن المحكمة صدق أقوال الشهود “ وكان يبين من المفردات المضمومة إلى ملف الطعن أن ما أورده الحكم — من أن إجراء الضبط وقت السحور كان تاليا لصدور الاذن — له مأخذه من أقوال شرطى المرور بتحقيق النيابة العامة . فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان يبين من مدونات الحكم أن الجريمة التى دين الطاعن بها كانت قد وقعت حين أصدرت النيابة العامة إذنها بالقبض والتفتيش ، وكان ما أورده الحكم من ذلك سائغ وله سنده فى أوراق الدعوى ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم فى هذا الشأن لا يعدو

أن يكون جدلاً موضوعياً مما لا يقبل أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، وكانت جريمة إحرار أو حيازة المخدر من الجرائم المستمرة ، وكانت المادة ٤٩ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها قد جعلت لمديرى إدارة مكافحة المخدرات وأقسامها وفروعها ومعاونيها من الضباط والكونستبلات والمساعدين الأول والمساعدين الثانئين صفة مأمورى الضبطية القضائية فى جميع أنحاء الجمهورية فى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون ، ومن ثم فإن صح قول الطاعن ببدء وقوع تلك الجريمة بدائرة مركز بلبس بمحافظة الشرقية ، فإن ذلك لا يخرج الواقعة من اختصاص رئيس مكتب مكافحة المخدرات بالقليوبية — الذى استصدر الاذن ، وما دام تنفيذ هذا الاذن كان معلقاً على استمرار تلك الجريمة إلى دائرة اختصاصه فإن النعى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون يكون غير قويم . ولما كان الطاعن أو المدافع عنه — على ما يبين من محاضر جلسات المحاكمة — لم يثر أمام محكمة الموضوع دعوى التناقض فى إذن التفتيش فلا يقبل منه إثارتة لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى من الطعن هو الإخلال بحق الدفاع والقصور فى التسبيب والخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأن المحكمة عدلت وصف التهمة المسندة إلى الطاعن من حيازة مخدر بقصد الاتجار إلى حيازته وإحراره بغير قصد الاتجار أو التعاطى دون لفت نظر الطاعن أو المدافع عنه إلى هذا التعديل ، وأنها أعملت فى شأنه وشأن الطاعن الآخر حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات دون الإفصاح عن دواعى الرأفة ، ولم تنزل بعقوبة الحبس التى أوقعتها إلى حدها الأدنى المقرر فى القانون ، وفى الوقت ذاته سوت بين الطاعنين فى العقوبة مع أن أولهما عائد .

وحيث إن المحكمة وهى فى سبيل تقصى القصد من الإحرار قالت : ” ومن حيث إنه ليس بالأوراق ما يدل على أن الحيازة كانت بقصد الاتجار أو التعاطى فهى إذن لغيرهما “ وانتهت إلى أن الحيازة لم تكن لأى من هذين القصدين وأعملت فى حق الطاعن أحكام المادتين ٣٧ و ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ سالف البيان . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المحكمة

لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم باعتبار أن هذا الوصف ليس نهائياً فمن حق المحكمة تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تخصيصها إلى الوصف الذي ترى أنه الوصف القانوني السليم . ولما كانت الواقعة المادية المبينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة — وهي حيازة المخدر — هي بذاتها التي اتخذتها المحكمة أساساً للوصف الجديد الذي دانت الطاعن به دون إضافة شيء جديد إلى تلك الواقعة ، بل نزلت بها — حين استبعدت قصد الاتجار — إلى وصف أخف من الوصف المبين بأمر الإحالة ، وهو الحيازة بغير قصد الاتجار أو التعاطي ، ولم يتضمن هذا التعديل إسناد واقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة تختلف عن الواقعة الأولى ، فإنه لا محل لما يثيره الطاعن من دعوى الإخلال بحق الدفاع . لما كان ذلك ، وكان تقدير قيام موجبات الرأفة من إطلاقات محكمة الموضوع دون أن تكون ملزمة ببيان دواعيها أو الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي ارتأته أو عدم نزولها بها إلى الحد الأدنى ، فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد وفي هذا الوجه برمته يكون غير سديد .

وحيث إن ما ينعاه الطاعن في الوجه الأخير من طعنه ، هو قصور الحكم لإغفاله استظهار علم الطاعن بكنه المادة المضبوطة ، على الرغم من تمسكه بانتفائه .

وحيث إنه لما كان القصد الجنائي في جريمة إحراز أو حيازة المخدر إنما هو علم المحرز بأن ما يحوزه أو يحوز به هو من المواد المخدرة ، وكانت المحكمة غير مكلفة بالتحدث استقلالاً عن هذا الركن إذا كان ما أوردته في حكمها كافياً في الدلالة على أن المتهم كان عالماً بأن ما يحوزه مخدر . وإذا كان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن أياً من الطاعن أو المدافع عنه لم يدفع بانتفاء هذا العلم ، وكان ما أوردته المحكمة من وقائع وظروف دالاً على قيامه في حق الطاعن ، فإن ما ينعاه على الحكم من قصور في هذا الصدد غير سديد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون متعين الرفض موضوعاً .

جلسة ٤ من أكتوبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت المركي ، نائب رئيس المحكمة وبحضور المادة المستشارين :
مختار مصطفى رضوان ، ومحمد محفوظ ، ومحمد العمرأوى ، ومحمد كامل عطيفة .

(١٧٠)

الطعن رقم ١١٩٣ لسنة ٣٦ القضائية

قتل عمد . " قتل مرتبط بجنحة " . عقوبة . حكم . " تسببه . تسبب
معيب " .

شرط استحقاق العقوبة المنصوص عليها في المادة ٢٣٤/٣ عقوبات : وأنواع القتل لأحد
المقاصد الميئة بها ومن بينها التآهب لفعل جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل . على محكمة الموضوع
في حالة ارتباط القتل بجنحة سرقة أن تبين غرض المتهم من القتل وأن تقيم الدليل على توافر رابطة
السببية بين القتل والسرقة .

تستوجب المادة ٢٣٤/٣ من قانون العقوبات لاستحقاق العقوبة المنصوص
عليها فيها أن يقع القتل لأحد المقاصد الميئة بها ومن بينها التآهب لفعل جنحة
أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل . ومن ثم يتعين على محكمة الموضوع في حالة ارتباط
القتل بجنحة سرقة أن تبين غرض المتهم من القتل وأن تقيم الدليل على توافر
رابطة السببية بين القتل والسرقة . ولما كان ما أورده الحكم المطعون فيه
من أن جريمة القتل ارتكبت بقصد السرقة مشوبا بالخطأ في الاسناد ومخالفا
للثابت في الأوراق ، إذ استند إلى أقوال لم يقلها الشاهد وإلى اعتراف لم يصدر
من الطاعن ، فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه والاحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٤ يونيه سنة ١٩٦٥ بدائرة قسم شبرا الحيمة محافظة القليوبية : قتل فريال عبد الله سنه عمدا بأن ضغط على عنقها باليد فاصدا قتلها فأحدث بها الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أدت إلى وفاتها باسفسكيا الخنق ، وكان ذلك بقصد سرقة الحلبي المبينة وصفا وقيمة بالمحضر للمجنى عليها سالفة الذكر وتم له بذلك سرقتها في منزله المسكون الأمر المنطبق على المادة ١/٣١٧ من قانون العقوبات . وطلبت من مستشار الاحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للمادة ٣/٢٣٤ من قانون العقوبات . فقرر ذلك ، ومحكمة جنايات بنها بعد أن أحالت أوراق المتهم إلى مفتي الجمهورية المتحدة قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بإجماع الآراء بمعاقة المتهم بالاعدام . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض في ... ثم قدمت النيابة العامة مذكرة برأيها ... الخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعن قدم الأسباب التي بنى عليها الطعن موقعا عليها من الأستاذ محمد رشاد سالم المحامي وهو غير مقبول أمام محكمة النقض على ما يبين من إفادة نقابة المحامين المرفقة بالأوراق والمؤرخة ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٦٦ . ولما كانت الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تنص على أنه إذا كان الطعن مرفوعا من غير النيابة فيجب أن يوقع أسبابه محام مقبول أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا .

وحيث إن النيابة العامة عرضت القضية على هذه المحكمة طبقا لما هو مقرر بالمادة ٤٦ من القانون سالف الذكر وقدمت مذكرة برأيها في الحكم ، في الميعاد المبين بالمادة ٣٤ وطلبت نقض الحكم والاحالة وبنّت ذلك على أن الحكم المطعون فيه استند في إدانة الطاعن إلى أقوال الضابط حسنى العشرى بأنه ثبت له من تحرياته أن القتل ارتكب بقصد السرقة وعلى أن الطاعن اعترف في تحقیقات

النيابة بذلك في حين أن ما ذكره الحكم من ذلك يخالف الثابت في الأوراق عن واقعة الدعوى وينطوى على خطأ فيما أسنده إلى هذا الشاهد وإلى الطاعن من أقوال .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما يحمل في أن الطاعن ذهب إلى منزل المجنى عليها وسلمها طعاما لطهيه وإذ شاهدها تتحلّى بأساور وقرط من ذهب اعتزم سلبها تلك الحلّى ولما عادت إلى منزله حاملة له طعامه أمسكها من يدها لينتزع حلّيها إلا أنها قاومته وحاولت الاستغاثة فيكتم أنفاسها وطوق عنقها بيده اليسرى وضغط على رقبتها بكل قوته قاصدا من ذلك إزهاق روحها حتى يسهل عليه سرقة حلّيها ولما أصبحت في حالة احتضار أسقطها على أرض الحجر فأصيبت بجرح حيوى في رأسها وفاضت روحها فأسرع إلى تجريدتها من أساورها . وانتهت المحكمة إلى إدانة الطاعن بجريمة القتل العمد بقصد السرقة وطبقت في حقه الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات . واستند الحكم في إدانة الطاعن إلى أقوال الرائد حسنى العشرى في تحقیقات النيابة واعتراف الطاعن فيها بارتكاب الحادث على هذه الصورة وأورد أقوال الشاهد في أنه قرر " أنه ثبت له من تحرياته أن المجنى عليها ذهبت إلى منزل الطاعن ومعها طعام له فسولت له نفسه أن يسرق مصوغاتها فخنقها واختلس حلّيها وأنه واجه الطاعن بتحرياته فاعترف له تفصيلا بارتكاب الحادث وإخفاء الحلّى بأرض فضاء بنقطة المرج محل عمله " ثم استطرد الحكم فقال " أن المتهم اعترف بتحقیقات النيابة بقتل المجنى عليها تسهيلا لارتكاب سرقة حلّيها " .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة إلى ملف الطعن أنه بتاريخ ٥ يونيه سنة ١٩٦٥ حرر الرائد حسنى العشرى رئيس مباحث القليوبية محضرا أثبت فيه أنه تلقى إشارة من بندر شبرا بوقوع الحادث وأنه ثبت له من تحرياته أن الطاعن سولت له نفسه الاعتداء على عفاف المجنى عليها فراودها عن نفسها فلما أبت وحاولت الاستغاثة قام بخنقها وأثناء مقاومتها سقطت على الأرض فأصيبت بجرح في رأسها ثم قام بتزع أساورها وقرطها وأخفاها بالحجرة حتى يتحين فرصة للتخلص منها . وإذ سئل هذا الشاهد في تحقیقات

النيابة — عما أثبتته في هذا المحضر قال أنه عندما واجه المتهم بهذه التحريات اعترف له بارتكاب الحادث . كما تبين من تلك التحقيقات أن الطاعن بعد أن أنكر ارتكابه الحادث قرر في المحضر المؤرخ ٧ يونيه سنة ١٩٦٥ أنه بعد أن حضرت المجنى عليها إلى حجرته طلب منها أن تعطيه زوجا من الأساور الذهبية التي تتحلّى بها لحاجته إليها وأنه إذ بدأ يكلمها في ذلك ممسكا بيدها ليتعایل عليها حاولت أن تصرخ فوضع يده على فمها خوفا من أن يسمع أحد صراخها ثم وضع يده الثانية على رقبتها ثم لاحظ أنها تحتضر بين يديه ورآها تسقط على بلاط الحجرة وأصيبت بجرح في رأسها . وإذا استوضحت النيابة الطبيب الشرعي فيما ذكره الطاعن من تصويره للحادث على هذا النحو أثبت الطبيب الشرعي في تقريره المؤرخ ١٣ يوليه سنة ١٩٦٥ ” أنه لا يوجد فنيا ما ينفي حدوث إصابة رأس المجنى عليها عند سقوطها على الأرض قبل وفاتها وبالتالي حدوث وفاتها بالتصوير الوارد بمذكرة النيابة “ . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٣٤/٣ من قانون العقوبات تستوجب لاستحقاق العقوبة المنصوص عليها فيها أن يقع القتل لأحد المقاصد المبينة بها ومن بينها التأهب لفعل جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل . وكان يتعين على محكمة الموضوع في حالة ارتباط القتل بجنحة سرقة أن تبين غرض المتهم من القتل وأن تقيم الدليل على توافر رابطة السببية بين القتل والسرقة . لما كان ما تقدم ، وكان ما أورده الحكم من أن جريمة القتل ارتكبت بقصد السرقة مشوبا بالخطأ في الإسناد ومخالفا للثابت في الأوراق إذ استند إلى أقوال لم يقلها الشاهد وإلى اعتراف لم يصدر من الطاعن . لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه والإحالة .

جلسة ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / حسين السركى نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
مختار رضوان ، وجمال المرصفاوى ، ومجد محفوظ ، ومحمود كامل عطيفه .

(١٧١)

الطعن رقم ١٠١١ لسنة ٣٦ القضائية

عمل . عقوبة .

اللتزام صاحب العمل بإرسال بيان متصل بعدد موظفيه وعماله طبقاً لأنواع وظائفهم ومهنتهم
وسنهم وجنسيتهم إلى مكتب التوظيف والتخديم المختص . من قبيل الأحكام التنظيمية . عدم تعدد
الغرامة بقدر عدد العمال عند الإخلال به .

(*) اشتمل القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل على نوعين
من الالتزامات التي فرضها على صاحب العمل (الأولى) وهي تناول حقوق
العمال الناشئة عن علاقتهم برب العمل وما يجب عليه أن يؤديه إليهم وهي التزامات
تمس مصالح أفراد العمال وحقوقهم مباشرة وبالذات ، والإخلال بها يقتضى تعدد
الغرامة بقدر عدد العمال الذين أجمعت المخالفة بحق من حقوقهم و (الثانية) هي
في واقع الأمر أحكام تنظيمية هدف المشرع منها إلى حسن سير العمل واستتباب
النظام في المؤسسة وضمان مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون على الوجه الذى
يحقق الغرض من إصداره ، وهو ما لا تتعدد فيه الغرامة بقدر عدد العمال —
ومن قبيل ذلك ما نص عليه القانون المذكور فى المادة ١٧ منه من وجوب أن
يرسل كل صاحب عمل إلى مكتب التوظيف والتخديم المختص خلال شهرى
يناير ويوليو من كل عام بياناً مفصلاً بعدد موظفيه وعماله طبقاً لأنواع وظائفهم
ومهنتهم وسنهم وجنسيتهم .

(*) هذا المبدأ مقرر فى الطعن رقم ١٠١٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٠/١٠/١٩٦٦ بصدد تطبيق
المادة ٧٠ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ — من وجوب قيد الغرامات التى توقع على العمال فى سجل خاص .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٥/٨/١٩٦٤ بدائرة قسم حلوان:

(١) لم يرسل إلى مكتب الترخيم المختص البيان الخاص بعدد موظفيه وعماله .

(٢) لم يضع في مكان ظاهر بالمحل وكذلك على الأبواب الرئيسية التي يستخدمها العمال في الدخول جدولاً بيان يوم الغلق الأسبوعي وساعات العمل وفترات الراحة . (٣) لم يضع في محل العمل نسخة من الأحكام الخاصة بتشغيل الأحداث . (٤) لم يضع في أمكنة العمل نسخة من نظام تشغيل النساء .

وطابت عقابه بالمواد ١١ و ١٢ و ١٧ و ٢٠ و ١٢٢ و ١٢٨ و ١٣٨ و ٢١٥ و ٢١٦ و ٢٢٢ و ٢٢٣ و ٢٢٤ و ٢٣٥ من القانون ٩١ سنة ١٩٥٩ .

ومحكمة حلوان الجزئية قضت حضورياً اعتبارياً في ١٩/٤/١٩٦٥ عملاً بمواد الاتهام بتغريم المتهم ٢٥ قرشاً عن التهمة الأولى وتتعدد بقدر عدد العمال الذين وقعت المخالفة في شأنهم (٧٥ عاملاً) و ٢٥ قرشاً عن كل من التهم الباقية .

فاستأنف المتهم هذا الحكم كما استأنفته النيابة . ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً في ٥/٦/١٩٦٥ بقبول الاستئنافين شكلاً وفي الموضوع برفضهما وتأييد الحكم المستأنف . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده بجرime عدم إرسال البيان الخاص بعدد موظفيه وعماله إلى مكتب الترخيم المختص وقضى بتغريمه عنها مع تعدد الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن التزام صاحب العمل بإرسال بيان بعدد موظفيه وعماله إلى مكتب الترخيم المختص ليس إلا من قبيل الأحكام التنظيمية والاخلال به لا يتصل بمصالح العمال وحقوقهم مما لا يصح معه القضاء بتعدد الغرامة .

وحيث إن الدعوى الجنائية رفعت ضد المطعون ضده بأنه ١ — لم يرسل إلى مكتب الترخيم المختص البيان الخاص بعدد موظفيه وعماله ٢ —
 ٣ — الخ . وطلبت النيابة العامة تطبيق المادتين ١٧ ، ٢١٦ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ بالنسبة إلى التهمة الأولى . ومحكمة أول درجة قضت بتغريم المتهم ٢٥ قرشا عنها مع تعدد الغرامة بقدر عدد العمال البالغ قدرهم ٧٥ ماملا .
 فاستأنفت النيابة العامة للخطأ في تطبيق القانون ، ومحكمة ثانی درجة قضت بالرفض . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل قد اشتمل على نوعين من الالتزامات التي فرضها على صاحب العمل (الأولى) وهي تناول حقوق العمال الناشئة عن علاقتهم برب العمل وما يجب عليه أن يؤديه إليهم وهي إلتزامات تمس مصالح أفراد العمال وحقوقهم مباشرة وبالذات والاخلال بها يقتضي تعدد الغرامة بقدر عدم العمال الذي أجمعت المخالفة بحق من حقوقهم (والنوع الثاني) هو في واقع الأمر أحكام تنظيمية هدف الشارع منها إلى حسن سير العمل واستتباب النظام في المؤسسة وضمان مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون على الوجه الذي يحقق الغرض من إصداره وهو ما لا تتعدد فيه الغرامة بقدر عدد العمال — ومن قبيل ذلك ما نص عليه القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ في المادة ١٧ منه من وجوب أن يرسل كل صاحب عمل إلى مكتب التوظيف والتخديم المختص خلال شهرى يناير و يوليو من كل عام بيانا مفصلا بعدد موظفيه وعماله طبقا لأنواع وظائفهم ومهنتهم و سنهم وجنسياتهم مما كان محلا للتهمة الأولى المسندة إلى المطعون ضده وهو مما لا تتعدد فيه الغرامة . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بتعدد الغرامة فيما لا يلزم التعدد فيه ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من تعدد الغرامة بالنسبة إلى هذه التهمة والاكتفاء بتغريم المطعون ضده مائتى قرش عنها .

جلسة ١١ من أكتوبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت السركى نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : محمد صبرى ، ومحمد عبد المنعم حمزاوى ، ومحمود عزيز الدين سالم ، ونصر الدين عزام .

(١٧٢)

الطعن رقم ١٠٠٨ لسنة ٣٦ القضائية

(أ) سلاح . مصادرة .

حظر حيازة الأسلحة النارية أو إحرازها أو حملها بغير ترخيص . ما سبق أن قررت
محكمة النقض من أن الأسلحة غير محرم إحرازها وأنه يجوز الترخيص لبعض الأفراد
بحملها أو إحرازها إذا توافرت فيهم شروط خاصة . مجاله : هو عدم جواز الحكم
بعقوبة المصادرة في مواجهة المالك حسن النية متى كان مرخصاً له قانوناً في حيازة
السلاح .

(ب) استيقاف . تلبس . مأمورو الضبط القضائي .

الاستيقاف . حالاته ؟ كشفه عن حالة تلبس بالجريمة . لرجل السلطة العامة
إحضار المتهم وتسليمه إلى أقرب مأمور ضبط قضائي .

١ — الأصل أن حيازة الأسلحة النارية أو إحرازها أو حملها بغير ترخيص
محظور على مقتضى المادة الأولى من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن
الأسلحة والذخائر، وما سبق أن قررت هذه المحكمة من أن الأسلحة غير محرم إحرازها
وأنه يجوز الترخيص لبعض الأفراد بحملها أو إحرازها إذا توافرت فيهم شروط
خاصة إنما كان مجاله — الذى تقتصر عليه — هو عدم جواز الحكم بعقوبة المصادرة
في مواجهة المالك حسن النية متى كان مرخصاً له قانوناً في حيازة السلاح
فكان بالتالى مباحاً له .

٢ — الاستيقاف أمر مباح لرجال السلطة العامة إذا ما وضع الشخص نفسه طواعية منه واختيارا في موضع الريب والظن وكان هذا الوضع ينبىء عن ضرورة تستلزم تدخل المستوقف للتحرى والكشف عن حقيقته عملا بحكم المادة ٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، فإذا كشف الاستيقاف أثر ذلك عن حالة تلبس بالجريمة جاز لرجل السلطة العامة أن يحضره ويسلمه إلى أقرب مأمور من مأمورى الضبط القضائى عملا بحكم المادة ٣٨ من القانون المذكور .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : فى يوم ١٨ من اغسطس سنة ١٩٦٣ بدائرة مركز ملوى محافظة المنيا : أحرز سلاحا ناريا مششخنا ” بندقية خرطوش ” حالة كونه ممن لا يجوز الترخيص لهم بحمل السلاح لكونه من المشتبه فيهم للحكم بانذاره مشبوها فى تحقيق اللجنة رقم ٩٥٦ سنة ١٩٦٣ ملوى . وأحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١/٧ و ٢٦/١ و ٣٠/١ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة جنايات المنيا دفع الحاضر مع المتهم ببطلان القبض الحاصل على المتهم . وقضت المحكمة المذكورة حضوريا بتاريخ ١٩ من يونيه سنة ١٩٦٥ عملا بالمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الاجراءات الجنائية مع تطبيق المادة ٣٠ من قانون العقوبات ببراءة المتهم مما أسند إليه و بمصادرة البندقية المضبوطة . وقد أخذت المحكمة بالدفع السابق إبدائه . فطعنت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من جريمة إحراز السلاح النارى تأسيسا على بطلان الاستيقاف والقبض قد أخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأن حمل السلاح النارى يعد جريمة فى غير الأحوال المصرح بها قانونا وإذا وجد المطعون ضده حاملا لسلاح نارى بحالة ظاهرة فقد جاز لرجل السلطة العامة استيقافه والتحرى عن الترخيص الصادر له بحمله

وحق له بعد ذلك القبض عليه أثر ما تبين أنه لا يحمل ترخيصا وتوافرت بذلك في حقه حالة التلبس .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مجمله أن الشرطى السرى عبد المعبود محمد أحمد أبصر في صباح يوم ١٨/٨/١٩٦٣ المطعون ضده بزرعة أذرة حاملا بيده اليمنى بندقية خرطوش فاستوقفه وتبين له بعد سؤاله أنه لا يحمل ترخيصا باحرازها فاقتاده إلى النقيب محمد عبد الفتاح غيث الذى قام بضبط الواقعة. وخلص الحكم من ذلك إلى أن الاستيقاف والضبط قد وقعا مخالفين للقانون بما يمتد أثره إلى اعتراف الطاعن وأقوال الشرطى السرى في محضر الضبط وذلك بقوله: "إنه ما كان يجوز للشرطى السرى عبد المعبود محمد أن يستوقف المتهم ليسأله عن الترخيص الذى يسمح له حمل السلاح ذلك أنه لم يشاهد ما ينبىء عن وقوع جريمة تبيح ضبط مرتكبها أو استيقافه ولا هو رأى ما يريب من أمر المتهم فالبنندقية التى كان يحملها من بنادق الخرطوش التى يجوز الترخيص بحملها وهو لا يعرف المتهم من قبل ولا يعرف إن كان ممن رخص لهم بحمل السلاح أو ممن لا يجوز الترخيص لهم بحمله وليس في وقوف المتهم في زراعة أذرة وقد أشرق نور الصباح ما يدعو إلى الاشتباه في أمره ، ومن ثم يكون استيقافه ثم ضبطه قد وقعا مخالفين للقانون ولا يجوز النظر فيما أسفر عنه من دليل ولا فيما سطر من بعدهما في محضر الضبط على لسان المتهم من أنه اعترف بملكيته للبنندقية المضبوطة لأن ما ترتب على الباطل باطل ولا تقبل شهادة من شارك في الإجراء الباطل بما يحقق آثاره أو يصححها" — وما ذهب إليه الحكم فيما تقدم غير سديد ذلك بأن الاستيقاف أمر مباح لرجال السلطة العامة إذا ما وضع الشخص نفسه طواعية منه واختيارا في موضع الريب والظن وأن ينبىء هذا الوضع عن ضرورة تستلزم تدخل المستوقف للتحرى والكشف عن حقيقته عملا بحكم المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية فإذا كشف الاستيقاف أثر ذلك عن حالة تلبس بالجريمة جاز لرجل السلطة العامة أن يحضره ويسلمه إلى أقرب مأمور من مأمورى الضبط القضائي عملا بحكم المادة ٣٨ من القانون المذكور . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن حيازة الأسلحة النارية أو إحرازها أو حملها بغير ترخيص محظور على مقتضى المادة الأولى من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة

والذخائر ، وكان ما سبق أن قررتة هذه المحكمة من أن الأسلحة غير محرم إحرازها وأنه يجوز الترخيص لبعض الأفراد بحملها أو إحرازها إذا توافرت فيهم شروط خاصة إنما كان مجاله — الذي تقتصر عليه — وهو عدم جواز الحكم بعقوبة المصادرة في مواجهة المالك حسن النية متى كان مرخصا له قانونا في حيازة السلاح فكان بالتالي مباحا له . لما كان ما تقدم ، فإن استيقاف الشرطي للمطعون ضده بعد أن توافرت مبرراته بمشاهدته إياه حاملا لسلاح ناري — للتحري عما إذا كان مرخصا له بحمله ، وإذا أسفر هذا التحري عن عدم وجود ترخيص لديه بحمل السلاح وتوافرت حالة التلبس يكون القبض من بعده قد وقع وفق أحكام القانون . ولما كان الحكم المطعون فيه قد جانب هذا النظر فإنه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون مما يوجب نقضه . ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن تحييص الموضوع ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

جلسة ١١ من أكتوبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت المركي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : محمد صبرى ، ومحمد عبد المنعم حمزاوى ، ومحمود عزيز الدين سالم ، ومحمد أبو الفضل
حفى .

(١٧٣)

الطعن رقم ١٠١٣ لسنة ٣٦ القضائية

(١) حكم . "ماهيته" .

الكشف عن ماهية الحكم . العبرة فيه بحقيقة الواقع .

(ب) عمل . عقوبة . "وقف تنفيذها" . نقض . "أحوال الطعن بالنقض .
الخطأ فى تطبيق القانون" .

عدم جواز الحكم بوقف التنفيذ فى العقوبات المالية طبقاً لقانون العمل .

١ — العبرة فى الكشف عن ماهية الحكم هى بحقيقة الواقع . ومن ثم فإن
لازم ذلك هو الاعتداد بما تبين يقيناً من المفردات من أن العقوبة المحكوم بها
قد شملت بوقف التنفيذ لا بما تضمنته نسخة الحكم الأصلية من تجريدها
من هذا الوصف .

٢ — تنص المادة ٢٣٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون
العمل على أنه لا يجوز وقف التنفيذ فى العقوبات المالية . ومن ثم فإن الحكم
المطعون فيه إذ قضى بوقف تنفيذ الغرامة المحكوم بها يكون قد أخطأ فى تطبيق
القانون مما يتعين معه نقضه وتصحيحه بإلغاء ما اشتمل عليه من وقف تنفيذ
الغرامة المقضى بها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٢٧/٨/١٩٦٤ بدائرة قسم المعادى .
 (أولا) لم يحضر عمود عمل من نسختين . (ثانيا) لم ينشئ إضبارة خاصة لكل عامل متضمنة البيانات المقررة : (ثالثا) لم يعط لكل عامل أمضى في خدمته سنة كاملة أجازة سنوية بأجر كامل . وطلبت عقابه بالمواد ٤٢ و ٤٣ و ٥٨ و ٦٢ و ٦٩ و ٢١٥ و ٢٢١ و ٢٣٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . ومحكمة حلوان الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ٩ يناير سنة ١٩٦٥ عملا بمواد الإتهام والمادة ٣٠٤/١ من قانون الإجراءات الجنائية (أولا) بتفريم المتهم ٢٠٠ قرش عن كل تهمة من التهمتين الأولى والثانية تتعدد بعدد عماله الثلاثة المحرر بشأنهم المحضر .
 (ثانيا) ببراءة المتهم من التهمة الثالثة . فعارض المحكوم عليه ، وقضى في معارضته بتاريخ ٢٧ من مارس سنة ١٩٦٥ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بحضور يا بتاريخ ٢٩ من مايو سنة ١٩٦٥ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون ، ذلك بأنه قضى بوقف عقوبة الغرامة المقررة بها على الرغم من أن القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ المصدق على واقعة الدعوى يحظر وقف تنفيذ العقوبات المالية التي يقضى بها طبقا لأحكامه .

وحيث إنه وإن كانت النسخة الأصلية للحكم المطعون فيه جاءت خلوا من النص على وقف تنفيذ عقوبة الغرامة المقررة بها ، إلا أنه يبين من مراجعة رول القاضى ومحضر الجلسة وأوراق التنفيذ في المفردات المضمومة للطعن — أن النطق بالحكم جرى موصوفا بوقف تنفيذ العقوبة . لما كان ذلك ، وكانت العبرة في الكشف عن ماهية الحكم هى بحقيقة الواقع ، فإن لازم ذلك هو الاعتداد بما تبين يميننا

من المفردات — على ما سلف — من أن العقوبة المحكوم بها قد شملت بوقف التنفيذ لا بما تضمنته نسخة الحكم الأصلية من تجريدها من هذا الوصف . لما كان ما تقدم ، وكانت الدعوى الجنائية قد رفعت على المطعون ضده بأنه (١) لم يحور عقود عمل من نسختين و (٢) لم ينشئ إضباره خاصة لكل عامل متضمنة البيانات المقررة و (٣) لم يعط كل عامل أمضى في خدمته سنة كاملة أجازة سنوية بأجر كامل ، وطلبت النيابة العامة معاقبته بالمواد ٤٢ و ٤٣ و ٥٨ و ٦٢ و ٦٩ و ٢١٥ و ٢٢١ و ٢٣٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . ومحكمة أول درجة قضت غيابيا بتغريم المتهم مائتي قرش عن كل تهمة من التهمتين الأولى والثانية تتعدد بعدد عماله الثلاثة المحرر بشأنهم المحضر وبراءته من التهمة الثالثة . فعارض المتهم فقضى بالتأييد ، فاستأنف . ومحكمة ثانی درجة قضت "بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف والإيقاف" . ولما كانت المادة ٢٣٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل — المطبق على واقعة الدهوى — تنص على أنه لا يجوز وقف التنفيذ في العقوبات المالية ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بوقف تنفيذ الغرامة المحكوم بها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، مما يتعين معه نقضه وتصحيحه بإلغاء ما اشتمل عليه من وقف تنفيذ الغرامة المقضى بها .

جلسة ١١ من أكتوبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار/حسين صفوت الميركى نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد صبرى ، ومحمد عبد المنعم حمزاوى ، ومحمود عزيز الدين سالم ، ومحمد أبو الفضل حنفى .

(١٧٤)

الطعن رقم ١٤٤٨ لسنة ٣٦ القضائية

(أ) إجراءات المحاكمة . استجواب .

قاعدة حظر استجواب المتهم إلا بقوله شرعت لمصلحته . له التنازل عنها
صراحة أو ضمنا .

(ب) قتل عمد . اقتران . عقوبة . ظروف مشددة .

تفليظ العقاب عملا بالمادة ٢/٢٣٤ عقوبات . شرطه : إثبات الحكم
استقلال الجريمة المقترنة عن جناية القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية
بينهما . وقوعهما في مكان واحد . غير لازم . تقدير الرابطة الزمنية .
موضوعى .

(ج) سبق اصرار . حكم . "تسببيه . تسبیب غیر معیّب" .

سبق الاصرار . ماهيته ؟ البحث في وجوده . موضوعى .

(د) أسباب الإباحة . "الدفاع الشرعى" . محكمة الموضوع . حكم .
"تسببيه . تسبیب غیر معیّب" .

تقدير الوقائع التى يحتاج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها .
موضوعى .

(هـ) حكم . "تسببيه . تسبیب غیر معیّب" .

لمحكمة الموضوع استخلاص العورة الصحيحة لواقعة الدعوى من جماع الأدلة
والعناصر المطروحة أمامها حسبما يودى إليه انتباهها واطراح ما يخالفها من صور
أخرى لم تقتنع به بحثها ما دام استخلاصها سائغا .

١ — من المقرر أن القانون وإن كان قد حظرت استجواب المتهم إلا إذا قبل ذلك، فإن هذه القاعدة قد وضعت لمصلحته فله أن يتنازل عنها إما بطلبه صراحة من المحكمة أن تستجوبه أو بعدم اعتراضه على استجوابه وإجابته على الأسئلة التي توجهها المحكمة إليه. فإذا ما أجاب المتهم بحض اختياره على ما توجهه إليه المحكمة من أسئلة دون أن يعترض المدافع عنه، فإن ذلك منه يدل على أن مصلحته لم تضار بالاستجواب، وبالتالي فلا يجوز له أن يدعى البطلان في الإجراءات.

٢ — من المقرر أنه يكفي لتغليظ العقاب عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المقررة عن جنائية القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما بأن تكون الجنائيتان قد ارتكبتا في وقت واحد أو في فترة قصيرة من الزمن، ولا يشترط وقوعهما في مكان واحد. وتقدير هذه الرابطة الزمنية مما تستقل به محكمة الموضوع.

٣ — سبق الإصرار ظرف مشدد ووصف للقصد الجنائي، والبحث في وجوده أو عدم وجوده داخل في سلطة محكمة الموضوع، ما دامت قد دلت على ذلك بأدلة سائغة.

٤ — تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها هي من الأمور المتعلقة بموضوع الدعوى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيه بلا معقب، طالما كان استدلالها سليماً ويؤدي إلى النتيجة التي خلصت إليها.

٥ — من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من جماع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتنع بصحتها، ما دام استخلاصها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق.

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في ٢٧ من مايو سنة ١٩٦٤ دائرة قسم السيدة محافظة القاهرة : قتل عفاف محمد هارون عمدا مع سبق الإصرار بأن بيت النية على إزهاق روحها وأطلق عليها عدة أعيرة نارية من مسدسه الأميرى قاصدا قتلها فأحدث بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها . وقد تقدمت هذه الجناية ثلاث جنايات أخرى هي أنه في الزمان والمكان سالفى الذكر شرع فى قتل كل من طيبى محمد عبد الصمد ومنيره دياب على وأرواح دياب على عمدا ومع سبق الإصرار بأن عقد العزم على قتلهم وأطلق عليهم أعيرة نارية عديدة من مسدسه الأميرى قاصدا من ذلك قتلهم فأحدث بكل منهم الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى وخاب أثر تلك الجرائم لسبب لا دخل لإرادته فيه هو مداركة المجنى عليهم بالعلاج . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢/٢٣٤ من قانون العقوبات . فقرر بذلك . وقد ادعى طيبى محمد عبد الصمد ومنيره دياب على وأرواح دياب على بحق مدنى قبل المتهم وطلبوا القضاء لهم قبله بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٦٦ عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بماقبة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة والإلزامه بأن يدفع لكل من المدعين بالحق المدنى مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية ومبلغ خمسمائة قرش مقابل أنعاب الحمام . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن محصل ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه هو أنه — إذ دانه بجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار المقرن — بجنايات ثمروع فى قتل — قد شابه بطلان فى الإجراءات وقصور فى التسبيب وإخلال بحق الدفاع وفساد فى الاستدلال . وفى بيان ذلك يقول الطاعن أنه فضلا عن أن المحكمة استجوبته

بغير إذن من المدافع عنه وهو إجراء يشوبه البطلان المؤثر في الحكم ، فإن دفاعه في موضوع الدعوى قام على انتفاء ظرفي سبق الإصرار والاقتران وعلى أنه كان في حالة دفاع شرعى كشفت عنها التحقيقات مفادها أن سبب النزاع بينه وبين زوجته المجنى عليها يرجع إلى اشتباهة في سيرتها وأنه نهرها فغادرت مسكنه إلى منزل أهلها الذين أجمعوا أمرهم على قتله واستدرجه أحدهم حتى إذا وافاهم طلبوا إليه تطليقها وإلا انتقموا منه فاضطر إلى إطلاق أعيرة طائشة أصابت بعضهم في غير مقتل وقد طلب من المحكمة إجراء معاينة لمحل الحادث لتبين سلامة دفاعه فلم تستجب إلى هذا الطلب وأثبتت توافر ظرفي سبق الإصرار والاقتران بما لا يؤدي إليهما ، كما اعتنقت بصدد الرد على حالة الدفاع الشرعى — صورة للواقعة لم يقل بها الشهود في التحقيقات ، إلا في وقت متأخر مؤداها أن مرجع النزاع بينه وبين زوجته هو امتناعه عن الإنفاق عليها فغدا حكمها بذلك معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه فيما يختص بالنعى على الحكم ببطلان استجواب الطاعن فإنه من المقرر أن القانون وإن كان قد حظر استجواب المتهم إلا إذا قبل ذلك ، فإن هذه القاعدة قد وضعت لمصالحته فله أن يتنازل عنها إما بطلبه صراحة من المحكمة أن تستجوبه أو بعدم اعتراضه على استجوابه وإجابته على الأسئلة التى توجهها المحكمة إليه فإذا ما أجاب المتهم بمحض اختياره على ما توجهه إليه المحكمة من أسئلة دون أن يعترض المدافع عنه فإن ذلك منه يدل على أن مصلحته لم تضار بالاستجواب ، وبالتالي فلا يجوز له أن يدعى البطلان في الإجراءات . ولما كان اعتراض ما سواء أكان من الطاعن أم من المدافع الحاضر معه لم يثبت بمحضر الجلسة ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به أركان الجريمة التى دان الطاعن ارتكابها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها — عرض لدفاع الطاعن القائم على أنه كان في حالة دفاع شرعى عن نفسه فرد عليه بقوله “ وحيث إن المتهم — الطاعن — والحاضر معه قررا أنه كان في حالة دفاع شرعى عن النفس عندما أطلق الرصاص على المجنى عليهم إستنادا إلى ما زعمه المتهم من أنه إذ كان يؤدي عمله

في حراسة دار الاذاعة بشارع علوى في الصباح الباكر يوم الحادث أقبل عليه المجنى عليه طيبي محمد عبدالصمد زوج خالة زوجته وطلب إليه الحضور إلى منزله رقم ٤٩ شارع بور سعيد لوفاة طفله طارق — فأسرع بالعودة إلى المنزل ، بيد أنه عند وصوله أغلق طيبي الباب خلفه وتجمع حوله في فناء المنزل أقارب زوجته ومن بينهم والدتها منيره وأخرج طيبي سكيناً كبيرة وهدده بقتله بها إذا لم يطلق زوجته فرفض إجابة هذا الطلب وحاول الهرب ناحية حجرة حماته منيرة الكائنة بفناء المنزل المذكور بيد أن أقارب زوجته أوسعوه ضرباً بالأيدي والشباشب وعندئذ أخرج مسدسه الأميري دفاعاً عن نفسه وأطلق منه الرصاص على طيبي ثم على منيره وتركها إلى باب المنزل وأطلق الرصاص على أرواح خالة زوجته وهي تطل من نافذة مسكنها العلوى فلما لم يصحبها صعد إليها وأطلق عليها النار من خلال باب مسكنها المغلق ثم عاد وتبع زوجته بالجرة التي تسكنها خالتها زكية حامد بالمنزل رقم ٥٩ شارع بور سعيد المجاور تقريباً للمنزل رقم ٤٩ المذكور وأطلق عليها الرصاص ، وحيث إن هذه الرواية التي يؤسس عليها المتهم والحاضر معه حالة الدفاع الشرعي لا دليل عليها وترى المحكمة أنها من نسج خياله وأنه مخرجها ليبرر بها الاعتداء الواقع منه إذ أن أحداً لم يؤيد زعمه ولم توجد به أية إصابات يمكن أن تؤيد قوله ، أما ما قرره على محمد الصادق زميل المتهم في الإذاعة من أن شخصاً كان يجري معه بجوار دار الإذاعة صباح يوم الحادث فواقعة لا تطمئن المحكمة لصحتها والمرجح لديها أن هذا القول إنما رتب خدمة للمتهم من زميله في العمل“ . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من جماع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتنع بصحتها ما دام استخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، وكان تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها هي من الأمور المتعلقة بموضوع الدعوى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيه بلامعقب ، طالما كان استدلالها سليماً ويؤدي إلى النتيجة التي خلصت إليها . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا يمارى في سلامة العناصر التي حصل منها الحكم الصورة الصحيحة للواقعة التي اقتنع بها ، وكان الحكم قد اطرَح في منطق سائغ الصورة الأخرى التي أوردها الطاعن للحادث

والتي استند إليها في التدليل على توافر حالة الدفاع الشرعي ، فإنه لا يقبل من الطاعن معاودته الجدل في هذا الشأن أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان سبق الإصرار ظرف مشدد ووصف للقصد الجنائي والبحث في وجوده أو عدم وجوده داخل في سلطة محكمة الموضوع ما دامت قد دلت على ذلك بأدلة سائغة ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لظرف سبق الإصرار ولدفاع الطاعن في شأنه فأورد في ذلك قوله : ” وحيث إن ظرف سبق الإصرار متوفر لدى المتهم من أنه إذ استحكم الخلاف بينه وبين زوجته وأقاربها بسبب عدم إنفاقه عليها وإصرارهم على تطليقها منه بينما أصر هو على عدم تطليقها فقد أخذ يعمل فكره ويدبر أمره في الطريقة التي ينتقم بها من زوجته ومن يؤازرها من أهلها إلى أن هداه تفكيره إلى القضاء عليهم عند ما يكونون متجمعين بمساكنهم صباح يوم الحادث وصول على قتلهم وإزهاق أرواحهم بإطلاق الرصاص عليهم من المسدس الحكومي الذي يحملة وفي عهده بوصفه شرطيا لحماية المواطنين لا الاعتداء به عليهم وحدد للتنفيذ الساعة ٧,٣٠ من صباح ذلك اليوم فخرج في الصباح الباكر من مسكنه بالمنزل رقم ٤٩ شارع بور سعيد وتوجه إلى دركه وهو حراسة دار الإذاعة بشارع علوى وسجل اسمه على أنه تسلم عمله ثم لم يلبث أن ترك دركه لتنفيذ فعلته التي صمم عليها وعقد العزم وبيت النية على أن يضعها موضع التنفيذ منتهزا فرصة تجمع زوجته وأهلها بالمنزلين ٤٩ ، ٥٩ شارع بور سعيد المتجاورين تقريبا وتوجه إليهم وهو متسم بالهدوء والاتزان والتروى بعد أن زال عنه الغضب وثورة النفس وأقدم على فعلته إذ أبصر المجنى عليه طيبي واقفا إلى جوار المجنى عليها منيرة والدة زوجته في فناء المنزل رقم ٤٩ فأخرج مسدسه وأطلق الرصاص منه على طيبي فأصابه فأخذ هذا في الجري هربا ثم أطلق الرصاص على منيرة فأصابها ثم أطلق النار على أرواح خالة زوجته وهي تطل من نافذة مسكنها العلوى فأغلقها فلم يصحبها فصعد إليها وكانت قد أحكت باب مسكنها فأطلق عليها الرصاص من خلال الباب ثم توجه إلى زوجته عفاف بمسكن خالتها زكية بالمنزل رقم ٥٩ وكال لها الرصاص إلى أن سقطت فاقدة النطق . وحيث إن الحاضر مع المتهم آثار أن ظرف سبق الإصرار مشف تأسيسا على أن المتهم كان في حالة استفزاز عند مقارفة الجريمة بسبب سوء سلوك زوجته ولاعتداء أهل زوجته عليه — وهذا الذي أثاره الدفاع مردود بأن المحكمة انتهت وفق ما سبق تبيانه إلى أن اعتداء

ما لم يقع على المتهم من أهل زوجته ، أما في خصوص سلوك زوجته فقد ثبت من أقوال المتهم في تحقيقات النيابة أنه بعد أن اتهمها بسوء السلوك عاد وقرر أنه لا يستطيع أن يتهمها في سلوكها ثم أنه بالجلسة لم يذكر شيئا عند سؤاله عما أسند إليه عن سوء السلوك الذي زعمه ونسبه لزوجته ابتداءً ، ومن ثم فإن المتهم يكون قد قارف فعلته وهو هادئ البال . ولما كان ما أورده الحكم فيما تقدم صحيحا في القانون ويسوغ به الرد على ما يجادل فيه الطاعن حول ظرف سبق الإصرار ، فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ما تقدم ، وكان من المقرر أنه يكفي لتغليظ العقاب عملا بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المقرفة عن جناية القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما بأن تكون الجنايتان قد ارتكبتا في وقت واحد أو في فترة قصيرة من الزمن ولا يشترط وقوعهما في مكان واحد ، وتقدير هذه الرابطة الزمنية مما تستفل به محكمة الموضوع ، فتمت قدرت قيامها فلا يجوز إثارة الجدل في ذلك أمام محكمة النقض . وإذا ما كان الحكم المطعون فيه حين تحدث عن الاقتران ودفاع الطاعن بصدده أورد في ذلك قوله : ” وحيث إن المتهم إذ قارف جناية قتل زوجته في المنزل رقم ٥٩ شارع بور سعيد وكان قد تقدمتها منه جنايات شروع في قتل بعض ذويها وهم المجنى عليهم الآخرون وتعددت الأفعال الصادرة من المتهم ومن ثم فإن كل فعل من هذه الأفعال كون جريمة ... وقد وضح من التحقيقات أن تلك الأفعال جميعا كان الاقتران الزمني قائما بينها إذ لم تتعد المسافة الزمنية بين فعل إطلاق النار على عفاف بالمنزل رقم ٥٩ شارع بور سعيد وبين أفعال إطلاق النار على كل من باقي المجنى عليهم بالمنزل رقم ٤٩ بذات الشارع والمجاور تقريبا للمنزل رقم ٥٩ المذكور سوى دقائق معدودة . ومن ثم فإن المحكمة لا ترى مبررا لإجابة طلب الدفاع الخاص بإجراء المعاينة للتحقق من قيام الاقتران ، ذلك أن الاقتران متحقق بشرطيه وهما الاقتران الزمني وفق ما سبق تبيانه وأن تكون الجريمة المقرنة بجناية القتل هي الأخرى جناية بل هي جنايات شروع في قتل أى من نفس النوع ... ” فإن ما أورده

الحكم فيما تقدم يوفر أركان جنائية القتل العمد المقترن كما هي معرفة به في القانون .
ولا يعيب الحكم — في هذا الصدد — إirاده أن المتزايين اللذين وقع فيهما
الحادث متجاوران تقريبا ، طالما أن اقتران جنائية القتل بجنائية أخرى لا يستلزم
وحدة المكان على ما سلف بيانه ، ويكون سليما بالتالي رفض الحكم الاستجابة
إلى طلب إجراء المعاينة لعدم توافرها ما يبررها .

وحيث إنه ترتيبا على ما تقدم يكون الطعن برمة، على غير أساس متعينا
رفضه موضوعا .

جلسة ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار/ حسين صفوت السركي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد صبرى ، ومحمد عبد المنعم حمزاوى ، ونصر الدين عزام ، وأنور أحمد خلف .

(١٧٥)

الطعن رقم ١٠١٦ لسنة ٣٦ القضائية

دفاع . "الإخلال بحق الدفاع" . ما يوفره" . إجراءات المحاكمة .

لإفصاح الحكم من اطمئنانه إلى إقرار كل من المتهمين قبل الآخر وتحويله على إقرارهما في إداتهما .
وجوب فصل دفاعهما وإقامة محام مستقل لكل منهما .

متى "كان الحكم المطعون فيه قد أفصح عن اطمئنانه إلى إقرار كل من الطاعنين
الثاني والثالث وعول على إقرارهما في الإدانة ، وكان مؤدى ما حصله الحكم
من هذا الإقرار يجعل من كل منهما شاهد إثبات على الآخر مما يستلزم حتما فصل
دفاعهما وإقامة محام مستقل لكل منهما حتى يتوفر له حرية الدفاع عن موكله
في نطاق مصلحته الخاصة وحدها ، فإن المحكمة إذ سمحت للإثنين من المحامين
بالمرافعة عنهما معا على الرغم من قيام التعارض بين مصلحتيهما تكون قد أضلت
بحقهما في الدفاع ، مما يعيب حكمها بما يوجب نقضه بالنسبة إليهما .

الوقائع

لتمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم في يوم ١١ أكتوبر سنة ١٩٦٤ بدائرة
مركز أهناسيا محافظة بنى سويف : المتهمين الثلاثة — قتلوا عبد العزيز يوسف
ابراهيم عمدا ومع سبق الإصرار والترصد بأن عقدوا العزم على التخلص منه
وأعدوا لهذا الغرض سلاحين نارين وعصا وتربصوا له في المكان الذى أيقنوا

مروره منه وما أن ظفروا به حتى أطلق عليه المتهمان الأول والثاني أصيرة نارية من السلاحين الناريين اللذين كان يحملانها بينما ضربه المتهم الثالث بالعصا التي كانت معه على رأسه قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . المتهم الأول أيضا ١ - أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا (طبنجة) ٢ - أحرز ذخيرة مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له في حيازة السلاح وإحرازه . المتهم الثاني أيضا ١ - أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا ذا ماسورة مصقولة من الداخل (فرد خرطوش) بروح واحدة عيار ١٦ ، ٢ - أحرز ذخيرة مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له في حيازة السلاح وإحرازه . وبتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٦٥ أحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقا للتقيد والوصف الواردين بقرار الإحالة . ومحكمة جنائيات بنى سويف قضت بحضور يا بتاريخ ١٣ يونيو سنة ١٩٦٥ عملا بالمواد ١/٢٣٤ من قانون العقوبات و ١ و ٦ و ١/٢٦ - ٢ - ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدولين ٢ و ٣ مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين الأول والثاني بمعاينة كل من المتهمين الثلاثة بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات وبمصادرة السلاح والذخيرة المضبوطين . فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينهاه الطاعنان الثاني والثالث على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهما بجريمة القتل العمد قد انطوى على إخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه على الرغم من قيام التعارض بين مصلحتهما فقد تولت هيئة واحدة الدفاع عنهما مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله : ” إن المجنى عليه عبد العزيز يوسف درويش خرج من بلدة مشارفة اهناسيا للذهاب إلى حقله بصحبة شقيقه عبد العظيم يوسف درويش الذي كان يتقدمه ببضعة أمتار وإذا

مرا على هذا الوضع في صباح يوم ١١ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ بعزبة حسين مري التابعة لمركز اهناسيا محافظة بنى سويف قابلا المتهمين محمد خميس درويش وحسين سلامة درويش ورجب خميس درويش — الطاعنين — الذين ما أن رأوهم حتى أطلق المتهم الأول — الطاعن الأول — عيارا ناريا نحو المجنى عليه الذى جرى لاذا بمنزل شعبان محمد القريب من مكان الحادث فتعقبوه إلى داخل هذا المنزل وأطلق عليه كل من المتهمين الأول والثانى أعيرة نارية ، المتهم الأول من مسدس والمتهم الثانى — الطاعن الثانى — من فرد خرطوش وانهاى عليه المتهم الثالث — الطاعن الثالث — ضربا بعصا قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الميينة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياته وتمكن شقيق المجنى عليه الذى كان فى المقدمة من الهرب والذهاب إلى مركز الشرطة حيث أبلغ “ . وساق الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذا النحو أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات ومن تقرير الصفة التشريحية ومن اعتراف الطاعنين الثانى والثالث باعتراف ثلاثتهم الحادث وإرشادهما عن الفرد الذى استعمله الطاعن الثانى . وحصل الحكم اعتراف الطاعنين الثانى والثالث فى قوله : ” اعترف المتهمان الثانى والثالث فى تحقيقات النيابة أنهما والمتهم الأول إذ كانوا يشترون طعاما بالقرب من منزل شعبان محمد إذ فوجئنا بالمجنى عليه وأمامه بخمسة أمتار شقيقه يمران صدفة فعن لهم أن ينتقموا لمقتل أمين خميس درويش فأطلق المتهم الأول عيارا ناريا نحو المجنى عليه لا يعرفان إن كان أصيب منه أم لا فهرب هذا الأخير مستجيرا بمنزل شعبان محمد فدخلوه خلفه وأطلق المتهم الثانى عيارين من الفرد الخرطوش كما أطلق المتهم الأول عيارين على القتل وضربه المتهم الثالث بالعصا وكانت الشاهدة الثانية بالمنزل ، وأنهما هربا بعد ذلك وطمر الثانى الفرد الذى استعمله فى زراعة طماطم أرشد عنها الشاهد الرابع “ . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الأستاذ حسن اسماعيل المحامى حضر عن الطاعنين الثلاثة وأن الأستاذ عبد المنعم الملط المحامى حضر عن

الطاعنين الثاني والثالث . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أفصح عن اطمئنانه إلى إقرار كل من الطاعنين الثاني والثالث وعول على إقرارهما في إداتهما . وإذا ما كان مؤدى ما حصله الحكم من إقرار هذين الطاعنين أن يجعل كل منهما شاهد إثبات قبل الآخر مما يستلزم حتما فصل دفاع كل منهما وإقامة محام مستقل لكل منهما حتى يتوفر له حرية الدفاع عن موكله في نطاق مصلحته الخاصة وحدها . لما كان ما تقدم ، فإن المحكمة إذ سمحت لاثنين من المحامين بالمرافعة عن الطاعنين الثاني والثالث معا على الرغم من قيام التعارض بين مصلحتهما تكون قد أخلت بحقوقهما في الدفاع مما يعيب حكمها بما يوجب نقضه بالنسبة إليهما . ونظرا لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة فإنه يتعين نقض الحكم أيضا بالنسبة للطاعن الأول ، مع إحالة القضية إلى محكمة جنايات بنى سويف لتحكم فيها هيئة أخرى بغير حاجة إلى بحث مائر أوجه الطعن .

جلسة ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت السركى نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد صبرى ، ومحمد عبد المنعم حمزوى ، ونصر الدين عزام ، وأنور أحمد خلف .

(١٧٦)

الطعن رقم ١٠١٧ لسنة ٣٦ القضائية

تفتيش . مأمورو الضبط القضائي . مواد مخدرة .

إنصرف القيود الواردة على حق رجال الضبط القضائي في إجراء القبض والتفتيش بالنسبة للسيارات إلى السيارات الخاصة بالطرق العامة فتحول دون تفتيشها أو القبض على ركبائها إلا في الأحوال الاستثنائية التي رسمها القانون طالما هي في حيازة أصحابها . بالنسبة للسيارات المعدة للأجرة : لمأموري الضبط القضائي إيقافها أثناء سيرها للتحقق من عدم مخالفة أحكام قانون المرور .

من المقرر أن التفتيش الذي يحرمه القانون على رجال الضبطية القضائية هو الذي يكون في إجراءات اعتداء على الحرية الشخصية أو انتهاك حرمة المساكن ، فيما عدا أحوال التلبس والأحوال الأخرى التي منحهم فيها القانون حق القبض والتفتيش بنصوص خاصة . على أن القيود الواردة على حق رجال الضبط القضائي في إجراء القبض والتفتيش بالنسبة إلى السيارات إنما ينصرف إلى السيارات الخاصة فتحول دون تفتيشها أو القبض على ركبائها إلا في الأحوال الاستثنائية التي رسمها القانون طالما هي في حيازة أصحابها ، أما بالنسبة للسيارات المعدة للإيجار فإن من حق مأموري الضبط القضائي إيقافها أثناء سيرها في الطرق العامة للتحقق من عدم مخالفة أحكام قانون المرور . ولما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال ضابط المرور وأخذت بما قرره من أن ضبط المخدر إنما وقع أثناء محاولة مشروعة للكشف عن حمولة السيارة ولم يكن نتيجة سعى من جانبه للبحث عن جريمة إحراز المخدر وأن أمر ضبط هذه الجريمة إنما جاء عرضاً ونتيجة

لما اقتضاه أمر البحث عن الحمولة المخالفة مما جعله حيا ل جريمة متلبس بها ،
فلان الحكم يكون قد أصاب فيما انتهى إليه من رفض الدفع ببطلان الضبط
والتفتيش ويكون النعى على الحكم في هذا الخصوص في غير محله .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٤ يناير سنة ١٩٦٥ بدائرة مراكش
الفشن محافظة بنى سويف : حاز جواهر مخدرة " حشيشا وأفيونا " وكان ذلك
بقصد الإتجار وفي غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة
إحالة إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالقيود والوصف الواردين بأمر الإحالة .
فقرر بذلك . وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات بنى سويف دفع الحاضر
مع المتهم ببطلان التفتيش ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا بتاريخ ١٣ يونيو
سنة ١٩٦٥ عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ / ١ - ٤٢١ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠
والبندين ١ و ١٢ من الجدول رقم ١ المرفق بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة
سبع سنوات وتغريمه خمسة آلاف جنيه ومصادرة المواد المخدرة والسيارة
والأدوات المضبوطة ... وردت في أسباب حكمها على الدفع بأنه في غير محله . فطعن
المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحراز
جواهر مخدرة بقصد الإتجار في غير الأحوال المصرح بها قانونا قد أخطأ
في تطبيق القانون واعتراه فساد في الاستدلال ، ذلك بأن الطاعن دفع ببطلان
التفتيش الذى أجراه ضابط المرور لتجاوزه حدود اختصاصه وهو التحقق من عدم
مخالفة أحكام قانون المرور مما لا يبيح له رفض عليه " مغلقة " كالتى ضبطت
بحقيبة سيارة الطاعن . وقد رفضت المحكمة هذا الدفع بقالة ، أن من حق
الضابط استيقاف السيارة لاحتمال أن يكون الطاعن قائما بنقل أحد الموتى فيها
وأنه إذ اشم رائحة المخدر تنبعت من العلبة إثر رفعه مسند المقعد الخلفى للسيارة ،

فقد كان أمام جريمة متلبس بها ، تبيح له ضبطها فضلا عن رضا الطاعن بالتفتيش ، وما ذكره الحكم من أن الضابط اشتم رائحة المخدر تنبعث من العلبة المذكورة لا يصح التعويل عليه ما دامت سلطة التحقيق لم تجر تجربة تتحقق بها من هذا الأمر ، كما أن رضا الطاعن بالتفتيش كان محدودا بالبحث عن مخالفة لأحكام قانون المرور مما لا ينصرف إلى فتح العلبة المضبوطة . هذا وقد دفع الطاعن بعدم علمه بما تحويه العلبة من مخدرات ، وأنها لاخر يشاركه في ملكية السيارة إلا أن المحكمة أهدرت دفاعه واستدلت على علم الطاعن بما تحويه العلبة المضبوطة من إسراعه بالسيارة الأجرة قيادته وهي خالية من الركاب وأنه تملكاً في فتح حقيبة السيارة حيث كانت العلبة الحاوية للمخدر، في حين أن الإسراع في السير وخلو السيارة من الركاب كان مرده إلى أن الطاعن كان يسير بها بعد منتصف الليل في طريق خال ولم يقم دليل على تراخيه في فتح الحقيبة. كما أن الحكم أثبت في حق الطاعن أن إحرازه للمخدر كان بقصد الإتجار إستنادا إلى ضخامة الكمية وما أفاد به ضابط مباحث مركز المنشأة من أن للطاعن نشاطا في نقل المخدرات مما مؤداه أن يكون إحرازه للمخدرات كان لنقلها لا بقصد الإتجار على ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها عرض للدفع ببطلان التفتيش وأطرحه في قوله : ” ومن حيث إن الدفع الذي أبداه المتهم ببطلان التفتيش الذي أجراه الشاهد الأول لتجاوز النطاق الذي يخوله له القانون مردود بأن الشاهد الأول إذ استوقف السيارة قيادة المتهم لاعتبارات خاصة موجزها ما أنبأ به معاون الشرطه الشاهد الثاني من أن المتهم كان يسير بسيارته بسرعة كبيرة دون أن يقف على بعض نقط المرور وهو الأمر الذي يوجب قانون السيارات رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ فلا تثريب عليه في هذا الاستيقاف خاصة وأن قانون السيارات قد نص على أنه لا يجوز استعمال سيارة الركوب في غير الغرض المخصص لها كنقل بضائع مثلا ، كما نص على عدم جواز نقل الموتى إلا في عربات أعدت لذلك . وإعمال هذه النصوص يجعل من حق الشاهد الأول خصوصا في الظروف المريبة

التي كان عليها المتهم أن يفتش حقيبة السيارة لعل بها بضائع أو جثة ممنوع نقلها في مثل هذه السيارة وهي معدة للركوب فإذا ما تقاعس المتهم عن فتح الحقيبة متعللاً كذبا بعدم حمل مفاتيحها فإنه من حق الشاهد أن يبحث عما بها ما دام في مكتبته بطريقة أخرى أن يستكشف ما بداخل الحقيبة لعل فيها ما نهى قانون السيارات عن حمله ومن ثم وإذا فعل ذلك لا يكون قد جاوز اختصاصه، فإذا ما انبعثت رائحة نفادة لمخدر بمجرد رفع مسند المقعد الخلفي للسيارة فإن جريمة إحراز المخدر يكون متلبساً بها مما يحق له كرجل من رجال الضبطية القضائية أن يضبط المخدر ويفتش — المتهم — على أنه من ناحية أخرى فإن المتهم نفسه قد أذن للشاهد الأول بتفتيش السيارة إذنا صريحاً غير مشوب رده بالتحقيقات أمام النيابة وبالجلسة قائلاً إنه كان يحمل في السيارة حيازته تلك الكرتونة المحتوية على المخدر وإن دفع بعدم علمه ما بها وأحال على غيره في خصوص ملكيتها ومن ثم يكون الدفع منهار الأساس ويتعين الالتفات عنه . وما انتهى إليه الحكم من رفض الدفع ببطلان التفتيش يتفق وصحيح القانون، ذلك بأنه من المقرر أن التفتيش الذي يحرمه القانون على رجال الضبطية القضائية هو الذي يكون في إجرائه إعتداء على الحرية الشخصية أو إنتهاك لحرمة المساكن ، فيما عدا أحوال التلبس والأحوال الأخرى التي منحهم فيها القانون حق القبض والتفتيش بنصوص خاصة، على أن القيود الواردة على حق رجال الضبط القضائية في إجراء القبض والتفتيش بالنسبة إلى السيارات إنما ينصرف إلى السيارات الخاصة بالطرق العامة فتحول دون تفتيشها أو القبض على ركبائها إلا في الأحوال الاستثنائية التي رسمها القانون طاملاً هي في حيازة أصحابها . أما بالنسبة للسيارات المعدة للايجار — كسيارة الطاعن التي ضبط بها المخدر — فإن من حق مأموري الضبط القضائي إيقافها أثناء سيرها في الطرق العامة للتحقق من عدم مخالفة أحكام قانون المرور وإذا ما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال ضابط المرور وأخذت بما قرره من أن ضبط المخدر إنما وقع أثناء محاولة مشروعة للكشف عن حمولة السيارة ولم يكن نتيجة سعى من جانبه للبحث عن جريمة إحراز المخدر وأن أمر ضبط هذه الجريمة إنما جاء عرضاً ونتيجة لما اقتضاه أمر البحث عن الحمولة المخالفة مما جعله حيال جريمة متلبس بها ، فإن الحكم يكون قد أصاب فيما انتهى إليه من رفض الدفع ببطلان الضبط والتفتيش ،

و يكون النعى على الحكم فى هذا الخصوص فى غير محله . هذا فضلا عما استظهره الحكم من أن تفتيش السيارة قد تم بناء على رضا صريح من الطاعن مع علمه بطروف التفتيش والغرض منه وهو البحث عن حمولة مخالفة لأحكام قانون المرور . أما ما يثيره الطاعن من أن البحث عن الحمولة ما كان يقتضى فتح علبة مثل تلك العلبة المضبوطة ، فمردود بما استظهره الحكم من أن مأمور الضبط القضائى كان حيال جريمة إحراز مخدر متلبس بها عندما اشم رائحة المخدر تفوح من العلبة قبل فضاها مما يسوغ له ضبطها . أما ما ينعاه الطاعن من أن سلطة التحقيق لم تجر تجربة للتحقق من قدرة الشاهد على شم رائحة المخدر، فإنه فضلا عن كونه تعيب للتحقيق الذى أجرى فى المرحلة السابقة على المحاكمة فإن الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يطلب من المحكمة استيفاء هذا النقص ويكون نعيه فى هذا الصدد غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض للتدليل على علم الطاعن بما تحويه العلبة المضبوطة من مخدرات فى قوله : ” ومن حيث أن علم المتهم بأن ما يحزره فى السيارة قيادته هو مخدر يدل عليه (أولا) سيره بسيارته الأجرة من القاهرة إلى سوهاج فى الهزيع الأخير من الليل دون أن يأخذ معه ركابا وهو الرجل الذى يقول أنه فقير مما يستتبع حتما فى هذا السفر الطويل أن يستفيد فلا يخرج من القاهرة إلا إذا أخذ ركابا مما يقطع بأنه يعلم كنه المادة التى معه ولم يشأ أن يقبل ركابا حتى لا يفتضح أمره من تلك الرائحة النفاذة المنبعثة من المخدر . (وثانيهما) أن ثبت أنه كان يقود السيارة بسرعة جنونية فى ذلك الوقت من الليل دون أن يقف على بعض نقط المرور وهو كقائد أجرة لا يلجأ إلى ذلك إلا إذا كان يعلم أنه يحمل مخدرات . (وثالثهما) تلكؤه فى فتح الحقيبة ثم تجربة مفتاح غير خاص بها وقوله أخيرا إنه لا يحمل مفاتيح حقيبة السيارة وما أظهره تفتيشه من أنه يحمل تلك المفاتيح على ما ورد فى أقوال الشهود حسب البيان المتقدم وهو أمر يؤكد أنه ما أراد من كل ذلك إلا تفادى فتح الحقيبة وهو لن يسلك هذا المسلك إلا إذا كان يعلم علم اليقين أنه يحمل مخدرا وإلا لقدم مفاتيح حقيبة السيارة دون تردد“ . وما أورده الحكم فيما تقدم كاف وسائغ فى التدليل على علم الطاعن بأن ما تحويه العلبة مخدر ولا يجديه بعدئذ ما يثيره من أن المخدر لآخر ما دام الحكم قد أثبت فى حقه حمل المخدرات مع العلم بحقيقتها وهو ما يكفى وحده لإدانته بصرف النظر عن أى اعتبار

آخر . ومن ثم يكون ما يشيره في هذا الشأن على غير سند . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لقصد الإتجار وأثبتته في حق الطاعن في قوله : ” ومن حيث إن قصد الاتجار ثابت في حق المتهم من ضخامة الكمية التي يحملها إذ بلغت في مجموعها نحو ٤٩٠٨ جراما فضلا عن تنوع المادة المخدرة فمنها ٢٣٤٨ جراما من الحشيش و ٢٥٦٠ جراما من الأفيون فضلا عما جاء بإفادة ضابط مباحث مركز المنشأة التابعة لسوهاج وهي بلدة المتهم والمؤرخة ١٣/٢/١٩٦٥ أن المتهم له نشاط في تهريب تجارة المخدرات “ . ولما كانت المحكمة قد اقتنعت للأسباب السائغة التي بينتها — في حدود سلطتها في تقدير أدلة الدعوى — بأن إحرار الطاعن للمخدرات المضبوطة كان بقصد الإتجار ، وكان ما حصله الحكم من تحريات ضابط مباحث مركز المنشأة لا يتعارض مع ما انتهى إليه من توافر هذا القصد لديه ، فإن ما يشيره الطاعن في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير أدلة الدعوى مما لا يصح إنثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / حسين المرعي نائب رئيس المحكمة ، وبحضرة السادة المستشارين :
 محمد عبد المنعم حمزاوي ، ومحمود عزيز الدين سالم ، ونصر الدين عزام ، وأنور أحمد خلف .

(١٧٧)

الطعن رقم ١٠٣٠ لسنة ٣٦ القضائية

(١) حكم . "تسببيه . تسبیب غیر معيب" .

للحكمة افتراض حصول الواقعة على صورها المحتملة وإثبات إدانة المتهم عنها على أى
 من هذه الصور .

(ب، ج) حكم . "تسببيه . تسبیب غیر معيب" . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع .
 ما لا يوفره" .

(ب) للحكمة أن تعرض عما بيديه المتهم من أوجه الدفاع إذا كانت الواقعة قد وضحت
 لديها أركان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى . شرط ذلك : أن تبين حلة
 عدم إجابتها هذا الطلب .

(ج) عدم التزام المحكمة بالرد على الدفاع الموضوعى مراعاة . كفاية الرد الضمنى .

١ — لاحكمة أن تفترض حصول الواقعة على صورها المحتملة وأن تثبت مع
 ذلك إدانة المتهم عنها على أية صورة من الصور التي افترضتها .

٢ — من المقرر أنه وإن كان القانون قد أوجب سماع ما بيديه المتهم
 من أوجه الدفاع وتحقيقه ، إلا أن للاحكمة إذا كانت الواقعة قد وضحت لديها
 أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى أن تعرض عن ذلك بشرط
 أن تبين حلة عدم إجابتها لهذا الطلب .

٣ - متى كان ما يثيره الطاعن بشأن عدم إجابته لطلب إجراء تجربة رؤية للشاهدة ومناقشة ضابط الشرطة إنما قصد به إثارة الشبهة في قول الشاهدة التي اطمأنت إليه المحكمة، فإنه يعد من قبيل الدفاع الموضوعي الذي لا تلتزم المحكمة بالرد عليه ردا صريحا إن هي التفتت عنه، إذ يكفي أن يكون الرد عليه مستفادا من أدلة الثبوت الأخرى التي عول عليها الحكم بالإدانة.

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٤ أكتوبر سنة ١٩٦٣ بدائرة مركز أنبوب محافظة أسيوط: (أولا) قتل محمود محمد حسن ويحيى يونس محمد عمدا مع سبق الإصرار والترصد بأن بيت النية على قتلها وأعد لذلك سلاحا ناريا معمرا وتربص لهما في الطريق الذي أيقن مرورهما فيه حتى إذا ما ظفر بهما أطلق عليهما عدة أعيرة نارية قاصدا قتلها فأحدث بهما الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتهما. (ثانيا) أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا "بندقية". (ثالثا) أحرز ذخيرة طلقات مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له بحيازة السلاح أو إحرازه. وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات والمواد ١ / ١ و ٦ و ٢٦ / ٢ - ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والبند (ب) من القسم الأول من الجدول رقم ٣ المرافق. فقرر بذلك. وادعت بحق مدني ليلي سيد حسن - زوجة القاتل يحيى يونس محمد - فطلبت القضاء لها قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت مع إلزامه المصروفات وأتعاب المحاماه. ومحكمة جنايات أسيوط قضت حضوريا بتاريخ ٢١ من أبريل سنة ١٩٦٥ عملا بمواد الإتهام مع تطبيق المادتين ١٧ و ٣٢ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة، ومصادرة السلاح الناري المضبوط وإلزامه أن يدفع إلى المدعية بالحق المدني مبلغ قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت ومصروفات الدعوى المدنية وعشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماه. فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ.

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة قتل عمد مع سبق الإصرار والترصد قد شابه قصور في التسيب وفساد في الاستدلال كما انطوى على إخلال بحق الدفاع ذلك بأن الطاعن قدم تقريراً طبياً استشارياً ثبت به أن إصابات المجنى عليه يحىي يونس محمد قد حدثت من عيارين نارين وأن إصابتي العنق والإلية الصاعدة إلى الصدر قاتلتان وتمنعانه من الحركة مما لا تصدق معه رواية الشاهدة من عبوره التربة سباحة - كما ثبت بالتقرير المذكور أيضاً أن إصابة الإلية وما صحبتها من إصابة اليد اليسرى الموضوعة أمام الصدر مقابل فتحة خروج العيار المسبب للإصابة الأولى لا تحدث إلا أن يكون المصاب قد انبطح أرضاً وكان الضارب صوب قدميه ، وهو ما لم تقل به الشاهدة ، وأنه على الرغم من أن التقرير الطبي الشرعى قد أجاز حدوث إصابة اليد اليسرى من عيار منفرد وأن المصاب كان يستطيع إزاء ذلك عبور التربة سباحاً فإن المحكمة لم تستجب لما طلبه الدفاع من مناقشة الطبيين في هذا التعارض الذى قام بين تقريرهما أو الاستعانة فى شأنه برأى كبير الأطباء الشرعيين .

كما طلب الدفاع عن الطاعن إجراء تجربة تبين مدى استطاعة الشاهدة للرؤية وقت وقوع الحادث وكذا مناقشة ضابط نقطة الواسطى الذى تلقى بلاغ الحادث فى أمر عدم عبوره على جثتى المجنى عليهما بمكان الحادث وغمر المياه لبلدتيهما وقتذاك الأمر الذى يكذب تصوير الشاهدة لكيفية وقوع الحادث ، غير أن الحكم أغفل الرد على كلا الطرفين . هذا ولم يحدد الحكم المكان الذى أصيب فيه المجنى عليه يحىي يونس محمد وإن كان قد افترض حدوث إصابته بعد عبور التربة وهو فى معرض تفنيد ما أورده التقرير الطبي الاستشارى ، دون أن يركن فى ذلك إلى ماله سند فى الأوراق . كما أن الشاهدة قررت بأن المجنى عليهما قد أصيبا قبل الوصول إلى التربة وقد دفع الطاعن بكذب هذه الرواية بدلالة عدم وجود آثار دماء فى المكان الذى حددته الشاهدة على أن الحادث وقع فيه ، وقد رد الحكم بأن الشاهدة قررت بأن المجنى عليهما قد وصلا إلى التربة دون أن يسقط أحدهما قتيلاً ، وهو ما لا يستقيم به الرد على هذا الدفاع . كما أن الحكم أسند خطأ إلى الشاهدة قولها بأن المجنى عليهما قد أصيبا بعد أن ترجلا وتركوا الدابتين فى حين

قررت أن المجنى عليه يحى أصيب وهو على دابته وقبل أن يعبر التربة . وكذلك أسند الحكم إلى التقرير الطبي الشرعى أنه ورد به إمكان عبور المجنى عليه المذكور للتربة على الرغم من إصابته ، فى حين أن التقرير المذكور قد فصل القول فى هذا الشأن بأن بعض إصابات المجنى عليه تحدث الوفاة فوراً ولا تمكنه من السير بعدها ، وأنه يستطيع مع البعض الآخر عبور التربة . كما لم يعن الحكم برفع التعارض بين ما شهدت به الشاهدة من أن المجنى عليه أصيب وهو على دابته وقبل أن يعبر التربة وبين ما أورده التقرير الطبي الشرعى من أن بعض إصاباته تحدث الوفاة فوراً مما لا يتمكن معها من العبور — هذا وقد تناقض الحكم حين قال باحتمال أن يكون المجنى عليه يحى قد أصيب بعد عبوره التربة وباطمئناؤه إلى التقرير الطبي الشرعى الذى ثبت به عدم إمكان عبور المجنى عليه للتربة عقب إصابته ، وذلك فضلاً عن إعتاد الحكم على الظن حين خلص من أقوال الشاهدة إلى احتمال حصول إصابات المجنى عليه يحى بعد عبوره للتربة مما يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد الأدلة السائغة على ما انتهى إليه عرض للتقرير الطبي الاستشارى المقدم من الطاعن وما أثاره من دفاع بشأن عدم وجود آثار دماء بمكان الحادث وفنده فى قوله ” وأما ما استند إليه الدفاع مستنداً إلى التقرير الاستشارى فلا ترى المحكمة الأخذ به لأن هذا التقرير مؤسس على إدعاء أن الشاهدة زليخة ذكرت أن المجنى عليهما حدثت إصابتهما وهما على ظهر الدابة وهذا ما لم تشهد به الشاهدة إذ ذكرت فى شهادتها أن المجنى عليهما ترجلا وهربا ناحية التربة وأن المتهمان تتبعاهما بعد ذلك الأمر الذى يحتمل معه أيضاً أن تكون إصابات يحيى محمد يونس قد حدثت بعد عبوره التربة ومع ذلك فإن المحكمة تطمئن إلى ما قرره الطبيب الشرعى من إمكان عبور المجنى عليه المذكور للتربة رغم إصابته لأن ما رد به التقرير الاستشارى عليه مؤسس على افتراض حدوث إصابة الإلية النافذة إلى الصدر قبل عبور التربة وقد انتفى ذلك . ومن حيث ما ذكره الدفاع عن عدم وجود دماء بمحل الحادث واستبعاد ظهور المتهمين على مسرح الحادث رغم وجود منجأ قريب ، فإن ذلك لا ينفى صدق شهادة الشاهدة زليخة ، التى قررت أن المجنى عليهما كانا قد وصلا إلى التربة دون أن يسقط

أحدهما قتيلا قبل ذلك الأمر الذى يملل عدم مشاهدة دماء فى الطريق " وواضح مما أورده الحكم أن المحكمة أطرحت كلية التقرير الطبي الاستشارى الذى قام على أن الشاهدة قررت أن إصابات المجنى عليه حدثت قبل ترجله من فوق الدابة و بالتالى قبل عبور التربة اطمئنانا منها إلى ما ذكرته الشاهدة — فى قول آخر لها — من أن المجنى عليهما ترجلا من فوق دابتهما ثم تبعهما المتهمان واقترضت على ضوء تلك الأقوال وما أثبتته التقرير الطبي الشرعى صورتين للحادث وأثبتت إدانة الطاعن عن أيهما (أولاهما) حدوث إصابات المجنى عليه جميعها بعد عبوره التربة (وثانيهما) حدوث إصابتي اليد اليسرى ورسغ تلك اليد وحدثا قبل عبور التربة واستطاعة المجنى عليه معهما عبور التربة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه وإن كان القانون قد أوجب مماع ما يبديه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه إلا أن للمحكمة إذا كانت قد وضحت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى أن تعرض عن ذلك بشرط أن تبين علة عدم إجابتها لهذا الطلب . وإذا كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال الشاهدة وما جاء بالتقرير الطبي الشرعى وأطرحت التقرير الطبي الاستشارى نتيجة لذلك فإنه لا تريب عنهما إن هى لم تستجب لما طلبه الدفاع من مناقشة الطبيين أو كبير الأطباء الشرعيين للأسباب السائغة التى أوردتها . لما كان ذلك ، وكان للمحكمة أن تفترض حصول الواقعة على صورتها المحتملة وأن تثبت مع ذلك إدانة المتهم عنها على أى صورة من الصور التى افترضتها . ومن ثم فلا محل لما يثيره الطاعن فى هذا الصدد من دعوى الفساد فى الاستدلال أو بناء الحكم على الظن دون اليقين أو القعود عن رفع التعارض بين ما شهدت به الشاهدة وما أورده التقرير الطبي الشرعى . ولما كان ما أورده الحكم فى الرد على ما أثاره الطاعن من عدم وجود آثار دماء بمكان الحادث من أن الشاهدة قررت أن المجنى عليهما وصلا إلى التربة دون أن يسقط أحدهما قتيلا يتفق ومؤدى أقوال الشاهدة كما حصلها الحكم ، وكان ما يثيره الطاعن بشأن عدم إجابته لطلب إجراء تجربة رؤية للشاهدة ومناقشة ضابط نقطة الواسطى مردودا بأنه إنما قصد به إلى إثارة الشبهة فى قول الشاهدة التى اطمأنت إليها المحكمة مما يعد من قبيل الدفاع الموضوعى الذى لا تلزم المحكمة بالرد عليه ردا صريحا إن هى التفتت عنه إذ يكفى أن يكون الرد عليه مستفادا من أدلة الثبوت الأخرى التى عول عليها الحكم بالإدانة . لما كان ما تقدم ، وكان ما يثيره الطاعن بشأن

خطأ الحكم فيما أسنده إلى الشاهدة من أن المجنى عليهما قد أصيبا بعد أن ترجلا وترك كلاهما دابته، فمردود بما تبين من الإطلاع على المفردات المضمومة من أن الشاهدة ذكرت في شهادتها أن المجنى عليهما ترك كلاهما دابته — بعد إطلاق النار عليهما — وجرى نحو التهمة بينما ظل الجانيان يلاحقانهما بإطلاق النار حتى اختفى أحد المجنى عليهما في مياه التهمة وتمكن الآخر وهو يحيى يونس من عبورها فعبراها خلفه للإجهاز عليه وبذلك يكون استنتاج الحكم — من انتفاء المانع من أن تكون إصابات المجنى عليه بحى القاتلة والتي تمنعه من الحركة قد حدثت له بعد عبوره للتهمة — قائما على ماله أصله الصحيح من أوراق الدعوى مما ينتفى معه قالة الخطأ في الإسناد . لما كان كل ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت البركي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد عبد المنعم حمزاوى ، ونصر الدين عزام ، ومحمد أبو الفضل حنفى ، وأنور أحمد خلف .

(١٧٨)

الطعن رقم ١٠٣١ لسنة ٣٦ القضائية

(١ و ب) حكم . "تسببيه . تسبیب معیب" . محكمة الموضوع . إثبات .
"شهود" . قتل عمد .

- (١) حق محكمة الموضوع في تجزئة أقوال الشهود . حده : أن يكون فيها يمكن
فيه التجزئة بأسباب خاصة بمتهم أو متهمين بذواتهم لا باعتبارات عامة تنصرف
إلى كل المتهمين وتصدق في حقهم جميعا ، وبشرط أن لا تمسح المحكمة
تلك الأقوال بما يحيلها عن معناها ويحرفها عن مواضعها . مثال .
(ب) مثال لإغفال المحكمة لدفاع جوهرى مبناه أن المبنى عليه لم يقتل حيث
وجدت جثته .

١ - وإن كان من حق محكمة الموضوع تجزئة أقوال الشهود إلا أن ذلك حده أن يكون
فيها يمكن فيه التجزئة بأسباب خاصة بمتهم أو متهمين بذواتهم لا باعتبارات عامة
تنصرف إلى كل المتهمين وتصدق في حقهم جميعا ، وبشرط أن لا تمسح المحكمة
تلك الأقوال بما يحيلها عن معناها ويحرفها عن مواضعها . ومتى كانت
الاعتبارات التي ساقها الحكم في سبيل تبرئة المتهمين الآخرين تأسيسا على كذب
الشاهدين بدلالة عدم وجود أية مقذوفات نارية بمكان الحادث ، وعدم إصابة
أى من الشاهدين من الأعيرة المطلقة ، تصدق بالنسبة إلى الطاعن وقد أحاطت به
نفس ظروف الزمان والمكان التي أحاطت بالمتهمين الآخرين ، فإن إدانته
هو وحده مع قيام ذات الاعتبارات المادية بالنسبة إليه وإلى باقي المتهمين المحكوم
ببراءتهم تحمل معنى التناقض في الحكم ، إذ لا يمكن إفراد الطاعن بوضع مستقل
بغير مرجع لا سند له من الحكم ولا شاهد عليه .

٢ - متى كان الحكم مع تسليمه بعدم وجود المقذوفات في مكان الحادث أغفل دلالة ذلك على ما ساقه الدفاع من الطاعن من أن المجنى عليه لم يقتل حيث وجدت جثته، بالإضافة إلى ما ثبت من عدم وجود آثار دماء في مكانها، وهو - في صورة الدعوى - دفاع جوهرى كان يتعين على المحكمة أن تتفطن إليه وتورده في حكمها وترد عليه بما ينفيه. فإنه إذ أغفله جملة مع تسليمه بأحد أسانيده، يكون قاصرا.

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين حكم ببراءتهم بأنهم في يوم ٢٢ يوليو سنة ١٩٦٣ بناحية العونا مركز البدارى محافظة أسيوط : (أولا) قتلوا صبره مصطفى بركات عمدا مع سبق الإصرار والترصد بأن عقدوا العزم المصمم على قتله وأعدوا لذلك أسلحة نارية مششخنة من شأنها القتل وترصدود في المكان الذى أيقنوا سلفا مروره فيه ولما ظفروا به أطلقوا عليه أعيرة نارية قاصدين قتله أصابه إحداها وهو الذى أطلقه المتهم الثانى فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير العصفة التشريحية والتي أودت بحياته (ثانيا) أحرزوا بغير ترخيص أسلحة نارية مششخنة "بنادق" (ثالثا) أحرزوا ذخيرة "طلقات" مما تستعمل فى الأسلحة النارية سائلة الذكر دون أن يكون مرخصا لهم فى حيازة السلاح أو إحرازه . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ١/١ و ٦ و ٢/٢٦ - ٤ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والقسم الأول ب من الجدول ٣ الملحق به . فقرر بذلك . وادعى والد القتيل بحق مدنى طالبا القضاء له بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهمين متضامنين . ومحكمة جنايات أسيوط قضت حضوريا بتاريخ ٩ يونيو سنة ١٩٦٥ عملا بالمادتين ١/٢٣٤ و ١٧ من قانون العقوبات ومواد قانون السلاح بمعاينة الطاعن بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة وإلزامه أن يدفع إلى المدعى المدنى مبلغ قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت ومصروفات الدعوى المدنية ومبلغ خمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماه عنها . فظعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم القتل العمد وإحراز السلاح والذخيرة قد شابه القصور والتناقض في التسبب ذلك بأن دفاعه انبنى على تكذيب شاهدهى الإثبات لشواهد مادية معينة منها أن المجنى عليه لم يقتل حيث وجدت جثته — وقد ثبت من المعاينة هدم وجود دماء أو طلقات في مكانها — ولم يكن قتله في السادسة صباحا من يوم ٢٢ يوليو سنة ١٩٦٣ بحسب دعوى الشاهدين بدلالة ما جاء في تقرير الصفة التشريحية التي أجريت في الثانية من بعد ظهر اليوم نفسه من أن الجثة وجدت في حالة تيبس رمى كامل وهو لا يحصل صيفا إلا بعد اثنتى عشرة ساعة من الوفاة بحسب الاستفادة من المراجع العلمية فيكون القتل وقع قبل ذلك ليلا لا في شروق الشمس ، إلا أن الحكم المطعون فيه رد على بعض هذه الشواهد بما لا ينفىها وسكت عن البعض الآخر ، هذا إلى أن المحكمة برأت الثلاثة المتهمين مع الطاعن وأمسست برائتهم على اعتبارات عامة تصدق في حقه ، ومع ذلك دانت هو وحده على الرغم من انصراف ذات الاعتبار التي أخذت بها إليه مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أثبت بيانا لواقعة الدعوى ما محصله أن المجنى عليه صبره مصطفى بركات كان ذاهبا إلى الحقل لريه في السادسة صباحا من يوم ١٩٦٣/٧/٢٢ مع شاهدهى الإثبات عبد الله مصطفى بركات ورياض محمد سيد وكانت وجهته على جسر التربة من الناحية القبلىة إلى الناحية البحرية حتى وصل إلى ماسورة مياه تقع في الجهة الشرقية ، وما كاد يلتفت يمنة نحو الماسورة يتفقدوها ، حتى أطلق عليه الطاعن — لثأر بينهما — هيارا ناريا أصابه أسفل بطنه فأحدث به الإصابات النارية الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وقد دلل الحكم على الواقعة مصورة هذا التصوير بشهادة الشاهدين عبد الله مصطفى بركات ، ورياض محمد سيد وما ثبت من تقرير الصفة التشريحية ، وأورد شهادة الشاهدين بما يفيد أنه أثناء مسيرهما مع المجنى عليه برز الطاعن وآخر بالقرب من الماسورة وأطلق الطاعن هيارا ناريا أصاب المجنى عليه

من بندقية مششخنة هندی ، ثم ظهر المتهمان الأول والرابع على القنطرة الواقعة على التربة وأطلق الجميع أميرة نارية كثيرة نحوهما قاصدين إياهما بها غير أنها لم تصبهما . ثم عرض الحكم لتبرئة المتهمين الثلاثة الآخرين وسبب براءتهم بما نصه . ” ومن حيث أنه بالنسبة لباقي المتهمين فإن المحكمة تشك في صدق شهادة الشاهدين بالنسبة لما نسبوه إليهم وهو إطلاق أميرة نارية نحوهم أيضا وحملهم أسلحة نارية واشتراكهم في ارتكاب القتل على هذا النحو ذلك أنه لو صدقت رواية الشهود لكان من اليسير عليهم أن يصيبوا الشاهدين أيضا سواء باصابات قاتلة أو غير قاتلة وهو ما لم يحدث ، هذا فضلا عما ثبت من المعاينة من عدم وجود آثار لإطلاق النار ، فلم يعثر بحمل الحادث على أية مقذوفات نارية مما يتخلف عادة من الأسلحة المششخنة من الذخيرة الفارغة الأمر الذي ترجح معه المحكمة أن الشاهدين إنما أرادا الامعان في الانتقام من عائلة المتهمين باتهام جميع أفراد العائلة فاتهموا الوالد وولديه وابن عمه دون أن يكون لهم سهم في الحادث . . كما عرض الحكم لدفاع الطاعن من أن المجنى عليه قتل قبل الوقت الذي ذكره الشاهدان وفي غيبتهما قبل السادسة صباحا من يوم وقوعه في ١٩٦٣/٧/٢٢ بدلالة التيبس الرمي الكامل الذي وجدت عليه الجثة ورد عليه بما نصه ” وحيث أن المحكمة لا ترى فيما أثاره الدفاع بشأن حالة التيبس الرمي دلالة على وقوع الحادث في وقت آخر إذ قطع الطبيب الشرعي بالرأى الفني في هذا الصدد فقرر بأن الوفاة حدثت خلال فترة أقل من يوم من وقت التشريح وهو ما ينطبق على الوقت الذي حدده الشهود لوقوع الحادث في صباح يوم ١٩٦٣/٧/٢٢ “ وهذا الذي ذكره الحكم تسببا لبراءة المتهمين مع الطاعن وإفراجه من دونهم بالادانة أو ردا على دفاعه المسوق في الطعن ينطوي على التناقض والقصور ، ذلك بأن الاعتبارات التي ماقها في سبيل تبرئة الآخرين تأسيسا على كذب الشاهدين بدلالة عدم وجود أية مقذوفات نارية بمكان الحادث ، وعدم إصابة أي من الشاهدين من الأعيان المطلقة تصدق ، بالنسبة إلى الطاعن وقد أحاطت به نفس ظروف الزمان والمكان التي أحاطت بالمتهمين الآخرين فكانت إدانته هو وحده مع قيام ذات الاعتبارات المسادية بالنسبة إليه وإلى باقي المتهمين المحكوم ببراءتهم تحمل معنى التناقض في الحكم ، ولا يفترض بأن من حق محكمة الموضوع تجزئة أقوال الشهود ، لأن ذلك حده أن يكون فيما يمكن

فيه التجزئة بأصواب خاصة بمتهم أو متهمين بذواتهم لاعتبارات عامة، تنصرف إلى كل المتهمين وتصدق في حقهم جميعا، وبشرط أن لا تمسح المحكمة تلك الأقوال بما يحيلها عن معناها ويحرفها عن مواضعها، وإذا كانت أقوال الشاهدين كما أوردها الحكم واستدل بها جمعت بين الطاعن وبين باقي المتهمين معه في إطار واحد، فلا يمكن أفراد الطاعن بوضع مستقل بغير مرجع لا سند له من الحكم ولا شاهد عليه. هذا فضلا عن أن الحكم مع تسليمه بعدم وجود المقذوفات في مكان الحادث أغفل دلالة ذلك على ما ساقه الدفاع عن الطاعن من أن المجنى عليه لم يقتل حيث وجدت جثته بالاضافة إلى ما ثبت من عدم وجود آثار دماء في مكانها، وهو — في صورة الدعوى — دفاع جوهرى كان يتعين على المحكمة أن تتفطن إليه، وتورده في حكمها وترد عليه بما ينفيه، أما وقد أغفله الحكم جملة مع تسليمه بأحد أسانيده — وهو عدم وجود الطلقات في مكان الحادث — فإنه يكون قاصرا. وفوق ما تقدم فإن ما ساقه الحكم ردا على دلالة التيسر الرمى الكامل من أن المجنى عليه لم يقتل في الوقت الذى حدده الشاهدان وهو الساعة السادسة صباحا من يوم ١٩٦٣/٧/٢٢ على سند من القول بحصول الوفاة منذ أقل من يوم لا يفيد بذاته حصولها في الوقت الذى حدده الشاهدان من ذات اليوم، بل قد يفيد أيضا إمكان حصوله قبل ذلك فيما هو أقل من اليوم، ولا يغنى هذا الاستدلال العام في الحكم مقام التحديد في أمر يتطلبه. لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالتناقض والقصور مما يبطله ويوجب نقضه والاحالة وذلك بغير حاجة لبحث أوجه الطعن الأخرى.

جلسة ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت المركي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد صبرى ، ومحمد عبد المنعم حمزاوى ، ومحمود عزيز الدين سالم ، ونصر الدين هزام .

(١٧٩)

الطعن رقم ١٣٧٤ لسنة ٣٦ القضائية

إتلاف . جريمة . قصد جنائى . حكم . "تسببيه . تسبیب معيب" .

جريمة الإتلاف . طبيعتها : جريمة عمدية . القصد الجنائى فيها . تحققه : بتعمد الجانى ارتكاب الفعل المنهى عنه ، واتجاه إرادته الى إحداث الإتلاف ، وعلمه بأنه يحدثه بغير حق . ضرورة تحدث الحكم عنه استقلالاً أو أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفى للدلالة على قيامه وإلا كان قاصراً .

جريمة الإتلاف المؤثمة قانوناً بنص المادة ٣٦١ من قانون العقوبات إنما هى جريمة عمدية يتحقق القصد الجنائى فيها متى تعمد الجانى ارتكاب الفعل المنهى عنه بالصورة التى حددها القانون واتجاه إرادته الى إحداث الإتلاف أو التخريب وعلمه بأنه يحدثه بغير حق ، وهو ما يقتضى أن يتحدث الحكم عنه استقلالاً أو أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفى للدلالة على قيامه ، وإلا كان مشوباً بالقصور فى التسبیب .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم فى يوم ٢٢ مارس سنة ١٩٦٥ بدائرة مركز أجا : (أولاً) المتهم الأول : أتلف عمداً الأشياء المبينة بالمحضر المملوكة لفائده على السحرى : (ثانياً) المتهمين الثلاثة : قاموا بهدم البناء المشار إليه بالمحضر دون الحصول

على ترخيص من السلطة القائمة على أعمال الهدم والبناء. وطلبت عقابهم بالمواد ٣٦١ من قانون العقوبات و ١ و ٢ و ٤ من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ و ١ و ١١ و ١٣ و ١٦ و ١٨ من القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ . وادعت المجنى عليها مدنيا طالبة القضاء لها بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهم الأول . ومحكمة جنح أجا الجزئية قضت بحضور يا بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦٥ عملا بمواد الاتهام : (أولا) بحبس المتهم الأول شهرا مع الشغل وكفالة ٣ ج لوقف تنفيذ العقوبة عن التهمة الأولى وبتغريمه ٥ ج خمسة جنيهاات وضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص وإلزامه بغرامة تعادل ثلاثة أمثال قيمة المجرتين المنوه عنها بالقرار المؤرخ ١٩ يونيه سنة ١٩٦٥ عن التهمة الثانية بلا مصاريف جنائية . (ثانيا) ببراءة المتهمين الثانية والثالثة من التهمة المسندة إليهما . (ثالثا) في الدعوى المدنية بإلزام المتهم الأول أن يدفع للدعوى بالحقوق المدنية مبلغ ١ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت وألزمته مصاريف الادعاء بالحقوق المدنية ومبلغ ١٠٠ مائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة المنصورة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بحضور يا بتاريخ ٩ مارس سنة ١٩٦٦ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المتهم بمصاريف الدعوى المدنية الاستئنافية بلا مصاريف جنائية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إتلاف منقولات قد شابه قصور في التسبيب ذلك بأن الحكم لم يستظهر ركن القصد الجنائي على الرغم من منازعة الطاعن في قيامه وتركيز دفاعه على عدم توافر ركن العمد في حقه وقد التفتت المحكمة عن هذا الدفاع فلم ترد عليه ولم تناقشه بما يثبت أنه أو ينفيه وهو ما يعيب حكمها ويستوجب نقضه .

وحيث إن النيابة العامة رفعت الدعوى على الطاعن وآخرين لأن الطاعن (أولا) أتلف عمدا الأشياء المبيعة بالمحضر والمملوكة لفائدة على السمرى . (ثانيا) لأنه والمتهمين الثانية والثالثة قاموا بهدم بناء دون الحصول على ترخيص

وطلبت معاقبتهم بالمادة ٣٦١ من قانون العقوبات وبالمواد ١ و ٢ و ٤ من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم هدم المباني وبالمواد ١ و ١١ و ١٣ و ١٦ و ١٨ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني . ومحكمة أول درجة قضت بحبس الطاعن شهرا مع الشغل عن التهمة الأولى وتغريمه ٥ ج و ضعف رسوم الترخيص وغرامة تعادل ثلاثة أمثال قيمة المجرتين من التهمة الثانية وإلزامه بأن يدفع للمدعية بالحقوق المدنية مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت وبراءة المتهمين الثانية والثالثة . فاستأنف الطاعن هذا الحكم ومحكمة ثانی درجة حكمت بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وإلزام المتهم المصاريف المدنية الاستئنافية . لما كان ذلك ، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن دفع بعدم توافر القصد الجنائي في جريمة الإتلاف واستند في ذلك إلى أن هدم مجرتي المدعية بالحقوق المدنية والذي نشأ عنه إتلاف الأخشاب والمنقولات الخاصة بها إنما كان نتيجة لهدم مبانيه التي تعلوها تين المجرتين بعد أن صرح له بهدمها . لما كان ذلك ، وكانت جريمة الإتلاف المؤثمة قانونا بنص المادة ٣٦١ من قانون العقوبات إنما هي جريمة عمدية يتحقق القصد الجنائي فيها متى تعمد الجنائي ارتكاب الفعل المنهي عنه بالصورة التي حددها القانون واتجاه إرادته إلى إحداث الإتلاف أو التخريب وعلمه بأنه يحدثه بغير حق ، وهو ما يقتضي أن يتحدث الحكم عنه استقلالاً أو أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه . لما كان ذلك ، وكان يبين من مراجعة الحكم الابتدائي — المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه — أنه لم يستظهر توافر القصد الجنائي في جريمة الإتلاف ، وكانت مدوناته لا تفيد في ذاتها أن الطاعن تعمد إتلاف المنقولات موضوع الإتهام كما خلت أسبابه من الرد على دفاع الطاعن القانوني في هذا الشأن ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور في التسبب قصورا يعيبه ويستوجب نقضه والإحالة وذلك بغير حاجة إلى بحث الوجه الآخر للطعن وإلزام المطعون ضدها المصروفات المدنية ومقابل أتعاب المحاماه .

جلسة ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت المركي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد عبد المنعم حمزوى ، ونصر الدين عزام ، ومحمد أبو الفضل حنفى ، وأنور أحمد خلف .

(١٨٠)

الطعن رقم ١٤٢٩ لسنة ٣٦ القضائية

(أ) دفاع . " الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " . حكم . " تسببه .
تسبب غير معيب " . إثبات . " خبرة " .

ليس للتم النعى على المحكمة فعودها من إجراء تحقيق لم يطلب منها إجراءه .
تجريح أقوال أحد شهود الإثبات بسبب ما يصيبه من العشى ليلا . واقعة يمكن
ادراكها بالحس بغير ما حاجة للجوء إلى ذرى الخبرة بشأنها . المحكمة التحويل
في إثبات ما قنعت به في خصوصها على أقوال للشهود .

(ب ، ج) إثبات . " خبرة " . حكم . " تسببه . تسبب غير
معيب " .

(ب) تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات .
موضوعي .

(ج) تدب خير في الدعوى لا يلب المحكمة حقها في تقدير وقائعها وما قام
فيها من أدلة الثبوت .

١ - متى كان الثابت من محضر الجلسة أن المدافع عن الطاعنين اقتصر
على تجريح شهادة أحد شهود الإثبات بسبب ما يصيبه من العشى ليلا ،
ولم يطلب من المحكمة إجراء تحقيق ما في هذا الشأن ، وكان الحكم المطعون فيه
قد عرض لهذا الدفاع وأورد ما يسوغ به اطراحه - وهو في هذا الخصوص

دفاع موضوعي متعلق بواقعة يمكن إدراكها بالحس بغير ما حاجة للجوء إلى ذوى الخبرة بشأنها ، فلا تثريب على المحكمة إن هى عولت فى إثبات ما قنعت به فى خصوصها على أقوال الشهود ، خاصة وأن الطاعنين قد سكتا عن طلب إجراء أى تحقيق فيها .

٢ — تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع . فلها وهى تقضى فى الدعوى أن ترجح بين أقوال الخبراء المتعارضة .

٣ — ندب خبير فى الدعوى لا يسلب المحكمة سلطتها فى تقدير وفائعهما وما قام فيها من أدلة الثبوت .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما فى يوم ٢ نوفمبر سنة ١٩٦٢ بدائرة مركز أسيوط محافظة أسيوط : (أولا) قتل عبد الحفيظ أحمد عبد الرحيم عمدا مع سبق الإصرار والترصد بأن عقدا العزم على قتله وأعدا لذلك بندقيتين وترصدها فى الطريق الذى أيقنا أنه سيمر منه وما أن ظفرا به حتى أطلق كل منهما صوبه عيارا من بندقيته قاصدين من ذلك قتله فأحدثا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياته . (ثانيا) المتهم الثانى . (أ) أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا ” بندقية ” (ب) أحرز ذخيرة ” طلقات ” مما تستعمل فى الأسلحة النارية دون أن يكون مرخص له بإحراز السلاح أو حيازته . وطلبت من غرفة الإتهام إحالة المتهمين على محكمة الجنايات لمحاكمتهم طبقا للمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات والمتهم الثانى أيضا بالمواد ١ و ٦ و ٢٦ / ٢ — ٤ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول ٣ قسم أول ” ب ” فقررت بذلك . وادعت بحق مدنى أرملة القتيل وطلبت القضاء لها بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهمين . ومحكمة

جنايات أسيوط قضت حضوريا بتاريخ ٦ نوفمبر سنة ١٩٦٣ عملا بمواد الإتهام مع تطبيق المادتين ١٧ و ٢/٣٢ من قانون العقوبات بمعاقة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة المؤبدة وإلزامهما متضامين أن يدفع المدعى بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية ومبلغ عشرة جنيئات مقابل أتعاب المحاماه . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقضى بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٩٦٥ بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة جنايات أسيوط للفصل فيها مجددا من دائرة أخرى مع إلزام المطعون ضدها المصروفات المدنية وعشرة جنيئات مقابل أتعاب المحاماه . أعيدت الدعوى ثانية إلى محكمة جنايات أسيوط التي قضت حضوريا في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٦٥ بمعاقة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة خمس عشرة سنة وإلزامهما متضامين أن يدفع المدعى بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت ، ومصاريف الدعوى المدنية ومبلغ خمسة جنيئات مقابل أتعاب المحاماه . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية ... إلخ .

المحكمة

حيث إن محصل ما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه هو أنه — إذ دانهما بجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد قد ران عليه القصور وأخل بمحققهما في الدفاع . ذلك بأنه لم يدال على توافر نية القتل لديهما ، واكتفى فيما انتهى إليه من أن المجنى عليه كان قادرا على الكلام بتعقل عقب إصابته بما أسفرت عنه مناقشة أحد الأطباء الشرعيين في الجلسة ولم يستجب إلى ما طلبه الدفاع من أخذ رأي كبير الأطباء الشرعيين أو مناقشة الطبيب الشرعي الذي شرح الجثة بصدد مخالفة رأي الطبيب الشرعي الذي قال به في الجلسة ، لرأي الطبيب المشرح ولما تضمنه التقرير الاستشاري المقدم من الطاعن في شأن سبب الوفاة وهل هي راجعة إلى الزيف أو إلى الصدمة العصبية مع اختلاف أثر كل من السبين على قدرة المجنى عليه على الكلام ، وفضلا عن ذلك فقد تمسك المدافع عن الطاعنين بأن أحد الشهود — الذين عول الحكم على أقوالهم — أعشى لا يبصر بعد الغروب —

وهو التوقيت الذى وقع فيه الحادث - وطلب إجراء تجربة لبيان مدى قدرة الشاهد على الرؤية فى مثل هذا الوقت أو إحالته إلى الطبيب الشرعى لتحقيق هذا الدفاع، غير أن المحكمة أطرحت هذا الطلب تأسيسا على ما شهد به باقى شهود الواقعة من عدم صحة ما يعييه الطاعنان على سلامة إبصار الشاهد، وهو ما لا يسوغ التعويل عليه بصدد مسألة يرجع الرأى فيها لأهل الفن، مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه.

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعنين بارتكابها وأورد على ثبوتها أدلة من شأنها أن تؤدى إليها عرض لبيان توافر نية القتل وسبق الإصرار والترصد لدى الطاعنين فى قوله: "وحيث إن نية القتل قد توافر الدليل عليها من إعداد المتهمين - الطاعنين - لسلحين نارين قاتلين بطبيعتهما والتوجه به إلى مكان الحادث وإطلاقهما النار عليه فأصيب فى مقتل من جسمه بإصابات أدت إلى وفاته، أما سبق الإصرار والترصد فقد قام الدليل عليه من أقوال شاهدى الرؤية اللذين أوضحا أن المتهمين كانا ينتظران بحارة الفوارس حيث علما بمرور المجنى عليه فى هذا المكان كما جرت العادة وقد تمكنا من ذلك بحكم تردهما على حارة الفوارس حيث تقطن أختهما فتربصا للمجنى عليه فى هذا المكان يوم الحادث وقد بيتا النية على قتله وأعد كل منهما بندقية لإرتكاب فعلته وذلك أخذا بالثار على الوجه السابق إيضاحه". وما أورده الحكم فيما تقدم ينطوى على عناصر تكفى ويسوغ بها استدلاله على توافر نية القتل لدى الطاعنين ويكون النعى عليه بالقصور فى بيان تلك النية غير سديد. لما كان ذلك، وكان الحكم قد عرض لما تمسك به الطاعنان من أن المجنى عليه ما كان يقدر على الكلام عقب الحادث ولما أثير بالجلسة حول سبب الوفاة فأورد فيه قوله: "وقد ناقشت المحكمة بجلسته ١٩٦٥/١٢/٢٦ رئيس قسم الطب الشرعى بمحافضة أسيوط فى هذا الشأن فقرر بعد الاطلاع على التقرير الإشتشارى لأحد الجراحين الذى قدمه الدفاع بالجلسة بأن المجنى عليه المذكور يستطيع من الوجهة الطبية الشرعية أن يعيش فترة من الزمن يتعذر تحديدها ويستطيع أثناءها أن يتكلم بتعقل، ومن الممكن استجوابه كما أوضح أن التقرير الاستشارى سالف الذكر

لم يصبه التوفيق في هذا المنحى لأن النزيف الذي وجد بالتجويف البريتوني وهو عبارة عن لتر من الدم بالاضافة إلى ما حدث من نزيف من الخروج لا يمنع أن يعيش المجنى عليه فترة وجيزة يتكلم خلالها بتعقل . ولا صحة لما قرره التقرير الاستشاري من أن الصدمة العصبية غلبت النزيف إذ النزيف استمر في هذه الحالة فترة ، كما أن الإصابات التي بالمجنى عليه ليست من الإصابات التي تحدث الوفاة مباشرة — كتهتك القلب أو المخ بل هي في مواضع أخرى ليس من شأنها وجوبا إحداث الوفاة مباشرة علما بأن الفترة التي يعيشها المصاب بمثل إصابات المجنى عليه هي فترة وجيزة لا يمكن تحديدها ، وأن الوفاة في خصوص حالة المجنى عليه قد حدثت أساسا من النزيف وليس من الصدمة وهو في هذا يتفق مع ما ورد بتقرير الصفة التشريحية الذي قدم النزيف على الصدمة العصبية كسببين للوفاة “ وكان تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع ، كما أن ندب خبير في الدعوى لا يسلبها سلطتها في تقدير وقائعها وما قام فيها من أدلة الثبوت ، وكذلك فلها وهي تقضى في الدعوى أن ترجح بين أقوال الخبراء المعارضة ، وكانت المحكمة قد سلكت في سبيل تحقيق ما أبداه الطاعنان من دفاع استيضاح رئيس قسم طب شرعي أسيوط واستندت إلى رأيه للأسباب الفنية التي أبداه ، وهو من حقها ما دام أن تكييف الواقع الذي شهد به الخبير وترتيب آثاره في الدعوى هو من خصائص قاضى الموضوع الذى له أن يسلك ما يراه مؤديا إلى فهم الواقع ، ومتى تم له ذلك فلا يصح أن يصادر في اقتناعه وعقيدته بطلب مزيد من التحقيقات في الدعوى . لما كان ذلك ، فإن ما ينعاه الطاعنان من إخلال الحكم المطعون فيه بحقهما في الدفاع لعدم إجابة طلبهما دعوة كبير الأطباء الشرعيين أو مناقشة الطبيب الشرعى الذى شرح جثة المجنى عليه ليرجحا بين التقرير الطبى الشرعى والتقرير الاستشارى لا يكون له اساس . لما كان ما تقدم ، وكان النعى على الحكم بعدم استجابته إلى تحقيق دفاع الطاعنين القائم على أن أحد الشهود أعشى لا يبصر ليلا وتعويله في إطراح هذا الدفاع على أقوال باقى شهود الإثبات مردودا بأنه لما كان الثابت من محضر الجلسة أن المدافع عن الطاعنين اقتصر على تجريح شهادة أحد شهود الإثبات بسبب ما يصيبه من العشى ليلا ، ولم يطلب من المحكمة إجراء تحقيق ما في هذا الشأن ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لهذا

الدفاع واطرحه بقوله : ” أما ما قرره الدفاع عن أن أحد شاهدي الرؤية وهو محمد علي عبد الرحيم إمام مصاب بعشى البصر الذي يمنعه من الرؤية بمجرد حلول الظلام ، وذلك أخذا بإشاعة تسامعها المتهمان في البلدة في هذا الشأن فردود عليه بما قرره الحفير النظامي ، وما قرره الشاهد أحمد عبد الغفار عبد الرازق بجلسة المحاكمة من أن هذا الزعم مكذوب مؤيدين في ذلك ما قرره الشاهد محمد علي عبد الرحيم من أنه غير مصاب بهذا المرض “ وكان هذا الذي أورده الحكم مما يسوغ به إطراح دفاع الطاعن وهو في هذا الخصوص — دفاع موضوعي متعلق بواقعة يمكن إدراكها بالحس بغير ما حاجة للجوء إلى ذوى الخبرة بشأنها فلا تريب على المحكمة إن هي عولت في إثبات ما قنعت به في خصوصها على أقوال الشهود ، خاصة وأن الطاعنين قد سكتا عن طلب إجراء أى تحقيق فيها ، ومن ثم فإن هذا النعى لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا لا شأن لمحكمة النقض به .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت السركي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد صبرى ، ومحمد عبد المنعم حمزاوى ، ونصر الدين عزام ، ومحمد أبو الفضل حنفى .

(١٨١)

الطعن رقم ١٤٣٢ لسنة ٣٦ القضائية

(١) سلاح . ظروف مشددة . عقوبة . اشتباه .

عبارة المشتبه فيهم الواردة في الفقرة "و" من المادة السابعة . شمولها كل من
اتصف بالاشتباه طبقاً لأحكام المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بشأن المتشردين والمشتبه
فيهم . دخول المحكوم عليه بإذاره بأن يسلك سلوكاً مستقيماً في عموم نص الفقرة سالفة
البيان . توافر الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٢٦/٣ من قانون الأسلحة
والذخائر بالنسبة إليه ، مادام الحكم بإذاره قائماً في التاريخ الذى ارتكب فيه جريمة
إحراز السلاح .

(ب) وصف التهمة . سلاح ظروف مشددة . اشتباه . إجراءات المحاكمة .
نقض . "حالات الطعن بالنقض . الخطأ في تطبيق القانون" .

سبق الحكم على المتهم بإذاره بأن يسلك سلوكاً مستقيماً لاشتباه . قيام هذه الحالة
وقت توجيه تهمة إحراز السلاح إليه . ثبوت أن صحيفة الحالة الجنائية كانت مرفقة
بملف الدعوى وتحت بصر المحكمة عند نظرها . على المحكمة تعديل تهمة إحراز السلاح
بإضافة الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٢٦/٣ من قانون الأسلحة والذخائر
ولو كان لم يرد بأمر الإحالة أو ورقة تمكليف بالحضور . شرط ذلك : تنبيه المتهم إلى
هذا التغيير ومنعه أجلاً للاستعداد إذا طلب ذلك .

١ - نصت المادة السابعة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن
الأسلحة والذخائر المعدل بالقانونين رقمى ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨
على عدم جواز منح الترخيص المنصوص عليه فى المادة الأولى إلى طائفة

من الأشخاص من بينهم المتشردون والمشتبه فيهم والموضوعون تحت مراقبة البوليس . ونصت المادة ٣/٢٦ من القانون المذكور على معاقبة الجاني بالأشغال الشاقة المؤبدة إذا ارتكب جريمة من الجرائم المنصوص عليها بالفقرتين السابقتين وكان من الأشخاص المذكورين بالفقرات (ب ، ج ، د ، هـ ، و) من المادة السابعة . وعبارة المشتبه فيهم الواردة في الفقرة " و " من المادة المذكورة تشمل كل من اتصف بالاشتباه طبقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بشأن المتشردين والمشتبه فيهم . ولا ريب في أن من صدر عليه حكم بانذاره بأن يسلك سلوكاً مستقيماً يدخل في عموم نص الفقرة " و " سالفه البيان ، ويتوافر بالنسبة إليه الظرف المشدد ما دام الحكم بانذاره قائماً في التاريخ الذي ارتكب فيه جريمة إحراز السلاح .

٢ — المحكمة مكلفة بأن تحصى الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً ، ولو كان الوصف الصحيح هو الأشد ما دامت الواقعة المرفوعة بها الدعوى لم تتغير . فمتى كان الثابت من الاطلاع على صحيفة الحالة الجنائية المرفقة بالمفردات المضمومة أن المطعون ضده سبق الحكم بانذاره بأن يسلك سلوكاً مستقيماً لاشتباه وكانت هذه الحالة قائمة وقت توجيه تهمة إحراز السلاح إليه ، وكانت هذه الصحيفة مرفقة بملف الدعوى وتحت بصر المحكمة عند نظرها ، فإنه كان لزاماً على المحكمة أن تعدل تهمة إحراز السلاح المسندة إلى المطعون ضده بإضافة الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر ولو كان لم يرد بأمر الإحالة أو ورقة التكليف بالحضور ، بشرط أن تنبه المتهم إلى هذا التغير وأن تمنحه أجلاً للاستعداد إذا طلب ذلك ، أما وهي لم تفعل وقضت بحبس المطعون ضده ستة أشهر وتغريمه خمسة جنيهات والمصادرة مع إيقاف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة تطبيقاً للمادة ١/٢٦ من القانون سالف الذكر والمواد ١٧ ، ٥٥ ، ٥٦ من قانون العقوبات ، فإن الحكم يكون منطوياً على خطأ في تطبيق القانون . ولما كان هذا الخطأ يقتضي نقض الحكم وتصحيحه إلا أن المحكمة إذ لم تفتن لأثر الظرف المشدد ، ولم تنبه الدفاع عن المتهم إليه لتتبع له فرصة إبداء دفاعه فيه ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٣١ أكتوبر سنة ١٩٦٤ بدائرة مركز ديروط محافظة أسيوط : أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا مصقول الماسورة من الداخل (فرد خرطوش) حالة كونه سبق الحكم عليه بعقوبة الأشغال الشاقة عشرة سنوات والغرامة في جناية تجهر . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٧/ب و ٢٦/١ و ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ والجدول رقم ٢ المرفق ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات أسيوط قضت بحضوريا بتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦٥ عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المواد ١٧ و ١/٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور وبتغريمه خمسة جنيهاً ومصادرة السلاح المضبوط وأمرت بوقف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة لمدة ثلاث سنوات . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون ، ذلك بأنه دان المطعون ضده بجريمة إحراز سلاح نارى غير مششخن بغير ترخيص وأعمل في حقه الفقرة الأولى من المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ وقضى بحبسه ستة شهور مع الشغل وتغريمه خمسة جنيهاً والمصادرة في حين أن الفقرة الثالثة من المادة المذكورة هي التي يجب إعمالها لما ثبت من صحيفة الحالة الجنائية من سبق الحكم على المطعون ضده بانذاره بأن يسلك سلوكا مستقيا بتاريخ ١٣/٤/١٩٦٤ في قضية اللجنة رقم ١٠٠٤ لسنة ١٩٦٤ ديروط فهو يدخل في عداد المشتبه فيهم المنصوص عليهم في الفقرة "و" من المادة السابعة والتي أحالت إليها الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ المعدلة ، مما كان يتعين معه معاقبة المطعون ضده بالعقوبة المنصوص عليها في هذه المادة وهي الأشغال الشاقة المؤبدة التي لا يجوز النزول بها عند تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات عن عقوبة السجن .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن النيابة العامة رفعت الدعوى ضد المطعون ضده لأنه في يوم ١٩٦٤/١١/٣١ أحرز سلاحا ناريا غير مششخن بدون ترخيص وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٧/ب و ٣/٢٦ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ وقد قضت محكمة جنابات أسبوط بمعاقبته بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وتغريمه خمسة جنيهات والمصادرة وأمرت بوقف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة طبقا للمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على صحيفة الحالة الجنائية المرفقة بالمفردات المضمومة أن المطعون ضده سبق الحكم بانذاره بأن يسلك سلوكا مستقيا في قضية الجنيحة رقم ١٠٠٤ لسنة ١٩٦٤ بتاريخ ١٩٦٤/٤/١١ أى كانت حالة الاشتباه قائمة وقت توجيه تهمة إحرار السلاح إليه ، وكانت هذه الصحيفة مرفقة بملف الدعوى وتحت بصر المحكمة عند نظرها . لما كان ذلك ، وكانت المادة السابعة من قانون السلاح قد نصت على عدم جواز منح الترخيص المنصوص عليه في المادة الأولى إلى طائفة من الأشخاص من بينهم المتشردون والمشتبه فيهم والموضوعون تحت مراقبة البوليس ، ونصت المادة ٣/٢٦ المعدلة بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ على معاقبة الجاني بالأشغال الشاقة المؤبدة إذا ارتكب جريمة من الجرائم المنصوص عليها بالفقرتين السابقتين وكان من الأشخاص المذكورين بالفقرات (ب ، ج ، د ، هـ ، و) من المادة السابعة . ولما كانت عبارة المشتبه فيهم الواردة في الفقرة " و " من المادة المذكورة تشمل كل من اتصف بالاشتباه طبقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بشأن المتشردين والمشتبه فيهم ، ولا ريب في أن من صدر عليه حكم بانذاره بأن يسلك سلوكا مستقيا يدخل في عموم نص الفقرة " و " سالفة البيان ، ويتوافر بالنسبة إليه الظرف المشدد ما دام الحكم بانذاره قائما في التاريخ الذي ارتكب فيه جريمة إحرار السلاح . ولما كانت المحكمة مكلفة بأن تحصى الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا ، ولو كان الوصف الصحيح هو الأشد ما دامت الواقعة المرفوعة بها الدعوى لم تتغير . ومن ثم كان لزاما على المحكمة — وقد كانت صحيفة الحالة الجنائية تحت نظرها — أن تعدل تهمة إحرار السلاح المسندة إلى المطعون ضده بإضافة الظرف المشدد

المنصوص عليه في المادة ٣/٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر ولو كان لم يرد بأمر الإحالة أو ورقة التكليف بالحضور ، بشرط أن تنبه المتهم إلى هذا التغيير وأن تمنحه أجلا للاستعداد إذا طلب ذلك ، وأما وهي لم تفعل وقضت بحبس المطعون ضده ستة أشهر وتغريمه خمسة جنيهاً والمصادرة مع إيقاف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة تطبيقاً للمادة ١/٢٦ من القانون سالف الذكر والمواد ١٧ و ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات ، فإن الحكم يكون منطوياً على خطأ في تطبيق القانون . ولما كان هذا الخطأ يقتضي نقض الحكم وتصحيحه إلا أن المحكمة إذ لم تفتن لأثر الظرف المشدد ، ولم تنبه الدفاع عن المتهم إليه لتتأهل له فرصة إبداء دفاعه فيه ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

جلسة ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت السركي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
مختار رضوان ، وجمال المرصفاوي ، ومحمد محفوظ ، ومحمود كامل عطيفة .

(١٨٢)

الطعن ١٠٢٥ لسنة ٣٦ القضائية

(١) تأمينات اجتماعية . عمل .

الالتزام الملقى على صاحب العمل بتعليق الشهادة الدالة على سداد اشتراكه في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية في محل العمل . خلو قانون التأمينات الاجتماعية من النص على تجريمه .

(ب) تأمينات اجتماعية . عمل . عقوبة .

جريمة عدم أداء صاحب العمل الاشتراكات الشهرية للعاملين لديه إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية لا تتعدد فيها عقوبة الغرامة بقدر عدد العمال .

١ - أوجبت المادة ١١٤ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية على كل صاحب عمل أن يعلق في محل العمل الشهادة الدالة على سداد اشتراكه في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - إلا أن هذا القانون لم ينص على عقوبة ما جاز على مخالفة ذلك . فتمتى كان الحكم المطعون فيه قد دان المطعون ضده عن الإخلال بذلك الالتزام ، فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه نقضا جزئيا وتبرئة المطعون ضده .

٢ - نصت المادة ١٣٤ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية - والمطبقة على تهمة عدم أداء صاحب العمل الاشتراكات

الشهرية للعاملين لديه إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية — على عقوبة الغرامة دون تعددها بقدر عدد العمال . ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتعدد الغرامة ، فإنه يتعين نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من تعدد العقوبة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٩ من أغسطس سنة ١٩٦٤ بدائرة بندر سوهاج : (أولا) بوصفه صاحب عمل لم يحتفظ لديه بالدفتر والسجلات التي يتطلبها قانون التأمينات الاجتماعية . (ثانيا) بوصفه صاحب عمل لم يقدم للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية الاستثمارات الخاصة التي يتطلبها تنفيذ قانون التأمينات الاجتماعية . (ثالثا) بوصفه صاحب عمل لم يعلق في أماكن العمل عن الشهادة الدالة على مدة اشتراكه في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية . (رابعا) بوصفه صاحب عمل لم يؤمن على عاملين لديه لدى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية . (خامسا) بوصفه صاحب عمل لم يؤد الاشتراكات الشهرية عن العاملين لديه لدى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية . وطلبت عقابه بالمواد ٢ و ٤/٢ و ١٠ و ١١٤ و ١٢٦ و ١٣٤ و ١٣٥ و ١/١٣٨ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . ومحكمة بندر سوهاج الجزئية قضت حضوريا في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٦٤ عملا بمواد الإتهام بتغريم المتهم مائة قرش عن كل تهمة عن التهم الثلاث الأولى وتغريمه ١٠٠ قرش عن كل من التهمتين الرابعة والخامسة على أن تتعدد العقوبة بتعدد العمال . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة سوهاج الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا في ١٩ يناير سنة ١٩٦٥ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعنة (النيابة العامة) في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بإدانة المطعون ضده بوصفه صاحب عمل لم يعلق في أماكن العمل الشهادة الدالة على اشتراكه في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن هذا الفعل غير مؤثم لعدم انطوائه على جريمة معاقب عليها في القانون وهو ما يستوجب نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه بالقضاء ببراءة المطعون ضده من هذه التهمة .

وحيث إن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية ضد المطعون ضده بأنه (١) ... (٢) ... (٣) ... بوصفه صاحب عمل لم يعلق في أماكن العمل الشهادة الدالة على اشتراكه في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية (٤) ... (٥) ... لم يؤد الاشتراكات الشهرية لبعض العاملين لديه إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية . ومحكمة أول درجة دانته وقضت بتغريمه مائة قرش عن التهمة الثالثة ومائة قرش عن التهمة الخامسة مع تعددها بقدر عدد العمال . فاستأنف ، ومحكمة ثاني درجة قضت بالتأييد . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١١٤ من القانون رقم ٦٣ سنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية أوجبت على كل صاحب عمل أن يعلق في محل العمل الشهادة الدالة على سداد اشتراكه في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ، إلا أنه بالرجوع إلى باب العقوبات الواردة في هذا القانون يتضح أنه لم ينص فيه على عقوبة ما جزاء على مخالفة ذلك ، وكان الحكم المطعون قد دان المطعون ضده عن تلك التهمة ، فإنه يكون معيباً مما يستوجب نقضه نقضاً جزئياً وتبرئة المطعون ضده من هذه التهمة . ولما كان هذا الحكم قد قضى أيضاً في التهمة الخامسة ، بتعدد الغرامة بقدر عدد العمال ، وكانت المادة ١٣٤ من القانون رقم ٦٣ سنة ١٩٦٤ المطبقة على هذه التهمة نصت على عقوبة الغرامة دون تعددها بقدر عدد العمال — فإنه يتعين على هذه المحكمة نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً وتصحيحه والقضاء ببراءة المطعون ضده من التهمة الثالثة ، وبإلغاء ما قضى به من تعدد عقوبة الغرامة بالنسبة إلى التهمة الخامسة وذلك عملاً بالحق المخول لها بالمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض — بالنسبة إلى هذه التهمة .

جلسة ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار/ حسين صفوت المركي نائب رئيس المحكمة ؛ وبحضور السادة المستشارين ؛
مختار رضوان ، وجمال المرصفاوى ، ومحمد محفوظ ، ومحمود كامل عطيفة .

(١٨٣)

الطعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٣٦ القضائية

(أ ، ب) خيانة أمانة . جريمة . قصد جنائى . حكم . ” تسمييه . تسمييب
معيب “ .

(أ) القصد الجنائى فى جريمة خيانة الأمانة . عدم تحققه بمجرد التأخر فى الوفاء أو
بتصرف المتهم فى الشئ المسلم إليه . وجوب اقتران ذلك بانصراف نية
الجانى إلى إضافة المال إلى ملكه واختلاسه لنفسه إضراراً بصاحبه .

(ب) خلوا الحكم من استظهار ركن القصد الجنائى . قصوره .

١ — القصد الجنائى فى جريمة خيانة الأمانة لا يتحقق بمجرد التأخر فى الوفاء
أو بتصرف المتهم فى الشئ المسلم إليه ، بل يتعين أن يقترب ذلك بانصراف نية
الجانى إلى إضافة المال إلى ملكه واختلاسه لنفسه إضراراً بصاحبه .

٢ — أوجب القانون فى كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة
المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة . ولما كان الحكم الابتدائى
الذى اعتنق الحكم المطعون فيه أسبابه قد خلا من استظهار ركن القصد الجنائى
فى جريمة خيانة الأمانة ، فإنه يكون قاصر البيان مما يعيبه ويستوجب نقضه .

الوقائع

إنهت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم سابق على يوم ٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ بدائرة قسم اللبان : بدد مبلغ النقود المبين الوصف والقيمة بالمحضر لحنفى محمود عبد المجيد وكان قد سلم إليه على سبيل الوكالة فاختمه لنفسه إضرارا بالمجنى عليه . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة اللبان الجزئية قضت حضوريا في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٦٤ عملا بمادة الاتهام والمادتين ٥٦ و ٥٥ من قانون العقوبات بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة مدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صدور هذا الحكم . فاستأنف كل من النيابة العامة والمتهم هذا الحكم . ومحكمة اسكندرية الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا في ١٢ من مايو سنة ١٩٦٥ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضهما وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة التهديد المسندة إليه قد شابه قصور في التسبيب ذلك لأنه أغفل الرد على دفاع الطاعن الذى أبداه في التحقيقات من أنه بعد أن تسلم المبلغ من المجنى عليه لاستخراج صورة من عقد تملك منزل وشهادة من بلدية الاسكندرية قام بالفعل بتنفيذ ما وكل إليه إلا أنه حال دون الحصول على الأوراق المطلوبة صدور قرار من البلدية بوجوب أداء العوائد المتأخرة على العقار موضوع الطلب وأنه رد إلى المجنى عليه فور طلبه المبلغ الذى تسلمه منه دون أن يقتضى اجرا على عمله كما أعاد إليه أوراقه مؤشرا عليها من الشهر العقارى والبلدية مما ينتفى معه قيام القصد الجنائى لديه .

وحيث إنه وإن كان البين من مطالعة محاضر الجلسات أن الطاعن لم يبد هذا الدفاع أمام المحكمة حتى تلتزم بالرد عليه إلا أنه يبين من مراجعة الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه وهو في بيان تحصيل الواقعة والتدليل

على ثبوتها في حق الطاعن قد اقتصر على قوله ... "أن التهمة ثابتة قبل المتهم من أقوال حنفى محمود عبد المجيد بمحضر الشرطة المؤرخ ٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ من أنه من مدة شهرين سلم المتهم ١٣٠ قرشا لا استخراج صورة بدل فاقد من عقد تملك منزل باسم والدته ولم يقيم بعمل شيء . وقد شهد عبد الرحمن محمد عبد المجيد بذلك ، فضلا عن اعتراف المتهم بالاتفاق وبمحصوله على مبلغ ١٣٠ قرشا وأنه أعادها إليه وأقر المجنى عليه باستعادته النقود ومن ثم تعاقبه المحكمة بالمادة ٣٤١ ع.م. وهذا الذي أدرده الحكم وبني عليه إدانة الطاعن بجريمة التبديد لا تتحقق به أركان هذه الجريمة كما هي معرفة به في القانون ولا يكفي في بيان توافر القصد الجنائي لدى الطاعن ، لأن هذا القصد لا يتحقق في جريمة خيانة الأمانة بمجرد التأخر في الوفاء أو بتصرف المتهم في الشيء المسلم إليه بل يتعين أن يقترب ذلك بانصراف نية الجاني إلى إضافة المال إلى ملكه واختلاسه لنفسه إضرارا بصاحبه . لما كان ذلك ، وكان القانون قد أوجب في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للقوبة بيانا تتحقق فيه أركان الجريمة ، وكان الحكم الابتدائي الذي اعتنق الحكم المطعون فيه أسبابه قد خلا من استظهار ركن القصد الجنائي ، فإنه يكون قاصر البيان مما يعيبه ويستوجب نقضه .

جلسة ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت المركي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
مختار مصطفى رضوان ، وجمال المرصفاوى ، ومحمود العمراوى ، ومحمود كامل عطيفه .

(١٨٤)

الطعن رقم ١١٩٤ لسنة ٣٦ القضائية

(ا) حكم . "تسبيبه . تسبيب غير معيب" .

إيراد الحكم الاستثنائي أسبابا جديدة لقضائه . أخذه بأسباب الحكم المستأنف
كأسباب مكمله لحكمه . حد ذلك : ما لا يتعارض مع الأسباب التي أنشأها لنفسه .

(ب) اختصاص . نظام عام . دفع .

اختصاص المحاكم في المواد الجنائية . تعلقه بالنظام العام . جواز التمسك به
في أية حالة كانت عليها الدعوى . الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض . شرطه :
استناده إلى وقائع أثبتتها الحكم وعدم اقتضائه تحقيقا موضوعيا .

(ج) حكم . "تسبيبه . تسبيب غير معيب" . إثبات . "شهود" .

لمحكمة الموضوع الاعتماد في حكمها على أقوال الشاهد في إحدى مراحل التحقيق ولو
خالفت ما شهد به أمامها . ما دامت قد اطمأنت إليها .

١ — من المقرر أنه متى كان الحكم الاستثنائي قد أورد أسبابا جديدة لقضائه
وأخذ بأسباب الحكم المستأنف كأسباب مكمله لحكمه ، فإن معنى ذلك أنه اعتنق
ما لا يتعارض مع الأسباب التي أنشأها لنفسه .

٢ — اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى من مسائل النظام العام التي
يجوز التمسك بها في أية حالة كانت عليها الدعوى ، إلا أن الدفع به لأول مرة
أمام محكمة النقض مشروط بأن يكون مستندا إلى وقائع أثبتتها الحكم وأن لا يقتضى
تحقيقا موضوعيا .

٣ — لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها أن تعتمد في حكمها على أقوال الشاهد في إحدى مراحل التحقيق ولو خالفت ما شهد به أمامها ما دامت قد اطمأنت إليها .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في خلال شهر فبراير سنة ١٩٥٦ بدائرة مركز السنطة : توصل إلى الاستيلاء على النقود والأشياء المبينة الوصف والقيمة بالمحضر والملوكة للإمام العزب خليل وكان ذلك بطريق سلب بعض ثروته باستعمال طرق احتيالية من شأنها إيهام المجنى عليه بوجود مشروع كاذب ، بأن أوهم المجنى عليه أنه سيعاونه في اتخاذ إجراءات تعيينه في وظيفة وحرر له مكاتبات في هذا الصدد ورافقه في انتقالاته على النحو المبين بالمحضر فتمكن بهذه الطريقة من الاحتيال والاستيلاء على الأشياء سالفة الذكر . وطلبت عقابه بالمادة ١/٣٣٦ من قانون العقوبات . ومحكمة السنطة الجزئية قضت بتاريخ ٢٩ مايو سنة ١٩٦٥ حضوريا اعتباريا بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة ثلاثين جنيها لوقف التنفيذ . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة طنطا الاستدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا في ٩ مايو سنة ١٩٦٦ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة النصب بأن أوهمه بأنه سيعاونه في اتخاذ إجراءات تعيينه في وظيفة بوزارة العدل قد أخطأ في الإسناد وفي تطبيق القانون وانطوى على فساد في الاستدلال ، ذلك بأنه أسند إلى الطاعن أنه توصل إلى الاستيلاء من المجنى عليه على ثلاثة جنيها ثم خمسة قبل اصطحابه إلى القاهرة ، في حين أن الأخير ذكر بتحقيق النيابة العامة أنه سلمه سبعة جنيهات بالقاهرة ثم ثمانية جنيهات أخرى وهما في طريقهما إليها وعاد

وقال أمام المحكمة الاستئنافية إنه أعطاه ثلاثة جنيهات ثم خمسة ثم ثلاثة بميت غمر والقاهرة . واعتنق الحكم المطعون فيه أسباب الحكم المستأنف الذى دان الطاعن تأسيسا على أنه حرر للمجنى عليه كتابا نسب صدوره إلى اللجنة الطبية وزور فيه عبارة نسبها لأحد موظفى وزارة العدل ، مع أن تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير نفى نسبة تزوير تلك العبارة إلى الطاعن . كما خالف الحكم قواعد الاختصاص بقضائه بتأييد الحكم الابتدائى الصادر من محكمة السنطة — مع أن الجريمة لم تقع بدائرتها وإنما وقعت بالقاهرة وميت غمر ، ولا إقامة للطاعن بدائرة محكمة السنطة . هذا إلى أن الواقعة التى أثبتها الحكم فى حق الطاعن لا تتوافرها الطرق الاحتمالية ، فلم يوهم المجنى عليه — بصفته حاجبا بوزارة العدل ، ولم يستعن بأحد آخر ، أو يسطر أوراقا ، ولم يكن يعلم بورود كتاب استدعائه لتوقيع الكشف الطبى ، ولم يقتض النكود منه إلا باعتبارها مصروفات السفر والنفقات الأخرى ، ولم يتسلم البيض واللجنة إلا على سبيل الهدية ، وكل ما صدر منه إنما هو جهد بذله لإحاقه بعمل دون وعد منه بتحقيقه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى — بأنه إذ كان عائدا من القاهرة مستقلا سيارة عامة عن طريق ميت غمر إلى بلدته المنشأة الكبرى التابعة لمركز السنطة ، التقى بالطاعن الذى أخبره أنه يعمل حاجبا فى إحدى المحاكم الشرعية ، فلما أنبأه المجنى عليه بأنه يطلب عملا عرض عليه مساعدته وطلب ملاقاته بعد يومين — ومعه سبعة جنيهات عند محطة السيارات المتجهة إلى ميت غمر ، ولما التقيا سافرا إلى القاهرة وسلم الطاعن على مقربة من مبنى وزارة العدل ذلك المبلغ وشهادة ميلاده وطلب استخدام للعمل ساعيا أو فراشا بالوزارة ، فدخل الطاعن المبنى بينما انتظره المجنى عليه فى الفناء حتى عاد إليه بعد زهاء ساعة ، وبعد أن قضيا ليلتين فى فندق ، أشار عليه الطاعن بالعودة إلى بلدته لترقب ورود خطاب بإحالة إلى اللجنة الطبية ، وفعلا وصله خطاب ببلدته بدعوته إلى قسم الخليفة ومعه ثلاثة صور شمسية للكشف عليه طيبا ، وفى اليوم ذاته الذى تلقى فيه الخطاب ، تسلم برقية مذيلة باسم الطاعن للملاقاتة فى المحطة آنفة الذكر ، وفيها أخبره الطاعن بأمر إحالته إلى الكشف الطبى وطلب منه ثمانية جنيهات وهدية على أن يلتقيا فى تلك المحطة ، وفى طريقهما منها إلى القاهرة سلمه هذا المبلغ

وبعض الفطائر ، ولما استفسر منه عن موعد الكشف الطبي أجابه بوقوع تغيير في منصب رئيس اللجنة ، وبإحالة أوراقه إلى طبيب آخر سوف يقصده في الغد ، ولما لم يوف الطاعن بموعده ، قصد المجنى عليه قسم شرطة الخليفة حيث وقف على تزوير ذلك الخطاب . وقد استمد الحكم ثبوت الواقعة من أقوال المجنى عليه ، وما ثبت من الإطلاع على الخطاب المزور ، ومن أقوال رئيس قسم المستخدمين بالوزارة الذى نفى توقيعه على الخطاب أو صدوره من الجهة المختصة ، ومن نفى الموظف المدون إسمه على ظهر الخطاب علمه بهذا الخطاب ، وقوله إن الطاعن كان يعمل حاجبا بمحكمة المنصورة إبان عمله هو بها . وأشار الحكم إلى أنه لما عمد الطاعن إلى عدم نهج أسلوبه الطبيعى فى الكتابة قررت محكمة أول درجة إرساله إلى قسم أبحاث التزييف والتزوير لاستكنايه وإجراء المضاهاة على خطه وما عسى أن يكون بملف خدمته من أوراق معاصرة ، فوردت نتيجة تقرير المضاهاة دالة على اختلاف خطه عن خط العبارات الواردة بالخطاب المزور ، ثم خلاص الحكم إلى قوله إن المتهم — الطاعن — وهو يعمل حاجبا بالمحاكم — توصل إلى الاستيلاء على النقود والأشياء المبينة الوصف والقيمة بمحض ضبط الواقعة سالفه الذكر والمملوكة للمجنى عليه باستعماله طرقا احتيالية بإيهامه المجنى عليه أنه سيعاونه بوصفه مستخدما بوزارة العدل — حاجبا — فى إتخاذ إجراءات تعيينه فى وظيفة ساع أو فراش بوزارة العدل ومن هذه الطرق الاحتياطية مرافقته للمجنى عليه عند مبنى وزارة العدل واستلامه منه مبلغ السبع جنيهات على مقربة من مبنى الوزارة ثم دخوله المبنى وتكليفه المجنى عليه بالانتظار فى فناء المبنى بينما صعد هو إلى ديوان الوزارة ثم وعده المجنى عليه بوصول خطاب لتوقيع الكشف الطبي عليه ثم وصول ذلك الخطاب فعلا إلى المجنى عليه الذى تبين كما تبين من التحقيق أنه خطاب مزور على قسم مستخدمى وزارة العدل ...” ثم عرض الحكم لدفاع الطاعن بأنه إنما تسلم النقود كمصروفات للانتقال ، ورد عليه فى قوله ” وحسب المتهم — الطاعن — فى هذا الخصوص وما يناقض ذلك القول ما قرره المجنى عليه بجلسة المحاكمة من أنه عندما أخبر المتهم بأنه يبحث عن عمل وأجابه الأخير بأنه سيسير فى العملية أخذ المتهم من المجنى عليه مبلغ ثلاثة جنيهات ثم أخذ منه خمسة جنيهات وذلك قبل مرافقته له والسفر إلى القاهرة كما أخذ منه المتهم عند سفره من ميت غمر للمنصورة بيضا وجبنا إذ أن هذا الأمر

الأخير لا يعتبر من قبيل مصاريف السفر وليس إنتقالا صحبة المجنى عليه إلى القاهرة بل هو سفر المتهم من ميت غمر للنصرة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها أن تعتمد في حكمها على أقوال الشاهد في إحدى مراحل التحقيق ولو خالفت ما شهد به أمامها ما دامت قد اطمأنت إليها ، وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه عول في تحصيله واقعة الدعوى على أقوال المجنى عليه في محضر جمع الاستدلالات وتحقيق النيابة من أنه سلم الطاعن سبعة جنيئات ثم ثمانية ، وكان الطاعن لم يحدد صدور تلك الأقوال من المجنى عليه . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يشر إلى ما جاء بشهادة المجنى عليه بجلسة المحاكمة الاستئنافية عن مبلغى ثلاثة وخمسة الجنيئات ، إلا بعد أن استوفى دليله ، وكان تحديد المبالغ التى توصل الطاعن إلى الاستيلاء عليها غير ذى أثر في منطق الحكم أو في النتيجة التى انتهى إليها ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون غير ذى محل . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه متى كان الحكم الاستئنافية قد أورد أسبابا جديدة لقضائه وأخذ بأسباب الحكم المستأنف كأسباب مكملة لحكمه ، فإن حد ذلك ما لا يتعارض مع الأسباب التى أنشأها لنفسه . لما كان ذلك ، وكان اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى من مسائل النظام العام التى يجوز التمسك بها فى أية حالة كانت عليها الدعوى ، إلا أن الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض مشروط بأن يكون مستندا إلى وقائع أثبتتها الحكم وأن لا يقتضى تحقيقا موضوعيا . ولما كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على الطاعن أمام محكمة السنطة ، وعلى الرغم من حضوره فى درجتى التقاضى فإنه لم يدفع بعدم اختصاصها بل اقتصر دفاعه على الموضوع ، وكان ما ورد بأسباب الحكم المطعون فيه أو بالحكم المستأنف المكمل له ، لا ينتفى به اختصاص المحكمة التى رفعت إليها الدعوى من جهة مكان الجريمة ، إذ الثابت بمدونات الحكم الأخير أن المجنى عليه تلقى وهو فى قريته الكائنة بدائرة اختصاص تلك المحكمة الكتاب المزور بدعوته إلى الحضور أمام اللجنة الطبية ، وأن الطاعن توصل إلى الاستيلاء منه على

ثمانية جنيهات وفضاء بعد لقاءهما في محطة السيارات المتجهة إلى ميت غمر في طريقهما إلى القاهرة ، فإن ما يشبه الطاعن بصدد الاختصاص لا يكون مقبولا . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ، فإن الطعن برمته يكون متعين الرفض موضوعا .

جلسة ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت المركى نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : مختار رضوان ، وجمال المرصافى ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمود كامل عطيفه .

(١٨٥)

الطعن رقم ١٣٧٣ لسنة ٣٦ القضائية

دفاع . ” الاخلال بحق الدفاع . ما يوفره “ . إجراءات المحكمة .
مواد مخدرة .

إسناد تهمة حيازة المخدر إلى الطاعن وزوجته معا . قيام التعارض بين مصلحتهما في الدفاع .
ضرورة فصل دفاع كل منهما عن الآخر .

إن إسناد تهمة حيازة المخدر إلى الطاعن وزوجته معا يقوم به التعارض بين
مصلحتهما في الدفاع التي قد تقتضى أن يكون لأحدهما دفاع يلزم عنه عدم صحة
دفاع الآخر بحيث يتعذر على محام واحد أن يتولى الدفاع عنهما معا ، مما كان
يستلزم فصل دفاع كل منهما عن الآخر حتى تتوافر لمحاميه الحرية الكاملة
في الدفاع في نطاق مصلحته الخاصة دون غيرها . ولما كانت المحكمة قد سمحت
لمحام واحد بالمرافعة عن كلا المتهمين مع قيام هذا التعارض ، فإنها بذلك تكون قد
أخلت بحق الدفاع مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وأخرى بأنهما فى يوم ١٠ مايو سنة ١٩٦٥ بدائرة
مركز الخانكة محافظة القليوبية : حازا جوهرًا مخدرا ” حشيشا “ وكان ذلك
بقصد الاتجار وفى غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار

الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقا للمواد ١/١ و ٢ و ٣٤/١ — أ و ٣٦ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ / المرافق . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات بنها قضت حضوريا في ٩ مايو سنة ١٩٦٦ عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند رقم ١٢ من الجدول رقم واحد المرافق بالنسبة إلى المتهم الأول (الطاعن) والمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة إلى المتهم الثانية بمعاينة المتهم الأول بالحبس مع الشغل مدة سنة واحدة وغرامة خمسمائة جنيه ومصادرة المخدرات المضبوطة وبرائة المتهم الثانية مما أسند إليها . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة حيازة مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي ، قد شابه بطلان في الإجراءات أثر فيه ، ذلك بأن محاميا واحدا تولى الدفاع عن الطاعن وزوجته على الرغم من تعارض مصالحتهما .

وحيث إن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن وزوجته — المتهم الأخرى — بأنهما حازا مخدرا بقصد الاتجار ، وقد حضر عنهما محام واحد دفع مسئولية الزوجة بأنه إذ قام الاتهام على الحيازة لا الاحراز فلا تسأل هي عنها ، ثم أقام دفاعه عن الطاعن بأنه وقد امتدت التحريات إلى زوجه فتكون التهمة شائعة بينهما . وقد دان الحكم الطاعن بجريمة حيازة المخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي في قوله ” إنه هو الذي يعتبر مسيطرا على كل ما في منزله “ وقضى ببراءة الزوجة . لما كان ذلك ، وكان إسناد تهمة حيازة المخدر إلى الطاعن وزوجه معا يقوم به التعارض بين مصالحتهما في الدفاع التي قد تقتضى أن يكون

لأحدهما دفاع يلزم عنه عدم صحة دفاع الآخر بحيث يتعذر على محام واحد أن يتولى الدفاع عنهما معاً ، مما كان يستلزم فصل دفاع كل منهما عن الآخر حتى تتوافر لمحاميه الحرية الكاملة في الدفاع في نطاق مصلحته الخاصة دون غيرها ، وكانت المحكمة قد سمحت لمحام واحد بالمرافعة عن كلا المتهمين مع قيام هذا التعارض ، فإنها بذلك تكون قد أخلت بحق الدفاع ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه والإحالة وذلك بغير حاجة إلى بحث سائر ما أثير في الطعن .

جلسة ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت السركى نائب رئيس المحكمة : وبحضور السادة
المستشارين : مختار رضوان ، وجمال المرفاوى ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمود مل عطيفه .

(١٨٦)

الطعن رقم ١٣٧٥ لسنة ٣٦ القضائية

(١ ، ب) دعوى مدنية . " أركانها " . شيك بدون رصيد . تعويض .

(١) إقامة الدعوى المدنية على أساس المطالبة بتعويض الضرر الفعلى الناتج
عن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد ، دون المطالبة بقيمة الدين المثبت
بالشيك . توافر أركان الدعوى من خطأ وضرر ورابطة سببية
وقبولها .

(ب) إثبات الحكم إدانة المحكوم عليه عن الفعل الذى حكم بالتعويض
من أجله . كفايته فى بيان وجه الضرر المستوجب للتعويض .

(ج) حكم . " تسببيه . تسبيب غير معيب " . دعوى مدنية .

لا يعيب الحكم إغفاله الرد على دفع ظاهر البطلان وبعيد عن محجة
الصواب .

(د) شيك بدون رصيد . جريمة .

جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . تحققها بإعطاء الساحب شيكا
لا يقابله رصيد أو إعطائه شيكا له مقابل ثم أمره بعدم السحب أو محبه
من الرصيد مبالغ بحيث يصبح الباقي غير كاف لحداد قيمة الشيك .

اتفاق الطرفين بعد وقوع الجريمة على استبدال الدين الثابت بالشيك
وتسليمه لا يحوّل الجريمة .

١ - متى كان يبين من الاطلاع على الأوراق أن المدعى بالحقوق المدنية لم يؤسس دعواه المدنية على المطالبة بقيمة الدين المثبت بالشيك موضوع الدعوى ، وإنما أسسها على المطالبة بتعويض الضرر الفعلي الناتج من عدم قابلية الشيك للعرف ، وقد انتهى الحكم إلى القضاء بهذا التعويض باعتباره ناشئاً عن الجريمة التي دان الطاعن بها . فإن ما يثيره الطاعن في طعنه من منازعة حول انتفاء الضرر الذي قضى به الحكم استناداً إلى اتفاق لاحق باستبدال الدين الذي أعد الشيك للوفاء به وتقسيمه على آجال مختلفة بموجب سندات إذنية لا يكون له محل طالما أن هذه المنازعة لا تدل بذاتها على انتفاء الضرر المترتب على عدم الوفاء بالشيك في ميعاد استحقاقه ، ويكون بذلك قد توافر للدعوى المدنية كافة أركانها القانونية من خطأ وضرر ورابطة سببية .

٢ - من المقرر أنه يكفي في بيان وجه الضرر المستوجب للتعويض أن يثبت الحكم إدانة المحكوم عليه عن الفعل الذي حكم بالتعويض من أجله .

٣ - لا يعيب الحكم إغفاله الرد على الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية ، متى كان ظاهر البطلان وبعيد عن محجة الصواب .

٤ - من المقرر أن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتحقق متى أعطى الساحب شيكاً لا يقابله رصيد أو أعطى شيكاً له مقابل ثم أمر بعدم السحب أو سحب من الرصيد مبلغاً بحيث يصبح الباقي غير كاف لسداد قيمة الشيك . واتفاق الطرفين بعد وقوع الجريمة على استبدال الدين الثابت بالشيك وتقسيمه لا يمحوا الجريمة .

الوقائع

أقام المدعى بالحق المدني هذه الدعوى بالطريق المباشر أمام محكمة محرم بك الجزئية ضد الطاعن متهما إياه بأنه في يوم ٢٥ يناير سنة ١٩٦٣ بدائرة قسم محرم بك: أصدر شيكا بدون رصيد. وطلب عقابه بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات مع إلزامه أن يدفع له مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف وأتعاب المحاماة. والمحكمة المذكورة قضت غيابيا بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٦٣ بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات وإلزامه أن يؤدي إلى المدعى بالحق المدني مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت. فعارض المتهم في هذا الحكم وقضى في معارضته بتاريخ ٤ أكتوبر سنة ١٩٦٤ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وبتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه. فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم. ومحكمة اسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيابيا بتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٩٦٥ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف. فعارض، وقضى في معارضته بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٩٦٦ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه. فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ.

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب وألزمه بالتعويض قد شابه قصور في التسبب وأخطأ في تطبيق القانون ذلك أن الطاعن تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بعدم قبول الدعوى المدنية لانتفاء ركن الضرر فيها الأمر الذي يترتب عليه عدم قبول الدعوى الجنائية المحركة بالطريق المباشر بالدعوى المدنية غير المقبولة، وذلك على أساس أن هذا الضرر - المتمثل في تأخير سداد قيمة الشيك - قد انقضى بقبول المدعى بالحقوق المدنية استبدال الدين بسندات إذنية بموجب عقد اتفاق أبرم بينه وبين الطاعن، إلا أن المحكمة لم تعرض إلى هذا الدفع ولا لعقد الاتفاق المقدم في الدعوى، ولم تبين وجه الضرر الذي

لحق بالمدعى بالحقوق المدنية، ثم إن هذا الأخير استبقى الشيك تحت يده كوصيلة تهديدية لحمل الطاعن على الوفاء بالدين على الرغم من الاتفاق المبرم بينهما على استبداله مما تفتى معه مسئولية الطاعن عن إصدار هذا الشيك بعد أن أصبحت حيازة المدعى بالحقوق المدنية له غير مشروعة وأضحى الشيك معدوما لاستبداله بسندات أخرى مما يترتب عليه لزوما أن تكون الجريمة التي دين بها الطاعن بدورها معدومة الأثر وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على الأوراق أن المدعى بالحقوق المدنية لم يؤسس دعواه المدنية على المطالبة بقيمة الدين المثبت بالشيك موضوع الدعوى ، وإنما أسسها على المطالبة بتعويض الضرر الناتج من هدم قابلية الشيك للصرف ، وقد انتهى الحكم إلى القضاء بهذا التعويض باعتباره ناشئا عن الجريمة التي دان الطاعن بها . لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن في طعنه من منازعة حول انتفاء الضرر الذي قضى به الحكم إستنادا إلى اتفاق لاحق باستبدال الدين الذي أهد الشيك للوفاء به وتقسيمه على آجال مختلفة بموجب سندات إذنية لا يكون له محل ، طالما أن هذه المنازعة بهذه الصورة لا تدل بذاتها على انتفاء الضرر المترتب على عدم الوفاء بالشيك في ميعاد استحقاقه . وإذا ما كان الأمر كذلك ، وكان الثابت من الحكم أن الدعوى قد أقيمت على أساس المطالبة بتعويض الضرر الفعلي الناتج عن الجريمة دون المطالبة بقيمة الدين المثبت بالشيك ، فإنه يكون بذلك قد توافر للدعوى المدنية كافة أركانها القانونية من خطأ وضرر ورابطة سببية ، ومن ثم تكون الدعوى المدنية مقبولة . ولما كان من المقرر أنه يكفي في بيان وجه الضرر المستوجب للتعويض أن يثبت الحكم إدانة المحكوم عليه عن الفعل الذي حكم بالتعويض من أجله ، وكان لا يعيب الحكم المطعون فيه إغفاله الرد على الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية طالما أنه ظاهر البطلان وبعيد عن محجة الصواب ولا يستأهل من الحكم ردا عليه . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض إلى ما أثاره الطاعن في طعنه من أن

استبقاء المدعى بالحقوق المدنية للشيك كان على وجه غير مشروع ورد عليه في قوله :
” إنه لا يقدح في قيام الجريمة ونسبتها له (أى الطاعن) أن اتفاقا قد تم بينه
وبين المدعى بالحقوق المدنية استبدل بمقتضاء قيمة الشيك ، فضلا عن أن الأخير
رغم هذا الاتفاق قد احتفظ لنفسه بالحق في إتخاذ كافة الاجراءات القانونية
عن الشيكات المذكورة فإنه ما زال محتفظا بالشيك ولم يسترده منه المتهم الأمر
الذى تكون معه التهمة ثابتة “ وكان من المقرر أن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد
تتحقق متى أعطى الساحب شيكا لا يقابله رصيد أو أعطى شيكا له مقابل ثم أمر
بعدم السحب أو سحب من الرصيد مبلغا بحيث يصبح الباقي غير كاف لسداد
قيمة الشيك ، وكانت الواقعة الثابتة بالحكم المطعون فيه هى أن الطاعن أعطى المدعى
بالحقوق المدنية شيكا لا يقابله رصيد للوفاء قابل للسحب في تاريخ الإصدار ،
وكان اتفاق الطرفين بعد وقوع الجريمة على استبدال الدين الثابت بالشيك وتقسيمه
لا يمحوا الجريمة . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس
متعبنا رفضه موضحا .

جلسة ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / حسين المرعي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
مختار رضوان ، ومجد مجد محفوظ ، وحسين سامح ، ومحمود كامل عطيفه .

(١٨٧)

الطعن رقم ١١٨١ لسنة ٣٦ القضائية

غش . حكم . "تسببه . تسبب مريب" .

إعفاء التاجر المخالف من المسؤولية الجنائية عن جريمة الغش • شرطه : إثباته أنه لا يعلم بغش
أو فساد المواد التي يعرضها للبيع ، وبيانه ومصدر هذه المواد .

استناد الحكم الصادر بالادانة إلى مجرد القرينة القانونية التي افترضها الشارع بالعلم
بالغش أو الفساد إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين دون أن يتنبه
إلى أثر التعديل المدخل على المادة ٢ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ في دحض هذه
القرينة • مريب .

مؤدى التعديل المدخل على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١
بقمع التدليس والغش بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ — ان المشرع أعفى التاجر
المخالف من المسؤولية الجنائية متى أثبت أنه لا يعلم بغش أو فساد المواد التي
يعرضها للبيع وأثبت مصدر هذه المواد الفاسدة أو المغشوشة . ولما كان الحكم
المطعون فيه استند إلى مجرد القرينة القانونية التي كان قد افترضها الشارع بالعلم
بالغش أو بالفساد إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين
دون أن يتنبه إلى أثر التعديل في عدم الاعتداد بهذه القرينة ، وكان دفاع الطاعن
قد قام على عدم علمه بالغش تأسيسا على أنه اشترى الصابون المضبوط بحملة وهو
في صناديقه المغلقة من إحدى شركات القطاع العام ثم باعه بحالته إلى من ضبط
هذا الصابون في محله ، ودلل على ذلك بالمستندات التي قدمها ، وهو دفاع
جوهرى كان يتعين على المحكمة أن تقتضاه وتقول كلمتها فيه إذ قد يترتب على

نتيجة تحقيقه أن يتغير وجه الرأي في الدعوى — أما وهى لم تفعل ، فإن حكمها يكون معيباً بما يستوجب نقضه والاحالة* .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ١٩٦٣/١١/٢٧ بدائرة قسم قصر النيل : عرض للبيع الصابون المبين بالمحضر مغشوشاً مع علمه بغشه وفساده . وطلبت عقابه بالمواد ٢ و ٧ و ٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ . ومحكمة قصر النيل الجزئية قضت حضورياً فى ١٩٦٤/١١/٥ عملاً بمواد الاتهام بتغريم المتهم ٥ ج والمصادرة . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضورياً فى ١٩٦٥/١/١٧ بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة عرض صابون مغشوش للبيع مع علمه بغشه قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه قصور فى بيان ركن العلم بالغش ، ذلك أنه دفع أمام محكمة أول درجة الاتهام المسند إليه بأنه يشتغل فى تجارة الصابون بالجملة وأنه اشترى الصابون المضبوط من شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها ، وهى إحدى شركات القطاع العام ، داخل صناديق مغلقة ثم باعه بحالته إلى من ضبطت لديه دون أن يضع على الصناديق اسمه أو أية علامة مميزة له وأنه يستحيل عليه كشف الغش فى الصابون إذ أن ذلك لا يبين إلا بعد تحليل دقيق بالمعامل . وقدم إلى المحكمة المستندات المؤيدة لصحة دفاعه ثم عاد فتمسك بهذا الدفاع أمام محكمة ثانى درجة وقدم لها مستنداً آخر هو خطاب من الشركة المنتجة تعلن فيه أنها البائعة للصابون المضبوط وأنها المنتجة له والمسئولة عنه وعلى الرغم من أن الطاعن يكون قد أثبت بذلك حسن نيته ومصدر الصابون المغشوش بما تقتضى به مسؤوليته ، فقد دانه

* هذا المبدأ مقرر فى الطعن رقم ١٧٩٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٢١ — "غش كبيره" .

الحكم على أساس أن علمه بالغش مفترض ، ومن ثم أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه أنه ضبط بحل محمد مصطفى طلبة صابون (شورك ١٥٠ جم) تبين من تحليله أنه مغشوش وغير مطابق للقرار الوزاري الخاص بإنتاجه وقد قرر بأنه اشتراه من المتهم الذي قرر بدوره أنه اشتراه من مصانع صابون الوردان كما دفع بعدم علمه بالغش وقدم فاتورة مؤرخة ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٦٣ . ثم استخلص الحكم الإدانة مما ثبت بحضور ضبط الواقعة وما أسفر عنه التحليل ومن أن القانون افترض علم الطاعن بالغش . وقد أيد الحكم الاستئناف المطعون فيه الحكم المستأنف في هذا النظر القانوني . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش قد نص في المادة الأولى منه على أن تستبدل بالفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش النص الآتي : ” ويفترض العلم بالغش والفساد إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين ما لم يثبت حسن نيته ومصدر المواد موضوع الجريمة “ . ومؤدى هذا التعديل أن المشرع أعفى التاجر المخالف من المسؤولية الجنائية متى أثبت أنه لا يعلم بغش أو فساد المواد التي يعرضها للبيع وأثبت مصدر هذه المواد الفاسدة أو المغشوشة . ولما كان الحكم المطعون فيه استند إلى مجرد القرينة القانونية التي افترضها الشارع بالعلم بالغش أو الفساد إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين دون أن يتنبه إلى أثر التعديل المدخل على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ في دحض هذه القرينة ، وكان دفاع الطاعن قد قام على عدم علمه بالغش تأسيسا على أنه اشترى الصابون المضبوط جملة وهو في صناديقه المغلقة من إحدى شركات القطاع العام ثم باعه بحالته إلى من ضبط هذا الصابون في محله . ودلل على ذلك بالمستندات التي قدمها ، وهو دفاع جوهري كان يتعين على المحكمة أن تتقصاه وتقول كلمتها فيه إذ قد يترتب على نتيجة تحقيقه أن يتغير وجه الرأي في الدعوى . أما وهي لم تفعل ، فإن حكمها يكون معيبا بما يستوجب نقضه والإحالة .

جلسة ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٦٦

بإدارة السيد المستشار / حسين العركي نائب رئيس المحكمة وبحضور السادة المستشارين :
مختار رضوان ، ومحمد محفوظ ، وحسين ساح ، ومحمود العمراوى .

(١٨٨)

الطعن رقم ١١٨٢ لسنة ٣٦ القضائية

(أ، ب، ج، د، هـ، و، ز) شك بدون وصيد . جريمة . حكم . "تسبيبه .
تسبيب غير معيب" .

(أ) جريمة إصدار شك بدون وصيد . تحققها : متى أصدر
الساحب الشك وهو عالم وقت تحريره بأنه ليس له مقابل
وفاء قابل للسحب .

(ب) سوء النية في تلك الجريمة . توفره : بمجرد علم
الساحب بعدم وجود مقابل وفاء للشك في تاريخ
السحب .

(ج) المسؤولية الجنائية في تطبيق المادة ٢٢٢ عقوبات .
عدم تأثرها بالسبب أو الباعث الذي من أجله
أعطى الشك .

(د) سحب الشك وتسليمه للسحب له . اعتباره كالوفاء
الحاصل بالتقود . ليس للساحب استرداد قيمته
أو العمل على تأخير الوفاء به لصاحبه . يستثنى من ذلك
الحالات التي تندرج تحت مفهوم حالة الضياع لحسب .
الساحب في هذه الحالات أن يتخذ من جانبه ما يصون
به ماله بخير توقف على حكم القضاء .

(هـ) تقديم المستفيد الشك للبنك في تاريخ إصداره . غير
لازم لوقوع الجريمة . تحققها ولو تقدم به في تاريخ
لاحق . ما دام الشك قد استوفى مقوماته .

- (و) عدم تقديم أصل الشيك لا ينفي وقوع الجريمة .
- للحكمة تكوين عقيدتها في ذلك بكافة طرق الإثبات .

(ز) انتقال ملكية مقابل الوفاء للمستفيد بمجرد إصدار الشيك وتسليمه إليه . تقديم الشيك للصرف لا شأن له في توافر أركان الجريمة .

١ — تتحقق الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ عقوبات متى أصدر الساحب الشيك وهو عالم وقت تحريره بأنه ليس له . مقابل وفاء قابل للسحب . وقد قصد المشرع بالعقاب على هذه الجريمة حماية الشيك باعتباره أداة وفاء تجرى مجرى النقود في المعاملات ، فهو مستحق الأداء لدى الاطلاع دائماً .

٢ — يتوفر سوء النية في جريمة إصدار شيك بدون رصيد بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء للشيك في تاريخ السحب . ومن ثم فلا يجدى الطاعن ما دفع به من أنه أوفى بقيمة السندات التي أصدر الشيك ضماناً لها وأن وفاءه بها قد تم قبل تقديم الشيك إلى البنك المسحوب عليه لصرف قيمته ، ما دام أنه — بفرض صحة هذا الدفاع — لم يسترد الشيك من المجنى عليه .

٣ — من المقرر أن المسؤولية الجنائية في تطبيق المادة ٣٣٧ عقوبات لا تتأثر بالسبب أو الباعث الذي من أجله أعطى الشيك . ومن ثم فلا عبرة بما يقوله الطاعن عن حقيقة سبب تحرير الشيك أو الغرض من تحريره ، ما دام مظهره وصيغته يدلان على أنه مستحق الأداء بمجرد الاطلاع وأنه أداة وفاء لا أداة ائتمان .

٤ — الأصل أن سحب الشيك وتسليمه للمسحوب له يعتبر وفاء كالوفاء الحاصل بالنقود بحيث لا يجوز للساحب أن يسترد قيمته أو يعمل على تأخير الوفاء به لصاحبه ، ولا يستثنى من ذلك إلا الحالات التي تندرج تحت مفهوم حالة الضياع التي أبيع فيها للساحب أن يتخذ من جانبه ما يصون به ماله بغير توقف على حكم القضاء تقديراً من الشارع بعلو حق الساحب في تلك الحال على حق المستفيد ، وهو ما لا يصدق على الحقوق الأخرى التي لا بد لحمايتها

من دعوى ولا تصلح مجردة سببا للإباحة ، فلا محل لتذرع الطاعن — فى صدد نفيه مسئولية الجناية — بسابقة وفائه بقيمة الشيك فى أوفى به من السندات التى يقول إنه أصدر الشيك ضمانا لها .

٥ — لا يشترط قانونا لوقوع جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب أن يقدم المستفيد الشيك للبنك فى تاريخ إصداره ، بل تتحقق الجريمة ولو تقدم المستفيد فى تاريخ لاحق ما دام الشيك قد استوفى مقوماته .

٦ — عدم تقديم أصل الشيك لا ينفى وقوع الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ، وللمحكمة أن تكون عقيدتها فى ذلك بكافة طرق الإثبات . ولما كانت محاضر الجلسات قد خلت فى درجتى التقاضى من طلب للطاعن بضم أصل الشيك ، فلا يعيب الحكم أن يدين المتهم استنادا إلى العناصر والأدلة المطروحة ومنها محضر ضبط الواقعة الذى ثبت مما ورد به استيفاء الشيك كافة الشروط الشكلية والموضوعية .

٧ — إن ملكية مقابل الوفاء تنتقل إلى المستفيد بمجرد إصدار الشيك وتسليمه إليه ، أما تقديم الشيك للصرف فلا شأن له فى توافر أركان الجريمة ، بل هو إجراء ماضى يتجه إلى استيفاء مقابل الشيك ، أما إفادة البنك بعدم وجود الرصيد فليست إلا إجراء كاشفا للجريمة التى تحققت بإصدار الشيك وإعطائه للمستفيد مع قيام القصد الجنائى وسواء عاصر هذا الإجراء وقوع الجريمة أو تراخى عنها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ١٦/٣/١٩٦٤ بدائرة قسم عابدين : أعطى بسوء نية للبنك التجارى المصرى شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات . ومحكمة عابدين الجزئية قضت غيابيا فى ٨/٦/١٩٦٤ عملا بمادتى الاتهام والمادتين ٦٠٠ و ٦٠١ من قانون العقوبات بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صيرورة هذا الحكم نهائيا .

فعارض ، وقضى في معارضته في ١٩٦٤/٩/٢٨ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه . فاستأنف المتهم هذا الحكم ، ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا في ١٩٦٤/١٢/١٣ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائي الذي دان الطاعن بجريمة إعطاء شيك بدون رصيد ، قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسبب ذلك بأن الشيك موضوع الدعوى صدر تأمينا لسندات إذنية سددت قيمتها قبل أن يتقدم المستفيد إلى البنك المسحوب عليه لصرف قيمة الشيك . وقد أقر المستفيد نفسه بأن هذا الشيك كان في حقيقته أداة ائتمان وليس أداة وفاء . وإذا كان الطاعن قد أوفى بقيمته ، فإن هذا الوفاء يكون بمثابة سبب من أسباب الإباحة يخوله الامتناع عن سداد قيمة الشيك مرة أخرى . هذا إلى أن الحكم قد اجتزأ في الرد على دفاع الطاعن بمجرد قوله إن الشيك أداة وفاء ، مع أن الثابت باقرار المستفيد ما يناقض هذا النظر . كما أغفل الحكم الرد على ما أثاره الطاعن من أن تقديم الشيك للصرف قد تراخى ثلاثة أشهر تلت تاريخ سحبه ، وبذا فإنه يكون قد فقد طبيعته القانونية ، ومن ثم يعتبر مجرد كميالة تجرى عليها أحكام الكبيالات . هذا إلى أن الحكم خلص إلى استكمال الشيك مقوماته القانونية وذلك على الرغم من عدم اطلاع المحكمة عليه لعدم إرفاقه بالأوراق ، كما أنه سكت عن الرد على ما تمسك به الطاعن في دفاعه من أن المستفيد عندما تقدم لصرف قيمة الشيك لم يكن مال كاله ، بل كان مجرد حائز انحصرت عنه الملكية بتمام السداد .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله : ” إنها تخلص فيما أبلغ به البنك التجارى المصرى (تحت التصفية) المحبى عليه وقرر محاميه الأستاذ فرغلى الدغورى بمحضر ضبط الواقعة المؤرخ في ١٩٦٤/٤/١٩ من أن المتهم (الطاعن) حرر لأمر البنك المحبى عليه شيكا

رقم ١٨٩٣٩٢ بتاريخ ١٦/٣/١٩٦٣ بمبلغ ٩٥٠ ج خصما من رصيد حسابه رقم ١٢٠٨ على بنك مصر فرع شبرا الذي امتنع عن صرف قيمته بإفادته المؤرخة في ١٩٦٣/٦/٥ بالرجوع على الساحب . وقدم محامى البنك أصل الشيك وإفادة البنك المسحوب عليه لمحضر المحضر أثبت فحواهما في محضره بما لا يخرج عن المنوه . ” وخلص الحكم إلى ثبوت الزهمة في حق الطاعن بقوله : ” وحيث إن المحرر المبين فحواه بمحضر ضبط الواقعة . قد استوفى الشكل والموضوع المقررين في القانون للشيك . وحيث إن الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ عقوبات تتحقق متى أصدر الساحب الشيك وهو عالم وقت تحريره بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب . وقد قصد المشرع بالعقاب على هذه الجريمة حماية الشيك باعتباره أداة وفاء تجرى مجرى النقود في المعاملات فهو مستحق الأداء لدى الاطلاع دائما ... ولما كان ذلك كذلك ، وكان الثابت من فحوى أصل الشيك وإفادة البنك المسحوب عليه المبينين في محضر ضبط الواقعة أن المتهم حرر الشيك موضوع الاتهام وهو عالم وقت تحريره بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب ، ومن ثم يتعين لذلك الحكم بإدائته . كما عرض الحكم المطعون فيه إلى دفاع الطاعن وأطرحه بقوله : ” أما ما دفع به المتهم من أنه أصدر الشيك لضمان بعض السندات فردود عليه بأن الشيك أداة وفاء ومجرد إصداره بسوء نية دون وجود رصيد له يكفي لتكوين الجريمة المعاقب عليها بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ عقوبات . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم صحيحا في القانون وتتوافر به عناصر الجريمة التي دين الطاعن بها ، ذلك بأن الشيك ما دام قد استوفى الشكل الذي يتطلبه القانون لكي تجرى الورقة مجرى النقود فإنه يعد شيكا بالمعنى المقصود في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ، وكان من المقرر أن المسئولية الجنائية في تطبيق هذه المادة لا تتأثر بالسبب أو الباعث الذي من أجله أعطى الشيك ، فإنه لا عبرة بما يقوله الطاعن عن حقيقة سبب تحرير الشيك ، أو الغرض من تحريره ، ما دام مظهره وصيغته يدلان على أنه مستحق الأداء بمجرد الإطلاع وأنه أداة وفاء لأداة ائتمان . ولما كان سوء النية يتوفر بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء للشيك في تاريخ السحب ، فإنه لا يجدى الطاعن مادفع به من أنه أوفى بقيمة السندات التي أصدر الشيك ضمنا لها ، وأن وفاءه بها قد تم قبل تقديم الشيك إلى البنك

المسحوب عليه لصرف قيمته ، مادام أنه — بفرض صحة هذا الدفاع — لم يسترد الشيك من المجنى عليه . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن يحجب الشيك وتسليمه للمسحوب له يعتبر وفاء كالوفاء الحاصل بالنقود بحيث لا يجوز للساحب أن يسترد قيمته أو يعمل على تأخير الوفاء به لصاحبه ، ولا يستثنى من ذلك إلا الحالات التي تندرج تحت مفهوم حالة الضياع التي أبيح فيها للساحب أن يتخذ من جانبه ما يصون به ماله بغير توقف على حكم القضاء ، وتقديرا من الشارع بعلو حق الساحب في تلك الحال على حق المستفيد ، وهو ما لا يصدق على الحقوق الأخرى التي لا بد لحمايتها من دعوى ولا تصلح مجردة سببا للإباحة ، فلا محل لتذرع الطاهن — في صدد نفيه مسئوليته الجنائية بسابقة وفائه بقيمة الشيك فيما أوفى به من السندات التي يقوإنه أصدر الشيك ضمنا لها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن محكمة الموضوع لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه المختلفة طالما أن الرد عليها مستفاد دلالة من قضائها بالإدانة لأدلة الثبوت التي تحمل هذا القضاء ، وكان لا يشترط قانونا لوقوع جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للمسحب أن يقدم المستفيد الشيك للبنك في تاريخ إصداره ، بل تتحقق الجريمة ولو تقدم المستفيد في تاريخ لاحق ما دام الشيك قد استوفى مقوماته . ولما كان عدم تقديم أصل الشيك لا ينفي وقوع الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات والمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكافة طرق الإثبات ، وكانت محاضر الجلسات قد خلت في درجتي التقاضي من طلب للطاعن بضم أصل الشيك ، فلا يعيب الحكم أن يدين المتهم استنادا إلى العناصر والأدلة المطروحة ومنها محضر ضبط الواقعة الذي ثبت مما ورد به استيفاء الشيك كافة الشروط الشكلية والموضوعية . لما كان ذلك ، وكانت ملكية مقابل الوفاء تنقل إلى المستفيد بمجرد إصدار الشيك وتسليمه إليه ، أما تقديم الشيك للصرف فلا شأن له في توافر أركان الجريمة بل هو إجراء مادي يتجه إلى استيفاء مقابل الشيك ، وما إفادة البنك بعدم وجود الرصيد إلا إجراء كاشفا للجريمة التي تحققت بإصدار الشيك وإعطائه للمستفيد مع قيام القصد الجنائي ومواءم هذا الإجراء وقوع الجريمة أو تراخي عنها . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / حسين السركي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
مختار مصطفى رضوان ، ومحمد محمد محفوظ ، وحسين مامح ، ومحمود العمراري .

(١٨٩)

الطعن رقم ١٤٣٦ لسنة ٣٦ القضائية

(١، ب) إجراءات المحاكمة . دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره “ .
حكم . ” تسببيه . تسبب معيب “ .

(١) الأحكام الجنائية تبنى على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في الجلسة وتسمع فيه الشهود مادام سماعهم ممكناً . الاكتفاء . شهادة الشهود في محضر التحقيق الابتدائي . غير جائز . إلا في الأحوال الواردة على سبيل الحصر في القانون .
حق المحكمة في تقرير تلاوة الشهادة لا يكون إلا حيث يتعذر سماع الشاهد لأي سبب أو قبول المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمناً .

(ب) تكليف شهود الإثبات بالحضور منوط بالنيابة العامة . لا شأن لتهم به .
إصراره على طلب سماع شاهدي الإثبات الغائبين . رفض المحكمة هذا الطلب دون أن تثبت أنه امتنع عليها ذلك . إخلال بحق الدفاع .

١ — الأصل في الأحكام الجنائية أنها تبنى على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في الجلسة وتسمع فيه الشهود مادام سماعهم ممكناً ، ولا يجوز الاكتفاء بشهادة الشهود في محضر التحقيق الابتدائي إلا عند ما ينحصر القانون ذلك وفي الأحوال الواردة على سبيل الحصر . ولما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن تمسك بسماع شاهدي الإثبات الغائبين ومناقشتهم فرفضت المحكمة هذا الطلب ، وكان حق المحكمة في أن تقرر تلاوة الشهادة لا يكون إلا حيث يتعذر سماع الشاهد لأي سبب من الأسباب أو قبول المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمناً طبقاً للسادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون

رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ — وهو ما لم يثبت في الدعوى المطروحة — فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا مستوجبا نقضه والإحالة .

٢ — تكليف شهود الإثبات بالحضور منوط بالنيابة العامة ولا شأن للمتهم به حتى يسوغ معه القول بأن الطاعن قصد تعطيل الفصل في الدعوى حين أصر على طلب سماع شهود الإثبات الغائبين . ولما كانت المحكمة قد رفضت طلب سماعهما دون أن تثبت أنه قد امتنع عليهما ذلك ، فإن ما أوردته في حكمها سببا لرفض هذا الطلب يكون غير سائغ وفيه إخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن القانون يوجب سؤال الشاهد وبعد ذلك يحق للمحكمة أن تبدى ماتراه في شهادته وذلك لاحتمال أن تجيء الشهادة التي تسمعها ويباح للدفاع مناقشتها بما يقنعها بحقيقة قد يتغير بها وجه الرأي في الدعوى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٦٣/٨/٢٤ بدائرة قسم الدقي محافظة الجيزة : أحرز بقصد الاتجار جواهر مخدرة (أفبونا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بتقرير الاتهام ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات الجيزة قضت حضوريا في ١٠ يناير سنة ١٩٦٦ عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٧ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند رقم ١ من الجدول رقم المرفق والمادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وبغرامة قدرها خمسمائة جنيه ومصادرة المادة المخدرة المضبوطة وذلك على اعتبار أن الاحراز كان بقصد التعاطي والاستعمال الشخصي . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة حيازة جواهر مخدر بقصد التعاطي قد أخل بحق الدفاع وشابه قصور في التسبيب ،

ذلك بأن المدافع عنه تمسك بجلسة المحاكمة بسماع شاهدي إثبات تخلفا عن الحضور فلم تجبه المحكمة إلى طلبه وحكمت في الدعوى دون سماعهما اكتفاء بتلاوة أقوالهما في التحقيق الابتدائي وما ساقته المحكمة ردا على هذا الطلب لا يصلح أن يكون ردا عليه ، مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن تمسك بسماع الشرطي السري طلبه أمين طلبه والرائد مكرم جرجس يعقوب شاهدي الإثبات اللذين تخلفا عن الحضور ولكن المحكمة مضت في نظر الدعوى واكتفت بتلاوة أقوالهما في التحقيق الابتدائي بناء على طلب النيابة واستندت في قضائها بالإدانة إلى ما شهد به الشاهد عبد العزيز حافظ أحمد مساعد المباحث الذي حضر أمامها وإلى ما قرره الشاهدان الغائبان في التحقيق الابتدائي وردت على ما تمسك به المدافع عن الطاعن من سماع شهادة الشاهدين الغائبين في قولها — ”وحيث إن الشاهدين طلبه أمين طلبه والرائد مكرم يعقوب جرجس لم يحضرا بجلسة المحاكمة واكتفت النيابة بتلاوة شهادتهما وتلتها المحكمة وطلب الحاضر مع المتهم سماع شهادتهما ولكن المحكمة لا ترى إجابته إلى ما طلبه الذي لا ترى فيه إلا أنه قصد منه تعطيل السير في الدعوى ذلك لأن الشاهد الرئيسي فيها وهو المساعد عبد العزيز حافظ أحمد وهو الذي قام بتنفيذ إذن النيابة لصبط المتهم وتفتيشه قد سمعت أقواله بالجلسة وهي التي تؤسس المحكمة حكمها عليها وأما الشرطي السري طلبه أمين طلبه فلم يكن سوى مرافق له وأما الرائد مكرم يعقوب جرجس فلم يزد دوره على مجرد القيام بالتحريات السرية والتي ثبت له منها أن المتهم يحوز جواهر مخدرة فاستصدر إذنا من النيابة بضبطه وتفتيش المذكور وندب المساعد عبد العزيز حافظ أحمد لتنفيذ هذا الإذن“ . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الأصل في الأحكام الجنائية أنها تبنى على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكنا ولا يجوز الاكتفاء بشهادة الشهود في محضر التحقيق الابتدائي إلا عند ما ينحول القانون ذلك وفي الأحوال الواردة على سبيل الحصر . ولما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن تمسك بسماع شاهدي الإثبات الغائبين ومناقشتهم فرفضت المحكمة هذا الطلب ، وكان حق المحكمة في أن تقرر تلاوة الشهادة لا يكون إلا حيث

يتعذر سماع الشاهد لأي سبب من الأسباب أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا طبقا للمادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية معدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ — وهو ما لم يثبت في الدعوى المطروحة . لما كان ذلك، وكان تكليف شهود الإثبات بالحضور منوطا بالنيابة العامة ولا شأن للمتهم به حتى يسوغ معه القول بأن الطاعن قصد تعطيل الفصل في الدعوى حين أصر على طلب سماع شاهدي الإثبات الغائبين وإذا ما كانت المحكمة قد رفضت طلب سماعهما دون أن تثبت أنه قد امتنع عليها ذلك، فإن ما أوردته في حكمها سببا لرفض هذا الطلب يكون غير سائغ وفيه اخلال بحق الدفاع، ذلك بأن القانون يوجب سؤال الشاهد أولا وبعد ذلك يحق للمحكمة أن تبدى ما تراه في شهادته وذلك لإحتمال أن تجيء الشهادة التي تسمعها ويباح للدفاع مناقشتها بما يقنعها بحقيقة قد يتغير بها وجه الرأي في الدعوى . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا مستوجبا نقضه والإحالة وذلك بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / حسين السركي ، نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
مختار مصطفى رضوان ، ومحمد محمد محفوظ ، وحسين ساح ، ومحمود العمراوى .

(١٩٠)

الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٣٦ القضائية

أسباب الإباحة . ” الدفاع الشرعى ” . حكم . ” تسببيه . تسبیب معيب ” .

التشاجر بين فريقين : إما أن يكون اعتداء من كليهما ليس فيه من مدافع فتنتفى مظنة الدفاع الشرعى ، أو يكون مبادأة بعدوان فريق وردا له من الفريق الآخر فتصدق فى حقه حالة الدفاع الشرعى . على محكمة الموضوع تبين واقع الحال فى ذلك والبادىء بالعدوان من الفريقين وإلا كان حكمها مشوبا بالقصور .

التشاجر بين فريقين إما أن يكون اعتداء من كليهما ليس فيه من مدافع ، حيث تنتفى مظنة الدفاع الشرعى عن النفس ، وإما أن يكون مبادأة بعدوان فريق وردا له من الفريق الآخر فتصدق فى حقه حالة الدفاع الشرعى عن النفس . ومن ثم يتعين على محكمة الموضوع أن تبين واقع الحال فى ذلك والبادىء بالعدوان من الفريقين حتى تستطيع محكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم . فإذا تنكبت المحكمة ذلك ، فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور بما يستوجب نقضه والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما فى يوم ١٧ يناير سنة ١٩٦٤ بدائرة مركز كفر الدوار محافظة البحيرة : (أولا) المتهم الأول : قتل يوسف عبد القوى عمدا مع سبق الإصرار بأن فقد العزم على قتله وأعد لذلك مكينا وفاجأه لدى دخوله مسكنه

وانهال عليه طعنا بالسكين قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . (وثانيا) المتهم الثانى : ضرب على بدوى الهوارى عمدا بعصا على رأسه فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى والتي نشأت عنها حاجة مستديمة يستحيل برؤها هى فقد عظمى بالجمجمة لا ينتظر ملؤه بنسيج عظمى وإن كان قد يملأ بنسيج ليفى مما يقلل من حماية المخ ويعرضه للأثرات الجوية والحرارية المخية والالتهابات المخية والصرع مما يقلل من كفاءته على العمل بنحو ١٠ ٪ (عشرة فى المائة) . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ١/٢٤٠ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات دمنهور قضت حضوريا فى ١٠ يناير سنة ١٩٦٦ عملا بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الأول والمادتين ١/٢٤٠ و ١٧ منه بالنسبة إلى المتهم الثانى بمعاقة المتهم الأول بالسجن لمدة خمس سنوات ، وذلك على اعتبار أن التهمة الموجهة إليه هى ضرب أنضى إلى الموت — وبمعاقة المتهم الثانى بالحبس مع الشغل لمدة سنتين . فطعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

أسباب الطعن المقدمة من الطاعن الأول :

حيث إن مما ينعاه الطاعن الأول على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الضرب الذى أفضى إلى الموت قد شابه القصور فى التسبب وانطوى على فساد فى الاستدلال ذلك بأنه اطرح الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس قولا بأن الطاعن كان يقصد بفعلة الضرب فى ذاته لارد العدوان . فى حين أن الثابت أن الواقعة كانت معركة تبودل الاعتداء فيها . الأمر الذى كان يتعين على المحكمة معه أن تحقق أى الطرفين كان البادئ بالعدوان ، لما هو مقرر من أن تبادل الاعتداء بين فريقين لا يحول دون إمكان بدئه من أحدهما واعتباره سابقا على الآخر وكل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن المثبت بمحضر جلسة المحاكمة أن الحاضر مع الطاعن دفع بتوافر حالة الدفاع الشرعى عن النفس فى حقه وقد عرض الحكم إلى هذا الدفع ورد عليه فى قوله : " والمحكمة لا تعول على ما قال به الدفاع من أنه كان فى حالة دفاع شرعى ، ذلك أنه عندما اعتدى على المجنى عليه كان قاصدا الضرب فى ذاته لم يكن بقصد أن يرد اعتداء وقع عليه إذ أن الواقعة حسبما انتهت إليها المحكمة معركة لا يعرف فيها من بدأ بالعدوان " . لما كان ذلك ، وكان التشاجر بين فريقين إما أن يكون اعتداء من كليهما ليس فيه من مدافع ، حيث تنتفى مظنة الدفاع الشرعى عن النفس ، وإما أن يكون مبادأة بعدوان فريق وردا له من الفريق الآخر فتصدق فى حقه حالة الدفاع الشرعى عن النفس ، ومن ثم كان متعينا على محكمة الموضوع أن تبين واقع الحال فى ذلك ، والبادئ بالعدوان من الفريقين حتى تستطيع محكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد تنكبت ذلك ، فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور بما يستوجب نقضه والإحالة ، دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

أسباب الطعن المقدمة من الطاعن الثانى :

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إحداث عاهة مستديمة قد انطوى على تناقض فى التسبيب ، ذلك أنه استند فى إدانة الطاعن إلى كلا الدليلين القولى والفنى مع تعارضهما إذ حول على شهادة المجنى عليه على بدوى الحوارى بأن الطاعن كان يقف خلفه عندما اعتدى عليه ، ثم أخذ بما دل عليه التقرير الطبى الشرعى من أن الضارب كان يقف أمام المجنى عليه ولم يعن الحكم برفع هذا التعارض مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أورد واقعة الدعوى بالنسبة إلى الطاعن فيما يجهل فى أن المجنى عليه على بدوى الحوارى قدم على إثر انتهاء الشجار الذى نشب بين المتهم الأول ويوسف عبد القوى ، لاستطلاع الأمر ، فضربه الطاعن بعصا على رأسه فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى . ثم حصل الحكم مؤدى الدليل القولى بما مفاده " أن المجنى عليه حضر على إثر نشوب

المعركة فوجد جمعا كبيرا من الأهالي ، ولما وصل إلى محل الحادث اعتدى عليه المتهم الثاني عبد المنعم عبد العزيز طلحة (الطاعن) الذي كان موجودا في المعركة ، بأن ضربه بعصا على رأسه ضربتين فأحدث إصابته “ كما حصل مؤدى التقرير الطبي الشرعى فى قوله ” وقد ثبت من التقرير الطبي الإبتدائى المثبت الإطلاع عليه بالتقرير الطبي الشرعى أن المجنى عليه على بدوى الهوارى به جرح رضى وكسر شرنجى بالعظم الجدارى الأيمن والأيسر ، وجرح رضى بمؤخر فروة الرأس وقد أجريت له بالجبهة اليسرى عملية ترينة “ لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يحصل من أقوال المجنى عليه ما يفيد أن الطاعن كان يقف خلفه حين الاعتداء عليه ولم يحدد التقرير الطبي الشرعى موقف الطاعن من المجنى عليه وقت ذلك بل أثبت وجود جرح رضى بمؤخرة فروة الرأس فيكون قد أورد هذين الدليلين بما لا تعارض فيه . ولا يقدح فى ذلك ما ذكره المجنى عليه فى محضر الجلسة من أن الطاعن كان يقف خلفه أو ما قاله فى التحقيقات — على ما بين من المفردات المضمومة إلى ملف الطعن تحقيقا له ، من أن الطاعن كان يقف إلى جانبه الأيمن وضربه ضربتين على رأسه — إذ لا تعارض بين هذه الأقوال وبين ما ثبت من التقرير الطبي من وجود إصابة بمؤخر فروة رأس المجنى عليه . ومن ثم فإن النعى على الحكم بأخذه بدليلين متعارضين يكون فى غير محله .

وحيث إنه لما تقدم ، يكون هذا الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت السركى نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المحترمين : محمد صبرى ، ومحمود عزيز الدين سالم ، ونصر الدين عزام ، ومحمد أبو الفضل حفى .

(١٩١)

الطعن رقم ١١٦٨ لسنة ٣٦ القضائية

دعوى جنائية . ” نظرها “ . ” وقف السير فيها “ . اختصاص .

اختصاص المحكمة الجنائية بالفصل فى جميع المسائل التى يتوقف عليها الحكم فى الدعوى الجنائية
ما لم ينص القانون على خلاف ذلك . عدم تقيدنا بالأحكام المدنية التى صدرت أو تعليق قضائها
على ما عساه أن يصدر من أحكام بشأن نزاع مدنى قائم على موضوع الجريمة . مثال .

تختص المحكمة الجنائية بموجب المادة ٢٢١ من قانون الإجراءات الجنائية
بالفصل فى جميع المسائل التى يتوقف عليها الحكم فى الدعوى الجنائية المرفوعة
أمامها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك دون أن تتقيد بالأحكام المدنية التى
صدرت أو تعلق قضاءها على ما عساه أن يصدر من أحكام بشأن نزاع مدنى
قائم على موضوع الجريمة . ومن ثم فإنه كان متعبنا على المحكمة — وقد تبينت
لزوم الفصل فى ملكية الأرض محل النزاع للقضاء فى الدعوى الجنائية المرفوعة
أمامها — أن تتصدى بنفسها لبحث عناصر هذه الملكية والفصل فيها ، فإن
استشكل الأمر عليها أو استعصى استعانت بأهل الخبرة وما تجريه هى من
تحقيقات مؤدية حتى يتكشف لها وجه الحق — أما وأنها لم تفعل ، فإن حكمها
يكون معيبا بما يستوجب نقضه والإحالة .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية هذه الدعوى مباشرة أمام محكمة كفر الدوار الجزئية ضد المطعون ضده بعريضة أعلنت إليه قال فيها إنه يمتلك أطيانا زراعية بعزبة بولاد مركز كفر الدوار تنتهى من الجهة البحرية بمصرف يدخل ضمن ملكه ، تليه مشاية بعرض ثلاثة أمتار تفصل بين ملكه وأطيان المرحوم الأستاذ عبد الحميد السنوسى والتي آلت ملكيتها للمعلن إليه الثانى بطول ٢٠٠ قصبة وهو مملوك مناصفة للطرفين إلا أن المعلن إليه بوصفه ناظر الزراعة قام فى ليلة ١٩٦٣/١٢/٣ بالتعدى على هذا الحد بأن هدمه وأدخله أرض مخدومه كما قام بفتح أربعة عشر مصرفا فى أرض تصرف كلها فى مصرف الطالب مما أضربه ضررا بليغا فشكا للجهات الإدارية وتعهد بإعادة الحال إلى ما كانت عليه وقيدت الشكوى الخاصة بهذا النزاع رقم ٤٨٣٣ سنة ١٩٦٣ إدارى كفر الدوار إلا أن المعلن إليه الاول لم يقم بتنفيذ تعهده ويعتبر ما أتاه المذكور مكونا للجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٥٨ من قانون العقوبات . وطلبت عقابه بالمادة المذكورة . كما طلب القضاء له عليه بمبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض . ثم عاد وصحح شكل دعواه بأن أدخل فيها خصمين آخرين هما محمد أحمد الحزامى بصفته وفردوس هانم محمد على بعد ما استبان له أنهما مالكين للأرض الذى يعمل المدعى عليه الاول ناظرا لها وطلب إلزامهما مع المدعى عليه الاول بالتضامن فى التعويض المطالب به . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا بتاريخ ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية : (أولا) ببراءة المتهم من التهمة المسندة إليه . (ثانيا) برفض الدعوى المدنية وألزم رافعها المصاريف المدنية ومائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف هذا الحكم المدعى بالحقوق المدنية . ومحكمة دمنهور الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ٢٣ من يونيو سنة ١٩٦٥ بقبول الاستئناف

شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده الأول ورفض الدعوى المدنية لاستغلاق وجه الحق عليه قد خالف القانون، ذلك بأنه التفت عن الأصل الثابت في المحاكمة الجنائية من أن القاضى يحكم حسب العقيدة التى تكون لديه فإن غمض لديه الأمر استعان عليه بسائر أوجه التحقيق المعتبرة قانونا .

وحيث إنه يبين من مدونات الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه بعد أن أورد واقعة الدعوى أسس قضاءه بالبراءة ورفض الدعوى المدنية بأن قال " وحيث إن الذى تستخلصه المحكمة من أوراق الدعوى أن ثمة نزاعا جديا بين الطرفين حول ملكية قطعة الأرض موضوع هذه الدعوى ومثل هذا النزاع ينبغى طرحه أولا على القضاء المدنى خاصة وأن المدعى بالحق المدنى يطلب الحكم بإعادة الشئ إلى أصله وهو ما لا يدخل فى اختصاص هذه المحكمة وإنما تختص به المحكمة المدنية صاحبة الولاية والقدرة على الفعل فى مثل هذا النزاع . وحيث إنه وقد استغلق حل المحكمة تبيان وجه الحق فى النزاع على حالته الراهنة فإن الاتهام المسند إلى المتهم يصبح متخاذل الأساس ويتعين لذلك القضاء ببراءته عملا بالمادة ٣٠٤/١١ ج . وحيث إنه بثبوت براءة المتهم فى الدعوى الجنائية فإن الدعوى المدنية المؤسسة عليها ينمى وجودها وتفقد ميلادها وتغدو متعينة الرفض " وما أورده الحكم من ذلك لا يتفق وصحيح القانون ذلك بأن المحكمة الجنائية تختص بموجب المادة ٢٢١ من قانون الإجراءات الجنائية بالفصل فى جميع المسائل التى يتوقف عليها الحكم فى الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك دون أن تتقيد بالأحكام المدنية التى صدرت أو تعلق قضاءها على ما عساه أن يصدر من أحكام بشأن نزاع مدنى قائم على موضوع الجريمة . لما كان ذلك الذى رسمه القانون ، فإنه كان متعينا

على المحكمة — وقد تبينت لزوم الفصل في ملكية الأرض محل النزاع للقضاء في الدعوى اجتهادية المرفوعة أمامها — أن تتصدى بنفسها لبحث عناصر هذه الملكية والفصل فيها، فإن استشكل الأمر عليها أو استعصى استعانت بأهل الخبرة وما تجريه هي من تحقيقات مؤدية حتى يتكشف لها وجه الحق — أما وأنها لم تفعل، فإن حكمها يكون معيبا عما يستوجب نقضه والإحالة وذلك بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت الميركى نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد صبرى ، ومحمد عبد المنعم حمزاوى ، ونصر الدين عزام ، وأنور أحمد خلف .

(١٩٢)

الطاعن رقم ١٢٠٨ لسنة ٣٦ القضائية

تأمينات اجتماعية . عمل . حكم . "تسبيب . تسبيب معيب" .

عدم مريان قانون التأمينات الاجتماعية على العمال الذين يستخدمون في أعمال عرضية مؤقتة إلا بالنسبة لتأمين إصابات العمل فحسب . المقصود بالأعمال العرضية المؤقتة ؟ هى الأعمال التى ليست لها صفة الدوام بالنسبة لرب العمل ولا تدخل بطبيعتها فى العمل الذى يزاوله . مثال .

نصت المادة الثانية من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقرار بقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ على أنه : "تسرى أحكام هذا القانون على جميع العمال وكذلك المتدرجين منهم ولا يسرى على (١) (٢) العمال الذين يستخدمون فى أعمال عرضية مؤقتة وعلى الأخص عمال المقاولات وعمال التراحيل والعمال الموسمين وعمال الشحن والتفريغ إلا فيما يرد به نص خاص " . وقصر القانون فى المادة ١٩ منه حق هؤلاء العمال فى التأمينات على تأمين إصابات العمل وحده ولم يسلكهم فى عداد من يفيدون من تأمين الشيخوخة وتأمين العجز والوفاة الذين خصهم بالذكر فى المادتين ٥٥ و ٦٥ . والأعمال العرضية المؤقتة فى تطبيق الاستثناء الوارد فى الفقرة الثانية من المادة الثانية المذكورة هى الأعمال التى ليست لها بالنسبة لرب العمل صفة الدوام ولا تدخل بطبيعتها فى العمل الذى يزاوله . ولما كان دفاع الطاعن يقوم على أن العمل الذى يمارسه العمال لديه هو عمل موقوت بفترة زمنية محددة هو إعداد الفطيرة فقط لمديرية التربية والتعليم فى فترة الدراسة مما يدخله فى عداد الأعمال المؤقتة التى تخرج عن نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية ، واستند الطاعن فى تأييد دفاعه إلى عقود العمل

المبرمة بينه وبين هؤلاء العمال وإلى شهادة صادرة من مديرية التربية والتعليم . وكان الحكم المطعون فيه قد تجاوز هذا الدفاع ولم يستبن مدلول عقود العمل والشهادة المقدمة من الطاعن ، واكتفى بمجرد القول أن عمل العمال الذين يستخدمهم هو إعداد الخبز وأن عقود توريد الفطيرة إلى مديرية التعليم تؤكد طبيعة هذا العمل وهو ما لا يصلح ردا على ما أثاره الطاعن من دفاع لو صح لتغير وجه الرأي في الدعوى . فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا ويتعين لذلك نقضه والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٨ أكتوبر سنة ١٩٦٣ بدائرة ميناء بورسعيد : لم يقيم بالاشتراك لدى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية عن العمال الموضحة أسماؤهم بالمحضر . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ١٨ و ١٠٨ و ١١١ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ . ومحكمة ميناء بورسعيد قضت حضوريا في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٤ عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم مائة قرش على أن تتعدد العقوبة بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة بورسعيد الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ٨ مارس سنة ١٩٦٥ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بلا مصاريف جنائية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة عدم قيامه بالاشتراك لدى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية عن عماله قد أخطأ في تطبيق القانون وانطوى على فساد في الاستدلال ذلك بأن العمل الذي يقوم به هؤلاء العمال لديه موسمي إذ يقتصر على عمل الفطيرة التي يقوم بتوريدها لمديرية التربية والتعليم بمحافظة بورسعيد في الفترة من ١٩٦٣/١/٢٢ إلى ١٩٦٣/٦/١٢ ومن ١٩٦٣/١٠/١٢ إلى ١٩٦٣/١١/٢٧ حسبما تدل عليه عقود العمل الخاصة بهم والشهادة الصادرة من مديرية التربية والتعليم من أن الطاعن يقوم بتوريد الفطيرة في الفترات

المذكورة إلا أن المحكمة لم تأخذ بهذا الدفاع بقالة أن عمل الطاعن وهو اعداد الخبز وهو عمل دائم . ولم يقدم الطاعن ما يفيد أن هذا العمل يتوقف في غير الفترات المتعاقدة عليها مع مديرية التربية والتعليم ، في حين أن اعتبار الخبازة عملية دائمة إنما يصدق فقط في حق صاحب الخبز — دون الطاعن الذي يقتصر دوره على مجرد اعداد الفطيرة فيه ، وقد قدم الطاعن شهادة من مديرية التربية والتعليم تؤيد قصر توريد الفطيرة على الفترات المشار إليها .

وحيث إن النيابة العامة أقامت الدعوى ضد الطاعن لأنه في يوم ١٨/١٠/١٩٦٣ لم يقيم بالاشتراك لدى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية عن العمال الموضحة أسماؤهم بالمحضر . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ١٨ و ١٠٨ و ١١١ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقرار بقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ . ومحكمة أول درجة قضت بتغريم الطاعن مائة قرش تتعدد بقدر عدد العمال الذين وقعت بشأنهم المخالفة ، فاستأنف ومحكمة ثانی درجة قضت بالتأييد . لما كان ذلك ، وكان حكم محكمة أول درجة المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى عرض لدفاع المتهم المؤسس على أن عماله مؤقتون واطرحه ودلل على توافر الجريمة في حقه بقوله . ” وحيث إنه يبين من العرض السابق للوقائع أن التهمة المسندة للمتهم متوافرة الأركان وثابته قبته . (أولا) مما ثبت بالمحضر آنف الذكر (ثانيا) مما قرره المتهم بمحضر الجلسة من أن العمال يعملون لديه وإن كان قد قرر أنهم مؤقتون ولا يؤثر في ذلك دفاع المتهم من أن عماله مؤقتون لأن العمل الذي يمارسه العمال سالف الإشارة إليهم هو اعداد الخبز وهذا العمل في ذاته عمل دائم إذ لا يمكن أن يتوقف هذا العمل فترة من الفترات ولا ينال من ذلك ما قرره المتهم وقدمه من مستندات تفيد أنه يقوم بتوريد فطائر لمدارس المرحلة الأولى بمديرية التربية والتعليم إذ أن ذلك في حقيقته يؤكد طبيعة العمل الذي يمارسه هؤلاء العمال وهو اعداد الخبز ولم يقدم المتهم ما يفيد أن هذا العمل يتوقف طوال العام إلا في الفترات المتعاقدة عليها فقط مع مديرية التربية والتعليم ولو فعل لكان مقبولا منه دفاعه في هذا الصدد ، ولا يصح أن يحتج المتهم بأن عقد عمل هؤلاء العمال قد نص فيه على أنه يستخدم نفرا لإعداد الخبز لمديرية التربية والتعليم في فترات الدراسة لأن الاتفاق ليس من شأنه أن يغير من طبيعة

العمل الذى يمارسه هؤلاء العمال إذ يجب عند تحديد طبيعة العمل النظر إلى هذا العمل فى ذاته فهو وحده الذى تناط به تحديد ماهية العمل .

لما كان ذلك ، وكانت المادة الثانية من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقرار بقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ قد نصت : "تسرى أحكام هذا القانون على جميع العمال وكذلك المتدرجين منهم ولا يسرى على (١) ... (٢) العمال الذين يستخدمون فى أعمال عرضية مؤقتة وعلى الأخص عمال المقاولات وعمال التراحيل الموسمين وعمال الشحن والتفريغ إلا فيما يرد به نص آخر، وقصر القانون فى المادة ١٩ منه حق هؤلاء العمال فى التأمينات على إصابات العمل وحده ولم يسلكهم فى عداد من يفيدون من تأمين الشيخوخة وتأمين العجز والوفاة الذين خصهم بالذكر فى المادتين ٥٥ و ٦٥ . لما كان ذلك ، وكانت الأعمال العرضية المؤقتة فى تطبيق الاستثناء الوارد فى الفقرة الثانية من المادة الثانية المذكورة هى الأعمال التى ليست لها صفة الدوام بالنسبة لرب العمل ولا تدخل بطبيعتها فى العمل الذى يزاوله . ولما كان دفاع الطاعن يقوم على أن العمل الذى يمارسه العمال لديه هو عمل موقوت بفترة زمنية محددة هو إعداد الفطيرة فقط لمديرية التربية والتعليم فى فترة الدراسة من ٢٢ يناير إلى ١٢ يونيه سنة ١٩٦٣ ومن ١٢ أكتوبر إلى ٢٧ نوفمبر فى ذات السنة مما يدخله فى عداد الأعمال المؤقتة التى تخرج عن نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية . واستند الطاعن فى تأييد دفاعه إلى عقود العمل المبرمة بينه وبين هؤلاء العمال وإلى شهادة صادرة من مديرية التربية والتعليم . ولما كان الحكم المطعون فيه قد تجاوز هذا الدفاع ولم يستبن مدلول عقود العمل والشهادة المقدمة من الطاعن واكتفى بمجرد القول أن عمل العمال الذين يستخدمهم هو إعداد الخبز وأن عقود توريد الفطيرة إلى مديرية التربية والتعليم تؤكد طبيعة هذا العمل وهو ما لا يصلح ردا على ما أثاره الطاعن من دفاع لوصح لتغير وجه الرأى فى الدعوى . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا ويتعين لذلك نقضه والإحالة .

جلسة ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت المركي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد صبرى ، ومحمد عبد المنعم حمزاوى ، ونصر الدين هزام ، وأنور أحمد خلف .

(١٩٣)

الطعن رقم ١٢١٠ لسنة ٣٦ القضائية

(١ ، ب) شيك بدون رصيد . جريمة . ” أركانها ” .

(١) جريمة إعطاء شيك بسوء نية لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب .
تمامها : بمجرد إصدار الشيك وإطلاق الساحب — أيا كانت صفته — له في التداول .

(ب) سوء النية في جريمة إصدار شيك بدون رصيد . توافره : بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ إصداره . افتراض هذا العلم في حق الساحب . عليه متابعة حركات الرصيد لدى المسحوب عليه للاستيثاق من قدرته على الوفاء قبل إصدار الشيك . لا محل لإعفاء الوكيل في السحب من ذلك الالتزام لمجرد أنه لا يسحب على رصيده الخاص ، إلا إذا أقام الدليل على انتفاء نية عدم وجود الرصيد أو بعدم كفايته .

١ — جريمة إعطاء شيك بسوء نية لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب إنما تتم بمجرد إصدار الشيك وإطلاق الساحب — أيا كانت صفته — له في التداول .

٢ — سوء النية في جريمة إصدار شيك بدون رصيد يتوفر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ إصداره وهو أمر مفروض في حق الساحب إذ عليه متابعة حركات الرصيد لدى المسحوب عليه للاستيثاق من قدرته على الوفاء قبل إصدار الشيك ، ولا محل لإعفاء الوكيل في السحب من ذلك الالتزام لمجرد أنه لا يسحب على رصيده الخاص ، لأن طبيعة العمل الصادرة بشأنه الوكالة —

وهو إصدار الشيك — يستلزم من الوكيل التحقق من وجود الرصيد ، الذى يأمر بالسحب عليه ، فإذا هو أخل بهذا الالتزام وقعت عليه مسئولية الجريمة باعتباره مصدر الشيك الذى تحقق بفعله وحده اطلاقه فى التداول . ولا يغنى فى ذلك — إثباتا لحسن نيته — مجرد اعتقاد الوكيل فى وجود رصيد لموكله لدى البنك المسحوب عليه أو كفاية هذا الرصيد للوفاء بقيمة الشيك ، بل يتعين عليه أن يقيم الدليل على انتفاء علمه بعدم وجود الرصيد أو بعدم كفايته .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ٤ فبراير سنة ١٩٦٤ بدائرة قسم عابدين : أعطى بسوء نية لفوزية محمد حسان شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٢٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح عابدين الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٦٤ عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة ٢٠ ج لوقف التنفيذ . عارض المتهم ، وقضى فى المعارضة بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٦٥ بقبولها شكلا وفى الموضوع بتأييد الحكم الغيابى المعارض فيه وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة المقضى بها لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صيرورة الحكم نهائيا . فأستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩٦٥ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف بلا مصروفات جنائية . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إعطاء شيك بسوء نية لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب قد أخطأ فى القانون وشابه قصور فى التسبيب ذلك بأن الطاعن دفع بحسن نيته وبانتفاء القصد الجنائى لديه إذ حرر الشيك بصفته صرافا لدى أحد ممامرة الأوراق المالية على أحد الشيكات

الخاصة بخدمه تنفيذا لأمره ليصرف من رصيده وهو العالم به وفاء لدين عليه مع وثوق الطاعن في قدرة هذا الرصيد على الوفاء بقيمة الشيك لما أوجبه القانون من أن يكون لدى السمسار رأس مال نقدي لتمويل معاملاته وحماية المتعاملين معه ، إلا أن المحكمة التفتت عن هذا الدفاع ودانت الطاعن عن جريمة لم يكن فيها إلا مسخرا للسئول عنها وهو السمسار مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها عرض لدفاع الطاعن وفنده في قوله ” وحيث إن المتهم اعترف بتوقيعه على الشيك موضوع الجريمة إلا أنه قرر بعدم التزامه به لأنه وقع عليه بوصف كونه موظفا لدى محسن فتدليل إذا فالأمر مرجعه أساس الالتزام الوارد به أى سببه . وحيث إن المراد بالسبب في الشيك هو أساس الالتزام الوارد به أى العلاقة القانونية التي من أجلها حرر الساحب الشيك لمصلحة المستفيد . والقاعدة أنه يتعين حتى تجوز المطالبة بقيمة الشيك أمام المحكمة المدنية أن يكون سبب الالتزام فيه مشروعا ، فإن اتسم بعدم المشروعية أو كان لا سبب له كان مصير الدعوى الرفض . ومتى كان الأمر كذلك من الناحية المدنية ، فإن هذا لا يؤثر في إمكان المساءلة الجنائية ما دام غرض المشرع من التجريم هو حماية التعامل بالشيكات على أساس أن الشيك يعتبر أداة وفاء تحمل محل النقود في الدفع ، ويتعين العقاب عند عدم وجود مقابل وفاء كاف وقابل للسحب أو غير ذلك من صور التجريم “ .

وما أورده الحكم يتفق وصحيح القانون ، ذلك أن سوء النية في جريمة إصدار شيك بدون رصيد يتوفر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ إصداره وهو علم مفترض في حق الساحب وعليه متابعة حركات الرصيد لدى المسحوب عليه للاستيثاق من قدرته على الوفاء قبل إصدار الشيك ، ولا محل لإعفاء الوكيل في السحب من ذلك الالتزام لمجرد أنه لا يسحب على رصيده الخاص لأن طبيعة العمل الصادرة بشأنه الوكالة — وهو إصدار الشيك — يستلزم من الوكيل التحقق من وجود الرصيد الذي يأمر بالسحب عليه فإذا هو أخل بهذا الالتزام وقعت عليه مسئولية الجريمة باعتباره مصدر الشيك الذي تحقق بفعله وحده اطلاقه في التداول ولا يغني في ذلك — إثباتا لحسن نيته —

مجرد اعتقاد الوكيل في وجود رصيد لموكله لدى البنك المسحوب عليه أو كفاية هذا الرصيد للوفاء بقيمة الشيك بل يتعين عليه أن يقيم الدليل على انتفاء علمه بعدم وجود الرصيد أو بعدم كفايته . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الرجوع إلى محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن إنما أقام دفاعه على أنه لم يصدر الشيك لحسابه بل أصدره لحساب مخدمه وذلك دون أن يحدد علمه بعدم وجود مقابل وفاء للشيك قابل للسحب في تاريخ إصداره ، أو يقدم دليلا يقطع في انتفاء هذا العلم . وكان ما يثيره الطاعن من أنه كان أداة مسخرة للسمسار في التوقيع على الشيك نيابة عنه مردود بأن جريمة إعطاء شيك بسوء نية لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب إنما تتم بمجرد إصدار الشيك وإطلاق الساحب — أيا كانت صفته — له في التداول . وإذا ما كان الحكم قد أثبت في حق الطاعن أنه أصدر الشيك موضوع الدعوى متضمنا البيانات التي تجعله أداة وفاء وأطلقه في التداول بتسليمه إلى المحجني عليها مع علمه بعدم وجود رصيد قائم وقابل للسحب مما تتوافر به أركان الجريمة التي دانه بها ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت السركى نائب رئيس المحكمة وبحضور السادة
المستشارين : محمد صبرى ، ومحمد عبد المنعم حمزاوى ، ونصر الدين عزام ، وأنور أحمد خلف .

(١٩٤)

الطعن رقم ١٢١٦ لسنة ٣٦ القضائية

(أ) خيانة أمانة .

جريمة خيانة الأمانة . وقوعها على مال منقول له قيمة مادية أو اعتبارية عند
صاحبه . تحققها بكل فعل يدل على أن الأمين اعتبر المال الذى اؤتمن عليه مملوكا له
يتصرف فيه تصرف المالك .

(ب) خيانة أمانة . جريمة . ” انقضاؤها بمضى المدة ” .

ميعاد سقوط جريمة خيانة الأمانة . متى يبدأ ؟ من تاريخ طلب الشئ المختلس
والامتناع عن رده أو ظهور مجز المتهم عن رده .

(ج) جريمة .

تاريخ وقوع الجرائم عموما من الأمور الداخلة فى اختصاص قاضى الموضوع .

(د) إثبات . ” شهود ” . ” المانع الأدبى ” .

قيام المانع الأدبى أو عدم قيامه مما يدخل فى نطاق الوقائع . تقديره متروك
لقاضى الموضوع .

(هـ) حكم . ” تسببيه . تسبب غير معيب ” .

تناقض الشهود لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الإدانة من أقوالهم بما
لا تناقض فيه .

١ — جريمة خيانة الأمانة إنما تقع على مال منقول له قيمة مادية أو اعتبارية عند صاحبه ، وهي تتحقق بكل فعل يدل على أن الأمين اعتبر المال الذي أؤتمن عليه مملوكا له يتصرف فيه تصرف المالك . ومن ثم فإنه إذا كان الطاعن قد احتجز عقدي الوديعة لنفسه بغير مقتضى ولم يزعم لنفسه حقا في احتباسهما فإن ذلك مما يتوافق به سوء القصد في حقه .

٢ — ميعاد سقوط جريمة خيانة الأمانة لا يبدأ من تاريخ إيداع الشيء المختلس بل من تاريخ طلبه والامتناع عن رده أو ظهور عجز المتهم عن رده إلا إذا أقام الدليل على خلاف ذلك ، إذ يغلب في جريمة التبيد أن يغير الجاني حيازته دون أن يكون هناك من الأعمال المادية الظاهرية ما يدل على ذلك . فلا تريب على الحكم في اعتبار تاريخ امتناع الطاعن عن رد عقدي الوديعة بعد مطالبته بهما تاريخا لإرتكاب الجريمة .

٣ — تاريخ وقوع الجرائم عموما من الأمور الداخلة في اختصاص قاضي الموضوع وله مطلق الحرية في بحث كل ظروف الواقع الفعلي واستخلاص هذا التاريخ منه .

٤ — قيام المانع الأدبي — الذي يميز الإثبات بالبيئة فيما كان يجب إثباته بالكتابة — أو عدم قيامه مما يدخل في نطاق الوقائع فتقديره متروك لقاضي الموضوع تبعا لوقائع كل دعوى وملابساتها . ومتى أقام الحكم قضاءه بذلك على أسباب مؤدية إليه فلا تجوز المناقشة في ذلك أمام محكمة النقض .

٥ — تناقض الشهود لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الإدانة من أقوالهم بما لا تناقض فيه .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٥ أبريل سنة ١٩٦٤ بدائرة مركز الشهداء : بدد الأوراق المبيعة بالمحضر والمملوكة لمحمود حسن درويش والتي سلمت إليه على سبيل الوديعة لحفظها وردها عند طلبها إلا أنه اختلسها لنفسه

اضرارا بمالكها . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . وادعى المجنى عليه ، بحق مدنى وطلب القضاء له قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف . وفى أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جناح الشهداء الجزئية دفع الحاضر مع المتهم بعدم جواز الإثبات بالبينة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا بتاريخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٦٥ عملا بمادة الاتهام (أولا) برفض الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة وبجوازه . (ثانيا) بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة ١٠ ج . (ثالثا) بإلزام المتهم أن يؤدي إلى المدعى بالحق المدنى مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات المدنية . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة شين الكوم الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ٩ أبريل سنة ١٩٦٦ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف فيما يتعلق بمدة الحبس إلى شهرين مع الشغل وتأيد الحكم فيما عدا ذلك بلا مصروفات جنائية . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إزدانه بجريمة تبديد أوراق سلمت إليه على سبيل الوديعة قد خالف للقانون وأخطأ فى تطبيقه وشابه قصور فى التسبيب وفساد فى الاستدلال ذلك بأنه لم يرفع ما توجبه قواعد الإثبات فى القانون المدنى حين إعتد فى إثبات عقد الأمانة على شهادة الشهود متعللا بأن علاقة القربنى التى تربط الطاعن بالمدعى بالحقوق المدنية مانع أدبى من الحصول على الدليل الكتابى فى حين أن تلك العلاقة هى داعية تليفق الإتهام ، كما أن المحكمة أسست رفضها للدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم على أن جريمة التبديد تقع يوم أن يتغير وضع يد المودع لديه على الوديعة من حيازة ناقصة إلى حيازة تامة - وهو مالا يظهر للمودع إلا بتصرف المودع لديه فى الوديعة وليس من تاريخ تسليم الوديعة ، وكان يلزم المحكمة أن تعنى فى هذا الصدد بتحقيق وقت وقوع الجريمة بغض النظر عن علم المجنى عليه بها ، كما لم تدال على توافر القصد الحثائى فى حق الطاعن ولم تبين الشيء المبدد بيانا كافيا

واعتمدت على أسباب الحكم الابتدائي ولم تورد أسبابا لدحض الدفوع التي أبدت من الطاعن أمام محكمة أول درجة، هذا وقد اعتبرت اختلاف رواية الشهود في تاريخ التسليم مما لا يغض من قدر الشهادة على الرغم من أنه هادم لها . كما أخذت الطاعن لأنه لم ينف الإتهام ولم يعلل شهادة الشهود ضده بما يذهب بها . في حين أن الأصل هو براءة المتهم وعلى النيابة والخصم إقامة الدليل على صدق الاتهام فإن عجزا عن ذلك وجبت البراءة .

وحيث إنه يبين من مدونات الحكم الابتدائي والمؤيد لأصابعه بالحكم المطعون فيه أنه اعتمد في رفض الدفع بعدم جواز الإثبات بالبيئة على ما ثبت من أقوال الطرفين من أن المتهم - الطاعن - عم المجنى عليه ويحول هذا المانع الأدبي دون حصول الأخير على مكتوب مما يجوز معه الإثبات بالبيئة عملاً بنص المادة ٤٠٣ من القانون المدني . لما كان ذلك ، وكان قيام هذا المانع أو عدم قيامه مما يدخل في نطاق الوقائع فتقديره متروك لقاضي الموضوع تبعاً لوقائع كل دعوى وملايساتها . وأنه متى أقام الحكم قضاءه بذلك - كما هو الحال في واقعة هذه الدعوى - على أسباب مؤدية إليه فلا تجوز المناقشة في ذلك أمام محكمة النقض ، ومن ثم فلا يكون لهذا الوجه من النعى محل . أما ما يعيبه الطاعن على الحكم في شأن اختلاف الشهود في تاريخ واقعة التسليم وصلة ذلك بالدفع المبدى منه بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم فالثابت أن الحكم عرض لهذا الدفع وانتهى إلى رفضه على أساس أن تاريخ وقوع جريمة التبيد هو ذلك الذي يتغير فيه وضع يد المودع لديه من حيازة ناقصة إلى حيازة كاملة مما لا يبدو ظاهراً للمودع إلا عند ما يتصرف المودع لديه في الوديعة أو حينما يطالبه المودع بها فيمتنع عن تسليمها له وليس من تاريخ التسليم وقد ثبت من شكوى المجنى عليه أنه طالب المتهم برد العقدين إليه منذ عام سابق على تاريخ تقديمها فامتنع عن تسليمهما إليه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن ميعاد سقوط جريمة خيانة الأمانة لا يبدأ من تاريخ إيداع الشيء المختلس بل من تاريخ طلبه والامتناع عن رده أو ظهور عجز المتهم عن رده إلا إذا قام الدليل على خلاف ذلك ، إذ يغلب في جريمة التبيد أن يغير الجاني حيازته دون أن يكون هناك من الأعمال المسادية الظاهرة ما يدل على ذلك . فلا تريب على الحكم في اعتبار تاريخ امتناع الطاعن

من رد العقدين بعد مطالبتهم بهما تاريخا لإرتكاب الجريمة . هذا فضلا عن أن تاريخ وقوع الجرائم عموما هو من الأمور الداخلة في اختصاص قاضى الموضوع وله مطلق الحرية فى بحث كل ظروف الواقع الفعلى واستخلاص هذا التاريخ منه وهو ما لم يخطئ الحكم فيه . ومن ثم فيكون ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن على غير أساس . أما ما يثيره الطاعن بشأن عدم التدليل على توافر القصد الجنائى وعدم بيان الحكم للعقدين موضوع الجريمة بيانا كافيا واعتناقه لأسباب الحكم الإبتدائى دون أن ينشئ لنفسه أسبابا مستقلة للرد بها على الدفوع التى أبداه الطاعن — فإنه لما كان الثابت من مدونات الحكم الإبتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه انتهى بعد بيان واقعة الدعوى إلى أن الطاعن قد تسلم العقدين المذكورين، وهما صادران لصالح المحبى عليه على سبيل الوديعة على أن يردهما وقت طلبه وأنه امتنع عن ذلك بما فسر به بأنه اختلسهما لنفسه إضرارا به بتغيير وضع يده عليهما من حيازة ناقصة إلى حيازة كاملة ، وكان من المقرر أن جريمة خيانة الأمانة إنما تقع على مال منقول له قيمة مادية أو اعتبارية عند صاحبه وأنها تتحقق بكل فعل يدل على أن الأمين اعتبر المال الذى أؤتمن عليه مملوكا له يتصرف فيه تصرف المالك فإنه إذا كان الطاعن قد احتجز عقدي الوديعة لنفسه بغير مقتضى ولم يزعم لنفسه حقا فى احتباسهما فإن ذلك مما يتوافر به سوء القصد فى حقه . ولما كان الحكم المذكور قد بين ماهية العقدين موضوع الدعوى بيانا كافيا ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتنق أسباب الحكم المستأنف واتخذها أسبابا له بعد إذ رأت المحكمة كفايتها ، فإن كل ما أثاره الطاعن فى هذا الوجه يكون فى غير محله . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم قد أورد أقوال شاهدى الاثبات التى اطمأن إليها لاتفاقها فى الأمور الجوهرية من حيث حصول التسليم ومكانه وماهية العقدين ثم رد على اختلافهما فى بيان تاريخ التسليم بما استخلصه من أقوالهما من أن ذلك كان قبل وفاة المودع لديه الأول بأربعة أشهر ، وكان من المقرر أن تناقض الشهود لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الادانة من أقوالهم

بما لا تناقض فيه ، وأن إدانة الطاعن إستنادا إلى أقوال شاعدي الاثبات مؤداه
إطراح ضمنى لجميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحمل المحكمة على عدم الأخذ بها .
إذ أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل
القضاء عليها مهما وجه إليها من المطاعن وحام حولها من الشبهات مرجعه
إلى محكة الموضوع . ومن ثم فيكون ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد على غير
سند .

وحيث إنه لما تقدم ، يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه
موضوعها .

جلسة ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار/حسين صفوت المركي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد صبرى ، ومحمود عزيز الدين سالم ، ونصر الدين مزام ، وأنور أحمد خلف .

(١٩٥)

الطعن رقم ١٣٦٢ لسنة ٣٦ القضائية

(١، ب) جمارك . مأمورو الضبط القضائي . إثبات . ”إثبات بوجه عام“ .

(١) نخب الجمارك من مأموري الضبط القضائي بوصف كونه موظفاً في مدلول المادة ٦

من القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ .

(ب) القاضي الجنائي غير مقيد في الإثبات بدليل معين إلا فيما نص عليه صراحة .

(ج) جمارك . تفتيش . إثبات . حكم . ”تسبيبه . تسبيب غير معيب“ .

لموظفي الجمارك تفتيش الأمتعة والأشخاص في حدود منطقة المراقبة الجمركية .

عنورهم أثناء التفتيش على دليل يكشف عن جريمة غير جمركية معاقب عليها في القانون

العام . جواز الاستدلال بهذا الدليل أمام المحاكم في تلك الجرائم .

١ — يبين من استقراء القوانين الجمركية — في تواليها — أنها لم تغير شيئاً من الأحكام الإجرائية التي تضمنتها نصوص اللائحة الجمركية وخاصة ما تعلق منها بحقوق رجال الجمارك في الضبط والتفتيش فقد نصت المادة ٦/٣٤ من اللائحة :
”لموظفي مصلحة الجمارك ولكل موظف يصدر بتعيينه قرار من وزير المالية

والاقتصاد صفة مأموري الضبط القضائي لإثبات الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون". ونصت المادة الأولى من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٥ : "لموظفي وعمال الجمارك القبض على كل من يحدونه متلبسا بفعل التهريب". ونصت المادة السابعة منه : "يعتبر موظفو وعمال الجمارك من رجال الضبطية القضائية أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم". كما نصت المادة السادسة من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ : "لموظفي مصلحة الجمارك ولكل موظف يصدر بتعيينه قرار من وزير المالية والاقتصاد صفة مأموري الضبط القضائي لإثبات الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون". ولما كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر مخبر الجمارك الذي قام بضبط الطاعن من مأموري الضبط القضائي بوصف كونه موظفا في مدلول المادة السادسة من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥، فإن النعي على الحكم في هذا الصدد يكون في غير محله * .

٢ - لم يقيد القانون القاضي الجنائي بأدلة معينة - إلا فيما نص عليه صراحة بل خوله أن يكون عقيدته من أي دليل يطمئن إليه ويقتنع به ، فلا على المحكمة إن هي استوفت دليلها في اعتبار نقطة "العوايد" داخلية في نطاق المراقبة الجمركية ، وفي اعتبار مخبر الجمارك من موظفيه الذين أسبغ عليهم القانون صفة الضبط القضائي أخذا بأقوال رئيس مباحث الجمارك وما نصت عليه القوانين الجمركية في هذا الشأن ، ولا تهريب عليها إذا ما عدلت عن قرار لها سبق أن أصدرته لتحقيق كلا الأمرين بطريق معين ما دامت قد حققت ما صدر القرار من أجل تحقيقه بطريق آخر ، وهي من بعد ليست ملزمة ببيان حلة هذا العدول .

* القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك حل محل القانون رقم ٦٢٢

السنة ١٩٥٥ بأحكام التهريب الجمركي .

٣ — لموظفي الجمارك تفتيش الأمتعة والأشخاص في حدود منطقة المراقبة الجمركية ، فإذا هم عثروا أثناء التفتيش الذي يجرونه على دليل يكشف عن جريمة غير جمركية معاقب عليها في القانون العام فإنه يصح الاستدلال بهذا الدليل أمام المحاكم في تلك الجرائم لأنه ظهر أثناء إجراء مشروع في ذاته ولم ترتكب في سبيل الحصول عليه أية مخالفة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٦ يونيه سنة ١٩٦٣ بدائرة قسم الأربعين محافظة السويس : أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا "أفيونا" في غير الأحوال المصرح بها قانونًا . وطالبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٣٤/١ - ٢ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند الأول من الجدول المرافق . فقرر بذلك . وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات السويس دفع الحاضر مع المتهم ببطلان القبض وما تلاه من إجراءات . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا بتاريخ ٨ أكتوبر سنة ١٩٦٣ عملاً بالمواد ١ و ٢ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق به بمعاينة المتهم بالسجن خمس سنوات وبتغريمه ألفي جنيه وبمصادرة المسادة المخدرة المضبوطة وقد ردت على الدفع قائلة إنه في غير محله . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض وقضى فيه بجلسة ٢ نوفمبر سنة ١٩٦٤ بقبوله شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة جنايات السويس لتفصل فيها من جديد دائرة أخرى . وقضت المحكمة سالمة الذكر بهيئة جديدة حضوريا بتاريخ ١٢ يناير سنة ١٩٦٦ - بمعاينة المتهم بالسجن لمدة خمس سنوات وتغريمه ألف جنيه ومصادرة الجوهر المخدر المضبوط . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية ... الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه إذ دانه بجريمة إحراز جوهر مخدر في غير الأحوال المصرح بها قانوناً قد انطوى على إخلال بحق الدفاع وخطأ في تطبيق القانون. ذلك بأن الطاعن دفع ببطلان القبض والتفتيش وما أسفر عنه من ضبط الجوهر المخدر استناداً إلى انعدام صفة مخبر حرس الجمارك في إجراءاته في غير حالة تلبس بالجريمة خارج نطاق الدائرة الجمركية من شخص لا يجوز له القانون ذلك لأنه من غير رجال الضبطية القضائية غير أن المحكمة رفضت هذا الدفع بقوله إن مخبر الجمرک يعتبر من مأموري الضبط القضائية وأن ضبط الطاعن قد تم في نطاق المراقبة الجمركية التي تخول له ضبط البضائع المهربة، وأن المخدرات لا تعدو أن تكون من المنوعات التي أجازت قوانين الجمرک لرجال البحث عنها وضبطها، واعتمدت في ذلك على شهادة شاهد دون أن تعبا بتنفيذ قرارها الذي أصدرته في هذا الشأن لتستبين به — من إدارة الجمارك — وجه الحق في صفة مخبر الجمرک وسلطته فيما آتاه ودون أن تبرر عدولها عن تنفيذ قرارها بما يسوغه — كما أنها اعتبرت حرم مدينة السويس على بعد كيلومترين داخل المدينة دائرة جمركية في حين أن هذه الدائرة لا تعدو الجمرک المسور المحجوز في أمكنة خاصة لا تولى إلا بترخيص ممن يملكه، وأسبغت صفة مأمور الضبط على مخبر الجمرک على غير سند من القانون مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه.

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة التي دان الطاعن بها في قوله: "تتحصل في أنه بينما كان الشرطي محمد عبد العال من قوة مباحث جمرک السويس معينا يوم الحادث للمراقبة بمنطقة العوايد الداخلة في المنطقة الجمركية، أقبلت نحو النقطة في نحو الساعة العاشرة صباحاً سيارة الأجرة ٧٦ دمياط تحمل عدداً من الركاب بينهم المتهم (الطاعن) فطلب إلى قائدها الوقوف لتفتيشها، وبعد أن عاين الجندى محتويات مخزنها الخلفي سأل ركبها كل منهم بدوره عما يخصه من محتويات الخزانة فنزلوا وأرشدوه كل منهم إلى ما أراد عدا المتهم فظل في مكانه في المتعد الأمامي بجوار السائق بلا حراك، ولما سأل لم يخرج جواباً ثم لاحظ عليه ظهور الارتباك بعمورة واضحة

إذ اعتراه اصفرار اللون، فوق ما لاحظته الجندي من انتفاخ واضح بصدر المتهم فاستوقف السيارة بسبب هذه الريبة الملازمة لموقف المتهم وتحفظ عليه ثم اتصل برؤسائه ومنهم محمد أحمد المقدم رئيس مباحث الجمرک الذي أذن له مدير الجمرک باتخاذ اللازم، فانتقل إلى محل الحادث بعد أن أخطر هذا بدوره رئيس مكتب مكافحة المخدرات وخف إلى مكان الحادث ولما سأل رئيس مكتب المخدرات المتهم في محل الحادث عما يحمله اعترف له بأنه يحمل لفافة أفيون واحدة ففتشه فاستخرج من جيوب جابابه وصديريه ثلاث لفافات من الأفيون وزن جميعا ٣,٦٣٠ ثلاثة كيلو جرامات وستمئة وثلاثين جراما . ثم ساق الحكم الأدلة التي بنى عليها قضاءه وقد استمدها من أقوال محمد عبد الحميد أحمد المخبر بمباحث الجمرک ومحمد ياقوت عبد الجليل العريف بمرور السويس وفوزي عبد الرازق شرطى المرور والنقيب أحمد فهمى سيد رئيس مكتب المخدرات ومحمد أحمد المقدم مفتش مباحث الجمرک وحسين على العلايلي وعطية عوض الله ومحمد الشيخ ابراهيم وهم من ركاب السيارة التي ضبط بها الطاعن وما ثبت من تقرير التحليل . ثم عرض للدفع الذى أبداه الطاعن ببطلان القبض والتفتيش وما ترتب عليهما واستعرض التشريعات الجمركية وشهادة رئيس مباحث الجمرک وانهى إلى أن الضبط والتفتيش قد وقعا فى نطاق المراقبة الجمركية وأن المخبر محمد عبد العال أحمد يتمتع بصفة رجل الضبط القضائى الجمركى ورتب على ذلك قضاءه برفض الدفع . لما كان ذلك ، وكانت منطقة المراقبة الجمركية هى دائرة معينة حددت المادة الثانية من اللائحة الجمركية الصادر بها الأمر العالى فى ٢ أبريل سنة ١٨٨٢ نطاقها على مسافة كيلو مترين من الحدود البرية أو من سواحل البحر المالح أو من ضفتى قنال السويس والبحيرات التى تمر بها ، وجعلت تخزين ونقل البضائع التى قطعت خط الجمارک تحت سراقبة عمال الجمرک فى هذا النطاق ، وكان الشاهد أحمد محمود المقدم رئيس مباحث جمرک السويس قد شهد بجلاسة المحاكمة بأن "نقطة العوايد" التى ضبط الطاعن عندها تدخل فى نطاق المراقبة الجمركية كما حددها القانون ،

وأن جميع المخبرين ورجال المباحث بالجمرك من مأمورى الضبط القضائى .
ولما كان يبين من استقراء القوانين الجمركية - فى تواليها - أنها لم تغير شيئاً من الأحكام
الإجرائية التى تضمنتها نصوصها وخاصة ما تعلق منها بحقوق رجال الجمارك
فى الضبط والتفتيش . فقد نصت المادة ٦/٣٤ من اللائحة الجمركية "لموظفى
مصلحة الجمارك ولكل موظف يصدر بتعيينه قرار من وزير المالية والاقتصاد
صفة مأمورى الضبط القضائى لإثبات الجرائم المنصوص عليها فى هذا
القانون" . ونصت المادة الأولى من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٥ "لموظفى
وعمال الجمارك القبض على كل من يحدونه متلبساً بفعل التهريب" ونصت
المادة السابعة منه "ويعتبر موظفو وعمال الجمارك من رجال الضبطية القضائية
أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم" . كما نصت المادة السادسة من القانون رقم ٦٢٣
لسنة ١٩٥٥ ، "لموظفى مصلحة الجمارك ولكل موظف يصدر بتعيينه قرار
من وزير المالية والاقتصاد صفة مأمورى الضبط القضائى لإثبات الجرائم
المنصوص عليها فى هذا القانون" . وإذا ما كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر
مخبر الجمارك محمود عبد العال أحمد - الذى قام بضبط الطاعن - من مأمورى
الضبط القضائى بوصف كونه موظفاً فى مدلول المادة ٦ من القانون رقم ٦٢٣
لسنة ١٩٥٥ ، وكان القانون لم يقيد القاضى الجنائى بأدلة معينة - إلا فيما نص
عليه صراحة - بل خوله أن يكون عقيدته من أى دلائل يطمئن إليه ويتمتع به ،
فلا على المحكمة إن هى استوفت دليلها فى اعتبار "نقطة العوايد" داخلة فى نطاق
المراقبة الجمركية ، وفى اعتبار مخبر الجمرك من موظفيه الذين أسبغ عليهم القانون
صفة الضبط القضائى أخذاً بأقوال رئيس مباحث جمرك السويس وما نصت
عليه القوانين الجمركية فى هذا الشأن ، ولا تثير عليها إذا ما عدلت عن قرار
لها سبق أن أصدرته لتحقيق كلا الأمرين بطريق معين ما دامت قد حققت
ما صدر القرار من أجل تحقيقه بطريق آخر ، وهى من بعد ليست ملزمة ببيان
هذه هذه العدول . لما كان ذلك ، وكان لموظفى الجمارك - على ما سلف

بيانه — تفتيش الأمتعة والأشخاص في حدود منطقة المراقبة الجمركية فإذا هم عثروا أثناء التفتيش الذى يجرونه على دليل يكشف عن جريمة غير جمركية معاقب عليها فى القانون العام فإنه يصح الاستدلال بهذا الدليل أمام المحاكم فى تلك الجرائم لأنه ظهر أثناء إجراء مشروع فى ذاته ولم ترتكب فى سبيل الحصول عليه أية مخالفة . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى أن التفتيش قد تم فى نطاق المنطقة الجمركية المحددة قانونا وأن الشرطى محمد عبدالعال هو من رجال حرس الجمارك المخول لهم حق إجراء التفتيش طبقا لأحكام المادة السادسة من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ المعمول به فى الوقت الذى أجرى فيه الضبط والتفتيش ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار/حسين صفوت اسركى نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين:
محمد صبرى، ومحمود عزيز الدين سالم، ومحمد أبو الفضل حفى، وأنور أحمد خلف.

(١٩٦)

الطعن رقم ١٤٣٨ لسنة ٣٦ القضائية :

(١) نقض . ” الطعن بالنقض . التقرير به “ .

طلب الطاعن الطعن بالنقض فى الحكم فى الميعاد القانونى أثناء وجوده بالسجن بوحدة وإيداع محاميه أسباب الطعن فى الميعاد . فعود إدارة الجيش عن إرساله إلى قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم للتقرير بالطعن أمام الموظف المختص أو طلب إنتقال هذا الموظف إلى مقر الوحدة لتلقى رغبة الطاعن . قبول الطعن شكلا .
علة ذلك ؟

(ب) تفتيش . أحكام عسكرية . مأمور الضبط القضائى .

مثال لتفتيش صحيح تطبيقا لقانون الأحكام العسكرية .

(ج) حكم . ” تسبيبه . ما لا يعيب الحكم فى نطاق التدليل “ .

تزيد المحكمة فيما لم تكن فى حاجة إليه . لا يعيب حكمها . ما دام أنها أقامت
قضاءها على سبب صحيح

١- إنه وإن كان التقرير بالنقض لم يحرر حسب الأوضاع المقررة قانونا، إلا أنه ما دام الطاعن قد طلب فى الميعاد القانونى أثناء وجوده بالسجن بوحدة الطعن فى الحكم بطريق النقض كما أودع محاميه أسباب الطعن فى الميعاد. وكانت إدارة الجيش لم ترسل السجين الطاعن إلى قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم ليقرر بالطعن بالنقض أمام الموظف المختص أو تطلب من ذلك الموظف

الانتقال إلى مقر الوحدة المسجون بها الطاعن لتلقى رغبته في ذلك ، فإن الطاعن كان في حالة عذر قهري حال بينه وبين التقرير بالنقض بالطريق المرسوم بالقانون ، ويكون الطاعن بالصورة التي قدم بها مقبولا شكلا .

٢ - تنص المادة الرابعة من قانون الأحكام العسكرية الصادر سنة ١٨٩٣ المعدل على أنه : ” عندما يرتكب أحد الأشخاص الخاضعين للأحكام العسكرية جنائية ما تقتضى إتخاذ ما يلزم من التدابير لأجل تحقيق قضيته بدون تأخير ويصير التحفظ على الجاني بحجزه أو وضعه في الحبس متى كانت الجنائية جسيمة أو اقتضت الحالة موافقة التحفظ عليه “ . ولما كان دخول الطاعن المعسكر خلال الأسلاك للشائكة في منطقة تمنعه الأوامر العسكرية من التواجد فيها يعتبر جنائية عسكرية طبقا لنص المادة ١٤٤ من القانون سالف الذكر كما يعتبر سلوكا مضرا بحسن الانتظام والضبط والربط العسكري مما يعد جنائية طبقا لنص المادة ١٦٨ من ذات القانون ، فإن تفتيش الطاعن يكون قد وقع صحيحا ليسیغه القانون . لأن التفتيش — في مجال تطبيق الأحكام العسكرية — وإن لم يكن نظير التفتيش الذي عده القانون من إجراءات الاستدلال التي تجوز لما موری الضبط القضائي بالمعنى المشار إليه في المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية ، إلا أن سند إباحته هو كونه إجراء تحفظيا يسوغ لأي فرد من أفراد السلطة المنفذة لهذا الإجراء القيام به دفعا لما قد يحتمل من أن يلحق المتهم أذى بشخصه من شيء يكون معه أو أن يلحق مثل هذا الأذى بغيره ممن يباشرون التحفظ عليه أو يوجدون معه في محبسه إذا أودع فيه .

٣ - تزيد المحكمة فيما لم تكن في حاجة إليه لا يعيب حكمها ما دام أنها أقامت قضاءها على سبب صحيح .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩ من مارس سنة ١٩٦٥ بدائرة مركز أبوحماد محافظة الشرقية : أحرز بقصد الاتجار جواهر مخدرة ”أفيونا وحشيشا“ في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى

محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ١/٧ و ١/٣٤ — ١ و ٣٦ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ والبندين ١ و ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق . فقرر بذلك . وفى أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات الزقازيق دفع الحاضر مع المتهم ببطلان القبض والتفتيش . والمحكمة المذكورة قضت بتاريخ ١٢ ديسمبر سنة ١٩٦٥ عملاً بمواد الاتهام بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة خمس سنين وتغريمه ثلاثة آلاف من الجنيئات ومصادرة المواد المخدرة المضبوطة . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

من حيث إنه يبين من الأوراق أن الطاعن عريف متطوع بالجيش بالوحدة ٤٠٤٧ ج ٢٢ م وأنه مسجون بوحدة وقد صدر حكم بإدانته من محكمة جنايات الزقازيق بجلسة ١٢ ديسمبر سنة ١٩٦٥ ، و بتاريخ أول يناير سنة ١٩٦٦ طلب هذا الجندى السجين الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض على ما يبين من الشهادة الرسمية المرفقة والموقع عليها من قائد الوحدة والمعتمدة منه . و بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٦٦ أى فى الميعاد القانونى أودع الأستاذ عبده مراد المحامى الأسباب التى بنى عليها الطعن موقعا عليها منه إلى قلم كتاب محكمة النقض .

وحيث إنه وإن كان التقرير بالنقض لم يحرق حسب الأوضاع المقررة قانوناً إلا أن الطاعن قد طلب فى الميعاد القانونى أثناء وجوده بالسجن بوحدة الطعن فى الحكم بطريق النقض كما أودع محاميه أسباب الطعن فى الميعاد ، ولم كانت إدارة الجيش لم ترسل السجين الطاعن إلى قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم ليقرر بالطعن بالنقض أمام الموظف المختص أو تطلب من ذلك الموظف الانتقال إلى مقر الوحدة المسجون بها الطاعن لتلقى رغبته فى الطعن ، فإن الطاعن كان فى حالة عذر قهري حال بينه وبين التقرير بالنقض بالطريق المرسوم بالقانون ويكون الطعن بالصورة التى قدم بها مقبولا شكلاً .

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إحراز جواهر مخدرة بقصد الاتجار قد أخطأ فى تطبيق القانون وفى الإسناد وانطوى

على قصور في البيان، ذلك بأن الطاعن دفع ببطلان إجراءات الضبط والتفتيش تأسيساً على أن مجرد ارتكابه مخالفتين عسكريتين لا يبيح للرقيب ضبطه وتفتيشه لأنه ليس من مأموري الضبط القضائي وكان يتعين عليه أن يسلمه إلى أقرب مأمور ضبط قضائي ليقوم بتفتيشه ولكن الحكم المطعون فيه اطرح هذا الدفع بمقالة أنه متى صح الضبط صح التفتيش وهو قول غير سديد في القانون، ذلك بأن القبض القانوني وحده هو الذي يجز التفتيش . كما أورد الحكم مؤدى أقوال الرقيب عبد المنعم ثابت الذي أجرى الضبط والتفتيش بأنه بعد أن اطلع على أوراق الطاعن تبين له أنه غاب يوماً بدون عذر متجاوزا العطلة المصرح له بها ورتب الحكم على ذلك صحة إجراءات الضبط بينما أن الثابت من التحقيقات ومحاضر الجلسات أن الرقيب لم يطلع على أوراق الطاعن إلا بعد ضبطه ويكون الحكم قد بنى على ما يخالف الثابت في الأوراق. هذا وقد أثار الطاعن أن الرقيب ليس من رجال الضبطية القضائية مما يبيح له إجراء التفتيش وقد اطرح الحكم هذا الدفع تأسيساً على أن الرقيب من رجال المباحث العسكرية الذين أجازت لهم القوانين العسكرية مباشرة هذا الإجراء في حق أفراد القوات العسكرية دون أن يبين تلك القوانين .

وحيث إن واقعة الدعوى كما أثبتها الحكم المطعون فيه تلخص في أنه في الساعة السادسة مساء يوم ١٩ مارس سنة ١٩٦٥ أقبل الطاعن المجند بالجيش إلى معسكر التل الكبير الملاحق به حاملاً حقيبته في يده ودخل المعسكر من خلال الأسلاك الشائكة الممتدة حوله تحت بصر الحراس فاعترضه عبد المنعم ثابت غريب الرقيب بالشرطة الجنائية العسكرية واستبان له أنه غائب بغير إذن متجاوز العطلة الممنوحة له فقبض عليه وقتش حقيبته فمثر بها على أربع لفافات بها أفيون كما عثر بحبيب سرواله على لفافتين بهما حشيش وقد بلغ وزن الأفيون ٣٣٠,٨ جراماً ووزن الحشيش ٢,٦٠ جراماً وساق الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة مستمدة من أقوال الشهود وما ثبت بتقرير المعامل الكيماوية وأورد ضمن ما أورده من مؤدى أقوال الشهود أن الطاعن كان يسير في منطقة محرم عليه السير فيها . لما كان ذلك ، وكان دخول الطاعن المعسكر خلال الأسلاك الشائكة في منطقة تمنعه الأوامر العسكرية من التواجد فيها يعتبر جنائية عسكرية طبقاً لنص المادة ١٤٤

من قانون الأحكام العسكرية الصادر سنة ١٨٩٣ المعدل كما يعتبر سلوكا مضرا بحسن الانتظام والضبط والربط العسكى مما يعد جنائية طبقا لنصر المادة ١٦٨ من هذا القانون . ولما كانت المادة الرابعة من القانون المذكور تنص على أنه "عند ما يرتكب أحد الأشخاص الخاضعين للأحكام العسكرية جنائية ما يقتضى اتخاذ ما يلزم من التدابير لأجل تحقيق قضيته بدون تأخير و بصير التحفظ على الجانى بحجزه أو وضعه فى الحبس متى كانت الجنائية جسيمة أو اقتضت الحالة موافقة التحفظ عليه " . فإن تفتيش الطاعن يكون قد وقع صحيحا يسىغه القانون لأن التفتيش — فى مجال تطبيق قانون الأحكام العسكرية — وإن لم يكن نظير التفتيش الذى عده القانون من إجراءات الاستدلال التى تجوز لمأورى الضبط القضائى بالمعنى المشار إليه فى المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية ، إلا أن سند إباحته هو كونه إجراء تحفظيا يسوغ لأى فرد من أفراد السلطة المنفذة لهذا الإجراء القيام به دفعا لما قد يحتمل من أن يلحق المتهم أذى بشخصه من شىء يكون معه أو أن يلحق مثل هذا الأذى بغيره ممن يباشرون التحفظ عليه أو يوجدون معه فى محبسه إذا أودع فيه . لما كان ذلك ، وكان إقتحام الطاعن للمعسكر من خلال الأسلاك المحيطة به يكون جنائيتين عسكريتين مما يبرر للرقب القبض عليه وتفتيشه ما دام قد شاهده وهاتين الجنائيتين فى حالة تلبس . أما تبرير الحكم لهذه التدابير استنادا إلى غياب الطاعن دون إذن وهو ما يعد جنائية طبقا للفقرة الأولى من المادة ١٤٤ من قانون الأحكام العسكرية ، فإنه لا يعدو أن يكون تزييدا لم تكن المحكمة فى حاجة إليه بعد أن أقامت قضاءها على سبب صحيح مستمد من الجنائيتين الأخرين ويكون النعى بأن جنائية الغياب لم تتضح إلا بعد إجراء الضبط غير ذى جدوى . لما كان ما تقدم جميعه ، فإن الطاعن برمته يكون على غير أساس ويتعين لذلك رفضه موضوعا .

جلسة ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت السركى نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد صبرى ، ومحمد عبد المنعم حمزاوى ، ونصر الدين عزام ، وأنور أحمد خلف .

(١٩٧)

الطعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٣٦ القضائية

محكمة إستئنافية . ” الإجراءات أمامها “ . إجراءات المحاكمة . دفاع
” الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره “ . حكم . ” تسببيه . تسبب معيب “
تزوير .

المحكمة الإستئنافية لا تجرى فى الأصل تحقيقا فى الجلسة وإنما تبنى قضاءها على ما تسمعه
من الخصوم وما تستخلصه من الأوراق المعروضة عليها . حقها فى ذلك مقيد بوجوب
مراعاتها حق الدفاع . عليها أن تسمع بنفسها أو بواسطة أحد القضاة تنديه لذلك
الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة وتستوفى كل نقص آخر فى إجراءات
التحقيق . مثال .

من المقرر أن المحكمة الإستئنافية لا تجرى فى الأصل تحقيقا فى الجلسة وإنما
تبنى قضاءها على ما تسمعه من الخصوم وما تستخلصه من الأوراق المعروضة عليها ،
إلا أن حقها فى ذلك مقيد بوجوب مراعاة حق الدفاع ، بل إن القانون يوجب
عليها — طبقا لنص المادة ١٣٤/١ من قانون الإجراءات الجنائية — أن تسمع
بنفسها أو بواسطة أحد القضاة تنديه لذلك الشهود الذين كان يجب سماعهم
أمام محكمة أول درجة وتستوفى كل نقص آخر فى إجراءات التحقيق . ولما كان
الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد استند فى قضائه بإدانة
الطاعن بجريمتى الاشتراك فى تزوير محررين عوفيين واستعمالهما — ضمن ما استند
إليه — إلى ترجيح التقرير الإستشارى المقدم من المدعى بالحقوق المدنية الذى
انتهى إلى تزوير التوقيعين على المحررين سالفى الذكر ، على تقرير قسم أبحاث

التزيف والتزوير الذي خلص إلى صحة هذين التوقيعين . وكان الطاعن قد تقدم للمحكمة الإستئنافية — بناء على تصريح منها — بتقرير من خبير استشاري إنتهى فيه إلى صحة التوقيعين المنسوبين إلى المدعى بالحقوق المدنية ، وكان الطاعن قد ممسك باستدعاء الخبراء الثلاثة لمناقشتهم أو ندب خبير آخر مرجح . ولما كان ابداء الطلب على هذا النحو يجعله بمثابة طلب جازم عند الاتجاه إلى القضاء بغير البراءة ، فإن الحكم المطعون فيه إذا انتهى إلى تأييد الحكم المستأنف أخذ بأسبابه بغير أن يجيب الطاعن إلى طلبه أو يعرض له بالرد يكون معيبا بالاخلال بحق الدفاع والقصور في البيان مما يتعين معه نقضه والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٢ أغسطس سنة ١٩٦٠ بدائرة مركز تلا : (أولا) اشترك مع مجهول بطريق التحريض والاتفاق في تزوير السنين الميينين بالأوراق والمنسوب صدمورهما إلى محمود الغنيمي وقد تمت هذه الجريمة بناء على هذا التحريض وذلك الاتفاق . (ثانيا) استعمل المحررين العرفيين سالفى الذكر مع علمه بتزويرهما بأن قدمهما في القضية رقم ٦٠٥ سنة ١٩٦٠ مدنى تلا . وطلبت عقابه بالمواد ٤٠ / ١ — ٢ و ٤١ و ٢١٥ من قانون العقوبات . وادعى على محمود الغنيمي بحق مدنى قدره ١٠٠ ج على سبيل التعويض قبل المتهم . ومحكمة جنح تلا الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٦٥ عملا بمواد الاتهام : (أولا) بحبس المتهم خمسة عشر يوما مع الشغل عن التهمتين وكفالة ٢٠٠ قرش لوقف التنفيذ (ثانيا) إلزام المتهم أن يدفع إلى المدعى بالحق المدنى مبلغ ١٥ ج على سبيل التعويض المدنى وإلزامه المصاريف المدنية المناسبة . فاستأنف المتهم هذا الحكم كما استأنفه المدعى بالحق المدنى . ومحكمة شبين الكوم الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ٨ يناير سنة ١٩٦٦ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وبتأييد الحكم المستأنف وأمرت بإيقاف التنفيذ لمدة ثلاث سنوات من تاريخ الحكم بالنسبة لعقوبة الحبس وتأييد الحكم فيما عدا ذلك بلا مصروفات جنائية . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتي الإشتراك في تزوير محوريين عرفيين واستعمالهما مع علمه بتزويرهما قد انطوى على إخلال بحق الدفاع وشابه قصور في التسييب ، ذلك بأن الطاعن تقدم بطلب إلى المحكمة الاستئنافية للتصريح له بتقديم تقرير من خبير استشاري فأجابته المحكمة إلى طلبه وصرحت للخبير بالإطلاع وبعد أن أتم الخبير تقريره قدمه الدفاع عن الطاعن إلى المحكمة بجلسة ١٩٦٥/١٢/٢٤ وتمسك باستدعاء الخبراء جميعاً لمناقشتهم أو ندب خبير مرجح ، إلا أن المحكمة قضت بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه بغير أن تجيب الطاعن إلى طلبه أو تعرض بالرد والمناقشة للتقرير الاستشاري المقدم إليها مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله . " إن واقعة الدعوى تخلص في أن المتهم — الطاعن استصدر أمر الأداء رقم ٦٢٦ سنة ١٩٦٠ مدني تلا ضد المدعي بالحق المدني بموجب سنيين أحدهما بمبلغ ٣٠ ج ومؤرخ ١٩٤٩/٣/٥ وثانيهما بمبلغ ١٢ ج ومؤرخ ١٩٤٨/٤/٨ وتظلم المدعي بالحق المدني من هذا الأمر وتفيد التظلم تحت رقم ٦٠٥ سنة ١٩٦٠ مدني تلا وقال في صحيفة تظلمه إن السنيين لم يصدرا منه ولم يوقع عليهما واتخذ إجراءات الطعن بالتزوير عليهما واستكتب المدعي بالحق المدني وأرسلت أوراق استكثابه هي ووثيقة زواج موقع عليها منه إلى قسم أبحاث التزييف والتزوير لإجراء المضاهاة فأواد القسم بأن السنيين غير مزورين وموقع عليهما منه فتقدم بطلب إلى المحكمة للتصريح له بتقديم تقرير استشاري وتقدم بتقرير من الدكتور عبد العزيز الدمرداش الذي أثبت فيه أن المدعي بالحق المدني لم يوقع على السنيين المطعون عليهما بالتزوير وأن الموقع عليهما شخص آخر وذلك بعد أن أجرى المضاهاة على ورقة الاستكتاب ووثيقة الزواج سألتي الذكر ثم قضت المحكمة برد و بطلان السنيين وإلغاء أمر الأداء ... " واستند الحكم في إدانة الطاعن إلى تقرير الخبير الاستشاري وقرائن أخرى مستمدة من ظروف الدعوى وملايساتها . لما كان ذلك ، وكان يبين من مراجعة المفردات المضمومة أن الخبير الاستشاري السيد / أحمد العيزي تقدم بطلب

إلى المحكمة الاستئنافية مؤرخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٦٥ يطلب فيه الإذن له بالاطلاع على السندين المطعون عليهما بالتزوير فأذنت المحكمة له بالاطلاع وذلك في حضور أحد أعضاء النيابة . وقد حرر السيد وكيل النيابة محضرا في اليوم ذاته أثبت فيه أنه تنفيذًا لقرار المحكمة قد فض المظروف المختوم عليه بالجمع الأحمر بعد أن تأكد من سلامة أختامه واطلع الخبير على السندين المطعون عليهما بالتزوير وصرح له بتصويرهما ثم أعاد السندين إلى المظروف وختمه بالجمع الأحمر . كما يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحكمة الاستئنافية أن الدفاع عن الطاعن طلب أصليا البراءة واحتياطيا استدعاء الخبراء لمناقشتهم أو ندب خبير مرجح . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد استند في قضائه بإدانة الطاعن — ضمن ما استند إليه — إلى ترجيح التقرير الاستشاري المقدم من المدعى بالحقوق المدنية الذي انتهى إلى تزوير التوقيعين ، على تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير الذي خلص إلى صحة هذين التوقيعين . لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد تقدم للمحكمة الاستئنافية — بناء على تصريح منها — بتقرير من خبير استشاري انتهى فيه إلى صحة التوقيعين المنسوبين إلى المدعى بالحقوق المدنية ، وكان الطاعن قد تمسك باستدعاء الخبراء الثلاثة لمناقشتهم أو ندب خبير آخر مرجح عند الاتجاه إلى القضاء بغير البراءة . لما كان إبداء الطلب على هذا النحو يجعله بمثابة طلب جازم عند الاتجاه إلى القضاء بغير البراءة ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى تأييد الحكم المستأنف أخذا بأسبابه بغير أن يجب الطاعن إلى طلبه أو يعرض له بالرد ، فإن الحكم يكون معيبا بالاخلال بحق الدفاع والقصور في البيان . ولا يقدح في هذا ما هو مقرر من أن المحكمة الاستئنافية لا تجرى في الأصل تحقيقا في الجلسة وإنما تبني قضاءها على ما تسمعه من الخصوم وما تستخلصه من الأوراق المعروضة عليها ، ذلك بأن حقها في ذلك مقيد بوجوب مراعاتها مقتضيات حق الدفاع بل إن القانون يوجب عليها — طبقا لنص المادة ١٣٤/١ من قانون الإجراءات الجنائية — أن تسمع بنفسها أو بواسطة أحد القضاة تنديه لذلك الشهود الذين كان يجب مسماعهم أمام محكمة أول درجة وتستوفي كل نقص آخر في إجراءات التحقيق . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن والإلزام المطعون ضده المصاريف المدنية ومقابل أتعاب المحاماة .

جلسة أول نوفمبر سنة ١٩٦٦

رياسة السيد المستشار / حسين صفوت السركي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : محمد صبري ، ومحمد عبد المنعم حمزوي ، ونصر الدين عزام ، ومحمد أبو الفضل حفي .

(١٩٨)

الطعن رقم ١٠١٨ لسنة ٣٦ القضائية

(١) خيانة أمانة . وكالة .

يستوى في الوكالة — كسب من الأسباب الواردة في المادة ٣٤١ عقوبات
على سبيل الحصر لوجود المال المختلس لدى المتهم — أن تكون وليدة عقد أو أن يكون
مصدرها القانون .

تعدد الأسانيد القانونية لوجود المال المختلس تحت يد المتهم بصفته وكبلا .
تخلف أحدها لا ينهض لإسقاط الوكالة . ما دام قد بقي تحت يده بموجب أى
سند منها ، وما دام هو لم يتم من جانبه بما توجب الوكالة الثابتة في حقه بتسليم
المال الموهود إليه .

(ب) خيانة أمانة . قصد جنائى .

جريمة خيانة الامانة . القصد الجنائى فيها . توافره : بتصرف الحائز
في المال المسلم إليه عل وجه الأمانة بنية إضاعته على ربه ولو كان هذا التصرف
بتغيير حيازته الناقصة إلى ملكية كاملة مع بقاء عين ما تسلمه تحت يده .

(ج) طعن . استئناف . نقض .

قاعدة عدم جواز اضرار الطاعن بطعنه . انصرافها إلى العتوبة والتمويض
المقضى بهما دون أتعاب المحاماة .

(د) حكم . "تسييبه . ما لا يعيب الحكم في نطاق التدليل" .

الخطأ في الإسناد لا يعيب الحكم . ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة
المحكمة .

١ — القانون حين عرف جريمة خيانة الأمانة في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات لم ينص على أن تكون الوكالة — باعتبارها سببا من الأسباب التي أوردتها على سبيل الحصر لوجود المال المختلس لدى المتهم — وليدة عقد ، بل اكتفى في ذلك بعبارة عامة هي أن يكون تسليم المال قد حصل إلى الوكيل بصفة كونه وكيلًا بأجرة أو مجانا ، مما يستوى فيه بالبداية ما يكون منشؤه التعاقد وما يكون مصدره القانون ، وأنه إذا تعددت الأسانيد القانونية لوجود المال المختلس تحت يد المتهم بصفته وكيلًا ، فإن تخلف أحدها لا ينهض لإسقاط الوكالة ما دام المال قد بقي تحت يده بموجب أى سند منها ، وما دام هو لم يقيم من جانبه بما توجبه الوكالة الثابتة في حقه بتسليم المال المعهود إليه .

٢ — القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة كما هي معرفة في القانون يتوفر بتصرف الخائن في المال المسلم إليه على وجه الأمانة بذية إضاعته على ربه ولو كان هذا التصرف بتغيير حيازته الناقصة إلى ملكية كاملة مع بقاء عين ما تسلمه تحت يده .

٣ — من المقرر أن قاعدة عدم جواز اضرار الطاعن بطعنه لا تنصرف إلا إلى العقوبة المحكوم بها أو التعويض المقضى به ، بحيث لا يجوز الحكم عليه بعقوبة أشد من العقوبة التي قضى بها الحكم السابق ، كما لا يجوز أن تتجاوز في تقدير التعويض الناشئ عن الجريمة المبلغ الذي كان قد قدر في الحكم المنقوض . أما أتعاب المحاماة فإن تقديرها يرجع إلى ما تبينته المحكمة من الجهد الذي بذله المحامي في الدعوى وما تكبدته المحكوم عليه من أتعاب لمحاميهِ والأمر في هذا التقدير لمحكمة الموضوع دون معقب عليها فيه .

٤ — الخطأ في الإسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في متينة المحكمة .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما خلال شهر فبراير سنة ١٩٥٤ بدائرة قسم الدرب الأحمر : بددا المنقولات المبينة بالمحضر والمملوكة لورثة ابراهيم لمعى إضرارا بهم والمسلمة إليهما على سبيل الوكالة بوصفهما مديرين فبدداها إضرارا بالورثة . وطابت عقابهما بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . وادعت فاطمة عبد العظيم بصفقتها وصية على اختها إلهام ونوال قاصرتي المرحوم ابراهيم لمعى بحق مدنى قدره ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهمين بالتضامن . وفى أثناء نظر هذه الدعوى أمام محكمة الدرب الأحمر الجزئية دفع الحاضر مع المتهمين بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة . والمحكمة المشار إليها قضت حضوريا بتاريخ ١٤ يناير سنة ١٩٥٧ (أولا) فى الدعوى الجنائية بانقضائها بمضى المدة وبراءة المتهمين مما أسند إليهما بلا مصاريف جنائية (وثانيا) فى الدعوى المدنية بإلزام المتهمين متضامنين بأن يدفعوا للمدعية بالحق المدنى بصفقتها وصية على اختها إلهام ونوال قاصرتي المرحوم ابراهيم لمعى مبلغ وقدره ٥١ ج (واحد ونحسون جنيتها) تعويضا مؤقتا وألزمتها متضامنين المصاريف المدنية . فاستأنف المتهمان هذا الحكم . ومعهما مصر الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٥٩ فى الدعوى المدنية المستأنفة بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفين المصروفات . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقضى فى طعنه بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٦١ بقبوله شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة مصر الابتدائية لتفصل فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى بالنسبة إلى الطاعن وإلى ابراهيم ابراهيم لمعى وإلزام المطعون ضدها بالمصروفات . أعيدت الدعوى ثانية إلى محكمة القاهرة الابتدائية وقضت فيها (بهيئة جديدة) حضوريا بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٠ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وإلزام المستأنف عليهما المصروفات وخمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية ... إلخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة تبديد منقولات مسلمة إليه على سبيل الوكالة قد انطوى على فساد في الاستدلال وأخطأ في الإسناد وشابه القصور في التسبيب وخالف القانون ، ذلك بأن المدافع عن الطاعن أثار أمام المحكمة الاستئنافية واقعة أساسية هي أن إدارته للمصنع بدأت بقرار من المحكمة الحسبية في ١٩٤١/٧/٢ وانتهت بقرار آخر صدر منها في ١٩٤٢/٥/١٠ وأن الجرد الذي حصل في ١٩٤٣/٥/٢٧ بمعرفة الخبير "أحمد صلاح الدين" في حضور الطاعن وشقيقه أثبت وجود جميع العدد والآلات كاملة وبذلك برز الدليل على براءته من تبديدها ، إلا أن المحكمة سواء في الحكم الابتدائي أو في الحكم الاستئنائي خلطت بين انتهاء الإدارة ، وبين الجرد الحاصل بعد انتهائها حيث اعتبرت الجرد استمرارا للتسليم الحاصل قبله ، والذي انتهى بإخلاصهما من الإدارة . كما أن الحكم المطعون فيه إقترض أن ما لم يبيع من الآلات استيفاء للديون باق في عهدة الطاعن وأخيه على مقتضى الإدارة دون سند لهذا القول واعتبر فقد الآلات قرين الاختلاس دون أن يتحدث بشيء عن القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة وهو لا يتحقق إلا إذا كان الجاني قد انتوى إضافة الشيء إلى ملكه ، كما أن المحكمة المطعون في حكمها قد أضرت بالطاعن بعد نقض الحكم السابق فزادت أتعاب المحاماه من جنبيين إلى خمسة ، مع أن الطعن يتمخض لمصلحة الطاعن فلا يضار به ، مما يعيب الحكم المطعون فيه بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكمين الابتدائي والاستئنائي الذي أخذ بأسبابه بينا واقعة الدعوى بما محصله أن السيد ابراهيم لمعى توفي عن تركته منها مصنع لانتاج "الأظرف والجوابات" وكان من بين ورثته ابنتاه القاصرتان "الهام ونوال" اللتان عينت أختهما لوالدتهما السيدة "فاطمة محمد عبد العظيم عمارة" وصية عليهما . وكان ولداه الراشدان "اسماعيل ابراهيم لمعى" — الطاعن — و ابراهيم ابراهيم لمعى يديران هذا المصنع حال حياة والدهما واستمر هذا الوضع ثابتا لهما فعلا بعد وفاة المورث ، وفي ١٩٤١/٧/٢ صدر قرار من المجلس الحسبي بقرارهما في الإدارة التي كانت

ثابتة لهما بالأمر الواقع ، ولم ينشئ لهما مركزا قانونيا لم يكن ، أو يضاف إلى مركزهما وصفا جديدا غير ما كان ، وجردت الآلات التي في إدارتهما بمعرفة الخبير ” أحمد صلاح الدين “ بموجب محضر الجرد المؤرخ في ١٩٤٣/٥/٢٧ ثم تقدم الطاعن في ١٩٤٩/١/٢٠ إلى المجلس ليأذن له في شراء الآلات المبينة في طلبه وبالأثمان التي قدرها الخبير الذي قام بحصرها ، فأذن المجلس الحسبي بالبيع ، وكلف معاون المحكمة إيداع نصيب القاصرتين من الثمن ، وتحرير عقد بيع الآلات المذكورة وتسليمها إلى الطاعن ، مع تكليفه جرد الآلات الباقية وتسليمها إلى الوصية ، فقام معاون بتنفيذ الشق الأول من مهمته المبينة في هذا القرار بتحرير عقد بيع مؤرخ ١٩٤٩/١/٥ متضمنا بيع نصيب القاصرتين في الآلات التي أوردتها الطاعن في طلبه ذاك ، وأما بالنسبة إلى الشق الثاني وهو تسليم الوصية باقى الآلات فإن معاون عجز عن أدائه بعد أن أقام الطاعن وأخوه العراقي في سبيله ، وأن محكمة الأحوال الشخصية تبينت عدم جدوى توقيع الغرامات عليهما ، فقررت في ١٩٥٤/١/١٧ إبلاغ النيابة العامة ضدّهما ، فقامت الوصية بذلك في ١٩٥٤/٣/٦ وقد أثبت الحكم المطعون فيه أنه على الرغم من إدارة الطاعن وأخيه للمصنع فإنهما لم يسالما الوصية على القاصرتين نصيبهما في آلاته الباقية ، بل زعما حينما أن بعضها قد سرق ، مع أن السرقة إنما وقعت على بعض البضائع الموجودة في المصنع دون آلاته ، وزعما حينما آخر أن حجوزا أوقعت على بعضها وبيعت وفاء للديون المحجوز بها ، مع أن الحجوز لا تستغرق كل الآلات الباقية في عهدتهما مما يقطع بأنهما أضاعا هذا القدر الباقي على القاصرتين بسوء نية — ثم تناول الحكم المطعون فيه دفاع الطاعن بأن إدارته للمصنع بدأت في ١٩٤١/٧/٢ بقرار المجلس الحسبي وانتهت في ١٩٤٢/٥/١٠ وجردت موجوداته فثبت وجودها جميعا في ١٩٤٣/٥/٢٧ وهو تاريخ لاحق لانتهاء تلك الإدارة بموجب ذلك القرار — وأن بعض آلات المصنع سرق ، وبعضه بيع وفاء لحجوز ورد عليه بقوله : ” وحيث إنه يبين مما تقدم أن المتهمين وإن توليا إدارة المصنع بقرار من المحكمة الحسبية في ١٩٤١/٧/٢ إلا أن الثابت من أقوال الوصية في محضر تحقيق النيابة وجمع الاستدلالات أنهما كانا يتوليان الإدارة قبل ذلك بعد وفاة المورث فعلا قبل وحال حياته إذ كانا يشتركان معه في ذلك ، وأن المحكمة الحسبية إذ قررت تعيينهما مديرين للمصنع إنما راعت هذا الأمر الواقع فعلا ، فلا محل للقول بعدم

إستلامهما أدوات وآلات المصنع ، إذ أن ذلك ثابت في حقهما إن لم يكن بقرار المحكمة الحسبية أو بمحضر جرد الخبير بصفة كونهما مديريين لركة المورث ، ويضعان اليد على أعيانها ، ولم يقدم ما يدل على تسليمهما لهذه الآلات والأعيان بعد ذلك . وحيث إنه بالنسبة لما أثاره المتهمان من أن أكثر من حجز قد توقع على معظم الآلات التي تسلمت إليهما وانتهى الأمر فيها بالبيع وأن سرقة قد حدثت بالورشة فإنه تبين بعد اطلاع محكمة أول درجة على الملف الحسبي أن السرقة إنما كانت بالنسبة لبعض البضائع ولا تشمل العدد والآلات ، وتبين من محضر معاون المحكمة الحسبية المؤرخ ١٨/٢/١٩٥٤ — والذي أثبت فيه الآلات التي لم يتم بيعها وتعتبر عهدة لدى المتهمين — أن محضر جرد هذه الآلات ٢٨ بندا وبمراجعة محاضر جرد الخبير عن المتهمين والمؤرخة ١٨/٥/١٩٤٨ و ٢٥/٥/١٩٤٩ و ١٩/١٢/١٩٤٩ و ٢٤/١١/١٩٤٦ و ١١/٦/١٩٤٧ و ٤/١٢/١٩٤٧ و ٢٤/٣/١٩٤٦ و ١٠/٧/١٩٤٥ أن ما وقع الحجز عليه وبيع قاصر على ما أثبتته المعاون بمحضره السابق في عشرة بنود فقط هي الأول والثالث والرابع والخامس والتاسع والعاشر والثالث عشر والرابع عشر والثامن عشر والخامس والعشرون ، ومن ثم تبقى الآلات والعدد الأخرى المبيعة في باقي البنود في عهدة المتهمين وإذن فإنهما يلتزمان بتعويض المدعين مدنياً لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أعرض عن دلالة قرار المجلس الحسبي في إثبات تسلم الطاعنين للآلات بصفتهما مديريين للمصنع ، وعن دلالة توقيعه على انتهاء إدارتهما بعد التاريخ المحدد فيه . وركن في إثبات التسليم بصفة أساسية إلى الوضع القانوني الذي كان ثابتا لهما فعلا قبل ذلك حال حياة المورث وبعد وفاته ، وأن هذه الصفة بقيت لهما باعتبارهما ويكيلين عن الورثة كما كانا من قبل ويكيلين عن المورث ، ولا تبرأ ذمتهم — بحسب الأحكام المقررة في التمانون للوكالة — حتى يقدم حسابا عن إدارتهما ويسلما الأعيان التي في عهدهما إلى أصحابها من الورثة ، ذلك أن القانون حين عرف جريمة خيانة الأمانة في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات لم ينص على أن تكون الوكالة باعتبارها سببا من الأسباب التي أوردتها على سبيل الحصر لوجود المال المختلس لدى المتهم وليد "عمد" بل اكتفى في ذلك بعبارة عامة هي أن يكون تسلم المال قد حصل إلى الوكيل بصفة كونه وكيلًا بأجرة أو مجانا ، مما يستوى فيه بالبداية ما يكون منشؤه التعاقد ، وما يكون مصدره القانون ، وأنه إذا تعددت الأسناد

القانونية لوجود المال المختلس تحت يد المتهم بالإختلاس بصفته وكيلا ، فإن تخلف أحدهما لا ينهض شيئا لإسقاط الوكالة مادام المال قد بقي تحت يده بموجب أى سند منها ، وما دام هو لم يقم من جانبه بما توجبه الوكالة الثابتة في حقه بتسليم المال للمعهود إليه . ولما كانت المحكمة قد عولت في تكوين عقيدتها في استلام المتهمين لآلات المصنع وأدواته على أنهما كانا يشاركان والدهما في إدارة المصنع حال حياته ، وأنهما استمرا في إدارته بعد وفاته ، وأن قرار المحكمة الحسبية بتنصيهما في الإدارة إنما كان تمهيدا للحاصل وتقريراً للأمر الواقع ، وأنهما لم يقوما بعد ذلك بتسليم ما بقي من آلات المصنع إلى القاصرتين ، فلا محل بعد ذلك للنعي على الحكم بالخطأ في الإسناد في شأن إثبات السند القانوني لاستلامهما آلات المصنع بالإستناد إلى قرار المجلس الحسبي أو تقرير الخبير المشار إليه في الطعن ، لأن هذا الخطأ بفرض وقوعه لا يعيب الحكم لأنه لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت هذه المحكمة بضمها تحقيقا للطعن أنها ضمت تقريراً مقدماً في ١٩/٥/١٩٤٤ من الخبير المحاسب محمد عبد النبي وهدان عن فحص حساب المصنع في المدة من ٨/٥/١٩٤١ إلى ١٠/٥/١٩٤٢ بناء على قرار المجلس الحسبي في ١٠/٥/١٩٤٢ وقد أشير فيه إلى الطاعن بصفته مديراً للمصنع ، وليس فيه أدنى إشارة إلى أن الطاعن قد انتهت إدارته للمصنع فعلاً أو أنه تخلى عن إدارته ، أو سلم هذه الإدارة إلى غيره ، كما خلت المفردات من كل ما أراد الطاعن الاستدلال به على شيء من ذلك ، ومن ثم فإن ما يدعيه الطاعن من الخطأ في الإسناد أو الفساد في الاستدلال لا يكون له وجه ولا يعتد به . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يدع مجالاً في تقريراته للشك في أن المتهمين — والطاعن أحدهما — قد تسلما المصنع لإدارته ، وأضاعا على القاصرتين حقهما فيما بقي من آلاته وأدواته ، تارة بدعوى السرقة ، وأخرى بدعوى الحجز ، وأنهما أقاما شتى العراقيل في وجه معاون المحكمة الحسبية الذي كلف من قبلها في تسلم حصة القاصرتين ، وتسليمها إليهما — ولم تجد المحكمة بدا من إبلاغ النيابة ضددهما حيث لم يجد جدوى من توقيع الغرامات عليهما ، ولم يقدم المتهمان حتى صدور الحكم ما يدل على أنهما أبرآ ذمتهم وسلمما ما كان في عهدهما ، وانتهى من ذلك إلى أن الطاعن وأخاه اخلسا آلات المصنع ، فإن ما أورده الحكم فيما تقدم بيانه

فيه التـسـدليل الكافي على القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة كما هي معرفة في القانون ، من تصرف الحائز في المال المسلم إليه على وجه الأمانة بنية إضاعته على ربه ، ولو كان هذا التصرف بتغيير حيازته الناقصة إلى ملكية كاملة مع بقاء عين ما تسلمه تحت يده . لما كان ما تقدم ، وكان من المقرر أن قاعدة عدم جواز إضرار الطاعن بطعنه لا تنصرف إلا إلى العقوبة المحكوم بها أو التعويض المقرضى به ، بحيث لا يجوز الحكم عليه بعقوبة أشد من العقوبة التي قضى بها الحكم السابق كما لا يجوز أن تتجاوز في تقدير التعويض الناشئ عن الجريمة المبلغ الذي كان قد قدر في الحكم المنقوض . أما أتعاب المحاماة فإن تقديرها يرجع إلى ما تتيينه المحكمة من الجهد الذي بذله المحامي في الدعوى وما تكبده المحكوم عليه من أتعاب لمحاميه ، والأمر في هذا التقدير لمحكمة الموضوع دون معقب عليها فيه . لما كان ذلك كله ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

جلسة أول نوفمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت المركى نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
مختار مصطفى رضوان ، و جمال المرصفاوى ، ومحمد محفوظ ، وحسين ساح .

(١٩٩)

الطعن رقم ١١٩٩ لسنة ٣٦ القضائية

(ا ، ب) عاهة مستديمة .

(ا) العاهة المستديمة . ماهيتها ؟ هى فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو فقد منفعته أو تقليلها بصفة مستديمة . انتزاع صيوان الأذن بأكمله يعتبر عاهة مستديمة .

(ب) المقصود بعباره يستحيل برؤها ، أنها باقية على الدوام والاستمرار .

(ج) إثبات . ” خبرة ” . محكمة الموضوع .

لمحكمة الموضوع المفاضلة بين تقارير الخبراء والأخذ منها بما تراه وإطراح ما عداه .

١ - العاهة المستديمة فى مفهوم المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات هى فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو فقد منفعته أو تقليلها بصفة مستديمة . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن صيوان الأذن اليسرى قد انتزع بأكمله عدا ” شحمة الأذن ” التى لا تؤدى وظيفة ولا تعدو أن تكون حلية وترتب على ذلك ضعف قوة سمع هذه الأذن بنسبة ١ - ٢ ٪ التى انتهى إليها الحكم أخذا برأى الطبيب الشرعى وأحد الاختصاصيين ودلل الحكم على ذلك تدليلا سائفا ، فإن منازعة الطاعن فى تخلف العاهة لا تكون مقبولة . ولا يجديهِ

في دفاعه بإمكان الاستعاضة عن الأذن الطبيعية بأخرى صناعية تؤدي وظيفتها تماما ، ذلك لأن تدخل العلم للتخفيف من آثار العاهة ليس من شأنه أن ينفي وجودها كلية أو يخل بين الطاعن وبين نتائج فعلته .

٢ — من المقرر أن عبارة ” يستحيل برؤها ” التي وردت بالمادة ٢٤٠ من قانون العقوبات بعد عبارة ” عاهة مستديمة ” إنما هي فضلة وتكرير للمعنى يلزمه ، إذ استدامة العاهة يلزم عنها حتما استحالة برئها .

٣ — لمحكمة الموضوع أن تفاضل بين تقارير الخبراء وتأخذ منها بما تراه وتطرح ما عداه ، إذ الأمر في ذلك متعلق بسلطانها في تقدير الدلائل ولا معقب عليها فيه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن والمطعون ضده بأنهما في يوم أول سبتمبر سنة ١٩٦١ بدائرة قسم مصر الجديدة محافظة القاهرة : (أولا) المتهم الأول : أحدث عمدا بسمير إبراهيم صبرى الإصابة الموضحة بالتقريرين الطبيين الابتدائي والشرعي والتي تخلف من جرائها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي نقص بقوة السمع بدرجة تقدر باثنين في المائة وتعرض غشاء الطبلة للآتربة مما يجعل الأصوات لا تتجمع ولا تتركز فضلا عن التشويه الظاهر الناشئ عن فقد الصيوان والأثره المتخلفة مكان الفقد . (ثانيا) المتهم الثاني : ضرب عمدا حسن صبرى فأحدث به الإصابات الموضحة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على العشرين يوما . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الأول والمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الثاني . فقررت بذلك . وقد ادعى بحق مدنى المطعون ضده وطلب القضاء له قبل الطاعن بمبلغ ١٥٠٠٠ ج على سبيل التعويض مع المصاريف وأتعاب المحاماة . كما ادعى بحق مدنى الطاعن وطلب القضاء له قبل المطعون ضده بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل

التعويض المؤقت مع المصاريف وأتعاب المحاماة . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا في ١٨ من أبريل سنة ١٩٦٥ عملا بالمواد ١/٢٤٠ و ١٧ و ٥٦ و ٥٥ من قانون العقوبات بالنسبة إلى الطاعن والمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة إلى المطعون ضده : (أولا) بمعاينة الطاعن بالحبس مع الشغل مدة ثلاثة أشهر وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ الحكم وإلزامه أن يدفع إلى المدعى بالحق المدني مبلغ خمسمائة جنيه على سبيل التعويض والمصاريف المدنية المناسبة ومبلغ خمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . (ثانيا) براءة المطعون ضده ورفض الدعوى المدنية قبله وألزمته رافعها بتصاريفها . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الوجهين الأول والثاني من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بحماية إحداث عاهة مستديمة قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في البيان واضطراب في التسبيب ذلك بأنه اعتبر إصابة المجنى عليه عاهة مستديمة استنادا إلى تقرير كبير الأطباء الشرعيين في حين أنه أطرح دفاع الطاعن المؤسس على انتفاء صفة العاهة المستديمة في الإصابة التي تخلفت بالمجنى عليه والتفت عن رأى من ظاهره في دفاعه من الإخصائيين العديدين الذين سئلوا في ذلك وهو الرأى الذى كان يتعين على المحكمة أن تعول عليه في قصائها في الدعوى دون رأى الطبيب الشرعى الذى لا يعتبر إخصائيا في هذا المجال ، هذا وأن المحكمة لم تقطع في حكمها باستمرار العاهة المستديمة التى قيل بأن الطاعن أحدثها بالمجنى عليه أو باستحالة البرء منها وهى مناط العقاب فى هذه الجريمة ولم تشر إلى ما أورده الأطباء الإخصائيون فى تقاريرهم المقدمة فى الدعوى وإلى أقوالهم بالجلسة من انتفاء حصول عاهة مستديمة بالمجنى عليه وذلك لإمكان الاستعانة بأذن صناعية بدلا من الطبيعية الأمر الذى يجعل القول بوجود عاهة مستديمة بأذن المجنى عليه مشكوكا فيه . كما أن تدليل الحكم على إسناد الفعل إلى الطاعن بالذات أخذا بما قرره الطبيب الشرعى من أن إصابة المجنى عليه يمكن أن تحدثها أسنان الطاعن قاصر على ضوء ما شهد به طبيب الأسنان يوسف زكى

من عدم إمكان قطع أذن المجنى عليه بمجرد وضع الطاعن أسنانه عليها نظرا إلى تأكلها ثم ما شهد به طبيب الأسنان الآخر محمد المستنير من أن عضه الأسنان ترك انطباع الفك على صيوان الأذن مما يجعل وقوع الحادث بالصورة التي استخلصها الحكم مستحيلا ، وأخيرا فإن الحكم عول في الإدانة على أقوال شاهدي الإثبات الشقيقتين سميحة وقسمت إبراهيم صبرى على الرغم من تناقضهما في كيفية وقوع الحادث ، وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فيما محصله أن الطاعن أمسك برأس المجنى عليه في مشاجرة نشبت بينهما أثناء إجتماع عائلي ووضع فمه على أذنه اليسرى وأخذ في عضها حتى فصل الصيوان عن الأذن وألقاه على الأرض وحدثت بالمجنى عليه الإصابة التي تخلف لديه من جرائها عاهة مستديمة ، وأورد على ثبوتها لديه على هذا النحو في حق الطاعن أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات بما في ذلك أقوال الشقيقتين سميحة وقسمت إبراهيم صبرى ومما تبين من التقرير الطبي الشرعي وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها — وقد أورد الحكم مؤدى التقرير الطبي الشرعي بما اشتمل عليه من تقرير المستشفى القبطن عن حالة أذن المجنى عليه المصابة حين دخوله إلى المستشفى وما أسفر عنه الكشف الطبي الشرعي على أذن المجنى عليه اليسرى بعد ذلك من انفصال صيوانها وأن الجرح المتخلف عن انفصاله منهتك وغير منتظم ويرجع حدوثه وفقا لرواية المجنى عليه . وما تضمنه هذا التقرير من رأى لأخصائى الأذن الطبيب محمد فطين أورده في تقريره الأول بعد استعمال الشوكة الرنانة من أن الإصابة لم تترك عاهة ولكنها تركت تشويها كبيرا ثم عدوله عن ذلك في تقريره الثانى بعد استعمال المقياس الكهربايى إلى القول بأن قوة السمع فى الأذن اليسرى تنقص بحوالى ١٠٪ وهو ما يعتبر عاهة مستديمة ، وأثبت الحكم بعد ذلك ما انتهى إليه رأى كبير الأطباء الشرعيين فى تقريره من أن ما جاء بالتقرير الثانى لأخصائى الأذن لا يتعارض مع نتيجة ما جاء بتقريره الأول من أن المجنى عليه أصيب من عضه بصيوان أذنه اليسرى وترتب على إصابته فقد هذا الصيوان عدا الجزء السفلى منه "شحمة الأذن" مما ينشأ عنه ضعف يسير بسمع هذه الأذن نتيجة فقد منفعة الصيوان فى تجميع التموجات الصوتية المنبعثة من مصادر صوتية فى اتجاهات مختلفة

وقد تخلف لديه من جراء إصابته عاهة مستديمة تقلل من كفايته على العمل بدرجة خفيفة لا تتعدى ١ - ٢ ٪ فضلا عن التشويه الظاهر الناشئ عن فقد الصيوان والأثر المتخلفة مكان فقد ، وأضاف الحكم إلى ما تقدم ما أثبتته نقلا عن التقرير الطبي الشرعى رقم ١١٦٧ شمال سنة ١٩٦١ من أنه تبين من توقيع الكشف الطبي على الطاعن أن الحالة الراهنة لأسنانه لا تمنعه من إحداث مثل إصابة المجنى عليه ، ثم عرض الحكم إلى ما أثاره المدافع عن الطاعن من أن ما حدث بالمجنى عليه لا يعتبر عاهة مستديمة معتمدا في ذلك على رأى الاختصاصيين في هذا الأمر وهما الطبيبان محمد فطين ويوسف عز الدين السماع بأن أورد مؤدى شهادة هذين الطبيبين بالجلسة وخلص منها بالرد على دفاع الطاعن الموضوعى في هذا الشأن في قوله : ” ويبين مما تقدم من أقوال هذين الطبيبين أن فقد صيوان الأذن يعتبر عاهة مستديمة كما جاء بتقرير السيد كبير الأطباء الشرعيين الذى تطمئن إليه المحكمة أن إصابة المجنى عليه تخلف عنها عاهة مستديمة للأسباب الواردة في تقريره والسابق الإشارة إليها ، ويبين مما تقدم ، أن المتهم (الطاعن) أحدث بالمجنى عليه الجرح الذى نشأ عنه عاهة مستديمة ، فالقصد الجنائى قد تحقق إذ أن المتهم ارتكب فعل الضرب عن إرادة وعلم بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بجسم المجنى عليه “ واستطرد الحكم فى الرد على ما أثاره الطاعن فى دفاعه من إمكان الاستعاضة عن الصيوان المفقود بآخر من البلاستيك يؤدى وظيفة الصيوان من ناحية قوة السمع بأن قال الحكم ما نصه ” إن هذه لا تؤثر فى أن الطاعن أحدث عمدا بالمجنى عليه إصابة تخلف لديه من جرائها عاهة مستديمة هى نقص قوة السمع نتيجة لفعله ولا يقدح فى ذلك تركيب صيوان صناعى إذ أنه يفهم من نص المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات عبارة (أى عاهة مستديمة يستحيل برؤها) وقصد الشارع من ذلك أن فتمد منفعة عضو من أعضاء الجسم ولو فقدا جزئيا يعتبر عاهة مستديمة إلا إذا شفى هذا العضو تماما وحاد إلى حالته الطبيعية ، أما تركيب صيوان صناعى فلا ينفى قيام العاهة المستديمة فى أذن المجنى عليه وهى نقص قوة السمع فيها نتيجة للجرح الذى أحدثه المتهم إذ أن العلاقة السببية فى المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بفعل المنسب وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا اتاه عمدا “ . وخرج الحكم بعد ذلك إلى دفاع الطاعن المتمثل فيما أثاره من أنه لا يمكن تصور قيام

الطاعن بقطع أذن المجنى عليه بأسنانه بالصورة التي قال بها المجنى عليه والشهود مرتكنا في ذلك إلى ما شهد به طبيباً الأسنان يوسف زكى ومحمد المستنير ورد عليه في قوله : " إن الدكتور يوسف زكى وهو طبيب أسنان الذى قرر أنه كشف طبيباً على أسنان المتهم سنة ١٩٦٥ ووجدها متأكدة والحادث وقع في سنة ١٩٦١ وقام الطبيب الشرعى بالكشف على أسنان المتهم عقب الحادث وضمن تقريره الذى تطمئن إليه المحكمة أن حالة أسنان المتهم في حالتها الراهنة لا تمنعه من إحداث مثل إصابة المجنى عليه وأما ما شهد به الدكتور محمد المستنير طبيب الأسنان بالجلسة أن عضه الأسنان ترك آثارها وانطباعها حسب شكل القوس الفكي وقد تبين أن المجنى عليه أجريت له جراحة في أذنه عقب الحادث في المستشفى القبطى ومع ذلك فقد جاء بتقرير السيد كبير الأطباء الشرعيين الذى تطمئن المحكمة إليه أن إصابة المجنى عليه في أذنه اليسرى حدثت نتيجة عضه أسنان " . وما قاله الحكم فيما تقدم سائغ وكاف في بيان العاهة المستديمة في مفهوم المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات من فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائها أو فقد منفعته أو تقليلها بصفة مستديمة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن صيوان الأذن اليسرى قد انتزع بأكمله عدا " شحمة الأذن " التى لا تؤدي وظيفة ولا تعدو أن تكون حلية وترتب على ذلك ضعف قوة سمع هذه الأذن بنسبة ١ / ٢ - ٢ / ٢ التى انتهى إليها الحكم أخذاً برأى الطبيب الشرعى والإخصائى الطبيب محمد فطين ، ودلل الحكم على ذلك تدليلاً سائغاً وسليماً على ما سلف بيانه . فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون مقبولاً ، ولا يجدى قول الطاعن في دفاعه إمكان الاستعاضة عن الأذن الطبيعية بأخرى صناعية تؤدي وظيفتها تماماً ، ذلك لأن تدخل العلم للتخفيف من آثار العاهة ليس من شأنه أن ينهى وجودها كلية أو يخلى بين الطاعن وبين نتائج فعلته . وأما ما ينازع فيه الطاعن من تعويل المحكمة في قضائها بالإدانة على تقرير كبير الأطباء الشرعيين وإطراحها فيما عداه من آراء الخبراء الآخرين في الدعوى سواء بالنسبة إلى ما انتهت إليه من أن فصل صيوان الأذن يعتبر عاهة مستديمة أو إلى ما أخذت به من أن أسنان الطاعن يمكن أن تحدث إصابة المجنى عليه ، فمردود بما هو مقرر من أن لمحكمة الموضوع أن تفاضل بين تقارير الخبراء وتأخذ منها بما تراه وتطرح ما عداه إذ أن ذلك الأمر متعلق بسطرتها في تقدير الدليل ولا معقب عليها فيه . لما كان

ما تقدم، وكان الحكم قد استند فيما استند إليه في إدانة الطاعن — إلى التقرير الطبي الشرعي الذي انتهى إلى تخلف عاهة مستديمة بالمجنى عليه، وكان من المقرر أن عبارة "يستحيل برؤها" التي وردت بالمادة ٢٤٠ من قانون العقوبات بعد عبارة "عاهة مستديمة" إنما هي فضله وتكرير بمعنى يلزمه إذ إستدامة العاهة يلزم عنها حتما استحالة برئها فإذا ما كان الحكم قد قرر أخذا بالتقرير الطبي الشرعي أن العاهة مستديمة فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا . ولما كان الحكم المطعون فيه قد عرض إلى ما أثاره الطاعن في شأن تناقض أقوال الشاهدتين سميحة وقسمت ابراهيم صبرى وأطرحه في قوله . " ويرد على هذا أن جميع الشهود الذين تطمئن إلى أقوالهم أجمعوا على أن المتهم هو الذي كان ممسكا بسمير صبرى (المجنى عليه) والبعض شاهده لما قضم صيوان أذنه اليسرى والبعض الآخر سمع صياح المجنى عليه معلنا أن المتهم عض صيوان أذنه وقطعه وشاهدوا جميعا صيوان الأذن مقطوعا وملقى على الأرض والدماء تنزف من موضع الإصابة وأن أحدا آخر لم يعتد على سمير صبرى فالمحكمة تستشف من أقوال شهود الإثبات أن محدث إصابة سمير صبرى هو المتهم ... " وما قاله الحكم من ذلك ينفي عن الحكم قالة تناقض الشهود وبفرض وقوعه — فهو لا يعيب الحكم ما دام قد أورد أقوالهم بما لا تناقض فيه . لما كان ما تقدم ، فإن ما ينعاه الطاعن في هذين الوجهين لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض دعوى الطاعن المدنية المقامة منه ضد المجنى عليه تأسيسا على أن هذا الأخير كان في حالة دفاع شرعي قد أخطأ في تطبيق القانون وذلك لأن المجنى عليه كان وسط إخوته وهو لم يذهب إلى منزل شقيقة المجنى عليه إلا بناء على دعوة منها وهو ما تنتفى به قيام حالة الدفاع الشرعي لدى المجنى عليه ، كما أن قضاء الحكم بالتعويض في غير محله لإستناده إلى حكم بالإدانة مشوب بالقصور .

وحيث إنه لما كان يبين من الأوراق أن تقرير الطعن بالنقض المقدم من الطاعن قاصر على الحكم الصادر بإدانته وإلزامه بالتعويض ، فإنه لا يقبل منه إثارة النعي على الحكم فيما قضى به من رفض دعواه المدنية المقامة منه ضد

المجنى عليه . وأما ما يتحدى به الطاعن من إستناد دعوى التعويض على حكم بالإدانة معيب قول غير سديد، ذلك بأن الحكم المطعون فيه قد أصاب حين دان الطاعن بجناية إحداث العاهة المستديمة للأسباب التي استند إليها. ومن ثم فإن ما يشير به الطاعن في هذا الوجه بشقيه لا يكون مقبولا وفي غير محله .

وحيث إنه لكل ما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جامعة أول نوفمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت السركي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور المادة المستشارين :
مختار مصطفى رضوان ، وجمال المرصفاوي ، وحسين سامح ، ومحمود عطيفه .

(٢٠٠)

الطعن رقم ١٧٢٧ لسنة ٣٦ القضائية

(١) وصف التهمة . دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره “ .
قتل عمد . شروع في قتل .

رفع الدعوى الجنائية بجنائية قتل عمد مقترنة بجنائية شروع في قتل . تضمنه حتما رفعها
بالجنابة المقترنة . عدم ثبوت الجنابة الأصلية . لاحكمة التصدي للجنابة المقترنة والقضاء
في موضوعها دون لفت نظر الدفاع .

(ب) قتل عمد . شروع في قتل . عقوبة . ” تقديرها “ .

عقوبة القتل العمد من غير سبق إصرار أو ترصد هي الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .
عقوبة الشروع في ارتكاب تلك الجريمة هي الأشغال الشاقة المؤقتة والتي لا تنقص
عن ثلاث سنوات ولا تتجاوز خمس عشرة سنة .

(ج ، د) حكم . ” تسببيه . تسبیب غير معيب “ .

(ج) حكم الإدانة . بيات تسببيه ؟

(د) لمحكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة لرافعة الدعوى حسبما يؤدي إليه
اقتناعها من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها وإطراح ما يخالفها
من صور أخرى . ما دام استخلاصها سائعا .

(هـ) عقوبة . ” تقديرها “ .

تقدير العقوبة في الحدود المنقورة في القانون . من سلطة محكمة الموضوع . عدد
النزاهة ببيان الأسباب التي دعته إلى توقيع العقوبة بالقدر الذي ارتأته .

١ — الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم بل هي مكلفة بتحصيل الواقعة المضروحة أمامها بجميع كيوفيا وأوصافيا وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا دون حاجة إلى أن تلفت نظر الدفاع إلى ذلك ، ما دام أن الواقعة المسادية التي اتخذتها المحكمة أساسا للتقرير الذي أدخلته على الوصف القانوني المعطى لها من النيابة هي بذاتها الواقعة المبيدة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت عليها المرافعة دون أن تضيف إليها شيئا . ولما كان رفع الدعوى الجنائية بجناية القتل العمد المقترن بجناية أخرى يتضمن حتمارفعها بالجناية المقترنة فإذا لم تثبت الجناية الأصلية كان للمحكمة أن تتصدى للجناية المقترنة التي تسترد استقلالها في هذه الحالة وتقضى في موضوعها . فإذا كان الطاعن قد أحيل إلى محكمة الجنايات لمحاكمته وآخر عن جناية قتل عمد مع سبق الإصرار وقد تلت تلك الجناية جناية أخرى هي شروعه في قتل آخر عمد ، وكانت المحكمة قد انتهت إلى عدم ثبوت التهمة الأولى ، فإن تصديها لجناية الشروع في القتل المسندة إلى الطاعن لا يعتبر تعديلا للتهمة ما دامت المحكمة لم تجر تغييرا في الواقعة المسادية التي كانت أساسا للاتهام الأمر الذي لا يستلزم منها لفت نظر الدفاع .

٢ — تقضى المادة ٢٣٤/١ من قانون العقوبات بأن عقوبة القتل العمد من غير سبق إصرار أو ترصد هي الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة . كما تقضى المادة ٤٦ منه بأن يعاقب على الشروع في الجنايات بالأشغال الشاقة المؤقتة إذا كانت عقوبة الجناية الأشغال الشاقة المؤبدة ، والمحكمة غير مقيدة في تحديد مدة عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة إلا بما نص عليه في المادة ١٤ من قانون العقوبات من عدم جواز النزول بها عن ثلاث سنوات أو مجاوزة خمس عشرة سنة . ومن ثم فإن العقوبة المقررة بها على الطاعن — وهي الأشغال الشاقة مدة عشر سنوات — تكون في نطاق العقوبة المقررة قانونا لجرائم الشروع في القتل وإحراز السلاح والذخيرة التي دين بها .

٣ — إن القانون إذ أوجب في كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، لم يرسم شكلا خاصا أو طريقة معينة

يصوغ فيها الحكم هذا البيان . وإذن فمضى كان مجموع ما أورده الحكم كافيا في بيان الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصته المحكمة كان ذلك محققا لحكم القانون .

٤ — الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

٥ — تقدير العقوبة في الحدود المقررة في القانون مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع وهي غير ملزمة ببيان الأسباب التي دعتها إلى توقيع العقوبة بالقدر الذي رآته .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما في يوم ١٧ مارس سنة ١٩٦٣ بدائرة مركز أولاد طوق شرق محافظة سوهاج (أولا) قتل مدني محمد حسين عمدا ومع سبق الإصرار بأن بيتا النية على قتله وأعد كل منهما سلاحا ناريا "مسدسا" . واستدرجاه إلى خارج البلدة وأطلق عليه الأول عيارا ناريا قاصدين من ذلك قتله فأحدثا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وقد تلت هذه الجناية جنائية أخرى هي أنهما في الزمان والمكان سالف الذكر شرعا في قتل محروس محمود مطاوع بأن أطلق عليه المتهم الثاني عيارين ناريين من مسدس قاصدا من ذلك إزهاق روحه فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي وأوقف أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو مداركة المجنى عليه بالعلاج وكانت هذه الجناية جريمة محتملة لجناية القتل التي تقدمتها . (ثانيا) أحرز كل منهما بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا "مسدسا" . (ثالثا) أحرز كل منهما ذخيرة مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر ودون

أن يكون مرخصا له في حيازة أو إحراز السلاح . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمواد ٤٣ و ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٤/١-٢ عقوبات و ١/١ و ٦ و ٢٦/٢ — ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤، والقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والبند ١ من القسم الأول من الجدول رقم ٣ الملحق . فقرر بذلك . وادعت بحق مدني وحيدة محمد عبد العال زوجة المجني عليه مدني محمد حسين وطلبت القضاء لها قبل المتهمين متضامين بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف وأتعاب المحاماة ومحكمة جنايات سوهاج قضت بحضورها في ٦ يناير سنة ١٩٦٦ عملا بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٤/١ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٦ و ٢٦/٢-٤ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والبند ١ من القسم الأول من الجدول رقم ٣ المرافق مع تطبيق المادتين ٣٠ و ٣٢ من قانون العقوبات وذلك بالنسبة إلى المتهم الثاني عن التهمة الثانية المسندة إليه والمادتين ٣٠٤/١ و ٣٨١/١ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة للمتهم الأول عن التهمتين الأولى والثانية (أولا) بمعاقبة المتهم الثاني (الطاعن) بالأشغال الشاقة مدة عشر سنوات وذلك عن تهمة الشروع في قتل محروس محمود مطاوع وإحراز السلاح والذخيرة وبراءته من تهمة قتل مدني محمد حسين . (ثانيا) ببراءة المتهم الأول على ثابت اسماعيل مما أسند إليه . (ثالثا) رفض الدعوى المدنية وإلزام رافعتها المصروفات (رابعا) مصادرة السلاح المضبوط . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة الشروع في القتل العمد ، قد انطوى على إخلال بحق الدفاع وتناقض وتخاذل في التسبب وخطأ في تطبيق القانون — ذلك بأنه قدم للمحاكمة بوصف أنه وأحرار تكبها جنائية قتل عمد مع سبق الإصرار تلتها جنائية شروع في قتل عمد وبعد أن انتهت المحكمة إلى عدم توافر ظرف سبق الإصرار في جنائية القتل وقضت ببراءة الطاعن والمتهم الآخر منها — دانتهم بجنائية الشروع في القتل وبذلك تكون قد أجرت

تعدى لا في وصف التهمة المسندة إليه — دون أن تنبهه إليه ، كما تحدث الحكم عن جريمة الشروع في القتل وهي الأخف قبل جريمة القتل وهي الأشد ، وعن المتهم الثانى (الطاعن) قبل المتهم الأول الذى أسندت إليه معه تهمة القتل ، وذهب إلى أن الطاعن أطلق عيارين نارين على المجنى عليه في حين أن الشهود قرروا أنه أطلق عيارا واحدا ، ودانته بجريمة الشروع مستندا إلى أقوال الشاهد التى لم تأخذ بها المحكمة في تهمة القتل . كما أوقع على الطاعن عقوبة تتجاوز الحد الأقصى المقرر لجريمة الشروع في القتل التى دانه بها ، ذلك أن عقوبة جنائية القتل العمد طبقا للمادة ٢٣٤/١ من قانون العقوبات هى الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة . ولما كانت المادة ٤٦ من قانون العقوبات تنص على أنه لا يحكم في الشروع بمدة تزيد عن نصف الحد الأقصى المقرر قانونا إذا كانت عقوبة الجنائية هى الأشغال الشاقة المؤقتة وكانت المادة ٢/١٤ من قانون العقوبات تنص على أنه لا يجوز أن تزيد مدة الأشغال الشاقة المؤقتة عن خمس عشرة سنة . فإنه كان يتعين معاقبة الطاعن بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنين ونصف . وإذا وقع الحكم المطعون فيه في هذا الخطأ كله فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه والإحالة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى فيما يجمل في أنه نزاع بين الطاعن وأخيه وبين محمد محمد حسين على زراعة أرض لم يتمكنوا من حسمه أطلق أحدهما النار عليه فأصابه وإذا استغاث مدنى حسين بابن عمه محروس مطاوع فأغاثه وهم بالإمساك بالطاعن ، أطلق عليه الأخير عيارين من مسدسه قاصدا قتله فأحدث به الإصابات المبينة بال تقرير الطبي الشرعى . ودان الحكم الطاعن بوصف أنه شرع في قتل محروس محمود مطاوع عمدا وإحراز سلاح مششخن وذخيرته مستندا إلى أقوال المجنى عليه والشهود والتقرير الطبي الشرعى .

وحيث إن الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم ، بل هى مكلفة بتحديد الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا دون حاجة إلى أن تلفت نظر الدفاع إلى ذلك ما دام أن الواقعة المادية التى

اتخذتها المحكمة أساسا للتغيير الذى أدخلته على الوصف القانونى المعطى لها من النيابة هى بذاتها الواقعة الميمنة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت عليها المرافعة دون أن تضيف إليها شيئا، وكان رفع الدعوى الجنائية بجناية القتل العمد المقترن بجناية أخرى يتضمن حتما رفعها بالجناية المقتربة فإذا لم تثبت الجناية الأصلية كان للمحكمة أن تتصدى للجناية المقتربة التى تسترد استقلالها فى هذه الحالة وتمضى فى موضوعها . لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد أحيل إلى محكمة الجنايات لمحاكمته وآخر عن جناية قتل مدنى حسن عمدا مع سبق الإصرار وقد تلت تلك الجناية جناية أخرى هى شروعه فى قتل محروس مجد مطاوع عمدا وكانت المحكمة قد انتهت إلى عدم ثبوت التهمة الأولى فإن تصديها لجناية الشروع فى القتل المسندة إلى الطاعن لا يعتبر تعديلا للتهمة ما دامت المحكمة لم تجر تغييرا فى الواقعة المساداة التى كانت أساسا للاتهام الأمر الذى لا يستلزم منها لفت نظر الدفاع . لما كان ما تقدم ، وكان القانون إذ أوجب فى كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها لم يرسم شكلا خاصا أو طريقة معينة يصوغ فيها الحكم هذا البيان ، وأنه متى كان مجموع ما أورده الحكم كافيا فى بيان الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصته المحكمة ، كان ذلك محققا لحكم القانون . ولما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة عناصر جرائم الشروع فى القتل العمد وإحراز السلاح والذخيرة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها ، وكان الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق . ولما كان تقدير العقوبة فى الحدود المقررة فى القانون مما يدخل فى سلطة محكمة الموضوع وهى غير ملزمة

ببيان الأسباب التي دعتها إلى توقيع العقوبة بالقدر الذي رأته وكانت المادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات تقضى بأن عقوبة القتل العمد من غير سبق إصرار أو ترصد هي الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة كما تقضى المادة ٤٦ منه بأن يعاقب على الشروع في الجنايات بالأشغال الشاقة المؤقتة إذا كانت عقوبة الجناية الأشغال الشاقة المؤبدة، وكانت المحكمة غير مقيدة في تحديد مدة عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة إلا بما نص عليه في المادة ١٤ من قانون العقوبات من عدم جواز النزول بها عن ثلاث سنوات أو مجاوزة خمس عشرة سنة فإن العقوبة المقررة لها على الطاعن تكون في نطاق العقوبة المقررة قانوناً للجرائم التي دين بها .

وحيث إنه لما تقدم، يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

جلسة ٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد صبرى ، ومحمود عزيز الدين سالم ، ومحمد أبو الفضل حنفى ، وأنور خنف .

(٢٠١)

الطعن رقم ١٢١٩ لسنة ٣٦ القضائية

غش . وصف التهمة . نقض . "حالات الطعن بالنقض . الخطأ في تطبيق القانون وتأويله" .

المادة الأولى من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ فى شأن قمع الغش والتدليس . تناولها صور الغش أو الشروع فيه الذى يقع بغير تزيف فى البضاعة مما يندرج تحت أحكام المادة الثانية من ذات القانون .

إسباغ النيابة على الواقعة المسندة إلى المتهم وصف شروعه فى خدع المتعاقد معه فى ذاتية البضاعة بعرضه للبيع شمرا على أنه كراوية . تكليفها له بالحضور لمحاكمته بالقانون سالف الذكر لارتكابه جريمة غش . قصر المحكمة الغش على المعنى المستفاد من المادة الثانية التى تفيد حصول تزيف البضاعة نفسها واتخاذها ذلك وما ورد بطلب التكليف بالحضور من اختزال لبيان التهمة سببا للقضاء بالإبراء . خطأ فى تطبيق القانون وتأويله .

المادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ فى شأن قمع الغش والتدليس على ما يبين من نصوصها ومن مراجعة المذكرة الإيضاحية للقانون تتناول صور الغش أو الشروع فيه الذى يقع بغير تزيف فى البضاعة نفسها مما يندرج تحت أحكام المادة الثانية من القانون ذاته ، الذى فوض فى مادته السادسة — فى سبيل ضمان تنفيذ أحكامه على الوجه الأكمل وبما يتفق ووسائل العلم والكشف الحديث — السلطة التنفيذية فى إصدار مراسيم أو قرارات وزارية ببيان قواعد وشروط التعبئة أو الحفظ أو النقل أو التسمية وتحديد الكيفية التى

تكتب بها البيانات على العبوات ، ثم بينت هذه المادة في فقرتها الأخيرة العقوبة التي يلزم توقيعها في حالة مخالفة أحكام تلك المراسيم والقرارات . وقد أعملت تلك السلطة ذلك الحق وأصدرت في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٣ مرسوما في شأن مواصفات التوابل ومن بينها الشمر والكراوية وقضى في المادة الرابعة منه بوجوب وضع اسم التابل ومنتجه أو مجهزه وعنوانه على العبوات ، ثم أصدر وزير التجارة القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٤ ببيان كيفية كتابة تلك البيانات . وحظر كل من المرسوم والقرار استيراد توابل أو بيعها أو عرضها للبيع أو حيازتها بقصد البيع إلا إذا كانت مطابقة لأحكامها . ولما كانت النيابة العامة — وقد أسبغت على الواقعة المسندة إلى المتهم وصف شروعه في خدع المتعاقد معه في ذاتية البضاعة وذلك بعرضه للبيع شمرا على أنه كراوية — قد كلفته الحضور لمحاكمته — على ما يبين من ورقه التكليف بالحضور — بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ في شأن قمع الغش والتدليس لا ارتكابه جريمة غش ، وكان مما يدخل في الغش الحالات المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون المطبق ومن بينها الحالة التي طلبت النيابة العامة محاكمة المطعون ضده من أجلها — استنادا إلى الواقعة الثابتة بأوراق الدعوى والتي طرحت بالفعل على المحكمة ، فإن محكمة أول درجة وقد قصرت الغش على المعنى المستفاد من المادة الثانية التي تفيد حصول تزيف بالبضاعة نفسها دون غيره من الصور الواردة بالقانون ذاته واتخذت من ذلك ومما ورد بطلب التكليف بالحضور من إجمال لبيان التهمة تكوؤ للقضاء بالبراءة تكون قد أخطأت في تطبيقه وفي تأويله مما يعيب حكمها ويستوجب نقضه والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٥ ديسمبر سنة ١٩٦٤ بدائرة مركز ملوى : شرع في أن يخدع المتعاقد معه في ذاتية البضاعة وذلك بأن عرض للبيع شمرا على أنه كراوية وذلك على النحو المبين بالمحضر . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٨ و ٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . ومحكمة ملوى الجزئية قضت بحضوره بتاريخ ٧ من يونيو سنة ١٩٦٥ عملا بالمادة ٣٠٤/١ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم مما هو مسند إليه . فاستأنفت النيابة العامة

هذا الحكم ومحكمة النيابة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ١٥ سبتمبر سنة ١٩٦٥ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بتبرئة المطعون ضده من التهمة المسندة إليه وهي — بحسب القيد والوصف الذى أسبغته النيابة على الواقعة شروعه في أن يخدع المتعاقد معه في ذاتية البضاعة المتعاقد عليها وهي ” كراوية ” قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن أقام قضاءه على أن ورقة التكييف بالحضور تضمنت أن التهمة غش وأن نتيجة التحليل دلت على أن العينة مطابقة لمرسوم التوابل . واستطرد الحكم إلى القول بأن حق المحكمة تخصيص الواقعة وإسباغ للتكييف القانوني الصحيح عليها مشروط ألا تخرج بالتطبيق لأحكام المادة ٣٠٧ من قانون الإجراءات الجزائية — عن الواقعة كما وردت في أمر الإحالة أو بورقة التكييف بالحضور وهي — في صورة الدعوى — فعل الغش الذى لم يقم عليه دليل — ورتب على ذلك تبرئة المطعون ضده ، وهذا الذى ذهب إليه الحكم المطعون فيه غير سديد في القانون إذ أن ما تضمنه طلب التكييف بالحضور لم يكن سوى مجرد خطأ مادي كان من المتعين على المحكمة — بما لها من سلطة إصلاح كل خطأ مادي ومعالجة أى مهو يقع في الاتهام — أن تتداركه دون أن يعتبر ذلك منها خروجاً عن الواقعة المادية الثابتة بأوراق الدعوى أو أنها قد عالجتها واقعة مادية جديدة لم تكن مطروحة عليها . أما وأنها لم تفعل ، فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون خطأ يعيب حكمها ويستوجب نقضه .

وحيث إن النيابة العامة اتهمت المطعون ضده بوصف أنه ” شرع في أن يخدع المتعاقد معه في ذاتية البضاعة وذلك بأن عرض للبيع (شمرا) على ” أنه كراوية ” وذلك على النحو المبين بالمحضر وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٨ و ٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل ، وقضت محكمة أول درجة حضوريا بتبرئته

مما أسند إليه . وقد بنى الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قضاءه بالبراءة على أنه وقد ثبت من تقرير المعامل أن المادة المضبوطة "شمر" وليست "كراوية" وأنها مطابقة لمرسوم التوابل فإنه ينتفى الغش المنسوب إلى المتهم بما يتعين معه تبرئته مما نسب إليه وأنه لا ينال من ذلك كون المحكمة مكلفة بتمحيص الواقعة وتكييفها التكييف القانوني السليم، إذ أن ذلك مشروط ألا تخرج بالتطبيق لأحكام المادة ٣٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية — عن الفعل السوارد بورقة التغليف بالحضور وهو فعل الغش الذي لم يقوم عليه دليل . لما كان ذلك ، وكانت الواقعة كما أثبتها الحكم الابتدائي وكما يبين من الرجوع إلى المفردات المضمومة تتلخص فيما أثبتته المراقب الصحي لمركز ملوى بمحضره المؤرخ في ١٠ من يناير سنة ١٩٦٥ في أن المطعون ضده ضبط في يوم ٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ يبيع ويعرض للبيع بحمل بقالته تابلا باسم "كراوية" وأنه بأخذ عينة من التابل وتحليلها تبين أنه "شمر" وليس "كراوية" وأنه على هذا الأساس يعتبر مطابقا لمرسوم التوابل ، وكانت المادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ في شأن قمع الغش والتدليس المطبق قد نصت على أنه "يعاقب بالحبس لمدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خدع أو شرع في أن يخدع المتعاقد معه بأية طريقة من الطرق في أحد الأمور الآتية : (١) عدد البضاعة أو مقدارها أو مقامها أو كيلها أو وزنها أو طاقتها أو عيارها (٢) ذاتية البضاعة إذا كان ما سلم منها غير ما تم التعاقد عليه (٣) حقيقة البضاعة أو طبيعتها أو صفاتها الجوهرية أو ما تحتويه من عناصر نافعة وعلى العموم العناصر الداخلة في تركيبها (٤) نوعها أو أصلها أو مصدرها ... " وهي على ما يبين من نصوصها ومن مراجعة المذكرة الإيضاحية للقانون تتناول صور الغش أو الشروع فيه الذي يقع بغير تزيف في البضاعة نفسها مما يندرج تحت أحكام المادة الثانية من القانون ذاته الذي فوض في مادته السادسة — في سبيل ضمان تنفيذ أحكامه على الوجه الأكمل وبما يتفق ووسائل العلم والكشف الحديث — السلطة التنفيذية في إصدار مراسيم أو قرارات وزارية ببيان قواعد وشروط التعبئة أو الحفظ أو النقل أو التسمية ... وتحديد الكيفية التي تكتب بها البيانات على العبوات ... ثم بينت هذه المادة

في فقرتها الأخيرة العقوبة التي يلزم توقيعها في حالة مخالفة أحكام تلك المراسيم والقرارات . وقد أعملت تلك السلطة ذلك الحق وأصدرت في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٣ مرسوما في شأن مواصفات التوابل ومن بينها الشمر والكراوية وقضى في المادة الرابعة منه بوجوب وضع اسم التابل ومنتجه أو مجهزة وعنوانه على العبوات ثم أصدر وزير التجارة القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٤ ببيان كيفية كتابة تلك البيانات وحظر كل من المرسوم والقرار استيراد توابل أو بيعها أو عرضها للبيع أو حيازتها بقصد البيع إلا إذا كانت مطابقة لأحكامهما . لما كان ما تقدم ، وكانت النيابة العامة وقد أسبغت على الواقعة الوصف سالف البيان — قد كلفت المتهم (المطعون ضده) الحضور لمحاكمته — على ما يبين من ورقة التكليف بالحضور — بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ في شأن قمع الغش والتدليس لارتكابه جريمة غش ، وكان مما يدخل في الغش الحالات المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون المطبق ومن بينها الحالة التي طلبت النيابة العامة محاكمة المطعون ضده من أجلها — استنادا إلى الواقعة الثابتة بأوراق الدعوى والتي طرحت بالفعل على المحكمة ، فإن محكمة أول درجة وقد قصرت الغش على المعنى المستفاد من المادة الثانية التي تفيد حصول تزيف بالبضاعة نفسها دون غيره من الصور الواردة بالقانون ذاته واتخذت من ذلك ومما ورد بطلب التكليف بالحضور من اختزال لبيان التهمة تكوؤ للقضاء بالبراءة تكون قد أخطأت في تطبيقه وفي تأويله ، مما يعيب حكمها ويستوجب نقضه والإحالة .

جلسة ٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار/ حسين السركي نائب رئيس المحكمة وبحضور السادة المستشارين : مختار مصطفى رضوان ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمود العمراوى ، ومحمود كامل عطيفة .

(٢٠٢)

الطعن رقم ١٢٢٧ لسنة ٣٦ القضائية

(أ ، ب) تفالس .

(أ) مجرد تسجيل حكم بإشهار الإفلاس لا يصلح وحده دليلا على توفر العلم اليقيني بإشهار الإفلاس في الأحكام الجنائية .

(ب) الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٥/١ عقوبات . شرط توافرها : أن يقترب المتهم الفعل وهو عالم بأن المال الذي يسرقه أو يخفيه أو يخبئه من أموال التغطية .

١ — إن تسجيل حكم إشهار الإفلاس وإن كان يعتبر قرينة قانونية قاطعة في المسائل المدنية التجارية على علم الكافة به ، وهى قرينة تقوم على افتراض من جانب الشارع استقرارا لحالة المعاملات ، إلا أنها لا تصلح — وحدها — دليلا على توفر العلم اليقيني بإشهار الإفلاس . والأحكام الجنائية يجب أن تؤسس على التثبت واليقين لا على الفرض والاحتمال .

٢ — يشترط لتوافر الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٣٣٥ من قانون العقوبات أن يقترب المتهم الفعل وهو عالم بأن المال الذى يسرقه أو يخفيه أو يخبئه من الأموال التى تتعلق بها حق الدائنين أى أنه من أموال التغطية .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم : في يوم ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٦٦ بدائرة قسم الخليفة : (أولا) أخفوا المبلغ المبين بالمحضر والمتحصل من بيع عقار المفلس محمد عزيز رفعت (ثانيا) توصلوا إلى الاستيلاء على المبلغ المبين بالمحضر والملوك محمد عزيز رفعت بطريق التصرف في مال ثابت ليس ملكا لهم وليس لهم حق التصرف فيه بأن باعوا أنقاض العقار المبين بالمحضر وتمكنوا بهذه الوسيلة من الاستيلاء على المبلغ سالف الذكر . وطلبت معاقبتهم بالمادتين ٣٣٥ و ٣٣٦ من قانون العقوبات . كما أقام محمود محمد صالح (المدعى بالحق المدني) دعوى جنحة مباشرة ضد هؤلاء المتهمين وآخرين قرر بتنازله عن دعواه المدنية قبلهما لارتكابهم التهمتين موضوع اللجنة الأولى وطلب معاقبتهم بالمادتين السابقتين وإلزامهم متضامين بأن يدفعوا له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف والأتعاب . ومحكمة جناح الخليفة الجزئية — بعد ضمها لهاتين الدعويتين قضت في ١٩٦٤/٥/٣ حضوريا للمتهمين الأول والرابع وحضوريا اعتباريا للمتهمين الثاني والثالث عملا بمواد الاتهام بالنسبة إلى المتهمين الثلاثة الأول (أولا) بحبس كل منهم شهرين مع الشغل وكفالة ثلاثمائة قرش لكل لوقف التنفيذ عن التهمين المسندتين إلى كل منهم بإلزامهم متضامين بأن يؤدوا إلى المدعى بالحق المدني مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف المدنية ومبلغ ثلاثمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . و (ثانيا) باثبات ترك المدعى بالحق المدني لدعواه المدنية قبل المتهم الخامس و (ثالثا) ببراءة المتهم الرابع مما هو مسند إليه وبرفض الدعوى المدنية قبله . فاستأنف المتهمون هذا الحكم ، كما استأنفه المدعى بالحق المدني . وأمام محكمة القاهرة دفع المتهمون بعدم قبول الدعوى المدنية لانتفاء الصفة — ثم قضت المحكمة المذكورة حضوريا في ١٩٦٥/٦/٢٤ (أولا) بالنسبة لاستئناف المتهمين بقبوله شكلا وفي الموضوع بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من حبس كل من المتهمين شهرين مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم على أن يكون الابقاف شاملا لكافة الآثار الجنائية عملا بالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات (ثانيا) وبالنسبة للدعوى المدنية برفض الدفع بعدم قبولها

وبقبولها وتعديل الحكم المستأنف بالزام المتهمين بأن يدفعوا متضامنين للمدعى المدنى مبلغ ٥١ ج (واحد وخمسين جنيها) بصفة نهائية وألزمت المتهمين المصروفات المدنية الاستثنائية (ثالثا) بالنسبة لاستئناف المدعى المدنى برفضه وتأيد الحكم المستأنف فيما قضى به بالنسبة للمدعى عليه الرابع وألزمت المدعى المدنى المصروفات المدنية الاستثنائية . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ أ طرح دفاعه وبقية المتهمين بانتفاء علمهم بحالة إفلاس المدين المرحوم محمد عزيز رفعت ، استنادا إلى أن تسجيل حكم إشهار الإفلاس يقوم قرينة قاطعة غير قابلة لإثبات العكس على علم الكافة بصدوره ، قد أخطأ فى تطبيق القانون ، وشابه قصور فى التسبيب ، لأن هذا النظر لا يستقيم فى المسائل الجنائية لأن العلم بحالة الإفلاس يتعين أن يقوم على اليقين فى مجال تطبيق المادة ٣٣٥ من قانون العقوبات باعتبار أن الجريمة المنصوص عليها فيها جريمة عمدية . كذلك لم يفتن الحكم إلى دفاع الطاعن من أن المدين المفلس شاركه وباقي المتهمين فى طلب ترخيص هدم العمار الذى باعوا أنقاضه بوصفه شريكا لهم فيه وباع معهم الأنقاض وقبض حصته فى ثمنها وقد أقر المشتري بذلك ، ودل مستند ترخيص الهدم على صحة هذا الدفاع وهو دفاع جوهرى او فطن الحكم إليه لتغير وجه رأيه فى الدعوى .

وحيث إن النيابة العامة أقامت الدعوى ضد الطاعن وآخرين لأنهم فى يوم ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٦٣ بدائرة قسم الخليفة محافظة القاهرة : (أولا) أخفوا المبلغ المبين بالمحضر والمتحصل من بيع عقارات المفاس محمد عزيز رفعت . (ثانيا) توصلوا إلى الاستيلاء على المبلغ المبين بالمحضر والملوك لمحمد عزيز رفعت بطريق التصرف فى مال ثابت ليس ملكا لهم وليس لهم حق التصرف فيه بأن باعوا أنقاض العقار المبين بالمحضر وتمكنوا بهذه الوسيلة من الاستيلاء على المبلغ الموضح . وطلبت معاقبتهم بالمادتين ١/٣٣٥ و ٣٢٦ من قانون العقوبات . ومحكمة أول درجة قضت بحبس كل من الطاعن والمتهمين أسعد رفعت ومحمود جودت

شهرين مع الشغل . وإلزامهم متضامين بأن يؤدوا إلى المدعى بالحقوق المدنية محمود محمد صالح مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت . فاستأنف المحكوم عليهم ، ومحكمة ثانى درجة قضت بالتأييد وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات .

وحيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى عرض لما دفع به الطاعن وباقي المحكوم عليهم فى شأن عدم علمهم بإفلاس المدين ورد عليه بقوله ” وهو دفاع لا يغير من وجه الرأى فى ثبوت الاتهامين قبل المتهمين الثلاثة الأول المذكورين ذلك أن حكم إشهار إفلاس محمد عزيز رفعت الصادر بتاريخ ٢٩ مايو سنة ١٩٥٤ وقد تسجل تحت رقم ٦٦١ بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٥٧ على نحو ما هو ثابت بالشهادة العقارية الصادرة من مكتب الشهر العقارى بالقاهرة المقدمة من المدعى بالحق المدنى قد أصبح حجة على الكافة ولا يقبل بعد ذلك الدفع بالجهل به بل يدحض هذا الدفاع ويهدره إقرار المتهم الأول أسعد رفعت السيد فى تحقيق النيابة العامة بأن العقار محل النزاع كانت تستأجره مدرسة بنبا قادن الثانوية حتى ١٩ أغسطس سنة ١٩٦١ وتحتجز إيجاره لدين لا يعرفه . وإذ كان ذلك كذلك ، ثم تقدم المتهمون الثلاثة الأول المذكورين عن طريق أولهم للحصول على ترخيص بهدم العقار محل النزاع والتعاقد وحدهم دون المرحوم محمد عزيز رفعت الشريك معهم فيه على بيع أنقاضه واستلام ثمنها وتوزيعه فيما بينهم دون أن يتقدموا بدليل على أن الشريك المذكور قد قبض حصته فى هذا الثمن ، فإن الأدلة تكبرن قد تضافرت فى حقهم لإدانتهم “ ، وما أورده الحكم من ذلك مخالف للقانون ولا يسوغ لإطراح الدفع بعدم العلم بإفلاس المدين ، ذلك أن تسجيل حكم إشهار الإفلاس وإن كان يعتبر قرينة قانونية قاطعة فى المسائل المدنية والتجارية على علم الكافة به وهى قرينة تقوم على افتراض من جانب الشارع استقرارا لحالة المعاملات ، إلا أنها لا تصلح — وحدها — دليلا على توفر العلم اليقينى بإشهار الإفلاس فى الأحكام الجنائية التى يجب أن تؤسس على التثبت واليقين لا على الفرض والاحتمال . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الأولى من المادة ٣٣٥ من قانون العقوبات تشترط لتوافر الجريمة المنصوص عليها أن يقترب المتهم الفعل وهو عالم بأن المال الذى يسرقه أو يخفيه

أو يخبئه من الأموال التي يتعلق بها حق الدائنين (أى أنه من أموال التفليسة)
وكان الثابت من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه
أن مشترى الأنقاض قد أقر بحضور المفلس المرحوم محمد عزيز رفعت عند الاتفاق
على ثمن الأنقاض باعتباره مالكا في العقار ، وأشار الحكم إلى أن ترخيص الهدم
صدر باسم الطاعن أسعد رفعت " وشركاه " كما أشار إلى موافقة باقي الورثة
على الهدم ، وأورد أن الطاعن وباقي المحكوم عليهم دفعوا بأن المدين المفلس
اشترك معهم في طلب هدم العقار والحصول على الترخيص بذلك وأنه قبض
ما يقابل نصيبه فيه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا
الدفاع أو يرد عليه بما يؤيده أو ينفيه ، وهو دفاع جوهري لما يبنى على ثبوته
أو عدم ثبوته قيام أو عدم قيام التهمة الثانية وهي جريمة النصب ، فإنه يكون معيبا
بما يستوجب نقضه والاحالة بالنسبة للطاعن وإلى المحكوم عليهما الآخرين
ولو لم يقدمنا طعنا لاتصال أوجه الطعن بهما ولوحدة الواقعة وحسن سير العدالة
عملا بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات
للطعن أمام محكمة النقض وذلك بغير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن مع إلزام
المطعون ضده المصاريف المدنية ومقابل أتعاب المحاماه .

جلسة ٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد صبرى ، ومحمود عزيز الدين سالم ، ومحمد أبو الفضل حفى ، وأنور خلف .

(٢٠٣)

الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ٣٦ القضائية

استئناف - " نظره " . معارضة .

استئناف النيابة العامة ينقل النزاع كله فيما يتعلق بالدعوى الجنائية لمصلحة طرفها من المتهم والنيابة . للمحكمة الاستئنافية تأييد الحكم المستأنف أو إلغاؤه أو تعديله لمصلحة المتهم أو ضده .
للحكوم عليه المعارضة فى الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية غيابيا بناء على استئناف النيابة وحدها .

من المقرر فى تفسير المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية أن استئناف أى طرف من أطراف لدعوى يعيد طرح النزاع لمصلحته هو وحده ، عدا استئناف النيابة العامة فإنه ينقل النزاع كله ، فيما يتعلق بالدعوى الجنائية لمصلحة طرفها من المتهم والنيابة فتتصل به — متى استوفى شرائطه القانونية — إتصالا ينحوها النظر فيه من جميع نواحيه ، وحينئذ يحق للمحكمة الاستئنافية أن تؤيد الحكم المستأنف أو تلغيه أو تعدله لمصلحة المتهم أو ضده . ومن ثم يجوز للحكوم عليه أن يعارض فى الحكم الذى يصدر من المحكمة الاستئنافية غيابيا طبقا لما هو مقرر فى المادة ٣٩٨ من قانون الاجراءات الجنائية التى أطلقت للمتهم الحق فى المعارضة فى الأحكام الغيابية الصادرة فى مواد المخالفات والجنح ، سواء كانت صادرة من محكمة أول درجة أو من المحكمة الاستئنافية بناء على استئناف النيابة أو بناء على استئنافه هو .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٨ مارس سنة ١٩٦٣ بدائرة قسم السيدة : بدد المبلغ المبين مقداراً بالمحضر لهلال محمد بركات ولم يكن سلم إليه إلا على سبيل الوكالة لتوصيله لآخر فاختلفه لنفسه إضراراً بالمجنى عليه . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات ومحكمة السيدة الجزئية قضت غيابياً بتاريخ ١٧ سبتمبر سنة ١٩٦٣ عملاً بمادة الاتهام بحبس المتهم شهراً واحداً مع الشغل وكفالة ٢٠٠ قرش ، فعارض المحكوم عليه وقضى في معارضته بتاريخ ١٩ نوفمبر سنة ١٩٦٣ باعتباره كأن لم تكن . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم ومحكمة القاهرة الابتدائية قضت غيابياً بتاريخ ٤ نوفمبر سنة ١٩٦٤ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف فعارض المتهم في الحكم الأخير وقضى في معارضته بتاريخ ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٦٥ بعدم جواز المعارضة . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه خطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه قضى بعدم جواز المعارضة المرفوعة من المتهم — المطعون ضده — عن الحكم الصادر غيابياً بناء على استئناف النيابة العامة وحدها ، بقوله إنه إذا ارتضى الحكم الاستدائي ، وقد صدر الحكم الغيابي الاستئنافي بتأييده ، فلا يعتبر أنه أضربه حتى يحق له التظلم منه بطريق المعارضة فيه ، مع أن استئناف النيابة ينقل النزاع برمته إلى المحكمة الاستئنافية فيما يتعلق بالدعوى الجنائية لمصاحبة أطرافها جميعاً ، مما يخول المتهم حق المعارضة في الحكم الذي يصدر غيابياً بناء على هذا الاستئناف ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون واجب النقض .

وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز المعارضة المرفوعة من المتهم بناء على الاستئناف المرفوع من النيابة العامة قال تسبباً لقضائه ما نصه : ” وحيث إنه لما كانت النيابة وحدها دون المتهم قد استأنفت الحكم الغيابي سالف البيان ، ولم يمثل المتهم بالجلسة فقضى غيابياً في ١٩٦٤/١١/٤ بقبول الاستئناف شكلاً

ورفضه موضوعا ، فعارض المتهم في هذا الحكم الأخير بالمعارضة الراهنة .
 وحيث إنه لما كان الحكم الغيابي الاستثنائي إذ قضى بتأييد الحكم المستأنف
 لا يعتبر أنه أضر بالمتهم حتى يصح له أن يعارض فيه ، ومن ثم فقد إنعدمت
 مصلحته في المعارضة المطروحة ويتعين لذلك القضاء بعدم جواز المعارضة . وهذا
 الذي أورده الحكم المطعون فيه تقرير خاطيء في القانون ، ذلك بأنه من المقرر
 في تفسير المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن استئناف أى طرف
 من أطراف الدعوى يعيد طرح النزاع لمصلحته هو وحده عدا استئناف النيابة
 العامة فإنه ينقل النزاع كله ، فيما يتعلق بالدعوى الجنائية ، لمصلحة طرفيها من المتهم
 والنيابة فتتصل به متى استوفى شرائطه القانونية - اتصالا يحوّلها النظر فيه من جميع
 نواحيه ، وحينئذ يحق للمحكمة الاستئنافية أن تؤيد الحكم المستأنف أو تلغيه
 أو تعدله لمصلحة المتهم أو ضده ، ومن ثم يجوز للمحكوم عليه أن يعارض في الحكم
 الذي يصدر من المحكمة الاستئنافية غيابيا طبقا لما هو مقرر في المادة ٣٩٨
 من قانون الإجراءات الجنائية التي أطلقت للمتهم الحق في المعارضة في الأحكام
 الغيابية الصادرة في مواد المخالفات والجنح ، سواء كانت صادرة من محكمة أول
 درجة أو من المحكمة الإستئنافية بناء على استئناف النيابة أو بناء على استئنافه هو .
 لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أخطأ فهم المعاني القانونية
 المتقدمة ، بما حجبته عن الفصل في معارضة المتهم إذ قضى بعدم قبولها ، فإنه يكون
 واجب النقض ، ويكون متعيّنا مع النقض الإحالة .

جلسة ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت السركي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور المادة المستشارين :
محمد صبرى ، ومحمد عبد المنعم حمزوى ، ونصر الدين عزام ، ومحمد أبو الفضل حفتى .

(٢٠٤)

الطعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٣٦ القضائية

(١) إثبات . ” اعتراف “ . إكراه .

سلطان الوظيفة في ذاته أو مجرد الخشية منه لا يعد إكراها مبطلا للاعتراف .
ما دام لم يستغل إن المتهم بالأذى ماديا أو معنويا .

(ب ، ج) سرقة . ظروف مشددة . سلاح . حكم . ” تسببيه . تسبیب غير معيب “ .

(ب) ظرف حمل السلاح في جنابة السرقة المعاتب عليها بالمادة ٣١٦ عقوبات .
توافره : بحمل أحد المتهمين سلاحا ظاهرا أو مخبأ لأى سبب ، وسواء
كان حمل السلاح عرضا بحكم وظيفته أو عمدا بقصد السرقة .

(ج) تحديد وقت وقوع الحادث وإثبات ظرف حمل المتهمين للسلاح . أمر
موضوعي .

(د) دفع . ” الدفع ببطلان القبض والتفتيش “ .

الدفع ببطلان القبض والتفتيش . من له حق الدفع به ؟ من وقع في شأنه القبض
والتفتيش .

(هـ) حكم . ” تسببيه . تسبیب غير معيب “ .

حق محكمة الموضوع في استخلاص الحقيقة من جماع العناصر المطروحة عليها دون
التقيد في ذلك بدلائل بعينه .

١ — سلطان الوظيفة في ذاته بما يسبغة على صاحبه من اختصاصات وإمكانات لا يعد إكراها ، ما دام هذا السلطان لم يستطل إلى المتهم بالأذى ماديا كان أو معنويا . كما أن مجرد الخشية منه لا يعد قرين الإكراه المبطل للاعتراف لا معنى ولا حكما .

٢ — استقر قضاء محكمة النقض على أن جناية السرقة المعاقب عليها بالمادة ٣١٦ من قانون العقوبات تتحقق قانونا بالنسبة إلى ظرف حمل السلاح كلما كان أحد المتهمين حاملا سلاحا ظاهرا أو مخبأ أيا كان سبب حمله لهذا السلاح ، وسواء كان الجاني يحمل السلاح عرضا بحكم وظيفته أو عمدا بقصد السرقة .

٣ — تحديد وقت وقوع الحادث من الليل أو بالنهار وإثبات ظرف حمل المتهمين للسلاح هو مما يستقل به قاضى الموضوع بغير معتب .

٤ — من المقرر أنه لا صفة لغير من وقع في شأنه القبض والتفتيش أن يدفع ببطلانه ولو كان يستفيد منه ، لأن تحقق المصلحة في الدفع لا حق لوجود الصفة فيه .

٥ — من حق محكمة الموضوع أن تستخلص الحقيقة من جماع العناصر المطروحة عليها من غير أن تقصر استخلاصها على دلائل بعينه .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخر بأنهم في ليلة ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٦٤ بدائرة قسم مصر الجديدة محافظة القاهرة : سرقوا الأشياء الموضحة بالمحضر وصفا وقيمة والمملوكة لشركة الطيران الهندية حالة كون الثلاثة الأول يحملون أسلحة ظاهرة . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالقيء والوصف الواردين بأمر الإحالة . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا بتاريخ ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٦٥ عملا بالمادة ٣١٦ من قانون العقوبات بمعاينة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة مدة خمس سنوات . فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن الأول — شوقي محمود عابد — ينمى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجناية مرققة بجمل سلاح قد شابه تناقض في الإستدلال وقصور في التسبيب وخطأ في الإسناد ذلك بأن الحكم آخذه بإقراره بوجوده في مكان الحادث وأسمى هذا الإقرار اعترافا وهو ليس به ولا يدل حتما على أنه ضالع في السرقة ، ثم عاد بعد ذلك ونقض ما أثبتته من إقراره أخذا بدلالة المعاينة ، ولم يرد على ما دفع به من بطلان إجراءات القبض والتفتيش التي تمت بشأن المتهمين الثانى والرابع لأن الأقوال التي نسبت إليه لتبرير إتخاذها صدرت وليد إكراه من قائد الحرس بسلطان الوظيفة ، ولأنها حصلت قبل صدور الأمر بها من النيابة العامة ، أما اعتراف المتهم الثانى عليه فوليد التعامل ردا على إقراره في شأنه — وافترضت المحكمة أن المتهمين كانوا يحملون أسلحتهم لأنهم كانوا قائمين بالحراسة ليلا ، مع أن ساعة الحادث حدثت بالخامسة صباحا ، وهو وقت كانت الحراسة فيه قد انتهت كما أن ما ذكره الحكم من أنه لم يعترف ولم يبلغ إلا بعد أن بدأ أمره ينكشف لا سند له من الأوراق ، ومن ثم فإنه يكون معيبا بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أثبت بيانا لواقعة الدهوى أن الطاعنين جنود في حرس جمر ك مطار القاهرة الذى تعددت السرقات فيه ، وأخرها ما وقع على مخزن "شركة الطيران الهندية" في ليلة ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٦٤ إذ كسر المتهمون — وهم يحملون أسلحتهم النارية — المخزن وسرقوا بعض ما فيه من عطور ونحور وسجاير وجوارب وكرافات تبلغ قيمتها خمسمائة جنيه وأخفوها لدى المكون عليه الرابع الذى لم يطعن على الحكم ثم نقل بعضها إلى منزل الطاعن الثانى الذى باع البعض لشخصين معينين نما عليه ، وقد تم ضبط شيء من المسروقات لدى المتهمين (الثانى والرابع) . وقد دلل الحكم المطعون فيه على هذه الواقعة بما ينتجها من وجوه الأدلة وهى اعتراف الطاعن الثانى ، وإقرار الطاعن الأول في التحقيق بوجوده على مسرح الجريمة ، وما شهد به المشتريان لبعض المسروقات من الطاعن الثانى ، وما أسفر عنه تفتيش منزله ومنزل المتهم الرابع في الدعوى من العثور

على بعض المسروقات ، وما هلت عليه المعاينة ، وأعمل في حق المتهمين المادة ٣١٦ من قانون العقوبات . وبذلك يكون الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به أركان الجريمة التي دين الطاعنون فيها ، وأورد على ثبوتها في حقهم أدلة متجة . ولما كان الحكم المطعون فيه — على ما تقدم — قد أخذ الطاعن الأول باقراره بوجوده في مكان الحادث مضافا إليه ما عدده من شواهد منها اعتراف الطاعن الثاني بامسهم الأول في مقارفة الجريمة ، ولم يسم بإقرار الأول اعترافا ولا هو حمله إلا المعنى المستفاد من عبارته بغير مسخ ولا تحريف ، وكان من حق محكمة الموضوع أن تستخلص الحقيقة من جماع العناصر المطروحة عليها من غير أن تقصر استخلاصها على دليل بعينه ، وكان الحكم قد نقض عدول الطاعن بأدلة مؤدية ولم يطمئن إلى ما زعمه من كتمان الحقيقة أياما خشية بأس المتهمين الآخرين ، أو قوله غير الحق في إقراره عليهم انصياعا لإكراه رئيسه ورضوخا لسلطاناه ، وكان سلطان الوظيفة في ذاته بما يسبغه على صاحبه من اختصاصات وإمكانات لا يعد إكراهها مادام هذا السلطان لم يستغل إلى المتهم بالأذى ماديا كان أو معنويا ، وكان مجرد الخشية منه لا يعد قرين الإكراه المبطل للاعتراف لا معنى ولا حكما ، وكان الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع بأنه وقع عليه إكراه بالمعنى الصحيح في القانون ، فلا على محكمة الموضوع إن هي التفتت عن دعواه ، وأخذته بإقراره . ولما كان أى من المتهمين الثاني والرابع لم يدفع ببطلان القبض والتفتيش ، وكان من المقرر أن هذا البطلان لاصفة لغير من وقع في شأنه أن يدفع به ولو كان يستفيد منه ، لأن تحقق المصلحة من الدفع لا حق لوجود الصفة فيه ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون مقبولا ، وكان تحديد وقت وقوع الحادث من الليل أو النهار وإثبات ظرف حمل المتهمين للسلاح هو مما يستقل به قاضى الموضوع بغير معقب ، وكان حمل المتهمين لأسلحتهم أثناء الحراسة لا يلا بصفتهم جندا أمرا متقبولا لا ينبو عن منطق العقل ، وكان الحكم مع ذلك لم يلجأ إلى هذا الإقتراض في إثبات هذا الظرف ، بل أثبتته بالاستناد إلى أقوال الطاعنين الأول والثاني ، وكان أى منهما لم ينازع أمام محكمة الموضوع في توافر ظرف الليل أو ظرف حمل السلاح ، وكان ما أثبتته الحكم من ذلك من صميم نشاط قاضى الموضوع في فهم الواقع في الدعوى استمدادا من أدلته ، فإن المجادلة في ذلك — ولأول مرة — أمام محكمة النقض لا تكون مقبولة

كما لا يكون مقبولا ما أثاره الطاعن في سائر طعنه من جدل موضوعي يتعين القضاء برفضه .

وحيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن الثاني - حسن عبداللطيف ابراهيم - الخطأ في القانون، ذلك بأن الحكم المطعون فيه دان الطاعنين بجناية السرقة بحمل سلاح ليلا طبقا للمادة ٣١٦ من قانون العقوبات مع أن حملهم للسلاح إنما كان بمقتضى واجب الوظيفة بصفتهم جنودا في حرس الجمارك بما لا يتوافق به ظرف حمل السلاح ما دام هذا السلاح لم يحمل ولم يستعمل بغرض السرقة .

وحيث إن ما يثيره الطاعن الثاني في وجه طعنه مردود بأن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن جناية السرقة المعاقب عليها بالمادة ٣١٦ من قانون العقوبات تتحقق قانونا بالنسبة إلى ظرف حمل السلاح كلما كان أحد المتهمين حاملا سلاحا ظاهرا أو مخبأ أي كان سبب حمله لهذا السلاح ، وسواء كان الجاني يحمل السلاح عرضا بحكم وظيفته أو عمدا بقصد السرقة ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون له سند من القانون .

وحيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن الثالث - محمد المهدي مراد - الخطأ في القانون للعلة التي سبقت في طعن الطاعن الثاني ، والفساد في الاستدلال بدعوى أن الحكم دابه استنادا إلى اعتراف الطاعنين الأول والثاني عليه مع أن اعترافهما ولید إكراه وقع عليهما من رئيسهما قائد حرس الجمارك ، أما فتحي بكري عابدين ، ومارى انطوانيت المقول بأنهما اشتريا بعض المسروقات فلم يقل أحد منهما إن الطاعن باعها شيئا منها ، أو أنه كان حاضرا وقت البيع ، مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن ما يثيره الطاعن الثالث مردود في شقه الأول بما سبق الرد به على طعن الطاعن الثاني . وأما عن الشق الثاني من الطعن فإن المحكمة أخذت الطاعن باعتراف المتهمين الأول والثاني عليه ، واستعراف زوجة المتهم الرابع ، ولم تأخذه بغير ذلك من الأدلة حتى يكون له أن يتشكى منه ، وكان الطاعن قد أرسل دفاعه أمام محكمة الموضوع إرسالا ، وكان ما ورد فيه لا ينطوي على منازعة جدية في صحة ما أخذه به الحكم من اعتراف عليه ، وكان الطعن في حقيقته جدلا موضوعيا صرفا لا يثار لدى محكمة النقض فإنه يكون على غير أساس متعين الرفض .

جاسة ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار/حسين صفوت السركى نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين :
محمد صبرى ، ومحمد عبد المنعم حمزاوى ، ونصر الدين عزام ، وأنور أحمد خالف .

(٢٠٥)

الطعن رقم ١٢٥١، ١٢٥٢ لسنة ٣٦ القضائية

(أ ، ب) جريمة . ” جريمة مستمرة “ . محال عامة . اجراءات المحاكمة .
نقض . ” حالات الطعن بالنقض . الخطأ فى تطبيق القانون “ .

(أ) جريمة إدارة محل عام سبق غلقه . طبيعتها : جريمة مستمرة .

(ب) محاكمة الجانى عن جريمة مستمرة تشمل جميع الأفعال أو الحالة الجنائية
السابقة على رفع الدعوى وحتى صدور حكم بات فيها . مثال .

١ — جريمة إدارة محل عام سبق غلقه هى من الجرائم المستمرة التى يتوقف
استمرار الفعل المعاقب عليه فيها على تدخل إرادة الجانى تدخلا متتابعاً
متجدداً .

٢ — محاكمة الجانى عن جريمة مستمرة تشمل جميع الأفعال أو الحالة
الجنائية السابقة على رفع الدعوى وحتى صدور حكم بات فيها . فإذا كان
الثابت أن الدعويين المقامتين على الطاعة لم يصدر فيهما بعد حكم بات بل نظر
الإستئناف المرفوع فيهما أمام هيئة واحدة وفى تاريخ واحد ، فإنه كان لزاماً
على المحكمة الإستئنافية أن تأمر بضم الدعويين وأن تصدر فيهما حكماً واحداً
بعقوبة واحدة ، أما وهى لم تفعل فإنها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون مما يقتضى
من محكمة النقض إعمالاً للنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩
فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تتدخل لتصلح

ما وقعت فيه محكمة الموضوع من خطأ في تطبيق القانون فتأمر بضم الطعنين المرفوعين من الطاعة وتقضى بنقض الحكمين المطعون فيهما نقضا جزئيا ليحكم فيهما بعقوبة واحدة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدها بأنها في يومى ٢٦ نوفمبر و ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٤ بدائرة قسم المطرية : فتحت محلا عاما رغم سبق غلقه . وطلبت عقابها بالمادتين ١ و ٣٩ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ . ومحكمة جناح البلدية الجزئية قضت غيابيا في ١٨ فبراير و ٤ مارس سنة ١٩٦٥ عملا بمادتي الاتهام بتغريم المتهم في كل من التهمتين عشرة جنيهاً وإعادة النلق على نفقتها . عارضت المحكوم عليها في الحكمين وقضى في المعارضتين بتاريخ أول يوليه سنة ١٩٦٥ بقبولهما شكلا ورفضهما موضوعا وتأيد الحكمين الغيابيين المعارض فيهما . فاستأنفت المحكوم عليها هذين الحكمين في أول يوليه سنة ١٩٦٥ . ومحكمة القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا في ١١ و ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٦٥ بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع بتعديل الغرامة في كل منهما إلى خمسة جنيهاً وتأيد الحكمين المستأنفين فيما عدا ذلك . فطعنّت النيابة العامة في هذين الحكمين بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن المقدم من النيابة العامة هو أن محكمة الموضوع إذ دانت المطعون ضدها في كل من الحكمين المطعون فيهما بجريمة إدارة محل عام سبق غلقه وقضت بتغريمها في كل منهما بغرامة قدرها خمسة جنيهاً قد أخطأت في تطبيق القانون ، ذلك بأنها نزلت بالعقوبة المقضى بها إلى ما دون الحد الأدنى المقرر في المادة ٣٩ من القانون الرقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ وهو عشرة جنيهاً .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على أوراق الطعن رقم ١٢٥٢ سنة ٣٦ ق أن الدعوى الجنائية رفعت على المطعون ضدها بوصف أنها في يوم ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٤ أدارت محلا عاما سبق غلقه وقضت محكمة أول درجة غيابيا في يوم ١٨ من فبراير سنة ١٩٦٥ بتغريمها عشرة جنيهاً وإعادة الغلق على نفقتها فعارضت وقضى في يوم ١/٧/١٩٦٥ بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه فاستأنفت وقضى في يوم ١١ من أكتوبر سنة ١٩٦٥ بحضورها بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الغرامة إلى خمسة جنيهاً وتأيد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك ، كما يبين من الاطلاع على أوراق الطعن رقم ١٢٥١ سنة ٣٦ ق أن الدعوى الجنائية رفعت على المطعون ضدها لأنها في يوم ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ أدارت محلا عاما سبق غلقه وقضت محكمة أول درجة غيابيا في يوم ٤ من مارس سنة ١٩٦٥ بتغريمها عشرة جنيهاً وإعادة الغلق على نفقتها فعارضت وقضى في يوم أول يولييه سنة ١٩٦٥ بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه فاستأنفت ، وقضى في يوم ١١ من أكتوبر سنة ١٩٦٥ بحضورها بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الغرامة إلى خمسة جنيهاً وتأيد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك . ولما كان ذلك ، وكان الثابت مما أثبتته المحكمة المطعون فيهما أن المحل العام الذي دىنت المطعون ضدها بإدارته على الرغم من سبق غلقه هو محل واحد ، وكانت جريمة إدارة محل عام سبق غلقه هي من الجرائم المستمرة التي يتوقف استمرار الفعل المعاقب عليه فيها على تدخل إرادة الجاني تدخلا متتابعاً متجدداً وكانت مخالفة الجاني عن جريمة مستمرة تشمل جميع الأفعال أو الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى وحتى صدور حكم بات فيها . ولما كان الثابت أن الدعويين لم يصدر فيهما بعد حكم بات ، بل نظر الاستئناف المرفوع فيهما أمام هيئة واحدة وفي تاريخ واحد ، فإنه كان لزاما على المحكمة الاستئنافية أن تأمر بضم الدعويين وأن تصدر فيهما حكما واحداً بعموبة واحدة ، أما وهي لم تفعل فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون مما يقتضى من هذه المحكمة إعمالا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تتدخل لتصلح ما وقعت فيه محكمة الموضوع من خطأ في تطبيق القانون فتأمر بضم الطعن

رقم ١٢٥٢ سنة ٣٦ ق إلى هذا الطعن وتقضى بنقض الحكمين المطعون فيهما نقضاً جزئياً ليحكم فيهما بعقوبة واحدة . لما كان ماتقدم ، وكانت المادة ٣٩ من القانون الرقيم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة قد نصت على عقوبة الحبس الذي لا يجاوز ثلاثة أشهر والغرامة التي لا تزيد على مائة جنيه ولا تقل عن عشرة جنيهاً أو إحدى هاتين العقوبتين عن جريمة إدارة محل عام سبق غلقه . ولما كانت محكمة الموضوع قد نزلت بالعقوبة المفضى بها عن الحد الأدنى المقرر قانوناً ، فإن حكمها يكون قد شابه خطأ آخر في تطبيق القانون ، مما يقتضى تصحيحه وفقاً للقانون بجعل الغرامة المحكوم بها عن الواقعتين معا عشرة جنيهاً وذلك بالإضافة إلى عقوبة الغلق المفضى بها .

جلسة ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : مختار رضوان ، وجمال المرصفاوى ، وحسين ساح ، ومحمود العمراوى .

(٢٠٦)

الطعن رقم ١٢٥٣ لسنة ٣٦ القضائية :

(ا ، ب) سلاح . عقوبة . ظروف مشددة . ضرب أفضى إلى الموت .

(ا) انصرف مراد الشارع في المادة ٧ من قانون الأسلحة والذخائر إلى المغايرة بين حالة الحكم بتمتوبة الجنائية ، وحالة الحكم بعقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة . اكتفاؤه في الحالة الأولى بمجرد الحكم بعقوبة الجنائية بصرف النظر عن نوع الجريمة التي صدرت فيها هذه العقوبة . اشتراطه في الحالة الثانية أن تكون العقوبة في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس أو المال .

(ب) شمول عبارة ” جرائم الاعتداء على النفس “ الواردة بالفقرة (ب) من المادة ٧ من قانون الأسلحة والذخائر كل صور الاعتداء على النفس وإن لم يبلغ حد القضاء على الحياة .

(ج) محكمة الجنائيات . ” الإجراءات أمامها “ . ” إعادة المحاكمة “ .

إعادة المحاكمة الجنائية طبقا لنص المادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية . طبيعتها : هي بمثابة محاكمة مبتدأة . أثر ذلك : لمحكمة الإعادة الفصل في الدعوى بكامل حريتها غير مقيدة بشئ مما جاء بالحكم الغيابي .

١ — يبين من نص المادة السابعة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ في شأن الأسلحة والذخائر ومذكرته الإيضاحية أن مراد الشارع قد انصرف إلى المغايرة بين حالة الحكم بعقوبة الجنائية ، وحالة الحكم بعقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ، فاكتفى

في الحالة الأولى بمجرد الحكم بعقوبة الجناية وبصرف النظر عن نوع الجريمة التي صدرت فيها هذه العقوبة ، بينما اشترط في حالة الحكم بعقوبة الحبس لمدة سنة على الأقل أن تكون هذه العقوبة في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس أو المال . ولما كان الثابت من صحيفة الحالة الجنائية أن المطعون ضده سبق الحكم عليه بعقوبة السجن سبع سنين ، فإن الظرف المشدد المنصوص عليه بالفقرة "ب" من المادة السابعة يكون متوافرا . ولا محل لبحث نوع الجريمة التي صدرت فيها عقوبة الجناية هذه . وإذ لم يلزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه باستبعاد الظرف المشدد بحثا وراء نوع الجريمة التي صدرت فيها عقوبة الجناية ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٢ — إن عبارة " جرائم الاعتداء على النفس " الواردة بالفقرة (ب) من المادة السابعة من قانون الأسلحة والذخائر جاءت عامة ، فهي تشمل — على ما جرى به قضاء محكمة النقض — كل صور الاعتداء على النفس وإن لم يبلغ حد القضاء على الحياة ، فدخل فيها الضرب البسيط والضرب المفضى إلى الموت متى توافرت باقي الشروط . ولا ريب أن من صدر عليه حكم بعقوبة جناية أو بعقوبة الحبس لمدة سنة على الأقل في جريمة ضرب أفضى إلى الموت يدخل في عموم نص الفقرة (ب) المذكورة ويتوافر بالنسبة إليه الظرف المشدد ، ما دام الحكم بالعقوبة قائما في التاريخ الذي ارتكب فيه جريمة إحراز السلاح ، وتكون العقوبة لهذه الجريمة هي الأشغال الشاقة المؤبدة عملا بالمادة ٣/٢٦ من القانون سالف الذكر .

٣ — من المقرر أن إعادة المحاكمة الجنائية طبعها لنص المادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية ليس مبناها تظلم يرفع من المحكوم عليه بل هي بحكم القانون بمثابة محاكمة مبتدأة ، وبالتالي فإن لمحكمة الإعادة أن تفصل في الدعوى بكامل حريتها غير مقيدة بشيء مما جاء بالحكم الغيابي ولها أن تسدد العقوبة أو تخفضها وحكمها في كلا الحالتين صحيح قانونا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٨ مايو سنة ١٩٦٣ بدائرة مركز أنجم محافظة سوهاج : حاز بغير ترخيص سلاحين ناريتين أحدهما مششخن "بندقية ألماني" والآخر ذو ماسورة مصقولة من الداخل "بندقية خرطوش" حالة كونه قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية في القضية رقم ١١٧٦ سنة ١٩٦٢ جنایات سوهاج في ١٣ فبراير سنة ١٩٥٨ بالسجن سبع سنين لضرب أفضى إلى موت . وطلبت معاقبته بالمواد ١/١ و ٧/ب و ٢٦/١ - ٢ - ٣ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٢ والبند "ب" من الجدول رقم ٣ المرفق . ومحكمة جنایات سوهاج قضت حضوريا في ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٥ عملا بالمواد ١ و ٢٦/١ - ٢ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٢ المرفق به والبند (ب) من القسم الأول من الجدول رقم ٣ المرفق مع تطبيق المادة ٣٢ / ١ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل مدة ستة شهور ومصادرة السلاحين المضبوطين . فطعنت الطاعنة (النيابة العامة) في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنهى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بحبس المطعون ضده ستة أشهر مع الشغل والمصادرة في جريمتي إحراز سلاح ناري مششخن وآخر غير مششخن بدون ترخيص مستبعدا الظرف المشدد وهو سبق الحكم عليه في ١٣ فبراير سنة ١٩٥٨ بعقوبة جنائية لضرب أفضى إلى موت استنادا إلى أن هذه الجريمة ليست من جرائم الاعتداء على النفس المنصوص عليها بالمادة ٧/ب من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ وإنما تعتبر مجرد إيذاء يقع على البدن ، قد أخطأ في تطبيق قانون على اعتبار أن جرائم الاعتداء على النفس يدخل فيها جريمة الضرب ولو أفضى

إلى موت ، إذ أن الشارع تناولها وجريمة القتل في باب واحد من قانون العقوبات . ومن ثم فما كان للحكم المطعون فيه — وقد توافر الظرف المشدد — أن ينزل بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة المنصوص عليها بالمادة ٣/٢٦ من القانون صالف الذكر — حتى بعد إعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات التي لم يشر إليها — عن أدنى عقوبة السجن — ولا ينال من ذلك سبق الحكم في غيبة المطعون ضده بعقوبة الحبس لأن الحكم الغيابي سقط بقوة القانون بحضور ذلك المطعون ضده وعاد للحكمة كامل حريتها في الفصل في الدعوى غير مقيدة بمدد العقوبة الغيابية السابقة .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن النيابة العامة رفعت الدعوى ضد المتهم لأنه في يوم ١٨ مايو سنة ١٩٦٣ حاز بغير ترخيص سلاحين ناريتين أحدهما مششخن بندقية ألماني والآخر ذو ماسورة مصقولة من الداخل — بندقية خرطوش — حالة كونه قد حكم عليه بعقوبة جنائية في القضية ١١٧٦ سنة ١٩٦٢ جنايات سوهاج في ٣ فبراير سنة ١٩٥٨ بالسجن سبع سنين لضرب أفضى لموت وطلبت معاقبته بالمواد ١/١ و ٧/ب و ١/٢٦ — ٢ — ٣ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ سنة ١٩٥٤ و ٧٥ سنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٢ / والبند "ب" من الجدول رقم ٣ / المرافق ، وقد قضت محكمة جنايات سوهاج بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور ومصادرة السلاحين المضبوطين عملاً بالمواد ١ و ١/٢٦ — ٢ — ٣ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ سنة ١٩٥٤ و ٧٥ سنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٢ / المرفق به والبند "ب" من القسم الأول من الجدول رقم ٣ / المرفق به والمادة ١/٣٢ من قانون العقوبات ، واستندت في حكمها إلى ما قالته من أن جرائم الضرب حتى ولو أفضت إلى الموت لا تعتبر من جرائم الاعتداء على النفس التي يقوم بتوفرها الظرف المشدد لجريمة إحراز السلاح وإنما تعتبر بمجرد إيذاء يتمع على البدن ، ورتبت على هذا النظر عدم انطباق أحكام المادتين ٧/ب و ٣/٢٦ من قانون السلاح عليها . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣/٢٦ المعدلة بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ تنص على أن يعاقب الجاني بالأشغال الشاقة المؤبدة إذا ارتكب جريمة من الجرائم المنصوص عليها بالفقرتين السابقتين

وكان من الأشخاص المذكورين بالفقرات "ب ، ج ، د ، هـ ، و" من المادة السابعة . وقد نصت الفقرة ب من هذه المادة الأخيرة على من حكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة الحبس لمدة سنة على الأقل في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس أو المال . وجاء بالمذكرة الإيضاحية على هذا النص أنه "أضيف إلى الجرائم المنصوص عليها في المادة السادسة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ جريمة الاتجار في المخدرات وهذه الجريمة وإن أصبحت جنائية طبقا للقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ وبذلك تندرج تحت البند "ب" من المادة السابعة من هذا المشروع إلا أن هذه الإضافة لازمة بالنسبة إلى الجرائم التي حكم فيها في ظل القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٢٨ " . ويبين من نص المادة السابعة والمذكرة الإيضاحية، أن مراد الشارع قد انصرف إلى المغايرة بين حالة الحكم بعقوبة الجنائية، وحالة الحكم بعقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة، فاكتمل في الحالة الأولى بمجرد الحكم بعقوبة الجنائية وبصرف النظر عن نوع الجريمة التي صدرت فيها هذه العقوبة، بينما اشترط في حالة الحكم بعقوبة الحبس لمدة سنة على الأقل أن تكون هذه العقوبة في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس أو المال . لما كان ذلك ، وكان الثابت من صحيفة الحالة الجنائية المرفقة بالأوراق أن المطعون ضده سبق الحكم عليه في ١٣ فبراير سنة ١٩٥٨ بعقوبة السجن سبع سنين ، فإن الظرف المشدد المنصوص عليه بالفقرة "ب" من المادة السابعة يكون متوافرا ، ولا محل للبحث وراء نوع الجريمة التي صدرت فيها عقوبة الجنائية هذه . وإذا لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه باستبعاد الظرف المشدد بحثا وراء نوع الجريمة التي صدرت فيها عقوبة الجنائية فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . هذا بالإضافة إلى أن عبارة "جرائم الاعتداء على النفس" الواردة بالفقرة "ب" من المادة السابعة جاءت عامة فهي تشمل — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — كل صور الاعتداء على النفس وإن لم يبلغ حد اغتيال الحياة فيدخل فيها الضرب البسيط والضرب المفضى إلى الموت متى توافرت باقي الشروط . ولا ريب أن من صدر عليه حكم بعقوبة جنائية أو بعقوبة الحبس لمدة سنة على الأقل في جريمة ضرب أفضى إلى الموت ، يدخل في عموم نص الفقرة "ب" المذكورة ويتوافر بالنسبة إليه الظرف المشدد ، ما دام الحكم بالعقوبة قائما في التاريخ الذي ارتكب فيه جريمة احراز السلاح ، وتكون العقوبة لهذه الجريمة هي الأشغال الشاقة المؤبدة عملا بالمادة ٢٦/٢ من القانون رقم ٣٩٤

لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد انطوى على خطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه نقضا جزئيا فيما قضى به من عقوبة الحبس وتصحيحه وفقا للقانون وتطبيق المواد ١ و ٧/ب و ١/٢٦ — ٢ — ٣ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والمادة ٣٢ من قانون العقوبات . وترى المحكمة وهي تقدر العقوبة أن تطبق المادة ١٧ من قانون العقوبات مراعية دواعي الرأفة التي أخذت بها محكمة الموضوع ، إذ أن قضاءها بعد استبعاد الظرف المشدد بالحبس ستة أشهر لا يحمل سوى معنى قانوني واحد هو أنها أرادت إعمال هذا النص وإن لم تذكر ذلك بأسباب حكمها ، وعدم الإشارة إليه لا يعيب الحكم . ولا محل للتحدى بسبق صدور حكم في غيبة المطعون ضده بالحبس عن التهمة ذاتها ، لما هو مقرر من أن إعادة المحاكمة الجنائية طبقا لنص المادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية ليس مبنيا على تظلم يرفع من المحكوم عليه بل هي بحكم القانون بمثابة محاكمة مبدئية ، وبالتالي فإن لمحكمة الإعادة أن تفصل في الدعوى بكامل حريتها غير مقيدة بشيء مما جاء بالحكم الغيابي ولها أن تشدد العقوبة أو تخففها وحكمها في كلا الحالتين صحيح قانونا .

جلسة ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت السركي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : محمد صبرى ، ومحمد عبد المنعم حمزاوى ، ونصر الدين عزام ، وأنور أحمد خلف .

(٢٠٧)

الطعن رقم ٣١٧٤ لسنة ٣٦ القضائية

(أ ، ب) اختلاس أموال أميرية . جريمة .

(أ) جناية الاختلاس . قيامها : تسليم المال موضوع الاختلاس إلى الجاني
بأمر من رؤسائه . كفايته لإعتباره مشغولاً عنه . هذا التسليم يتلزم
معه أن يكون أميناً عليه ، ما دام أنه قد أؤتمن بسبب وظيفته
على حفظه . اختلاسه له . استحقاقه للمقوبة المغلظة المنصوص عليها
في المادة ١١٢/٢ عقوبات .

(ب) جناية الاختلاس . تمامها : مجرد اخراج الأمين المال المؤمن
عليه من المكان المخصص لحفظه بنية اختلاسه .

(ج) حكم . ” تسببيه . ما لا يعيب الحكم في نطاق التدليل “ .

خطأ المحكمة في فن التحقيق . لا يعيب حكمها . ما دام الطاعن لم يعترض
عليه أمامها .

(د ، هـ ، و) حكم . ” تسببيه . تسبیب غير معيب “ . إثبات .
” اعتراف “ .

(د) التناقض الذى يعيب الحكم : هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفى
بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى منها فصدته المحكمة .

(هـ) لمحكمة الموضوع الاستناد فى إدانة المتهم إلى أقوال متهمين آخرين .

(و) لمحكمة الموضوع الاعتماد على أقوال المتهم ولو عدل عنها .

١ — من المقرر أنه يكفي أن يكون المال موضوع الاختلاس المنصوص عنه في المادة ١١٢ من قانون العقوبات والتي يخضع الطاعن لحكمها بوصفه مستخدماً باحدى الشركات العامة طبقاً للمادة ١١١ من القانون نفسه — قد سلم إلى الجاني بأمر من رؤسائه حتى يعتبر مسئولاً عنه . ولما كان تسليم البضاعة المختلسة على الصورة التي أوردتها الحكم واستظهرها من أقوال شهود وسائر أدلة الدعوى يتلزم معه أن يكون الطاعن أميناً عليها ما دام أنه قد أؤتمن بسبب وظيفته على حفظها فإنه إذا اختلسها عد مختلساً لأموال عامة مما نصت عليه المادة المذكورة وحق عقابه عن جناية الاختلاس بالعقوبة المغلظة المنصوص عليها في الفقرة ثمانية من المادة ١١٢ سالفه البيان . ومن ثم فإن منازعة الطاعن حول حقيقة صفته كأمين للمخزن الذي جرت فيه واقعة الاختلاس ودعواه بأن لهذا المخزن أميناً آخر كان غائباً وأميناً مساعداً وقع على إذن تسليم البضاعة التالفة الذي كان تحت بصر المحكمة ، كل أوامك لا يجديهِ ما دام الحكم قد أثبت في حتمه — أخذاً بشهادة الشهود — أنه كان مسئولاً عن الرسالة موضوع الاختلاس بسفته من أمناء مخازن الشركة مما يوفر في حقه فضلاً عن عنصر التسليم بسبب الوظيفة صفته كأمين من أمناء الودائع .

٢ — جريمة الاختلاس تتم بمجرد اخراج الأمين ما هو مؤتمن عليه من مهمات ورواد من المخزن أو المكان المخصص لحفظها بنية اختلاسها .

٣ — خطأ محكمة الموضوع في فن التحقيق لا يؤثر في سلامة حكمها، ما دام الطاعن لم يعترض عليه أمامها .

٤ — من المقرر أن المناقض الذي يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى منها قصده المحكمة .

٥ — لمحكمة الموضوع أن تستند في إدانة متهم إلى أقوال متهمين آخرين ما دامت قد اطمأنت إليها وارتاحت لها .

٦ — لمحكمة الموضوع أن تعتمد على أقوال المتهم — ولو عدل عنها — متى رأت أنها صحيحة وصادقة وبغير أن تلزم ببيان علة ما ارتأته ، إذ مرجع الأمر إلى اطمئنانها إلى ما تأخذ به دون ما تعرض عنه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٤ سبتمبر سنة ١٩٦٤ بدائرة قسم مصر الجديدة محافظة القاهرة : بصفته مستخدما عموميا بإحدى شركات القطاع العام " أمين مخزن شركة الدلتا الصناعية " إختلس البضائع المبينة وصفا وقيمة بالمحضر والمسلمة إليه باعتباره من الأمناء على الودائع . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١١١ و ١١٢ و ١١٨ و ١١٩ من قانون العقوبات . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا بتاريخ ٢٨ مارس سنة ١٩٦٦ عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالسجن ثلاث سنين وبغزله من وظيفته وبتغريمه مبلغ ٦٣١ ج و ٨٠٠ م (ستمائة وواحد وثلاثين جنيا وثمانمائة مليم) . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى أوجه الطعن الأول والثاني والثالث في شقه الأول والخامس والسابع هو الخطأ في الإسناد والقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم المطعون فيه دانه طبقا للمادة ١١٢ من قانون العقوبات بمقولة إنه إختلس البضاعة المنسوب إليه إختلاسها وهو أمين عليها وأنها كانت مسلمة إليه بسبب وظيفته في حين أن البين من شهادة شاهدي الإثبات إلياس حبيب رئيس المخازن وسمير عساف مدير الاحتياجات بالشركة أن الطاعن لم يكن أمينا لمخزن البلاستيك الذي وقعت فيه واقعة الإختلاس المسندة إليه بل له أمين آخر تصادف غيابه وقتذاك وأمين مساعد هو زكريا أبو النجا الذي وقع على الإذن بتسليم البضاعة وقد قدم الطاعن هذا الإذن للمحكمة تأييدا لدفاعه من أنه لم يكن أمينا للمخزن المشار إليه وإنما قام بمهمة تسليم البودرة التالفة إلى مندوب شركة التأمين بناء على تكليف مفاجئ من رئيسه مما يذنب معه عنصر التسليم بسبب الوظيفة وهو شرط لازم لتوافر الركن المادي لجريمة الإختلاس التي دين بها إلا أن المحكمة لم تأبه لذلك بل وأسندت إليه — على غير حق — أنه أقرب لتسليم البودرة التالفة بصفته أمينا للمخزن

المذكور هذا وقد دانه الحكم عن جريمة اختلاس تامة في حين أن أمرها قد اكتشف قبل تمامها ، كما قعد من بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كافيا تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة الاختلاس التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة لها أصلها الثابت في الأوراق وانتهى إلى مساءلته عنها في قوله : ” وحيث إن جريمة الاختلاس المنسوبة إليه قد ثبتت أخذا بأقوال الشهود من أنه تلقى الأمر بتسليم الكميات البالغ وزنها ١٨٦٥ كيلوجرام من البودرة التالفة المجنبة بالمخزن الأمين عليه والمسئول عن استلام ما يدخله وتسليم ما يطلب منه تسليمه وأنه هو الذي قام بتسليم الكمية المضبوطة من الأصناف الجيدة بعد أن وزنها بنفسه فبلغ عند الضبط ٢٤٤٠ كيلوجرام أى بزيادة ٥٧٥ كيلوجرام . ولا عبرة بإنكاره إزاء ذلك وإزاء ما قرره عمال المصنع من أنه لم يكلفهم بتعبئة الأجولة بل استدعاهم بعد أن قام حمالان من قبل مندوب شركة التأمين بالتعبئة وأمرهم بحملها إلى السيارة رغم حظر ذلك . وحيث إن الثابت بأن المتهم يعمل أمينا لمخزن شركة الدلتا الصناعية وهى إحدى شركات القطاع العام وقد اختلس مسحوق البلاستيك المسلم إليه باعتباره من الأمانة عليه ونقله من المخزن المحفوظ به إلى خارج المصنع بما تتوافر به أركان الجريمة المنصوص عنها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات “ . ولما كان ما أثبتته المحكمة له ، مأخذه الصحيح من الأوراق ، وكان من المقرر أنه يكفي أن يكون المال موضوع الاختلاس المنصوص عنه في المادة ١١٢ من قانون العقوبات والتي يخضع الطاعن لحكمها بوصفه مستخدما بإحدى الشركات العامة طبقا للمادة ١١١ من القانون نفسه قد سلم إلى الجاني بأمر من رؤسائه حتى يعتبر مسئولا عنه ، وكان تسليم البضاعة المختلسة على الصورة التي أوردتها المحكمة واستظهرها من أقوال الشهود وسائر أدلة الدعوى يتلزم معه أن يكون أمينا عليها مادام أنه قد أؤتمن بسبب وظيفته على حفظها فإذا اختلسها عد فختلسا لأموال عامة مما نصت عليه المادة المذكورة وحق عقابه من جنابة الاختلاس وبالعقوبة المغلظة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١١٢ سالفة البيان ، ومن ثم فإن منازعة الطاعن حول حقيقة صفته كأمين لمخزن البلاستيك

الذى جرت فيه واقعة الاختلاس ودعواه بأن لهذا المخزن أمينا آخر كان غائبا وأمينا مساعدا وقع على إذن تسليم البضاعة التالفة الذى كان تحت بصر المحكمة ، كل أولئك لا يجديهم مادام الحكم قد أثبت في حقه — أخذاً بشهادة الشهود — أنه كان مسئولاً عن الرسالة موضوع الاختلاس بصفته من أمناء مخازن الشركة مما يوفر في حقه فضلا عن عنصر التسليم بسبب الوظيفة ، صفته كأمين من أمناء الودائع . لما كان ذلك ، وكانت واقعة الدعوى كما أوردها الحكم توفر في حق الطاعن جريمة الاختلاس تامة لما هو مقرر من أن هذه الجريمة تتم بمجرد إنحراج ما هو مؤتمن عليه من مهمات ومواد من المخزن أو المكان المخصص لحفظها بذية اختلاسها ، وهو ما لم يخطئ الحكم في بيانه ، ومن ثم فيكون ما يثيره الطاعن في هذه الأوجه في غير محله .

وحيث إن مبنى الشق الثانى من الوجه الثالث من أوجه الطعن هو الخطأ فى الإسناد والقصور فى التسبيب وآية ذلك التفات الحكم عن مناقشة ما دلت عليه شهادة رئيس المخازن أمام المحكمة والإقرار المقدم لوكيل نيابة مصر الجديدة من اشتراك المتهمين الثانى والثالث والرابع — الذين برئوا — فى تعبئة البودرة التى قيل باختلاسها وكان ذلك نتيجة خطئهم نظرا لتكديس الأجوولة بالمخزن على الرغم من أن ذلك مؤيد لدفاع الطاعن من أنه لا دخل له فيما أسند إليه وأنه أمر العمال بتعبئة البودرة التالفة بعد أن أراهم إياها وأن الخطأ خطؤهم . وقد اعتمد الحكم فيما اعتمد عليه فى إدانة الطاعن على ما نسبته لهؤلاء المتهمين من أن مهمتهم كانت مقصورة على نقل الأجولة بعد أن تمت تعبئتها بمعرفة حاملين أحضرهما مندوب شركة التأمين مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة المفردات المضمومة أن الحكم إنما أهدر دفاع الطاعن — القائم على أن الخطأ يرجع إلى المتهمين الثانى والثالث والرابع وشتم الذين تولوا تعبئة الأجولة — اعتداه منه على ما اتفقت عليه كلماتهم سواء فى محضر جمع الاستدلالات أو فى التحقيق الذى أجرته النيابة العامة من أنهم لم يشتركوا فى تعبئة الأجولة وإنما اقتصرتهم مهمتهم على نقلها إلى السيارة التى كانت معدة لنقلها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستند فى إدانة متهم إلى أقوال

متهمين آخرين ما دامت قد اطمأنت إليها وارتاحت لها ولا يغير من ذلك ما يشيره الطاعن من أن هؤلاء المتهمين قد أقروا فيما بعد بأن الحادث يرجع إلى خطئهم إذ لا يعدو ذلك أن يكون عدولا منهم عن أقوالهم الأولى ، وكان لمحكمة الموضوع أن تعتمد على أقوال المتهم — ولو عدل منها — متى رأت أنها صحيحة وصادقة وبغير أن تلتزم ببيان علة ما ارتأته إذ مرجع الأمر إلى اطمئنانها إلى ما تأخذ به دون ما تعرض عنه . ومن ثم فإن ما يشيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد .

وحيث إن حاصل الوجه الرابع من أوجه الطعن أن الحكم المطعون فيه قد شابته التناقض والقصور في التسبيب ذلك بأن قضى بتبرئة المتهم الخامس مع أن منطق الاتهام لا يستقيم مع ذلك إذ قيل بأن الاختلاس إنما وقع لصالحه كما أن الحكم لم يستظهر توافر القصد الجنائي للجريمة التي دان الطاعن بها .

وحيث إنه من المقرر أن التناقض الذي يعيب الحكم هو ما يتم بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى منها قصده المحكمة . لما كان ذلك ، وكان قضاء المحكمة بإدانة الطاعن — للأسباب السائغة التي أوردتها — باعتباره فاعلا أصليا في جناية الاختلاس لا يتعارض مع قضائها ببراءة المتهم الخامس — الذي أسند إليه اشتراكه في الجريمة المذكورة — لما ساورها من شك حول صلتها بها ، ومن ثم فيكون ما يشيره الطاعن في هذا الشأن في غير محله .

وحيث إن مبنى الوجه السادس من أوجه الطعن هو بطلان الإجراءات الذي أثر في الحكم ، ذلك بأن الطاعن تمسك منذ بداية نظر الدعوى بطلب مناقشة زكريا أبو النجا بصفته أمين المخزن تحقيقا لهذه الصفة إلا أن المحكمة سألته بعد أن كانت قد استمعت إلى شهادة رئيسيه في الدعوى مما جعله مقيدا بما قال به وفاتت الغاية التي هدف إليها الطاعن من طلبه مما أخل بدفاع الطاعن .

وحيث إن الثابت من مطالعة محضر الجلسة أن الدفاع عن الطاعن لم يطلب إرجاء سماع شهادتي الإثبات المشار إليهما بوجه طعنه حتى يتم سؤال زكريا أبو النجا

الذى طلب من المحكمة سماعه وترافع فى الدعوى دون أن ينعى على ذلك بشىء ما .
لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن لا يعدو أن يكون تخطيطاً للمحكمة فى فن التحقيق ،
وكان خطأ محكمة الموضوع فى فن التحقيق ، بفرض وقوعه ، لا يؤثر فى سلامة
حكمها ما دام الطاعن لم يعترض عليه أمامها ، ومن ثم فلا يقبل منه إثارتها أمام
محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه
موضوعاً .

جلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت السركى نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد صبرى ، ومحمد عبد المنعم حمزاوى ، ونصر الدين عزام ، وأنور أحمد خلف .

(٢٠٨)

الطعن رقم ١٢٠٦ لسنة ٣٦ القضائية

(أ) دعوى مدنية . ” قبولها ” . دعوى جنائية . ” إقامتها ” .

تبعية الدعوى المدنية المرفوعة أمام القضاء الجنائى للدعوى الجنائية . عدم قبول
الدعوى الجنائية لرفعها بغير الطريق الذى رسمه القانون . أثره : عدم قبول الدعوى
المدنية التابعة لها .

للمسئول عن الحقوق المدنية الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية لإقامتها على غير مقتضى
نص المادة ٦٣ إجراءات وبعدم قبول الدعوى المدنية تبعاً لذلك ولو أصبح الحكم
فى الدعوى الجنائية نهائياً لعدم استئنائه من المتهم والنيابة العامة .

(ب) نقض . ” سلطة محكمة النقض ” .

اتصال وجه الطعن — المبدى من المسئول عن الحقوق المدنية — بالمتهم لا يبرر
تطبيق المادة ٤٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، طالما أن المتهم لم يستأنف الحكم
الابتدائى الصادر ضده .

١ — الدعوى المدنية المرفوعة أمام القضاء الجنائى هى دعوى تابعة للدعوى
الجنائية ، فيجب أن تكون الدعوى الجنائية قد رفعت بالطريق الذى رسمه القانون حتى
يصح تحريك الدعوى المدعية تحركاً صحيحاً أمام القضاء الجنائى . ولما كان الحكم
المطعون فيه قد أثبت أن الدعوى الجنائية قد رفعت على المتهم — وهو موظف
عمومى — أثناء تأدية وظيفته بغير الطريق المرسوم فى المادة ٦٣/٣ من قانون
الإجراءات الجنائية فتكون إجراءات رفعها قد وقعت باطلاً . ولما كان للمسئول

عن الحقوق المدنية أن يدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية لإقامتها على غير مقتضى النص السالف الذكر لأن العيب الذي يرمى به الدعوى الجنائية في هذا الخصوص يمس حقوقه المدنية لتعلقه بصحة إجراءات تحريك الدعوى الجنائية ويترتب على قبول الدفع الحكم بعدم قبول الدعوى المدنية الموجهة إليه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع استنادا إلى أن الحكم في الدعوى الجنائية قد أصبح نهائيا بعدم استئنائه من المتهم والنيابة العامة — على الرغم من تسليمه بأن الدعوى الجنائية أقيمت ممن لا يملك إقامتها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يعيبه ويوجب نقضه وتصحيحه والقضاء بعدم قبول الدعوى المدنية وحدها بالنسبة إلى المسئول عن الحقوق المدنية .

٢ — إنه وإن كان وجه الطعن — المبدى من المسئول عن الحقوق المدنية — يتصل بالمتهم إلا أنه لا محل لتطبيق المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض مادام المتهم لم يستأنف الحكم الابتدائي الصادر ضده .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة (...) بأنه في ١٣ يناير سنة ١٩٥٨ بدائرة بندر دسوق : (١) تسبب من غير قصد ولا تعمد في إصابة سعد محمود سعد بالإصابات الميمنة بالتقرير الطبي وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه بأن قاد السيارة إلى الخلف دون أن يتثبت من عدم وجود أحد من الأشخاص فصدم المجنى عليه وأحدث إصابته . (٢) قاد السيارة بدون الحصول على ترخيص قيادة . وطلبت عقابه بالمواد ٢٤٤ من قانون العقوبات و٢٣ و٤٨ من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ وادعى المجنى عليه مدنيا بمبلغ ٥٠٠ ج على سبيل التعويض قبل المتهم متضامنا مع السيد وزير الاصلاح الزراعي بصفته المسئول عن الحقوق المدنية ومحكمة جنح دسوق الجزئية قضت غايبا بتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٥٣ عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم ٥٠٠ قرش عن التهمة الأولى و ١٠٠ قرش عن التهمة الثانية وإلزامه متضامنا مع المسئول عن الحقوق المدنية بدفع ٢٠٠ ج تعويضا مدنيا

إلى المجنى عليه والمصاريف ومبلغ ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . عارض المحكوم عليه وقضى في معارضته بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٦٤ باعتبارها كأن لم تكن بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المدعى بالحق المدني والمسئول عنها هذا الحكم . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة كفر الشيخ الابتدائية - بهيئة استئنافية - دفع الحاضر مع المسئول عن الحق المدني بعدم قبول الدعوى الجنائية والدعوى المدنية لرفعهما بغير الطريق القانوني، ثم قضت المحكمة المذكورة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع (أولا) برفض الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية . (ثانيا) برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف وألزمت كل من المستأنفين مصاريف استئنافه وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة . فطعن إدارة قضايا الحكومة عن وزير الإصلاح الزراعي (المسئول عن الحقوق المدنية) في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية والدعوى المدنية المقامة تبعا لها قد اعتراه بطلان في الإجراءات أثر فيه كما أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الدعوى الجنائية رفعت على تابع الطاعن وهو موظف عمومي دون إذن بذلك من رئيس النيابة العامة أو النائب العام على خلاف ما نقض به المادة ٦٣/٣ من قانون الإجراءات الجنائية وقد دفع الطاعن بعدم قبول الدعوى الجنائية والدعوى المدنية التابعة لها لرفعها بغير الطريق القانوني إلا أن المحكمة الاستئنافية رفضت الدفع وذهبت إلى القول بأنها لا تملك التعرض للحكم الجنائي الذي أصبح نهائيا بعدم استئناف المتهم أو النيابة العامة له وأنها تقتصر على نظر الدعوى المدنية المستأنفة من كل من المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها في حين أن لها أن تتصدى لبحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها وثبوت الفعل المكون لها في حق المتهم وشرعية الإجراءات التي اتبعت في محاكمته مما يعيب قضاءها بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه عرض لدفع الطاعن ورد عليه في قوله . "وحيث إنه عن الدفع المبدى من المسئول عن الحقوق المدنية

بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعهما من غير ذى صفة بمقولة إن المتهم موظف عمومي ولا يجوز لو كمل النيابة بدسوق إقامة الدعوى العمومية قبله عملاً بالمادة ٦٣/٣ من قانون الإجراءات الجنائية فهو في غير محله لأنه وإن كان الثابت أن المتهم موظف عمومي بالإصلاح الزراعي وأن السيد وكيل نيابة دسوق هو الذي أقام الدعوى العمومية بالمخالفة لنص المادة ٦٣ سالفه البيان إلا أن النيابة والمتهم كلاهما لم يستأنف الحكم الجنائي الذي أصبح نهائياً حائزاً لقوة الشيء المحكوم فيه . ومن ثم فلا يجوز النعي على هذا الحكم أو التعرض له خاصة وأن المعروض على هذه المحكمة هي الدعوى المدنية وحدها . ومن ثم كان هذا الدفع في غير محله و متعين الرفض . ” وما أورده الحكم فيما سلف لا يتفق وصحيح القانون ذلك بأن الدعوى المدنية المرفوعة أمام القضاء الجنائي هي دعوى تابعة للدعوى الجنائية ، فيجب أن تكون الدعوى الجنائية قد رفعت بالطريق الذي رسمه القانون حتى يصح تحريك الدعوى المدنية تحركاً صحيحاً أمام القضاء الجنائي . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الدعوى الجنائية قد رفعت على المتهم - وهو موظف عمومي أثناء تأدية وظيفته - بغير الطريق المرسوم في المادة ٦٣/٣ من قانون الإجراءات الجنائية فتكون إجراءات رفعها قد وقعت باطلة . وإذا ما كان للمسئول عن الحقوق المدنية أن يدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية لإقامتها على غير مقتضى النص السالف الذكر لأن العيب الذي يرمى به الدعوى الجنائية في هذا الخصوص يمس حقوقه المدنية لتعلقه بصحة إجراءات تحريك الدعوى الجنائية ويترتب على قبول الدفع بالحكم بعدم قبول الدعوى المدنية الموجهة إليه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع استناداً إلى أن الحكم في الدعوى الجنائية قد أصبح نهائياً بعدم استئنافه من المتهم والنيابة العامة - على الرغم من تسليمه بأن الدعوى الجنائية أقيمت ممن لا يملك إقامتها - يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يعيبه ويوجب نقضه وتصحيحه والقضاء بعدم قبول الدعوى المدنية وحدها بالنسبة إلى المسئول عن الحقوق المدنية وإلزام المدعى بالحقوق المدنية المصاريف المدنية ومقابل أتعاب المحاماة وذلك بدون حاجة إلى بحث الوجه الآخر من وجهي الطعن .

وجدير بالذكر أنه وإن كان وجه الطعن يتصل بالمتهم إلا أنه لا محل لتطبيق المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض لأن المتهم لم يستأنف الحكم الابتدائي الصادر ضده .

جلسة ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / حسين السركي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
مخار رضوان ، ومجد مجد محفوظ ، وحسين ساح ، ومحمود كامل عطيفة .

(٢٠٩)

الطعن رقم ١٢٧٣ لسنة ٣٦ القضائية

(١) شيك بدون رصيد . جريمة . قصد جنائي .

إصدار الساحب أمراً بعدم الدفع . كفايته لتوافر القصد الجنائي في جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد . لاعتبرة بالأسباب التي دفنته إلى إصداره .

(ب) شيك بدون رصيد . وصف التهمة . دفاع . ”الإخلال بحق الدفاع .
ما لا يوفره“ . دعوى مباشرة .

على المحكمة تطبيق نصوص القانون تطابقاً صحيحاً على واقعة الدعوى المطروحة عليها
وصار إثباتها في الحكم . مثال في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد .

(ج) نقض . ”أسباب الطعن“ .

أسباب الطعن . وجوب أن تكون واضحة ومحددة .

(د) إجراءات المحاكمة . حكم . ”ما لا يعيبه“ . محضر الجلسة .

خلو محضر الجلسة من إثبات دفاع الخصم بالتفصيل . لا يعيب الحكم . على الخصم
إن كان يهمة تدوين أمر معين أن يطلب صراحة إثباته في هذا المحضر .

١ — إن مجرد إصدار الأمر بعدم الدفع يتوافر به القصد الجنائي بمقتضى القانون
في جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد والذي يكفي فيه علم من أصدره بأنه إنما
يعطل دفع الشيك الذي سحبه من قبل ، ولاعتبرة بعد ذلك بالأسباب التي دفعته
إلى إصداره لأنها من قبيل البواعث التي لا تأثير لها في قيام المسؤولية الجنائية ولم
يستلزم الشارع نية خاصة لوقوع هذه الجريمة .

٢ — يوجب القانون على المحكمة أن تطبق نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى المطروحة عليها كما صار إثباتها في الحكم . ولما كانت جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب تحكمها المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات وتقرر عقوبتها المادة ٣٣٦ منه ، فإن جمع الحكم بين هاتين المادتين وإنزالهما على واقعة الدعوى إنما هو إعمال لحكم القانون على وجهه الصحيح وليس فيه خروج على واقعة الدعوى كما ساقطتها المدعية بالحقوق المدنية في صحيفة دعواها — التي طلبت فيها إنزال حكم المادة ٣٣٦ عقوبات — أو افتئات على حق مقرر للمتهم .

٣ — من المقرر أنه يجب لقبول أسباب الطعن أن تكون واضحة محددة .

٤ — لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من إثبات دفاع الخصم بالتفصيل ، إذ عليه إن كان يهمله تدوين أمر معين أن يطلب صراحة إثباته في هذا المحضر .

الوقائع

أقامت المدعية بالحق المدني دعواها بالطريق المباشر أمام محكمة البستان الجزئية ضد الطاعن بوصف أنه في أيام أول مايو ويونيه ويولية سنة ١٩٦٤ بدائرة قسم البستان : أعطاها ثلاثة شيكات مسحوبة على بنك الجمهورية لا يقابلها رصيد قائم وقابل للسحب . وطلبت عقابه بالمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات وإلزامه أن يدفع لها مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف والأتعاب . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً في ١٩٦٥/٤/٣ هملاً بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات بحبس المتهم شهراً واحداً مع الشغل وكفالة ٢٠٠ قرش وإلزامه بأن يدفع للمدعية بالحق المدني مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت مع مصاريف الدعوى المدنية ومائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة الاسماعيلية الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضورياً في ١٩٦٥/١٠/١١ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرمة إعطاء شيكات لا يقابلها رصيد قائم وقابل للسحب أخطأ في تطبيق القانون وأخل بحق الدفاع وشابه قصور في التسبيب وبطلان في الإجراءات أثر في الحكم ، ذلك بأنه عدل وصف التهمة بأن أضاف إليها أن الطاعن أمر بوقف صرف الشيكات المسحوبة لصالح المدعية بالحقوق المدنية وهي جريمة تغاير تلك التي وردت بعريضة اللجنة المباشرة المرفوعة منها كما طبق الحكم المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات خلافا لما طلبته المدعية من إنزال حكم المادة ٣٣٦ من هذا القانون على واقعة الدعوى — ولم يفتن الحكم إلى دفاع الطاعن بأن أمره بوقف الشيكات إنما كان لسبب مشروع هو ما تبين له من وجود ضرائب مستحقة لمصاحبة الضرائب على السيارة المباعة له من المدعية بالحقوق المدنية ، هذا إلى أن الحكم التفت عما قدمه من مستندات وما أقامه عليها من دفاع خلا محضر الجلسة من إثباته ومن ثم لم تتعرف المحكمة على حقيقته ولم تلم بوقائع الدعوى إنما صححها ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المستأنف المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى حسبما أوردتها المدعية بالحقوق المدنية في صحيفة دعواها المباشرة بما مجمله أن الطاعن أصدر لها ثلاثة شيكات مسحوبة على بنك الجمهورية فرع الإسماعيلية مستحقة الدفع في أول مايو سنة ١٩٦٤ ، أول يونيو سنة ١٩٦٤ ، أول يوليو سنة ١٩٦٤ على التوالي وبتقديم هذه الشيكات إلى البنك المسحوب عليه أفاد بالرجوع على الساحب وأن المتهم — الطاعن — أقر بصدور هذه الشيكات منه ، وأثبت الحكم أن سبب رفض الشيكين المسحوبين بتاريخ أول يونيو وأول يوليو سنة ١٩٦٤ هو عدم وجود رصيد للمتهم قائم وقابل للسحب . وبعد أن دلل على توافر العناصر القانونية لجرمة إعطاء شيك بدون رصيد في حق الطاعن قضى بإدانته بالتطبيق للمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات . وأضاف الحكم الاستئنافي المطعون فيه إلى أسباب حكم محكمة أول درجة قوله إن الجريمة قد توافرت ثبوتاً في حق المتهم وبمادة الاتهام سواء لم يكن لدى المتهم رصيد

بالبنك أو كان له هذا الرصيد وغير قابل للسحب ، لما كان ذلك وكان مجرد إصدار الأمر بعدم الدفع يتوافق به القصد الجنائي بمعناه العام في جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد والذي يكفي فيه علم من أصدره بأنه إنما يعطل دفع الشيك الذي سحبه من قبل ولا عبرة بعد ذلك بالأسباب التي دفعته إلى إصداره لأنها من قبيل البواعث التي لا تأثير لها في قيام المسؤولية الجنائية ولم يستلزم الشارع نية خاصة لوقوع هذه الجريمة ، وكان لا يبين من أي من الحكيم المستأنف أو الحكيم المطعون فيه أنه دان الطاعن بجريمة تغاير تلك المرفوعة بها الدعوى وهي جريمة إصدار شيكات لا يقابلها رصيد قائم وقابل للسحب فلم يكن ثمة ما يدعو إلى لفت نظر المتهم أو الدفاع إلى أمر لم يكن . لما كان ذلك ، وكان القانون يوجب على المحكمة أن تطبق نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى المطروحة عليها و صار إثباتها في الحكم ، وكانت جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب تحكمها المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات وتقرر عقوبتها المادة ٣٣٦ منه ، فإن جمع الحكم بين هاتين المادتين وإنزالهما على واقعة الدعوى إنما هو إعمال لحكم القانون على وجهه الصحيح وليس فيه خروج على واقعة الدعوى كما ساقها المدعية بالحقوق المدنية في صحيفة دعواها ، أو افتئات على حق مقرر للمتهم . لما كان ذلك . وكان من المقرر أنه يجب لقبول أسباب الطعن أن تكون واضحة محددة ، وكان الطاعن لم يبين ماهية المستندات التي قدمها إلى المحكمة ووجه استدلاله بها حتى يبين قصور الحكم في الرد عليها ، وكان لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من إثبات دفاع الخصم بالتفصيل إذ عليه إن كان يهمله تدوين أمر معين أن يطلب صراحة إثباته في هذا المحضر . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

جلسة ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / عادل بنونس رئيس المحكمة وبحضور السادة المستشارين : محمد صبرى ،
ومحمد عبد المنعم حمزاوى ، ونصر الدين عزام ، ومحمد أبو الفضل حفى .

(٢١٠)

الطعن رقم ١٢٨٩ لسنة ٣٦ القضائية

(ا) رشوة . جريمة .

جريمة عرض الوساطة في رشوة . تحققها : بتقديم الجاني إلى صاحب الحاجة
عارضاً عليه التوسط لمصلحته لدى الغير في الارتشاء .

(ب) نقض . ” الطعن بالنقض . المصلحة في الطعن ” . عقوبة . ” العقوبة
المبررة ” . ارتباط . إجراءات المحاكمة . دفاع . ” الإخلال بحق
الدفاع . ما لا يوفره ” .

ما يثيره الطاعن من إدانته بجريمة اختلاس لم ترفع إلى المحكمة بالطريق القانوني ولم يتناولها
الدفاع في مرافقته ، وبجريمة تزوير ورقة لم يثبت بها ما يخالف الحقيقة . لا جدوى
منه . طالما أن المحكمة طبقت المادة ٣٢ عقوبات وعاقبته بالعقوبة الأشد عن جريمة
أخرى أسندت إليه .

(ج) نقض . ” الطعن بالنقض ” . طعن .

الطاعن لا يضار بطعنه . طالما أن النيابة لم تطعن في الحكم .

(د ، هـ) حكم . ” تسييده . تسييب غير معيب ” .

(د) الدفع بتلفيق التهمة من الدفوع الموضوعية التي لا تسأهل رداً خاصاً .

(هـ) عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي . كفاية الرد
الضمني .

١ — جريمة عرض الوساطة في رشوة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ من قانون العقوبات تتحقق بتقدم الجاني إلى صاحب الحاجة عارضا عليه التوسط لمصلحته لدى الغير في الارتشاء ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت بالأدلة السائغة التي أوردها أن الطاعن — وهو موظف عمومي — قد عرض على المجنى عليه أن يتوسط لدى الموظف المختص بمكتب السجل الجنائي ليرشوه في مقابل تسليمه للبطاقة المفوضة لديه وتسلم من المجنى عليه جنيتين ايدفعهما رشوة لذلك الموظف، وهو ما يتحقق به الجريمة المنصوص عليها في المادة المذكورة بفقرتها الأولى والثانية، ولم تكن المحكمة بحاجة بعد ذلك للوقوف على اسم الموظف الحافظ لتلك الأوراق .

٢ — ما ينعاه الطاعن على الحكم من إدانته بجريمة اختلاس أوراق حكومية لم ترفع إلى المحكمة بالطريق القانوني ولم يتناولها الدفاع في صرافته، وكذا بجريمة تزوير استمارة لم يثبت بها ما يخالف الحقيقة — لا يجدي نفعاً مادامت المحكمة قد طبقت عليه المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضت بمعاقبته بالعقوبة الأشد عن التهمة الأولى المسندة إليه الخاصة بالوساطة في الرشوة .

٣ — من المقرر أنه لا يضر الطاعن بطعنه . ولما كانت النيابة العامة لم تطعن في الحكم بطريق النقض بل طعن فيه المحكوم عليه وحده، فإن محكمة النقض لا تستطيع اصلاح الخطأ الذي وقع فيه الحكم .

٤ — الدفع بتلفيق التهمة من الدفوع الموضوعية التي لا تستأهل رداً خاصاً .

٥ — لا تلزم المحكمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي وفي كل شبهة يثيرها، طالما أن الرد يستفاد من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في خلال الفترة ما بين ١٨/١٠/١٩٦٤ و ٢٢/١٠/١٩٦٤ بدائرة بندر شبرا محافظة القليوبية وقسم الدرب الأحمر محافظة القاهرة : (أولا) بصفته مستخدما عموميا عريف سرى بمكتب التسجيل الجنائي بمديرية أمن القاهرة عرض الوساطة في رشوة موظف عمومي ولم يتعد عمله العرض والقبول بأن عرض على محمد محمود وهبه مفتاح الوساطة في رشوة موظف بمديرية أمن القاهرة للإخلال بواجبات وظيفته بأن يسلم بطاقة الاتهامات الخاصة به والمحفوظة بمكتب التسجيل الجنائي ، وأخذ منه جنيهن على هذا الأساس .

(ثانيا) بصفته السابقة ارتكب تزويرا في محررات رسمية هي الاستمارة رقم ٤ مباحث جنائية المعدة لإثبات الحالة الجنائية للمتهمين واتهاماتهم وذلك بجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن أثبت بالاستمارة سالفه الذكر أنه لم يسبق اتهام محمد محمود وهبه مفتاح على خلاف الحقيقة ووقعها بإمضائه .

(ثالثا) استعمل القوة والعنف مع موظف عمومي لحمله بغير حق على الامتناع عن عمل من أعمال وظيفته بأن اعتدى على الرائد جميل مصطفى عزت الضابط بمكتب مكافحة التزييف والتزوير بمديرية أمن القاهرة وأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أعجزته عن أشغاله الشخصية لمدة لا تزيد على عشرين يوما لينعه من ضبط مبلغ الرشوة الذي قدم له ولم يبلغ من ذلك مقصده . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للقيود والوصف الواردين بقرار الاتهام ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا بتاريخ ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٥ عملا بالمواد ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٩/١ - ٢ مكرر و ١١٣٧ مكرر و ١٥١ و ١٥٢/١ و ٢١١ من قانون العقوبات مع تطبيق المادتين ١٧ و ٣٢ من قانون العقوبات وذلك على اعتبار أن المتهم في الزمان والمكان سالف الذكر ارتكب الجرائم الثلاث المنسوبة إليه وأضافت إليها تهمة رابعة وهي أنه اختلس الأوراق الحكومية المبينة بالتحقيقات من مكان حفظها بمكتب التسجيل الجنائي - بمعاقبته بالسجن ثلاث سنوات وتغريمه ألف جنيه .

فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم عرض الوساطة في رشوة موظف عمومي وتزوير في محرر رسمي واستعمال العنف مع موظف عمومي واختلاس أوراق حكومية قد شابه قصور في التسبب وأخطأ في تطبيق القانون واعتراه إخلال بحق الدفاع، ذلك بأنه التفت عن دفاع الطاعن الجوهري القائم على أن واقعة الرشوة المنسوبة إليه قد دبرها الضابط جميل عزيز بالاتفاق مع محمد محمود وهبه وصهره محمد زين العابدين، كما عول في قضائه أساسا على شهادة محمد محمود وهبه التي خلت من تحديد اسم الحافظ للأوراق المقول بأنها كانت هدف الرشوة المزعومة فلم يتكشف ما إذا كان مختصا بحفظها من عدمه مما ينهار معه ركن من أركان تلك الجريمة. كما أن المحكمة دانت الطاعن بجريمة اختلاس أوراق حكومية في حين أنها لم ترفع إليها بالطريق القانوني ولم يتناولها الدفاع في صرافته، كما دانته بجريمة التزوير على الرغم من أن ما ثبت بالاستمارة — موضوع هذه الجريمة — يتفق وحقيقة الواقع لعدم سبق الحكم على الشاهد محمد محمود وهبه في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد لصدور قرار بالحفظ في كليهما لسداد قيمة الشيكين لحاملهما مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه.

وحيث إنه لما كان من المقرر أن الدفع بتلفيق التهمة هو من الدفوع الموضوعية التي لا تستأهل ردا خاصا ولا تلزم المحكمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي وفي كل شبهة يثيرها بل إن الرد يستفاد من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم، وكان ما يثيره الطاعن في شأن تدبير واقعة الوساطة في الرشوة لا يعدو أن يكون دفاعا موضوعيا لم تكن المحكمة ملزمة بالرد عليه استملا لا مادام الرد عليه مستفادا من أدلة الثبوت السائغة التي اطمأنت إليها المحكمة. لما كان ذلك، وكان القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ قد استحدث بالمادة ١٠٩ مكررا ٥ نيا من قانون العقوبات جريمة عرض أو قبول الوساطة في جريمة من جرائم الرشوة لما دلت عليه أحوال التطبيق — كما كشفت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون المشار إليه — من أن ذلك الفعل يكون بمنجاة من العقاب إذا لم تتوافر

فيه أركان جريمة أخرى في القانون مما رأى معه تجريمه في كل الصور لملاحقة جريمة الرشوة في مهدها الأول — ثم عدلت هذه المادة بموجب القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ فنصت في فقرتها الأولى والثانية على أنه "مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يقضى بها قانون العقوبات أو أى قانون آخر يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من عرض أو قبل الوساطة في رشوة ولم يتعد عمله العرض أو القبول ، فإذا وقع ذلك من موظف عمومى فيعاقب الجانى بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ١٠٤" وكانت هذه الجريمة تتحقق بتقدم الجانى إلى صاحب الحاجة عارضا عليه التوسط لمصلحته لدى الغير في الارتشاء . وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت بالأدلة السائغة التى أوردها أن الطاعن — وهو موظف عمومى — قد عرض على المجنى عليه أن يتوسط لدى الموظف المختص بمكتب السجل الجنائى ليرشوه في مقابل تسليمه — البطاقة المحفوظة لديه وتسليم من المجنى عليه جنهين ليدفعهما رشوة لذلك الموظف وهو ما يتحقق به الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ المذكورة بفقرتها الأولى والثانية ، ولم تكن المحكمة بحاجة بعد ذلك للوقوف على اسم الموظف الحافظ لتلك الأوراق ، ومن ثم يكون ما يشير الطاعن في هذا الشأن في غير محله . أما ما ينعاه الطاعن على الحكم في شأن إدانته بجريمة اختلاس الأوراق الحكومية مع أنها لم ترفع إلى المحكمة بالطريق القانونى ولم يتناولها الدفاع في مرافعته وكذا الشأن بالنسبة إلى جريمة تزوير استمارة لم يثبت بها ما يخالف الحقيقة ، ما يشير في هذا الصدد لايجديه نفعا ما دامت المحكمة قد طبقت عليه المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضت بمعاقبته بالعقوبة الأشد عن التهمة الأولى المسندة إليه الخاصة بالوساطة في الرشوة وجدير بالإشارة أنه وإن كان الحكم قد أخطأ فيما قضى به من تغريم الطاعن ألف جنيه إذ أن الحد الأدنى لهذه العقوبة بموجب المواد ١٠٣، ١٠٤، ١٠٩/١ — ٢ من قانون العقوبات — والتي تحكم الواقعة التى دين بها الطاعن — هى ألفا جنيه ، إلا أنه لما كانت النيابة

العامّة لم تطعن في هذا الحكم بطريق النقض بل طعن فيه الطاعن وحده فإن هذه المحكمة — محكمة النقض — لا تستطيع إصلاح هذا الخطأ الذي وقع فيه الحكم حتى لا يضار الطاعن بطعنه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

جلسة ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / حسين السركي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
مختار رضوان ، ومجد محفوظ ، وحسين ساح ، ومحمود العمراوي .

(٢١١)

الطعن رقم ١٧٨٥ لسنة ٣٦ القضائية

اختلاس . وصف التهمة . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره " .
محكمة الجنايات . إجراءات المحاكمة .

اختلاف جريمة المادة ١١٣ مكرر عقوبات في أركانها وعناصرها والعقوبة المقررة لها
عن الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٣ .

رفع الدعوى الجنائية على الطاعن بمقتضى المادة ١/١١٣ مكرر عقوبات . إدانة الحكم
له بموجب المادة ١١٣ دون تعديل التهمة في مواجهته أو لفت نظر الدفاع . إخلال بحق
الدفاع .

لما كانت الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٣ مكررا من قانون العقوبات
التي رفعت بها الدعوى الجنائية على الطاعن وجرت المحاكمة على أساسها تختلف
في أركانها وعناصرها عن الجريمة التي دانت المحكمة بها بمقتضى المادة ١١٣
من قانون العقوبات ، كما أن عقوبة الجريمة الأخيرة أشد من الأولى ،
وكان التغيير الذي أجرت المحكمة في التهمة ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال
المسندة إلى الطاعن في أمر الإحالة ، مما تملك محكمة الجنايات إجماعه في حكمها
بغير سبق تعديل في التهمة ، وإنما هو تعديل في التهمة نفسها لا تملك المحكمة
إلا في أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى ، وبشرط تنبيه المتهم إليه ومنحه
أجلا لتحضير دفاعه بناء على التعديل الجديد إذا طلب ذلك عملا بالمادة ٣٠٨
من قانون الإجراءات الجنائية ، وكان يبين من الإطلاع على محاضر جلسات
المحاكمة أن مرافعة الدفاع عن الطاعن دارت حول الوصف الذي رفعت به

الدعوى الجنائية بداءة دون أن تعدل المحكمة التهمة في مواجهته أو تلفت نظر الدفاع كي يعد دفاعه على أساسه ، فإن المحكمة تكون قد أخلت بحق الدفاع و يكون حكمها معيبا بما يستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخرين - حكم ببراءتهم - بأنهم في يوم ١٠/٧/١٩٦٣ بدائرة قسم كرموز محافظة الاسكندرية : المتهمين الأول والثاني والثالث : بصفتهم مستخدمين بشركة النصر للغزل والنسيج التي تساهم الدولة في مالها بنصيب اختلسوا كمية القطن المبينة الوصف والقيمة بالمحضر والمملوكة للشركة سالفة الذكر والمسماة إليهم بسبب وظيفتهم . والمتهم الرابع : أخفى كمية القطن المتحصلة من الجناية سالفة الذكر والمملوكة لشركة النصر للغزل والنسيج مع علمه باختلاسها . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنائيات لمحاكمتهم طبقا للمواد ١/١١٣ مكرر ، ١١٨ و ٤٤ من قانون العقوبات المعدل بالقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ فصدر قراره بذلك . ومحكمة جبايات الاسكندرية قضت حضوريا في ١٦ مارس سنة ١٩٦٦ عملا بالمواد ١/١١٣ و ١١٨ و ١١٩ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين الثلاثة الأول و ٤٤ و ١/١١٣ و ١١٨ منه بالنسبة إلى الرابع (أولا) بمعاقة كل من المتهمين الثلاثة الأول بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وبعزلهم من وظيفتهم وبتغريم كل منهم خمسمائة جنيه . (وثانيا) بمعاقة المتهم الرابع بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وبتغريمه خمسمائة جنيه . فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

لمحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن الثالث على الحكم المطعون فيه أنه أخل بحقه في الدفاع ، ذلك بأن الدعوى الجنائية رفعت عليه بمقتضى المادة ١/١١٣ مكرر من قانون العقوبات ، إلا أن الحكم دانه بموجب المادة ١١٣ منه وهي تتضمن جريمة متغايرة وتنص على عقوبة أشد ، دون لفت نظر الدفاع عنه إلى هذا التعديل ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعن الثالث وعلى الطاعنين الآخرين بوصف أنهم بصفقتهم مستخدمين بشركة النصر للغزل والنسيج التي تساهم الدولة في مالها بنصيب اختلسوا كمية القطن المبينة الوصف والقيمة بالمحضر والملوكة للشركة سالفة الذكر والمسلمة إليهم بسبب وظيفتهم، وطلبت النيابة العامة معاقبتهم طبقاً للمادتين ١/١١٣ مكرر و ١١٨ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢، فقرر مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقاً للقيد والوصف سالف الذكر، غير أن المحكمة أدانتهم بوصف أنهم بصفقتهم موظفين بشركة النصر للغزل والنسيج التي تساهم الدولة في مالها بنصيب استولوا بغير حق على كمية القطن المبينة الوصف والقيمة بالمحضر والملوكة للشركة سالفة الذكر، وعاقبتهم بمقتضى المواد ١/١١٣ و ١١٨ و ١١٩ من قانون العقوبات، لما كان ذلك، وكانت الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٣ مكرراً من قانون العقوبات التي رفعت بها الدعوى الجنائية على الطاعن وجرت المحاكمة على أساسها تختلف في أركانها وعناصرها عن الجريمة التي دانتها المحكمة بها بمقتضى المادة ١١٣ من قانون العقوبات كما أن عقوبة الجريمة الأخيرة أشد من الأولى، وكان التغيير الذي أجرته المحكمة في التهمة ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المسندة إلى الطاعن في أمر الإحالة، مما تملك محكمة الجنايات إجماعاً في حكمها بغير سبق تعديل في التهمة، وإنما هو تعديل في التهمة نفسها لا تملك المحكمة إجماعاً إلا في ثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى، وبشرط تنبيه المتهم إليه ومنحه أجلاً لتحضير دفاعه بناء على التعديل الجديد إذا طلب ذلك عملاً بالمادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية، وكان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن مرافعة الدفاع عن الطاعن الثالث دارت حول الوصف الذي رفعت به الدعوى الجنائية بداءة دون أن تعدل المحكمة التهمة في مواجهته أو تلفت نظر الدفاع كي يعد دفاعه على أساسه، فإن المحكمة تكون قد أخذت بحق الدفاع ويكون حكمها معيباً بما يستوجب نقضه بالنسبة إلى الطاعن الثالث وإلى باقي الطاعنين لاتصال وجه الطعن بهم عملاً بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض وذلك بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن المقدمة من الطاعنين.

جلسة ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد صبرى
ومحمد عبد المنعم حمزاوى ، ومحمود عزيز الدين سالم ، ومحمد أبو الفضل حنفى .

(٢١٢)

الطعن رقم ١٧٩٩ لسنة ٣٦ التمهنية

رشوة . جريمة .

جريمة الرشوة . تحققها في جانب الموظف أو من في حكمه ولو كان العمل حقا . خروج للعمل
عن دائرة الوظيفة لا يمنع من قيام الجريمة . شرط ذلك : اعتقاد الموظف خطأ أنه من أعمال الوظيفة
أو زعمه ذلك كذبا . تسوية الشارع في نطاق تلك الجريمة بين ارتشاء الموظف وبين احتياله
باستغلال الثقة التي تفرضها الوظيفة فيه وذلك عن طريق الاتجار فيها .

يستفاد من الجمع بين نص المادتين ١٠٣ ، ١٠٣ مكررا المعدلة بالقانون
رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ من قانون العقوبات — في ظاهر لفظهما وواضح عبارتهما
أن جريمة الرشوة تتحقق في جانب الموظف أو من في حكمه متى قبل أو طلب أو أخذ
وعدا أو عطية لأداء عمل من أعمال وظيفته ولو كان حقا ، كما تتحقق الجريمة
أيضا في شأنه ولو خرج العمل عن دائرة وظيفته بشرط أن يعتقد الموظف خطأ
أنه من أعمال الوظيفة أو يزعم ذلك كذبا ، مما دلالة أن الشارع سوى في نطاق
جريمة الرشوة بما استنه في نصوصه التي استحدثها بين ارتشاء الموظف وبين
احتياله باستغلال الثقة التي تفرضها الوظيفة فيه وذلك عن طريق الاتجار فيها ،
وأن الشارع قدر أن الموظف لا يقل استحقاقا للعقاب حين يتجر في أعمال الوظيفة
على أساس موهوم عنه حين يتجر فيها على أساس من الواقع ، وبصرف النظر عن
اعتقاد المجنى عليه فيما زعم الموظف أو اعتقد ، إذ هو حينئذ يجمع إثمين هما
الاحتيال والارتشاء .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٥ فبراير سنة ١٩٦٥ بدائرة قسم الخليفة محافظة القاهرة : بصفته موظفا عموميا " مدير أعمال بمراقبة مباني الأوقاف " طلب انفسه وأخذ عطية لأداء عمل زعم أنه من أعمال وظيفته بأن طلب وقبل من تفيدة على حسن مبلغ عشرين جنيها على سبيل الرشوة بحجة العمل على تحرير عقد إيجار مسكنها وتحديد قيمته الإيجارية مع وزارة الأوقاف . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادتين ١٠٣ و ١٠٣ مكررا من قانون العقوبات ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٩٦٦ عملا بمادتي الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالسجن مدة ثلاث سنوات وتغريمه ألف جنيه . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن الخطأ في القانون والفساد في التسبيب ، ذلك بأن الحكم المطعون فيه أخذ الطاعن بجريمة الرشوة مع عملا في حقه المادتين ١٠٣ و ١٠٣ مكررا من قانون العقوبات على اعتبار أنه تقاضى جملا مقابل عمل من أعمال وظيفته هو إقرار حق المبلغة في الحصول على تعاقد باسمها من وزارة الأوقاف في المبنى الذي تسكن جزءا منه الأمر الذي انقضى بقبوله ولم يعد ثمة محل لوجوده أو الزعم به من قبل الطاعن ولم يدفع مبلغ الرشوة مقابل له ، أما تخفيض الأجرة فلم يكن موضوع زعم ، وبالتالي فإن الواقعة تعد في تكيف القانون احتيالا لا ارتشاء ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أخذ بما يجافى هذا النظر يكون معيبا بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أثبت بيانا لواقعة الدعوى أن والد المبلغة كان مستأجرا لمبنى من وزارة الأوقاف اختصر بجزء منه سكنا وأعد الباقي مدرسة ، ولما توفي سنة ١٩٦٤ أرادت المبلغة تغيير عقد إيجار السكن باسمها ، على أن يكون عقد إيجار المدرسة باسم الورثة كلهم ، ولكن الطاعن — وهو مهندس

يقوم بإدارة أعمال مراقبة مباني الأوقاف — طالبا في حضور زوجها أن تدفع له ثلاثين جنيها رشوة نظير ذلك وأفهمها في ١٣ فبراير سنة ١٩٦٥ أنه سيحرر خطابا لصالحها بعد تسلمه مبلغ الرشوة المتفق عليه ، وكان قد طلب منها في اليوم السابق أن تتصل به في تليفون منزله الذي أعطاها رقمه متى دبرت المبلغ ، فأبلغت الرقابة الإدارية بما حصل ، وتم ضبط الطاعن في منزل المبلغة ومعه مبلغ الثلاثين جنيها في جيب سرواله العلوي الذي زره على المبلغ الذي سبق تعليمه من النيابة العامة عند إصدار أمرها بضبطه ، كما ضبط في جيب سترته الخطاب الذي كان قد أعده لإرساله لتفتيش الأوقاف قسم خامس كي يحرق العقد لصالح المبلغة . ودلل الحكم على هذه الواقعة بما ساقه من وجوه الأدلة التي تنتجها .

ثم عرض الحكم لدفاع الطاعن الذي رده في وجه الطعن وأقسطه حقه ورد عليه بما يفنده من أن التعاقد مع وزارة الأوقاف لم يكن قد تم بالنظر إلى أن الخلاف على الأجرة كان قائما ، والعمل المطلوب من الطاعن لم يكن قد أنجز فيه وعده الذي تقاضى الجعل مقابلا له ، وبهذا فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أثبت واقعة الدعوى بما تتوافر به عناصر جريمة الرشوة التي دان الطاعن بها كما هي معرفة في القانون ، وأورد على ثبوتها أدلة منتجة . ولما كانت المادة ١٠٣ من قانون العقوبات قد نصت على أن "لكل موظف عمومي طلب لنفسه أو غيره أو قبل أو أخذ وعدا أو عطية لأداء عمل من أعمال وظيفته يعد مرتشيا ويعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على ما أعطى أو وعد به" كما نصت المادة ١٠٣ مكررا المعدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩ من يولييه سنة ١٩٦٢ على أنه "يعتبر مرتشيا ، ويعاقب بنفس العقوبة المنصوص عليها في المادة السابقة كل موظف عمومي طلب لنفسه أو غيره أو قبل أو أخذ وعدا أو عطية لأداء عمل يعتقد خطأ أو يزعم أنه من أعمال وظيفته أو للامتناع عنه" ويستفاد من الجمع بين النصين في ظاهر لفظيهما وواضح عبارتهما أن جريمة الرشوة تتحقق في جانب الموظف أو من في حكمه متى قبل أو طلب أو أخذ وعدا أو عطية لأداء عمل من أعمال وظيفته ولو كان حقا ، كما تتحقق الجريمة أيضا في شأنه ولو خرج العمل عن دائرة وظيفته بشرط أن يعتقد الموظف خطأ أنه من أعمال الوظيفة أو يزعم ذلك كذبا ، مما دلالة أن الشارع سوى في نطاق جريمة الرشوة بما استثنى في نصوصه التي استحدثها بين ارتشاء

الموظف وبين احتياله باستغلال الثقة التي تفرضها الوظيفة فيه وذلك عن طريق الاتجار فيها ، وأن الشارع قدر أن الموظف لا يقل استحقاقا للعقاب حين يتجر في أعمال الوظيفة على أساس موهوم منه حين يتجر فيها على أساس من الواقع ، وبصرف النظر عن اعتقاد المجنى عليه فيما زعم الموظف أو اعتقد ، إذ هو حينئذ يجمع بين إثمين هما الاحتيال والارتشاء . لما كان ذلك ، فإن الطعن يكون على غير أساس متمين الرفض .

جلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد صبرى ،
ومحمود عزيز الدين سالم ، ونصر الدين عزام ، ومحمد أبو الفضل حفى .

(٢١٣)

الطعن رقم ١١٧١ لسنة ٣٦ القضائية

شيك بدون رصيد . جريمة . نقض . " حالات الطعن بالنقض . الخطأ
في تأويل القانون " . حكم . " تسببه . تسبب معيب " .

جريمة إصدار شيك بدون رصيد . أركانها : (١) إصدار الشيك . (٢) تخلف الرصيد الكافى
القابل للصرف أو تجيده (٣) سوء النية .

إدانة الحكم المطعون فيه الطاعن لجرد التوقيع على الشيك بغير توقيعه المحفوظ فى المصرف دون
بحث أمر رصيده وجودا وعدما واستيفائه شرائطه . خطأ فى تأويل القانون وقصور .

مفاد ما جاء فى نص المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات وما أعرب عنه الشارع
فى مذكرته الإيضاحية أنه يشترط لتحقيق جريمة إعطاء شيك بدون رصيد توافر
أركان ثلاثة هى إصدار ورقة تتضمن إلزاما صرفيا معيناً هو الشيك أى إعطاؤه
أو محاولته للمستفيد ، وتخلف الرصيد الكافى القابل للصرف أو تجيده ، ثم سوء
النية . ولا جريمة فى الأمر مادام للساحب عند إصدار الشيك فى ذمة المسحوب
عليه رصيد سابق ، محقق المقدار ، خال من النزاع ، كاف للوفاء بقيمة الشيك ،
قابل للصرف ، وأن يظل ذلك الرصيد خاليا من التجميد الذى يحصل بأمر
لاحق من قبل الساحب بعدم الدفع . ومتى أصدر الساحب الشيك مستوفيا
شرائطه الشكلية التى تجعل منه أداة وفاء تقوم مقام القود تعين البحث بعدئذ
فى أمر الرصيد فى ذاته من حيث الوجود والكفاية والقابلية للصرف بغض النظر
عن قصد الساحب وانتوائه عدم صرف قيمته استغلالا للأوضاع المصرفية

كرفض البنك الصرف عند التشكك في صحة التوقيع ، أو عند عدم مطابقة توقيعه للتوقيع المحفوظ لديه ، أو لعدم تحرير الشيك على نموذج خاص ، لأنه لا يسار إلى بحث المقصد الملابس للفعل إلا بعد ثبوت الفعل نفسه . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يبحث أمر رصيد الطاعن في المصرف وجودا وعدما واستيفائه شرائطه بل أطلق القول بتوافر الجريمة في حق الطاعن مادام قد وقع الشيك بغير توقيعه المحفوظ في المصرف ، فإنه يكون قد أخطأ في تأويله القانون فوق قصوره وهو ما يتسع له وجه الطعن على الجملة ، مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٠ من أبريل سنة ١٩٦٣ بدائرة قسم عابدين : أعطى بسوء نية لأحمد صلاح السيد شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات ومحكمة عابدين الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ٨ يناير سنة ١٩٦٤ عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم خمسة عشر يوما مع الشغل وكفالة ١٠٠ قرش لوقف التنفيذ . فعارض المحكوم عليه ، وقضى في معارضته بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٦٤ باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابيا بتاريخ ١٩ من أبريل سنة ١٩٦٤ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فعارض ، وقضى في معارضته بتاريخ ٤ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم أنه إذ دانه بجريمة إعطاء شيك بدون رصيد قد انطوى على إخلال بحق الدفاع ذلك بأنه طلب إلى المحكمة الاستئنافية أجلا لاحتضار سند التخالص بعد أن أثبت أنه أوفى بقيمة الشيك الذي يحاكم به بتهمة

إصداره بغير رصيد ، ولكن المحكمة لم تحفل بهذا الطلب مما يعيب حكمها بما يوجب نقضه .

وحيث إن الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعن بوصف أنه قد أعطى بسوء نية لأحمد صلاح السيد شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب ، الأمر المعاقب عليه بمقتضى المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات . وقد حصل الحكم الصادر من محكمة أول درجة الذى اعتنق الحكم المطعون عليه أسبابه واقعة الدعوى بما محصله أن الطاعن أصدر للجنة عليه بتاريخ ١٠/٤/١٩٦٤ شيكا بمبلغ ستة جنيهات مسحوبا على بنك مصر ، وبتقديمه للبنك أفاد بأن توقيع الساحب على الشيك مخالف للتوقيع المحفوظ لدى البنك ، وانتهى الحكم من هذا التقرير تبريرا لقضائه بإدانة الطاعن إلى ما نصه : ” وحيث إنه لما كان الثابت أن الشيك موضوع الدعوى استوفى شروطه الشكلية التى تجعل منه أداة وفاء طبقا للقانون ، وأن سبب عدم صرفه يرجع إلى فعل المتهم لتوقيعه على الشيك بإمضاء مخالف لامضائه المحفوظة بالبنك وذلك بقصد عدم صرفه ، ومن ثم يتعين عقابه طبقا لمواد الاتهام عملا بنص المادة ٣٠٤ إجراءات ، ذلك بأن مراد الشارع من العقاب هو حماية الشيك فى التداول وقبوله فى المعاملات على أساس أنه يجرى مجرى النقود “ . وهذا الذى أثبتته الحكم المطعون فيه ينطوى على الخطأ فى تأويل القانون ، ذلك بأن المادة ٣٢٧ من قانون العقوبات قد نصت على أن يحكم بالعقوبات المقررة فى المادة ٣٢٦ لجريمة النصب على ” كل من أعطى بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب ، أو كان الرصيد أقل من قيمة الشيك ، أو سحب بعد إعطاء الشيك كل الرصيد أو بعضه بحيث يصبح الباقي لا يفي بقيمة الشيك أو أمر المسحوب عليه الشيك بعدم الدفع “ وجاء فى المذكرة الإيضاحية تعليقا على هذه المادة أن ” النص المقترح مقنن من مشروع قانون العقوبات الفرنسى (المادة ٤٥٢) وهو يعاقب معطى الشيك فى الأحوال الآتية : (أولا) إذا كان الشيك الذى أعطاه لا يتأمله رصيد قائم وقابل للسحب ، فلا يكفى أن يكون الرصيد قائما بل يشترط فوق ذلك أن يكون قابلا للسحب لجواز أن يكون محجوزا عليه . (ثانيا) إذا كان الرصيد أقل من قيمة الشيك . (ثالثا) إذا سحب بعد إعطاء الشيك كل الرصيد أو بعضه بحيث يصبح الباقي لا يفي بقيمة الشيك . (رابعا) إذا أمر

البنك أو الجهة المسحوب عليها الشيك بعدم دفع قيمته. ويشترط للعقاب في كل هذه الأحوال أن يكون المتهم عالماً بأن الرصيد لا يفى بقيمة الشيك". ومفاد ما جاء في نص الشارع وما أعرب عنه في مذكرته الإيضاحية أنه يشترط لتحقيق الجريمة توافر أركان ثلاثة هي إصدار ورقة تتضمن التزاماً صرفياً معيناً بالشيك أى إعطاؤه أو مناولته للمستفيد، وتختلف الرصيد الكافى المقابل للصرف أو تجميده، ثم سوء النية. ولا جريمة في الأمر ما دام للساحب عند إصدار الشيك في ذمة المسحوب عليه رصيد سابق، محقق المقدار، خال من النزاع، كاف للوفاء بقيمة الشيك، قابل الصرف، وأن يظل ذلك الرصيد خالياً من التجميد الذى يحصل بأمر لاحق من قبل الساحب بعدم الدفع. ومتى أصدر الساحب الشيك مستوفياً شرائطه الشكلية التى تجعل منه أداة وفاء تقوم مقام النقود، تعين البحث بعدئذ في أمر الرصيد في ذاته من حيث الوجود والكفاية والقابلية للصرف بغض النظر عن قصد الساحب وانتوائه عدم صرف قيمته استغلالاً للأوضاع المصرفية كرفض البنك الصرف عند الشك في صحة التوقيع، أو عند عدم مطابقة توقيعه للتوقيع المحفوظ لديه، أو لعدم تحرير الشيك على نموذج خاص، لأنه لا يسار إلى بحث القصد الملائس للفعل إلا بعد ثبوت الفعل نفسه. ولما كان الحكم المطعون فيه لم يبحث أمر رصيد الطاعن في المصرف وجوداً وعدمه واستيفائه شرائطه بل أطلق القول بتوافر الجريمة في حق الطاعن ما دام قد وقع الشيك بغير توقيعه المحفوظ في المصرف، فإنه يكون قد أخطأ في تأويل القانون فوق قصوره وهو ما يتسع له وجه الطعن على الجملة، مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة إلى التعرض لقالة الإخلال بحق الدفاع التى بنى عليها الطعن.

جلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت المركي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
مختار رضوان ، و جمال المصفاوي ، ومحمد محفوظ ، وحسين ساح .

(٢١٤)

الطعن رقم ١١٩٦ لسنة ٣٦ القضائية

نصب .

التصرف في مال ثابت أو منقول ليس ملكا للتصرف ولاله حق التصرف فيه — في مجال تطبيق
المادة ١/٣٣٦ عقوبات — ليس قاصرا على مجرد التصرف بالبيع . شموله التصرفات الأخرى
ومن بينها الرهن .

التصرف في مال ثابت أو منقول ليس ملكا للتصرف ولاله حق التصرف فيه —
في مجال تطبيق المادة ١/٣٣٦ من قانون العقوبات — ليس قاصرا على مجرد
التصرف بالبيع وإنما يشمل أيضا التصرفات الأخرى . ولما كان الحكم قد
استخلص أن الطاعن لا يملك القدر الذي تصرف فيه للمدعية بالحقوق المدنية ،
فإنه لا يجدي التول بأن نيتهما قد انصرفت إلى اعتبار هذا العقد رهنا لدين لها
عليه .

الوقائع

أقامت المدعية بالحق المدني دعواها بالطريق المباشر أمام محكمة جناح الساحل
الجزئية ضد الطاعن بوصف أنه في يوم ١٩٦٢/١٠/٣٠ بدائرة قسم الساحل :
استولى على مبلغ النقود المبين بالمحضر والملوك للمدعية بالحق المدني بأن باع لها

عقارا غير مملوك له ولا حق له في التصرف فيه . وطالبت معاقبته بالمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات وإلزامه أن يدفع لها مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف والأتعاب . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا في ١٧/١٢/١٩٦٤ عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة مائتي قرش اوقف التنفيذ وبالإلزامه بأن يؤدي للمدعية بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف ومائة قرش أتعابا للحاماة . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا في ٨/٥/١٩٦٥ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دُن الطاعن بجريمة النصب بطريق التصرف في ملك ليس للتصرف حق التصرف فيه ، قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب ، ذلك بأنه أخذ بظاهر المقدم على أن الطاعن باع للمدعية بالحقوق المدنية عقارا غير مملوك له وليس له حق التصرف فيه واستولى بذلك على ثمنه في حين أن هذا العقد في حقيقته هو مجرد ضمان لاستيفاء دين كان قد اقترضه الطاعن من المدعية بالحقوق المدنية وهو ما أقرت به بجلسته المحاكمة وقد تمسك المدافع عنه بذلك الدفاع أمام المحكمة وبأن القدر المبيع آل إليه بطريق الميراث عن والده وأنه مدون في التسجيلات باسم المورث مما لا يوفر جريمة النصب في حقه ، كما تمسك بأن المدعية بالحقوق المدنية كانت تعلم وقت التصرف بأن الطاعن باع ما لا يملك ، إلا أن الحكم المطعون فيه التفت عن شق من هذا الدفاع دون أن يعرض إليه بالرد والمناقشة رغم جوهريته واطرح الشق الباقي ورد عليه بما لا يصلح ردا عليه وهو ما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مجمله بأن الطاعن كان مدينا للمدعية بالحقوق المدنية في مبلغ مائة وخمسة وعشرين جنيا اقترضه منها وماطل في وفائه لها وانتهى الأمر بينهما إلى أنه باعها فدانا بناحية

كفر أبو شهية ببنى سويف ودون في عقد البيع أن هذا القدر من الأطيان آل إليه بطريق الميراث عن والده وأنه يضمن تنفيذ هذا العقد غير أنه عند اتخاذها إجراءات شهره تبين لها أن الطاعن قد باع كل ما يملك في هذه المنطقة من أطيانه لآخرين بموجب عقود مسجلة حسبها دلت الشهادة الصادرة من مصلحة الشهر العقارى المقدمة من المدعية بالحقوق المدنية، وخلص الحكم من ذلك إلى اعتبار العقد بيعا ورتب على ذلك أن الطاعن قد تصرف في عقار غير مملوك له ولا له حق التصرف فيه ودانته بجريمة النصب المنصوص عليها في المادة ١/٣٣٦ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان التصرف في مال ثابت أو منقول ليس ملكا للتصرف ولا له حق التصرف فيه — في مجال تطبيق المادة ١/٣٣٦ من قانون العقوبات — ليس قاصرا على مجرد التصرف بالبيع وإنما يشمل أيضا التصرفات الأخرى ، وكان الحكم قد استخلص أن الطاعن لا يملك القدر الذى تصرف فيه للمدعية بالحقوق المدنية ، فإنه لا يجديه القول بأن نيتهما قد انصرفت إلى اعتبار هذا العقد رهنا لدين لها عليه ، ما دام القانون يعاقب على مجرد التصرف في مال ثابت غير مملوك للتصرف ولا له حق التصرف فيه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه دلى على قيام رابطة السببية بين طريقة الاحتيال التى لجأ إليها الطاعن وبين الاستيلاء على مال المدعية بالحقوق المدنية فى قوله ” إذ بان للحكمة أن المتهم قد لجأ إلى بيع أرض غير مملوكة له وليس له حق التصرف فيها إليها وورد بالعقد أن المجنى عليها قد دفعت ثمنها لهذا الفدان هو ١٢٥ ج وقد قررت هذه الأخيرة أن هذا المبلغ دين لها على المتهم وأنه بمقتضى عقد البيع المثبت فيه قبض الثمن قد أصبح مبالغ الدين حقا للبائع مقابل المبيع . ويبين من ذلك أن المتهم قد تمكن من الاستيلاء على هذا المبلغ الذى أصبح حقا له بعد أن كان قرضا عن طريق بيع أرض غير مملوكة له وليس له حق التصرف فيها إذ أن صيرورة الدين حقا بمقتضى عقد بيع هذه الأرض يعتبر استيلاء من جانبه على هذا المبلغ بدون وجه حق وأن هذا الاستيلاء لم يتم إلا عن طريق الوسيلة سالفة الذكر . وما قاله الحكم من ذلك سديد وصحيح فى التمانون وكاف فى الرد على ما يتحدى به الطاعن من أن ثمنها ما لم يدفع فى مجلس العقد وإنما دفع سلفا فى صورة قرض استدانه من المدعية بالحقوق المدنية الأمر الذى من نتيجته أن التصرف اللاحق لذلك لم يكن له أثره فى تسلمه منها مما تنعدم معه الجريمة التى دين الطاعن بها ، ذلك بأنه ما دام أن

الطاعن قد أقر بأنه استعاض عن وفائه بالقرض الذي في ذمته للمدعية بالحقوق المدنية في مقابل اتفائه معها بموجب العقد المبرم بينهما أخيرا بالتصرف إليها ببيع قدر من الأطنان تبين أنه لا يملكه ، فإنه يكون بذلك قد تحصل على دليل يتخالفه من هذا الدين مقابل وفائه بالتصرف إليها في عقار غير مملوك له ولأله حق التصرف فيه وهو ما يكفي لتوافر أركان جريمة النصب التي دين بها . لما كان ذلك ، وكان لا يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت هذه المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن المدافع عن الطاعن أثار في دفاعه أمام محكمة الموضوع أن المدعية بالحقوق المدنية كانت تعلم بمصدر ملكية هذه الأطنان وأنه لا يملك ما باعه لها فليس له أن يعيب على المحكمة أنها لم تعرض لدفاع لم يبد أمامها .

وحيث إنه لما تقدم جميعه ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / حميد صفوت السركي نائب رئيس المحكمة . وبحضور السادة المستشارين :
مختار رضوان ، وجمال المرصفاوي ، وحسين صالح ، ومحمود عطيفة .

(٢١٥)

الطعن رقم ١٧٢٨ لسنة ٣٦ القضائية

مواد مخدرة . " جلبها " . جمارك .

الجلب في حكم القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ليس مقصورا على استيراد الجواهر المخدرة من خارج الجمهورية وإدخالها إلى المجال الخاضع لاختصاصها الإقليمي كما هو محدد دوليا . امتداده إلى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة على خلاف الأحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها في الفصل الثاني من القانون المذكور .

تخضع الحدود الجمركية أو الخط الجمركي بغير استيفاء للشروط التي نص عليها القانون مالف الذكر والحصول على الترخيص المطلوب من الجهة الإدارية المنوط بها منحه يعد جلبا محظورا .

الجلب في حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها — ليس مقصورا على استيراد الجواهر المخدرة من خارج الجمهورية العربية المتحدة وإدخالها المجال الخاضع لاختصاصها الإقليمي كما هو محدد دوليا ، بل إنه يمتد أيضا إلى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة على خلاف الأحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها في الفصل الثاني من القانون المذكور في المواد من ٣ إلى ٦ ، إذ يبين من استقراء هذه النصوص أن الشارع اشترط جلب الجواهر المخدرة أو تصديرها الحصول على ترخيص كتابي من الجهة الإدارية المختصة لا يمنع إلا للفئات المبينة بالمادة الرابعة ولا تسلم الجواهر المخدرة التي تصل إلى الجمارك إلا بموجب إذن سحب كتابي تعطيه الجهة الإدارية المختصة للرخص له بالجلب أو لمن يحل محله في عمله .

وأوجب على مصلحة الجمارك في حالتى الجلب أو التصدير تسلم إذن السحب أو التصدير من صاحب الشأن وإعادته إلى الجهة الإدارية المختصة . كما يبين من نصوص المواد الثلاث الأول من قانون الجمارك الصادر به القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أنه " يقصد بالإقليم الجمركى الأراضى والمياه الإقليمية الخاضعة لسيادة الدولة " وأن " الخط الجمركى هو الحدود السياسية الفاصلة بين الجمهورية العربية المتحدة والدول المتاخمة وكذلك شواطئ البحار المحيطة بالجمهورية ، ومع ذلك تعتبر خطا جمركيا ضفتا قناة السويس وشواطئ البحيرات التى تمر بها هذه القناة " وأنه " يمتد نطاق الرقابة الجمركية البحرى من الخط الجمركى إلى مسافة ثمانية عشر ميلا بحريا فى البحار المحيطة به . أما النطاق البرى فيحدد بقرار من وزير الخزانة وفقا لمقتضيات الرقابة ويجوز أن تتخذ داخل النطاق تدابير خاصة لمراقبة بعض البضائع التى تحدد بقرار منه " . ومفاد ذلك أن تخطى الحدود الجمركية أو الخط الجمركى بغير استيفاء الشروط التى نص عليها القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والحصول على الترخيص المطلوب من الجهة الإدارية المنوط بها منحه يعد جلبا محظورا (*) .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخر حكم ببراءته بأنهم فى يوم ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٦٤ بدائرة قسم عتاقة محافظة البحر الأحمر: جلبوا إلى أراضى الجمهورية العربية المتحدة جواهر مخدرة (حشيشا وأفبونا) فى غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقا للوصف والقيد الواردين بقرار الإتهام . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات السويس قضت بحضورى فى ١٥ من مارس سنة ١٩٦٦ عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبندين ١ و ١٢ من الجدول ١ الملحق به — بمعاقبة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة المؤبدة وتغريم كل منهم ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة . فطعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

(*) هذا المبدأ مقرر فى الطعن رقم ٢٥٩٠ سنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٤/٢ س ١٤

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بجرime جلب جواهر مخدرة دون ترخيص ، قد إنطوى على قصور في التسبيب وفساد في الاستدلال وأخطأ في الإسناد وفي تطبيق القانون ، ذلك بأن الطاعن الأول دفع بأنه سبق له أن كشف لقائد مخبرات منطقة البحر الأحمر عن أمر المخدر ورغبته في تسليمه إلى السلطات العامة ودلل على ذلك بعدم وجود معدات لنقل المخدر وباحتجاز قائد المخبرات ترخيص الصيد الخاص به ، بيد أن المحكمة أطرحت هذا الدفاع إجتزاء باطمئنانها إلى نفي قائد المخبرات لهذه الواقعة ، كما دان الحكم من عدا الأول من الطاعنين بجرime الجلب دون أن يدل على توافر قصد الإحراز لديهم وأطرح مادفعوا به من أنهم فوجئوا بالمخدر لدى وصولهم إلى مكان الحادث وأنهم ما نقلوه إلا بعد أن أخبرهم الطاعن الأول بأنه بسبيل تسليمه إلى رجال الشرطة ، بما لا يسوغ إطرأحه ، كما اعتبر الحكم الجريمة جلبا بحسبان أن منطقة الجزائر التي جيء بالمخدر منها تقع خارج حدود الجمهورية في حين أنها تدخل في نطاق المياه الإقليمية ، وعلى فرض صحة ما أسند إليهم فإن ما قارفوه يكون جريمة إحراز أو نقل مخدر بغير قصد التعاطي أو الإتجار مما تنطبق عليه المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فضلا عن أن الحكم سوغ القبض والتفتيش على سند أن الجريمة كان متلبسا بها في حين أنها كانت بتحريض من قائد مخبرات المنطقة مما لا يوفر حالة التلبس . هذا وقد ذهب الحكم إلى أن نبا عملية الجلب قد ترامي إلى قائد مخبرات منطقة البحر الأحمر صباح يوم ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٦٤ عن طريق مرشد سرى فنقل الخبر إلى رؤسائه فأوفدوا الشرطي حسب الله عبد الله عبد القادر إلى السويس حيث رافق المرشد السرى حتى وقع الضبط ، في حين أن الثابت بالأوراق أن إيفاد الشرطي كان في اليوم السابق مما مؤداه أن المحكمة استخلصت عقيدتها على نحو يخالف الثابت في الأوراق . كما نسب الحكم إلى الطاعن التاسع أنه أقرب بتواجهه مع الطاعن الأول وقت تسلم المخدر مع علمه بكنهه وهو ما لا سند له من أقواله .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أنه قبيل يوم ١٩ سبتمبر سنة ١٩٦٤ إتفق الطاعن الأول مع مجهول على أن يجلب جواهر

مخدرة في سفينته الشراعية من منطقة الجزائر الواقعة خارج الحدود الإقليمية للجمهورية العربية المتحدة وأن يقوم بتسليمها المندوب هذا المجهول عقب اجتيازها الشاطئء الغربى لخليج السويس وتنفيذا للاتفاق أطلع الطاعن الأول بسفينته الشراعية تحمل طاقمها من البحارة وهم باقى الطاعنين حتى إذا بلغوا تلك المنطقة التقوا بالأنش كان فى انتظارهم ومنه نقل المتهمون جواهر مخدرة معبأة فى تسعة عشر جوالا إلى السفينة وقفلوا عائدین فبلغوا منطقة الشندورة عند مغرب يوم ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٦٤ حيث ألفت السفينة مراسيها فى البحر قريبا من الشاطئء الغربى للخليج ، وظل المتهمون فيها يرقبون الإشارة المتفق عليها للتسليم وكان النبأ قد ترمى إلى النقيب مطا فتحنى عبد العظيم قائد مخبرات منطقة البحر الأحمر فى صباح يوم ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٦٤ فطيره إلى رؤسائه وبادر باتخاذ تدابير الضبط بأن أعد كائن من جنود الحدود على الشاطئء وأوفد الشرطى حسب الله عبد الله عبد القادر مع المرشد السرى وهو نفسه مندوب الاستلام الموفد من قبل الشخص المجهول وبعد تبادل إشارات ضوئية من أعواد ثقاب ، استقل الطاعن الأول وبعض رفاقه قاربا إلى الشاطئء حيث لقي مندوب الاستلام ، الذى زعم له أن الشرطى ضالع معهم فوثق من هذا القول وعاد إلى السفينة وأنزل ورفاقه المخدر منها إلى قاربين ملحقين بها واصطحب معه الطاعنين من الثانى إلى الخامس ونفروا من الباقيين وأخذوا يحدفون حتى إذا بلغوا موقف المرشد السرى والشرطى أفرغوا حمولة أحد القاربين البالغة عشرة جوانات وكذلك أربع جوانات من حمولة القارب الآخر البالغة تسعة جوانات وإذ ذاك أطلق الشرطى طلعا ناريا نبيه باقى رجال القوة فانطلقوا من مكانهم وضبطوا الطاعنين الخمسة الأول إلى جوار الأربعة عشر جوالا بينما لاذ ركاب القارب الآخر بالابتعاد عن الشاطئء وألقوا باقى حمولته فى الماء حتى إذا ما وصلوا إلى السفينة أفلعوا بها فى عرض البحر شطر الجنوب ، وبعد ساعات معدودات عثر النقيب محمد محمد حامى - أركان حرب قطاع خليج السويس - على الجوانات الخمس التى أقيت من القارب طافية قرب مكان الحادث كما ضبطت السفينة الهاربة فى ميناء القصير بعد بضعة أيام وعليها بعض الطاعنين ، وقد استمد الحكم ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة فى حق الطاعنين من شهادة الضابطين والشرطى السرى والرقيب عبد الحاكم محمد أمين ، وإقرار الطاعنين التسعة الأول فى التحقيق ،

واعتراف السبعة الأول بالجلسة بالمساهمة ماديا في إحراز وجلب المخدر، وإفصاح كل منهم عن علمه بماهية المواد المضبوطة واتجاه نيتهم إلى توصيلها إلى الشاطئ الغربي لخليج السويس، ومن تقرير التحليل وضخامة كمية المخدر المضبوط وتنوعه. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعنين بسبق اتفاق أولهم مع النقيب عطا فتحي على تسليم المخدرات للسلطات العامة، وأطرحه بما أورده من نفي هذا الضابط ذلك الادعاء وتعليه سبق احتجازه ترخيص الصيد الصادر إلى الطاعن الأول برغبته في دعوته إلى الإقلاع عن ممارسة تهريب المخدرات، وهو ما ظاهره الطاعن ذاته في تحقيق النيابة العامة بتوبته عن ذلك، وبما قرره الضابط والعميد أحمد زهير سليم من أن ذلك الطاعن من أخطر مهربي المخدرات وأنه يتخذ من ترخيص الصيد ذريعة للتوغل خارج المياه الإقليمية وأنه لو تم الاتفاق الذي يزعم لجرى إثباته في محضر. ولما كان من المقرر أن وزن أقوال الشاهد إنما يرجع إلى محكمة الموضوع وأنها غير ملزمة بتعقب المتهم في شتى مناحي دفاعه، فإن ما يثيره الطاعنون في هذا الصدد لا يكون له محل. لما كان ذلك، وكان الحكم قد رد على دفاع من عدا الأول من الطاعنين من أنهم إنما أرادوا تسليم المخدرات إلى السلطات العامة وأطرحه بما أثبتته في حقهم من الإسهام ماديا في حمل المخدر من اللنش الذي كانت به إلى السفينة التي كان يعمل كل منهم في طائفتها مع علمهم بكنهه والغرض من فعلهم وأنهم قصدوا به توصيل هذه المخدرات إلى الشاطئ الغربي لخليج السويس عند منطقة الشندورة. وخلص إلى أنهم ابتدعوا هذا الدفاع لمجرد درء مسئوليتهم وهو تدليل سائغ وكاف في استظهار القصد الجنائي للجريمة التي دانهم بها. لما كان ذلك، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن الأول دفع بسبق اتفاقه مع قائد مخبرات منطقة البحر الأحمر على نقل المخدر إلى رجال الشرطة واستدل على ذلك بأن قائد المخبرات أبلغ رئاسته في القاهرة بأمر الصفقة يوم ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٦٤ فأوفدت له الشرطي السرى حسب الله عبد الله عبد القادر، في حين أن الثابت أن إيفاده كان في اليوم السابق. ولما كان الحكم قد نفي في تدليل سائغ حصول الاتفاق الذي يزعمه الطاعن الأول وأظهر اطمئنانه إلى حصول الحادث على النحو الذي حصله في واقعة الدعوى، وكان الخطأ في الإسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة

ما يؤثر في هيئة المحكمة ، وكان ذلك الخطأ المدعى لا ينصب على واقعة جوهرية ذات أثر في منطق الحكم أو في النتيجة التي انتهى إليها ، فإن هذا النعى يكون غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه من إقرار الطاعن التاسع في التحقيق بعلمه بوجود المخدرات في السفينة وأن باقي الطاعنين كانوا برفقته بالسفينة وقت الحادث ، له أصله الثابت في تحقيق النيابة العامة ، فإن النعى على الحكم بالخطأ في الإسناد في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض للدفع ببطلان القبض والتفتيش ورد عليه في قوله : ” بأن المتهمين — الطاعنين — ضبطوا في حالة تلبس بإحراز المواد المخدرة وكانت الظروف المحيطة بهم وقت الضبط تنطق بتوافر هذا التلبس ، وتنطق أيضا بأشد توافر الدلائل والإمارات الكافية على إحرازهم المواد المخدرة مما يخول أولئك الضباط القبض على المتهمين ، ومن تلك الظروف مجيئهم بالسفينة إلى جهة الضبط ووقوفها على مقربة منه في حالة استطلاع وترقب وتلقى الإشارة المتفق عليها ومجيئ المتهم الأول (الطاعن الأول) إلى حيث كان المرشد وعسكري الحدود في انتظاره على الشاطئ ، واعترافه لهما بوجود جوالات المخدر معه ووعدته إياهما بجلها إليهما في القوارب وانصرافه لتنفيذ هذا الوعد ثم العودة بالمخدرات إليهما وإنزالها في جوالاتها وعبواتها بصورة سافرة ظاهرة للعيان تم عليها . هذا فضلا عن أنه لم يحدث تفتيش في المواقع وإنما وقع ضبط تلك المخدرات السافرة بعد أن تركوها على الشاطئ الأمر الذي يخول القبض على المتهمين لإتصا بهم . فضلا أيضا عن أن ضباط شرطة الحدود وخفر السواحل معتبرين في القانون من رجال الضبط القضائي في وقائع الدعوى الحالية وأمثالها بل ويتمتعون في خصوص الضبط بحقوق أوسع من أقرانهم من مأموري الضبط القضائي العاديين والمواد ٢٥ وما بعدها من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ومواد القانون ١١٤ لسنة ١٩٥٣ ” وكان ما أورده الحكم فيما تقدم صحيح في القانون وتتوافر به حالة التلبس بالجريمة مما يجيز لرجال الضبطية القضائية القبض والتفتيش . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لما أثاره الدفاع من وقوع الجريمة بتحريض من قائد المخبرات ورد عليه وأطرحه بما ساقه من نفى حصول اتفاق بين الطاعن الأول وبينه على نقل المخدرات وتسليمها لرجال الشرطة على ما سلف بيانه ، فإن ما ينعاه الطاعنون في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض

لوصف الفعل المسند إلى الطاعنين وأثبت أنه يكون جريمة جلب مواد مخدرة بلا تراخيص في غير الأحوال المصرح بها قانوناً في قوله : "وبما أن المحكمة ترى قبل الرد على هذا الدفاع أن تحدد معنى الجلب في القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ذلك أن ثمت شبهة في هذا الخصوص مرجعها ما جاء في بعض المؤلفات من أن الجلب في القانون المذكور معناه استيراد المخدرات من خارج المجال الإقليمي للجمهورية العربية المتحدة وإدخالها إليها سواء في يابسها أو مياهاها أو فضائها الجوي وذلك بالرجوع إلى القانون الدولي في هذا الصدد ، وهو نظر لا ينطبق على صحيح القانون لأن القانون الدولي لا يحدد ولا يمكن أن يحدد الحدود بين الدول ، ولأن العبرة في تحديد معنى الجلب هي بقواعد القانون الداخلي ماثلة في نصوص القانونين ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الخاص بمكافحة المواد المخدرة و٦٦ لسنة ١٩٦٣ الخاص بالتهريب الجمركي ، وبالتفسير القضائي لنصوص هذين القانونين في هذا الخصوص . وبما أن المادة ٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ نصت على أنه (يحظر على أي شخص أن يجلب أو يصدر ... الخ) ونصت المادة ٣ منه على أنه (لا يجوز جلب الجواهر المخدرة أو تصديرها إلا بمقتضى ترخيص ... الخ) ونصت المادة ٥ منه على أنه (لا تسلم الجواهر المخدرة التي تصل إلى الجمارك إلا بموجب إذن كتابي ... الخ) ونصت المادة ١/٣٣ على عقاب كل من صدر أو جلب جواهر مخدرة قبل الحصول على الترخيص المنصوص عليه في المادة ٣ من القانون . ولما كان يبين بوضوح من النصوص المشار إليها أن المشرع قرن في كل نص منها الجلب بالتصدير ، فإن الجلب يكون له في مقصود الشارع معنى وحيداً هو الاستيراد بلا ترخيص وفي غير الأحوال والشروط التي يشترطها القانون المذكور . وبما أنه لما كان القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ قد أشار في المادة ٥ منه إلى عدم تسليم الجواهر التي تصل الجمارك إلا بموجب إذن كتابي ، فإنه يكون قد ربط الجلب (أو بعبارة أخرى الاستيراد المؤثم) بمخالفة قانون الجمارك أي بالتهريب الجمركي . ولما كان القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ قد نص في المادة ٢ منه على تعريف الخط الجمركي بأنه الحدود السياسية الفاصلة بين الجمهورية العربية المتحدة والدول المتاخمة لها وكذلك شواطئ البحار المحيطة بالجمهورية وضفتا قناة السويس ... الخ " فإن الجلب المؤثم للمخدرات وهو عدم التصريح باستيرادها أو عدم مرورها بالدائرة الجمركية بصورة قانونية لا يقتصر على اجتياز الحدود

السياسية الفاصلة بين الجمهورية العربية المتحدة والأقاليم المجاورة لها ولكن يتوافر أيضا باجتياز خطوط معينة في الصميم من داخل إقليم الجمهورية نفسه كاجتيازها شواطئ البحار المحيطة بالجمهورية ، وليس أدل على ذلك من أن القانون جعل من ضفتي قناة السويس الشرقية والغربية خطوطا جمركية تعتبر البضائع مهربة إذا اجتازت واحدة منها بلا ترخيص وبغير الشروط القانونية الأخرى مع أن هاتين الضفتين لا تفصلان الجمهورية العربية عن الأقاليم المجاورة بل تقعان في صميم داخل أراضي الجمهورية ، وبذا لا يجوز قصر تهريب البضائع على مجرد اجتيازها الحدود السياسية الفاصلة بين الجمهورية والأقاليم المتاخمة لها (يراجع في تأييد هذا النظر حكم النقض المكتب الفنى السنة الرابعة عشرة رقم ٧٤ ص ٣٧٠) .

وبما أنه بتطبيق القوانين المتقدمة على وقائع هذه الدعوى يتضح أن المتهمين — الطاعنين — جلبوا الجواهر المخدرة المضبوطة وأنزلوها على الشاطئ الغربى بخليج السويس ، وبهذا النزول تكون المواد المذكورة قد اجتازت الخط الجمركى بالمخالفة للأحكام المنظمة لجلب المخدرات ، ومن ثم تعتبر أفعال المتهمين مكونة لجريمة الجلب المنصوص عليها فى المادة ٣ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ لا لمجرد الاحراز المنصوص عليه فى المادة ٣٨ من ذلك القانون . ومن ثم يتعين رفض الدفع المبني على هذا التكييف الأخير “ وكان ما ذهب إليه الحكم فيما سلف صحيح فى القانون ، ذلك بأن الجلب فى حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها — ليس مقصورا على إستيراد الجواهر المخدرة من خارج الجمهورية العربية المتحدة وإدخالها المجال الخاضع لاختصاصها الإقليمى كما هو محدد دوليا ، بل إنه يمتد أيضا إلى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة على خلاف الأحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها فى الفصل الثانى من القانون المذكور فى المواد من ٣ إلى ٦ ، إذ يبين من إستقراء هذه النصوص أن الشارع اشترط لجلب الجواهر المخدرة أو تصديرها الحصول على ترخيص كتابى من الجهة الإدارية المختصة لا يمنع إلا للفئات المبينة بالمادة الرابعة ولا تسلم الجواهر المخدرة التى تصل إلى الجمارك إلا بموجب إذن سحب كتابى تعطيه الجهة الإدارية المختصة للرخص له بالجلب أو لمن يحل محله فى عمله . وأوجب على مصلحة الجمارك فى حالتى الجلب أو التصدير تسلم إذن السحب أو التصدير من صاحب الشأن وإعادته إلى الجهة الإدارية المختصة ، كما يبين

من نصوص المواد الثلاث الأول من قانون الجمارك — الصادر به القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أنه "يقتصد بالإقليم الجمركي الأراضي والمياه الإقليمية الخاضعة لسيادة الدولة"، وأن الخط الجمركي هو الحدود السياسية الفاصلة بين الجمهورية العربية المتحدة والدول المتاخمة وكذلك شواطئ البحار المحيطة بالجمهورية، ومع ذلك تعتبر خطا جمركيا ضفتا قناة السويس وشواطئ البحيرات التي تمر بها هذه القناة"، وأنه يمتد نطاق الرقابة الجمركية البحرية من الخط الجمركي إلى مسافة ثمانية عشر ميلا بحريا في البحار المحيطة به. أما النطاق البري فيحدد بقرار من وزير الخزانة وفقا لمقتضيات الرقابة ويجوز أن تتخذ داخل النطاق تدابير خاصة لمراقبة بعض البضائع التي تحدد بقرار منه". ومفاد ذلك أن تخطى الحدود الجمركية أو الخط الجمركي بغير استيفاء الشروط التي نص عليها القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والحصول على الترخيص المطلوب من الجهة الإدارية المنوط بها منعه يعد جلبا محظورا. وإذا ما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعنين قد اجتازوا بالمخدرات الخط الجمركي وذلك بنقلها إلى الشاطئ الغربي لخليج السويس، فإن فعل الجلب يكون قد تم فعلا، وحق العقاب عليه، ولا وجه للتحدي بما خاض فيه الطاعنون من جدل حول موقع منطقة الجزائر التي جلبت منها المخدرات مادام الحكم قد استخلص من عناصر الدعوى السائغة التي أوردها أن النقل قد تم بإجتياز الخط الجمركي على خلاف الأحكام المنظمة لجلب المخدرات ويكون بذلك قد طبق القانون تطبيقا سليما. لما كان ما تقدم، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدهوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها في حقهم أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعين الرفض موضوعا.

جلسة ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : مختار رضوان ، وجمال المرصفاوى ، وحسين ساح ، ومحمود العمراوى .

(٢١٦)

الطعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٣٦ القضائية

(أ) اختصاص . دعوى جنائية . ” نظرها “ . نقض . ” حالات الطعن بالنقض . الخطأ فى تطبيق القانون “ . دعوى مدنية .

اختصاص المحكمة الجنائية بالفصل فى جميع المسائل المدنية الفرعية التى يتوقف عليها الحكم فى الدعوى الجنائية المطروحة أمامها . مثال فى جريمة تبديد .

(ب) دعوى مدنية . ” انقضاؤها “ .

الدعوى المدنية الناشئة عن جريمة لا تسقط إلا بسقوط الدعوى الجنائية .
المادة ١٧٢ / ٢ مدنى .

١ — تختص المحكمة الجنائية بموجب المادة ٢٢١ من قانون الإجراءات الجنائية بالفصل فى جميع المسائل المدنية الفرعية التى يتوقف عليها الحكم فى الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها . ولما كان البت فى صورية الحوالة يتوقف عليه — فى خصوص الدعوى المطروحة — الفصل فى جريمة التبديد ، فإن الاختصاص فى شأنها ينعقد للمحكمة الجنائية . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه بالنسبة إلى الدعوى المدنية المرفوعة عنها الطعن .

٢ — نصت الفقرة الأولى من المادة ٢٥٩ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه . ” تنقضى الدعوى المدنية بمضى المدة المقررة فى القانون المدنى “ وتضمنت

الفقرة الثانية من المادة ١٧٢ من القانون المدني حكم سقوط الدعوى المدنية الناشئة عن جريمة، فنصت على أن دعوى التعويض لا تسقط في تلك الحالة إلا بسقوط الدعوى الجنائية . ولما كان ما انتهى إليه الحكم من انقضاء الدعوى الجنائية على غير سند سليم من الأوراق ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه بالنسبة إلى الدعوى المدنية المرفوع عنها الطعن .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٢٤ مارس سنة ١٩٥٧ بدائرة مركز بليس : (أولا) اشترك بطريق التحريض والاتفاق مع مجهول في تزوير توقيع المرحوم سيد حامد الحكيم على المحررين المبيينين بالمحضر ويفيد أولهما استلامه ٧٠٠ جنيه والثاني ٥٠٠ جنيه من المتهم وكان ذلك بأن حرضه واتفق معه على أن يضع توقيعاً ينسبه زورا إلى "سيد حامد الحكيم" على هذين المحررين — وبأن يجعل هذه الواقعة المزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها فوقعت الجريمة بناء على هذا التحريض والاتفاق (ثانيا) بدد مبلغ ١٢٠٠ ج ألف ومائتي جنيه إضرارا بسيد حامد الحكيم وبورثته من بعده وكان قد تسلمها من أحمد البطريق بصفته وكيلًا عن المجنى عليهم في تحصيلها فاختلسها لنفسه إضرارا بهم . وطلبت معاقبته بالمواد ٤٠ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٣ و ٢١٥ و ٣٤١ من قانون العقوبات وادعت سكينه سيد حامد الحكيم بحق مدني قبل المتهم طالبة إلزامه بمبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة بليس الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ٢٣ من فبراير سنة ١٩٦٥ عملا بمواد الإتهام والمادة ٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل مدة سنة بلامصروفات جنائية وقدرت مبلغ خمسين جنيا كفالة لوقف التنفيذ وألزمته أن يدفع إلى المدعية بالحق المدني واحدا وخمسين جنيا تعويضا مؤقتا . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة الزقازيق الابتدائية دفع الحاضر مع المتهم بانقضاء الدعويين الجنائية والمدنية بالتقادم . وبعد أن أنهت المحكمة المذكورة نظرها قضت حضوريا بتاريخ ٢٠ من يونيو سنة ١٩٦٥ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء

الحكم المستأنف وبقبول الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالنسبة لجريمة التزوير بمضى المدة وبانقضائها — وببراءة المتهم مما أسند إليه عن التهمتين بلا مصاريف جنائية وبانقضاء الدعوى المدنية وألزم رافعتها مصاريفها . فطعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما تنعاه المدعية بالحقوق المدنية على الحكم المطعون فيه الخطأ في الإسناد والفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون، ذلك بأنه عول في تحديد تاريخ وقوع جريمة تزوير المحرر العرفي على أقوال الطاعنة وزوجها التي استخلص منها وقوع الجريمة بتاريخ ٩ من يناير سنة ١٩٥٢ ورتب على ذلك الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية فيها بمضى المدة على اعتبار أنه لم يبلغ عنها إلا في ٢٤ من مارس سنة ١٩٥٧، في حين أن أقوال زوج الطاعنة لا تؤدي إلى ذلك التحديد وما أسنده الحكم إلى الطاعنة من أقوال في هذا الخصوص يخالف الثابت في الأوراق . هذا إلى أن الحكم اكتفى فيما انتهى إليه من تبرئة المطعون ضده من تهمة التبيد بما شهد به المحال إليه في المحرر موضوع التزوير من استيفائه حقه، دون أن يعرض لما اشتمل عليه حكم محكمة أول درجة من صورية عقد الحوالة، كما تخلى عن اختصاصه بالفصل في صوريتهما بدعوى انعقاد الاختصاص بذلك للمحكمة المدنية .

وحيث إنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه أقام قضاءه بانقضاء دعوى تزوير المحررين العرفيين على ما شهدت به الطاعنة — المدعية بالحقوق المدنية — وزوجها من أن التزوير قد ارتكب في يناير سنة ١٩٥٢ ولم يبلغ عنه إلا بتاريخ ٢٤ مارس سنة ١٩٥٧، ويبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لأوجه الطعن أن المدعية بالحقوق المدنية شهدت بتحقيقات النيابة بما مؤداه أن الإقرار المزور المنسوب صدره إلى مورثها المتضمن قبضه مبلغ سبعمائة جنيه والمدون على هامش الحكم الصادر لصالحه، أعطى أصلاً بتاريخ ٩ يناير سنة ١٩٥٢ ثم عدل إلى ٩ ديسمبر سنة ١٩٥٢ حتى يتسق تاريخه وإجراءات التنفيذ بالحكم التي كان محمداً لها يوم ٣١ يناير سنة ١٩٥٢ .

وشهد زوجها بمضمون ذلك سواء بتحقيقات النيابة أو بجلسة المحاكمة إذ قرر أنه عندما اطلع على هذا الإقرار في يوم ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٤ وجده يحمل التاريخ سالف الذكر . ومؤدى هذه الشهادة منهما أن أقوالهما انصبت أساساً على أن الإقرار موضوع تهمة التزوير حين اطلعا عليه كان يحمل تاريخ ٩ يناير سنة ١٩٥٢ ولم يقلوا بأن تزويره قد حدث في هذا التاريخ . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلاص إلى أن " التزوير في المحررين المطعون عليهما قد تم في سنة ١٩٥٢ على ما جاء بأقوال المدعية بالحق المدني وزوجها " ، فإنه يكون قد تدخل في أقوال الشاهدين وأخذها على وجه يخالف صريح عبارتها واستخلص منها ما يخالف مؤداها وحملها غير ما تحتمل . وكانت واقعة تحديد تاريخ ونوع الجريمة — في صورة الدعوى المطروحة — جوهرية لما رتبته عليها الحكم من قضائه بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد بنى قضاءه على ما يخالف الثابت في الأوراق مما يعيبه ويستوجب نقضه .

هذا إلى أنه يبين من الحكم أنه حين أسس قضاءه ببراءة المطعون ضده من تهمة التبيد على " ما قرره المحال إليه محمد سليمان درويش أمام محكمة أول درجة من استلامه مبلغ ٧٠٠ ج موضوع جريمة التبيد من المتهم واسلم الباقي وقدره ٣٠٠ ج من المدين الأصلي أحمد علي البطريق الأمر الذي ترى معه المحكمة أن المتهم لم يختلس المبلغ موضوع الاتهام " عرض لدفاع الطاعنة المدعية بالحقوق المدنية في هذا الخصوص في شأن صورية الحوالة ورد عليه بقوله : " بأنه أمر يخرج عن نطاق التهمتين المسندتين إلى المتهم ودعوى التعويض المطروحة أمام هذه المحكمة ويناط بتحقيقه للمحكمة المدنية المختصة والمدعية بالحق المدني وشأنها في إقامة دعوى مدنية مستقلة في هذا الخصوص " . وما انتهى إليه الحكم فيما تقدم ينطوي على مخالفة للقانون ، ذلك بأن المحكمة الجنائية تختص بموجب المادة ٢٢١ من قانون الإجراءات الجنائية بالفصل في جميع المسائل المدنية الفرعية التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها — ومتى كان ذلك ، وكان البت في صورية الحوالة يتوقف عليه — في خصوص الدعوى المطروحة — الفصل في جريمة التبيد ، فإن الاختصاص في شأنها ينعقد للمحكمة الجنائية . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه بالنسبة إلى الدعوى المدنية

المرفوع عنها الطعن . ولما كان ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من سقوط الدعوى المدنية لانقضاء ثلاث سنوات من يوم علم المدعية بالحق المدني بمحدث الضرر وبالشخص المسئول عنه غير مسديد في القانون، ذلك بأن الفقرة الأولى من المادة ٢٥٩ من قانون الإجراءات الجنائية نصت على أنه "تتمضي الدعوى المدنية بمضي المدة المقررة في القانون المدني" . وتضمنت الفقرة الثانية من المادة ١٧٢ من القانون المدني حكم سقوط الدعوى المدنية الناشئة عن جريمة فنصت على أن دعوى التعويض لا تسقط في تلك الحالة إلا بسقوط الدعوى الجنائية . وإذا ما كان ما انتهى إليه الحكم من انقضاء الدعوى الجنائية على غير سند سليم من الأوراق كما تقدم القول ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه بالنسبة إلى الدعوى المدنية والإحالة مع إلزام المطعون ضده المصاريف المدنية ومقابل أتعاب المحاماة .

جلسة ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : مختار مصطفى رضوان ، وجمال المرصفاوى ، ومحمد محفوظ ، وحسين ساح .

(٢١٧)

الطعن رقم ١٢٩٢ لسنة ٣٦ التضيائية

(١، ب) دفاع . ”الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره“ . سلاح .

(١) حيازة طالب الترخيص للأساحة المراد ترخيصها بقصد إتمام إجراءات استخراج الترخيص في صورته النهائية في صون من التأميم . ما دامت قد جرت بناء على تكليف من جهة الإدارة .

(ب) استباق المحكمة الرأى فى الحكم على شهادة شاهد بالقول أنها غير مجدية قبل أن تسمعه لتنف منه على حقيقة الأمر فبما أثاره المتهم من دفاع . إخلال بحق الدفاع .

١ - لما كانت المحكمة قد رفضت سماع شهادة كاتب الضبط - الذى أشهده المتهم على أنه كان مصرحاً له من الجهة الإدارية المختصة بالحصول على البنادق المضبوطة لتقديمها إليها بعد أن كانت قد وافقت على السير فى إجراءات الترخيص - وانتهت إلى إدانة الطاعن على أساس أن شهادته غير مجدية بقالة أنه لا عبرة بالبواعث على الإحراز ، فإن حكمها على هذا النحو يكون قد بنى على خطأ فى فهم دفاع الطاعن الذى يستند إليه أصلاً فى تبرير مشروعية حيازته للأسلحة المضبوطة ولا يستند فيه إلى إثبات الباعث عليها - الأمر الذى يسانده فيه مراحل إجراءات تقديم طلب الترخيص واستخراج الرخصة التى نظمها قرار وزير الداخلية الصادر بتاريخ ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٤ والقرارات المعدلة تنفيذاً للقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر والقوانين المعدلة له

وما جاء بكتاب مصلحة الأمن العام الذى كفل تبيان التعليقات فى هذا الشأن والذى تمسك بها للطاعن فى دفاعه وأشار إليها الحكم فى مدوناته والتي تفيد أن موافقة وزير الداخلية أو من ينيبه فى إصدار الترخيص بحمل السلاح الناري يستوجب بالضرورة التصريح لطالب الترخيص بتقديم السلاح الناري المراد ترخيصه لإثبات أوصافه فى الرخصة تحقيقا لعينيتها وهو أمر موكول بتنظيمه إلى الجهة الإدارية وحدها باعتبارها صاحبة الحق فى منح الترخيص أو منعه طبقا للتعليقات الإدارية الصادرة منها فى هذا الشأن دون خروج على أحكام القانون ، الأمر الذى يترتب عليه لزما أن تكون حيازة طالب الترخيص للأسلحة المراد ترخيصها بقصد إتمام إجراءات استخراج الترخيص فى صورته النهائية فى صون من التأثيم ما دامت قد جرت بناء على تكليف من جهة الإدارة .

٢ — لا يصح للحكمة استباق رأى بالحكم على شهادة شاهد بالقول أنها غير مجدية قبل أن تسمعه لتقف منه على حقيقة الأمر فيما أثاره المتهم من دفاع فى هذا الصدد لاحتمال أن تسفر مناقشته عن حقيقة قد يتغير بها وجه الرأى فى الدعوى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما فى يوم ٣٠ مايو سنة ١٩٦٢ بدائرة مركز المراغة محافظة سوهاج : (أولا) حازا وأحرزا أسلحة نارية مششخنة (بنادق لى أنفيلد) بدون ترخيص (ثانيا) حازا وأحرزا ذخائر مما تستعمل فى الأسلحة النارية سألقة الذكر دون أن يكون مرخصا لهما بحمل وإحراز الأسلحة التى تستعمل بها . وأحالتهم على محكمة جنايات سوهاج لمعاقبتهما بالمواد ١ و ٦ و ٢/٢٦ — ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول رقم ٣ الملاحق به . ومحكمة جنايات سوهاج قضت حضوريا بتاريخ ٤ نوفمبر سنة ١٩٦٥ عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المواد ٢/٣٢ و ١٧ و ٥٥ و ١/٥٦ من قانون العقوبات بمعاينة كل من المتهمين بالحبس مع الشغل مدة ستة أشهر ومصادرة السلاح والذخيرة المضبوطة وأمرت بإيقاف تنفيذ عقوبة الحبس مدة ثلاث سنوات . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة حيازة وإحراز أسلحة نارية وذخيرة بغير ترخيص قد أخل بحقه في الدفاع وشابه الفساد في الاستدلال ، ذلك بأن المدافع عنه تمسك أمام محكمة الموضوع منذ بداية جلسات المحاكمة حتى نهايتها بضرورة استدعاء كاتب ضبط المركز لتحقيق دفاعه بأنه كان مصرحاً له من الجهة الإدارية المختصة بالحصول على البنادق المضبوطة لتقديمها إليها بعد أن كانت قد وافقت على السير في إجراءات الترخيص ، مما يترتب عليه أن تكون حيازة الطاعن إياها لها سند مشروع ، وبالتالي غير معاقب عليها ، إلا أن المحكمة بعد أن استجابت إلى طلب الطاعن ، عادت وعدلت عنه على الرغم من اصراره عليه وقضت في الدعوى دون تحقيق دفاعه مبررة ذلك بما لا يسوغ إطراحه وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بما يبطله ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد الأدلة على ثبوتها لديه عرض إلى دفاع الطاعن — فيما حصله منه — من أن حيازته للبنادق المضبوطة كانت بوجه شرعى استناداً منه إلى موافقة سابقة من الجهة الإدارية المختصة جددتها بمناسبة فقد الأوراق الخاصة بها ليقوم بتقديم تلك الأسلحة إليها إتماماً لإجراءات ترخيصها حسب التعليمات الصادرة في هذا الشأن . ورد الحكم على هذا الدفاع بما مفاده أن أحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ سنة ١٩٥٤ صريحة في العقاب على مجرد الحيازة بغير ترخيص أياً ما كان الباعث عليها ولا يجدى في مخالفتها أية تعليمات مهما كان مصدرها . وخلص الحكم من ذلك إلى القول بأن طلب المدافع عن الطاعن استدعاء موظف الإدارة ” كاتب ضبط المركز ” لتحقيقاً لدفاعه غير مجد وانتهى إلى رفضه . وبعد أن تناول الحكم في مدوناته كتاب مصلحة الأمن العام الذى أشار إليه الدفاع انتهى من ذلك إلى القول : ” بأنه إذ كان المتهم الثانى (الطاعن) لم يزعم أنه صدرت الموافقة على الترخيص بناء على الطلب القديم وحصل على تصريح بالشراء فإن حيازة الأسلحة المضبوطة

لا سند لها في القانون كما أن في تقدمه بطلب جديد في ٢٥ مايو سنة ١٩٦٢ ما يقطع بعدم حصوله من قبل على تصريح بالشراء ومن ثم كان الحصول على هذه البنادق ولو كانت من مصدر معلوم وبقصد ترخيصها مؤثما في القانون ولا يجديده قوله إنه في تاريخ لاحق على الصبط وافقت جهة الإدارة على الترخيص لما سبق إيضاحه بأن حيازتها من قبل ذلك لم تستند إلى مسوغ شرعي .

لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد رفضت سماع شهادة كاتب الضبط وانتهت إلى إدانة الطاعن على أساس أن شهادته غير مجدية بقالة أنه لا عبرة بالبواعث على الإحراز ، فإن حكمها على هذا النحو يكون قد بنى على خطأ في فهم دفاع الطاعن الذي يستند إليه أصلا في تبرير مشروعية حيازته للأسلحة المضبوطة ولا يستند فيه إلى إثبات الباعث عليها — الأمر الذي يسانده فيه مراحل إجراءات تقديم طلب الترخيص واستخراج الرخصة التي نظمها قرار وزير الداخلية الصادر بتاريخ ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٤ والقرارات المعدلة له تنفيذا للقانون رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر والقوانين المعدلة له وما جاء بكتاب مصلحة الأمن العام الذي كفل تبيان التعليمات في هذا الشأن والذي تمسك بها الطاعن في دفاعه وأشار إليها الحكم في مدوناته والتي تفيد أن موافقة وزير الداخلية أو من ينوبه في إصدار الترخيص بحمل السلاح الناري يستوجب بالضرورة التصريح لطالب الترخيص بتقديم السلاح الناري المراد ترخيصه لإثبات أوصافه في الرخصة تحقيقا لعينيتها وهو أمر موكول تنظيمه إلى الجهة الإدارية وحدها باعتبارها صاحبة الحق في منح الترخيص أو منعه طبقا للتعليمات الإدارية الصادرة منها في هذا الشأن دون خروج على أحكام القانون ، الأمر الذي يترتب عليه لزما أن تكون حيازة طالب الترخيص للأسلحة المراد ترخيصها بقصد إتمام إجراءات استخراج الترخيص في صورته النهائية في صون من التأثيم ما دامت قد جرت بناء على تكليف من جهة الإدارة . لما كان ذلك ، فإنه ما كان يصح للمحكمة استباق الرأي بالحكم على شهادة شاهد بالفول أنها غير مجدية قبل

أن تسمعه لتقف منه على حقيقة الأمر فيما أثاره الطاعن من دفاع في هذا الصدد لاحتمال أن تسفر مناقشته عن حقيقة قد يتغير بها وجه الرأي في الدعوى . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد صادرت هذا الدفاع في قولها : ” إن الطاعن لم يزعم أنه سبق أن صدرت الموافقة على الترخيص بناء على الطالب القديم وحصل على تصريح بالشراء فإن حيازة الأسلحة المضبوطة تكون بلا سند لها في القانون “ . فإن المحكمة تكون فوق إخلالها بحق الطاعن في الدفاع ، قد أخطأت في تحصيل دفاعه مما يبطل استدلال الحكم المطعون فيه ويوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن وذلك بالنسبة إلى الطاعن وإلى المحكوم عليه الأول مجد حسين عبد الله لاتصال وجه الطعن به ولوحدة الواقعة واقتضاء حسن سير العدالة .

جلسة ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت السركى نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : محمد صبرى ، ومحمد عبد المنعم حمزاوى ، ومحمود عزيز الدين سالم ، ونصر الدين عزام .

(٢١٨)

الطعن رقم ١٣٠٢ لسنة ٣٦ القضائية

حكم . " التوقيع عليه " . بطلان .

إغفال القاضى التوقيع على صحيفة الحكم الأخيرة المتضمنة منطوقه . أثره : بطلان الحكم .

من المقرر أن توقيع القاضى على ورقة الحكم الذى أصدره يعد شرطاً لقيامه ،
إذ ورقة الحكم هى الدليل الوحيد على وجوده على الوجه الذى صدر به وبناءً
على الأسباب التى أقيم عليها . ولما كان يبين من الإطلاع على الحكم المطعون
فيه أن رئيس المحكمة وقع صفحاته عدا الصحيفة الأخيرة المتضمنة باقى أسبابه
ومنطوقه ، فإنها تكون مشوبة ببطلان يستتبع حتماً بطلان الحكم ذاته مما يتعين
معه نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ١٢ فبراير سنة ١٩٦٤ بدائرة مركز
المنصورة محافظة الدقهلية : ضرب عمداً محمد صالح قنديل فأحدث به الإصابة
الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصد من ذلك قتلاً ولكن الضرب أنفضى
إلى الموت . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً
للسادة ٢٣٦/١ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات المنصورة قضت
بتاريخ ١٩ أكتوبر سنة ١٩٦٥ عملاً بمادة الاتهام مع تطبيق المواد ١٧ و ٥٥ و ٥٦

من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ الحكم على أن يكون الإيقاف شاملا لجميع الآثار الجنائية المترتبة على هذا الحكم فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض... إلخ

المحكمة

حيث إن مما ينعمه الطاعن على الحكم المطعون فيه هو البطلان لحمله من توقيع رئيس المحكمة التي أصدرته .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أن رئيس المحكمة وقع صفحاته عدا الصحيفة الأخيرة المتضمنة باقي أسبابه ومنطوقه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن توقيع القاضي على ورقة الحكم الذي أصدره يعد شرطا لقيامه بإذ ورقة الحكم هي الدليل الوحيد على وجوده على الوجه الذي صدر به وبناؤه على الأسباب التي أقيم عليها ، ولما كانت ورقة الحكم المطعون فيه المتضمنة لمنطوقه قد خلت من توقيع رئيس المحكمة فإنها تكون مشوبة ببطلان يستتبع حتما بطلان الحكم ذاته مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة إلى بحث الوجه الآخر للطعن .

جلسة ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار/عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : مختار رضوان ،
وجمال المرصفاوى ، وحسين ساح ، ومحمود عطيفه .

(٢١٩)

الطعن رقم ١٣١٤ لسنة ٣٦ القضائية

(ا ، ب ، ج) تعذيب . جريمة .

(ا) المتهم في حكم المادة ١٢٦ / ١ عقوبات : هو كل من وجه إليه الاتهام بارتكاب جريمة معينة ولو كان ذلك أثناء قيام مأموري الضبط القضائي بمهمة البحث عن الجريمة ومرتكبها وجمع الاستدلالات ما دامت قد حامت حوله شبهة أن له ضلعا في ارتكابها .

وقوع جريمة التعذيب أيا كان الباعث لمأمور الضبط القضائي على حمل المتهم على الاعتراف .

(ب) لا يلزم لانطباق حكم المادة ١٢٦ عقوبات حصول الاعتراف فعلا .
كفاية وقوع تعذيب المتهم بقصد حمله على الاعتراف .

(ج) سكوت القانون عن تعريف معنى التعذيبات البدنية ، وعدم اشتراطها بدرجة معينة من الجسامة . تقدير ذلك . موضوعي .

(د) حكم . ” تسبيليه . تسبيل غير معيب ” .

للحكمة الجنائية الاستناد في حكمها إلى أي عنصر من عناصر الدعوى ، متى كانت هذه العناصر معروضة على ساط البحث أمامها وكان في إمكان الدفاع تولى مناقشتها وتفنيدها .

(هـ) نقض . ” المصلحة في الطعن ” .

مجادلة طاعن حول توصف للقانوني لما اقترفه . لا جدوى منه .
ما دامت العقوبة المقررة بلجنة استعمال القسوة التي يقر بانطباقها عليه .

١ - المتهم في حكم الفقرة الأولى من المادة ١٢٦ من قانون العقوبات هو كل من وجه إليه الاتهام بارتكاب جريمة معينة ولو كان ذلك أثناء قيام مأموري الضبط القضائي بمهمة البحث عن الجرائم ومركبها وجمع الاستدلالات التي تلزم للتحقيق والدعوى على مقتضى المادتين ٢١ و ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية ما دامت قد حامت حوله شبهة أن له ضلعا في ارتكاب الجريمة التي يقوم أولئك المأمورون بجمع الاستدلالات فيها . ولا مانع من وقوع أحدهم تحت طائلة نص المادة ١٢٦ من قانون العقوبات إذا ما حدثته نفسه بتعذيب ذلك المتهم لحمله على الاعتراف أيا ما كان الباعث له على ذلك . ولا وجه للفرقة بين ما يدلى به المتهم في محضر تحقيق تجريه سلطة التحقيق وما يدلى به في محضر جمع الاستدلالات ما دام القاضي الجنائي غير مقيد بحسب الأصل بنوع معين من الدليل وله الحرية المطلقة في استمداده من أي مصدر في الدعوى يكون مقتنعا بصحته . ولا محل للقول بأن الشارع قصد حماية نوع معين من الاعتراف لأن ذلك يكون تخصيصا بغير مخصص ولا يتسق مع إطلاق النص .

٢ - لا يشترط لانطباق حكم المادة ١٢٦ من قانون العقوبات حصول الاعتراف فعلا ، وإنما يكفي - وفق صريح نصها - أن يقع تعذيب المتهم بقصد حمله على الاعتراف .

٣ - لم يعرف القانون معنى التعذيبات البدنية ولم يشترط لها درجة معينة من الجسامة ، والأمري في ذلك متروك لتقدير محكمة الموضوع تستخلصه من ظروف الدعوى .

٤ - لمحكمة الجنائية أن تستند في حكمها إلى أي عنصر من عناصر الدعوى متى كانت هذه العناصر معروضة على بساط البحث أمامها وكان في إمكان الدفاع أن يتولى مناقشتها وتفنيدها بما يشاء .

٥ - لا جدوى للطاعن مما يثيره حول الوصف القانوني لما اقترفه ما دامت العقوبة المقضى بها عليه مقرررة لجنحة استعمال القسوة المنصوص عليها في المادة ١٢٩ من ذلك القانون والتي يقول الطاعن بأنها هي التي تنطبق على ما أتاه .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في خلال شهر أكتوبر سنة ١٩٦١ بدائرة بندر شبرا ومركزى قليوب وطوخ محافظة القليوبية: (أولا) قبضا على كل من عبد الحليم عبد الغنى الطرمى وإبراهيم على الطرمى والسيد السيد الطرمى وإبراهيم السيد المنير وحجزاهم بدون أمر من أحد المحاكم المختصة بذلك وفي غير الأحوال التى بصرح فيها القانون واللوائح وعذباهم بالتعذيبات البدنية الميينة بالتحقيقات . (ثانيا) عذبا المجنى عليهم سالفى الذكر لحملهم على الاعتراف بارتكاب حادث الجنائية رقم ٦٠٠٨ سنة ١٩٦١ مركز قليوب فأحدثا بالثانى والثالث والرابع الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى وتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياة الأخير. وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقا للمواد ١/١٢٦ - ٢ و ٢٨٠ و ٢/٢٨٢ من قانون العقوبات . فقرر بذلك . وادعى بحق مدنى كل من - ١ - السيد السيد الطرمى و ٢ - عبد الحليم عبد الغنى الطرمى و ٣ - إبراهيم على الطرمى وطلبوا القضاء لهم قبل المتهمين متضامين بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات بنها قضت حضوريا بتاريخ ٧ نوفمبر سنة ١٩٦٥ عملا بمواد الاتهام والمواد ٣٢ و ١٧ و ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بمعاينة كل من المتهمين بالحبس مع الشغل مدة سنة واحدة وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة مدة ثلاث سنوات وألزمت المتهمين أن يدفعوا متضامين إلى المدعين بالحق المدنى مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت مع المصروفات ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . فطعن الطاعن الأول فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعن الثانى وإن قرر بالطعن بطريق النقض فى الحكم فى الميعاد، إلا أنه لم يودع أسبابا لطعنه ، ومن ثم يكون طعنه غير مقبول شكلا .
وحيث إن الطعن المتقدم من الطاعن الأول قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن مبنى هذا الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجنايتي القبض على متهمين وحجزهم دون وجه حق وتعذيبهم لحملهم على الاعتراف ، قد انطوى على قصور في التسبيب وفساد في الاستدلال وإخلال بحق الدفاع وخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الدفاع عن الطاعن تمسك بأن إقرار المجنى عليهم بقتل المرأة المقول بقتلها ، إنما صدر تلقائيا دون تدخل الطاعن ، لما قر في ذهن كل منهم من أن أحدهم قد استقل بقتلها غسلا للعار كما أثار الدفاع ما ألم بأقوال المجنى عليهم من تهاتر وتناقض واضطراب يمس جوهرها بما يبطل الاستدلال بها برمتها ، بيد أن الحكم لم يعرض لهذا الدفاع على الرغم من جوهريته ، وعول الحكم فيما عول عليه على أقوال عبد الغنى مسعود عمران دون أن يرد اسمه بقائمة شهود الإثبات ودون أن تسمعه المحكمة تحقيقا لشفوية المرافعة وتمكيننا للدفاع من إبداء رأيه في أقواله . وفضلا عن ذلك فإن أيا من المجنى عليهم لم يكن متهما في جناية قتل المرأة المعثور على جثتها لأن هذه الجناية ما فتئت مقيدة ضد مجهول ، ولم يدل أيا منهم باعتراف وإنما مجرد شهادة برؤية الجريمة وإسنادها إلى غيره ، ولم يكن ما وقع عليهم إلا ابتغاء التثبت من شخصية المرأة القتيلة والإقرار بأن الصورة الشمسية هي للمرأة المظنون بقتلها . هذا إلى أن واقعة الدعوى على النحو الذي أورده الحكم المطعون فيه ، لا تعدو جنحة استعمال قسوة ينطبق عليها نص المادة ١٢٩ من قانون العقوبات ، بالظر إلى تفاهة إصابات المجنى عليهم ونشوتها عن آلات غير خطيرة ، ولكون الشارع قد أولى الطاعن وأنداده من مأموري الضبط القضائي قدرا من التسامح عند ثبوت حسن نيتهم تمكيننا لهم من القيام بواجباتهم .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أنه عثر على قتيلة يوم ٥ من أكتوبر سنة ١٩٦١ وأسفرت تحريات الطاعن - معاون مباحث أمن القليوبية وزميله الطاعن الآخر وضابط المباحث بها - عن أنها من ذوات السيرة السيئة وأمسكا بهذا الخيط دون روية أو تحييص وانتهيا بنشاطهما الذي لا يستند إلى واقع صحيح إلى أنها لا امرأة معينة ، وأن المجنى عليهم - والدها وعمها وابن عمها وزوجها - هم الذين قتلوها غسلا للعار ، فقبضا عليهم في الثاني عشر من ذلك الشهر وأخذوا وآخرون في تعذيبهم واستقر رأيهما على تصوير ارتكاب

الحادث على النحو الذى أورداه بمحضر تحرياتهما الرقم ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٦١ وحملا المجنى عليهم بعد تعذيبهم على ترديدتها بتحقيق النيابة ، ورددها الطاعنان بالتحقيق إلى أن أسقط في يديهما عندما ثبت أن الجثة لامرأة أخرى ، وأن المقول بأنها صاحبة الجثة ظهرت حية في ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٦١ ، وعندئذ أقر الطاعنان بأن تحرياتهما غير صحيحة ، فأعيد سؤال المجنى عليهم فأجمعوا على تعذيب الطاعنين إياهم وطلبهما منهم الإدلاء بالذى سبق أن أدلوا به في التحقيق ولم يوقع الكشف الطبى عليهم إلا بعد ضياع معالم الكثير من إصاباتهم . وقد استمد الحكم ثبوت هذه الواقعة من أقوال ثلاثة من المجنى عليهم وعبد التواب السيد المنير — أخ المجنى عليه الرابع المتوفى — والشرطى عبد الغنى مسعود عمران ومما ورد بالتقارير الطبية ومن أقوال الطاعنين . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد حصل أقوال المجنى عليهم على وجه لا تناقض فيه ، حاصله أن الطاعن وصاحبه قبضاء عليهم وحجزاهم دون وجه حق وعذباهم لجلهم على الاعتراف . وإذا ما كان من المقرر أن وزن أقوال الشاهد والتعويل عليها . مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع فمتى أخذت بشهادته فإن مفاد ذلك أنها أطحرت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لجلها على عدم الأخذ بها ، وأنه لا إلزام على تلك المحكمة بتعقب المتهم فى شتى مناحى دفاعه . كان ما يشير الطاعن حول تلك الأقوال وما لا بس إقرار المجنى عليهم لا يعدو جدلا موضوعيا مما لا يقبل أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن للمحكمة الجنائية أن تستند فى حكمها إلى أى عنصر من عناصر الدعوى متى كانت هذه العناصر معروضة على بساط البحث أمامها وكان فى إمكان الدفاع أن يتولى مناقشتها وتفنيدها بما يشاء ، ومن ثم فلا تريب على الحكم المطعون فيه إذ عول فيما عول عليه على أقوال الشاهد عبد الغنى مسعود عمران فى التحقيق الإبتدائى ، ولا محل للنعى على المحكمة عدم سماعها شهادته فى مواجهة الطاعن مادام لم يتقدم إليها بهذا الطلب . لما كان ذلك ، وكان المتهم فى حكم الفقرة الأولى من المادة ١٢٦ من قانون العقوبات هو كل من وجه إليه الاتهام بارتكاب جريمة معينة ولو كان ذلك أثناء قيام مأمورى الضبط القضائى بمهمة البحث عن الجرائم ومركبها وجمع الاستدلالات التى تلزم للتحقيق والدعوى على مقتضى المادتين ٢٩ و ٢١ من قانون الإجراءات الجنائية مادامت قد حامت

حوله شبهة أن له ضلعا في ارتكاب الجريمة التي يقوم أولئك المأمورون بجمع الاستدلالات فيها . ولا مانع من وقوع أحدهم تحت طائلة نص المادة ١٢٦ من قانون العقوبات إذا ما حدثته نفسه بتعذيب ذلك المتهم لحمله على الاعتراف أياما كان الباعث له على ذلك . ولا وجه للفرقة بين ما يدلى به المتهم في محضر تحقيق تجريه سلطة التحقيق ، وما يدلى به في محضر جمع الاستدلالات ، مادام القاضي الجنائي غير مقيد بحسب الأصل بنوع معين من الدليل وله الحرية المطلقة في استمداده من أى مصدر في الدعوى يكون مقتنعا بصحته ، ولا محل للقول بأن الشارع قصد حماية نوع معين من الاعتراف لأن ذلك يكون تخصيصا بغير مخصص ولا يتسق مع إطلاق النص . وكان لا يشترط لانطباق حكم هذه المادة حصول الاعتراف فعلا ، وإنما يكفي - وفق صريح نصها - أن يقع تعذيب المتهم بقصد حمله على الإقرار . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد استظهر أن ما أتاه الطاعنان من أفعال على المجنى عليهم كان أثناء قيامهما بجمع الاستدلالات في جريمة قتل المرأة المعثور على جثتها وتوجيههما إليهم تهمة قتلها ، وأن إيقاعهما تلك الأفعال إنما كان بقصد حملهم على الاعتراف ، فإن النعى على الحكم في هذا الصدد بالخطأ في تطبيق القانون يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان القانون لم يعرف معنى التعذيبات البدنية ولم يشترط لها درجة معينة من الجسامة والأمر في ذلك متروك لتقدير محكمة الموضوع تستخلصه من ظروف الدعوى . وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر أن الأفعال التي قارفها الطاعنان على المجنى عليهم يوم ١٢ أكتوبر سنة ١٩٦١ قد شملت إيثاق اليدين والقدمين والتعليق من القدمين والانهيال ضربا بالعصى ، وأنها أسفرت عن إصاباتهم بكدمات عديدة في مواطن شتى من أبدانهم أظهرها تقرير الكشف الطبي الذي وقع عليهم متأخرا يوم ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٦١ وأرجعها إلى الضرب بأجسام صلبة راضة في التاريخ الأول سالف الذكر ، وأبان الحكم أن تلك الأفعال قد حملت المجنى عليهم على الإدلاء بأقوال لو صحت في مجموعها لكانت كافية

للاقتناع بإدانتهم بجناية القتل العمد مع سبق الإصرار ، فإن في هذا الذى أورده الحكم ما يتحقق به معنى التعذيب البدنى الذى دين الطاعنان على أساسه . هذا فضلا عن أنه لا جدوى للطاعن مما يثيره حول الوصف القانونى لما اقترفه ، مادامت العقوبة المقررة بها — وهى الحبس سنة مع الشغل — مقررة بلجنة استعمال القسوة — المنصوص عليها فى المادة ١٢٩ من ذلك القانون — والتى يقول الطاعن بأنها هى التى تنطبق على ما أتاه .

وحيث إنه لما تقدم يترتب رفض الطعن موضوعا .

جلسة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت السركي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد صبرى ، ومحمد عبد المنعم حمزاوى ، ومحمود عزيز الدين سالم ، ومحمد أبو الفصل حفى .

(٢٢٠)

الطعن رقم ٩٣١ لسنة ٣٦ القضائية

(١) قانون . " اصداره " . عملة فضية .

للسلطة التنفيذية حق اصدار مراسيم لها قوة القانون فى غيبة البرلمان بشرط أن لا تكون مخالفة للدستور وأن تعرض على البرلمان عند انعقاده . عدم عرضها أو رفض أى المجلسين اقرارها . أثره : زوال ما كان لها من قوة القانون . دستورية المرسوم بقانون ١٨٣ لسنة ١٩٤٩ بشأن العملة للفضية .

(ب) عملة فضية . جريمة .

حظر الشارع حبس العملة المتضية عن التداول أو بيعها أو عرضها للبيع بسعر أعلى من قيمتها الاسمية ، وكل اجراء ينزع منها صفة النقود ، وكل فعل يخرجها عن الغرض الذى صكت من أجله ورصدت له وهو تداولها بين الناس باعتبارها نقدا .

١ - جرى قضاء محكمة النقض على أن للسلطة التنفيذية حق اصدار مراسيم لها قوة القانون فى غيبة البرلمان إذا حدث ما يوجب اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير ، وكل ما اشترطته المادة ٤١ من الدستور أن لا تكون تلك المراسيم مخالفة للدستور وأن تعرض على البرلمان ، فإذا لم تعرض عليه أو عرضت ولم يقرها أى المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون . ولما كان المرسوم بقانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٤٩ بشأن العملة للفضية صدر من الجهة المختصة باصداره بحسب المادة ٤١ من الدستور ثم عرض على البرلمان فى أول اجتماع له ولم يصدر أحد مجلسى البرلمان قرارا بعدم الموافقة عليه بل صدر قانون باقراره واعتباره صحيحا

نافذا من وقت صدوره؛ فان الدفع بعدم دستوريته لا يكون له من وجه ولا يعتد به ويتعين لذلك رفضه .

٢ — نصت المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٤٩ بشأن العملة الفضية والذي حل محله من بعد القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٦ بنفس الصيغة مع تشديد في العقوبة على أنه : ” يحظر حبس العملة الفضية المتداولة قانونا عن التداول أو صهرها أو بيعها أو عرضها للبيع بسعر أعلى من قيمتها الاسمية أو إجراء أى عمل فيها ينزع منها صفة النقد “ . وبهذا التنصيص يكون المشرع قد حظر طائفة مخصوصة من الأفعال منها حبس العملة الفضية عن التداول أو بيعها أو عرضها للبيع بسعر أعلى من قيمتها الاسمية ، كما حظر بصفة عامة كل إجراء ينزع من العملة الفضية صفة النقد ، ودل على تأييد كل فعل — أيا كان كنهه — يخرج العملة الفضية عن الغرض الذى صكت من أجله ورصدت له ، وهو تداولها بين الناس باعتبارها نقدا ، فتتحقق الجريمة متى قارف الجانى الفعل المؤثم عن عمد مع العلم بمساهيته ، وكونه مخالفا للقانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر : بأنهما فى يوم ٩ سبتمبر سنة ١٩٦٥ بدائرة روض الفرج : قاما بحبس العملة الفضية المبينة وصفا وقيمة بالمحضر والمتداولة قانونا عن التداول وذلك على النحو المبين بالمحضر . وطلبت عقابهما بالمسأدين ١ و ٢ من المرسوم بقانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٤٩ ومحكمة روض الفرج الجزئية قضت بحضوريا بتاريخ ٥ أكتوبر سنة ١٩٦٥ عملا بمبادئ الاتهام بحبس المتهمين ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش لكل منهما لإيقاف التنفيذ وغرامة ٦٠٨٢ ج و ٩٠٠ م للتهمة الأول و ٢٠٠ ج للتهمة الثانى ومصادرة المضبوطات . فاستأنف المتهمان هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٦٥ بحضوريا للأول وغيابيا للثانى بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف بالنسبة للتهمة الأول وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها لمدة ثلاث سنوات

تبدأ من تاريخ الحكم وبالنسبة لتهمة الثاني بإلغاء الحكم المستأنف وببراءته مما أسند إليه . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن جريمة حبس العملة الفضية عن التداول المعاقب عليها بمقتضى المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٤٩ الذى دين الطاعن بمقتضاه تقتضى لتوافرها ثبوت قصد جنائى خاص هو قصد الحصول على ربح غير مشروع من وراء حبس العملة ، وهو ما لم يتوافر لدى الطاعن الذى اتجه قصده إلى مجرد الادخار ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ دانه على الرغم من انتفاء القصد الجنائى لديه يكون معيبا بما يوجب نقضه .

وحيث إن الدفاع عن الطاعن دفع أمام هذه المحكمة بعدم دستورية المرسوم بقانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٤٩ الذى دين بمقتضاه اعتبارا بأنه صدر فى فترة حل البرلمان ولم يعرض عليه وفاقا لحكم المادة ٤١ من دستور سنة ١٩٢٣ الذى كان ساريا وقتذاك .

وحيث إن المرسوم بقانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٤٩ صدر فى ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ فى فترة حل البرلمان فى المدة من ٧ نوفمبر سنة ١٩٤٩ إلى ١٥ من يناير سنة ١٩٥٠ ويبين من الاطلاع على مضبطة مجلس النواب أن هذا المرسوم أرسل مع مراسيم أخرى بكتاب من رئيس الوزراء لعرضه على المجلس فى جلسة ٢٣ من يناير سنة ١٩٥٠ ثم صدر القانون رقم ٢٣١ لسنة ١٩٥١ فى ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٥١ ونصت المادة الأولى منه على أن المراسيم بقوانين الواردة فى الجدول (١) الملحق بهذا القانون تعتبر صحيحة من وقت صدورها وجاء المرسوم بقانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٤٩ ضمن هذا الجدول تحت رقم ١٨ . لما كان ذلك ، وكان قضاء محكمة النقض قد استقر على أن للسلطة التنفيذية حق إصدار مراسيم لها قوة القانون فى غيبة البرلمان إذا حدث ما يوجب اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير، وكل ما اشترطته المادة ٤١ من الدستور أن لا تكون تلك المراسيم مخالفة للدستور،

وأن تعرض على البرلمان، فإذا لم تعرض عليه، أو عرضت ولم يقرها أى المجلسين، زال ما كان لها من قوة القانون. ولما كان المرسوم بقانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٤٩ صدر من الجهة المختصة بإصداره بحسب المادة ٤١ من الدستور، ثم عرض على البرلمان فى أول اجتماع له. ولم يصدر أحد مجلسى البرلمان قرارا بعدم الموافقة عليه، بل صدر قانون بإقراره واعتباره صحيحا نافذا من وقت صدوره، فإن الدفع بعدم دستوريته لا يكون له من وجه ولا يعتد به، ويتعين لذلك رفضه.

وحيث إن الحكم الابتدائى المأخوذ بأسبابه بين واقعة الدعوى بما محصله أن الشرطى "ناصر مرسى مرسى" أبلغ النقيب "عبد الظاهر محمود حسنين" معاون مباحث إدارة السكة الحديد بأن الطاعن - وهو صراف بشركة دخان الجيزة يساكنه بالدور الثالث من المنزل عينه يتردد عليه بعض الأشخاص ثم ينصرفون من عنده وقد حملوا بعض أكياس ينبعث رنين العملة الفضية منها، ويخشى أن يكون أحد أفراد عصابة لتزييف هذا النوع من العملة، فتمام الرائد جميل مصطفى عزيز بالتحرى عن الأمر فتبين له أن بعض الصباغة يترددون على مسكن الطاعن ليشتروا العملة الفضية لصهرها وصنع سبائك منها، لأنها تحتوى من معدن الفضة ما يربو فى ثمنه على قيمتها الاسمية. فاستصدر الرائد أمرا من النيابة العامة بالتفتيش الذى أسفر عن ضبط عدد من أكياس العملة الفضية بمنزله بلغت قيمتها ٦٠٨ ج و ٢٩٠ م كما وجد الضابط شخصا آخر مع الطاعن يحمل حقيبة بها عملات فضية مبالغها عشرون جنيها - وقد أقر الطاعن بملكيته للعملة الفضية المضبوطة وقرر أنه استبدلها من الشركة التى يعمل فيها، كما قرر الشخص الآخر أنه حضر لشراء المبلغ المضبوط معه - ودلل الحكم على هذه الواقعة بما ينتجها من وجوه الأدلة ومنها ما أسفر عنه التحرى من أن المتهم يجمع العملة الفضية ويقوم ببيعها بسعر أعلى من سعرها الرسمى لاحتوائها على نسبة من الفضة ثمنها أعلى من هذا السعر، فضلا عما قرره الشخص الآخر. الذى كان متهما ثانيا فى الدعوى مما يؤيد ذلك، وأضاف الحكم المطعون فيه أنه لا يوهن من التدليل على هذه الواقعة أن من قام بالتحرى والضبط لم يقم بضبط عملية بيع عملات فضية لآخرين، لأن الشارع سوى فى العقوبة بين حبس العملة الفضية عن التداول، وبين بيعها أو صهرها أو عرضها للبيع بسعر أعلى من قيمتها

الإسمية أو إجراء أى عمل فيها ينزع منها صفة النقد فلا يشترط أن يثبت أن المتهم قد باع بالفعل عملة فضية لآخرين . ثم عرض لدفاع الطاعن المبين في وجه الطعن ورد عليه بقوله : ” إن المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٤٩ تعاقب على مجرد حبس العملة الفضية عن التداول لما في هذا الفعل في ذاته من أضرار اقتصادية ، ولم يشترط القانون نية خاصة كغرض الربح ، وهذا ظاهر من إطلاق المادة التي لم تشترط هذه النية ومن الغرض التشريعي السابق كذلك “ وهذا الرأي الذي اعتنقه الحكم المطعون فيه يتفق وصحيح القانون ذلك بأن المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٤٩ بشأن العملة الفضية الصادر في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ والذي حل محله من بعد القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٦ الصادر في ٦ من يولييه سنة ١٩٦٦ بنفس الصيغة مع تشديد في العقوبة قد نصت على أنه ” يحظر حبس العملة الفضية المتداولة قانونا عن التداول أو صهرها أو بيعها أو عرضها للبيع بسعر أعلى من قيمتها الإسمية أو إجراء أى عمل فيها ينزع منها صفة النقد “ . وبهذا التنصيص يكون المشرع قد حظر طائفة مخصوصة من الأفعال منها حبس العملة الفضية عن التداول أو بيعها أو عرضها للبيع بسعر أعلى من قيمتها الإسمية ، كما حظر بصفة عامة كل إجراء ينزع من العملة الفضية صفة النقد ودل على تأنيب كل فعل — أيا كان كنهه — يخرج العملة الفضية عن الغرض الذي صكت من أجله ورصدت له ، وهو تداولها بين الناس باعتبارها نقدا ، فتحقق الجريمة متى قارف الجاني الفعل المؤثم عن عمد مع العلم بماهيته ، وكونه مخالفا للقانون وهو ما أثبتته الحكم في حق الطاعن ، ومن ثم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه .

جلسة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت السركي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد صبري ، ومحمد عبد المنعم حمزاوي ، ومحمود عزيز الدين سالم ، ونصر الدين عزام .

(٢٢١)

الطعن رقم ١٢٦٢ لسنة ٣٦ القضائية

(أ) تفتيش . ” إذن التفتيش . تنفيذه “ . مواد مخدرة . مأمورو الضبط
القضائي . تلبس .

صدور الاذن بتفتيش شخص ومسكنه لا يبرر تفتيش زوجته إلا إذا توافرت حالة
التلبس بالجريمة في حقها أو وجدت دلائل كافية على اتهامها في جنابة إحتراز الجواهر
المخدر المضبوط .

(ب) تلبس . مأمورو الضبط القضائي .

تقدير قيام أو انتفاء حالة التلبس بالجريمة ، وتقدير الدلائل على صلة المتهم
بالجريمة التلبس بها ومبلغ كفايتها . أمر موكول لرجل الضبط القضائي تحت رقابة
سلطة التحقيق وإشراف محكمة الموضوع .

(ج) حكم . ” تسببه . تسبب غير معيب “ .

تشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم كاف للقضاء بالإبراء . مادام أنه
أحاط بالدعوى عن بصرو وبصيرة .

١ — إنه وقد اقتصر الإذن الصادر من النيابة العامة بالتفتيش على المضعون
ضده الأول ومسكنه ، فإنه ما كان يجوز لرجل الضبط القضائي المأذون به
بإجرائه أن يفتش زوجته (المطعون ضدها الثانية) إلا إذا توافرت حالة التلبس
بالجريمة في حقها أو وجدت دلائل كافية على اتهامها في جنابة إحتراز الجواهر
المخدر المضبوط .

٢ — تقدير قيام أو انتفاء حالة التلبس بالجريمة وتقدير الدلائل على صلة المتهم بالجريمة المتلبس بها ومبلغ كفايتها يكون بداءة لرجل الضبط القضائي تحت رقابة سلطة التحقيق وإشراف محكمة الموضوع .

٣ — يكفي في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكي يقضى له بالبراءة ، إذ أن مرجع ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل ، ما دام أن الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما بأنهما بتاريخ ١٢ أغسطس سنة ١٩٦١ بدائرة قسم باب الشعرية محافظة القاهرة : أحرضا بقصد الإتجار جواهر مخدرة "حشيشا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ١ و ٢ و ٣٤ / ١ و ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول الملحق به . فقررت بذلك . وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات القاهرة دفع الحاضر مع التهمة الثانية ببطلان القبض والتفتيش . وقضت المحكمة المذكورة حضوريا بتاريخ ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٦٥ عملا بالمادتين ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات و ٣٠ من قانون العقوبات ببراءة المتهمين مما هو منسوب إليهما وبمصادرة الجواهر المخدر وقدرت ثلاثة جنيهاً لكل من المدافعين مقابل أتعابه . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب ، ذلك بأنه استند في قضائه بتبرئة المطعون ضدهما إلى بطلان تفتيش المطعون ضدها الثانية لاقتصار الإذن بالتفتيش على المطعون ضده الأول دونها وانتفاء ما يبرر تفتيشها قانونا ، وإلى الشك في صحة إسناد حيازة المخدر

الذى ضبط أسفل الأريكة إلى المطعون ضده الأول لشيوع حيازته بينه وبين زوجته المطعون ضدها الثانية والحال أن ما أثبتته الحكم من ضبط المخدر أسفل الأريكة يجعل جريمة إحرازه متلبسا بها بما يبيح لمأمور الضبط القضائي الذى شاهدها القبض على كل من يقوم لديه دليل على مساهمته فيها وتفتيشه . هذا فضلا عن أن ما قرره الضابط بالتحقيق من أن المطعون ضدها الثانية قد اعترافا الارتباك الشديد وحاولت الخروج من الحجرة تتحقق به الدلائل الكافية على اتهامها بما يسوع القبض عليها وتفتيشها بالتطبيق لأحكام المادتين ٣٤ و ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية . كما سكت الحكم عن مناقشة الأدلة القائمة ضد المطعون ضده الأول ودلالة التحريات التى تأيدت بضبط المخدر فى مسكنه ولم يعرض لشهادة الضابط الذى تولى الضبط والتفتيش بما يفيد تمحيصه للدعوى وإحاطته بظروفها وأدلة الثبوت فيها عن بصر وبصيرة مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فى قوله : ”إنها - كما صورها الاتهام - مستفعاة من أقوال النقيب محمد توفيق فهم معاون مباحث قسم باب الشعرية تجمل فى أنه لما أن انتهى إلى علمه من التحريات السرية أن المتهم الأول (المطعون ضده الأول) يتجرب فى المواد المخدرة فقد استصدر إذنا من النيابة العامة بتفتيشه لضبط ما يحزره من مواد مخدرة أو أية ممنوعات أخرى ، وقد نشط إلى تنفيذ هذا الإذن فى الساعة التاسعة من مساء ١٢ من أغسطس سنة ١٩٦١ بأن توجه إلى منزل المتهم الأول فوجده واقفا فى منتصف الحجرة فبادر بالقبض عليه وكانت زوجته المتهمة الثانية جالسة على أريكة (كنبه) مع أطفالها فقام بالتحفظ عليها ثم قتش المتهم الأول فلم يعثر معه على شيء لكنه بتفتيش الحجرة عثر على كيس من النايلون بداخله سبع عشرة لفافة من ورق السلوفان الأحمر فى كل منها قطعة من الحشيش وكان هذا الكيس أسفل (دكة) من الخشب ، وقد أنكره المتهمان وقد اقتادهما إلى القسم وهناك كلف إحدى النساء تفتيش المتهمة الثانية فعثر فى صدرها على لفافة من ورق السلوفان بداخلها قطعة من الحشيش لكنها أنكرتها“ . ثم عرض الحكم لما دفع به المدافع عن المتهمة الثانية (المطعون ضدها الثانية) من بطلان تفتيشها وانتهى إلى القضاء بقبول الدفع وبتبرئتها مما هو منسوب إليها بقوله . ”وحيث إنه بالنسبة للمتهمة الثانية (المطعون ضدها الثانية) فإن الإذن

الذى استصدره معاون المباحث النقيب محمد توفيق فهمي إنما صدر بتفتيش المتهم الأول لضبط ما يحزره من مواد مخدرة أو أية ممنوعات فلم يشمل الإذن تفتيش المتهم الثانية أو على الأقل من عسى أن يتواجد آنثذ مع المتهم الأول . لما كان ذلك ، ولم تكن المتهم الثانية في حالة تبيح تفتيشها بغير إذن من النيابة فقد وقع تفتيشها باطلا وترتب على ذلك انعدام الدليل المستمد من هذا التفتيش فاذا أضيف لذلك أن هذه المتهم قد أنكرت إحراز المخدر فقد بات الاتهام بالنسبة لها بغير دليل“ . وما خلاص إليه الحكم فيما تقدم صحيح في القانون ذلك بأنه وقد اقتصر الإذن بالتفتيش على المطعون ضده الأول ومسكنه ، فإنه ما كان يجوز لرجل الضبط القضائي المأذون له بإجرائه أن يفتش زوجته المطعون ضدها الثانية إلا إذا توافرت حالة التلبس بالجريمة في حقها أو وجدت دلائل كافية على اتهامها في جناية إحراز الجوهر المخدر المضبوط . ولما كان تقدير قيام أو انتفاء حالة التلبس بالجريمة وتقدير الدلائل على صلة المتهم بالجريمة المتلبس بها ومبلغ كفايتها يكون بداءة لرجل الضبط القضائي تحت رقابة سلطة التحقيق وإشراف محكمة الموضوع ، وكانت محكمة الموضوع قد رأت بما لها من حرية التقدير أنه لم يكن ثمة ما يبرر القبض على المصعون ضدها الثانية وتفتيشها بغير إذن من النيابة العامة ، وكان ما قرره الضابط بتحقيق النيابة — أوضح — من إرتباك المطعون ضدها وسعيها إلى الخروج من الحجرة التي وقع فيها الضبط لا ينبىء بذاته عن إتصالها بالجريمة أو تقوم به الدلائل الكافية على إتهامها ، فإن ما انتهى إليه الحكم من قبول الدفع وبطلان القبض عليها وتفتيشها يكون سديدا في القانون ولا يصح من بعد الاستناد إلى الدلائل المستمد من ضبط المادة المخدرة معها باعتباره وليد القبض الباطل ويكون ما تثيره النيابة العامة في شأنها لا محل له . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلاص إلى براءة المطعون ضده الأول بقوله : ” وحيث إنه بالنسبة للمتهم الأول فقد ثبت من أقوال معاون المباحث النقيب محمد توفيق فهمي أنه بتفتيش هذا المتهم لم يعثر معه على مخدر وإنما وجد المتهم واقفا في منتصف الحجرة فلما قام بتفتيش هذه الحجرة عثر على الحشيش تحت (دكة) خشبية فإذا ثبت بعد ذلك وجود مثل هذا الحشيش مع المتهم الثانية (ولو أنه جاء ثمرة تفتيش باطل) فليس ثمة ما يمنع من أن يكون الحشيش الذى ضبط تحت (الدكة) لهذه المتهم أيضا كما أنه قد يكون لزوجها المتهم الأول فالأمر

محصور بينهما ولا مرجح لأى افتراض ومن ثم تكون التهمة شائعة “ . ولما كان يكفى فى المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضى فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم لى يقضى له بالبراءة إذ أن مرجع ذلك إلى ما يطمئن إليه فى تقدير الدليل مادام أن الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تقض بالبراءة إلا بعد أن أحاطت بظروف الدعوى وألمت بها وبالأدلة المقدمة فيها وانتهت بعد أن وازنت بين أدلة الإثبات والنفى إلى عدم ثبوت التهمة فى حق الطاعن الأول، فإن ما تنعاه النيابة العامة على الحكم فى هذا الصدد يعد نعيًا على تقدير الدليل وهو ما لا تجوز المجادلة فيه أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعًا .

جلسة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت السركي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد صبرى ، ومحمود عزيز الدين سالم ، ونصر الدين عزام ، ومحمد أبو الفضل حنفى .

(٢٢٢)

الطعن رقم ١٣٠٦ لسنة ٣٦ القضائية

تموين . خبز . مسئولية جنائية .

معاقبة الشارع على بيع الخبز ناقص الوزن أو بسعر يزيد عن السعر المقرر من أى شخص يقع منه البيع سواء كان صاحب مخبز أو مديرا له أو عاملا فيه أو كان غير واحد من هؤلاء ما دام قد وقع منه الفعل المؤثم الموجب للعقاب .

مفاد نصوص المواد ٢٤ ، ٢٨ ، ٢٩ من قرار وزير التموين الرقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٩ — مجتمعة أن الشارع يعاقب على بيع الخبز ناقص الوزن أو بسعر يزيد على السعر المقرر من أى شخص يقع منه البيع سواء كان صاحب مخبز أو مديرا له أو عاملا فيه أو كان غير واحد من هؤلاء ما دام قد وقع منه الفعل المؤثم الموجب للعقاب . ومسئولية البائع هى مسئولية فعلية تستند فى تقريرها إلى القواعد العامة الواردة فى قانون العقوبات ، وإلى النصوص الخاصة فى القرار بما صرح به فى المادتين ٢٨ ، ٢٩ منه من عدم إخلاء البائع — أيا كان — من المسئولية بما ألزمه به من تسليم الخبز بالوزن إذا طلب المشتري ذلك و بوضع ميزان حينما يباع الخبز مما لا يتصور معه غير تقرير مسئولية البائع الفعلية عن كل مخالفة للقانون وبذلك يكون القانون قد نحائحو التسوية بين المسئولية الافتراضية لأصحاب المحابر والمسئولين عن إدارتها ، وبين المسئولية الفعلية لكل من يقارف الفعل المنهى عنه حتى لا يخلى الأخير من تبعة فعله اعتمادا على مسألة من لا يقع الفعل منه على اعتبار أنه أرادته اقترضا مما قد يفتح بابا من الذرائع يتعذر معه تنفيذ القانون حسبما أرادته الشارع

وما توخاه من تيسير الحصول على الرغيف تام الوزن ، محدد السعر . ومن ثم فإن القول بقصر خطاب الشارع على أصحاب المخازن والمسؤولين عن إدارتها دون سواهم يكون على غير سند من القانون ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بإدانة الطاعن بصفته متعهدا عن بيعه الخبز ناقص الوزن قد أصاب صحيح القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٢ يوليه سنة ١٩٦٤ بدائرة السنبلاوين : باع خبزا يقل وزن الرغيف منه عن الوزن المقرر قانونا . وطلبت عقابه بالمادة ٢٤ من قرار وزارة التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار ٤ لسنة ١٩٥٩ والمادة ٣٨ / ٣ من القرار الأول والمادة ٥٦ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة جناح السنبلاوين الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٦٥ عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ وتغريمه ١٠٠ ج مائة جنيه والمصادرة وشهر ملخص الحكم لمدة ستة أشهر على واجهة المحل بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة المنصورة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ٢١ أكتوبر سنة ١٩٦٥ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بلا مصاريف جنائية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بموجب أحكام القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ الصادر من وزير التموين بشأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله ، ذلك بأن الشارع إنما وجه الخطاب في نصوص هذا القرار إلى أصحاب المخازن والمسؤولين عن إدارتها دون من عداهم ، والثابت أن الطاعن متعهد ببيع الخبز الذي يشتريه من الخبز، فلا يتجه خطاب الشارع إليه ، ومن ثم فإن الحكم يكون معيبا بما يوجب نقضه .

وحيث إن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن بأنه باع خبزا يقل وزن الرغيف منه عن الوزن المقرر قانونا، وطلبت النيابة العامة معاقبته بالمواد ٢٤ و ٣٨/٣ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٩ والمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، ومحكمة أول درجة قضت بمعاقبته بالحبس ستة أشهر مع الشغل وغرامة ١٠٠ ج والمصادرة وشهر مخلص الحكم لمدة ستة أشهر على واجهة المحل ، تطبيقا لمواد الاتهام ، فاستأنف ومحكمة ثانی درجة قضت بالتأييد . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في أن الطاعن بصفته متعهدا ورد في يوم ٢٢/٦/١٩٦٤ لمستشفى " السنبلاوين " مائتين وستين رغيفا تبين أنها أنقص وزنا من المقرر في القانون . ولما كان القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٩ يوجب بنص المادة ٢٤ منه على أصحاب المخازن العربية والمسئولين عن إدارتها بجميع أنحاء الأقليم المصرى بيع الرغيف من الخبز البلدى وفقا للوزن المقرر بالسعر المقرر، وأوجبت المادة ٢٨ من القرار ذاته على البائع أن يسلم الخبز بالوزن إذا طلب المشتري ذلك باعتبار السعر المقرر للرغيف ، وأن يكمل وزن الرغيف إن وجد ناقصا وذلك مع عدم الإخلال بالمحاكمة الجنائية . كما أوجبت المادة ٢٩ منه وضع ميزان في كل مخبز وفي كل محل معد لبيع الخبز أيا كان نوع هذا المحل مخبزا أو غير مخبز . ومفاد هذه النصوص مجتمعة أن الشارع يعاقب على بيع الخبز ناقص الوزن أو بسعر يزيد على السعر المقرر من أى شخص يقع منه البيع سواء كان صاحب مخبز أو مديرا له أو عاملا فيه ، أو كان غير واحد من هؤلاء ما دام قد وقع منه الفعل الموثم الموجب للعقاب ، ومسئولية البائع هي مسئولية فعلية تستند في تقريرها إلى القواعد العامة الواردة في قانون العقوبات ، وإلى النصوص الخاصة في القرار بما صرح به في المادتين ٢٨ و ٢٩ منه من عدم إخلاء البائع أيا كان من المسئولية بما ألزمه به من تسليم الخبز بالوزن إذا طلب المشتري ذلك وبوضع ميزان حينما يباع الخبز مما لا يتصور معه غير تقرير مسئولية البائع الفعلية عن كل مخالفة للقانون وبذلك يكون القانون قد نحانا نحو التسوية بين المسئولية الافتراضية لأصحاب المخازن والمسئولين عن إدارتها ، وبين المسئولية الفعلية لكل من يقارف الفعل المنهى عنه حتى لا يخل الأخير من تبعة فعله اعتمادا على مساءلة من لا يقع

الفعل منه على اعتبار أنه أرادته اقتراضاً مما قد يفتح باباً من الذرائع يتعثر به تنفيذ القانون حسبها أرادته الشارع وما توخاه من تيسير الحصول على الرغيف تام الوزن ، محدد السعر . لما كان ذلك ، فإن القول بقصر خطاب الشارع على أصحاب المخازن والمسؤولين عن إدارتهادون سواهم يكون على غير سند من القانون ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بادانة الطاعن بصفته متعهداً عن بيعه الخبز ناقص الوزن يكون قد أصاب صحيح القانون مما يتعين معه رفض الطعن .

جلسة ٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت السركي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : مختار رضوان ، وجمال المرصفاوى ، ومجد محفوظ ، ومحمود العمراوى .

(٢٢٣)

الطعن رقم ١٠٠٢ لسنة ٣٦ القضائية

إجراءات . " الأعمال الإجرائية " . تفتيش . " إذن التفتيش " . إصداره .
تلبس . اختصاص . بطلان .

الأعمال الإجرائية تجرى على حكم الظاهر . هى لا تبطل من بعد نزولا على ما قد ينكشف من أمر
الواقع .

الأصل فى الأعمال الإجرائية أنها تجرى على حكم الظاهر ، وهى لا تبطل
من بعد نزولا على ما قد ينكشف من أمر الواقع . وقد أعمل الشارع هذا الأصل ،
وأدار عليه نصوصه ، ورتب أحكامه ، ومن شواهد أنه اعتبر التلبس بالجريمة
وفقا لنص المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية وصفا يلحق المظاهر
الخارجية التى تنبئ عن ارتكاب المتهم جريمته بصرف النظر عما يسفر عنه التحقيق
من قيام هذه الحالة أو عدم قيامها ، وكذلك الحال إذا ما بنى الإجراء على اختصاص
انعقدت له بحسب الظاهر — حال اتخاذ — مقومات صحته ، فلا يدركه البطلان
من بعد إذا ما استبان انتفاء هذا الاختصاص ، وإن تراخى كشفه ، من ذلك
ما نصت عليه المواد ١٦٣ ، ٣٦٢ ، ٣٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية .
مما حاصله أن الأخذ بالظاهر لا يوجب بطلان العمل الإجرائى الذى يتم على حكمه ،
تيسيرا لتنفيذ أحكام القانون وتحقيقا للعدالة حتى لا يفلت الجناة من العقاب .
فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أبطل إذن تفتيش المتهم لعللة صدوره من نيابة
الأحداث حين لم يكن حدثا ، دون أن يلتفت إلى أن هذا الإذن قد صدر
أخذا بما ورد فى محضر التحرى من أن المتهم حدث ، الأمر الذى أيدته هونفسه
ولم تنكشف حقيقته إلا بإجراء لاحق على صدور الإذن حين عرض على الطبيب
الشرعى ، فإن الإذن يكون صحيحا ، ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٣/٦/١٩٦٣ بدائرة قسم كرموز : أحرز جوهرًا مخدراً — حشيشاً — في غير الأحوال المصرح بها قانوناً . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١ و ٢ و ٧ و ١/٣٤ و ١ — ٢ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق ، فقرر بذلك . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة جنايات الاسكندرية دفع الحاضر مع المتهم ببطلان إذن التفتيش لصدوره من وكيل نيابة الأحداث بالرغم من أن المتهم لم يكن حدثاً وقت إصداره ، والمحكمة المذكورة قضت حضورياً في ١٢ مايو سنة ١٩٦٥ عملاً بالمواد ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية و ٣٠ من قانون العقوبات ببراءة المتهم مما أسند إليه ومصادرة المخدر المضبوط . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده تأسيساً على أن الإذن بتفتيشه الصادر من وكيل نيابة الأحداث قد وقع باطلاً لأن المتهم لم يكن حدثاً وقت إصداره ، قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن العبرة في صحة الإذن بالتفتيش هي بالإجراءات السابقة عليه ، والتي أنبأت بأن المتهم حدث وهو ما أيده المتهم نفسه في مستهل التحقيق ، وليس من شأن الإجراءات اللاحقة التي كشفت عن أنه جاوز سن الحداثة أن يبطل الإذن السابق عليها مما يؤدي إلى إفلات الجاني من العقاب ، مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في أن ضابط مكتب حماية الأحداث استصدر من نيابة الأحداث في ١٣ يونيو سنة ١٩٦٣ إذناً بتفتيش المتهم — المطعون ضده — باعتباره حدثاً ، وإذ قبض عليه عثر في يده على ثلاث قطع من جوهر الحشيش ، وبجيب بنطلونه على مطواة ، ثم عرض الحكم إلى ما دفع به المتهم من بطلان الإذن الصادر من وكيل نيابة الأحداث بتفتيشه

تأسيسا على أنه لم يكن مختصا بإصداره لأنه لم يكن حدثا وقت صدوره إذ زاد عمره عن خمسة عشر عاما ، وأخذ بالدفع وسوغ قضاءه بقوله : "وحيث إنه من المستقر عليه فقها وقضاء أن ولاية وكيل النيابة تخصص بدائرة النيابة التي ندب لها ولا يكون له أن يباشر أعمال وظيفته في دائرة نيابة أخرى وأن أى إجراء له خارج حدود ولايته يعتبر باطلا ولا يتفق وروح القانون ، ومن ثم يكون الإذن الصادر من وكيل نيابة الأحداث بشأن ذلك المتهم باطلا ولا يعول على الدليل المستمد منه . وحيث إن الثابت من الأوراق أن الإذن الصادر بضبط وتفتيش المتهم وسنه يزيد على الخمس عشرة سنة قد صدر من وكيل نيابة الأحداث وأن هذا الإجراء منه خارج عن ولايته ومن ثم يكون الإذن الصادر منه بضبط وتفتيش المتهم باطلا ولا يعتد به وبالتالي يكون ما انبنى عليه من إجراء الضبط والتفتيش باطلين وترتبا على ذلك يبطل الدليل المستمد من ذلك الإجراء الباطل . وحيث إنه وقد انتهت المحكمة إلى بطلان الإذن وبطلان ما تلاه من إجراءات والدليل المستمد منه ، ومن ثم فالتهمة المسندة للمتهم من إحرازه للمخدر المضبوط تأسيسا على تلك الإجراءات الباطلة وعلى الدليل الباطل المستمد منها قد خلت من دلائل في الأوراق يؤيدها ومن ثم تكون التهمة المسندة إلى المتهم محل شك ويتعين لذلك الحكم ببراءته منها " . وهذا الرأي الذى اعتنقه الحكم المطعون فيه لا يتفق وصحيح القانون ، ذلك بأن الأصل فى الأعمال الإجرائية أنها تجرى على حكم الظاهر ، وهى لا تبطل من بعد نزولا على ما قد ينكشف من أمر الواقع وقد أعمل الشارع هذا الأصل ، وأدار عليه نصوصه ، ورتب أحكامه ، ومن شواهد أنه اعتبر التلبس بالجريمة وفقا لنص المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية وصفا يلحق المظاهر الخارجية التى تنبئ عن ارتكاب المتهم لجريمته بصرف النظر عما يسفر عنه التحقيق من قيام هذه الحالة أو عدم قيامها ، وكذلك الحال إذا ما بنى الإجراء على اختصاص انعقدت له بحسب الظاهر - حال اتخاذه - مقومات صحته ، فلا يدركه البطلان من بعد إذا ما استبان انتفاء هذا الاختصاص وإن تراخى كشفه ، من ذلك ما نصت عليه المادة ١٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه "لجميع الخصوم أن يستأنفوا الأوامر المتعلقة بمسائل الاختصاص ، ولا يوقف الاستئناف سير التحقيق ، ولا يترتب على القضاء بعدم الاختصاص بطلان إجراءات التحقيق" وكذلك ما نصت عليه المادة ٣٨٢ من أنه "إذا رأت

محكمة الجنايات أن الواقعة كما هي مبينة في أمر الإحالة وقبل تحقيقها بالجلسة تعد جنحة فلها أن تحكم بعدم الاختصاص وتحيلها إلى المحكمة الجزئية أما إذا لم تر ذلك إلا بعد التحقيق تحكم فيها " وهكذا ألزم القانون محكمة الجنايات الاختصاص بالحكم في الجنحة التي لبست - بحسب ظاهرها - ثوب الجناية، ولم يجوز لها من بعد الحكم بعدم الاختصاص بناء على ما تبينه من حقيقتها بعد التحقيق . وكذا ما نصت عليه المادة ٣٦٢ الواردة في " محاكمة الأحداث " من أنه إذا حكم على متهم على اعتبار أن سنه أكثر من خمس عشرة سنة ثم تبين بأوراق رسمية أنها دون ذلك يرفع النائب العام الأمر للمحكمة التي أصدرت الحكم لإعادة النظر فيه ... وإذا حكم على المتهم بعقوبة من العقوبات الخاصة بالمنهمين الأحداث ثم تبين بأوراق رسمية أن سنه تزيد على خمس عشرة سنة، جاز للنائب العام أن يطلب من المحكمة التي أصدرت الحكم أن تعيد النظر في حكمها وتحكم وفقا للقانون، وإذ لم يتنازل النص الإجراءات السابقة على الحكم وإعادة النظر بالبطالان فإن مفاد ذلك صحة الإجراءات أخذا بظاهر سن المتهم ، مما حاصه أن الأخذ بالظاهر لا يوجب بطلان العمل الإجرائي الذي يتم على حكمه ، تيسيرا لتنفيذ أحكام القانون وتحقيقا للعدالة حتى لا يفلت الجناة من العقاب . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أبطل إذن تفتيش المتهم لعللة صدوره من نيابة الأحداث حين لم يكن حدثا ، دون أن يلتفت إلى أن هذا الإذن قد صدر أخذا بما ورد في محضر التحري من أن المتهم حدث الأمر الذي أيده هو نفسه ولم تنكشف حقيقته إلا بإجراء لاحق على صدور الإذن حين عرض على الطبيب الشرعي ، فإن الإذن يكون صحيحا ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه . ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

جلسة ٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / حسين المرعي نائب رئيس المحكمة وبحضور السادة المستشارين :
مختار مصطفى رضوان ، وجمال المصفاوي ، ومجد محفوظ ، ومحمود كامل عطيفة .

(٢٢٤)

الطعن رقم ١٣١٧ لسنة ٣٦ القضائية

(١) مواد مخدرة . مسئولية جنائية . ”الإعفاء منها” . حكم . ”تسببه” .
تسبب غير معيب” .

الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ قاصر على
العقوبات الواردة في المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ .

(ب) نقض . ”أوجه الطعن” . ”المصلحة في الطعن” .
أوجه الطعن على الحكم . لا يقبل منها إلا ما كان متصلاً بشخص الطاعن .

١ — الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإتجار فيها قاصر على العقوبات الواردة بالمواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ من هذا القانون . فإذا كانت الدعوى الجنائية لم ترفع على الطاعن بالتطبيق لأي من هذه المواد ، كما أن المحكمة لم تطبقها في حقه ، فإنه لا يستفيد من هذا الإعفاء طبقاً لحكم القانون .

٢ — لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم إلا ما كان منها متصلاً بشخص الطاعن .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم في يوم ١٩٦١/٢/٢٨ بدائرة قسم الأزبكية محافظة القاهرة : المتهم الأول : حاز بقصد الاتجار جواهر مخدرة "حشيشا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا . والمتهمين الثاني والثالث : الثاني أحرز والثالث حاز جواهر مخدرة "حشيشا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الإتهام إحالتهم على محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ١ و ٢ و ٣٤ / ١ و ٣٧ و ٤٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق ، انقررت بذلك . ومحكمة جنابات القاهرة قضت حضوريا في ١٩٦٥/١١/١٣ عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون السالف الذكر بالنسبة إلى المتهم الثاني (الطاعن) : (أولا) بمعاقبته بالسجن مدة خمس سنوات وتغريمه مبلغ ألف جنيه ومصادرة المادة المخدرة المضبوطة وذلك على اعتبار أن إحرازه كان بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي (وثانيا) براءة المتهمين الآخرين . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إحرار جواهر مخدرة بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه فساد الاستدلال ، ذلك بأنه لم يعمل في حقه الإعفاء المقرر بالمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ، واستند في ذلك إلى أن إرشاده عن باقي المتهمين لم يوصل إلى إدانتهم في حين أن القانون لم يتطلب أكثر من الإرشاد وضبط الجناة ، وقد أرشد الطاعن فعلا عن المتهمين الأول والثالث ، وتم ضبطهما ، وتقديمهما إلى المحاكمة مما يتحقق به الإعفاء المقرر في القانون ، وما ساقه الحكم من أسباب لتبرير عدم أخذه بهذا الإعفاء أو لتبرئة المتهم الأول لا يؤدي إلى النتيجة التي رتبها عليها ، مما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إن النيابة العامة رفعت الدعوى ضد كل من السيد السيد عبد السميع وعبد المنعم حامد درويش (الطاعن) واسماعيل عبد الغنى اسماعيل لأنهم (المتهم الأول) : حاز بقصد الاتجار جواهر مخدرة " حشيش " في غير الأحوال المصرح بها قانونا . والمتهمان الثانى والثالث : الثانى أحرز والثالث حاز جواهر مخدرة " حشيش " في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت معاقبتهم بالمواد ١ و ٢ و ٣٤ و ٣٧ و ٤٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق . وقد حصل الحكم المطعون فيه واقعة الدعوى بما مجله أن الملازم أول أحمد غزالى صاحب مباحث حكمدارية السكة الحديد علم من تحرياته أن المتهم الثانى (الطاعن) يقوم بتهرب المواد المخدرة فاستصدر إذنا من النيابة العامة بضبطه وتفتيشه ، وأسفرت مراقبته عن أنه توجه فى الساعة السابعة من مساء يوم ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٦١ إلى أحد المنازل بميدان رمسيس ثم خرج منه وتوجه إلى عابدين ثم عاد إلى ذلك المنزل مرة أخرى فى الساعة العاشرة من مساء اليوم نفسه وعاد منه إلى منزله الذى غادره فى صباح اليوم التالى ومعه حشيشة كان يحملها فى كل تحركاته السابقة واستقل سيارة إلى محطة القاهرة حيث ركب القطار الذى يغادرها فى الساعة السابعة والدقيقة خمسة وأربعين صباحا . وقد تم ضبطه فى عربة تكييف الهواء بالنظار ، وبفتيش الحقيبة التى كان يحملها وجد بها تسعة أكياس تحوى مادة تبين أنها " حشيش " زنته ٢٦٣٩ ر ٢ كيلوجرام اعترف الطاعن بأنه يحرزه وقرر أن المتهم الأول — وهو يعمل حمالا بالمحطة — طلب إليه الحضور إلى منزله فى الساعة السابعة من مساء يوم ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٦١ فلما ذهب إليه وجد عنده شخصا عرفه به وأخبره أنه سوف يحمله " حشيشا " ليسلمه إلى هذا الشخص بمحطة دشنا ثم غادر المنزل وعاد إليه فى الساعة العاشرة من مساء اليوم نفسه فلم يجد المتهم الأول وإنما وجد المتهم الثالث الذى أعطاه لفافة حملها إلى منزله وفى اليوم التالى توجه إلى المحطة واستعمل القطار حيث ضبط ، وأضاف أن المتهم الثالث لم يكن يعلم محتويات اللفافة التى سلمها إليه . وخلص الحكم إلى تبرئة المتهمين الأول والثالث وإلى إدانة الطاعن بوصف أنه أحرز جوهرا مخدرا " حشيش " فى غير الأحوال المصرح بها قانونا ولم يكن ذلك بقصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى وعاقبه بالمواد ١ و ٢ و ٣٧

و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق. لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أورد دفاع الطاعن ورد عليه في قوله : ” وحيث إن الدفاع عن المتهم طلب تطبيق المادة ٢/٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ على المتهم وطلب أن يعفى من العقاب طبقا لهذه المادة لأنه يادر إلى الإرشاد عن المتهمين الأول والثالث . وحيث إن الإرشاد المقصود في المادة ٢/٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو الذي يوصل فعلا إلى ضبط باقى الجناة وقد ذكر هذا المتهم أن المواد المخدرة تخص المتهم الأول وأنكر المتهم الأول ما أسند إليه وفتش مسكنه فلم يعثر به على شيء من المواد المخدرة وقد قضت المحكمة ببراءته ، أما المتهم الثالث فقد ذكر المتهم الثانى أنه تسلم المواد المخدرة منه وقرر في الجلسة أن هذا استهم لما سلمه اللغافة لم يكن يعرف محتوياتها وأنكر المتهم الثالث هذه الواقعة وقضى ببراءته فأقوال المتهم الثانى ليس فيها معنى الإرشاد المقصود في المادة ٢/٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ إذ لم توصل أقواله إلى ضبط باقى الجناة “ . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها تنص ” يعفى من العقوبات المقررة في المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ كل من يادر من الجناة بإبلاغ السلطات العامة عن الجريمة قبل علمها بها فإذا حصل الإبلاغ بعد علم السلطات العامة بالجريمة تعين أن يوصل الإبلاغ فعلا إلى ضبط باقى الجناة “ ولما كان الإعفاء المنصوص عليه في تلك المادة قاصر على العقوبات الواردة بالمواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ من هذا القانون ، وكانت الدعوى الجنائية لم ترفع على الطاعن بالتطبيق لأى من هذه المواد كما أن المحكمة لم تطبقها — بعضها أو كلها في حقه ، فإنه لا يستفيد من هذا الإعفاء طبقا لحكم القانون بغض النظر عما ساقه الحكم من تقريرات قانونية وهو بمعرض رده على ما تمسك به الطاعن من وجوب إعمال الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ في حقه طالما أنها غير ذات أثر في النتيجة التي خلصت إليها المحكمة في القانون . لما كان ذلك ، وكان لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم إلا ما كان منها متصلا بشخص الطاعن وإذا ما كان قضاء الحكم ببراءة المتهم الأول لا يتصل بشخص الطاعن ولم يكن له أدنى تأثير في إدانته ، فإن الطعن بشقيه يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / حسين السركي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
مخدر رضوان ، وجمال المرصفاوي ، ومجد محفوظ ، ومحمود كامل عطيفة .

(٢٢٥)

الطعن رقم ١٣١٨ لسنة ٣٦ القضائية

(أ) مواد مخدرة . عقوبة . ظروف مشددة .

الظرف المشدد في مجال تطبيق الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . توافره : باتصال الموظف أو المستخدم العمومي بأعمال مكافحة المواد المخدرة أو الرقابة على تداولها أو حيازتها على أية صورة .

(ب) إثبات . ” إثبات بوجه عام ” . حكم . ” تسببيه . تسبیب غير معيب ” .

القاضي غير مقيد بالأخذ بدليل معين في تكوين عقيدته إلا إذا قيده القانون به .

(ج) إثبات . ” إقرار ” . حكم . ” تسببيه . تسبیب غير معيب ” .

الإقرار في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات .

(د) مواد مخدرة . حكم . ” تسببيه . تسبیب غير معيب ” .

إحراز المخدر بقصد الاتجار . واقعة مادية . استقلال قاضي الموضوع بالفصل فيها . طالما أنه يقيّمها على ما ينتجها .

١ - الظرف المشدد في مجال تطبيق الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات يتوافر باتصال الموظف أو المستخدم العمومي بأعمال مكافحة المواد المخدرة أو الرقابة على تداولها أو حيازتها على أية صورة من الصور .

٢ — لا يصح مطالبة القاضي بالأخذ بدليل دون دليل أو التقيد في تكوين عقيدته بدليل معين إلا إذا قيده القانون به بنص خاص .

٣ — الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ، فلها تقدير عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن اعترافه نتيجة إكراه بغير معقب عليها ، مادامت تقيمه على أسباب سائغة تخلص منها إلى سلامة الدليل المستمد من اعتراف المتهم وإلى صدوره عنه اختيارا .

٤ — إحراز المخدر بقصد الإتجار واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها ، طالما أنه يقيمها على ما ينتجها . وما دامت المحكمة قد اقتنعت للأسباب التي بيئتها في حدود سلطتها في تقدير أدلة الدعوى والتي لا تخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي أن الإحراز كان بقصد الإتجار ، فإن ما يثيره الطاعن بدعوى القصور في التسيب والفساد في الاستدلال لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الأدلة والقرائن التي كونت منها المحكمة عقيدتها وهو ما لا يصح إثارته أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٧/٣/١٩٦٥ بدائرة قسم الشرق محافظة بورسعيد : أحرز بقصد الاتجار جواهر مخدرة "حشيشا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا حالة كونه من الموظفين العموميين المنوط بهم مكافحة المواد المخدرة والرقابة على تداولها وحيازتها . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للمواد ١ و ٢ و ١/٧ و ١/٣٤ و ٢-١ و ٣٦ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ المرفق ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات بورسعيد قضت بحضورها في ٢١/١٠/١٩٦٥ عملا بمواد الاتهام مع استبعاد المادتين ١/٧ و ٣٦ من القانون السالف الذكر بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة وغرامة ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المادة المخدرة المضبوطة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إحراز جوهـر مخدر "حشيش" بقصد الاتجار حالة كونه من الموظفين العموميين المنوط بهم مكافحة المواد المخدرة قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه فساد في الاستدلال ذلك بأنه اعتمد في تحديد صفة الطاعن واعتباره من الموظفين المنوط بهم مكافحة المواد المخدرة على أقوال الشهود من رجال الضبط وإلى كتاب قائد قسم السواحل في حين كان يتعين استظهار هذه الصفة لديه بالرجوع إلى اللوائح التي تنظم عمل رجال السواحل أو بالاستفسار من الإدارة العامة بالاسكندرية حتى يتبين ما إذا كانت طبيعة عمل الطاعن كقائد لإحدى سيارات العاملين بالسواحل لها شأن في مكافحة المخدرات أولاً ، كما استخلص الحكم من شهادة قائد السواحل خلاف ما دلت عليه من أن الطاعن لم يكن له هذه الصفة وقت ضبط الواقعة ، هذا فضلاً عن أن إحراز الطاعن للمخدر لم يكن بقصد الاتجار أو التعاطي فلم يكن اعترافه بتحقيقات بالاتجار إلا وليد إكراه وقع عليه كما أن جسامة كمية المخدر المضبوط لا تكفي وحدها لتوافر هذا القصد لديه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة إحراز جوهـر مخدر بقصد الاتجار حالة كون الطاعن من الموظفين العموميين المنوط بهم مكافحة المواد المخدرة التي دانه بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك . وكان الحكم المصعوب فيه قد استظهر صفة الطاعن وكونه من الموظفين العموميين المنوط بهم مكافحة المواد المخدرة في قوله : "وحيث إن صفة المتهم وكونه من الموظفين المنوط بهم مكافحة المواد المخدرة فقائمة من طبيعة عمله بخندى من قوة سواحل القنطرة غرب . مما قرره السيد قائد سواحل بور سعيد بالجلسة من أن مهمة قوة السواحل ضباطها وجنودها هو مكافحة التهريب بأنواعه من مخدرات وغيرها وأن المتهم حتى وقت ضبطه كان في قوة قسم القنطرة غرب وأنه عمل معه من قبل في مكافحة التهريب وما قرره قائد مخبرات سواحل بور سعيد من أن عمل المتهم هو الحراسة ومكافحة التهريب ، ولا يقدح في هذه الصفة ما ذهب إليه الدفاع

من أن المتهم وإن كان من قوة السواحل إلا أنه يعمل قائد سيارة في قسم السواحل مما يخرج من زمرة الموظفين المنوط بهم مكافحة التهريب. وهذا الدفاع مردود بأن عمل المتهم في قيادة سيارات القسم التابع له لا يرفع عنه هذه الصفة فإن أساس عمله هو الحراسة ومكافحة تهريب المواد المخدرة، وما أورده الحكم فيما تقدم سائغ وكاف في استظهار صفة الطاعن واعتباره من المنوط بهم مكافحة المخدرات، ذلك بأن الظرف المشدد في مجال تطبيق الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات يتوافر باتصال الموظف أو المستخدم العمومي بأعمال مكافحة المواد المخدرة أو الرقابة على تداولها أو حيازتها على أية صورة من الصور. وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره أو استخلاصه من أقوال الشاهد. لما كان ذلك، وكان لا يصح مطالبة القاضى بالأخذ بدليل دون دليل أو التقييد في تكوين عقيدته بدليل معين إلا إذا قيده القانون به بنص خاص، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من أخذه بأقوال شهود الإثبات في إثبات صفة الطاعن ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب. لما كان ذلك، وكان الحكم قد عرض لقصد الاتجار فأثبتته في حق الطاعن بقوله: "وحيث إن قصد الاتجار ثابت في حق المتهم من جسامه القدر المضبوط معه من المخدرات ومن إقراره صراحة بالتحقيقات بأنه اشتراها بقصد بيعها في بور سعيد فضلا عما دلت عليه التحريات التي أجراها رئيس مكتب المخدرات من أن المتهم يتجرف في الجواهر المخدرة ويثوم بتعريبها من القنطرة لهذا الغرض مما يقطع في الدلالة على أن إحرازه لها كان بقصد الاتجار". ثم رد الحكم على ما أثاره الدفاع عن الطاعن من أن إقراره كان وليد إكراه وقع عليه بقوله: "ولا عبرة بما ذهب إليه الدفاع من أن هذا الاعتراف كان وليد إكراه وتهديد من رجال المباحث لانتفاء الدليل على صحة ذلك وتستشف المحكمة منه في ثقة ويقين أنه صدر من المتهم عن إرادة حرة لا شائبة فيها وأنه قصد به الإقرار بجريمته طائعا مختارا". لما كان ذلك، وكان إحراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيمها على ما ينجحها، وما دامت المحكمة قد اقتنعت للأسباب التي ببنيتها في حدود سلطتها في تقدير أدلة الدعوى والتي لا تخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي أن الإحراز كان بقصد الاتجار، فإن ما يشير الطاعن

بدعوى القصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الأدلة والقرائن التى كونت منها المحكمة عقيدتها وهو مالا يصح إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الاعتراف فى المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الإثبات فلها تقدير عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن اعترافه نتيجة اكراه بغير معقب عليها ما دامت تقيمه على اسباب سائغة ، وكانت المحكمة قد خصت فى استدلال سائغ إلى سلامة الدليل المستمد من اعتراف الطاعن وإلى صدوره عنه اختيارا فإنه لا يجوز مجادلتها فى ذلك . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / حسين السركي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور العادة المستشارين :
مختار رضوان ، وجمال المرصفاوي ، ومحمد محفوظ ، ومحمود كامل عطيفة .

(٢٢٦)

الطعن رقم ١٣٢١ لسنة ٣٦ القضائية

إخفاء أشياء متحصلة من جريمة . اختلاس . ظروف مشددة . حكم .
”تسببيه . تسبیب معيب“ .

تعيين الجناية التي تخلفت عنها الأشياء موضوع جريمة الإخفاء على وجه اليقين هو مناط العقاب بمقتضى المادة ٢/٤٤ مكرر عقوبات . مجرد القول بأن المتهم اشترى الأشياء موضوع جريمة الإخفاء مع علمه بأنها مملوكة للدولة . غير كاف .

إن تعيين الجناية التي تخلفت عنها الأشياء موضوع جريمة الإخفاء على وجه اليقين هو مناط العقاب بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٤٤ مكرر من قانون العقوبات ، ولا يكفي في هذا الصدد مطلق القول بأن المتهم اشترى الأشياء موضوع جريمة الإخفاء مع علمه بأنها مملوكة للدولة لأن حاصل هذا القول مجردا هو اعتبار تلك الأشياء متحصلة من جنائية ويكون إخفاؤها جنحة منطبقة على الفقرة الأولى من المادة ٤٤ مكرر من قانون العقوبات . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يبين أو يورد في أسبابه ما يدل به على توافر علم المطعون ضده بالظروف المشددة التي أحاطت بالجريمة التي تحصلت منها الأشياء المختلسة وهي الجريمة المنصوص عليها في المادة ١/١١٢ من قانون العقوبات، فإنه يكون مشوبا بالقصور .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده وآخرين بأنهم في يوم ١٥/٧/١٩٦٤ بدائرة مركز إدفو محافظة أسوان : (أولا) المتهم الأول : رئيس بحارة الصندل ١٦١٥ التابع لشركة النيل للنقل المائي إحدى شركات المؤسسة العامة للنقل المائي الداخلى : اختلس كميات الأسمدة المبينة الوصف والقيمة بالمحضر والتي سلمتها إليه شركة الصناعات الكيماوية المصرية بسبب وظيفته لنقلها إلى أرمنت . (وثانيا) المتهمين الثانى والثالث : اشتركا بطريقى الاتفاق والمساعدة مع المتهم الأول فى ارتكاب الجريمة آنفة البيان بأن اتفقا معه على اختلاس الكميات المبينة بالمحضر وساهما فى نقلها من الصندل وبيعها للمتهمين الرابع والخامس فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة (وثالثا) . المتهمين الرابع (المطعون ضده) والخامس : أخفيا كمية الأسمدة المبينة بالمحضر المتحصلة من الجناية سالفة البيان مع علمهما بذلك وبظروف هذه الجريمة . وطلبت معاقبتهم بالمواد ٢/٤ - ٣ و ٤١ و ٤٤ و ٦/١١١ و ١/١١٢ و ١١٨ و ١١٩ من قانون العقوبات . ومحكمة جنايات أسوان قضت بحضورها فى ١٧/١١/١٩٦٥ عملا بمواد الإتهام والمادة ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين الأربعة الأول (أولا) بمعاينة الثلاثة الأول بالحبس مع الشغل لمدة سنة وبغزلم وبإلزامهم برد السماد موضوع الجريمة وبتغريم كل منهم خمسمائة جنيه (وثانيا) بمعاينة المتهم الرابع بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور وبغرامة خمسمائة جنيه وبإلزامه برد السماد موضوع الجريمة . (وثالثا) ببراءة المتهم الأخير مما نسب إليه . فطعنت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه ، أنه إذا دان المطعون ضده بجريمة إخفاء أشياء متحصلة من جناية اختلاس وطبق فى حقه المادة ١/٤٤ - ٢ مكرر من قانون العقوبات قد شابه النصوص ، ذلك بأنه لم يثبت علمه بظروف جناية الاختلاس التى تخلفت عنها الأشياء موضوع جريمة الإخفاء ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن النيابة العامة رفعت الدعوى ضد كل من حجاجى جاد الرب بنحيت وعلى جاد الرب بنحيت وحازم على الجيالى وجمعه عفيفى محمد وعبد العاطى عفيفى لأنهم (أولا) المتهم الأول : رئيس بحارة الصندل ١٦١٥ التابع لشركة النيل للنقل المائى إحدى شركات المؤسسة العامة للنقل المائى الداخلى — اختلس كميات الأسمدة المبينة الوصف والقيمة بالمحضر والتي سلمتها إليه شركة الصناعات الكيماوية المصرية بسبب وظيفته لنقلها إلى أرمنت . (ثانيا) المتهمان الثانى والثالث : اشتركا بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهم الأول فى ارتكاب الجريمة آتفة البيان بأن اتفقا معه على اختلاس الكميات المبينة بالمحضر وساهما فى نقلها من الصندل وبيعها للمتهمين الرابع والخامس فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . (ثالثا) المتهمان الرابع والخامس : أخفيا كمية الأسمدة المبينة بالمحضر المتحصلة من الجناية سالفة البيان مع علمهما بذلك وبظروف هذه الجريمة . وطلبت معاقبتهم بالمواد ٢/٤٠ — ٣ و ٤١ و ٤٤ و ٦/١١١ و ١/١١٢ و ١١٨ و ١١٩ من قانون العقوبات . ومحكمة الجنايات دانت المتهمين الأربعة الأول عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات وقضت بمعاقبة الثلاثة الأول بالحبس مع الشغل لمدة سنة وبمعاقبة الرابع (المطعون ضده) بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وتغريم كل منهم خمسمائة جنيه وإلزامهم برد السداد موضوع الجريمة وبراءة المتهم الخامس . وحصل الحكم واقعة الدعوى بما مؤداه أن المتهم الأول بوصف كونه رئيسا لأحد الصنادل التابعة لشركة النيل للنقل المائى إحدى شركات المؤسسة العامة للنقل المائى الداخلى استلم كمية من الأسمدة لشركة الصناعات الكيماوية المصرية لنقلها إلى بنك التسليف الزراعى التعاونى بأرمنت فاختلسها واشترك معه فى ارتكاب هذه الجريمة المتهمان الثانى والثالث البحاران بالصندل ذاته وكان ذلك بطريق الاتفاق والمساعدة على بيع كميات من هذه الأسمدة إلى المتهم الرابع (المطعون ضده) الذى استلمها ونقلها إلى منزله وأخفاها به مع علمه بأن تلك الأسمدة لا تباع إلا فى بنك التسليف الزراعى التعاونى . وأورد الحكم الأدلة على ثبوت الواقعة لديه فى حق المتهمين والمطعون ضده ومن بينها اعتراف هذا الأخير بواقعة شراء الأسمدة ونقلها ووضعها فى منزله ، وبعد أن انتهى إلى ثبوت جناية الاختلاس والاشتراك فيها فى حق المتهمين الثلاثة الأول — عرض إلى تهمة جناية الإخفاء

المسندة إلى المطعون ضده وأثبتها في حقه في قوله : "إن الثابت من أقوال الطاعن اعترافه بواقعة شرائه ومن العلم الثابت في حقه من أنه يعلم علم اليقين أن الأسمدة التي اشتراها ملك للحكومة وأنها بثمن يقل عن الثمن المحدد لها ومن عدم تعبئتها في الأجولة المعدة لها — مما ترى معه المحكمة أن أركان جريمة الإخفاء متوفرة قبله وحق عليه العقاب " وما أورده الحكم من ذلك لا يكفي لتعيين الجناية التي تخلفت عنها الأسمدة موضوع جريمة الإخفاء على وجه اليقين الذي هو مناط العقاب بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٤٤ مكرر من قانون العقوبات ، ولا يكفي في هذا الصدد مطلق القول بأن المتهم اشترى الأشياء موضوع جريمة الإخفاء مع علمه بأنها مملوكة للدولة لأن حاصل هذا القول مجردا هو اعتبار تلك الأشياء متحصلة من جنائية ويكون إخفاؤها جنحة منطبقة على الفقرة الأولى من المادة ٤٤ مكرر من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين أو يورد في أسبابه ما يدل به على توافر علم المطعون ضده بالظروف المشددة التي أحاطت بالجريمة التي تحصلت منها الأسمدة المختلصة وهي الجريمة المنصوص عليها في المادة ١/١١٢ من قانون العقوبات ، فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور . لما كان ماتقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة إلى بحث الوجه الآخر من الطعن .

جلسة ٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / عادل بونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد صبرى ، ومحمد عبد المنعم حمزاوى ، ومحمود عزيز الدين سالم ، ونصر الدين عزام .

(٢٢٧)

الطعن رقم ١٣٢٦ لسنة ٣٦ القضائية

(أ) تزوير " تزوير المحررات العرفية " . جريمة . " أركانها " .

جريمة تزوير المحرر العرفى . مجرد تغيير الحقيقة فى المحرر بإحدى الطرق القانونية كاف لتوافرها . متى كان من الممكن أن يترتب عليه فى الوقت الذى وقع فيه ضرر للغير ، سواء أكان المزور عليه أم خلافه ، ولو كان هذا الضرر محتملا .

(ب) تزوير . " استعمال الورقة المزورة " . حكم . " تسببيه . تسبب غير معيب " .

تحدث الحكم استقلالاً عن ركن العلم فى جريمة استعمال الأوراق المزورة . غير لازم .

١ — من المقرر أن مجرد تغيير الحقيقة فى محرر عرفى بإحدى الطرق المنصوص عليها فى القانون يكفى لتوافر جريمة التزوير متى كان من الممكن أن يترتب عليه فى الوقت الذى وقع فيه تغيير الحقيقة ضرر للغير سواء أكان المزور عليه أم أى شخص آخر ولو كان هذا الضرر محتملا .

٢ — لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن ركن العلم فى جريمة استعمال الأوراق المزورة ، ما دامت مدوناته تكفى لبيانها . ولما كان إثبات مساهمة الطاعن فى مقارفة جريمة التزوير يفيد حتماً توافر علمه بتزوير المحرر الذى أسند إليه استعماله ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم فى هذا الخصوص يكون فى غير محله .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم في ٢٧ من أبريل سنة ١٩٦٠ بدائرة مركز أحميم : (أولا) الأول : ارتكب تزويرا في محرر عرفى بأن أقر للتهم الثالث أن والده باع له خمسة قراريط من أرض متنازع عليها خلافا للحقيقة وأنه استلم ثمن باقى تلك الأرض . (ثانيا) الأول والثانى : ارتكبا تزويرا في محرر عرفى بأن أقر خلافا للحقيقة بأن مورثهما باع للتهم الثالث قطعة أرض نظير مبلغ خمسين جنيها حالة كونها مبيعة لأحمد يونس . (ثالثا) الثالث : (الطاعن) - اشترك مع المتهمان الأول والثانية بطريق التحريض والاتفاق على ارتكاب الجريمة السابقتين واستعمل المحررات المزورة مع علمه بتزويرها . وطلبت عقابهم بالمواد ٢١٥ و ١/٤٠ - ٢ و ٢/٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة أحميم الجزئية قضت بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٩٦٤ عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة إلى المتهمين الأول والثانية والمادة نفسها مع المادة ٢١٥ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الثالث وحضوريا للتهم الثالث وحضوريا اعتباريا للتهمين الأول والثانية (أولا) براءة المتهمين الأول والثانية من كل التهم المسندة إليهما بلا مصروفات جنائية . (ثانيا) براءة المتهم الثالث من التهمتين الأولى والثانية بلا مصروفات جنائية . (ثالثا) بحبس المتهم الثالث سنة مع الشغل وكفالة خمسة جنيهات . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم . ومحكمة سوهاج الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ٣١ أكتوبر سنة ١٩٦٥ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من يوم صدور الحكم عملا بالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إزدان الطاعن بجريمة استعمال محرر عرفى مزور قد شابه القصور فى التسبب ذلك بأن الطاعن دفع أمام المحكمة الاستئنافية بانعدام ركنى الضرر والقصد الجنائى تأسيسا على أنه

لم يصب البائع أو ورثته من بعده أى ضرر وأنه قد سلم عقد البيع الصحيح الصادر إليه من أولهم فى ١٨ من يونيه سنة ١٩٣٧ إلى أحد الكتبة العموميين لتسجيله فاصطنع الأخير بغير علمه العقد المزور وجعل تاريخه ١١ من مارس سنة ١٩٢٢ ليتيسر له شهره غير أن الحكم لم يعن بالرد على ذلك الدفاع مع أهميته مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مفاده أن الطاعن قدم عقد بيع مؤرخ فى ١١ من مارس سنة ١٩٢٢ فى الدعوى رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٥٦ مدنى أنجم المرفوعة من أحمد يونس عبدالعزيز ضده وآخرين بطلب تثبيت ملكيته إلى ما مساحته ٤ ط و ١٩ من مبيعة إليه من مورث هؤلاء الآخرين وذلك للتدليل على بيع هذا القدر له من المورث المذكورين ، فطعن المدعى أحمد يونس عبدالعزيز على العقد بالتزوير وتولت المحكمة المدنية تحقيق الطعن وانتهت إلى القضاء برد وبطلان العقد الذى كان قد سجله الطاعن بطريق الإيداع فى ٩ من يونيه سنة ١٩٤٣ وتثبيت ملكية المدعى للقدر المتنازع عليه . فاستأنف الطاعن هذا الحكم وقضى فى ٢٩ من فبراير سنة ١٩٦٢ بعدم جواز الاستئناف . وبعد أن دلى الحكم المطعون فيه على أن الطاعن قام بتزوير عقد البيع بطريق الإصطناع ووقع عليه بخاتم نسبه زورا إلى البائع وأسبغ عليه تاريخا صوريا ليتمكن من تسجيله بطريق الإيداع مستندا فى ذلك إلى الأدلة التى استخلصها من الدعوى المدنية المذكورة آنفا ومن الدعوى رقم ٨٧٤ لسنة ١٩٤٥ مدنى أنجم المنضمة إليه التى كانت قد أقيمت من المنسوب إليه البيع ضد الطاعن وتضمنت طلب رد وبطلان العقد ، انتهى إلى انقضاء الدعوى الجنائية فى جريمة التزوير بمضى المدة على إعتبار أنها ارتكبت فى ١٩ من يونيه سنة ١٩٤٣ — تاريخ ايداع العقد بمحكمة مصر المختلطة لتسجيله ، ثم خلاص إلى القول بثبوت جريمة استعمال العقد المزور فى حق الطاعن بتقديمه فى الدعوى رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٥٦ مدنى أنجم سالفه البيان . وعرض الحكم لدفاع الطاعن بعدم توافر ركن الضرر ورد عليه فى قوله : ”إن ماذهب إليه الدفاع بإنعدام المصلحة فى التزوير أو عدم حصول ضرر للغير ، فإن إصطناع العقد بأكمله مزورا قد أضر بالخصم المدخل أحمد يونس ودفعه إلى الإلتجاء

إلى القضاء في أكثر من دعوى حتى استقر له حقه . وانعدام المصلحة الآن لا يعنى عدم وقوع جريمة التزوير . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن مجرد تغيير الحقيقة في محرر عرفى بإحدى الطرق المنصوص عليها فى القانون يكفى لتوافر جريمة التزوير متى كان من الممكن أن يترتب عليه فى الوقت الذى وقع فيه تغيير الحقيقة — ضرر للغير سواء أكان المزور عليه أم أى شخص آخر ولو كان هذا الضرر محتملا . وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت — على ما يبين مما تقدم — أن الطاعن اصنطع العقد المزور وأن تزوير هذا العقد واستعماله قد أضر بأحمد يونس عبدالعزيز الذى التجأ إلى القضاء أكثر من مرة حتى استقر له حقه ، فإن هذا الذى أثبته الحكم يعتبر كافيا فى بيان قيام ركن الضرر ويكون ما ينعاه الطاعن فى هذا الصدد لا محل له . لما كان ما تقدم ، وكان لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن ركن العلم فى جريمة استعمال الأوراق المزورة ما دامت مدوناته تكفى لبيانها . ولما كان إثبات مساهمة الطاعن فى مقارفة جريمة التزوير يفيد حتما توافر علمه بتزوير المحرر الذى أسند إليه استعماله ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم فى هذا الخصوص يكون فى غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس حقيقيا يرفض .

جلسة ٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت السركى نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : مختار رضوان ، وجمال المرصقاوى ، ومجد محفوظ ، ومحمود كامل عطيفه .

(٢٢٨)

الطعن رقم ١٣٢٧ لسنة ٣٦ القضائية

خيانة أمانة . جريمة .

تسليم المحبى عليه أوراق النقد إلى المتهم لا بدالها بأوراق مالية بقيمتها . طبيعته : تسليم
بسيط تنتقل به الحيازة إلى المتهم ناقصة . اختلاص المال المسلم إليه . إنطباق المادة ٣٤١
عقوبات في حقه .

إن تسليم المحبى عليهما أوراق النقد إلى المتهم لا بدالها بأوراق مالية بقيمتها ،
إنما هو تسليم بسيط لم ينقل إليه حيازة تلك الأوراق بل وضعت فقط بين يديه
لغرض وقتى هو إبدالها بأوراق مالية بقيمتها ، وبقيت الحيازة بركبتها المادى
والمعنوى للمحبى عليهما كل بمقدار ما سلمه ، ويصبح المتهم فى هذه الحالة وكلاء
عن كل منهما فى قضاء الغرض الذى تم التسليم من أجله ، وتكون يده يد أمين
انتقلت إليه الحيازة ناقصة ، فإذا ما اختلس المال المسلم إليه طبقت فى حقه
المادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه فى يوم ١٩٦٢/١/٢٥ بدائرة بندر
شبين الكوم محافظة المنوفية : (أولا) سرق مبلغ النقود المبيعة بالمحضر للسيد أحمد
يونس حالة كونه عائداً سبق الحكم عليه بعشر عقوبات مقيدة للحرية فى سرقات
ونصب آخرها باعتباره مجرماً اعتاد الإجرام ووضعه فى محل خاص فى المسدة

ما بين ١٩٤٨/٤/٢٨ إلى ١٩٥٣/٦/٣٠ في الجناية رقم ١٠٧٥/٢٧١٩ سنة ١٩٤٧ إسكندرية لسرقة نقود . (وثانيا) سرق مبلغ النقود المبينة بالمحضر لعبد السلام ابراهيم الفخراي حالة كونه عائدا سبق الحكم عليه بعشر عقوبات مقيدة للحرية في سرقات ونصب آخرها باعتباره مجرما اعتاد الإجرام ووضعه في محل خاص في المدة ما بين ١٩٤٨/٤/٢٨ إلى ١٩٥٣/٦/٣٠ في الجناية رقم ١٠٨٥/٢٧١٩ سنة ١٩٤٧ إسكندرية لسرقة بعود . (ثالثا) أحدث عمدا بالسيد أحمد يونس الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١/٤٩ و ٥١ و ٣١٨ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات شبين الكوم قضت حضوريا في ١٩٦٥/١١/١٦ عملا بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة شهور عن التهمة الثالثة . (ثانيا) براءته مما أسند إليه في التهمتين الأولى والثانية . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة السرقة المصنفة إليه تأسيسا على أن تسليم المبلغ الحاصل من المحبى عليهما للتهمة إنما هو تسليم اختياري انتقل به إلى حيازته ليتصرف فيه مما تنتفى معه جريمة السرقة ولم يكن التسليم اضطراريا مما تقتضيه طبيعة المعاملة بين الناس كما لا يمكن اعتبار الواقعة نصبا أو خيانة أمانة لانعدام وسائل الاحتيال من جانب المتهم ، ولم يكن التسليم أيضا نتيجة لأي عقد من عقود الأمانة المنصوص عليها في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، في حين أنه مع التسليم بأن المبلغ المسلم للتهمة من المحبى عليهما لا يعتبر تسليما اضطراريا تقوم به جريمة السرقة إلا أن الواقعة كما حصلها الحكم تنطوي على جنحة تبديد معاقب عليها بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات لأن واقعة التسليم كما أثبتتها المحكمة تكون عقد ودیعة وهو من عقود الأمانة المنصوص عليها في تلك المادة ، مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن النيابة العامة أقامت الدعوى ضد المطعون ضده لأنه (أولا) سرق مبلغ النقود الموضحة بالمحضر للسيد / أحمد يونس حالة كونه عائدا سبق الحكم عليه . (ثانيا) سرق مبلغ النقود المبينة بالمحضر لعبد السلام ابراهيم الفخراى حالة كونه عائدا سبق الحكم عليه . (ثالثا) أحدث عمدا بالسيد / أحمد يونس الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما ، وطلبت معاقبته بالمواد ١/٤٩ و ٥١ و ٣١٨ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة الجنايات قضت بمعاقبته بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة شهور عن التهمة الثالثة وبراءته مما اسند إليه في التهمتين الأولى والثانية فطعنّت النيابة العامة بطريق النقض . وحصل الحكم المطعون فيه واقعة الدعوى بما مجمله أنه بينما كان المجنى عليه أحمد يونس يسير في الطريق تقدم إليه المتهم وطلب منه أن يستبدل له ورقة مالية فئة عشرة جنيهات بأوراق نقد صغيرة فاستجاب له وسلمه أوراق النقد وعندئذ استأذنه المتهم فى الانصراف ليحضر له الورقة فئة عشرة الجنيهات من مسكنه الذى أشار له عليه فلم يمانع المجنى عليه فانصرف المتهم ودخل المنزل المذكور فلما استبطأه المجنى عليه قصد إلى المنزل فشاهد فناء ينتهى إلى باب خلفى فأيقن أنه كان ضحية لهذا المتهم وأخذ يبحث عنه حتى التقى به بعد فترة من الوقت فلما طالبه بعشرة الجنيهات أنكرها عليه واعتدى عليه بالضرب . كما أبلغ عبد السلام ابراهيم الفخراى - المجنى عليه الآخر - بأنه أثناء تجواله لبيع الخضر تقدم إليه المتهم وأظهر رغبته فى شراء بعض ما يبيعه وأخذ ينتقى منها ثم طلب منه أوراق نقد بما قيمته خمسون قرشا فسلمها له فاستأذن فى الانصراف ليحضر له مقابلها ورقة مالية فئة خمسين قرشا ثم دخل منزلا قريبا ولم يعد ولم يعثر عليه فيه . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض إلى واقعتى السرقة المسندتين إلى المطعون ضده ونفى قيامهما فى حقه بقوله ” بأن الثابت من أقوال المجنى عليه الأول السيد أحمد يونس أن المتهم تقدم إليه طالبا فكة لورقة مالية فئة عشرة جنيهات لم يعرض عليه هذه الورقة وإنما سلمه المجنى عليه هذه الفكة متأثرا بمظهره وما أضفته عليه الملابس التى كان يرتديها وقتذاك غير ظان به سوءا ولا متوجسا منه شرا ثم استأذنه المتهم فى الانصراف ليحضر له الورقة المالية ذات العشرة جنيهات مقابل الفكة من منزل أشار عليه فسمح له بذلك وتركه يدخل المنزل ومعه الفكة وبذلك فقد غاب عن بصره ولم يعد تحت

مراقبته — وكذلك كان الحال بالنسبة للمجنى عليه الثانى عبد السلام ابراهيم الفخرانى الذى قرر أن المتهم طلب منه فكة ورقة ذات خمسين قرشاً فسلم له الفكة فانصرف بها بعد موافقته ليحضر له الورقة المالية مقابل هذه الفكة من منزل أشار عليه فأذن له فدخل المتهم من باب المنزل المذكور ولم يعد إليه “ وانتهى الحكم من ذلك إلى القول ” ومن حيث إن التسليم الحاصل من جانب المجنى عليهما لنقود كل منهما إلى المتهم وتركهما إياه ينصرف بها بموافقتهما بعيداً عن رقابتهما — ينفى عن الواقعتين ركن الاختلاس أحد أركان جريمة السرقة إذ بهذا التسليم الإختياري منهما وبتركهما ينصرف بنقودهما بمحض إرادتهما تكون الحيازة بركنيتها المادى والمعنوى قد انتقلت إلى المتهم بما ينفى جريمة السرقة وتسليم المجنى عليهما نقودهما للمتهم لا يعتبر تسليماً اضطرارياً تقتضيه طبيعة المعاملة بين الناس إذ الثابت أنه ليس بينهما وبينه أية معاملة تضطرهما أو توجب عليهما تسليمه نقودهما “ ثم عرج احكم على جريمتى النصب والتبديد ونفى قيامهما أيضاً فى حق المطعون ضده بأن قال ما نصه ” ولا يصح فى القانون إعتبار الواقعة نصباً أو خيانة أمانة وذلك أن المتهم حسب قول المجنى عليهما لم يأت بوسيلة من وسائل الإحتيال المنصوص عليها فى القانون وإنما قد انخدعا من تلقاء نفسيهما بمظهره وما أضفته عليه الملابس التى كان يرتديها وكذبه عليهما عند وعدهما باحضار مقابل الفكة فسلماهما النقود — كما أن التسليم لم يكن نتيجة لأى عقد من عقود الإثتمان المنصوص عليها فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات وبذلك تنتفى جريمة التبديد أيضاً ... فإن واقعة تسليم المجنى عليهما للمتهم نقودهما والسماح له بمحض إرادتهما بالابتعاد عن رقابتهما — واقعة لا يعاقب عليها القانون “ وما خلاص إليه الحكم فيما تقدم غير سديد ، ذلك بأن تسليم أوراق النقد إلى المطعون ضده بالصورة التى أثبتها الحكم إنما هو تسليم بسيط لم ينقل إليه حيازة تلك الأوراق ، بل وضعت فقط بين يديه لغرض وقى هو إبدالها بأوراق مالية بقيمتها ، وبقيت الحيازة بركنيتها المادى والمعنوى للمجنى عليهما كل بمقدار ما سلمه ، ويصبح المطعون ضده فى هذه الحالة وكلاً عن كل منهما فى قضاء الغرض الذى تم التسليم من أجله ، وتكون يده يد أمين انتقلت إليه الحيازة ناقصة ، فإذا ما اختلس المال المسلم إليه طبقت فى حقه المادة ٣٤١ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد حاد عن هذا النظر ، فإنه يكون معيباً ويتعين لذلك نقضه والإحالة .

جلسة ٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت السركي ، نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : مختار رضوان ، وجمال المرصفاوي ، ومجد مجد محفوظ ، وحسين ساح .

(٢٢٩)

الطعن رقم ١٣٣٧ لسنة ٣٦ القضائية

(١ ، ب) نقض . ” التقرير بالطعن . إيداع الأسباب ” .

على الطاعن إثبات إيداع أسباب طعنه قلم الكتاب في خلال الميعاد المحدد
قانونا للتقرير بالطعن وإلا كان الطعن غير مقبول شكلا .

المعول عليه في هذا الشأن هو بما يصدر من قلم الكتاب ذاته من إقرار
بحصول الإيداع ، ويكون ذلك بالتأشير على تقرير الأسباب من الموظف
المختص أو بإثبات هذا الإجراء في السجل المعد لذلك أو بهما معا . لا يقوم
مقام هذا الإقرار أية تأشيرة من خارج هذا القلم ولو كانت من أحد أعضاء
النيابة العامة على اختلاف درجاتهم .

١ — الأصل أن الطعن بطريق النقض إن هو إلا عمل إجرائي لم يشترط
القانون لرفعه سوى إفصاح الطاعن عن رغبته في الاعتراض على الحكم بالشكل
الذي رسمه القانون وهو التقرير به في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المراد
الطعن عليه في خلال الميعاد الذي حدده وتقديم الأسباب التي بني عليها الطعن
في هذا الميعاد أيضا على اعتبار أنها شرط لقبوله وتعد لاصقة بتقرير الطعن ويكونان
معا وحدة إجرائية لا يغني أحدهما عن الآخر . ومن ثم فعلى من قرر بالطعن أن
يثبت إيداع أسباب طعنه قلم الكتاب في خلال الميعاد الذي حدده القانون للتقرير
بالطعن وإلا كان الطعن غير مقبول شكلا .

٢ — القانون وإن لم يشترط طريقا معينا لإثبات تقديم أسباب الطعن في قلم
الكتاب في الميعاد القانوني إلا أن ما يجري عليه العمل من إعداد سجل خاص

بقلم الكتاب منوط بموظف من موظفي القلم المذكور لاستلام أسباب الطعون ورصدها حال تقديمها في السجل المذكور بأرقام متتابعة مع إثبات تاريخ ورقم الإيداع على الأسباب المقدمة ذاتها وتسليم مقدمها إيصالاً من واقع السجل مثبتاً للإيداع اصطياناً لهذه العملية الإجرائية من كل عبث يساير مرامي الشارع من إثبات حصول هذا الإجراء بالأوضاع التي رسمها لذلك . والمعول عليه في هذا الشأن هو مما يصدر من قلم الكتاب ذاته من إقرار بحصول الإيداع ، ولا يقوم مقام هذا الإقرار أية تأشيرة من خارج هذا القلم ولو كانت من أحد أعضاء النيابة العامة على اختلاف درجاتهم لانعدام ولايتهم في هذا الخصوص . ولأن الأصل أنه طالما أن القانون قد اشترط لصحة الطعن بوصفه عملاً إجرائياً أن يتم في زمان ومكان معينين فإنه يجب أن يستوفي هذا العمل الإجرائي بذاته شروط صحته الشكلية دون تكلمته بوقائع أخرى خارجة عنه ويكون ذلك بالتأشير على تقرير الأسباب من الموظف المختص أو بإثبات هذا الإجراء في السجل المعد لذلك أو بهما معاً .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١/٨/١٩٦٣ بدائرة قسم الجيزة : عرض رشوة على موظف عمومي لاستعمال نفوذه الحقيقي للحصول على وظيفة عامة وذلك بأن أعطى " أبو بكر أحمد جاد المولى " مبلغ ثلاثة جنيهاً على مبدل الرشوة مقابل السعي له في تعيين عبد الحميد حسين نصر بوظيفة بمديرية الصحة بمحافظة الجيزة ولكن الموظف العمومي لم يقبل الرشوة منه . وطلبت من مستشار الإحالة بمحكمة الجيزة الابتدائية إحالته على محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١٠٦ مكرر و ١٠٩ مكرر و ١١٠ من قانون العقوبات . فقرر بتاريخ ٢٣/١١/١٩٦٥ بالوجه لإقامة الدعوى العمومية قبل المتهم مع مصادرة المبلغ المضبوط عملاً بالمادة ١٧٦ من قانون الإجراءات الجنائية . فطعن رئيس نيابة الجيزة بتوكيل من المحامي العام في هذا الحكم بطريق النقض في ٣٠/١٢/١٩٦٥ وقدم تقريراً بأسباب طعنه موقفاً عليه من المحامي العام ، غير أنه لا يحمل ما يدل على إثبات تاريخ إيداعه في السجل المعد لهذا الغرض .

المحكمة

من حيث إن الأمر المطعون فيه صدر من مستشار الإحالة بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٦٥ وقد طعن فيه رئيس نيابة الجيزة — بتوكيل من المحامي العام — بتاريخ ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦٥ وأرفق بتقرير الطعن تقريراً بأسبابه موقعا عليه من المحامي العام غير أنه لا يحمل ما يدل على إثبات تاريخ إيداعه في السجل المعد لهذا الغرض في قلم الكتاب . لما كان ذلك ، وكان يبين من كتاب نيابة الجيزة الموجه إلى المحامي العام بمحكمة النقض بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٦٦ أن أسباب هذا الطعن لم تثبت في دفتر إثبات التاريخ ، وكان الأصل أن الطعن بطريق النقض إن هو إلا عمل إجرائي لم يشترط القانون لرفعه سوى إفصاح الطاعن عن رغبته في الاعتراض على الحكم بالشكل الذي رسمه القانون وهو التقرير به في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المراد الطعن عليه في خلال الميعاد الذي حدده وتقديم الأسباب التي بنى عليها الطعن في هذا الميعاد أيضا والتي هي شرط لقبول الطعن وتعد لاصقه بتقرير الطعن ويكونان معا وحدة إجرائية لا يغني أحدهما عن الآخر ، فإن على من قرر بالطعن أن يثبت إيداع أسباب طعنه قلم الكتاب في خلال الميعاد الذي حدده القانون للتقرير بالطعن وإلا كان الطعن غير مقبول شكلا . ولما كان القانون وإن لم يشترط طريقا معينا لإثبات تقديم أسباب الطعن في قلم الكتاب في الميعاد القانوني إلا أن ما يجري عليه العمل من إعداد سجل خاص بقلم الكتاب منوط بموظف من موظفي القلم المذكور لاستلام أسباب الطعون ورصدها حال تقديمها في السجل المذكور بأرقام متتابعة مع إثبات تاريخ ورقم الإيداع على الأسباب المقدمة ذاتها وتسليم مقدمها إيصالا من واقع السجل مثبتا للإيداع إصطيانا لهذه العملية الإجرائية من كل عبث يساير مرامي الشارع من إثبات حصول هذا الإجراء بالأوضاع التي رسمها لذلك ، وكان المعول عليه في هذا الشأن هو بما يصدر من قلم الكتاب ذاته من إقرار بحصول الإيداع ولا يقوم مقام هذا الإقرار أية تأشيرة من خارج هذا القلم ولو كانت من أحد أعضاء النيابة العامة على اختلاف درجاتهم لانعدام ولايتهم في هذا الخصوص . ولما كان الطعن وإن قرر به في الميعاد القانوني في قلم الكتاب ، إلا أنه لم يراع في تقديم أسبابه الأصول المعتادة المثبتة لحصول الإيداع بقلم الكتاب ولم تقدم

النيابة العامة ما يدل على سبيل القطع واليقين بحصوله في يوم ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦٥ على ما جاء بكتاب نيابة الجيزة رقم ٢٩٠٢ الموجه إلى الأمين العام لمحكمة النقض بتاريخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٦٦ ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا ، ولا يغير من ذلك أن تكون الأسباب قد أرفقت بأوراق الطعن في يوم التقرير به — كما تقول النيابة العامة — لأن هذا لا يدل بذاته على حصول تقديم الأسباب إلى قلم الكتاب في الميعاد نخلوها مما يدل على ذلك . إذ الأصل أنه طالما أن القانون قد اشترط لصحة الطعن بوصفه عملا إجرائيا أن يتم في زمان ومكان معينين فإنه يجب أن يستوفى هذا العمل الإجرائي بذاته شروط صحته الشكلية دون تكمته بوقائع أخرى خارجة عنه ويكون ذلك بالتأشير على تقرير الأسباب من الموظف المختص أو بإثبات هذا الإجراء في السجل المعد لذلك أو بهما معا وهو ما لم يحصل في واقعة الدعوى المطروحة . لما كان ذلك ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا .

وحيث إنه لم تقدم ، يتعين القضاء بعدم قبول الطعن شكلا .

جلسة ٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار/حسين صفوت المركي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
مختار رضوان ، ومجد محفوظ ، ومحمود العمراوى ، ومحمود كامل عطيفة .

(٢٣٠)

الطعن رقم ١٧٣٣ لسنة ٣٦ القضائية

تموين . قمح . حكم . " تسببيه . تسبب معيب " .

على أصحاب المطاحن والمسؤولين عن إدارتها تنقية الحبوب قبل طحنها تنقية تامة من المواد الغريبة للضارة ، أما المواد الغريبة غير الضارة فيجب ألا تزيد نسبتها في حبوب القمح قبل طحنها عن ٢٪ . ليس هم إضافة الزوائد (الردة بنوعها) إلى حبوب القمح الجارى طحنها بالقواديس .

عدم إفصاح الحكم في مدوناته عن ماهية الشوائب الضارة التى كشف عنها التحليل .
قصور .

أوجبت المادة الثانية من قرار وزير التوين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ والقرارات المعدلة له على أصحاب المطاحن والمسؤولين عن إدارتها تنقية الحبوب قبل طحنها تنقية تامة من المواد الغريبة الضارة بالصحة كالمواد المعدنية والحصى والطين والزلط والرمل ، أما المواد الغريبة غير الضارة بالصحة كالقصفة والرجوع والحبوب الأخرى فيجب ألا تزيد نسبتها في حبوب القمح المقرر طحنها على ٢٪ . وحظرت إضافة الزوائد (الردة بنوعها) إلى حبوب القمح الجارى طحنها بالقواديس . ولما كان الحكم لم يفصح في مدوناته عن ماهية هذه الشوائب الضارة التى كشف عنها التحليل - وهو بيان جوهري - حتى يتسنى لمحكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم ، فإنه يكون معيبا بالقصور بما يستوجب نقضه والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم أول سبتمبر سنة ١٩٦٥ بدائرة مركز منيا القمح : أعد قمحا للطحن غير مطابق للمواصفات المقررة على النحو الموضح بالمحضر . وطلبت عقابه بالمواد ٢ و ٣/٣٨ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ و ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة منيا القمح الجزئية قضت حضوريا في ٦ مارس سنة ١٩٦٦ عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة خمسة جنيهاً لإيقاف التنفيذ وغرامة مائة جنيه . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة الزقازيق الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا في ١٣ يونيه سنة ١٩٦٦ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إعداد قمح للطحن غير مطابق للمواصفات المقررة قانونا قد عارده قصور في التسبيب ، ذلك بأنه عول على ما أورده تقرير التحليل من وجود نسبة ٥٪ من الشوائب الضارة بعينة القمح المعد للطحن دون أن يبين ماهية تلك الشوائب الضارة التي رتب على وجودها مسئوليته ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما حصله أن عبد الفتاح محمد بدر ومحمد نبیه متولى المفتشين بمديرية تموين الشرقية أثبتا في محضرهما المؤرخ ١٩٦٥/٩/١ أنهما تحصلا في ذلك اليوم من مطحن الطاعن على عينة من القمح المعد للطحن وبعثا بها إلى معامل التحليل لتحليلها وجاء بتقرير التحليل المؤرخ ١٩٦٥/٩/٢١ أنه تبين وجود نسبة من الشوائب الضارة بتلك العينة قدرها ٥٪ وبعد أن أورد الحكم أدلة الثبوت خلص إلى إدانة الطاعن بجريمة إعداد قمح للطحن غير مطابق للمواصفات المقررة في القانون . لما كان ذلك ، وكانت المادة الثانية من قرار وزير التموين

١٠ رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ والقرارات المعدلة له — والمطبق على واقعة الدعوى — قد أوجبت على أصحاب المطاحن والمسئولين عن إدارتها تنقية الحبوب قبل طحنها تنقية تامة من المواد الغريبة الضارة بالصحة كالمواد المعدنية والحصى والطين والزلط والرمل أما المواد الغريبة غير الضارة بالصحة كالقصفة والرجوع والحبوب الأخرى فيجب ألا تزيد نسبتها في حبوب القمح المقرر طحنها على ٢٪ (اثنين في المائة) ويحظر إضافة الزوائد (الردة بنوعها) إلى حبوب القمح الجاري طحنها بالقواديس، وكان الحكم لم يفصح في مدوناته عن ماهية هذه الشوائب الضارة التي كشف عنها التحليل — وهو بيان جوهري — حتى يتسنى لمحكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم، فإنه يكون معيبا بالقصور بما يستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / حسين السركي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
مختار رضوان ، وجمال المرصفاوي ، ومجد محفوظ ، وحسين سامح .

(٢٣١)

الطعن رقم ١٨٢٢ لسنة ٣٦ القضائية

(ا، ب، ج) أسباب الإباحة . ” الدفاع الشرعي “ . دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره “ .

(ا) تمسك الدفاع عن الطاعن بطلب تحقيق واقعة إصابته . إطراح الحكم هذا الدفاع بقالة أن واقعة إصابة الطاعن مستقلة عن واقعة إصابة المجنى عليه ولا شأن لها بها استنادا إلى أن النيابة عامة أمرت بنسخ صورة من الأوراق خصصتها للواقعة المذكورة . عدم كفاية ذلك لنفي قيام حالة الدفاع الشرعي عن النفس .

(ب) حق الدفاع الشرعي عن النفس شرع لرد أي اعتداء على نفس المدافع أو على نفس غيره .

(ج) حصول اعتداء بالفعل على النفس أو المال . غير لازم لقيام حالة الدفاع الشرعي . كفاية صدور فعل من المجنى عليه يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التي يجوز فيها الدفاع الشرعي . لا يلزم في الفعل المتخوف منه أن يكون خطرا حقيقيا في ذاته . يكفي أن يبدو كذلك في اعتقاد المتهم وتصوره ، ما دام أن هذا الاعتقاد أو التصور مبني على أسباب مقبولة .
تقدير ظروف الدفاع الشرعي ومقتضياته . موضوعي .

١ - متى كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن تمسك بطلب تحقيق واقعة إصابته ، وكان الحكم قد استند في إطراحه لما أثاره الدفاع في خصوص هذه الواقعة إلى ما قاله من أنها واقعة مستقلة

عن واقعة إصابة المجنى عليه ولا شأن لها بها ، دون أن يورد أسبابا تبرر ما استخلصه من ذلك سوى ما أشار إليه من أن النيابة العامة قد أمرت بنسخ صورة من الأوراق خصصتها للواقعة المذكورة ، فإن هذا القول المقتضب من الحكم على إطلاقه لا يصلح سببا لإطراح ما أثاره الدفاع في هذا الخصوص ، ولا يكفي لنفي قيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس ، ذلك بأن فصل واقعة إصابة الطاعن عن الواقعة المسندة إليه ليس من شأنه أن يحول دون تحقيق الدعوى برمتها — بما فيه الواقعة التى فصلت — على الوجه الذى يكفل استيفاء دفاع الطاعن ، ومن حق المحكمة بل من واجبها أن تعرض لها بوصفها عنصر من عناصر الأدلة المعروضة عليها فى صدد الحالة التى يدعيها الطاعن لتقول كلمتها فى حقيقتها بما لا يتجاوز حاجيات الدعوى المطلوب من المحكمة الفصل فيها ولا خصوصياتها .

٢ — حق الدفاع الشرعى عن النفس شرع لرد أى اعتداء على نفس المدافع أو على نفس غيره .

٣ — الأصل أنه لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون قد حصل بالفعل اعتداء على النفس أو المال ، بل يكفي أن يكون قد صدر من المجنى عليه فعل يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التى يجوز فيها الدفاع الشرعى ، ولا يلزم فى الفعل المتخوف منه أن يكون خطرا حقيقيا فى ذاته بل يكفي أن يبدو كذلك فى إعتقاد المتهم وتصوره بشرط أن يكون هذا الاعتقاد أو التصور مبنيًا على أسباب مقبولة ، وتقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته أمر اعتبارى يجب أن يتجه وجهة شخصية تراعى فيها مختلف الظروف الدقيقة التى أحاطت بالمدافع وقت رد العدوان مما لا يصح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ البعيد عن تلك الملابسات .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ١٩٦٤/٧/٩ بدائرة مركز أبوكبير محافظة الشرقية : ضرب مجد أحمد شاهين عمدا فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى والتى تخلف لديه من جرائها عاهة مستديمة يستحيل برؤها

نتيجة الفقا العظمى الكامل فى عظام الجدارية اليمنى والذى لا ينتظر أن يملأ
بالعظام بل بنسيج ليفى مما يعرض المخ للتأثيرات الجوية والمؤثرات الطفيفة
الأخرى التى ما كانت لتؤثر فيه وهو محمى بالعظام كما يجعل المصاب أكثر تعرضا
للأمراض المخية السحائية والشلل والصرع والجنون وغيرها من المضاعفات
الخطيرة المحتملة بنسبة ١٥ ٪ . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة
الجنايات لمحاكمته بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك . وادعى
المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٣٠٠ ج على سبيل التعويض مع المصاريف
ومقابل أتعاب المحاماة . ومحكمة جنايات الزقازيق قضت حضوريا فى ١٢/٤/١٩٦٦
عملا بمواد الاتهام والمادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع
الشغل لمدة سنتين وبإلزامه بأن يدفع للمدعى المدنى مبلغ مائة جنية على سبيل التعويض
ومصروفات الدعوى المدنية ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . فطعن
الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحداث
عاهة مستديمة انطوى على إخلال بحق الدفاع وشابه قصور فى التسيب وفساد
فى الاستدلال وخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأن الدفاع طلب من المحكمة تحقيق
واقعة إصابة الطاعن لمعرفة ما إذا كان هو الذى بدأ بالعدوان أم كان معتدى
عليه بما يجعله فى حالة دفاع شرعى ، وعلى الرغم مما أثبتته الحكم من أن الطاعن
أصيب بثلاث إصابات تضمنها التقرير الطبى إلا أن المحكمة لم تحقق سبب هذه
الإصابات وصلتها بالحادث موضوع الاتهام وذهبت فى تبرير إغفالها ذلك إلى أن
هذه الواقعة مستقلة عن إصابة المجنى عليه ولا شأن لها بها دون أن تورد فى حكمها
سندا يبرر هذا القول من جانبها ، هذا إلى أن المحكمة قد أوردت فى حكمها وقائع
الدعوى بما يرشح لقيام حالة الدفاع الشرعى على اعتبار أن الطاعن كان يدافع
من ولديه دفاعا شرعيا ، ولكنها انتهت إلى نفي حالة الدفاع استنادا إلى أنه
لم يقع ثمة اعتداء على ولدى الطاعن وأن شجارهما مع جارهما لم يكن يعدو التماسك ،
فى حين أن المستفاد مما أورده الحكم أن الطاعن كان فى حالة تدعوه إلى الاعتقاد

بوجود اعتداء على ولديه مما يبرر الدفاع ، ومع ذلك فإن الحكم لم يدحض هذا الاعتقاد الذى توحى به الوقائع الواردة به ، ومن ثم جاء معينا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أنه فى حوالى ظهر يوم ١٩٦٤/٧/٩ قامت مشاحنة بين الشحات وأحمد ولدى المتهم مصيلحى السيد عوض (الطاعن) وبين مصطفى عبادة بالحقل بناحية الحمارين أم عثمان التابعة لمركز أبو كبير محافظة الشرقية بسبب نزاع قام بينهما حول حفر المصرف المار بين أراضيهم وإذ سمع المجنى عليه محمد أحمد شاهين بهذه المشاحنة أمرع إليها مع الناس وتدخل لفضها فحضر المتهم مصيلحى السيد عوض وبيده فأس ضرب بها المجنى عليه على رأسه وكتفه الأيمن فأحدث به الإصابات الموصوفتين بالتقريرين الطبيين الابتدائى والشرعى والتي تخلف لديه من جراء إحداهما وهى إصابة الرأس عاهة مستديمة يستحيل برؤها . وأورد الحكم على ثبوت الواقعة فى حق الطاعن أدلة مستمدة من أقوال المجنى عليه ومساثر شهود الإثبات ومما أثبتته التقريران الطبيان الابتدائى والشرعى . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لما أثاره الطاعن فى دفاعه — مما يتصل بوجه الطعن — وأطرحه بقوله : ” وطلب الدفاع عن المتهم الحكم ببراءته وقال إنه هو الذى حصل الاعتداء عليه وحدثت به إصابات عديدة وجسيمة ولم يتناول التحقيق موضوع هذا الاعتداء الحاصل عليه وما إذا كان هو البادئ بالاعتداء أم أن الاعتداء بدأ عليه وأنه من المقطوع به أن المتهم حضر قبل المجنى عليه فإذا ما كان الاعتداء على الأول جسيما فلا تكون له القدرة بعد ذلك على ضرب المجنى عليه بفأس . أما ما أثاره الدفاع حول إصابات المتهم وأنها جسيمة ولم يرفق بالأوراق التقرير الطبي الخاص به ووصفت بمعرفة البوليس والنيابة أنها جسيمة ولم يجر التحقيق بشأنها إذا كان المتهم هو البادئ بالاعتداء أم غير ذلك فإن هذا الدفاع لا يجدى المتهم فى شيء ، ذلك أنه فضلا عن أن الثابت بالأوراق أنه بالكشف الطبى على المتهم وجد عنده جرحان رضيان بفروة الرأس فوق الجداريتين اليمنى واليسرى وجرح رضى بالرقبة وتقرر لعلاجه مدة أقل من عشرين يوما ومن الثابت كذلك أن النيابة العامة قد أمرت بشأن إصابة المتهم بنسخ صورة الأوراق وإفراد واقعة مستقلة عنها . فإن الواضح للحكمة أن موضوع إصابة

المتهم عبارة عن واقعة مستقلة لاشان لها بإصابة المجنى عليه ولا تجديده في الدفاع عن ارتكابه جريمة الاعتداء على الأخير ذلك أنه علاوة على أن الواقعة كما استخلصتها المحكمة أخذاً من أدلة الثبوت في الدعوى هي أن المتهم حضر وبسده فأس إلى مكان الشجار الذي كان بين ولديه وبين مصطفى عباده وكان المجنى عليه قد سبقه إلى مكان الحادث لفض هذا الشجار فبادره المتهم بالضرب بالفأس معتقداً أنه يتشاجر مع ولديه . والمتهم نفسه في أقواله الأولى بمحضر ضبط الواقعة قد قرر أنه ذهب إلى مكان الحادث فوجد الشجار بين ولديه وجاره المذكور فتدخل لفض هذا الشجار فعلى ذلك فإن الواقعة على هذه الصورة مع ثبوت أن ثمة اعتداء لم يحصل على ولدى المتهم ولم يكن تشاجرهما مع جارهما لا يعدو التماسك فإنه لا يكون للمتهم بعد ذلك أن يقول إن تدخله إنما يجعله في حالة دفاع شرعى لمنع اعتداء على ولديه . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن تمسك بطلب تحقيق واقعة إصابته ، وكان الحكم قد استند في أطراحه لما أثاره الدفاع في خصوص هذه الواقعة إلى ما قاله من أنها واقعة مستقلة عن واقعة إصابة المجنى عليه ولا شأن لها بها ، دون أن يورد أسباباً تبرر ما استخلصه من ذلك سوى ما أشار إليه من أن النيابة العامة قد أمرت بنسخ صورة من الأوراق خصصتها للواقعة المذكورة ، وكان هذا القول المقتضب من الحكم على إطلاقه لا يصلح سبباً لأطراح ما أثاره الدفاع في هذا الخصوص ولا يكفي لنفى قيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس ، ذلك بأن فصل واقعة إصابة الطاعن عن الواقعة المسندة إليه ليس من شأنه أن يحول دون تحقيق الدعوى برمتها — بما فيه الواقعة التى فصلت — على الوجه الذى يكفل استيفاء دفاع الطاعن ، ومن حق المحكمة بل من واجبها أن تعرض لها بوصفها عنصراً من عناصر الأدلة المعروضة عليها في صدد الحالة التى يدعيها الطاعن لتقول كلمتها في حقيقتها بما لا يتجاوز حاجيات الدعوى المطلوب من المحكمة الفصل فيها ولا خصوصياتها . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة لم تستجل هذا الأمر وقضت بإدانة الطاعن دون أن تستظهر سبب إصابته وصلتها بالاعتداء الذى أثبت وقوعه منه ، فإن الحكم يكون قد شابه غموض وقصور يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على حقيقة واقعة الدعوى . لما كان ذلك ،

وكان حق الدفاع الشرعى عن النفس قد شرع لرد أى اعتداء على نفس المدافع أو على نفس غيره ، وكان الأصل أنه لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون قد حصل بالفعل اعتداء على النفس أو المال ، بل يكفى أن يكون قد صدر من المجنى عليه فعل يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التى يجوز فيها الدفاع الشرعى ، ولا يلزم فى الفعل المتخوف منه أن يكون خطرا حقيقيا فى ذاته بل يكفى أن يبدو كذلك فى اعتقاد المتهم وتصوره بشرط أن يكون هذا الاعتقاد أو التصور مبنيا على أسباب مقبولة ، وتقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته أمر اعتبارى يجب أن يتجه وجهة شخصية تراعى فيها مختلف الظروف الدقيقة التى أحاطت بالمدافع وقت رد العدوان مما لا يصح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ البعيد عن تلك الملابسات . ولما كان مفاد ما أورده الحكم أن الطاعن ضرب المجنى عليه بالفأس لاعتقاده بأنه كان يعتدى على ولديه ، وكان الحكم لم يتعرض لاستظهار مدى سلامة هذا الاعتقاد ، وأثره فى قيام أو عدم قيام حالة الدفاع الشرعى ، فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور أيضا من هذه الناحية . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / حسين المركي نائب رئيس المحكمة وبحضور السادة المستشارين :
مختار رضوان ، وجمال المرصفاوي ، ومجد محفوظ ، وحسين سامح .

(٢٣٢)

الطعن رقم ١١٦٩ لسنة ٣٦ القضائية

(أ) قضاء . تحقيق . ” إجراءاته ” . دعوى جنائية . ” رفعها ” .

الحظر المنصوص عليه في المادة ١٠٦ من القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن سلطة القضائية إنما يكون بالنسبة للقضاة من بعد تعيينهم . عدم مريانه على إجراءات التحقيق أو رفع الدعوى التي اتخذت ضد أحدهم قبل ذلك .

(ب) نقض . ” المصلحة في الطعن ” . إيجار أماكن . امتناع عن تخفيض أجره .

النفي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون لإعمال أحكام القانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ دون القانون ٥٥ لسنة ١٩٥٨ . لا جدوى منه . ما دامت نسبة التخفيض وأجرة الأساس متحدين في كليهما . وما دام الحكم قد استظهر أنه لم يسبق خفض الأجرة طبقاً للقانون .

(ج) حكم . ” تسببيه . تسليب غير معيب ” .

عدم إلزام المحكمة بالإشارة إلى أسـوال شهود النفي . ما دامت لم تستند إليها في قضائها . فضاؤها بالإدانة يفيد عدم اطمئنانها إلى أقوالهم وإطراحها .

١ — تقضى المادة ١٠٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية بأنه في غير حالات التلبس بالجريمة لا يجوز اتخاذ أي إجراء من إجراءات التحقيق مع القاضي أو رفع الدعوى الجنائية عليه في جنائية أو جنحة إلا بإذن اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٠٤ وبناء على طلب النائب العام . ومفاد ذلك

أن الحظر المنصوص عليه في تلك المادة إنما يكون بالنسبة إلى القضاء من بعد تعيينهم ، فإذا ما اتخذ إجراء من إجراءات التحقيق أو رفعت الدعوى الجنائية على أحدهم قبل ذلك ، فإن الإجراء أو رفع الدعوى يكون صحيحا ويظل على هذه الصحة حتى يبلغ نهايته .

٢ — لا جدوى من النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون بإعماله أحكام القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ دون القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ ما دامت نسبة التخفيض وأجرة الأساس متحدتين في كليهما ، وما دام الحكم قد استظهر أن المطعون ضده لم يسبق له أن خفض الأجرة طبقا للقانون .

٣ — لا تلتزم المحكمة بالإشارة إلى أقوال شهود النفي ما دامت لم تستند إليها في قضائها ، وفي قضائها بالادانة لأدلة الثبوت التي أوردتها دلالة في أنها لم تطمئن إلى أقوالهم فأطرحتها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٩٦٢/٣/٤ بدائرة قسم ثان المنصورة : لم يتم بتخفيض الأجور الحالية للأماكن المنشأة وذلك بنسبة ٢٠٪ منها — وطلبت معاقبته بأحكام القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ . وادعى حنى عبد الحليم قنديل مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت — ومحكمة المنصورة الجزئية قضت حضوريا في ٢٣ مايو سنة ١٩٦٤ عملا بمواد الاتهام والمادتين ١/٥٥ و ١/٥٦ من قانون العقوبات بتغريم المتهم ٥ ج وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنين تبدأ من حيرورة الحكم نهائيا وألزمته بأن يؤدي للمدعى بالحق المدني مبلغ ٥ ج والمصروفات المناسبة ومائة قرش أتعاب محاماة . فاستأنف كل من المتهم والمدعى بالحق المدني هذا الحكم . ومحكمة المنصورة الابتدائية — بهيئة استئنافية — (بعد أن تنازل المدعى بالحق المدني عن دعواه المدنية قبل المتهم) قضت حضوريا في ١١ مايو سنة ١٩٦٥ بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع (أولا) بالنسبة للدعوى المدنية باثبات ترك المدعى بالحق المدني لدعواه وألزمته بمصروفاتها . (ثانيا) بالنسبة للدعوى

الجنائية برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف على أن يكون الإيقاف شاملا لكافة الآثار الجنائية المترتبة على الحكم . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

من حيث إنه تبين أثناء نظر الطعن أن المطعون ضده عين قاضيا بتاريخ ٢٦ من يناير سنة ١٩٦٦ بعد صدور الحكم المطعون فيه وقبل نظر الطعن . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٠٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية المعمول به من تاريخ نشره في ٢٢ يولييه سنة ١٩٦٥ تقضى بأنه في غير حالات التلبس بالجريمة لا يجوز إتخاذ أى إجراء من إجراءات التحقيق مع القاضى أو رفع الدعوى الجنائية عليه في جنائية أو جنحة إلا بأذن اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٠٤ وبناء على طلب النائب العام ، وكان مفاد ذلك أن الحظر المنصوص عليه في تلك المادة إنما يكون بالنسبة إلى القضاة من بعد تعيينهم فإذا ما اتخذ إجراء من إجراءات التحقيق أو رفعت الدعوى الجنائية على أحدهم قبل ذلك فإن الإجراء أو رفع الدعوى يكون صحيحا ويظل على هذه الصحة حتى يبلغ نهايته . ولما كان الثابت من الأوراق أن إجراء التحقيق ورفع الدعوى الجنائية على المطعون ضده عن اللجنة المسندة إليه كانا سابقين على تعيينه قاضيا ويتمين السير في نظر الطعن بغير ما حاجة إلى استئذان اللجنة المنصوص عليها في القانون .

وحيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده بجنحة عدم تخفيض إيجار المسكن الذى أجره إلى المنجنى عليه بنسبة ٢٠٪ قد شابه القصور وتناقض في التسبيب وأخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن المطعون ضده أقام دفاعه على أنه سبق وتخفيض أجرة العين موضوع التهمة طبقا للقانون وأشهد على ذلك المستأجر السابق الذى استمعت المحكمة إليه ، بيد أنها لم تعرض لأقواله ولم تتناول دفاع الطاعن بالرد ، كما أن الحكم المطعون فيه خلص إلى أن العين لم تكن قد أعدت للسكنى حتى ٢٢ من مايو

سنة ١٩٥٨ ، في حين أنه حصل أقوال على السيد بدوى عضو لجنة ربط الضريبة في أن تلك العين يجوز أن تكون قد شغلت بعد مرور اللجنة في أول عام ١٩٥٨ وأنها كانت مسكونة فعلا في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥٨ دون أن يعنى الحكم برفع هذا التناقض ، هذا إلى أن الحكم أعمل في حق المطعون ضده أحكام القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ في شأن خفض إيجار الأماكن ، وإذا ما كانت العين المؤجرة قد بدئ في إنشائها قبل صدور القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ ، فإنه يكون وحده القانون واجب التطبيق .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أنه في أول فبراير سنة ١٩٥٩ أجر المطعون ضده المجنى عليه شقة بالطابق الثانى من ملكه لقاء أجرة شهرية قدرها عشرة جنيهات فلما صدر القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ بتخفيض إيجار المساكن بنسبة ٢٠ ٪ للأماكن التى أنشئت حين العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ وكانت الشقة التى استأجرها المجنى عليه قد انتهى البناء فيها وأعدت للسكنى فعلا بعد العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ فقد رفض المطعون ضده قبول الأجرة مخفضة طبقا للقانون وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة مستمدة من أقوال الشهود وما أثبتته لجنة ربط الضريبة من أن العين لم تكن مؤجرة أو أعدت للسكنى فعلا حين عايتها في ٢٢ مايو سنة ١٩٥٨ قبل العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ — اعتبارا من ١٢ من يونيه سنة ١٩٥٨ . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد حصل شهادة على السيد بدوى عضو اللجنة في قوله : ” وحيث إنه بسؤال على السيد بدوى بالجلسة ذكر أنه مر على الملك في يناير سنة ١٩٥٨ وكان المفروض المرور قبل ذلك فوجدت اللجنة المنزل تحت الإتمام ونفى كونه مسكونا إذ لو كان مسكونا لما ذكرت اللجنة بأن الدور الثانى تحت الإتمام وأضاف بأنه من الجائز أن يكون قد سكن بعد يناير سنة ١٩٥٨ لأن الجرد التالى لذلك وهو لسنة ١٩٥٨ ابتدأ من ١٥/١٠/١٩٥٨ وكان المبنى مشغولا فعلا وأضاف بأن الملاك يلجأون إلى التحايل لعدم إتمام المباني إلا بعد مرور اللجان ، وأن البناء كان مكونا فى الربط التالى لسنة ١٩٥٧ — ١٩٥٨ “ ثم عرض الحكم لدفاع المطعون ضده ورد عليه بقوله : ” إنه لم يقدم أى دليل على أنه أخضع

الشقة لتخفيض القانون ٥٥ لسنة ١٩٥٨ وأنه أتمها وأعدّها فعلاً للسكن في خلال قانون ٥٥ لسنة ١٩٥٨ وبمضمون ذلك شهد مجد وائل ولا ترى المحكمة تعارضاً في أقوال على السيد بدوى مع كل ما تقدم فقد ذكر أنه بمرور اللجنة في سنة ١٩٥٨ وجد المنزل تحت الإتمام وأنه لم يكن مسكوناً وأنه من الجائز أن يكون قد سكن بعد ذلك لأنه في جرد ١٥/١٠/١٩٥٨ كان المبنى مسكوناً ومن المعروف أن مرور اللجنة في ١٥/١٠/١٩٥٨ — وهو بعد إعمال قانون ٥٥ لسنة ١٩٥٨ — هو تقدير للعام التالي ، وعلى ذلك تكون مباني الشقة موضوع النزاع إنما انتهى البناء فيها وأعدت للسكن فعلاً بعد العمل بالقانون ٥٥ لسنة ١٩٥٨ وبالتالي فهي تخضع لأحكام القانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ ... ”. لما كان ذلك، وكان يبين مما سلف بيانه أنه ليس ثمة تناقض بين ما أورده الحكم في تحصيله شهادة ”على السيد بدوى“ وبين ما أشار إليه الحكم منها وهو في معرض الرد على دفاع المطعون ضده ، ذلك بأنه ليس ثمة فيما أورده الحكم ما ينفي بأن الشاهد قد عاين العين المؤجرة في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥٨ ووجدها مسكونة وإنما تكشف مدوناته عن أن هذا التاريخ هو بداية مرور اللجنة توطئة لتقرير الضريبة عن العام التالي . لما كان ذلك، وكان ما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه من التفاته عن أقوال شاهد النفي الذي ظاهر دفاع المطعون ضده ، مردوداً بأن المحكمة غير ملزمة بالإشارة إلى أقوال شهود النفي ما دامت لم تستند إليها في قضائها وفي قضائها بالإدانة لأدلة الثبوت التي أوردتها دلالة في أنها لم تطمئن إلى أقوالهم فأطرحتها . لما كان ذلك ، وكان لا جدوى من النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون بإعماله أحكام القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ دون القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ ما دامت نسبة التخفيض وأجرة الأساس متحدتين في كليهما ، وما دام الحكم قد استظهر أن المطعون ضده لم يسبق له أن خفض الأجرة طبقاً للقانون . لما كان ما تقدم، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافره كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان المطعون ضده بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعين الرفض موضوعاً .

جلسة ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت السركي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : محمد صبرى ، ومحمد عبد المنعم حمزاوى ، ومحمود عزيز الدين سالم ، ومحمد أبو الفضل
حفى .

(٢٣٣)

الطعن رقم ١٣٣٨ لسنة ٣٦ القضائية

نقض . "الطعن بالنقض" . "مالا يجوز الطعن فيه من الأحكام" .

الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة في الجرائم التي تختص بنظرها في ظل أحكام القانون
رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ. لا يجوز الطعن فيها بطريق النقض .

متى كانت جريمة الرشوة التي رفعت بها الدعوى تدخل في هداد الجرائم التي
تختص بنظرها محاكم أمن الدولة : وجب أمر رئيس الجمهورية رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٩ .
وكانت إحالة الدعوى إلى محكمة أمن الدولة قد وقعت قبل إنهاء حالة الطوارئ
بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢١٦ لسنة ١٩٦٤ الصادر بتاريخ ٢٤ مارس
سنة ١٩٦٤ ، وكان المتهم قد حوكم وحكم عليه طبقا للقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨
في شأن حالة الطوارئ وقد نصت المادة ١٩ منه على أنه عند انتهاء حالة
الطوارئ تظل محاكم أمن الدولة مختصة بنظر القضايا المحالة عليها وتتابع نظرها
وفقا للإجراءات المتبعة أمامها ، كما تقضى المادة ١٢ منه بعدم جواز الطعن
بأى وجه من الوجوه في الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة ، فان الطعن
المقدم من المحكوم عليه يكون غير جائز قانونا (*) .

(*) هذا المبدأ مقرر أيضا في الطعون أرقام ٦١٩ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٠/٥/١٩٦٥ ، ٩٠٧ ،

لسنة ٣٥ ق ، ٩٠٨ لسنة ٣٥ ق جلسة ٣١/٥/١٩٦٥ .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه منذ شهر سابق على ٨ يناير سنة ١٩٦٤ بدائرة مركز أبو قرقاص محافظة المنيا : بصفته مستخدما عموميا " موظفا بشركة السكر والتقطير المصرية المملوكة للدولة " قبل رشوة لأداء عمل زعم أنه من أعمال وظيفته . وذلك بأن أخذ من اسماعيل أحمد خليل مبلغ جنيتين على سبيل الرشوة مقابل تعيينه عاملا بالشركة . وبتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٦٤ أحيل المتهم إلى محكمة أمن الدولة العليا . ومحكمة جنايات أمن الدولة العليا بالمنيا قضت حضوريا بتاريخ ٢١ فبراير سنة ١٩٦٥ عملا بالمواد ١٠٣ و ١٠٣ مكررا و ١١١/٦ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالسجن ثلاث سنوات وتغريمه ألف جنيه . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

من حيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن لأنه بوصف كونه موظفا عموميا قبل رشوة لأداء عمل زعم أنه من أعمال وظيفته ، وقد أحالته النيابة العامة بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٦٤ إلى محكمة أمن الدولة العليا لمحاكمته . وبتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٦٥ قضت تلك المحكمة بادانته ، وبتاريخ ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٦٥ صدق السيد رئيس الجمهورية على ذلك الحكم فطعن فيه المحكوم عليه بطريق النقض . لما كان ذلك ، وكانت جريمة الرشوة تدخل في عداد الجرائم التي تختص بنظرها محاكم أمن الدولة بموجب أمر رئيس الجمهورية رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٩ . وكانت إحالة الدعوى الجنائية إلى محكمة أمن الدولة قد وقعت قبل إنهاء حالة الطوارئ بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢١٦ لسنة ١٩٦٤ الصادر بتاريخ ٢٤ من مارس سنة ١٩٦٤ . ولما كان المتهم قد حوكم وحكم عليه طبقا للقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن حالة الطوارئ ، وكانت المادة ١٩ من هذا القانون قد نصت على أنه عند انتهاء حالة الطوارئ تظل محاكم أمن الدولة مختصة بنظر القضايا المحالة عليها وتتابع نظرها وفقا للإجراءات المتبعة أمامها ، وكانت المادة ١٢ منه تقضى بعدم جواز الطعن بأي وجه من الوجوه في الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة . لما كان ذلك ، فإن الطعن المقدم من المحكوم عليه يكون غير جائز قانونا ، ويتعين الحكم بعدم جوازه .

جلسة ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
مختار رضوان ، ومحمد محفوظ ، وحسين ساح ، ومحمود العمراوى .

(٢٣٤)

الطعن رقم ١٣٤١ لسنة ٣٦ القضائية

(أ ، ب ، ج ، د) مواد مخدرة . قصد جنائى .

(أ) إستهداف الشارع بما نص عليه فى المادة ٣٨ من القانون ١٨٢

لسنة ١٩٦٠ أن يحيط بكافة الحالات التى يتصور أن تحدث عملاً

وقد يفلت فيها حائز المادة المخدرة بغير قصد الاتجار أو التعاطى

من العقاب .

(ب) المادة ٣٨ من القانون المذكور لا تستلزم قصداً خاصاً من الأحرار .

توافر أركانها بل تحقق للفعل المادى والقصد الجنائى العام .

(ج) النقل فى حكم المادة ٣٨ سابقة الذكر : هو فعل مادى لا ينطوى

فى ذاته على قصد خاص .

(د) قصد الاتجار المنصوص عليه فى المادة ٣٨ من ذات القانون .

تقديره . موضوعى .

١ — تناولت المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة

المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها — عقاب كل من حاز أو أحرز أو اشترى

أو سلم أو نقل أو أتعج أو استخرج أو فصل أو صنع جواهر مخدرة وكان ذلك

بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى وذلك فى غير الأحوال

المصرح بها قانوناً . وقد استهدف الشارع بما نص عليه فى المادة المذكورة —

على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون — أن يحيط بكافة الحالات

التي يتصور أن تحدث عملاً وقد يفلت فيها حائز المادة المخدرة بغير قصد الاتجار

أو التعاطى من العقاب .

٢ — لا تستلزم المادة ٣٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ قصدا خاصا من الإحراز ، بل تتوافر أركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العام وهو علم المحرز بحقيقة الجوهر المخدر .

٣ — النقل فى حكم المادة ٣٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو فعل مادى من قبيل الأفعال المؤتممة التى يساقها هذه المادة ولا ينطوى فى ذاته على قصد خاص .

٤ — من المقرر أن توافر قصد الاتجار المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو من الأمور الموضوعية التى تستقل بحكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب ما دام تقديرها سائغا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه فى يوم أول أكتوبر سنة ١٩٦٤ بدائرة قسم الضواحي محافظة الاسماعيلية : أحرز بقصد الاتجار جواهر مخدرة "حشيشا وأفيوناً" فى غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الإحالة ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات الإسماعيلية قضت حضوريا بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٩٦٥ عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبندين ١ و ١٢ من الجدول رقم ١ المرفق بمعاقبة المتهم بالسجن مدة ثلاث سنوات وتغريمه ألف جنيه ومصادرة المواد المخدرة المضبوطة . فطعنت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده بجريمة إحراز جواهر مخدرة بالتطبيق لنص المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ قد أخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأنه استغنى فى نفي قصد الاتجار

عن المطعون ضده إلى مجرد كونه ناقلاً للمخدر لحساب الغير ، مع أن الثابت في حقه أنه إنما قام بالنقل مقابل أجر مادي ، مما يدخله في عداد المتجرين بالمواد المخدرة .
ويوجب عقابه طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٣٤ من القانون سالف الذكر .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله "إنه بتاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٦٤ وعند ما كان الملازم الاحتياطي محمد فهمي شلبي يتفقد الجنود في طابور الصباح بالموقع ١٥٣ التابع للوحدة الأميرية ٨١٤٥ الخاصة بحماية الأراضي من الطائرات المغيرة أبصر بالمتهم سليم منصور سالم (المطعون ضده) يسير في حوالى الساعة صباحاً على مسافة مائتى متر من الموقع . ولما كانت القرارات العسكرية توجب الإبتعاد عن حدود المواقع بما لا يقل عن أربعائة متر وضبط كل شخص يوجد في دائرة هذه المسافة وتفتيشه لاحتمال أن يكون حاملاً معه آلات تصوير أو رسومات أو أية أدوات أو أشياء مشتبهاً فيها فكلف الرقيب أول حسين محمود عبد الله بإحضاره وأرسل الأخير الجنديين مصطفى محمد أحمد وعلى أبو الفتوح لاستدعاء المتهم فوجداه يحمل منديلاً كان بارزاً من أحد أطرافه جزء من طربة خشيش فاقتاده إلى المعسكر حيث اتضح من فحص المنديل أن به ثلاث طرب من الخشيش زنة ٩٨٤ جم وقطعة أفيون زنتها ١٤١ جم كانت جميعها موضوعة داخل منديل وقد أقر المتهم فور الضبط أنه أحرز هذه المخدرات وقرر أن مجهولاً كلفه بنقلها مقابل جنهين فأبلغ الضابط الواقعة إلى الرائد علوى محمد إمام جعيبه رئيس العمليات بالوحدة الذى واجه المتهم بالمضبوطات فردد أمامه الاعتراف السابق وعندئذ أخطر نقطة شرطة عين غصين فانتقل النقيب رشاد الحوت رئيس النقطة إلى الوحدة وهناك اعترف له المتهم بإحرازه للمخدرات المضبوطة وقرر له بأن شخصاً لا يعرفه طلب منه توصيلها إلى بلدة العزازى التابعة لمحافظة الشرقية وأسلمه إليها بعد أن وضعها في منديل" وبعد أن أورد الحكم على ثبوت الواقعة في حق المطعون ضده أدلة مستمدة من أقوال الشهود ومما ثبت من معاناة النيابة لمكان الضبط ومن تقرير المعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعى — وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها — تحدث عن القصد من الإحراز بقوله "وحيث إن المحكمة لا ترى دليلاً على أن المتهم أحرز المخدر للتجار فيه على أية صورة إذ لا توجد عنه تحريات سابقة كما أن أحداً لم يشهده يتعامل

في المخدر فضلا من أن الحالة التي ضبط عليها تشير إلى أنه مجرد ناقل للمخدر لحساب آخر وليس تاجرا فيه". و انتهى الحكم إلى معاقبة المطعون ضده طبقا للمواد ١ و ٢ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبندين ١٢ و ١ من الجدول رقم ١ المرفق به . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها - الذي يحكم واقعة الدعوى - قد جعل جريمة إحراز المخدرات من الجرائم ذات القصد الخاصة حين إختط عند تحديد العقوبات خطة تهدف إلى التدرج فيها ووازن بين ماهية كل من القصد التي يتطلبها القانون في الصور المختلفة لجريمة إحراز المخدرات وقدر لكل منها العقوبة التي تناسبها ، فنصر في المادة ٣٣ على عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة مضافا إليها الغرامة لجريمة تصدير أو جلب جواهر مخدرة قبل الحصول على ترخيص بذلك وكذا إنتاج أو استخراج أو فصل أو صنع جواهر مخدرة - بقصد الاتجار ثم نص في المادة ٣٤ منه على عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة مضافا إليها الغرامة متى كان القصد من ارتكاب الأفعال التي عدتها المادة الاتجار في الجواهر المخدرة وكذا جريمة من رخص له في حيازة جواهر مخدرة لاستعمالها في أغراض معينة وتصرف فيها بأية صورة كانت في غير تلك الأغراض ، وجريمة إدارة أو إعداد أو تهيئة مكان لتعاطي المخدرات . وتدرج في العقاب في المادة ٣ منه إلى الأشغال الشاقة المؤقتة مضافا إليها الغرامة لكل من قدم للتعاطي بغير مقابل جواهر مخدرة أو سهل تعاطيها في غير الأحوال المصرح بها قانونا ، ثم نزل بالعقوبة في المادة ٣٧ إلى السجن فضلا عن الغرامة متى كان القصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي - كما نصر على عقوبة مماثلة في المادة ٣٨ التي تتناول عقاب كل من حاز أو أحرز أو اشترى أو سلم أو نقل أو أنتج أو استخرج أو فصل أو صنع جواهر مخدرة وكان ذلك بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي وذلك في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وقد استهدف الشارع بما نص عليه في المادة ٣٨ سالف الذكر - على ما أفصحته عنه المذكرة الإيضاحية للقانون - أن يحيط بكافة الحالات التي يتصور أن تحدث عملا وقد يفلت فيها حائز المادة المخدرة بغير قصد الاتجار أو التعاطي من العقاب . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن توافر قصد الاتجار المنصوص عليه

في المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب ما دام تقديرها سائغا . وكان الحكم المطعون فيه قد نفى توافر هذا القصد في حق المطعون ضده ، ودلل على ثبوت إحرازه المخدر بركنيه المادى والمعنوى وهو ما يكفي لحمل قضائه بإدانتة بالتطبيق للمادة ٣٨ من القانون التي لا تستلزم قصدا خاصا من الإحراز بل تتوافر أركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العام وهو علم المحرز بحقيقة الجوهر المخدر ، وكان لا يعيب الحكم بعد أن بين واقعة الدعوى وأثبتها في حق المطعون ضده أن يكون قد استخلص من عناصر الدعوى المطروحة أنه إنما كان ناقلا للمخدرات المضبوطة لحساب آخر ، لأن النقل في حكم المادة ٣٨ هو فعل مادى من قبيل الأفعال المؤتممة التي ساققتها هذه المادة ولا ينطوى في ذاته على قصد خاص . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى تطبيق المادة ٣٨ سالفه البيان وأنزل عقوبتها على المطعون ضده لا يكون قد خالف القانون . ولا يقدح في ذلك أن يكون الحكم قد أورد في بيانه لواقعة الدعوى أن المطعون ضده قد اعترف على إثر ضبطه بقيامه بنقل المواد المخدرة المضبوطة لحساب آخر مقابل أجر — وهو الاعتراف الذى شهد شهود الإثبات بصدوره منه عقب القبض عليه على ما حصله الحكم من أقوالهم — إذ أن ما أورده الحكم من ذلك لا ينال مما استقر في وجدان المحكمة من نفى قصد الاتجار عنه . لما كان ما تقدم ، وكان ما تثيره النيابة العامة في طعنها لا يعدو في حقيقته أن يكون جدلا حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى واستخلاص ما تؤدي إليه مما تستقل به بغير معقب ، طالما كان استخلاصها سائغا — كما هو الحال في الدعوى المطروحة — فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار/ حسين صفوت المركي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد صبرى ، ومحمد عبد المنعم حمزاوى ، ومحمود عزيز الدين سالم ، ونصر الدين عزام .

(٢٣٥)

الطعن رقم ١٣٤٤ لسنة ٣٦ القضائية

وصف التهمة . إجراءات المحاكمة . شروع فى قتل عمد . إسرقة . ظروف
مشددة .

تغيير المحكمة التهمة من شروع فى قتل عمد مع سبق الإصرار والترصد إلى سرقة ليلا مع حمل
سلاح دون لفت نظر الدفاع . أثره : ابتناء الحكم على إجراء باطل يعيبه بما يستوجب نقضه .
تناول التحقيقات تهمة الشروع فى السرقة . لا يغنى عن ذلك .

إن تغيير المحكمة التهمة من شروع فى قتل عمد مع سبق الإصرار والترصد
إلى شروع فى سرقة ليلا مع حمل سلاح ليس مجرد تغيير فى وصف الأفعال المسندة
إلى الطاعنين فى أمر الإحالة مما تملك محكمة الجنايات إجراءه فى حكمها بغير
سبق تعديل فى التهمة عملا بنص المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية ،
ولأنما هو تعديل فى التهمة نفسها لا تملك المحكمة إجراءه إلا فى أثناء المحاكمة وقبل
الحكم فى الدعوى ، لأنه يتضمن إسناد واقعة جديدة إلى الطاعنين لم تكن موجودة
فى أمر الإحالة . ومتى كانت مدونات الحكم المطعون فيه ومحضر جلسة المحاكمة
قد خلت مما يدل على أن المحكمة قد نهت الدفاع عن الطاعنين إلى تعديل وصف
التهمة ، ولم يبد فى جلسة المحاكمة سواء من النيابة أو من الدفاع ما يدل صراحة
أو ضمنا على الالتفات إلى ما استقرت عليه المحكمة أو انتهت إليه فى المداولة
من تعديل التهمة ، وكان لا يغنى عن ذلك أن تهمة الشروع فى السرقة
قد تناولتها التحقيقات ، إذ الدفاع غير ملزم بواجب الالتفات حيث تقعد المحكمة
عن واجبها فى لفت نظره ، وكان القانون لا ينحول المحكمة عقاب المتهم على

أساس واقعة — شملت التحقيقات — لم تكن مرفوعة بها الدعوى عليه ، دون أن تلفت الدفاع عنه إلى ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد بنى على إجراء باطل ، مما يعيبه و يوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخرين بأنهم في ليلة ١٠ يناير سنة ١٩٦٥ بدائرة قسم امبابية محافظة البحيزة : المتهمين الأربعة الأول : شرعوا في قتل المتهم الخامس خيرى السيد محمد عمدا مع سبق الإصرار والترصد بأن عقدوا النية على قتله وأعدوا لذلك أسلحة (مسدسا وسكينا) وأدخلوا في روعه أنهم قد اتفقوا على السرقة من أحد المنازل فوافقهم على ذلك واستدوجوه إلى هناك حيث قفز ومعه المتهمان الثالث والرابع سور المنزل وما أن ظفروا به داخل الحديقة حتى أطلق عليه المتهم الثالث عيارا ناريا وطعنه المتهم الرابع بسكين قاصدين من ذلك إزهاق روحه وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه هو إسعاف المحنى عليه بالعلاج والمتهم الثالث أيضا . ١ — أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا "مسدسا" . ٢ — أحرز ذخيرة مما تستعمل في الأسلحة النارية دون أن يكون مرخصا له في حيازة السلاح وإحرازه . والمتهم الخامس : ١ — شرع في سرقة محتويات منزل السيدة نعيمة عبد الرحمن خطاب وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو شروع المتهمين الأربعة الأول في قتله ٢ — أحرز ذخيرة مما تستعمل في الأسلحة النارية دون أن يكون مرخصا له في حيازة السلاح وإحرازه . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات وبالمواد ١ / ١ و ٦ و ٢٦ / ٢ — ٤ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ بالنسبة إلى المتهم الثالث . وبالمواد ٦ و ٢٦ / ٤ من هذا القانون و ٤٥ و ٤٧ و ٣١٧ / ١ — ٤ و ٢٣١ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الثانى . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات البحيزة قضت بتاريخ ٨ نوفمبر سنة ١٩٦٥ غيابيا بالنسبة إلى المتهم الخامس وحضوريا بالنسبة إلى باقى المتهمين عملا بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٣١٦ من قانون

العقوبات والمواد عينها مع استبعاد المادة ٣١٦ وإضافة المواد ٢٣٤ / ١ - ٢ و ٣٢ و ١٧ من القانون ذاته ومواد قانون السلاح بالنسبة إلى المتهم الثالث والمادتين ٦ و ١/٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والمادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الخامس (أولا) بمعاقة المتهم الثالث بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات . (ثانيا) بمعاقة كل من المتهمين الباقيين بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهما بجريمة الشروع في السرقة ليلا مع حمل سلاح قد انطوى على اخلال بحق الدفاع ذلك بأن المحكمة عدلت التهمة المسندة إليهما الواردة بأمر الإحالة من شروع في قتل عمد إلى شروع في سرقة ليلا مع حمل سلاح دون أن تنبه الدفاع إلى ذلك التعديل مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى صحيح، ذلك بأن الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعنين بوصف أنهما مع آخرين ارتكبا جريمة الشروع في قتل المجنى عليه عمدا مع سبق الاصرار والترصد وانهى الحكم إلى إدانة الطاعنين بجريمة الشروع في السرقة ليلا مع حمل سلاح. لما كان ذلك، وكان تغيير المحكمة التهمة على هذا التحوليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المسندة إلى الطاعنين في أمر الإحالة مما تملك محكمة الجنايات اجراءه في حكمها بغير سبق تعديل في التهمة عملا بنص المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية، وإنما هو تعديل في التهمة نفسها لا تملك المحكمة اجراءه إلا في أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى لأنه يتضمن اسناد واقعة جديدة إلى الطاعنين لم تكن موجودة في أمر الإحالة . ولما كانت مدونات الحكم المطعون فيه ومحضر جلسة المحاكمة قد خلت مما يدل على أن المحكمة قد نهت الدفاع عن الطاعنين إلى تعديل وصف التهمة، ولم يبد في جلسة المحاكمة سواء من النيابة أو من الدفاع ما يدل صراحة أو ضمنا على الالتفات إلى ما استقرت عليه المحكمة أو انتهت إليه في المداولة من تعديل التهمة، وكان لا يغنى عن ذلك

أن نهمة الشروع في السرقة قد تناولتها التحقيقات إذ الدفاع غير ملزم بواجب الالتفات حيث تقعد المحكمة عن واجبها في لفت نظره . لما كان ما تقدم ، وكان القانون لا ينحول المحكمة عقاب المتهم على أساس واقعة — شملت التحقيقات — لم تكن مرفوعة بها الدعوى عليه ، دون أن تلفت الدفاع عنه إلى ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد بني على إجراء باطل ، مما يعيبه ويوجب نقضه والإحالة من غير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن الأخرى وذلك بالنسبة إلى الطاعنين وإلى المحكوم عليهما نبيل حسين فهمي والسيد شفيق قطب اللذين لم يطعنا لإتصال وجه الطعن بهما إعمالا للسادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

جلسة ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / عادل بونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
مختار رضوان ، ومحمد محفوظ ، وحسين سامح ، ومحمود العمراوى .

(٢٣٦)

الطعن رقم ١٣٤٨ لسنة ٣٦ القضائية

(١) تقسيم . بناء .

مجال تطبيق القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ فى شأن تقسيم الأراضى المعدة للبناء :
المباني التى تقام على الأرض . لا شأن له بالطوابق التالية .

(ب) بناء . عقوبة .

انحصار المخالفة فى إقامة البناء قبل الحصول على ترخيص من السلطة القائمة
على أعمال التنظيم ودون أن يكون واقعا على جانب طريق عام أو خاص .
وجوب إلزام المخالف بالغرامة وسداد ضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص .

(ج) بناء . تقسيم . هدم .

عدم جواز اصدار قرارات أو أحكام بإزالة أو بهدم أو بتصحيح الأبنية
والأعمال التى تمت بالمخالفة لأحكام القوانين ٥٢ لسنة ١٩٤٠ و ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤
و ٤٥ لسنة ١٩٦٢ و ٥٥ لسنة ١٩٦٤ وذلك من تاريخ نفاذها حتى العمل بالقانون ٢٩
لسنة ١٩٦٦ .

(د) نقض . الطعن للمرة الثانية . ” الحكم فى الطعن ” .

فى حالة الطعن بالنقض للمرة الثانية تحكم محكمة النقض فى الموضوع مع إتباع
الاجراءات المقررة فى المحاكمة من الجريمة التى وقعت . كون العيب الذى شاب
الحكم مقصور على الخطأ فى تطبيق القانون . على المحكمة أن تحكم فى الطعن
وتصحح الخطأ دون حاجة لتحديد جلسة لنظر الموضوع . ما دام أن العوار
لم يرد على إعلان فى الحكم أو بطلان فى الإجراءات أثر فيه .

١ — إن مجال تطبيق القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ في شأن تقسيم الأراضي المعدة للبناء مقصور بالنسبة إلى المباني — على المباني التي تقام على الأرض — ومن ثم فهو رهن بإقامة الطابق الأرضي المتصل بالأرض ولا شأن له بالطوابق التالية غير المتصلة بها .

٢ — متى كانت المخالفة قد انحصرت في إقامة البناء قبل الحصول على ترخيص من السلطة القائمة على أعمال التنظيم ودون أن يكون واقعا على جانب طريق عام أو خاص ، مما ينطبق على المواد ١ ، ١١ ، ١٦ ، ٢١ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني والمادة الرابعة من قرار وزارة الإسكان والمرافق رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٢ ، فإنه يتعين إلزام الطاعن — بالإضافة إلى الغرامة — سداد ضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص عملا بما تقضى به المادة ١٦ من القانون المذكور .

٣ — مؤدى نص الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٦ في شأن الأبنية والأعمال التي تمت بالمخالفة لأحكام قوانين تنظيم المباني وتقسيم الأراضي المعدة للبناء وتنظيم وتوجيه أعمال البناء والهدم أنه لا يجوز إصدار قرارات أو أحكام بإزالة أو بهدم أو بتصحيح الأبنية والأعمال التي تمت بالمخالفة لأحكام القوانين رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي المعدة للبناء ورقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن تنظيم المباني ورقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني ورقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم وتوجيه أعمال البناء والقوانين المعدلة لها وذلك من تاريخ نفاذها حتى تاريخ العمل بالقانون المذكور .

٤ — تنص المادة ٤٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض على أنه : ” إذا طعن مرة ثانية في الحكم الصادر من المحكمة المحالة إليها الدعوى تحكم محكمة النقض في الموضوع ، وفي هذه الحالة تتبع الإجراءات المقررة في المحاكمة عن الجريمة التي وقعت “ . غير أنه لما كان العيب الذي شاب الحكم مقصورا على الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم ، فإنه يتعين حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من القانون المشار إليه أن تحكم محكمة النقض

في الطعن وتصحيح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون ، دون حاجة إلى تحديد جلسة لنظر الموضوع ، مادام أن العوار لم يرد على بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم مما كان يقتضى التعرض لموضوع الدعوى .

الوقائع

إنهت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : في يوم ١٥ ديسمبر سنة ١٩٦٢ بدائرة بندر الزقازيق : (١) أقام بناء بدون ترخيص من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم . (٢) أقام بناء على قطعة أرض غير مقسمة قبل تزويدها بمياه الشرب والإنارة وتصريف المياه والمواد القذرة . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ١٣ و ١٦ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ والمواد ١ و ٢ و ١٠ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ٢٠ و ٢٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ . ومحكمة بندر الزقازيق الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ١٤ من أبريل سنة ١٩٦٣ عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم ٥٠٠ قرش عن التهمتين . فعارض ، وقضى في معارضته بتاريخ ٢٦ من مايو سنة ١٩٦٣ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . استأنفت النيابة العامة هذا الحكم . ومحكمة الزقازيق الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابيا بتاريخ ٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٣ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإجماع الآراء بالزام المتهم ضعف رسوم الترخيص وتأيدته فيما عدا ذلك . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض . وبتاريخ ١١ من يناير سنة ١٩٦٥ قضت هذه المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة الزقازيق الابتدائية لتفصل فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى . والمحكمة المذكورة قضت غيابيا في ٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٥ عملا بالمواد ١ و ٢ و ١٢ و ١٣ و ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإجماع الآراء بتعديل الحكم المستأنف وتغريم المتهم خمسمائة قرش والازالة . وقد أعلن الحكم للحكوم عليه في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٥ وأصبح نهائيا . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية ... الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه قضى بإدانة المطعون ضده بجريمة إقامة بناء على أرض لم يصدر في شأنها قرار بتقسيمها على الرغم من أن الثابت من محضر ضبط الواقعة ومما شهد به مهندس التنظيم بالجلسة أن المطعون ضده إنما قام ببناء دور أول علوى فوق الدور الأرضى مما لا يخضع لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضى المعدة للبناء ، وبذلك يكون الحكم قد أوقع عقوبة الإزالة المنصوص عليها في هذا القانون بغير مقتضى — هذا فضلاً عن أنه قد أغفل القضاء بعقوبتي مداد ضعف رسوم الترخيص وتصحيح الأعمال المخالفة عما وقع من المطعون ضده من إقامة البناء بدون ترخيص وعلى غير جانب طريق قائم مما يستوجب توقيع هاتين العقوبتين بالإضافة إلى عقوبة الغرامة المقضى بها طبقاً لما تنص عليه المادة ١٦ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدهوى في قوله ” إن مهندس تنظيم مجلس مدينة الزقازيق أثبت بمحضره المؤرخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٦٢ أن المتهم أقام بناء طابق بمنزله دون ترخيص وعلى قطعة أرض اشتراها من آخر ضمن التقسيم لم يصدر قرار بالموافقة عليه ولم يقم بتنفيذ الأعمال المنصوص عليها بالمادتين ١٢ و ١٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ ودفع المتهم بأنه كان يجهل حكم القانون . وشهد محرر المحضر بالجلسة أمام هذه المحكمة بأن الأرض لا تطل على طريق قائم وأن البناء مقام على قدر يزيد على ستين في المائة من مساحة الأرض التي اشتراها وأن هذه الأرض غير مزودة بالمرافق ولم يحصل المتهم على ترخيص بالبناء “ . وخلص الحكم إلى ثبوت الواقعة في حق المتهم (المطعون ضده) بقوله ” وحيث إن الثابت بشهادة محرر المحضر أن المتهم قد أقام البناء دون ترخيص سابق من السلطة القائمة على أعمال التنظيم ولم يذكر المتهم أنه قد حصل على ذلك الترخيص ، ومن ثم يكون الحكم المستأنف إذ دان المتهم عن هذه التهمة في محله . وحيث إنه وقد ثبت كذلك بشهادة محرر المحضر أن المتهم قد اشترى قطعة الأرض ضمن تقسيم أحدثه المالك السابق بقصد إجراء البناء عليها ولا تطل على طريق قائم

ولم يقيم بتنفيذ الأعمال والالتزامات التي حملها القانون إياها بصفته مشتريا بالمادتين ١٢ و ١٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ فوق التزام المقسم بإجرائها ، ومن ثم يكون قد ثبت ارتكابه للجنحة المنصوص عليها بالمواد ١ و ٢ و ١٢ و ١٣ و ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ ويتعين معاقبته عنها بعقوبة الغرامة مع الإزالة . وحيث إن الجريمتين نشأتا عن فعل واحد هو فعل البناء فهما مرتبطتان وتقضى المحكمة بمعاقة المتهم عنهما بعقوبة الجريمة الأشد وهي الغرامة للتهمة الأولى وكذلك العقوبات التكميلية الأخرى وفقا لنص المادة ٣٢ عقوبات ولا ترى المحكمة محلا للإلزام المتهم بضعف رسوم الترخيص وقد انتهت إلى وجوب إزالة البناء . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن مهندس التنظيم أثبت في محضره أن البناء الذي أقامه المتهم هو " الدور الأول العلوى فوق الأرضى " وردد ذلك أمام المحكمة وأضاف أنه سبق تحرير محضر عن واقعة بناء الدور الأرضى ، مما مؤداه أن المخالفة موضوع المحاكمة خاصة بما أقيم من بناء فوق الدور الأرضى . لما كان ذلك ، وكان مجال تطبيق القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ فى شأن تقسيم الأراضى المعدة للبناء مقصورا بالنسبة إلى المباني — على المباني التى تقام على الأرض — ومن ثم فهو رهن بإقامة الطابق الأرضى المتصل بالأرض ولا شأن له بالطوابق التالية غير المتصلة بها كما هى الحال فى الواقعة المطروحة . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ دان المطعون ضده بجريمة إقامة البناء على أرض غير مقسمة وقضى بعقوبة الإزالة بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ المشار إليه ، يكون قد خالف القانون . ولما كانت المخالفة قد انحصرت فى إقامة البناء قبل الحصول على ترخيص من السلطة القائمة على أعمال التنظيم ودون أن يكون واقعا على جانب طريق هام أو خاص ، مما ينطبق على المواد ١ و ١١ و ١٦ و ٢١ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تنظيم المباني والمادة الرابعة من قرار وزارة الإسكان والمرافق رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٢ ، فإنه يتعين إلزام الطاعن — بالإضافة إلى الغرامة — سداد ضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص عملا بما تقضى به المادة ١٦ من القانون المذكور . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٦ فى شأن الأبنية والأعمال التى تمت بالمخالفة لأحكام قوانين تنظيم المباني وتقسيم الأراضى المعدة للبناء وتنظيم وتوجيه أعمال البناء والهدم

المعمول به من تاريخ نشره في ٧ يولييه سنة ١٩٦٦ قد نص في الفقرة الأولى من المادة الأولى منه على أنه " لا يجوز إصدار قرارات أو أحكام بإزالة أو بهدم أو بتصحيح الأبنية والأعمال التي تمت بالمخالفة لأحكام القوانين رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي المعدة للبناء ورقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن تنظيم المباني ورقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني ورقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم وتوجيه أعمال البناء والقوانين المعدلة لها وذلك من تاريخ نفاذها حتى تاريخ العمل بهذا القانون " وكانت الواقعة الجنائية التي اقترفها المطعون ضده بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ قد تمت بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٦٢ — أى خلال الفترة الواقعة بين نفاذ هذا القانون وتاريخ العمل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٦ — فإنه لا يجوز الحكم بعقوبة تصحيح أو هدم الأعمال المخالفة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢. لما كان ما تقدم. وكان الطعن مقدما من الطاعنة (النيابة العامة) للمرة الثانية ، وكانت المادة ٤٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تنص على أنه "إذا طعن مرة ثانية في الحكم الصادر من المحكمة المحالة إليها الدعوى تحكم محكمة النقض في الموضوع وفي هذه الحالة تتبع الإجراءات المقررة في المحاكمة عن الجريمة التي وقعت " . غير أنه لما كان العيب الذي شاب الحكم مقصورا على الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم ، فإنه يتعين حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من القانون المشار إليه أن تحكم محكمة النقض في الطعن وتصحيح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون ، دون حاجة إلى تحديد جلسة لنظر الموضوع ما دام أن العوار لم يرد على بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم مما كان يقتضى التعرض لموضوع الدعوى .

وحيث إنه لما تقدم يتعين القضاء بنقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من عقوبة الإزالة وإلزام المطعون ضده بضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص .

جلسة ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت المركي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد صبرى ، ومحمد عبد المنعم حمزاوى ، ومحمود عزيز الدين سالم ، ونصر الدين عزام .

(٢٣٧)

الطعن رقم ١٣٥٤ لسنة ٣٦ القضائية

(ا ب) مسئولية جنائية . ”الإعفاء منها” . موانع العقاب . ”عاهة العقل” .

(ا) عدم التزام المحكمة بتقصي أسباب إعفاء المتهم من العقاب في حكمها . ما لم يدفع به أمامها .

(ب) مناط الإعفاء من العقاب في مجال تطبيق المادة ٦٢ عقوبات : أن يكون مرجعه جنون أو عاهة في العقل دون غيرها .

(ج) ترصد . سبق إصرار . حكم ”تسببيه . تسبیب غير معيب” . عقوبة .

حكم ظرف الترصد في تشديد العقوبة كحكم ظرف سبق الإصرار . إثبات توافر أحدهما يغنى عن إثبات توافر الآخر .

(د) جريمة . باعث . حكم . ”تسببيه . ما لا يعيبه في نطاق التدليل” .

ال باعث على الجريمة ليس ركناً من أركانها . إغفال الحكم بيانه أو الخطأ فيه . لا يؤثر في سلامته .

١ - لا تلزم المحكمة بتقصي أسباب إعفاء المتهم من العقاب في حكمها ما لم يدفع به أمامها . وإذا ما كان الثابت أن الطاعن لم يتمسك أمام المحكمة بقيام سبب من تلك الأسباب فليس له أن ينعى على حكمها إغفاله التحدث عن ذلك .

٢ — إن مناط الإعفاء من العقاب في مجال تطبيق المادة ٦٢ من قانون العقوبات أن يكون مرجعه جنون أو عاهة في العقل دون غيرها بما يجعل الجاني وقت ارتكاب الجريمة فاقد الشعور والاختيار في عمله ، وهو ما لا يندرج تحته ما يثيره الطاعن في وجه طعنه من عدم سلامة إرادته وإدراكه .

٣ — إن حكم ظرف الترصد في تشديد العقوبة لحكم ظرف سبق الإصرار وإثبات توافر أحدهما يغني عن إثبات توافر الآخر .

٤ — الباعث على الجريمة ليس ركناً من أركانها ، فلا يؤثر على سلامة الحكم إغفاله بيانه أو الخطأ فيه ، ما دام قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به عناصرها القانونية وأورد أدلة ثبوتها بما يفى بالنتيجة التي انتهى إليها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في ٢٣ أبريل سنة ١٩٦٥ بدائرة بندر ملوى محافظة المنيا : قتل عمدا تناظر محمد سالم مع سبق الإصرار على ذلك والترصد بأن بيت النية وعقد العزم على قتلها وأعد لذلك آلة حادة "ساطور" قصد به إلى المنزل التي تقيم به وانتظر قدومها بعض الوقت وما أن حضرت حتى انهال عليها ضرباً بتلك الآلة قاصداً من ذلك قتلها فأحدث بها الإصابات الممينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالوصف والقيد الواردين بأمر الإحالة . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات المنيا قضت حضورياً بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٩٦٥ عملاً بالمادتين ٢٣٠ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة ومصادرة الساطور المضبوط . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض...الخ

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة القتل مع سبق الإصرار والترصد قد شابه قصور في التسبيب وفساد في الاستدلال كما انطوى على إخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الحكم لم يستظهر قصد القتل والباعث

عليه إذ أورد أن الطاعن أصر على القتل منذ ثلاثة أيام سابقة على الواقعة في حين أن دفاعه قام على أن فكرة القتل لم تطرأ لديه إلا حين لم يجد حالة المجنى عليها في منزلها يوم الحادث مما أثاره لما يعلمه من اعوجاج سيرها الأمر الذي لم يأبه له الحكم وأطرحه بقوله إنه لم يثبت سوء سلوكها وأن محضر التحرى الذى أجرى بشأنها لم ينته بحكم يدمغها في هذا الصدد مع أن القرائن قد تضافرت على ثبوت سوء سيرتها فلقد تعرف عليها ثل من بين عدة نسوة عرضن عليه على أنها هى التى أمضى معها ليلة شائنة ومما قال به زوجها من أن شخصا لا يمت لها بصلة كان يتولى الإنفاق عليها فترة غيبته بالمستشفى كل أولئك مما أثار حفيظة الطاعن وأدى به إلى ارتكاب الحوادث وإرادته وإدراكه غير سليمين الأمر الذى غاب عن الحكم . هذا ولم يعن الحكم بعد أن استبعد سوء السيرة كسبب للحادث أن يبين عن حلة مقبولة له لا سيما وأن الخلف على الميراث الذى قيل به لا يصلح مبررا لما اقترفه الطاعن ونصيب والدته فى المنزل الموروث لا يصل إلى ثلاثة أمتار . كما أن المحكمة لم تضم محضر التحرى الذى حرر للمجنى عليها وهو دال على صدق ما ذهب إليه الطاعن من سوء سيرة المجنى عليها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة عرض لبيان قصد القتل وظرفى سبق الإصرار والترصد فى قوله : ” وهذه النية متوفرة لدى المتهم من تعدد الضربات التى كاله للمجنى عليها كما ثبت ذلك من التقرير الطبى الشرعى ومن اعتراف المتهم فضلا عن ذلك أنه استعمل آلة قاتلة ” ساطور “ ثم قام بضرب المجنى عليها به ضربات شديدة نافذة فى الرأس والعنق كما اتضح ذلك أيضا من التقرير الطبى الشرعى وهى مقتل من جسمها وما كان المتهم يتوقع نتيجة لعمله هذا إلا نتيجة مألوفة وهى إزهاق روح المجنى عليها . وحيث إن الثابت أيضا أن المتهم قام بارتكاب جريمته بسبق إصرار إذ فكر فى فسحة من الوقت على ما جاء بأقواله من أنه قابل المجنى عليها لثلاثة أيام خلت قبل ارتكاب الجريمة وأمدى إليها النصيح فأصمت منه آذانها فصمم على قتلها ودبر أمر ذلك القتل فخرج من منزله هادئا كعادته كما جاء فى أقوال زوجته بالتحقيقات وحمل الساطور الذى كان يخفيه عن انظار زوجته

والذى لم تعلم بحمله وكان كل ذلك وهو هادئ البال ثم ذهب إلى منزل المجنى عليها فلما لم يجدها تربص لها في مدخل منزلها وظل منتظرا حتى قدومها ثم انهال عليها ضربا بالسياطور على رأسها وفي عنقها بغية إزهاق روحها ولم يتركها إلا بعد أن سقطت على الأرض . ولما كان ما أورده الحكم ببيان النية القتل وظرف الترصد كاف وسائق في التدليل على توافرها في حق الطاعن ، فإنه لا يجدي ما يثيره عن خطأ الحكم في تحصيل دفاعه وهو بصدد إثبات توافر ظرف سبق الإصرار - بفرض صحته - إذ أن حكم ظرف الترصد في تشديد العقوبة كحكم ظرف سبق الإصرار وإثبات توافر أحدهما يغني عن إثبات توافر الآخر . ولما كان الباعث على الجريمة ليس ركنا من أركانها فلا يؤثر على سلامة الحكم إغفال بيانه أو الخطأ فيه مادام قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به عناصرها القانونية . وأورد أدلة ثبوتها بما يفى بالنتيجة التي انتهى إليها كما هو الشأن في الدعوى المطروحة . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن بشأن عدم سلامة إرادته وإدراكه وقت ارتكاب الجريمة والتفات المحكمة عنه مردودا بأن المحكمة ليست ملزمة بتقصي أسباب إعفاء المتهم من العقاب في حكمها ما لم يدفع به أمامها وإذا ما كان الثابت أن الطاعن لم يتمسك أمام المحكمة بقيام سبب من تلك الأسباب فليس له أن ينعى على حكمها إغفاله التحدث عن ذلك ، هذا فضلا عن أن مناط الإعفاء من العقاب في مجال تطبيق المادة ٦٢ من قانون العقوبات أن يكون مرجعه جنون أو مآهة في العقل دون غيرهما بما يجعل الجاني وقت ارتكاب الجريمة فاقد الشعور والاختيار في عمله وهو ما لا يندرج تحته ما يثيره الطاعن في وجه طعنه من عدم سلامة إرادته وإدراكه . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : مختار رضوان ، وجمال المرصفاوى ، ومجد محفوظ ، وحسين ساح .

(٢٣٨)

الطعن رقم ١٣٦١ لسنة ٣٦ القضائية

نقض . "الطعن بالنقض" .

من له حق الطعن بالنقض ؟ متى كان طرفا فى الحكم المطعون فيه ، وبصفته التى كان متصفا بها ، وكانت له مصلحة فى الطعن .

الطعن بطريق النقض لا يكون إلا ممن كان طرفا فى الحكم المطعون فيه ، وبصفته التى كان متصفا بها ، وكانت له مصلحة فى الطعن . وليس يكفى لاعتباره كذلك أن يكون قد اختصم أمام محكمة أول درجة دون محكمة ثانية درجة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة (... ..) بأنه فى يوم ٢٩ يناير سنة ١٩٦٣ بدائرة قسم مصر الجديدة : تسبب بغير قصد ولا تعمد فى قتل أحمد زيان عبد الرحيم وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه بأن قاد سيارة بسرعة وببحالة ينجم عنها الخطر فصدم المجنى عليه وحدثت به الإصابات الميينة بالتقرير الطبى والتى أودت بحياته . وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٣٨ من قانون العقوبات وادعى كل من زيان عبد الرحيم محمد والسيدة / حميدة أحمد أبو العلا والذى المجنى عليه بحق مدنى قبل المتهم والسيد / وزير الحربية بصفته مسئولا عن الحقوق المدنية وطلبا القضاء لهما قبلهما متضامنين بمبلغ ألف وخمسمائة جنيه

على سبيل التعويض مع المصاريف وأتعاب المحاماة . ومحكمة مصر الجديدة الجزئية قضت حضوريا في ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٣ عملا بالمادتين ٣٥٦ و ٣٥٧ من قانون المرافعات والمادة ٢/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية مع إلزام رافعها المصروفات . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم كما استأنفه المدعيان بالحق المدني . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — دفع الحاضر مع المسئول عن الحقوق المدنية بعدم قبول الدعوى المدنية لرفعها على غير ذى صفة فطلب محامى المدعين بالحقوق المدنية إعلان نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة الذى حل قانونا محل وزير الحربية بصفته مسئولاً عن الحقوق المدنية . وقضت المحكمة المذكورة حضوريا بتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٦٤ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وبحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وإلزامه والمسئول عن الحقوق المدنية (السيد نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة) متضامين أن يدفعوا إلى المدعين بالحق المدني مبلغ ألف وخمسمائة جنيه على سبيل التعويض والمصاريف المدنية عن الدرجتين ومبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . وقد ردت على الدفع قائلة إنه فى غير محله . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

من حيث إنه يبين من الأوراق أن الدعوى المدنية أقيمت قبل المتهم ووزير الحربية بصفته مسئولاً عن الحقوق المدنية . ومحكمة أول درجة قضت بتبرئة المتهم ورفض الدعوى المدنية . فاستأنفت النيابة العامة والمدعيان بالحقوق المدنية وفى أثناء سير الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية ، طلب محامى المدعين بالحقوق المدنية بإعلان نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة الذى حل قانونا محل وزير الحربية بصفته مسئولاً عن الحقوق المدنية . وفى ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ قضت المحكمة الاستئنافية بحكمها المطعون فيه بإلغاء الحكم المستأنف وإدانة المتهم وإلزامه والمسئول عن الحقوق المدنية — نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة — متضامين أن يؤديا للمدعين بالحقوق المدنية ألفا وخمسمائة من الجنيهات والمصاريف المدنية

عن الدرجتين ومقابل أتعاب المحاماة ، فقرر نائب بإدارة قضايا الحكومة الطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ٣١ من يناير سنة ١٩٦٥ نيابة عن وزير الحربية بصفته . لما كان ذلك ، وكان الطعن بطريق النقض لا يكون إلا ممن كان طرفا في الحكم المطعون فيه ، وبصفته التي كان متصفا بها وكانت له مصلحة في الطعن . وليس يكفي لاعتباره كذلك أن يكون قد اختصم أمام محكمة أول درجة دون محكمة ثاني درجة . وإذا كان الثابت من الأوراق أن الطاعن — وزير الحربية — وإن اختصم أمام المحكمة الجزئية إلا أنه لم يختصم في مرحلة الاستئناف إذ استبدل به نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة — بصفته مسئولا عن الحقوق المدنية — عملا بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦٤ في شأن تنظيم اختصاصات وسلطات القوات المسلحة المعمول به اعتبارا من ٢٢ مارس سنة ١٩٦٤ وقد صدر الحكم المطعون فيه قبله — دون وزير الحربية — فإن الطعن المرفوع من هذا الأخير يكون غير مقبول لرفعه من غير ذي صفة ويتعين إلزام الجهة الطاعنة بمصروفاته .

جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : مختار رضوان ، وجمال المرصفاوى ، وحسين ساح ، ومحمود عطيفه .

(٢٣٩)

الطعن رقم ١٢٥٤ لسنة ٣٦ القضائية

سلاح . حكم . "تسبيبه . تسبب معيب" .

حيازة أو إحراز الأسلحة النارية بصفة مجردة مقصودة لذاتها معاقب عليها بعقوبة الحياة المنصوص عليها في المادة ٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر .

حيازة أو إحراز الأسلحة النارية أو أجزائها بقصد الاتجار أو الاستيراد أو الصنع أو الإصلاح معاقب عليها بعقوبة اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢٨/٢ من القانون المذكور .

يبين من استقراء أحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر والتعديلات التي طرأت عليه أن المشرع قد راعى فيما قرره من عقوبات القصد من الحيازة أو الإحراز فقرر بحرمة حيازة أو إحراز الأسلحة النارية بصفة مجردة مقصودة لذاتها عقوبة الحياة المنصوص عليها بالمادة ٢٦ منه ، بينما قرر معاقبة حيازة أو الإحراز بقصد الاتجار أو الاستيراد أو الصنع أو الإصلاح عقوبة اللجنة التي نص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٢٨ منه . كما أنه حين اتجه إلى تجريم حيازة أو إحراز أجزاء الأسلحة النارية بالمادة ٣٥ مكررا من القانون المذكور المضافة بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ على اعتبار أنها في حكم الأسلحة النارية قصر التجريم على حالة الحيازة أو الإحراز لإحدى القصود المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٢٨ المشار إليها دون حالة الحيازة المجردة المقصودة بذاتها . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يعن باستظهار قصد الطاعن من إحرازه السلاح الناري غير المششخن ودانه على أساس أن إحرازه إياه

كان مقصودا لذاته دون أن يعرض لما حوته الدعوى من عناصر تكشف عن قصده ويدلى برأيه فيها ، فإنه يكون مشوبا بقصور يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها فيه مما يستوجب نقضه والإحالة .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٦ من يولييه سنة ١٩٦٣ بدائرة مركز طهطا محافظة سوهاج : ١ - حاز أسلحة نارية غير مششخنة (بنديقية) بدون ترخيص . ٢ - حاز أجزاء من أسلحة نارية بقصد إصلاحها وصنعها بدون ترخيص . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للمواد ١/١ و ١٢ و ١/٢٦ و ٣٠ و ٣٥ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول ٢/ المرافق . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات سوهاج قضت حضوريا بتاريخ ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٦٥ عملا بالمواد ١/١ و ١٢ و ١/٢٦ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٢/ المرافق مع تطبيق المواد ١٧ و ٣٢ و ٤٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل مدة ثلاثة أشهر وتغريمه مبلغ خمسة جنيهاً ومصادرة السلاح وأجزاء الأسلحة المضبوطة وأمرت بوقف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة مدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صدور الحكم . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده بالمادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ قد أخطأ في تطبيق القانون ،

ذلك بأن الثابت فيما حصله الحكم المطعون فيه عن واقعة الدعوى وأقوال شهود الإثبات أن حيازة المطعون ضده للأسلحة النارية غير المششخنة والأجزاء المضبوطة كان بقصد إصلاحها، مما كان يتعين معه على المحكمة إعطاء الواقعة تكييفها القانوني الصحيح ومعاقبة المطعون ضده بعقوبة اللجنة المنصوص عليها بالفقرة الثانية من المادة ٢٨ من القانون سالف الذكر المنطبقة على تلك الحيازة بالنسبة إلى الأسلحة المشار إليها والسارى حكمها على حيازة أجزاء الأسلحة للغرض ذاته بمقتضى المادة ٣٥ مكررا المضافة بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤، غير مقيدة في ذلك بالوصف الذى أسبغته النيابة العامة على الواقعة .

وحيث إنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه انتهى إلى إدانة المطعون ضده في جريمتي إحراز أسلحة نارية غير مششخنة بدون ترخيص وحيازة أجزاء أسلحة نارية بقصد إصلاحها بدون ترخيص ، وعاقبه بالعقوبة المقررة للجريمة الأشد وهى إحرازه السلاح غير المششخن بدون ترخيص ، وركن في إثبات الواقعة في حق المطعون ضده إلى أقوال الشاهدين النقيب محمد أحمد والشرطى بركات حسين عثمان و إلى التقرير الطبى الشرعى واعتراف المتهم . لما كان ذلك ، وكان يبين من استقراء أحكام القانون رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر والتعديلات التى طرأت عليه أن المشرع قد راعى فيما قرره من عقوبات القصد من الحيازة أو الاحراز فقرّر لجريمة حيازة أو احراز الأسلحة النارية بصفة مجردة مقصودة لذاتها عقوبة الجنائية المنصوص عليها بالمادة ٢٦ منه بينما قرر للحيازة أو الاحراز بقصد الاتجار أو الاستيراد أو الصنع أو الإصلاح عقوبة اللجنة التى نص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٢٨ منه . كما أنه حين اتجه إلى تجريم حيازة أو احراز أجزاء الأسلحة النارية بالمادة ٣٥ مكررا من القانون المذكور المضافة بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ على اعتبار أنها في حكم الأسلحة النارية قصر التجريم على حالة الحيازة أو الاحراز لا على القصد المنصوص عليها

في الفقرة الثانية من المادة ٢٨ المشار إليها دون حالة الحيازة المجردة المقصودة بذاتها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعن باستظهار قصد الطاعن من احرازه السلاح الناري غير المششخنة موضوع التهمة الأولى ودانته على أساس أن إحرازه إياه كان مقصودا لذاته دون أن يعرض لمأخوذه الدعوى من عناصر تكشف عن قصد المطعون ضده ويدلى برأيه فيها ، فانه يكون مشوبا بقصور يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها فيه مما يستوجب نقضه والإحالة .

جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : مختار رضوان ، وجمال المصفاوى ، وحسين ساح ، ومحمود عطيفه .

(٢٤٠)

الطعن رقم ١٣٠٨ لسنة ٣٦ القضائية

(١) استئناف . بناء . عقوبة .

المتهم لا يضار بناء على الاستئناف المرفوع منه وحده .

إخفال الحكم الابتدائي القضاء بالزام المتهم بأداء ضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص بالنسبة إلى جريمة إقامة بناء بدون ترخيص على الرغم من وجوب ذلك قانوناً . سكوت النيابة عن استئناف هذا الحكم . ليس للحكمة الاستئنافية عند الحكم بإدانة المتهم في الاستئناف المرفوع منه أن تصحح هذا الخطأ .

(ب) حجية الشيء المحكوم فيه . إثبات . حكم . بناء .

حجية الشيء المحكوم فيه لا ترد إلا على منطوق الحكم والأسباب المكملة له .

١ — لا يصح أن يضار المتهم بناء على الاستئناف المرفوع منه وحده . ولما كانت العقوبة المقررة بها بالحكم الابتدائي لم تتضمن إلزام المطعون ضده أداء ضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص بالنسبة إلى جريمة إقامة البناء بدون ترخيص على الرغم من وجوب ذلك طبقاً لما تقضى به المادة ١٦ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني ، فإنه وقد سكنت النيابة العامة عن استئناف الحكم الصادر من محكمة أول درجة — ما كان يجوز للحكمة الاستئنافية وقد اتجهت إلى إدانة المطعون ضده بتلك الجريمة أن تصحح هذا الخطأ .

٢ — من المقرر أن حجية الشيء المحكوم فيه لا ترد إلا على منطوق الحكم ولا يمتد أثرها إلى الأسباب إلا ما كان مكملاً للمنطوق. ومن ثم فإن ما تحدث به الحكم المطعون فيه من وجوب الحكم على المطعون ضده بأداء ضعف الرسوم لا يكون له من أثر ما دام لم ينته في منطوقه إلى القضاء بهذه العقوبة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٥ من أغسطس سنة ١٩٦٤ بدائرة كفر ديرب نجم : (أولا) أنشأ البناء المبين بالمحضر بدون ترخيص من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم . (وثانيا) أقام البناء المبين بالمحضر على أرض مقسمة قبل صدور مرسوم الموافقة على التقسيم . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ١٦ و ١٨ من القانونين رقمي ٤٥ لسنة ١٩٦٢ و ٥٢ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة ديرب نجم الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٩٦٥ عملا بمواد الاتهام والمادة ٣٢ من قانون العقوبات بتغريم المتهم خمسة جنيات والإزالة عن التهمتين . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة الزقازيق الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ٩ نوفمبر سنة ١٩٦٥ عملا بالمواد ١ و ٢ و ١٦ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وتغريم المتهم خمسمائة قرش عن التهمة الأولى وتبرئته من التهمة الثانية . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بإدانة المطعون ضده بجريمة إقامة بناء بدون ترخيص واقتصر على معاقبته بعقوبة الغرامة قد أخطأ في تطبيق القانون، ذلك بأنه أغفل إلزامه سداد ضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص طبقاً لما تقضى به المادة ١٦ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني ، وهو ما فات محكمة أول درجة القضاء به ، وكان ينبغي

على المحكمة الاستئنافية أن تتداركه — على الرغم من كون الاستئناف مرفوعا من المتهم وحده — إذ الحكم بسداد ضعف الرسوم هو عقوبة نوعية لازمة عن طبيعة الجريمة يتعين القضاء بها بالإضافة إلى عقوبة الغرامة .

وحيث إن الدعوى الجنائية أقيمت على المطعون ضده بوصف أنه (١) أنشأ بناء بدون ترخيص من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم (٢) أقام البناء على أرض مقسمة قبل صدور مرسوم التقسيم وقضت محكمة أول درجة بتغريم المتهم (المطعون ضده) خمسة جنيهاً والإزالة عن التهمتين ، فاستأنف ، والمحكمة الاستئنافية قضت بحكمها المطعون فيه بإلغاء الحكم المستأنف وتغريم المتهم خمسمائة قرش عن التهمة الأولى وتبرئته من التهمة الثانية . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى إنتهى إلى عدم ثبوت التهمة الثانية في حق المطعون ضده وإلى ثبوت مقارفته واقعة إقامة البناء بدون ترخيص — موضوع التهمة الأولى — التي خلص إلى إدانته عنها بقوله : ” وحيث إن الثابت أن البناء الذي أقامه المتهم كان غير ترخيص سابق وهو لم يقل بمحصله على ذلك الترخيص ولا تعول المحكمة على دفاعه إذ شهد مهندس التنظيم بما ينقضه وهو لم يأت بما يؤيده ، ومن ثم تكون هذه التهمة ثابتة في حقه ويتعين معاقبته عنها بمقتضى المواد ١ و ٢ و ١٦ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ بعقوبة الغرامة وضعف رسوم الترخيص تعديلا للحكم المستأنف وذلك عملا بالمادة ١٧/٤١٣ ج . “ . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن حجية الشيء المحكوم فيه لا ترد إلا على منطوق الحكم ولا يمتد أثرها إلى الأسباب إلا ما كان مكملا للمنطوق ، فإن ما تحدث به الحكم المطعون فيه من وجوب الحكم على المطعون ضده بأداء ضعف الرسوم لا يكون له من أثر مادام لم ينته في منطوقه إلى القضاء بهذه العقوبة . ولما كانت العقوبة المقررة بها بالحكم الابتدائي لم تتضمن إلزام المطعون ضده أداء ضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص بالنسبة

إلى جريمة إقامة البناء بدون ترخيص على الرغم من وجوب ذلك طبقا لما تقضى به المادة ١٦ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني ، فإنه وقد مكنت النيابة العامة عن إستئناف الحكم الصادر من محكمة أول درجة — ما كان يجوز للمحكمة الإستئنافية وقد اتجهت إلى إدانة المطعون ضده بتلك الجريمة أن تصحح هذا الخطأ ، إذ لا يصح أن يضار المتهم بناء على الإستئناف المرفوع منه وحده . لما كان ذلك ، فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / حسين المركي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
مختار رضوان ، وجمال المرصفاوي ، ومحمد محفوظ ، ومحمود كامل عطيفة .

(٢٤١)

الطعن رقم ١٣٢٣ لسنة ٣٦ القضائية

وصف التهمة . دفاع . " الاخلال بحق الدفاع . ما يوفره " . قتل عمد .
اشتراك .

عدم تقيد المحكمة بالوصف القانوني الذي تعطيه النيابة العامة للواقعة . من واجبها أن تطبق
عليها وصفها الصحيح طبقاً للقانون ، بشرط ألا يتعدى ذلك إلى تغيير التهمة ذاتها . مثال .

الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تعطيه النيابة العامة
للواقعة كما وردت بأمر الإحالة أو بورقة التكليف بالحضور بل إن من واجبها
أن تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقاً للقانون لأن وصف
النيابة ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن
ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف الذي ترى أنه الوصف القانوني السليم ، وذلك
بشرط أن تكون الواقعة المساداة المبينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة
هي بذاتها الواقعة التي اتخذتها المحكمة أساساً للوصف الجديد ، فإذا تعدى الأمر
مجرد تعديل الوصف إلى تغيير التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة المساداة التي أقيمت
بها الدعوى وبيانها القانوني والاستعانة في ذلك بعناصر أخرى تضاف إلى تلك
التي أقيمت بها الدعوى ، فإن هذا التغيير يقتضي من المحكمة تنبيه المتهم إليه ومنعه
أجلاً لتحضير دفاعه إذا طلب ذلك . فإذا كانت المحكمة لم تنبه المتهم إلى هذا
التغيير في التهمة فإنها تكون قد أخلت بحقه في الدفاع . ومتى كان مفاد ما أورده
الحكم أن المحكمة قد اتخذت من تعدد الأعيرة النارية من الطاعن الأول عنصراً

من عناصر الإثبات التي تداخلت في تكوين عقيدتها ونسبت في الوقت نفسه إلى هذا الطاعن أنه هو وحده المحدث لجميع إصابات المجنى عليه مع أن الواقعة التي شملها أمر الإحالة ورفعت بها الدعوى تتضمن إطلاق الأعيةرة وإحداث تلك الإصابات من الطاعنين معا ، فإنه — في واقعة هذه الدعوى — كان يتعين على المحكمة — وقد اتجهت إلى تعديل التهمة باسناد واقعة جديدة إلى الطاعن الثاني (وهي اشتراكه مع الطاعن الأول بطريق التحريض والاتفاق على ارتكاب جريمة القتل العمد) ثم أدانته على هذا الأساس — أن تنبهه إلى هذا التعديل الجديد ليبدى دفاعه فيه . ومتى كان لا يبين من محاضر الجلسات أن المحكمة نبهته إلى ذلك ، فإن إجراءات المحاكمة يكون قد شابها عيب الإخلال بحق الدفاع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في يوم ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦٤ بدائرة قسم أمبابة محافظة الجيزة : (أولا) قتلا عمدا حكيماً أرنست مساك مع سبق الإصرار بأن عقدا العزم على قتله وأعدا لذلك سلاحاً نارياً "مسدساً" وقام المتهم الأول باستدراجه عند عودته إلى منزله إلى حيث يقيم والمتهم الثاني وأطلق عليه عياراً نارياً كما أطلق عليه المتهم الثاني عيارين ناريتين قاصدين من ذلك إزهاق روحه فأحدثا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . (وثانياً) أحرزا بغير ترخيص سلاحاً نارياً مششخناً "مسدساً" (وثالثاً) أحرزا بغير ترخيص ذخيرة "طلقات" مما تستعمل في الأسلحة النارية المششخنة دون أن يكون مرخصاً لهما في إحرازها . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لحاكمتهما طبقاً للمادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات والمواد ١/١ و ٢/٢٦ و ٢/٢٧ — ٣٠ و ٤٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والبند ١ من القسم الأول من الجدول رقم ٣ الملحق ، فقرر بذلك . وادعى فهم أرنست

مساك (أخ القتل) ولويزة بولس ميخائيل (زوجته) مدنيا بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهمين متضامين والمصروفات والآتعاب . وأمام محكمة جنايات الجيزة دفع الحاضر مع المتهم بعدم قبول الدعوى المدنية لرفعها من غير ذى صفة . وقضت المحكمة المذكورة حضوريا في ٧ نوفمبر سنة ١٩٦٥ عملا بالمواد ١/٢٣٤ و ٣٢ من قانون العقوبات و ١ و ٦ و ٢/٢٦ — ٤ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول رقم ٣ المرافق بالنسبة إلى المتهم الأول و ١/٤٠ — ٢ و ٤١ و ١/٢٣٤ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الثانى (أولا) بمعاينة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة (وثانيا) براءة المتهم الثانى من تهمة إحراز السلاح النارى والذخيرة (وثالثا) برفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية لرفعها من غير ذى صفة وبقبولها (ورابعا) بإلزام المتهمين متضامين بأن يدفعوا للمدعين بالحق المدنى مبلغ قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية وذلك على اعتبار أن المتهم الأول قتل المجنى عليه عمدا وأن الثانى اشترك معه بطريق الاتفاق والتحريض فى ارتكاب هذه الجريمة . فطعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهما بوصف أن الأول قتل المجنى عليه عمدا وأن الثانى اشترك معه بطريق الاتفاق والتحريض فى ارتكاب هذه الجريمة قد انطوى على إخلال بحق الدفاع وقصور فى التسبيب وفساد فى الاستدلال ومخالفة للثابت بالأوراق ، ذلك أنهما قدما إلى المحكمة على أساس أنهما فاعلان أصليان وأن الأول أطلق على المجنى عليه هيارا ناريا من مسدسه وأن الثانى أطلق عليه عيارين ناريين وأنه أحرز سلاحا ناريا مششخنا وذخيرة بغير ترخيص ولكن المحكمة انتهت فى حكمها إلى أن الطاعن الأول هو الذى أطلق جميع الأعيرة على المجنى عليه فقتله وأن الطاعن الثانى اشترك معه بطريق التحريض والاتفاق فى ارتكاب جريمة القتل وذلك دون أن تلقت نظر الدفاع إلى هذا التعديل وهى واقعة جديدة مغايرة لتلك التى كانت قواما للوصف الأول كما لم يفصح

الحكم في أسبابه عن طريقة التحريض ومدى أثره في نفس مرتكب الفعل أو يبين طريقة الاتفاق واتحاد نية الفاعل والشريك على القتل . وقد أثار الدفاع عن الطاعنين أنه يبين من تقرير الصفة التشريحية أن المجنى عليه أصيب في صدره من عيار نارى يتعذر بيان نوعه وأنه من الراجح أن يكون معمر بمقذوف مفرد من ذات السرعة ، وأنه أصيب أيضا بأعلا وحشية خلفية الساق اليسرى أسفل الركبة بعيار نارى يتعذر بيان نوعه معمر بمقذوف مفرد من ذات السرعة . وقال عن الإصابة الثالثة التى استخرجت منها الرصاصة التى أحدثتها بأنها من عيار نارى معمر برصاصة من ذات السرعة المتوسطة . وخلص الدفاع من ذلك إلى أن ما ثبت بهذا التقرير يدل على أن إصابات المجنى عليه حدثت من سلاحين مختلفين ، وقد رد الحكم على هذا الدفاع بقوله إن الطبيب الشرعى لم يذكر في تقريره أن هناك سلاحين مختلفين استعمالا في الحادث وأن المحكمة ترى أن وصف الأهرية لا يعنى إختلاف السلاح وأنه لو كانت الرصاصتان المذكورتان قد استقرتا لتبين أنهما من نفس العيار ، وهو رد فاسد لا يستند إلى داليل قنبل قام على الظن والاستنتاج الذى لا تبنى عليه الأحكام ، كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعنين بوصف أنهما قتل عمدا حكيم أرنست مساك مع سبق الإصرار بأن عقدا العزم على قتله وأعدا لذلك سلاحا ناريا "مسدسا" وقام الأول باستدراجه عند عودته إلى منزله إلى حيث يقيم والمتهم الثانى وأطلق عليه عيارا ناريا كما أطلق عليه المتهم الثانى عيارين ناريين قاصدين من ذلك إزهاق روحه فأحدثا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياته ، وطلبت النيابة العامة من محكمة الجنايات معاقبتهم بالمادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات بالنسبة إلى هذه التهمة . ومحكمة جنايات الجزيرة بعد أن سمعت الدعوى انتهت بحكمها المطعون فيه إلى إدانة الطاعنين بوصف أن الطاعن الأول قتل أرنست حكيم عمدا بأن أطلق عليه عدة أهرية نارية قاصدا قتله وأحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا وطلقات مما تستعمل في تلك الأسلحة ، وأن الطاعن الثانى اشترك مع الأول بطريق التحريض والاتفاق في ارتكاب جريمة القتل المشار إليها . وقد بين الحكم

المطعون فيه واقعة الدعوى فيما يجمل في أن شرطة النجدة تلقت بلاغا بحدوث مشاجرة ووجود شخص ميت بالشارع فأسرع المساعد عباس حلمي شتا إلى مكان الحادث فوجد المجنى عليه ملقى على الأرض ومصابا بأعيرة نارية وقرر له أن الطاعن الأول أطلق عليه أعيرة نارية من مسدس كان معه وذلك بغية الانتقام منه ثم تقدم إليه الشاهد رسمي جاد سعد وقرر أنه شاهد الطاعن الأول ومعه والده الطاعن الثاني وهما يطلقان النار على المجنى عليه بأن أطلق عليه الأول عيارا ثم أطلق عليه الثاني عيارين وإذ حضر المقدم عدلى لوقا نائب المأمور وتمكن من أخذ معلومات المجنى عليه الشفوية نظرا لخطورة إصابته قرر له بعد أن حلف اليمين القانونية أن الطاعن الثاني أمر ابنه الطاعن الأول بإطلاق النار عليه فأخرج مسدسا من جيبه وأطلقه عليه ثم تقدم رسمي جاد سعد وعوض غبريال إلى نائب المأمور وقررا أنهما رأيا الطاعن الأول يطلق النار على المجنى عليه ثم تناول والده الطاعن الثاني المسدس منه وأكمل إطلاق الأعيرة النارية على المجنى عليه وبعد أن نقل الأخير إلى المستشفى انتقل إليه المقدم صلاح السيد رئيس شعبة البحث الجنائي مع نائب المأمور وإذ أعاد الأخير مناقشته المجنى عليه ردد له أقواله الأولى التي ذكرها له في مكان الحادث ثم علم من الطبيب المعالج أنه لا يمكن استجواب المجنى عليه وتبين من تقرير الصفة التشريحية أنه شوهد بالحنة ثلاثة جروح نارية حيوية بالجانب الأيمن لمقدم الصدر وبأعلا وحشية خلفية الساق اليسرى أسفل الركبة وبخلف أسفل أنسية الركبة اليمنى أولها وثانيها من عيار نارى معمر فى الراجح بمقدوف مفرد من ذات السرعة وثالثها من عيار نارى معمر برصاصة من ذات السرعة المتوسطة عيار ٩ مليمترو أن الوفاة نشأت عن هذه الإصابات وأورد الحكم قوله: "إن قيام المتهم الأول بقتل المجنى عليه واشتراك والده المتهم الثانى معه قد قام الدليل عليه وثبتت صحته من أقوال المساعد عباس حلمي والمقدم عدلى لوقا والمقدم صلاح السيد متولى ورسمى جاد سعد وعوض غبريال وتقرير الصفة التشريحية" ثم انتهى بعد استبعاد أقوال الشاهدين الآخرين إلى إدانة الطاعنين بوصف أن الأول قتل المجنى عليه عمدا بأن أطلق عليه عدة أعيرة نارية وبأن الثانى اشترك معه بطريق التحريض والاتفاق فى ارتكاب جريمة القتل المشار إليها .

وحيث إن الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تعطيه النيابة العامة للواقعة كما وردت بأمر الإحالة أو بورقة التكليف بالحضور بل إن من واجبها أن تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقا للقانون لأن وصف النيابة ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تخصيصها إلى الوصف الذي ترى أنه الوصف القانوني السليم .

وذلك بشرط أن تكون الواقعة المادية الميينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي اتخذتها المحكمة أساسا للوصف الجديد، فإذا تعدى الأمر مجرد تعديل الوصف إلى تغيير التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة المادية التي أقيمت بها الدعوى وبنائها القانوني والاستعانة في ذلك بعناصر أخرى تضاف إلى تلك التي أقيمت بها الدعوى فإن هذا التغيير يقتضى من المحكمة تنبيه المتهم إليه ومنحه أجلا لتحضير دفاعه إذا طلب ذلك فإذا كانت المحكمة لم تنبه المتهم إلى هذا التغيير في التهمة فإنها تكون قد أخلت بحقه في الدفاع . ولما كان مفاد ما أورده الحكم أن المحكمة قد اتخذت من تعدد الأعيمة النارية من الطاعن الأول عنصرا من عناصر الإثبات التي تداخلت في تكوين عقيدتها ونسبت في الوقت نفسه إلى هذا الطاعن أنه هو وحده المحدث لجميع إصابات المجنى عليه مع أن الواقعة التي شملها أمر الإحالة ورفعت بها الدعوى تتضمن إطلاق الأعيمة وإحداث تلك الإصابات من الطاعنين معا ، فإنه في واقعة هذه الدعوى كان يتعين على المحكمة وقد اتجهت إلى تعديل التهمة بإسناد واقعة جديدة إلى الطاعن الثاني ثم أدانته على هذا الأساس أن تنبهه إلى هذا التعديل الجديد ليبدى دفاعه فيه . ولما كان لا يبين من محاضر الجلسات أن المحكمة نهته إلى ذلك ، فإن إجراءات المحاكمة يكون قد شابها عيب الإخلال بحق الدفاع . ولما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه إذ عرض إلى دفاع الطاعنين بأنه قد استعمل سلاحين مختلفين في الحادث أخذا بما أورده تقرير الصفة التشريحية عن وصف المقذوفات وتحديد سرعة الأسلحة التي أطلقتها ثم رد عليه في قوله : ” إن المحكمة ترى أن وصف الأسلحة لا يعنى اختلاف السلاح وأنه لو كانت الرصاصتان المذكورتان قد استقرتا لتبين أنهما من نفس العيار ” فإن ما ذكرته المحكمة لا يصلح ردا على هذا الدفاع لما ينطوى عليه من استخلاص لا تؤدي إليه ظروف الواقعة وأدلتها ولا يستند إلى رأى فني . وليس له دليل قائم إلا مجرد الاحتمال الذي قال به الحكم وهو ما لا تؤسس عليه

الأحكام الجنائية التي يجب أن تبنى على التثبت واليقين لا على الفرض والاحتمال . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه إذ تحدث عن نفي سبق الإصرار وعدم توافره في حق الطاعنين - فقال إن الوقت الذي استغرقه حديث الطاعنين مع المجنى عليه قبل الحادث لا يسمح ولا يتسع للتفاهم والتروى واتحاد الرأي على مقارفة الجريمة ، فإنه لم يبين مع ذلك الوقائع المكونة لعناصر اشتراك الطاعن الثاني مع الطاعن الأول بطريق التحريض والاتفاق على ارتكاب الفعل الأصلي ، ومدى تأثيره في إرادته وتوجيهه الوجهة التي يريدتها ، وعلمه بنية الطاعن الأول على مقارفة القتل ، وأنه قصد معاونته بالمساهمة في الجريمة ، وتشير المحكمة في هذا المقام إلى أن الحكم قد أغفل التحدث عن نية القتل وتوافرها في حق الطاعنين معا أو في حق الفاعل الأصلي وعلم الطاعن الثاني ، بوصفه شريكا بذلك ، وهو ما يعيب الحكم بالقصور الذي يتسع له وجه الطعن . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت السركي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
نختار رضوان ، وجمال المرصفاوي ، ومحمود العمراوي ، ومحمود كامل عطيفة .

(٢٤٢)

الطعن رقم ١٣٩٦ لسنة ٣٦ القضائية

عقوبة . "سقوطها" . ظروف مشددة . سلاح .

سقوط العقوبة بمعنى المدة . أثره : الحيلولة دون تنفيذها فحسب . جواز اتخاذ الحكم بها أساساً لتوافر الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٢٦/٣ من قانون الأسلحة والذخائر ، إلا إذا رد إلى المحكوم عليه اعتباره قضاء أو بحكم القانون .

إذ نصت المادة ٥٢٨ من قانون الإجراءات الجنائية على سقوط العقوبة المحكوم بها بمعنى المدد التي حددتها ، فإن أثر هذا السقوط أنه يحول فقط دون تنفيذ تلك العقوبة ويظل الحكم بها معتبراً يصح اتخاذه أساساً لتوافر الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٢٦/٣ من قانون الأسلحة والذخائر ، إلا إذا رد إلى المحكوم عليه اعتباره قضاء أو بحكم القانون .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٦٤/٨/٣١ بدائرة مركز إهناسيا محافظة بني سويف : حاز سلاحاً نارياً مصقول الماسورة من الداخل (فرد كبسول) حالة كونه ممن لا يجوز منح الترخيص لهم لسابقة الحكم عليه بالحبس مع الشغل لمدة شهر لشروع في سرقة في القضية رقم ١٠٤٨ لسنة ١٩٥٦ مركز بني سويف بتاريخ ١٩٥٧/٢/١٦. وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة ، فقرر بذلك .

ومحكمة جنايات بنى سويف قضت حضوريا فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٦٥ عملا بالمواد ١/١ ، ٧/٢٦ ، ٣٠ ، ٣ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول ٢ المرافق و ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ٣ سنوات والمصادرة .
فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إحراز سلاح نارى مصقول الماسورة من الداخل حالة كونه ممن لا يجوز منح الترخيص له أسابقة الحكم عليه بالحبس مع الشغل لمدة شهر فى جريمة شروع فى سرقة وأعمل فى حقه الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر ، قد أخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأن العقوبة المحكوم بها عليه فى هذه الجريمة قد سقطت بمضى خمس سنين وهى المدة المقررة بالمادة ٥٢٨ من قانون الإجراءات الجنائية ويكون الحكم إذ إلتفت عن ذلك ، معيبا بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة إحراز السلاح النارى مقترنة بالظرف المشدد من سبق الحكم على الطاعن فى جنحة شروع فى سرقة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة تؤدى إلى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لما دفع به الطاعن من عدم توفر الظرف المشدد فى حقه لسقوط العقوبة المحكوم عليه بها فى جنحة الشروع فى السرقة التى دين بها بتاريخ ١٦ فبراير سنة ١٩٥٧ بمضى المدة ورد عليه فى قوله : " وحيث إنه يبين من مطالعة صحيفة سوابق المتهم أنه قد حكم عليه فى ١٦/٢/١٩٥٧ بحبسه شهرا مع الشغل لاتهامه بشروع فى سرقة وبالتالى فإنه لم يمض بعد ١٢ سنة على تنفيذ تلك العقوبة مما يتعين معه القول أن اعتباره لم يرد له بعد بمضى المادة ٥٥٠ إجراءات وأن تلك السابقة باقية والظرف المشدد المنصوص عليه فى المادة ٣/٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤

قائم متوافر في حقه " لما كان ذلك ، وكانت المادة ٥٢٨ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على سقوط العقوبة المحكوم بها بمضى المدة التي حددتها ، فإن أثر هذا السقوط أنه يحول فقط دون تنفيذ تلك العقوبة ويظل الحكم بها معتبرا يصح اتخاذ أساسا لتوافر الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر إلا إذا رد إلى المحكوم عليه اعتباره قضاء أو بحكم القانون . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٥٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٥ قد قضت بأن يرد الاعتبار بحكم القانون إلى المحكوم عليه بعقوبة جنحة في جريمة شروع في سرقة متى مضى على تنفيذها أو العفو عنها أو سقوطها اثنتا عشرة سنة دون أن يصدر على المحكوم عليه خلالها حكم بعقوبة في جناية أو جنحة مما يحفظ عنه صحيفة بقلم السوابق وكان الطاعن لا يجادل في سبق الحكم عليه بتاريخ ١٦ فبراير سنة ١٩٥٧ بالحبس لمدة شهر في جنحة شروع في سرقة ولا يدعى أن اعتباره قد رد إليه قضاء ، وكانت المدة اللازمة لرد اعتباره عنها بحكم القانون لم تكن قد مضت عند الحكم في موضوع الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه إذ اتخذ تلك السابقة أساسا للظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر يكون قد أصاب صحيح القانون . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت المركي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : مختار رضوان ، وجمال المرصفاوى ، ومحمود المراوى ، ومحمود كامل عطيفه .

(٢٤٣)

الطعن رقم ١٨٧١ لسنة ٣٦ القضائية

(١) نقض . ”ما يجوز الطعن فيه من الأحكام استقلالا“ . طعن .
اختصاص .

الأحكام الصادرة نهائيا في مسائل الاختصاص التي يجوز الطعن فيها بطريق النقض
استقلالا : هي التي يتعلق الاختصاص فيها بولاية المحكمة ، أو التي تصدر بعدم
الاختصاص بنظر الدعوى . الأحكام الصادرة باختصاص المحكمة بنظر الدعوى .
عدم جواز الطعن فيها استقلالا .

(ب) اختصاص . ”الاختصاص النوعي“ .

المعول عليه في تحديد الاختصاص النوعي هو بالوصف القانوني للواقعة كما رفعت
بها الدعوى .

(ج) طعن . حكم . ”حق الطعن في الأحكام“ .

العبرة في تحديد حق الطعن في الأحكام هي بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى
لا بما تقضى به المحكمة فيها .

(د) أمر حفظ . ”التظلم منه“ . اختصاص . مستشار الإحالة . أمر
بالأوجه .

انعقاد الاختصاص بنظر التظلم المرفوع من أمر الحفاظ الصادر من النيابة في جناية
للمستشار الإحالة .

(هـ، و) تزوير. "التزوير في المحررات الرسمية". جريمة. "أركانها".

(هـ) البيان الخاص بمحل إقامة المدعى عليه في صحيفة افتتاح الدعوى . متى يعد تغييره

تزويرا في ورقة رسمية ؟ باتخاذ إجراءات الإعلان على يد محضر .

(و) تحقق جريمة التزوير في الأوراق الرسمية ولو لم ينتج عنها ضرر يلحق شخصا بعينه .

١ — الأحكام الصادرة نهائيا في مسائل الاختصاص التي يجوز الطعن فيها استقلا لا بطريق النقض هي تلك التي تتعلق الاختصاص فيها بولاية المحكمة ، أو تلك التي تصدر بعدم الاختصاص بنظر الدعوى حيث يكون الحكم — في هذه الحالة — مانعا من السير في الدعوى ، أما عدا ذلك من الأحكام التي تصدر باختصاص المحكمة بنظر الدعوى فلا يجوز الطعن فيها مستقلة بطريق النقض بل يلزم أن يقرن الطعن فيها بالطعن على الحكم الصادر في الموضوع .

٢ — المعول عليه في تحديد الاختصاص النوعي هو بالوصف القانوني للواقعة كما رفعت بها الدعوى .

٣ — العبرة فيما يتعلق بتطبيق الضوابط التي يضعها القانون لتحديد حق الطعن في الأحكام هي طبقا للقواعد العامة بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى لا بما تقضى به المحكمة فيها . إذ لا يقبل أن يكون الحكم المتظلم منه هو المناط في جواز هذا التظلم أو عدم جوازه ، ولا شأن في ذلك للأسباب التي يكون الحكم قد بني عليها بالمخالفة للوصف المرفوعة به الدعوى .

٤ — تقضى المادة ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة — برفع الاستئناف في أمر الحفظ الصادر في مواد الجنايات إلى مستشار الإحالة . ومن ثم فإن الاختصاص بنظر التظلم المرفوع من الطاعنين في أمر الحفظ الصادر من النيابة ضدهما ينعقد لمستشار الإحالة .

٥ — من المقرر أن البيان الخاص بمحل إقامة المدعى عليه وإن كان في الأصل لا يمدو أن يكون خبرا يحتمل الصدق أو الكذب يصدر من طرف واحد ومن غير موظف مختص ، إلا أنه إذا جاوز الأمر هذا النطاق بتدخل المحضر —

وهو المنوط به عملية الإعلان — بتأييد البيان المغاير للحقيقة عن علم أو بحسن نية بأن يثبت ما يخالف الواقع من حيث إقامة المعلن إليها بالمحل الذى يوجه الإعلان إليه وعلاقتها بمن يصح قانونا إعلانها مخاطبا معه فيه ، توافرت بذلك جريمة التزوير فى المحرر الرسمى وحينئذ يكون المحضر هو الفاعل الأسمى ، فإذا انعدم القصد الجنائى لديه حقت مساءلة الشريك وحده عن فعل الاشتراك فى هذا التزوير فى المحرر الرسمى إذ تكتسب صحيفة افتتاح الدعوى صفة رسمية باتخاذ إجراءات الإعلان على يد المحضر المكلف بهذه المأمورية .

٦ — من المقرر أن جريمة التزوير فى الأوراق الرسمية تتحقق بمجرد تغيير الحقيقة بطريق الغش بالوسائل التى نص عليها القانون فى الأوراق الرسمية ولو لم يتحقق منه ضرر يلحق شخصا بعينه ، لأن هذا التغيير ينتج عنه حتما حصول ضرر بالمصلحة العامة إذ يترتب على العبث بالورقة الرسمية الغش مما لها من قيمة فى نظر الجمهور باعتبارها مما يجب بمقتضى القانون تصديقه والأخذ به .

الوقائع

تتحصل وقائع هذا الطعن فى أن (الطاعن الأول) تقدم بشكواه المؤرخة ١١ ديسمبر سنة ١٩٦٣ إلى النيابة العامة نسب فيها إلى المطعون ضدهما أنهما ارتكبا تزويرا فى ورقتين رسميتين هما إعلان الدعوى رقم ٦٣٦ سنة ١٩٦٢ كلى القاهرة والإعذار الخاص بها والمؤرخ ٢٠ مارس سنة ١٩٦٢ وقال فى شكواه إن فيكتورين جولدنبرج كانت قد باعت عقارا لابنتها الطاعنة الثانية فباعته بدورها إلى الطاعن الأول فرفع المطعون ضده الأول تلك الدعوى ببطلان هذين التصرفين وكان المطعون ضده الأول متزوجا من فيكتورين جولدنبرج التى تقيم فى الشقة رقم ٢ من المنزل رقم ٩ شارع سوجار بالزمالك بينما تقيم زوجته الأخرى مع ابنته المطعون ضدها الثانية فى الشقة رقم ٥ من نفس المنزل وعلى الرغم من أن زوجته كانت قد توفيت فى يوم ٦ يناير سنة ١٩٦٢ بالمستشفى فقد وجه إليها إعلان تلك الدعوى فى الشقة رقم ٥ من ذلك المنزل وهى ليست محل إقامتها فقامت المطعون ضدها الثانية بتسلم الإعلان على أنها تقيم مع المعلن إليها فى تلك

الشقة ثم أعاد إعادها في مواجهة الادارة لامتناع الخادمة عن استلام الاعذار. وادعى الطاعنان مدنيا قبل المطعون ضدهما وطالب كل منهما بمبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت. وبعد أن باشرت نيابة قصر النيل التحقيق قررت في ٩ مارس سنة ١٩٦٥ بحفظ الشكوى إداريا. فاستأنف الطاعنان هذا القرار. ولدى نظر الدعوى أمام محكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — منعقدة في غرفة المشورة دفع الحاضر مع المستأنفين بعدم اختصاص غرفة المشورة بنظر الاستئناف حيث إن الواقعة جنائية ويختص بنظرها مستشار الإحالة، كما دفع الحاضر مع المطعون ضدهما بعدم قبول الاستئناف شكلا لأن القرار هو قرار حفظ ولا يجوز استئنافه، والمحكمة المذكورة قضت بتاريخ ٢٩ يونيو سنة ١٩٦٥ (أولا) برفض الدفع بعدم قبول الاستئناف شكلا وقبوله باعتبار أن الأمر الصادر أمر بعدم وجود وجه. (وثانيا) برفض الدفع المبدى من المستأنفين بعدم اختصاص الغرفة لكون الواقعة جنائية وباختصاصها (وثالثا) بتحديد جلسة ٥ سبتمبر سنة ١٩٦٥ لنظر موضوع الاستئناف. وبتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٦٦ قضت حضوريا برفض الاستئناف وتأيد قرار النيابة الصادر بحفظ الشكوى إداريا وألزمت المستأنفين المصروفات. فطعن الطاعنان في هذين القرارين بطريق النقض. وبالجلسة دفع الحاضر عن المطعون ضدهما بعدم قبول الطعن في قرار الغرفة الصادر بتاريخ ٢٩ يونيو سنة ١٩٦٥ شكلا لرفعه بعد الميعاد القانوني بمقولة إنه كان متعينا الطعن عليه على استقلال من تاريخ صدره.

المحكمة

من حيث إن الوقائع تجمل في أن الطاعن الأول تقدم بشكواه المؤرخة ١١ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ إلى النيابة نسب فيها إلى المطعون ضدهما أنهما ارتكبا تزويرا في ورقتين رسميتين هما إعلان الدعوى رقم ٦٣٦ لسنة ١٩٦٢ مدنى كلى القاهرة والاعذار الخاص بها المؤرخ ٢٠ من مارس سنة ١٩٦٢ وقال في شكواه إن فيكتورين جولدنبرج كانت قد باعت عقارا لابنتها الطاعنة الثانية فباعته بدورها إلى الطاعن الأول ورفع المطعون ضده الأول تلك الدعوى ببطلان هذين التصرفين وكان المطعون ضده الأول متزوجا من فيكتورين جولدنبرج

التي تقيم في الشقة رقم ٢ من المنزل رقم ٩ شارع سوجار بالزمالك بينما تقيم زوجته الأخرى مع ابنته المطعون ضدها الثانية في الشقة رقم ٥ من نفس المنزل وعلى الرغم من أن زوجته كانت قد توفيت في ٦ يناير سنة ١٩٦٢ بالمستشفى فقد وجه إليها إعلان تلك الدعوى في الشقة رقم ٥ من ذلك المنزل وهي ليست محل إقامتها فقامت المطعون ضدها الثانية بتسلم الإعلان على أنها تقيم مع المعلن إليها في تلك الشقة . ثم أعاد إعادها في مواجهة الإدارة لامتناع تابعتها عن استلام الإعذار . وبعد أن قامت النيابة بتحقيق تلك الشكوى التي ادعى الطاعنان فيها مدنيا أمرت في ٩ مارس سنة ١٩٦٥ بحفظها إداريا . وإذا استأنف الطاعنان هذا القرار عرض الأمر على محكمة الجناح المستأنفة بمحكمة القاهرة الابتدائية منعقدة بهيئة غرفة مشورة فقضت في ٢٩ يونيه سنة ١٩٦٥ (أولا) برفض الدفع بعدم قبول الاستئناف شكلا وبقبوله باعتبار أن الأمر الصادر أمر بعدم وجود وجه . (ثانيا) برفض الدفع المبدى من المستأنفين بعدم اختصاص الغرفة لكون الواقعة جنائية وباختصاصها . (ثالثا) تحديد جلسة ٥ سبتمبر سنة ١٩٦٥ لنظر موضوع الاستئناف . وبتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٦٦ قضت الغرفة برفض الاستئناف وتأييد قرار النيابة الصادر بحفظ الشكوى إداريا . وبتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٦٦ قرر الطاعنان بالطعن بطريق النقض في هذين القرارين .

وحيث إن الحاضر عن المطعون ضدهما دفع بعدم قبول الطعن في قرار الغرفة الصادر بتاريخ ٢٩ يونيه سنة ١٩٦٥ شكلا لرفعه بعد الميعاد القانوني بمقالة إنه كان متعيئا الطعن عليه على استقلال من تاريخ صدوره .

وحيث إن الأحكام الصادرة نهائيا في مسائل الاختصاص التي يجوز الطعن فيها استقلالا بطريق النقض هي تلك التي يتعلق الاختصاص فيها بولاية المحكمة ، أو تلك التي تصدر بعدم الاختصاص بنظر الدعوى حيث يكون الحكم - في هذه الحالة - مانعا من السير في الدعوى ، أما إذا ذلك من الأحكام التي تصدر باختصاص المحكمة بنظر الدعوى فلا يجوز الطعن فيها مستقلة بطريق النقض بل يلزم أن يقترن الطعن فيها بالطعن على الحكم الصادر في الموضوع . لما كان ذلك ، وكان القرار الصادر من غرفة المشورة في ٢٩ يونيه سنة ١٩٦٥ برفض

الدفع بعدم الاختصاص لم يكن مانعا من السير في الدعوى فلم يكن يجوز الطعن فيه بطريق النقض على استقلال من دون القرار النهائي الصادر في الموضوع بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٦٦ . لما كان ذلك ، وكان الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون فإنه يكون مقبولا شكلا .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنان على القرارين المطعون فيهما أن غرفة المشورة إذ قضت برفض الدفع بعدم اختصاصها بنظر الاستئناف وباختصاصها وبتأييد هذا القرار ، قد أخطأت في تطبيق القانون ، ذلك بأنها اعتبرت أن البيان الخاص بمحل إقامة المدعى عليه لا يعدو أن يكون خبرا يحتمل الصدق أو الكذب يصدر عن طرف واحد ومن غير موظف مختص وتغيير الحقيقة فيه لا يعتبر تزويرا في أوراق رسمية وقد ناقشت الغرفة موضوع الاستئناف مناقشة موضوعية خاطئة أدت إلى هذه النتيجة التي تنطوي على مخالفة القانون ، ذلك بأن العبرة في تحديد الاختصاص هو بظاهر الاتهام المسند إلى المتهم . ولما كان الطاعنان قد كيفا شكواهما ضد المطعون ضدهما على أنهما ارتكبا تزويرا في ورقتين رسميتين ، وكانت المادة ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة تميز للمدعى بالحقوق المدنية الطعن في الأمر الصادر من النيابة العامة بعد التحقيق بأن لا وجه لإقامة الدعوى وأن يرفع الطعن إلى مستشار الإحالة في مواد الجنايات وإلى محكمة الجناح المستأنفة منعقدة في غرفة مشورة في مواد الجناح والمخالفات . فإنه كان يتعين على الغرفة أن تقضى بعدم اختصاصها بنظر الاستئناف المرفوع إليها في أمر النيابة بحفظ الشكوى .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على القرارين المطعون عليهما أن أولهما قضى برفض الدفع بعدم اختصاص الغرفة بنظر التظلم في أمر الحفظ الصادر من النيابة العامة واختصاصها بنظره كما قضى ثانيهما بتأييد قرار النيابة المتظلم منه وذلك كله تأسيسا على ما ورد بالقرار الأول من أن "ما أثبت في إعلان الدعوى المدنية المؤرخ ١١ يناير سنة ١٩٦٢ وفي الإعذار المؤرخ ٢٠ مارس سنة ١٩٦٢ من أن فيكتورين جولدنبرج تقيم في الشقة ٥ من المنزل رقم ٩ شارع سوجار إنما هو من قبيل الإقرارات الفردية التي تحتمل الصدق أو الكذب ولا يعدو أن يكون

ضرباً من ضروب الدفاع فتغير الحقيقة فيه لا يعد تزويراً في أوراق رسمية طالما أن المحضر لم يتدخل في هذه البيانات بتأييدها، وأن ما قرره المطعون ضدها الثانية في محضر استلامها الإعلان المؤرخ ١١ يناير سنة ١٩٦٢ من تسلمها ذلك الإعلان لغياب فيكتورين جولدنبرج المقيمة معها لغيابها لا يعتبر تزويراً أيضاً طالما أن المعلن إليها كانت قد توفيت فلم تكن موجودة فعلاً وقت الإعلان وطالما أنه لم يثبت أن المطعون ضدها الثانية كانت تعلم بوفاها إذ ذاك وأن هذه الإجابة على أية حال تعد من الأقارير الفردية التي تحمل الصدق أو الكذب وتكون عرضة للفحص فتغير الحقيقة فيها لا يعد تزويراً معاقباً عليه ... وأنه متى انتهى الأمر إلى إنتفاء جريمة التزوير فإن جريمة استعمال الأوراق الرسمية المزورة تكون متفية تبعاً، خاصة وأن هذه الأوراق كانت منعدمة لتعلقها بإعلان شخص ميت فلا تنعقد بها الخصومة أصلاً، ومن ثم فإن الدفع بعدم الاختصاص باعتبار أن الواقعة جنائية يكون في غير محله متعين الرفض". ثم انتهت الغرفة بقرارها الصادر في ٣٠ يناير سنة ١٩٦٦ إلى تأييد قرار النيابة المتظلم منه أخذاً بأسباب القرار الأول. لما كان ذلك، وكان هذا الذي انتهت إليه الغرفة لا يتفق وصحيح القانون، ذلك بأنه من المقرر أن البيان الخاص بمحل إقامة المدعى عليه وإن كان في الأصل لا يعدو أن يكون خبراً يحتمل الصدق أو الكذب يصدر من طرف واحد ومن غير موظف مختص، إلا أنه إذا جاوز الأمر هذا النطاق بتدخل المحضر — وهو الموظف المنوط به عملية الإعلان — بتأييد البيان المغاير للحقيقة عن علم أو بحسن نية بأن يثبت ما يخالف الواقع من حيث إقامة المعلن إليها بالمحل الذي يوجه الإعلان إليه وعلاقتها بمن يصح قانوناً إعلانها مخاطباً معه فيه، توافرت بذلك جريمة التزوير في المحرر الرسمي وحينئذ يكون المحضر هو الفاعل الأصلي فإذا انعدم القصد الجنائي لديه حقت مساءلة الشريك وحده عن فعل الاشتراك في هذا التزوير في المحرر الرسمي إذ تكتسب صحيفة افتتاح الدعوى صفة رسمية باتخاذ إجراءات الإعلان على يد المحضر المكلف بهذه الأمور. ولما كان القرار الأول المطعون فيه قد استظهر في مدوناته أن المحضر كان قد أثبت في محضره المؤرخ ١١ يناير سنة ١٩٦٢ أنه سلم إعلان فيكتورين جولدنبرج على اعتبار أنها مقيمة في الشقة رقم ٥ من المنزل رقم ٩ شارع سوجار مخاطباً مع المطعون ضدها الثانية المقيمة معها لغيابها في حين أنها لم تكن تقيم في هذا العنوان

أصلا بل تقيم في الشقة رقم ٢ من ذلك المنزل وكانت قد توفيت في ٦ يناير سنة ١٩٦٢ بينما كانت المطعون ضدها الثانية تقيم في الشقة رقم ٥ من هذا المنزل مع المطعون ضده الأول فإن المحضر يكون قد تداخل في هذا الإعلان تداخلا أيد به البيانات الواردة فيه والتي تم على أساسها الإعلان مما يتحقق به جريمة التزوير في الأوراق الرسمية حسبما هي معرفة به في القانون فإن كان المحضر حسن النية فإن هذا لا يؤثر في قيام الجريمة بالنسبة إلى المطعون ضدهما متى توافر القصد الجنائي في حقهما ولا يغير من الأمر ما ذهب إليه القرار المطعون فيه من أن ذلك الإعلان كان منعذما إذ أعلن به شخص ميت فلا تنعقد به الخصومة . ذلك أنه من المقرر أن جريمة التزوير في الأوراق الرسمية تتحقق بمجرد تغيير الحقيقة بطريق الغش بالوسائل التي نص عليها القانون في الأوراق الرسمية ولو لم يتحقق عنه ضرر يلحق شخصا بعينه لأن هذا التغيير ينتج عنه حتما احتمال حصول ضرر بالمصلحة العامة إذ يترتب على العبث بالورقة الرسمية الغش مما لها من قيمة في نظر الجمهور باعتبارها مما يجب بمقتضى القانون تصديقه والأخذ به . لما كان ذلك — وفضلا عنه — فإن المعول عليه في تحديد الاختصاص النوعي هو بالوصف القانوني للواقعة كما رفعت بها الدعوى كما أن العبرة فيما يتعلق بتطبيق الضوابط التي يضعها القانون لتحديد حق الطعن في الأحكام هي طبقا للقواعد العامة بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى لا بما تقضى به المحكمة فيها إذ لا يقبل أن يكون الحكم المتظلم منه هو المناط في جواز هذا التظلم أو عدم جوازه ولا شأن في ذلك للأسباب التي يكون الحكم قد بني عليها بالمخالفة للوصف المرفوعة به الدعوى . ولما كانت الوقائع المنسوبة إلى المطعون ضدهما حسبما دار عليه الإتهام والتحقيق وانهقدت عليه المحاكمة في شأن التظلم المرفوع من الطاعنين من قرار النيابة العامة بعد تحقيق تلك الوقائع تكون حسب ظاهر الإتهام وفي حالة ثبوتها جنايتي تزوير في أوراق رسمية واستعمال هذه الأوراق مع العلم بتزويرها ، وكانت المادة ٢١٠ من قانون تحقيق الجنايات المعدلة قد قضت برفع الاستئناف في أمر الحفظ الصادر في مواد

الحناءات إلى مستشار الإحالة، فإن الاختصاص بنظر التظلم المرفوع من الطاعنين في أمر الحفظ الصادر من النيابة ضدهما، ينعقد لمستشار الإحالة، وإذ جانب القرار المطعون فيه هذا النظر، فإنه يكون قد خالف صحيح القانون متعينا نقضه.

وحيث إنه لما تقدم، يتعين نقض الحكم المطعون فيه وإحالة الدعوى إلى مستشار الإحالة دون حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى.

جلسة ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / حسين السركي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
مختار رضوان ، وجمال المرصفاوي ، ومحمود العمراوي ، ومحمود عطيفه .

(٢٤٤)

الطعن رقم ١٨٨٦ لسنة ٣٦ القضائية

(أ ، ب) نقض . ” الطعن بالنقض ” . ” ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام ” .

(أ) الطعن بالنقض لا يوجه إلا إلى الحكم الاتتهائي الصادر من محكمة آخر درجة .

(ب) ليس للطعن أن يثير شيئاً عن الحكم المستأنف لأول مرة أمام محكمة النقض .

(ج) حكم . ” إصداره ” . بطلان .

صدور الحكم المطعون فيه من هيئة لم يشترك فيها القاضى الذى أصدر الحكم الابتدائى . قضائه بعدم جواز نظر المعارضة لرفعها عن حكم غير قابل لها . عدم ركونه فى أسبابه إلى الاجراءات السابقة على صدوره التى اشترك فيها قاض محكمة أول درجة (بحضوره إحدى جلسات المحاكمة الاستئنافية التى سمع فيها شاهد الاثبات) . لا بطلان .

١ — لا يجوز أن يوجه الطعن بطريق النقض إلا إلى الحكم الاتتهائي الصادر من محكمة آخر درجة .

٢ — ليس للطعن أن يثير شيئاً عن الحكم المستأنف لأول مرة أمام محكمة النقض .

٣ - متى كان الحكم المطعون فيه - على ما يبين من محاضر الجلسات - قد صدر من هيئة لم يشترك فيها القاضى الذى أصدر الحكم الابتدائى ، وقد اقتصر على القضاء بعدم جواز المعارضة لرفعها عن حكم غير قابل لها ، ولم يركن فى أسبابه إلى الإجراءات السابقة على صدوره التى اشترك فيها قاضى محكمة أول درجة بحضوره إحدى جلسات المحاكمة الاستئنافية التى سمع فيها شاهد الإثبات ، وكان وجه الطعن لا يتجه إلى الحكم المطعون فيه ، فان النعى عليه بالبطلان يكون على غير أساس .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ١٩٦٤/٨/٢٥ بدائرة مركز أبنوب : عرض للبيع للجمهور شايًا مغشوشًا مع علمه بذلك . وطلبت عقابه بالمواد ٢ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ والقرار ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ . ومحكمة أبنوب الجزئية قضت حضوريا فى ١٩٦٥/٣/٢١ عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم خمسة جنيهاً والمصادرة . فاستأنفت النيابة هذا الحكم . ومحكمة أسبوط الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا اعتباريا فى ١٩٦٥/٩/٢٣ و بإجماع الآراء بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وتغريمه مائة جنيه والمصادرة . فعارض ، وقضى فى معارضته فى ١٩٦٦/١٠/١٣ بعدم جواز المعارضة لرفعها عن حكم غير قابل لها . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو بطلان الحكم الابتدائى وبطلان إجراءات المحاكمة الاستئنافية ، ذلك أن الحكم الابتدائى خلا من بيان اسم المحكمة والهيئة التى أصدرته وتاريخ صدوره ولا يصحح هذا البطلان استيفاء الحكم الاستئنافى لهذه البيانات لأنه لم يعرض لواقعة الدعوى ومدى ثبوتها فى حق الطاعن وإنما أحال فى شأنها على الحكم الابتدائى الباطل واقتصرت أسبابه على تصحيح الخطأ

في تطبيق القانون الذي شاب ذلك الحكم ، هذا إلى أن القاضي الذي أصدر الحكم الابتدائي كان ضمن الهيئة الاستئنافية التي سمعت أقوال شاهد الإثبات بجلسة ٨ سبتمبر سنة ١٩٦٦ السابقة على صدور الحكم المطعون فيه .

وحيث إن النيابة العامة رفعت الدعوى ضد الطاعن لأنه عرض للبيع للجمهور شايًا مغشوشًا مع علمه بذلك ، ومحكمة أول درجة قضت بتغريمه خمسة جنيهاً والمصادرة ، فاستأنفت النيابة العامة ، ومحكمة ثاني درجة قضت بتاريخ ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٦٥ حضورياً اعتبارياً وبإجماع الآراء بتعديل الحكم المستأنف وحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وتغريمه مائة جنيه والمصادرة ، فعارض المتهم ، فقضت محكمة المعارضة بتاريخ ١٣ أكتوبر سنة ١٩٦٦ بعدم جواز المعارضة ، فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم الأخير بطريق النقض . لما كان ذلك ، وكان ما ينعاه الطاعن في الشق الأول من الطعن إنما ينصرف إلى الحكم الصادر من محكمة أول درجة والحكم الحضورى الاعتبارى الاستئنافى الصادر بتاريخ ٢٣ سبتمبر ١٩٦٥ دون الحكم المطعون فيه الصادر فى ١٣ أكتوبر سنة ١٩٦٦ بعدم جواز معارضة الطاعن لرفعها عن حكم غير قابل لها والذي انصب عليه وحده الطعن بالنقض ، وكان لا يجوز أن يوجه الطعن بطريق النقض إلا إلى الحكم الانتهاى الصادر من محكمة آخر درجة وأنه ليس للمتهم أن يثير شيئاً عن الحكم المستأنف لأول مرة أمام محكمة النقض ، فإن ما ينعاه الطاعن فى هذا الشق يكون غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان ما ينعاه الطاعن فى الشق الثانى مردوداً بأنه لما كان الحكم المطعون فيه — على ما يبين من محاضر الجلسات — قد صدر من هيئة لم يشترك فيها القاضي الذى أصدر الحكم الابتدائى ، وقد اقتصر على القضاء بعدم جواز المعارضة لرفعها عن حكم غير قابل لها ، ولم يركن فى أسبابه إلى الإجراءات السابقة على صدوره التى اشترك فيها قاضى محكمة أول درجة بحضوره إحدى جلسات المحاكمة الاستئنافية التى سمع فيها شاهد الإثبات ، وكان وجه الطعن لا يتجه إلى الحكم المطعون فيه ، فإن النعى عليه فى هذا الشأن يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم ، يكون الطعن برمته فى غير محله متعيناً رفضه موضوعاً .

جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد صبرى ، ومحمد عبد المنعم حمزوى ، ومحمد أبو الفضل حفتى ، وأنور أحمد خلف .

(٢٤٥)

الطعن رقم ١٢٧٥ لسنة ٣٦ القضائية

(أ) خيانة أمانة . قصد جنائى . حكم . " تسببيه . تسبیب غیر معيب " .

القصد الجنائى فى جريمة خيانة الأمانة . تحدث الحكم منه صراحة واستقلالاً .
غير لازم • كفاية استخلاصه ضمناً .

(ب) خيانة أمانة • نقض . " أسباب الطعن • ما لا يقبل منها " .

المنازعة فى شأن حقيقة العلاقة بين المتهم والجنىء لهو فى جريمة خيانة الأمانة .
من الأمور الموضوعية التى تتطلب تحقيقاً خاصاً تنحصر عنه وظيفة محكمة النقض .

١ - لا يشترط لبيان القصد الجنائى فى جريمة خيانة الأمانة أن يتحدث عنه الحكم بعبارة صريحة مستقلة ، بل يكفى أن يكون استفاداً من ظروف الواقعة الميينة به أن الجانى قد ارتكب الفعل المكون للجريمة عن عمد وبنية حرمان الجنىء عليه من الشئ المسلم إضراراً به ^(١) .

٢ - منازعة المتهم بجريمة خيانة الأمانة فى شأن حقيقة العلاقة بينه والجنىء عليه هى من الأمور الموضوعية التى تتطلب تحقيقاً خاصاً تنحصر عنه وظيفة محكمة النقض .

(١) هذا المبدأ مقرر فى الطعن رقم ١٤٠٢ لسنة ٣٦ قضائية جلسة ١٩/١٢/١٩٦٦ .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢ مايو سنة ١٩٦٤ بدائرة مركز المراغة محافظة سوهاج: بدد مبلغ ٦٥ ج و ٤٠٠ م لأحمد إبراهيم العرجي وكان قد سلم إليه على سبيل الوديعة لتسليمه إلى صراف ناحية جهينة ولكنه اختلسه لنفسه إضراراً به ، وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات. ومحكمة المراغة الجزئية قضت غيابياً بتاريخ ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ عملاً بمادة الاتهام بحبس المتهم شهراً واحداً مع الشغل وكفالة ١٠٠ قرش لوقف التنفيذ. فعارض ، وقضى في معارضته بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٦٤ باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة سوهاج الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت حضورياً اعتبارياً بتاريخ ٢٧ من يناير سنة ١٩٦٥ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف. فعارض ، وقضى في معارضته بتاريخ ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٦٥ بقبولها شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرمة التبيد قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه أقام قضاءه على أن تسليم المال كان بعقد من عقود الأئتمان الواردة في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات في حين أن إيصال الأمانة إنما هو في حقيقته مجرد ضمان لتسديد أجرة الأرض الزراعية التي يستأجرها الطاعن من المجنى عليه وقد أفرغ في صورة عقد من عقود الأئتمان لإسباغ الحماية الجنائية عليه . هذا إلى أن ما دل عليه المحضر المؤرخ في ٣٠ من يونيه سنة ١٩٦٤ من وفاء الطاعن الأموال للصراف في ١٠ من يناير سنة ١٩٦٤ قبل تحريك الدعوى الجنائية من شأنه أن ينفي قيام القصد الجنائي لديه .

وحيث إن حكم محكمة أول درجة المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في أن المجنى عليه "أبلغ وقرر أنه سلم المتهم الطاعن مبلغ ٦٥ ج و ٤٠٠ م لتوصيله إلى صراف ناحية جهينة ولكنه لم يفعل وقدم

دليلا على ذلك إيصالا يفيد هذا المعنى موقعا عليه من المتهم . وحيث إنه بسؤال المتهم اعترف وادعى أنه سدد جزءا من المبلغ ولما ووجه المجنى عليه أنكر هذا الادعاء . لما كان ذلك ، وكانت منازعة الطاعن في شأن حقيقة العلاقة بينه والمجنى عليه هي من الأمور الموضوعية التي تتطلب تحقيقا خاصا تتحسر عنه وظيفة محكمة النقض . وكان الطاعن لم يثر شيئا من ذلك أمام محكمة الموضوع على ما بين من محاضر جلسات المحاكمة فلا يجوز له التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض . ولما كان البين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن عدم صحة دفاع الطاعن بوفائه المبالغ التي تسلمها من المجنى عليه إلى الصراف قبل تحريك الدعوى الجنائية . وكان لا يشترط لبيان القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة أن يتحدث عنه الحكم بعبارة صريحة مستقلة بل يكفي أن يكون مستفادا من ظروف الواقعة المبينة به أن الجاني قد ارتكب الفعل المكون للجريمة عن عمد وبنية حرمان المجنى عليه من الشيء المسلم إضرارا به . وكان ما أورده الحكم دالا على توافر ذلك القصد لدى الطاعن . لما كان ما تقدم جميعه ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين لذلك رفضه موضوعا .

جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد صبرى ، ومحمد عبد المنعم حمزاوى ، ومحمد أبو الفضل حفى ، وأنور أحمد خاف .

(٢٤٦)

الطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٣٦ القضائية

(١) معارضة . ”معارضة استئنافية“ . استئناف . نظام عام .

شكل المعارضة . تعلقه بالنظام العام . للمحكمة الفصل فيه فى نهای حالة كانت
عليها الدعوى .

استماع المحكمة عند نظرها المعارضة إلى دفاع العاض ثم تأجيلها الدعوى ليقدم دليل
الوفاء لا يعتبر فصلا ضميا فى شكل المعارضة .

(ب) إعلان .

إرفاق إيصال الخطاب الموصى عليه — الذى يرسله المحضر إلى المعلن إليه
ينجبره فيه بتسليم صورة الاعلان للجهة الادارة — بأصل الاعلان . غير واجب .

١ — للمحكمة أن تفصل فى شكل المعارضة فى أية حالة كانت عليها الدعوى
لتعلق الأمر فى ذلك بالنظام العام . فإذا كانت المحكمة عند نظرها المعارضة
قد استمعت إلى دفاع الطاعن ثم أجلت الدعوى ليقدم دليل الوفاء ، فإن ذلك
لا يعتبر فصلا ضميا فى شكل المعارضة ولا يمنعها قانونا من الحكم بعد ذلك بعدم
قبولها لرفعها بعد الميعاد القانونى .

٢ — لم يوجب القانون على المحضر — فى حالة امتناع المخاطب معه عن التوقيع
على ورقة الاعلان بما يفيد استلامه الصورة وتسليمها إلى جهة الادارة التابع لها —
إرفاق إيصال الخطاب الموصى عليه — الذى يرسله إليه ينجبره فيه بتسليم الصورة
إلى جهة الادارة — بأصل الاعلان .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٢ بدائرة مركز المراغة محافظة سوهاج : بدد الحاصلات الميينة وصفا وقيمة بالمحضر والمملوكة له والمحجوز عليها إداريا لصالح وزارة الأوقاف والتي لم تسلم له إلا على وجه الوديعة لحراستها وتقديما يوم البيع ولكنه اختلسها لنفسه إضرارا بالدائنة الحاجزة ، وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة مركز المراغة قضت غيابيا بتاريخ ١٦ سبتمبر سنة ١٩٦٣ عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة مائتي قرش لإيقاف التنفيذ . فعارض ، وقضى في معارضته بتاريخ ٣٠ فبراير سنة ١٩٦٤ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فاستأنف المتهم هذا الحكم في ٢٤ يونيه سنة ١٩٦٤ . ومحكمة سوهاج الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيابيا بتاريخ ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٦٤ بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد . فعارض وقضى في معارضته بتاريخ ١٣ أكتوبر سنة ١٩٦٥ بعدم قبولها شكلا لرفعها بعد الميعاد . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول المعارضة الاستئنافية شكلا لرفعها بعد الميعاد قد أخطأ في تطبيق القانون وأخل بحق الدفاع ، ذلك بأن الحكم الغيابي الاستئنافي لم يعلن إلى الطاعن إعلانا قانونيا فقد كان يتعين على المحضر وقد أثبت امتناعه عن استلام الإعلان أن يخطر به بكتاب موصى عليه بحصول الإعلان وتسليمه لشيخ الناحية مع إرفاق الدليل على حصول ذلك الإخطار ، وهو ما خلا الإعلان من إثباته ، ومن ثم يكون ميعاد المعارضة ممتدا طالما لم يتم الإعلان طبقا للقانون ، وذلك إلى أن تنقضي الدعوى الجنائية بمضي المدة . هذا بالإضافة إلى أن المحكمة عند نظر المعارضة تصدت لموضوعها فأجلت الدعوى ليقدم الطاعن دليل الوفاء مما مفاده ضمنا أنها انتهت إلى سلامة

شكل المعارضة فما كان لها من بعد أن تقضى بعدم قبولها ، وكان عليها إن رأت أن المعارضة غير مقبولة شكلا أن تواجه الطاعن ليقدم عذره أو يبدى دفاعه في هذا الخصوص .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بعدم قبول المعارضة شكلا لرفعها بعد الميعاد استنادا إلى أن الطاعن قرر بالمعارضة في يوم ٣١ من مارس سنة ١٩٦٥ في حين أن الحكم الغيابي الاستثنائي قد أعلن إليه شخصيا في يوم ٢٣ من يناير سنة ١٩٦٥ . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن الحكم الغيابي الاستثنائي قد أعلن للطاعن مخاطبا مع شخصه يوم ٢٣ من يناير سنة ١٩٦٥ وأثبت المحضر امتناعه عن التوقيع على ورقة الإعلان بما يفيد استلامه الصورة فسلمها إلى جهة الإدارة التابع لها وأرسل إليه في اليوم ذاته كتابا موصى عليه يخبره فيه أن الصورة سلمت إلى هذه الجهة ، وبين المحضر كل ذلك في حينه بالتفصيل في أصل الاعلان متبعا في ذلك الاجراءات التي أوجبتها المادة ١٢ من قانون المرافعات . ولما كان القانون لم يوجب على المحضر إرفاق إيصال الخطاب الموصى عليه بأصل الإعلان . وكان لا يقبل السعي إلى نفي واقعة الإخطار في هذه الحالة إلا بطريق الطعن بالتزوير فيما أثبتته المحضر عن حدوثها في ورقة الإعلان ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان للمحكمة أن تفصل في شكل المعارضة في أية حالة كانت عليها الدعوى لتعلق الأمر في ذلك بالنظام العام ، فإذا كانت المحكمة عند نظرها المعارضة قد استمعت إلى دفاع الطاعن ثم أجلت الدعوى ليقدم دليل الوفاء ، فإن ذلك لا يعتبر منها فصلا ضميا في شكل المعارضة ولا يمنعها قانونا من الحكم بعدم قبولها لعدم رفعها في الميعاد القانوني . هذا فضلا عن أن الثابت من الحكم المطعون فيه أن النيابة العامة دفعت في مواجهة الطاعن بعدم قبول المعارضة شكلا لرفعها بعد الميعاد القانوني ولكنه أمسك هو والمدافع عنه عن الرد على ذلك الدفع فلا يحق له من بعد أن ينعى على المحكمة الاخلال بحقه في الدفاع . لما كان ما تقدم جميعه ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت السركي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
مختار مصطفى رضوان ، وجمال المرصفاوى ، ومحمود العمراوى ، ومحمود كامل عطيفه .

(٢٤٧)

الطعن رقم ١٣٩٠ لسنة ٣٦ القضائية

استئناف . ” نظره “ . نقض . ” حالات الطعن بالنقض . الخطأ فى تطبيق القانون “ . ” الحكم فى الطعن “ .

قضاء المحكمة الاستئنافية نهائيا فى الاستئناف المرفوع من النيابة بتأييد الحكم المستأنف القاضى بحبس المتهم شهرا مع الشغل ، ثم قضاؤها فى استئناف المتهم بوقف تنفيذ هذه العقوبة . خطأ فى تطبيق القانون . وجوب نقض الحكمين المطعون فيهما والحكم بمقتضى القانون .

متى كان الثابت أنه قد صدر من المحكمة الاستئنافية حكام متناقضان نهائيان على المطعون ضده فى دعوى واحدة أحدهما بحبسه شهرا مع الشغل والآخر بوقف تنفيذ هذه العقوبة وهو ما ينطوى على خطأ فى تطبيق القانون نشأ عن تجزئة المحكمة للدعوى الواحدة بالفصل مرة فى استئناف النيابة وأخرى فى استئناف المتهم . وكان تصحيح هذا الخطأ لا يخضع لأى تقدير موضوعى إذ قالت محكمة الموضوع كمتهم من حيث ثبوت صحة إسناد التهمة ماديا إلى المطعون ضده ، فإنه يتعين وفقا للمادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض نقض الحكمين المطعون فيهما والحكم بمقتضى القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٤/١١/١٩٦٤ بدائرة مركز كفر سعد : بدد الأشياء المبينة وصفا وقيمة بمحضر الججز والمملوكة له والمحجوز عليها إداريا لصالح مصلحة الأموال فاختلسها إضرارا بها . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة كفر سعد الجزئية قضت غيابيا في ١٩/٥/١٩٦٥ بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة جنيها . فعارض ، وقضى في معارضته في ٨/٩/١٩٦٥ باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف المتهم الحكم الأخير ، كما استأنفته النيابة العامة ، ومحكمة دمياط الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ٣/١١/١٩٦٥ في الاستئناف المرفوع من النيابة بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف ثم قضت بتاريخ ١٠/١١/١٩٦٥ في الاستئناف المرفوع من المتهم غيابيا بقبوله شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة المقضى بها لمدة ثلاث سنوات تبدأ من صيرورة الحكم نهائيا عملا بالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات . فطعنت النيابة العامة في الحكمين الصادرين بتاريخ ٣/١١/١٩٦٥ ، ١٠/١١/١٩٦٥ ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى طعن النيابة العامة هو الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن المحكمة الاستئنافية أصدرت في الدعوى حكيم نهائين متناقضين أحدهما بتاريخ ٣ نوفمبر سنة ١٩٦٥ بتأييد الحكم المستأنف القاضى بحبس المتهم شهرا مع الشغل والآخر بتاريخ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٦٥ بتعديل الحكم المستأنف ووقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من صيرورة الحكم نهائيا ، مما يعيب الحكمين ويستوجب نقضهما .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن محكمة أول درجة قضت غيابيا بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٦٥ بإدانة المطعون ضده بجريمة تبديد أشياء محجوز عليها إداريا لصالح مصلحة الأملاك إضرارا بها . وعاقبته بالحبس شهرا مع الشغل ،

فعارض وقضى باعتبار معارضته كأنها لم تكن في ٨ سبتمبر سنة ١٩٦٥. فاستأنف، كما استأنفت النيابة العامة هذا الحكم الأخير وحدد لنظر استئناف النيابة العامة جلسة ٣ نوفمبر سنة ١٩٦٥ وفيها قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وحدد لنظر استئناف المطعون ضده جلسة ١٠ نوفمبر سنة ١٩٦٥ وفيها قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف ووقف تنفيذ العقوبة مدة ثلاث سنوات. لما كان ذلك، وكان يبين مما سلف بيانه أنه قد صدر من المحكمة الاستئنافية حكمان متناقضان نهائيان على المطعون ضده في دعوى واحدة أحدهما بحبسه شهرا مع الشغل والآخر بوقف تنفيذ هذه العقوبة وهو ما ينطوي على خطأ في تطبيق القانون نشأ عن تجزئة المحكمة للدعوى الواحدة بالفصل مرة في استئناف النيابة وأخرى في استئناف المتهم. ولما كان تصحيح هذا الخطأ لا يخضع لأى تقدير موضوعي إذ قالت محكمة الموضوع كلمتها من حيث ثبوت صحة إسناد التهمة ماديا إلى المطعون ضده، فإنه يتعين وفقا للمادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - نقض الحكمين المطعون فيهما والحكم بمقتضى القانون، وترى المحكمة وهي تقدر العقوبة أن تراعى معنى الرأفة الذى أخذت به محكمة الموضوع في أحد حكميها المطعون فيهما.

جلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت المركي نائب رئيس المحكمة : وبحضور السادة
المستشارين : محمد صبرى ، ومحمد عبد المنعم حمزاوى ، ومحمود عزيز الدين سالم ، ومحمد أبو الفضل
حفى .

(٢٤٨)

الطعن رقم ١٤٢٢ لسنة ٣٦ القضائية

(ا، ب، ج) إجراءات المحاكمة .

- (ا) عدم اعلان المتهم بقائمة مشهود الاثبات لا يترتب عليه بطلان .
له الاعتراض على سماع الشاهد الذى لم يعلن به فى قائمة للشهود .
- (ب) عدم اعلان الخصوم بالأمر الصادر بالاحالة الى محكمة الجنايات خلال
الأجل المحدد لا يبنى عليه بطلانه .
- (ج) أوجه البطلان المتعلقة بإجراءات التكليف بالحضور . عدم تعلقها بالنظام
العام . حضور المتهم الجلسة بنفسه أو بوكيل عنه . ليس له التمسك بهذا
البطلان . له أن يطلب تصحيح التكليف أو استيفاء أى نقص فيه وإعطائه
ميعادا لتحضير دفاعه .
- ١ د، هـ، و) حكم . "تسبيله . تسبيل غير معيب" . علاقة سببية .
- (د) تناقض أقوال الشهود . لا يعيب الحكم . ما دام قد استخلص الادانة
من أقوالهم بما لا تناقض فيه .
- (هـ) تطابق مؤدى الدليل القولى مع مضمون الدليل اللفظى فى كل جزئية منه .
غير لازم . كفاية أن يكون الدليلان غير متعارضين بما يستعصى
على الملاءمة والتوفيق .
- (و) علاقة السببية فى المواد الجنائية . استقلال قاضى الموضوع بتقديرها .

١ - لم توجب المادة ٣٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية البطلان جزاء على عدم إعلان المتهم بقائمة شهود الإثبات ، وإنما أجازت فقط لصاحب الشأن الاعتراض على سماع الشاهد الذي لم يعلن به في قائمة الشهود . ومتى كان الطاعن أو محاميه لم يعترض على سماع الشهود الذين لم يسبق إعلانه بأسمائهم أمام محكمة الموضوع ، ولم يستأجل الدعوى لإعلانهم ، فإن الحق في الدفع ببطلان الإجراءات - بفرض وقوعه - يكون قد سقط لحصول الإجراء بحضوره بدون اعتراض منه طبقا لنص المادة ٣٣٣ من القانون المذكور .

٢ - إن عدم إعلان الخصوم بالأمر الصادر بالإحالة إلى محكمة الجنايات خلال الأجل المحدد لا يبنى عليه بطلان هذا الأمر .

٣ - أوجه البطلان المتعلقة بإجراءات التكليف بالحضور ليست من النظام العام ، فإذا حضر المتهم في الجلسة بنفسه أو بوكيل عنه فليس له أن يتمسك بهذا البطلان ، وإنما له أن يطلب تصحيح التكليف أو استيفاء أى نقص فيه وإعطائه ميعادا لتحضير دفاعه قبل البدء في سماع الدعوى .

٤ - لا يعيب الحكم تناقض أقوال الشهود ما دام قد استخلص الإدانة من أقوالهم بما لا يتناقض فيه .

٥ - لا يشترط لصحة تسبيب الحكم أن يطابق مؤدى الدليل القولى مضمون الدليل الفنى في كل جزئية منه ، بل يكفي أن يكون الدليلان غير متعارضين بما يستعصى على الملاءمة والتوفيق .

٦ - علاقة السببية في المواد الجنائية مسألة موضوعية يستقل قاضى الموضوع بتقديرها ، ومتى فصل في شأنها فلا رقابة لمحكمة النقض عليه ، مادام يقيم قضاءه على أسباب سائغة مردودة إلى أصلها في الأوراق .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩ سبتمبر سنة ١٩٦٤ بدائرة مركز السنطة محافظة الغربية : أحدث عمدا بإبراهيم محمد الصعيدى الإصابة الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يكن يقصد من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات . فقرر بذلك . وادعى بحق مدنى محمد إبراهيم الصعيدى — ابن المجنى عليه — بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات طنطا قضت بحضور يا بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٦٥ عملا بمادة الاتهام بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنين وإلزامه أن يدفع للمدعى بالحق المدنى مبلغ قرش واحد تعويضا مؤقتا والمصاريف المدنية ومبلغ خمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . فطمع الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الضرب المفضى إلى الموت قد بنى على بطلان فى الإجراءات أثر فيه ، وشابه القصور فى التسيب ، ذلك بأن الطاعن لم يعلن بالقائمة النهائية لشهود الإثبات الذين حول عليهم الحكم فى إدانته طبقا لما فرضته المادة ١٨٥ من قانون الإجراءات ، كما لم يعلن بالأمر الصادر بإحالة إلى محكمة الجنايات فى ميعاد الثلاثة الأيام التالية لصدوره عملا بالمادة ١٩٠ من القانون المذكور ، هذا إلى أن الحكم جاء قاصرا عن بيان علاقة السببية بين الإصابة وبين الوفاة ، وعن الرد على دفاع الطاعن المبني على التناقض بين الدليل الفنى والدليل القولى فى شأن شكل الإصابة وعدد الضربات ، وكذلك فى الرد على دفاعه المؤسس على أن بلاغ الحادث جاء خلوا من ذكر اسمه ، وأن المجنى عليه أسند فى بلاغ منه مؤرخ ٢١ سبتمبر سنة ١٩٦٤ الاعتداء إلى شخصين آخرين أيضا ، وجاءت روايته مناقضة لرواية شهود الإثبات فى شأن الاعتداء وما إذا كان وقع عليه أثناء ذهابه إلى الحقل

أوفى أثناء عودته منه ، بالإضافة إلى ما قرره الشاهد عبد الوهاب الصعیدی ابن المجنى عليه من أن الطاعن كان ينتعل حذاء ركل به المجنى عليه عدة مرات ، وأنه استفسر من أبيه عن اعتدى عليه مما ينفي دعوى رؤيته الاعتداء ، كما قال ابنه الثاني إنه شاهد الطاعن يركل أباه خمس مرات وهو قول يتعارض مع ما خلص إليه الحكم من ناحية ، كما يتعارض مع الدليل الفنى على ما سلف البيان من ناحية أخرى ، مما يصم الحكم بما يبطله ويوجب نقضه .

وحيث إن المادة ۱۸۵ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أنه ”عندما يصدر مستشار الإحالة أمرا بالإحالة إلى محكمة الجنايات ، يكلف كلا من النيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية والمتهم أن يقدم له في الحال قائمة بالشهود الذين يطلب سماع شهادتهم أمام المحكمة مع بيان أسمائهم ومحال إقامتهم والوقائع التي يطلب من كل منهم أداء الشهادة عنها . ويضع مستشار الإحالة قائمة نهائية بالشهود المذكورين ما لم ير أن شهادتهم لا تأثير لها على الدعوى أو أن القصد من طلب حضورهم المطلق أو النكائية ، ويكلف النيابة العامة إعلان هذه القائمة للاثم ، وللدعى بالحقوق المدنية إعلان الشهود المدرجين بها بالحضور أمام المحكمة “ . ورتبت المادة ۳۷۹ من القانون جزاء إغفال هذا الإجراء بنصها على أن ” لكل من النيابة العامة والمتهم والمدعى بالحقوق المدنية والمستول عنها أن يعارض في سماع الشهود الذين لم يسبق إعلانهم بأسمائهم “ . ولم توجب البطلان جزاء على عدم إعلان المتهم بقائمة شهود الإثبات ، وإنما أجازت فقط لصاحب الشأن الاعتراض على سماع الشاهد الذي لم يعلن به في قائمة الشهود . ولما كان الطاعن أو محاميه لم يعترض على سماع الشهود الذين لم يسبق إعلانهم بأسمائهم أمام محكمة الموضوع ، ولم يستأجل الدعوى لإعلانهم ، فإن الحق في الدفع ببطلان الإجراءات — بفرض وقوعه — يكون قد سقط لحصول الإجراء بحضوره بدون إعتراض منه طبقا لنص المادة ۳۳۳ من القانون . ولما كانت المادة ۱۹۰ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أنه ” تعلن النيابة العامة الخصوم بالأمر الصادر بالإحالة إلى محكمة الجنايات خلال الأيام الثلاثة التالية لصدوره “ . وكان عدم إعلان أمر الإحالة لا يبنى عليه بطلانه ، وكانت أوجه البطلان المتعلقة بإجراءات التكليف بالحضور ليست

من النظام العام فإذا حضر المتهم في الجلسة بنفسه أو بوكيل عنه فليس له أن يتمسك بهذا البطلان وإنما له أن يطلب تصحيح التكاليف أو إستيفاء أى نقص فيه وإعطائه ميعادا لتحضير دفاعه قبل البدء في سماع الدعوى . ولما كان الطاعن لم يطلب من محكمة الموضوع تأجيل الدعوى لإعلانه بأمر الإحالة، ومن ثم فإنه يعتبر متنازلا عن طلبه في إبانته ، وليس له من بعد أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بيانا كافيا تتحقق به عناصر الجريمة التي دين بها الطاعن وكان الحكم إذ أورد مؤدى أقوال الشهود لم يأخذ منها إلا بمطلق وقوع الاعتداء من الطاعن وحده على المجنى عليه أثناء عودته من حقله بأن ركله بقدمه أسفل بطنه ، أما تعدد الركلات أو عدم تعددها ، ووقوعها من الطاعن حافيا أو متعللا فلم يكن موضوع استدلال منه وأورد من مؤدى التقرير الطبي وتقرير الصفة التشريحية أن المجنى عليه قد أصيب بتكدم دموى أسفل بطنه وثقب بالأعضاء الدقيقة والتهاب البريتونى ، وأن إصابته رضية حيوية تنشأ من المصادمة بجسم صلب راض أيا كان نوعه وتتفق وتاريخ الحوادث وتعزى الوفاة إليها وما أحدثته من تهتك بالأعضاء الدقيقة والالتهاب البريتونى ، وكان من المقرر أنه لا يعيب الحكم تناقض أقوال الشهود ما دام قد إستخلص الإدانة من أقوالهم بما لا تناقض فيه ، كما أنه لا يشترط لصحة تسبيب الحكم أن يطابق مؤدى الدليل القولى مضمون الدليل الفنى في كل جزئية منه بل يكفى أن يكون الدليلان غير متعارضين بما يستعصى على الملاءمة والتوفيق ، وكان البين من مساق الدليلين كما أوردهما الحكم أن لا تعارض بينهما . لما كان ذلك ، وكانت علاقة السببية في المواد الجنائية مسألة موضوعية يستقل قاضى الموضوع بتقديرها ومتى فصل في شأنها فلا رقابة لمحكمة النقض عليه ، ما دام يقيم قضاءه على أسباب سائغة مردودة إلى أصلها في الأوراق . ولما كان الحكم قد أثبت في حق الطاعن — بالأدلة السائغة التي أوردها — أنه تعمد إصابة المجنى عليه وقد أدت هذه الإصابة إلى وفاته فإن دعوى القصور في بيان رابطة السببية بين إصابة المجنى عليه وبين وفاته لا يكون لها محل . لما كان ذلك ، وكان سائرا ما يثيره الطاعن في طعنه ليس إلا جدلا موضوعيا مما لا تجوز إثارته لدى محكمة النقض ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

فهرس هجائي موضوعي عام

للأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد الخزائية
ومن الدائرة الخزائية

السنة السابعة عشرة

العدد الثالث

العدد الثالث

السنة السابعة عشرة

فهرس هجائي موضوعي عام

للأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد الجزائية

ومن الدائرة الجزائية

أولا - الأحكام الصادرة من الهيئة العامة

للمواد الجزائية

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ت)
		تموين . تهريب جمركي .
		<u>تموين</u>
		راجع : عقوبة .
		(القاعدة رقم (٢) هيئة عامة بالصحيفة رقم ٨٨١ ع ٣٤) .
		<u>تهريب جمركي</u>
		١ - ولاية مدير عام مصلحة الجمارك - فيما يتعلق بطلب اتخاذ الاجراءات في جريمة التهريب أو رفع الدعوى الجنائية - ولاية عامة باعتباره هو وحده الأصل ومن عداه ممن ينبهم وكلاء عنه في الطلب . عموم ولايته هذه تجيز له عموم تفويضه لغيره فيما له من حق الطلب ، أما الطلب نفسه فالشأن فيه كالشأن في الإذن أو الشكوى يجب أن يكون في كل قضية على حدة .
٤١٥	٢٤	١ (الطن رقم ١١٦٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٧/٥/١٩٦٦)
	هيئة عامة	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

٢ — صياغة المادة الرابعة من القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ في شأن أحكام التهريب الجمركي على غرار المادة التاسعة من قانون الإجراءات الجنائية . توجيه الخطاب فيها من الشارع إلى النيابة العامة — باعتبارها السلطة صاحبة الولاية فيما يتعلق بالدعوى الجنائية — دون غيرها من جهات الاستدلال ومنها مصلحة الجمارك المكلفة أصلاً بتنفيذ قانون التهريب الجمركي والمنوط بها من بعد توجيه الطلب إلى النيابة العامة بالبدء في إجراءات الدعوى الجنائية . هذه الإجراءات لا تبدأ إلا بالتحقيق الذي تجريه النيابة العامة دون غيرها بوصفها سلطة تحقيق سواء بنفسها أو بمن تندبه لهذا الغرض من مأموري الضبط القضائي أو برفع الدعوى أمام جهات الحكم . أي إجراء آخر تقوم به جهات الاستدلال ولو في حالة التلبس بالجريمة لا تبدأ به الدعوى ، ولا يرد عليه قيد الشارع في توقفه على الطلب .

(الطعن رقم ١١٦٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٧ / ٥ / ١٩٦٦) ١ ٢٤ ٤١٥
هيئة عامة

(ج)

جمارك

راجع : تهريب جمركي .

(القاعدة رقم (١) هيئة عامة بالصحيفة رقم ٤١٥ ع ٢) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ح) <u>حكم</u>
		تسبيبه :
		” ما لا يعيب الحكم في نطاق التدليل “ .
		خطأ الحكم في ذكر مادة العقاب على وجهها الصحيح . لا يقدح في سلامته . ما دام قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقاً صحيحاً .
٤١٥	٢٤ هيئة عامة	(الطنن رقم ١١٦٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٧/٥/١٩٦٦)
		(د) <u>دعوى جنائية</u>
		راجع : تهريب جمركي .
		(القاعدة رقم (١) هيئة عامة بالصحيفة رقم ٤١٥ ع ٢)
		(ع) <u>عقوبة</u>
		سريان القيد الوارد في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين المعدل على العقوبة المنصوص عليها في قرار وزير التموين الرقيم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المعدل من جهة مدم جواز الحكم بوقف تنفيذها . علة ذلك : ورود هذا القيد في أصل التشريع الذي صدر قرار وزير التموين استناداً إليه بناء على التفويض المحدد فيه .
٨٨١	٣٤ هيئة عامة	(الطنن رقم ٤٤٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٢٠/١٢/١٩٦٦)

رقم الصفحة	رقم القامدة والمدد	
		<p style="text-align: center;">(ق)</p> <p style="text-align: center;"><u>قانون</u></p> <p style="text-align: right;">تفسيره :</p> <p>إيراد الشارع مصطلحا معينا في نص ما لمعنى معين . وجوب صرفه إلى معناه في كل نص آخر يرد فيه .</p> <p>(الطعن رقم ١١٦٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٧)</p>
٤١٥	٢٤ هيئة عامة	

ثانيا - الأحكام الصادرة من الدائرة الجزائية

(١) نقابات

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	صحافة
		انتخاب مجلس نقابة الصحفيين والنقيب :
		١ - عملية انتخاب مجلس نقابة الصحفيين تتم على مرحلتين متعاقبتين تباشرها الجمعية العمومية (الأولى) بانتخاب أعضاء مجلس النقابة (والثانية) بعد إعلان نتيجة المرحلة الاولى بانتخاب النقيب من بين أعضاء مجلس النقابة . بطلان عملية الانتخاب - في مرحلتها - يلزم عنه إجراء انتخاب جديد لأعضاء مجلس النقابة يعقبه انتخاب النقيب من بين الفائزين بعضوية المجلس .
٤٢٥	٢٤ ع ١ نقابات	(الطعون أرقام ٢ و ٣ لسنة ٣٥ ق "صحافة" - جلسة ١٩٦٦/٥/٣١) ...
		٢ - عند التعارض بين نصين أحدهما وارد في القانون والآخر في لائحته التنفيذية فإن النص الأول يكون هو الواجب التطبيق . مثال لنص وارد في القانون ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بنقابة الصحفيين ونص آخر وارد في اللائحة الداخلية لنقابة الصحفيين .
٤٢٥	٢٤ ع ١ نقابات	(الطعون أرقام ٢ و ٣ لسنة ٣٥ ق "صحافة" - جلسة ١٩٦٦/٥/٣١) ...

محاماه

القيد بجدول المحامين المشتغلين :

١ - خلو نص المادة ١٨ من القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن المحاماه أمام المحاكم من النص على العمل للنظير لعضوية هيئة التدريس أو العمل في وظائف المعيدين . قصر الشارع ما يحسب من مدة التمرين أو الاشتغال أمام المحاكم على مدة شغل وظيفة التدريس أو المعيد ذاتها دون ما يماثلها في طبيعة العمل .

(الطعن رقم ٣ لسنة ٢٦ ق "نظم محامين" - جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٠) ... ٣ ع ٢٤ ٨٩٠ نقابات

٢ - قرار لجنة قبول المحامين باعادة قيد اسم المحامي بجدول المحامين المشتغلين لا يقرره مركزا قانونيا ذا أثر رجعي ، وإنما هو ينشئ هذا المركز من يوم صدوره فحسب .

(الطعن رقم ٣ لسنة ٢٦ ق نظم محامين" - جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٠) .. ٣ ع ٢٤ ٨٩٠ نقابات

٣ - خلو المادة ١٨ من القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن المحاماه أمام المحاكم من النص على العمل للنظير للقضاء أو الأعمال الفنية في مجلس الدولة أو النيابة أو إدارة قضايا الحكومة أو قسم قضايا الأوقاف . اتجه الشارع إلى عدم احتساب مدة الاشتغال في الأعمال المعتبرة نظيرة لتلك الأعمال إلا بعد صدور قرار من وزير العدل .

نص المادة ٢٦ من القانون المذكور لاصلة له باحتساب مدد الأعمال القضائية والفنية التي عيبتها المادة ١٨ سالفه الذكر .

(الطعن رقم ٥ لسنة ٢٦ ق "نظم محامين" - جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٠) ... ٤ ع ٣٤ ٨٩٥ نقابات

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>اجراءات التقرير بالطعن بالنقض في قرار لجنة قيد المحامين :</p> <p>وجوب حصول التقرير بالطعن في قرار لجنة قيد المحامين</p> <p>وايداع الأسباب التي يبنى عليها الطعن في الميعاد المحدد بالمادة ٦</p> <p>من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن المحاماه .</p> <p>(الطعن رقم ١ لسنة ٣٩ ق "نظم محامين" - جلسة ١٢/١٢/١٩٦٦) ..</p>
٨٨٦	٢ ع ٣٤ نقابات	

(ب) المواد الجزائية

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

(١)

إتفاق . إتلاف . إثبات . إجراءات .
 إجراءات المحاكمة . إحالة . أحداث مشردون .
 أحكام عسكرية . أحوال شخصية . إختصاص .
 إختلاس أشياء محجوزة . إختلاس أموال
 أميرية . إخفاء أشياء متحصلة من جريمة .
 إخفاء أشياء مسروقة . إرتباط . أسباب
 الإباحة وموانع العقاب . إستئناف . إستجواب .
 إستيقاف . إشتباه . إشتراك . إصابة خطأ .
 إصلاح زراعى . إعتراف . إعلام شرعى .
 إعلان . إفلاس . إقتران . إكراه . إلتماس
 إعادة النظر . إمتناع عن بيع سلعة مسعرة .
 إمتناع عن تخفيض أجرة . أمر إحالة . أمر
 بالألا وجه . أمر حفظ . أمن دولة . إنتخاب .
 إهانة . إهمال جسيم . أوراق رسمية . إيجار أما كن .

اتفاق

راجع : ضرب أفضى إلى الموت .

(القاعدة رقم ٩٩ بالصحيفة رقم ٢٤٥٥١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

إتلاف

جريمة الاتلاف . طبيعتها : جريمة عمدية . القصد الجنائي فيها . تحققه : بتعمد الجاني ارتكاب الفعل المنهى عنه ، واتجاه إرادته إلى إحداث الإتلاف ، وعلمه بأنه يحدثه بغير حق . ضرورة تحدث الحكم عنه استقلالا أو أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه وإلا كان قاصرا .

(الطعن رقم ١٣٧٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/١٧) ... ١٧٩ ع ٣ ٩٦٨

إثبات

إثبات بوجه عام :

١ - المحاكمة الجنائية . العبرة فيها باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه . لا يصح مطالبة بالأخذ بدليل بعينه فيما عدا الأحوال التي قيده القانون فيها بذلك .

(الطعن رقم ١١٦٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١) ... ١٣ ع ١٤ ٦٩
(والطعن رقم ٢٠٠١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٧) ... ٥٣ ع ١٤ ٢٦٦
(والطعن رقم ٨٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٩) ... ٨٠ ع ١٤ ٤٠٦
(والطعن رقم ١٣٦٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/٣١) ... ١٩٥ ع ٣ ١٠٣٧
(والطعن رقم ١٣١٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٥) ... ٢٢٥ ع ٣ ١١٩٠

٢ - إثبات التزوير واستعماله . ليس له طريق خاص . العبرة بما تطمئن إليه المحكمة من الأدلة السائغة . أمثلة .

(الطعن رقم ١١٦٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١) ... ١٣ ع ١٤ ٦٩
(والطعن رقم ١٨١٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/١٥) ... ٦٠ ع ١ ٣٠٣

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة	
		٣ - وجوب استناد القاضي في المواد الجنائية في ثبوت الحقائق القانونية إلى الدليل الذي يقتنع به وحده .
٢٣٣	٤٥	(الطن رقم ١٨٦٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٧)
		٤ - قول المحكمة في حكمها - تأييدا لعدم تعذر الرؤية - بسطوع القمر في مساء اليوم الخامس من شهر العربي بمراعاة توقيت الحادث في الساعة التاسعة مساء . حقيقة لا تخفى باعتبارها من المعلومات العامة .
٢٦٦	٥٣	(الطن رقم ٢٠٠١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٧)
		٥ - لمحكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من جماع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها . ما دام استخلاصها سائغا .
٢٦٦	٥٣	(الطن رقم ٢٠٠١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٧)
		٦ - لمحكمة الموضوع إطراح أية ورقة غير جديرة بثقتها .
٢٧٨	٥٥	(الطن رقم ١٣٨٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٨)
		٧ - تقدير أدلة الصورية . موضوعي .
٦٩٥	١٢٨	(الطن رقم ٢٧٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢٤)
		٨ - لمحكمة الموضوع تكوين عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة ومناصر في الدعوى . عدم التزامها باتباع طرق معينة في الإثبات إلا في الحالات التي نص عليها القانون .
٧٩٤	١٥٠	(الطن رقم ٧٢١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/١٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	رقم
		٩ — لموظفي الجمارك تفتيش الأمتعة والأشخاص في حدود منطقة المراقبة الجمركية . عشورهم أثناء التفتيش على دليل يكشف عن جريمة غير جمركية مماقب عليها في القانون العام . جواز الاستدلال بهذا الدليل أمام المحاكم في تلك الجرائم .
١٠٣٧	٣٤١٩٥	(الطن رقم ١٣٦٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/٢١)
		اعتراف :
		١ — الاعتراف في المواد الجنائية . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع . لها الأخذ به بالكامل أو تجزئته فتأخذ منه بما تظمن إليه دون التقيد بالأخذ ببقائه .
٥٠	١٤ ٢	(الطن رقم ١٧٦١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٣)
٦١٩	٢٤١١١	(والطن رقم ٤٠٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٦)
١١٩٠	٣٤٢٢٥	(والطن رقم ١٣١٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٥)
		٢ — القول كقاعدة عامة ببطلان اعتراف المتهم أمام النيابة استنادا إلى مجرد بطلان القبض والتفتيش السابقين عليه . غير صحيح . للمحكمة الأخذ بهذا الاعتراف متى تبينت من الوقائع والأدلة المطروحة هاها أنه صدر مستقلا عن القبض والتفتيش .
٥٠	١٤ ٩	(الطن رقم ١٧٧٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١٧)
٦٥٨	٢٤١١٩	(والطن رقم ٢٩٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣)
		٣ — لمحكمة الموضوع الأخذ باعتراف المتهم في أية مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة ولو عدل عنه بعد ذلك ، متى اطمأنت إليه .
٩٤	١٤ ١٧	(الطن رقم ١٨٦٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٧)
٧٤٣	٢٤١٣٧	(والطن رقم ٦٣٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٦)
١١٠٤	٣٤٢٠٧	(والطن رقم ١٧٤٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/١٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٤ — سلطان الوظيفة في ذاته أو مجرد الخشية منه لا يعد إكراها مبطلا للاعتراف . ما دام لم يستغل إلى المتهم بالأذى ماديا أو معنويا .
١٠٨٩	٢٠٤ ع ٣	(الطن رقم ١٢٤٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/١٤)
		• — لمحكمة الموضوع الاستناد في إدانة المتهم إلى أقوال متهمين آخرين .
١١٠٤	٢٠٧ ع ٣	(الطن رقم ١٧٤٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/١٤)
		راجع أيضا : حكم .
		(القاعدة رقم ٣٤ بالصحيفة رقم ١٨٩ ع ٢)
		شهود :
		١ — عدم حظر القانون سماع الشهادة التي تؤخذ على سبيل الاستدلال بلا يمين . للمحكمة الأخذ بها والاعتماد عليها متى اقتنعت بصحتها .
١٠	١٤ ع ٣	(الطن رقم ١٨٧٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٣)
		٢ — معاملة الشارع الأجرة — في القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ في شأن إيجار الأماكن — معاملة الواقعة المادية . إباحته للمستأجر إثباتها بطرق الإثبات كافة بما فيها القرائن .
١١٠	٢١ ع ١	(الطن رقم ١٣٦٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٨)
		٣ — اختلاف نطاق تطبيق القانون ١٦٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الإعفاءات من الضريبة على العقارات المبنية وخفض الإيجارات بمقدار الإعفاء من نطاق تطبيق القانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ في شأن إيجار الأماكن . دفاتر الحصر هي

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		السند الوحيد الذي يشهد بمقدار الضريبة المفروضة . أما الأجرة الفعلية التي يدفعها المستأجر فالبيئة فيها مطلقة .
١١٥	١٤ ٢١	(الطن رقم ١٣٦٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٨)
		٤ - أخذ المحكمة بشهادة شاهد يفيد إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .
٢٦٦	١٤ ٥٣	(الطن رقم ٢٠٠١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٧)
		٥ - تجزئة الشهادة من إطلاقات محكمة الموضوع . إغفالها إيراد بعض الوقائع من أقوال الشاهد . إفادته ضمنيا عدم اطمئنانه إليها . عدم التزامها ببيان علة ما ارتأته .
٢٦٦	١٤ ٥٣	(الطن رقم ٢٠٠١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٧)
		٦ - تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله . لا يعيب الحكم . ما دامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصا سائغا .
٣٠٨	١٤ ٦١	(الطن رقم ١٨٧٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١٥)
		٧ - للمحكمة الأخذ بأقوال الشاهد في التحقيقات وإن خالفت أقواله بجلسة المحاكمة . عدم التزامها ببيان العلة .
٨٢٣	٢٤ ١٥٥	(الطن رقم ٩٧٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/١٤)
٩٨٨	٣٤ ١٨٤	(والطن رقم ١١٩٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/١٨)
		٨ - حق محكمة الموضوع في تجزئة أقوال الشهود . حده : أن يكون فيما يمكن فيه التجزئة بأسباب خاصة بمتهم أو متهمين بذواتهم لا باعتبارات عامة تنصرف إلى كل المتهمين وتصدق في حقهم جميعا ، وبشرط أن لا تمسح المحكمة تلك الأقوال بما يحياها عن معناها ويحرفها عن مواضعها . مثال .
٩٦٣	٣٤ ١٧٨	(الطن رقم ١٠٣١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/١٧)

رقم الصفحة	رقم الفاعلة والعدد	
		٩ - قيام المانع الأدبي أو عدم قيامه مما يدخل في نطاق الوقائع . تقديره متروك لقاضي الموضوع .
١٠٣١	٣٤١٩٤	(الطن رقم ١٢١٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/٣١)
		قرائن :
		”قرائن قضائية“ :
		حجية الشيء المحكوم فيه لا ترد إلا على منطوق الحكم والأسباب المكمل له .
١٢٥٣	٣٤٢٤٠	(الطن رقم ١٣٠٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/١٣)
		خبرة :
		١ - تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات . أمر موكل إلى محكمة الموضوع .
٩٤	١٤ ١٧	(الطن رقم ١٨٦٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٧)
٣٠٨	١٤ ٦١	(والطن رقم ١٨٧٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١٥)
٣٦٢	١٤ ٧٢	(والطن رقم ١٢٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٨)
٤٩١	٢٤ ٩٤	(والطن رقم ١٩٦٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٦)
٩٧١	٣٤ ١٨٠	(والطن رقم ١٤٢٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/١٧)
١٠٦١	٣٤ ١٩٩	(والطن رقم ١١٩٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/١)
		٢ - عدم التزام محكمة الموضوع بإجابة طلب نذب خبير في الدعوى . ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ، أو كان في مقدورها أن تشق طريقها في المسألة المطروحة عليها .
١١٥	١٤ ٢١	(الطن رقم ١٣٦٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٨)
٣٦٢	١٤ ٧٢	(والطن رقم ١٢٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٣٠٨	١٤٦١	٣ - للمحكمة الجزم بما لم يجزم به الأطباء في تقاريرهم . متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكده لديها . (الطعن رقم ١٨٧٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١٥)
٩٧١	٣٤١٨٠	٤ - ندب خبير في الدعوى لا يسلب المحكمة حقها في تقدير وقائعها وما قام فيها من أدلة الثبوت . (الطعن رقم ١٤٢٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/١٧)
٩٧١	٣٤١٨٠	٥ - تجريح أقوال أحد شهود الإثبات بسبب ما يصيبه من العشى ليلا . واقعة يمكن إدراكها بالحس بغير ما حاجة للجوء إلى ذوى الخبرة بشأنها . للمحكمة التعويل في إثبات ما قنعت به في خصوصها على أقوال الشهود . (الطعن رقم ١٤٢٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/١٧)
		راجع أيضا : قوة الشيء المقضى . (القاعدة رقم ٩٧ بالصيغة رقم ٢٤٥٤١) . ونقض . (القاعدة رقم ١١١ بالصيغة رقم ٢٤٦١٩)
		<hr/>
		إجراءات
		<hr/>
١١٨٢	٢٢٣	الأعمال الاجرائية تجرى على حكم الظاهر . هي لا تبطل من بعد نزولا على ما قد ينكشف من أمر الواقع . (الطعن رقم ١٠٠٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

اجراءات المحاكمة

١ — عدم حظر القانون سماع الشهادة التي تؤخذ على سبيل الاستدلال بلا يمين . للمحكمة الأخذ بها والاعتماد عليها متى اقتنعت بصحتها .

(الطن رقم ١٨٧٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٣) ... ٣ ع ١٥

٢ — لمتهم أن يعرض عذره في عدم الحضور بأي طريقة تكفل إبلاغه إلى المحكمة .

(الطن رقم ١٩٠٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١٠) ... ٨ ع ٤٥

٣ — متى يقضى في المعارضة في غيبة المعارض ، باعتبارها كأن لم تكن أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه ؟ إذا كان تخلفه عن الحضور حاصلًا بدون عذر وإلا كانت إجراءات المحاكمة معيبة .

محل نظر العذر القهري المانع وتقديره . عند استئناف الحكم أو عند الطعن بالنقض .

(الطن رقم ١٩٠٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١٠) ... ٨ ع ٤٥

٤ — المحاكمة الجنائية . العبرة فيها باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه . لا يصح مطالبته بالأخذ بدليل بعينه فيما عدا الأحوال التي قيده القانون فيها بذلك .

(الطن رقم ١١٦٢ لسنة ١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١) ... ١٣ ع ٦٩

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		٥ - فقدان تقرير التاخير بعد تلاوته . لا يبطل الإجراءات بعد صحة .
١١٥	٢١ ع ١٤	(الطن رقم ١٣٦٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٨)
		٦ - الأصل في الإجراءات الصحة . الادعاء بما يخالف ما أثبت في محضر الجلسة أو الحكم لا يكون إلا بالطن بالتزوير .
١١٥	٢١ ع ١٤	(الطن رقم ١٣٦٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٨)
		٧ - ثبوت أن الفعل المكون للجريمة في حق أحد المتهمين لا يؤدي إلى تبرئة الآخر من التهمة التي نسبت إليه . لا تعارض في المصلحة . لمحام واحد تولى الدفاع عنهما .
١٤٥	٢٦ ع ١٤	(الطن رقم ١٩٠٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١٤)
		٨ - خلو محضر الجلسة من إثبات دفاع الخصم . لا يعيب الحكم . على الخصم إذا كان يهمله تدوينه طلب إثباته صراحة في المحضر . عليه إن ادعى مصادرة المحكمة لحقه في الدفاع أن يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم ، وإلا لم تجز الحاجة من بعد أمام محكمة النقض .
١٧٥	٣٢ ع ١٤	(الطن رقم ٩٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢١)
٢١١	٣٩ ع ١٤	(والطن رقم ١٩٧٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٨)
١١١٥	٣٤٢٠٩ ع ٣	(والطن رقم ١٢٧٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/٢١)
		٩ - الأصل أن المحكمة الاستئنافية لا تجرى تحقيقا في الجلسة . حقها في هذا النطاق مقيد بوجوب مراعاتها مقتضيات حق الدفاع . وجوب سماعها الشهود الذين

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة ، واستبعاد كل نقص آخر في إجراءات التحقيق . المادة ٤١٣ إجراءات .
١٨٥	٣٣ ع ١٤	(الطن رقم ١٧٥٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٢)
٢٤٧	٤٩ ع ١٤	(والطن رقم ١٩٨٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٧)
١٠٤٩	١٩٧ ع ٣	(والطن رقم ١٤٤٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/٣١)
		١٠ — اختلاف وصف الحرز المرسل من النيابة إلى الطب الشرعي والحرز الموصوف بتقرير التحليل : على المحكمة أن تجرى تحقيقا تستجلي منه حقيقة الأمر .
١٨٩	٣٤ ع ١٤	(الطن رقم ١٧٨٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٢)
		١١ — التمسك بقصور البيانات التي يجب أن تشمل عليها التهمة الموجهة إلى المتهم . وجوب إبدائه لدى محكمة الموضوع لتنظره وتقرر ما تراه في شأن استيفاء هذه البيانات .
٢٤٧	٤٩ ع ١٤	(الطن رقم ١٩٨٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٧)
		١٢ — قرار المحكمة الذي تصدره بصدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة . طبيعته : قرار تحضيرى لا تتولد عنه حقوق الخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق .
٢٤٧	٤٩ ع ١٤	(الطن رقم ١٩٨٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٧)
		١٣ — الدفع ببطلان الإجراءات لاستجواب المحكمة للمتهم . سقوطه إذا حصل الاستجواب بحضور محاميه ولم يبد اعتراضا عليه .
٢٧٣	٥٤ ع ١٤	(الطن رقم ١٠١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		١٤ — الاستجواب المحظور هو الذى يواجه فيه المتهم بأدلة الاتهام التى تساق عليه ليقول كلمته فيها تسليما بها أو دحضا لها .
٢٧٣	١٤ ٥٤	(الطن رقم ١٠١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٧)
		١٥ — عدم تقييد المحكمة بطلبات المدعى المدنى (رافع الدعوى المباشرة) عند إنزال حكم قانون العقوبات على واقعة الدعوى . مثال .
٢٧٨	١٤ ٥٥	(الطن رقم ١٣٨٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٨)
		١٦ — التنازل عن السند المزور ممن تمسك به فى الدعوى المدنية . لا أثر له على وقوع جريمة التزوير أو الاستعمال .
٣٠٣	١٤ ٦٠	(الطن رقم ١٨١٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٥)
		١٧ — وقف السير فى دعوى التزوير أمام المحكمة المدنية طبقا لمادة ٢٨١ مرافعات . لا أثر له على جرمية التزوير والاستعمال .
٣٠٣	١٤ ٦٠	(الطن رقم ١٨١٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٥)
		١٨ — إعلان المتهم لحضور جلسة المحاكمة أمام محكمة الجنايات لأقل من الأجل المحدد قانونا . لا أثر له فى صحة الاعلان . للمتهم أن يطلب أجلا لتحضير دفاعه ، وعلى المحكمة إجابته وإلا كانت إجراءات المحاكمة باطلة .
٣٢٩	١٤ ٦٤	(الطن رقم ٩٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢١)
		١٩ — المواعيد الخاصة بتكليف المتهم بالحضور أمام مرحلة الإحالة ومحكمة الجنايات . تقريرها لمصلحة المتهم نفسه . سكوته عن التمسك بعدم مراعاتها أمام محكمة الموضوع . اعتباره متنازلا عنها .
٣٢٩	١٤ ٦٤	(الطن رقم ٩٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٣٦٢	٧٢ ع ١٤	<p>٢٠ — اطمئنان المحكمة إلى ما جاء بتقرير قسم أبحاث الترييف والتزوير من أن العبارات المدونة على أغلفة المخدرات المضبوطة وأوراقها قد حررت بخط الطاعن . لا يعيب الحكم عدم اطلاع المحكمة على الأغلفة أو أوراق الاستكتاب وعرضها على المتهم . طالما أنه لم يطلب هو أو المدافع عنه الاطلاع عليها .</p> <p>(الطن رقم ١٢٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٨)</p>
٣٩٥	٧٨ ع ١٤	<p>٢١ — وجوب نظر الجرائم المرتبطة أمام محكمة واحدة بإحالتها جميعا بأمر إحالة واحد إلى المحكمة المختصة مكانا باحداها أو بضم الدعاوى المتعددة إلى محكمة واحدة إذا كانت النيابة العامة قد رفعت الدعوى الجنائية ولما يفصل فيها .</p> <p>المقصود بالجرائم المرتبطة : هي التي تتوافر فيها الشروط المنصوص عليها في المادة ٣٢ عقوبات . الارتباط البسيط : هو الذي لا تتوافر فيه شروط المادة ٣٢ عقوبات . في أحوال هذا الارتباط : ضم الدعاوى المتعددة جوازي للمحكمة ، إلا أنها تلتزم بالفصل في كل منها على حدة .</p> <p>(الطن رقم ١٩٠٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٩)</p>
٤٣٨	٨٣ ع ٢٤	<p>٢٢ — حضور محام مع الطاعن وحده وإتاحة الفرصة له أن يتناول بكامل الحرية تفنيده ما أسند إليه . حضور محام آخر مع المتهم الثاني في الدعوى . تعرض المحامي الأخير في مرافعته إلى الطاعن . لا بطلان في الإجراءات . المتهم الثاني هو صاحب المصلحة في التشكي من ذلك .</p> <p>(الطن رقم ٤٤٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/١٨)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٤٥٥	٢٤ ٨٧	٢٣ — المحاكمة الجنائية . العبرة فيها بالتحقيق الذى تجريه المحكمة . لا وجه للنسب على الإجراءات السابقة عليها التى لم يثر شئ فى شأنها أمام المحكمة . (الطعن رقم ٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/١٩)
٤٥٥	٢ ٤٨٧	٢٤ — للمحقق أو المحكمة إدراك معانى إشارات الأيكم والأصم بغير الاستعانة بنخبير . ما دام أنه كان فى الاستطاعة تبين معنى تلك الإشارات . (الطعن رقم ٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/١٩)
٤٦٠	٢٤ ٨٨	٢٥ — حجز المحكمة القضية للحكم . عدم التزامها بإعادتها إلى المرافعة لإجراء تحقيق فيها . (الطعن رقم ٧٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/١٩)
٤٦٠	٢٤ ٨٨	٢٦ — محكمة ثانى درجة تحكم فى الأصل على مقتضى الأوراق . هى لا تجرى من التحقيق إلا ما ترى لزوما لإجرائه . عدم التزامها إلا بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة . تقرير المحكمة من تلقاء نفسها بسماع أحد الشهود . قرار تحضيرى صادر منها فى صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة . لها العدول عنه . (الطعن رقم ٧٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/١٩)
٧٢٦	٢٤ ١٣٤	(والطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٣١)
		٢٧ — الأصل فى الأحكام الجنائية أنها تبين على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة فى الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكنا . للمحكمة أن تقرر تلاوة أقوال الشاهد إذا تعذر سماعه أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		تمسك الدفاع عن الطاعن في ختام مرافقته بسماع أقوال الشاهد ومناقشته فيها . طلب النيابة العامة القبض على الطاعن في حالة إجابة طلبه وتأجيل الدعوى . اضطرار محامى الطاعن إلى التنازل عن طلبه . عدم تحقق المعنى الذى قصده الشارع في المادة ٢٨٩ إجراءات المعدلة .
٥٨٢	٢ع١٠٤	(الطنن رقم ٧٣٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٩)
١٠١١	٣ع١٨٩	(والطنن رقم ١٤٣٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٤)
		٢٨ - حق الدفاع ينحول للتمهم إبداء ما يعن له من طلبات التحقيق ما دام أن باب المرافعة لا يزال مفتوحا . نزول الطاعن عن طلب سماع الشاهد لا يسلبه حقه في العدول عن ذلك النزول والتمسك بتحقيق طلبه ما دامت المرافعة لا زالت دائرة .
٥٨٢	٢ع١٠٤	(الطنن رقم ٧٣٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٩)
		٢٩ - قعود الطاعن عن سلوك الطريق الذى رسمه قانون الإجراءات لسماع شهوده - الذين لم تدرج أسماؤهم في قائمة الشهود - أمام محكمة الجنايات . لا تريب على المحكمة إن هي فصلت في الدعوى دون سماعهم .
٦٥٨	٢ع١١٩	(الطنن رقم ٢٩٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣)
٨٠٦	٢ع١٥٢	(والطنن رقم ٨٥٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/١٤)
		٣٠ - حق محكمة الجنايات في إقامة الدعوى الجنائية عن جنائية أو جنحة مرتبطة بالتهمة المعروضة عليها استثناء من مبدأ الفصل بين سلطتى الاتهام والمحاكمة . هذا الحق محدود بتحريك الدعوى أمام سلطة التحقيق أو المستشار المندوب لتحقيقها من بين أعضاء الدائرة التى تصدرت لها . للجهة التى تجرى التحقيق حرية التصرف فى الأوراق حسبما يترأى لها .
٦٨٩	٢ع١٢٧	(الطنن رقم ٨٩٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣)

رقم الصفحة	واحد	
٦٨٩	٢٤١٢٧	<p>٣١ — على محكمة الجنايات تأجيل الدعوى الأصلية حتى يتم التصرف في الدعوى الجديدة التي تصدت لها . عليها إذا أحيلت إليها وكانت مرتبطة بالدعوى الأصلية ارتباطا لا يقبل التجزئة أن تحيل الدعويين معا إلى محكمة أخرى .</p> <p>(الطن رقم ٨٩٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣)</p>
٧٦٢	٢٤١٤٢	<p>٣٢ — الأصل في المحاكمة الجنائية أنها تبنى على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في الجلسة . تحميم ترديد أقوال الشهود . لا جدوى منه ، سواء تخلفوا أم حضروا ، متى كانت تلك الأقوال مسلمة من الخصوم في الدعوى .</p> <p>القانون لا ينحول الخصم طلب إعادة سماع الشهود إلا إيضاها أو تحقيقا للوقائع التي أدوا شهادتهم عنها .</p> <p>(الطن رقم ٦٤٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٦)</p>
٧٨٧	٢٤١٤٨	<p>٣٣ — المحاكمات الجنائية تقوم أساسا على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بالجلسة في مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود إثباتا ونفيا مادام سماعهم ممكنا . القانون — حين رسم الطريق الذي يتبعه المنهم في إعلان الشهود الذين يرى مصلحة في سماعهم أمام محكمة الجنايات — لم يتجه إلى الإخلال بتلك الأسس الجوهرية .</p> <p>طلب المدافع عن الطاعن استدعاء باقي شهود الواقعة — الذين أشار إليهم شاهد الإثبات لأول مرة في شهادته بجلاسة المحاكمة — لسماع أقوالهم . عدم إجابة هذا الطلب وإغفال الحكم الرد عليه . عيب .</p> <p>(الطن رقم ٧١٧ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/١٣)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣٤ — مجرد عدم توقيع رئيس المحكمة وكاتبها على كل صفحة من صفحات محاضر الجلسات الاستئنافية لا يرتب بطلانا في الإجراءات .
٨٣٣	٢٤١٥٧	(الطنن رقم ٣٩٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠)
		٣٥ — تعديل المحكمة وصف التهمة من إحراز مخدر بقصد الاتجار إلى إحرازه مجردا عن قصدى الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصى دون تنبيه الدفاع . لا إخلال بحق الدفاع .
٨٥٢	٢٤١٦١	(الطنن رقم ٩٤١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠)
		٣٦ — للمحكمة إذا استحال عليها سماع الشهود الرجوع إلى أقوالهم في التحقيقات والاعتماد عليها في حكمها .
٨٢٢	٢٤١٦٢	(الطنن رقم ٧٢٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٢١)
		٣٧ — الحكم يكمل محضر الجلسة في إثبات ماتم أمام المحكمة من اجراءات . علة ذلك ؟
٩٠٨	٣٤١٦٧	(الطنن رقم ١٣٦٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/٣)
		٣٨ — الاحالة — بالنسبة إلى البيانات الخاصة بالإجراءات التى تمت أمام المحكمة — إلى محضر جلسة سابق لهيئة أخرى خلاف تلك التى أصدرت الحكم . لا عيب فيه . علة ذلك ؟
٩٠٨	٣٤١٦٧	(الطنن رقم ١٣٦٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/٣)
		٣٩ — قاعدة حظر استجواب المتهم إلا بقبوله شرعت لمصلحته . له التنازل عنها صراحة أو ضمنا .
٩٣٩	٣٤١٧٤	(الطنن رقم ١٤٤٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/١١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٤٠ - افصاح الحكم عن اطمئنانه إلى اقرار كل من المتهمين قبل الآخر وتعويله على اقرارهما في ادانتهما . وجوب فصل دفاعهما واقامة محام مستقل لكل منهما .
٩٤٧	٣٤١٧٥	(الطعن رقم ١٠١٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/١٧)
		٤١ - إسناد تهمة حيازة المخدر إلى الطاعن وزوجته معا . قيام التعارض بين مصلحتهما في الدفاع . ضرورة فصل دفاع كل منهما عن الآخر .
٩٩٤	٣٤١٨٥	(الطعن رقم ١٢٧٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/١٨)
		٤٢ - تكليف شهود الإثبات بالحضور منوط بالنيابة العامة . لا شأن لاتهم به . إصراره على طلب سماع شهودى الإثبات الغائبين . رفض المحكمة هذا الطلب دون أن تثبت أنه امتنع عليها ذلك . إخلال بحق الدفاع .
١٠١١	٣٤١٨٩	(الطعن رقم ١٤٣٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٤)
		٤٣ - محاكمة الجاني عن جريمة مستمرة تشمل جميع الأفعال أو الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى وحتى صدور حكم بات فيها . مثال .
١٠٩٤	٣٤٢٠٥	(الطعن رقم ١٢٥١ و ١٢٥٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/١٤)
		٤٤ - ما يثيره الطاعن من إدانته بجريمة إختلاس لم ترفع إلى المحكمة بالطريق القانونى ولم يتناولها الدفاع فى صرافته ، وبجريمة تزوير ورقة لم يثبت بها ما يخالف الحقيقة . لا جدوى منه . طالما أن المحكمة طبقت المادة ٣٢ عقوبات وهاقبته بالعقوبة الأشد عن جريمة أخرى أسندت إليه .
١١١٩	٣٤٢١٠	(الطعن رقم ١٢٨٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/٢١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٤٥ — اختلاف جريمة المادة ١١٣ مكرر عقوبات في أركانها وعناصرها والعقوبة المقررة لها عن الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٣ .
		رفع الدعوى الجنائية على الطاعن بمقتضى المادة ١/١١٣ مكرر عقوبات . إدانة الحكم له بموجب المادة ١١٣ دون تعديل التهمة في مواجهته أو لفت نظر الدفاع . إخلال بحق الدفاع .
١١٢٥	٣٤٢١١	(الطن رقم ٧٨٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١١/٢١/١٩٦٦)
		٤٦ — تغيير المحكمة التهمة من شروع في قتل عمد مع سبق الاصرار والترصد إلى سرقة ليل مع حمل سلاح دون لفت نظر الدفاع . أثره : إبتناء الحكم على إجراء باطل يعيبه بما يستوجب نقضه . تناول التحقيقات تهمة الشروع في السرقة . لا يغنى عن ذلك .
١٢٣٢	٣٤٢٣٥	(الطن رقم ١٢٤٤ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٢/١٢/١٩٦٦)
		٤٧ — عدم إعلان المتهم بقائمة شهود الاثبات لا يترتب عليه بطلان . له الاعتراض على سماع الشاهد الذى لم يعلن به فى قائمة الشهود .
١٢٨٨	٣٤٢٤٨	(الطن رقم ١٤٢٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٢/٢٦/١٩٦٦)
		٤٨ — عدم إعلان الخصوم بالأمر الصادر بالإحالة إلى محكمة الجنايات خلال الأجل المحدد لا يفنى عليه بطلانه .
١٢٨٨	٣٤٢٤٨	(الطن رقم ١٤٢٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٢/٢٦/١٩٦٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

٤٩ — أوجه البطلان المتعلقة بإجراءات التكليف بالحضور،
عدم تعلقها بالنظام العام . حضور المتهم الجلسة بنفسه
أو بوكيل عنه . ليس له التمسك بهذا البطلان . له أن يطلب
تصحيح التكليف أو امتياف أى نقص فيه واعطائه ميعادا
لتحضير دفاعه .

(الطعن رقم ١٤٢٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٦) ٣٤٢٤٨ ١٢٨٨

راجع أيضا : وصف التهمة .

(القاعدة رقم ١٨١ بالصيغة رقم ٩٧٧ ع ٣)

إحالة

راجع : دعوى مدنية .

(القاعدة رقم ٦٩ بالصيغة رقم ٢٤٨ ع ١)

أحداث مشردون

١ — تشرد الحدث ببيانه عادة في الطرقات . من جرائم
العادة . يلزم لتوافرها ثبوت تكرار فعل مييت الحدث
في الطرقات .

قعود الحكم عن استظهار توافر ركن العادة . قصور .

(الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٦) ٢٤١٠٩ ١١٦

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - ضباط مكاتب حماية الأحداث من مأموري الضبط القضائي . انبساط اختصاصهم على ما يرتكبه الأحداث من جرائم وامتداده إلى غيرهم من غير الأحداث حماية لهؤلاء ومكافحة لإستغلالهم إستغلالا غير مشروع أو تحريضهم على البغاء أو التسول أو ارتكاب الجرائم .
٩٠٣	٣٤١٦٦	(الملن رقم ١٢٩٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/٢)
أحكام عسكرية		
		راجع . تفتيش .
		(القاعدة رقم ١٩٦ بالصحيفة رقم ١٠٤٤ ع ٣) .
أحوال شخصية		
		راجع : دعوى جنائية .
		(القاعدة رقم ١٣ بالصحيفة رقم ٦٩ ع ١)
اختصاص		
		اختصاص المحاكم :
		١ - اختصاص المحاكم في المواد الجنائية . تعلقه بالنظام العام . جواز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى . الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض . شرطه : استناده إلى وقائع أثبتتها الحكم وعدم اقتضائه تحقيقا موضوعيا .
٥٧٨	٢٤١٠٣	(الملن رقم ٣٩٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/١٩)
٩٨٨	٣٤١٨٤	(والملن رقم ١١٩٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/١٨)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		٢ - اختصاص المحكمة الجنائية بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية مالم ينص القانون على خلاف ذلك . عدم تقيدها بالأحكام المدنية التي صدرت أو تعليق قضائها على ما عساه أن يصدر من أحكام بشأن نزاع مدني قائم على موضوع الجريمة . مثال .
٦٠١٩	٣٤١٩١	(الطن رقم ١١٦٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٥)
١١٤٨	٣٤٢١٦	(والطن رقم ١٢٠٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/٢٨)
		”الاختصاص النوعي“ .
		المعول عليه في تحديد الاختصاص النوعي هو بالوصف القانوني للواقعة كما رفعت بها الدعوى .
١٢٦٧	٣٤٢٤٣	(الطن رقم ١٨٧١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/١٩)
		”الاختصاص المحلي“ :
		١ - الاختصاص في المسائل الجنائية . تحدده بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة ، أو الذي يقيم فيه المتهم ، أو الذي يقبض عليه فيه . هذه الأماكن قسائم متساوية لا تفاضل بينها
٥٧٨	٢٤١٠٣	(الطن رقم ٣٩٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/١٩)
		٢ - وقوع أفعال السرقة المسندة إلى المتهمة في دائرة أكثر من محكمة . انعقاد الاختصاص لكل محكمة وقع فيها جزء من أعمال السرقة المعاقب عليها .
٨٢٧	٢٤١٥٦	(الطن رقم ٢٢٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		تتازع الاختصاص :
		للتنازع السلي :
		” طلب تعيين الجهة المختصة “ :
		قرار مستشار الإحالة — خطأ — إحالة المتهم إلى محكمة الأحداث رغم ثبوت أن سنة وقت الحادث كانت تزيد على خمس عشرة سنة . قرار في ظاهره غير منه للخصومة ، إلا أنه سيقابل حتماً بحكم من محكمة الأحداث بعدم اختصاصها . وجوب اعتبار الطعن المقدم من النيابة العامة طلباً بتعيين الجهة المختصة وقبول هذا الطلب على أساس وقوع تنازع سلي بين مستشار الإحالة وبين محكمة الأحداث وتعيين محكمة الجنايات المختصة للفصل في الدعوى .
٧٧٥	٢٤٥	(الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٧)
		اختصاص مستشار الإحالة :
		انعقاد الاختصاص بنظر التظلم المرفوع عن أمر الحفظ الصادر من النيابة في جنائية لمستشار الإحالة .
١٢٦٧	٣٤٣	(الطعن رقم ١٨٧١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/١٩)
		اختصاص مأمورو الضبط القضائي :
		لمديرى إدارة مكافحة المخدرات وأقسامها وفروعها ومعاونيها من الضباط والكونستبلات والمساعدين الأول والثانيين صفة مأمورى الضبطية القضائية في جميع أنحاء الجمهورية في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون .
٩١٨	١٦٩	(الطعن رقم ١١٨٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/٤)

راجع أيضا : إجراءات .

(القاعدة رقم ٢٢٣ بالصحيفة رقم ١١٨٢ ع ٣٤)

ونقض .

(القاعدة رقم ٢٤٣ بالصحيفة رقم ١٢٦٧ ع ٣٤)

إختلاس أشياء محجوزة

اعتبار الشارع جريمة إختلاس الأشياء المحجوزة المنصوص عليها في المادة ٣٢٣ عقوبات في حكم السرقة . عدم مجاوزة ذلك دائرة الغرض الذى فرض من أجله . لا محل لتطبيق ما نصت عليه المادة المذكورة بطريق القياس على الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر وهو أن يكون الجانى سبق الحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في سرقة .

(الطن رقم ١٤٢١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١٠) ... ٧ ع ١٤ ٤٢

إختلاس أموال أميرية

١ - جريمة المادة ١١٢ عقوبات . أركانها : فعل مادی (هو التصرف فى المال) وعامل معنوى يقترب به (هو نية إضاعة المال على ربه) .

(الطن رقم ١٩٦٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٦) ... ٩٤ ع ٢٤ ٤٩١

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٤٩١	٩٤ ع ٢	٣ - مجرد وجود عجز في حساب الموظف العمومي لا يعتبر بذاته دليلا على حصول الاختلاس. جواز أن يكون العجز ناشئا عن خطأ حسابي أو لسبب آخر . (الطن رقم ١٩٦٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٦)
٨٤٦	١٦٠ ع ٢	٣ - مجال تطبيق المادة ١١٢ عقوبات المعدلة : شموله كل موظف أو مستخدم عمومي - ومن في حكمهم ممن نصت عليهم المادة ١١١ المعدلة - يختلس مالا مما تحت يده متى كان المال المختلس قد سلم إليه بسبب وظيفته . تمام الاختلاس بانصراف نية الجاني إلى التصرف فيما يحوزه بصفة قانونية على اعتبار أنه مملوك له وإن لم يتم التصرف فعلا فيه . (الطن رقم ٩٣٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠)
١١٠٤	٢٠٧ ع ٣	٤ - جناية الاختلاس . قيامها : تسليم المال موضوع الاختلاس إلى الجاني بأمر من رؤسائه . كفايته لاعتباره مسئولا عنه . هذا التسليم يتلزم معه أن يكون أمينا عليه ، مادام أنه قد أؤتمن بسبب وظيفته على حفظه . اختلاسه له . استحقاقه للعقوبة المغلظة المنصوص عليها في المادة ١١٢/٢ عقوبات (الطن رقم ١٧٤٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/١٤)
١١٠٤	٢٠٧ ع ٣	٥ - جناية الاختلاس . تمامها : مجرد إخراج الأمين المال المؤتمن عليه من المكان المخصص لحفظه بنية اختلاسه . (الطن رقم ١٧٤٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/١٤)
		٦ - اختلاف جريمة المادة ١١٣ مكرر عقوبات في أركانها وعناصرها والعقوبة المقررة لها عن الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٣

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
١١٢٥	٣٤٢١١ (الطن رقم ١٧٨٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٢١)

رفع الدعوى الجنائية على الطاعن بمقتضى المادة ١/١١٣ مكرر عقوبات . إدانة الحكم له بموجب المادة ١١٣ دون تعديل التهمة في مواجهته أو لفت نظر الدفاع . إخلال بحق الدفاع .

راجع أيضا : إخفاء أشياء متحصلة من جريمة .
(القاعدة رقم ٢٢٦ بالصيغة رقم ١١٩٥ ع ٣)

إخفاء أشياء متحصلة من جريمة

تعيين الجنائية التي تخلفت عنها الأشياء موضوع جريمة الإخفاء على وجه اليقين هو مناط العقاب بمقتضى المادة ٢/٤٤ مكرر عقوبات . مجرد القول بأن المتهم اشترى الأشياء موضوع جريمة الإخفاء مع علمه بأنها مملوكة للدولة . غير كاف .

(الطن رقم ١٣٢١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٥) ٣٤٢٢٦ ع ١١٩٥

إخفاء أشياء مسروقة

١ — اعتبار الجاني مخفيا لشيء مسروق . اشتراط إحرازه له ماديا . غير لازم . كفاية اتصال يده به وانبساط سلطانه عليه ولو لم يكن في حوزته الفعلية .

تحدث الحكم استقلالا عن هذا الركن . غير لازم .

(الطن رقم ١٣٦٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٣) ١ ع ١١٤

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
١٨٥	٣٣ ع ١٤	٢ - وجوب تضمين حكم الإدانة في جريمة إخفاء الأشياء المسروقة ما يوفر علم المتهم بالسرقة . (الطن رقم ١٧٥٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٢)
٤٢٢	٨٤ ع ٢٤	٣ - يجب لسلامة الحكم بالإدانة في جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من سرقة أن يبين فوق اتصال المتهم بالمال المسروق أنه كان يعلم علم اليقين أن المال لا بد متحصل من جريمة سرقة . مثال لتسبب معيب . (الطن رقم ٤٦٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/١٨)

ارتباط

١٠٦	١٩ ع ١٤	١ - جواز تكوين الفعل الواحد جرائم متعددة . (الطن رقم ١١٨٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٨)
		٢ - وجوب نظر الجرائم المرتبطة أمام محكمة واحدة بأحالتها جميعا بأمر إحالة واحد إلى المحكمة المختصة مكانا بأحداها أو بضم الدعاوى المتعددة إلى محكمة واحدة إذا كانت النيابة العامة قد رفعت الدعوى الجنائية ولما يفصل فيها . المقصود بالجرائم المرتبطة : هي التي تتوافر فيها الشروط المنصوص عليها في المادة ٣٢ عقوبات . الارتباط البسيط : هو الذي لا تتوافر فيه شروط المادة ٣٢ عقوبات . في أحوال هذا الارتباط : ضم الدعاوى المتعددة جوازي للمحكمة ، إلا أنها تلتزم بالفصل في كل منها على حدة . (الطن رقم ١٩٠٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٩)
٩٥	٧٨ ع ١٤	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ — مناط تطبيق المادة ٣٢/٢ عقوبات ؟
٣٩٥	٧٨ ع ١	(الظن رقم ١٩٠٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٩)
		٤ — تقرير الارتباط بين الجرائم . موضوعي . كون الوقائع كما أوردها الحكم لا تتفق قانونا مع ما انتهت إليه المحكمة من قيام الارتباط بينها . اعتبار ذلك من الأخطاء القانونية في تكييف علاقة الارتباط التي تحدت عناصره في الحكم . مثال .
٣٩٥	٧٨ ع ١	(الظن رقم ١٩٠٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٩)
		٥ — العبرة في تحديد العقوبة المقررة لأشد الجرائم التي يقضى بها على الجاني بالتطبيق للمادة ٣٢ عقوبات هي بتقدير القانون للعقوبة الأصلية وفقا لترتيبها في المواد ١٠، ١١، ١٢، ١٣ عقوبات ، لا بما يقدره القاضي في الحكم على ضوء ما يرى من أحوال الجريمة ، ودون تحويله سن وتطبيق عقوبة لم يقررها أى القانونين يستمدها من الحدين الأقصى والأدنى الأشدين في كليهما . اتحاد العقوبتين درجة ونوعا . وجوب المقارنة بينهما على أساس الحد الأصلي للعقوبة الأصلية دون اعتداد بالحد الأدنى .
		العقوبة المقررة لجريمة الجرح الخطأ أشد من تلك المقررة لجريمة ترك كلب بالطريق دون مقود أو كمامة .
٥٣٥	٩٦ ع ٢	(الظن رقم ١٢٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٦)
		٦ — قضاء الحكم المستأنف بتغريم المتهم خمسة جنيئات عن الجريمة الأولى (الجرح الخطأ) وعشرة جنيئات عن الجريمتين الأخرين (ترك كلب بالطريق بدون مقود أو كمامة وعدم قيده بالسجل الخاص) . استئناف الحكم

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>من المتهم وحده . قضاء الحكم المطعون فيه بتعديل الحكم المستأنف وتغريمه عشرة جنيئات عن الجرائم الثلاث مع تطبيق المادة ١/٣٢ عقوبات بالنسبة إلى الجريمتين الأوليين ومعتبرا الثانية هي صاحبة العقوبة الأشد . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقضه وتصحيحه على ألا يجاوز حد العقوبة الحد الأدنى الذي قضى به الحكم المستأنف وذلك بتغريم المتهم خمسة جنيئات عن التهمتين الأوليين وعشرة جنيئات عن التهمة الثالثة .</p> <p>(الطن رقم ١٢٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٦) ... ٩٦ ع ٢٥٣٥</p> <p>٧ — توافر حالة عدم القابلية للتجزئة بين الجرائم المسندة إلى المتهم لوحدة المشروع الجسائي والغاية . وجوب توقيع عقوبة واحدة عليه هي عقوبة أشد الجرائم .</p> <p>(الطن رقم ٣٣٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢) ... ٩٨ ع ٢٥٤٦</p> <p>٨ — عقوبة أشد الجرائم المنسوبة إلى الجاني . هي العقوبة المقررة لأشدها في نظر القانون من العقوبات الأصلية وطبقا لترتيبها في المواد ١٠ ، ١١ ، ١٢ عقوبات ، لا حسب ما يقدره القاضي .</p> <p>القانون الذي يقرر للفعل المؤثم عقوبة الحبس بغير تخيير مع عقوبة أخرى أخف ؛ أشد من ذلك الذي يقرر له عقوبة الحبس أو الغرامة .</p> <p>العقوبة المقررة في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٤٤ عقوبات المعدلة أشد من العقوبة المنصوص عليها في المادة ١/٢٣٨ عقوبات المعدلة .</p> <p>(الطن رقم ٣٣٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢) ... ٩٨ ع ٢٥٤٦</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٩ — لا انطباق للسادة القانونية الخاصة بالجريمة الأخف في حالة تعدد الجرائم الناتجة عن فعل واحد . علة ذلك ؟ الجاني يعتبر أنه قصد ارتكاب الجريمة الأشد عقوبة دون غيرها .
٥٤٦	٩٨ ع ٢٤	(الطن رقم ٣٣٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢)
		١٠ — العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة تجب العقوبة الأصلية المقررة للجرائم المرتبطة .
٥٤٦	٩٨ ع ٢٤	(الطن رقم ٣٣٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢)
		١١ — العقوبة المقررة لأشد الجرائم ارتباطا لا يقبل التجزئة تجب العقوبة الأصلية لما عداها من جرائم مرتبطة . عدم امتداد هذا الحب إلى العقوبات التكميلية المنصوص عليها في تلك الجرائم .
		عقوبة المصادرة المنصوص عليها في المادة ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل . طبيعتها : عقوبة نوعية . وجوب توقيعها مهما تكن العقوبة المقررة لما ترتبط به جريمة حمل السلاح الناري من جرائم أخرى والحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد .
٦٧٨	١٢٤ ع ٢٤	(الطن رقم ٤٤١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣)
		راجع أيضا : نقض .
		(القاعدة رقم ٢١٠ بالصحيفة ١١١٩ ع ٣٤)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد
---------------	-----------------------

أسباب الإباحة وموانع العقاب

(١) أسباب الإباحة :

١ — جريمة إصدار شيك بدون رصيد . لا أثر للدوافع على قيامها . لا عبرة بالأسباب التي دعت صاحب الشيك إلى الأمر بعدم الدفع . يستثنى من ذلك : الحالات التي تندرج تحت مفهوم حالة الضياع دون سواها .

(الطن رقم ١٧٧٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٧/١/١٩٦٦) ... ١٠ ع ٥٧

٢ — تفليس حامل الشيك من الأسباب التي تنحول للساحب المعارضة في صرف قيمته بغير حاجة إلى دعوى .

(الطن رقم ١٧٧٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٧/٣/١٩٦٦) ... ٤٤ ع ٢٣٠

”الدفاع الشرعى“ .

١ — لا ارتباط بين تطبيق كل من المادتين ١٧ ، ٢٥١ عقوبات . كل ما تقتضيه المادة ٢٥١ هو ألا تبلغ العقوبة الموقعة الحد الأقصى المقرر للجريمة . للمحكمة توقيع العقوبة التي تراها مناسبة نازلة بها في الحد المقرر بالمادة ١٧ . لها إذا ما رأت أن التجاوز كان في ظروف تقتضى النزول بالعقوبة إلى ما دون هذا الحد — أن تعد المتهم معذورا طبقا للمادة ٢٥١ المذكورة وتوقع عليه عقوبة الحبس لمدة يجوز أن تصل إلى الحد الأدنى . اعتبار المحكمة الطاعن متجاوزا حدود الدفاع الشرعى وإعمالها في حقه المادة ٢٥١ عقوبات . تزيدها بإضافة المادة ١٧ عقوبات . ليس للطاعن التحدى بالظروف المخففة التي تنص عليها تلك المادة .

(الطن رقم ٨٠٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٩/٥/١٩٦٦) ... ١٠٠ ع ٢٨٦

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		٢ — الدفاع الشرعى : هو استعمال القوة اللازمة لرد الاعتداء . تقدير التناسب بين القوة وبين الاعتداء . موضوعى . (الطعن رقم ٨٠٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٩) ١٠٥ ع ٢ ٨٦ •
		٣ — تقدير الوقائع التى يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها . موضوعى . (الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٦) ١٤٢ ع ٢ ٧٦٢ (الطعن رقم ١٤٤٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/١١) ١٧٤ ع ٣ ٩٣٩
		٤ — الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى لأول مرة أمام محكمة النقض . غير مقبول . مادامت الدعوى كما أثبتتها الحكم لا تتوافر فيها تلك الحالة ولا ترشح لقيامها . (الطعن رقم ٨٥٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/١٤) ١٥٢ ع ٢ ٨٠٦
		٥ — التشاجر بين فريقين : إما أن يكون اعتداء من كليهما ليس فيه من مدافع فتنفى مظنة الدفاع الشرعى ، أو يكون مبادأة بعدوان فريق وردا له من الفريق الآخر فتصدق فى حقه حالة الدفاع الشرعى . على محكمة الموضوع تبين واقع الحال فى ذلك والبادئ بالعدوان من الفريقين وإلا كان حكمها مشوبا بالقصور . (الطعن رقم ١٤٤٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٤) ١٩٠ ع ٣ ١٠١٥
		٦ — تمسك الدفاع عن الطاعن بطلب تحقيق واقعة اصابته . إطراح الحكم هذا الدفاع بقالة إن واقعة إصابة الطاعن مستقلة عن واقعة إصابة المجنى عليه ولا شأن لها بها استنادا إلى أن النيابة

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		العامّة أمرت بنسخ صورة من الأوراق خصصتها للواقعة المذكورة . عدم كفاية ذلك لنفى قيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس .
١٢١٤	٣٤٢٣١	(الطعن رقم ١٨٢٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٥)
		٧ — حق الدفاع الشرعى عن النفس شرع لرد أى اعتداء على نفس المدافع أو على نفس غيره .
١٢١٤	٣٤٢٣١	(الطعن رقم ١٨٢٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٥)
		٨ — حصول اعتداء بالفعل على النفس أو المال . غير لازم لقيام حالة الدفاع الشرعى . كفاية صدور فعل من المجنى عليه يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التى يجوز فيها الدفاع الشرعى . لا يلزم فى الفعل المتخوف منه أن يكون خطرا حقيقيا فى ذاته . يكفى أن يبدو كذلك فى اعتقاد المتهم وتصوره ، مادام أن هذا الاعتقاد أو التصور مبني على أسباب مقبولة .
		تقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته . موضوعى .
١٢١٤	٣٤٢٣١	(الطعن رقم ١٨٢٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٥)
		راجع أيضا : تموين .
		(القاعدة رقم ٩٣ بالصحيفة رقم ٢٤٤٨٧)
		(ب) موانع العقاب :
		١ — الصمم والبكم ليس من حالات موانع العقاب أو تخفيف المسئولية .
٤٥٥	٢٤ ٨٧	(الطعن رقم ٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/١٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٦٧٤	٢٤١٢٣	٢ — البله عاهة في العقل ، يوقف نمو الملكات الذهنية دون بلوغ مرحلة النضج الطبيعي . عاهة العقل : عدم تطلبها فقد المصاب الإدراك والإرادة معا . توافرها بفقد أحدهما . (الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣)
١٢٤٢	٣٤٢٣٧	٣ — عدم التزام المحكمة بتقصي أسباب إعفاء المتهم من العقاب في حكمها . ما لم يدفع به أمامها . (الطعن رقم ١٣٥٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/١٢)
١٢٤٢	٣٤٢٣٧	٤ — مناط الإعفاء من العقاب في مجال تطبيق المادة ٦٢ عقوبات : أن يكون مرجعه جنون أو عاهة في العقل دون غيرهما . (الطعن رقم ١٣٥٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/١٢)

استئناف

التقرير بالاستئناف :
”نطاقه“ :

٧٤٧	٢٤١٣٨	١ — تقرير الاستئناف هو المرجع في تعرف حدود ما استؤنف بالفعل من أجزاء الحكم . (الطعن رقم ٦٣٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٦)
٧٤٧	٢٤١٣٨	٢ — استئناف النيابة العامة وإن كان لا يتخصص بسببه إلا أنه يتحدد حتما بموضوعه . المحكمة الاستئنافية لا تتصل بغير الموضوع الذي طرح لديها بموجب تقرير الاستئناف مهما شاب ما لم يطرح من الموضوعات الأخر من عيب الخطأ في القانون . مثال . (الطعن رقم ٦٣٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

٣ - نطاق الاستئناف يتحدد بصفة رافعه .

استئناف النيابة العامة لا ينقل النزاع أمام المحكمة الاستئنافية إلا في خصوص الدعوى الجنائية فحسب . تصدى المحكمة الاستئنافية للدعوى المدنية والأمر بأحالتها إلى المحكمة المدنية المختصة رغم صيرورة القضاء برفضها نهائياً بعدم الطعن عليه من المدعية بالحقوق المدنية . مخالف للقانون .

(الطعن رقم ٧٣٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/١٣) ... ١٥١ ع ٢ ٨٠٢

ميعاده :

الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن . لا يصح إذا كان تخلف المعارض عن حضور جلسة المعارضة راجع إلى عذر قهري . ميعاد استئناف هذا الحكم . يبدأ من يوم علم المحكوم عليه رسمياً به لا من يوم صدوره . بجانب الحكم هذا النظر خطأ في القانون .

(الطعن رقم ١٩٩٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٧) ... ٥٢ ع ١ ٢٦٣

ما لا يجوز استئنافه من الأحكام :

ليس للمدعى المدني استئناف الحكم الصادر ضده إذا كان التعويض المطالب به لا يربو على النصاب النهائي للقاضي الجزئي .

(الطعن رقم ٨٨٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/١٤) ... ١٥٣ ع ٢ ٨١٢

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد
---------------	-----------------------

نظر الاستئناف والحكم فيه :

١ - رفع الإستئناف من غير النيابة . ليس للمحكمة إلا أن تؤيد الحكم أو تعدله لمصلحة رافع الاستئناف . المادة ١٧/٣ إجراءات .

إدانة المتهم في جنحة شروع في سرقة من محكمة أول درجة . استئنافه الحكم وحده . قضاء المحكمة الاستئنافية بعدم اختصاصها لأن الواقعة جنائية في شروع سرقة يعود . مخالف للقانون .

(الطن رقم ١٨٣٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٧) ١٦ ع ١٤ ٩١

٢ - للمحكمة الاستئنافية إذا ألغت عقوبة الحبس أن تبدلها مهما قلت مدتها بالغرامة مهما بلغ قدرها . ليس في ذلك تشديد للعقوبة إذا كان هو المستأنف وحده .

(الطن رقم ١١٨٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٨) ١٩ ع ١٤ ١٠٦

٣ - إشتراط إجماع آراء قضاة المحكمة عند تشديد العقوبة أو إلغاء حكم البراءة قاصر على حالة الخلاف في تقدير الوقائع والأدلة وتقدير العقوبة . استواء حكم القانون لا يصح أن يرد عليه خلاف والمصير إلى تطبيقه على وجهه الصحيح لا يحتاج إلى إجماع . مثال .

(الطن رقم ١٩٣٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢١) ٣١ ع ١٤ ١٦٩

٤ - وجوب إعمال المادة ٢٤١ إجراءات بالنسبة إلى الأحكام الحضورية الاعتبارية الصادرة من محكمة الدرجة الثانية .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>سكوت المطعون ضده عن الدفع بجلسة المعارضة الاستثنائية بأنه كان معذورا في تخلفه عن شهود الجلسة التي صدر فيها الحكم الغيابي المعارض فيه وتكلمه مباشرة في الموضوع . قضاء الحكم بقبول المعارضة شكلا والفصل في موضوع الدعوى دون تقصي ثبوت قيام هذا العذر والإدلاء برأى في قبوله من عدمه . خطأ في تطبيق القانون .</p>
٣٣٣	١٤ ٦٥	<p>(الطعن رقم ٩٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢١)</p> <p>٥ — للمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية — فيما يختص بالتعويضات المدنية وحدها — إذا كانت التعويضات المطالب بها تزيد عن النصاب النهائي للقاضي الجزئي . إذا لم يتجاوز التعويض هذا النصاب فليس لها حق الاستئناف ولو شاب الحكم خطأ في تطبيق القانون أو تأويله . سريان هذه القاعدة ولو وصف التعويض المطالب به بأنه مؤقت . انغلاق باب الطعن بالنقض في وجههما في هذه الحالة . لا يغير من ذلك أن يكون الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية قد صدر من محكمة الدرجة الثانية — بعد أن استأنف المتهم الحكم الابتدائي الذي قضى بالإدانة والتعويض .</p>
٣٥٤	١٤ ٧٠	<p>(الطعن رقم ١٣٠٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٨)</p> <p>٦ — قضاء الحكم المستأنف بتغريم المتهم خمسة جنهات عن الجريمة الأولى (الجرح الخطأ) وعشرة جنهات عن الجريمة الثانية (ترك كلب بالطريق بدون مقود أو كرامة أو هدم قيده بالسجل الخاص) . استئناف الحكم من المتهم وحده . قضاء الحكم المطعون فيه بتعديل الحكم</p>

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		المستأنف وتغريمه عشرة جنيهاً عن الجرائم الثلاث مع تطبيق المادة ١/٣٢ عقوبات بالنسبة إلى الجريمتين الأوليين ومعتبراً الثانية هي صاحبة العقوبة الأشد . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقضه وتصحيحه على ألا يجاوز حد العقوبة الحد الأدنى الذي قضى به الحكم المستأنف وذلك بتغريم المتهم خمسة جنيهاً عن التهمتين الأوليين وعشرة جنيهاً عن التهمة الثالثة .
٥٣٥	٢٤ ٩٦	(الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٦)
		٧ - على المحكمة الاستئنافية إذا رأت القضاء في المعارضة بتأييد الحكم الغيابي الصادر بإلغاء حكم البراءة أن تذكر في حكمها أنه صدر بإجماع آراء القضاة وإلا كان باطلاً .
٧٠٥	٢٤ ١٣٠	(الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٣٠)
		٨ - استئناف النيابة العامة ينقل النزاع كله فيما يتعلق بالدعوى الجنائية لمصلحة طرفيها من المتهم والنيابة . للمحكمة الاستئنافية تأييد الحكم المستأنف أو إلغاؤه أو تعديله لمصلحة المتهم أو ضده . للمحكوم عليه المعارضة في الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية غيابياً بناء على استئناف النيابة وحدها .
١٠٨٦	٢٤ ٢٠٣	(الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/٧)
		٩ - المتهم لا يضار بناء على الاستئناف المرفوع منه وحده . اغفال الحكم الابتدائي القضاء بالزام المتهم بأداء ضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص بالنسبة إلى جريمة إقامة بناء بدون ترخيص على الرغم من وجوب ذلك قانوناً . مكوت النيابة عن استئناف هذا الحكم . ليس للمحكمة الاستئنافية عند الحكم بإدانة المتهم في الاستئناف المرفوع منه أن تصحح هذا الخطأ .
١٢٥٣	٢٤ ٢٤٠	(الطعن رقم ١٣٠٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/١٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		١٠ - قضاء المحكمة الاستئنافية نهائيا في الاستئناف المرفوع من النيابة بتأييد الحكم المستأنف القاضي بحبس المتهم شهرا مع الشغل ، ثم قضاؤها في استئناف المتهم بوقف تنفيذ هذه العقوبة . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقض الحكمين المطعون فيهما والحكم بمقتضى القانون .
١٢٨٥	٣٤٢٤٧	(الطن رقم ١٣٩٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٠)
		راجع أيضا : طعن .
		(القاعدة رقم ١٩٨ بالصحيفة رقم ١٠٥٣ ع ٢)
		ومعارضة .
		(القاعدة رقم ٢٤٦ بالصحيفة رقم ١٢٨٢ ع ٣)
<u>استجواب</u>		
		١ - الاستجواب . ماهيته : هو مجابهة المتهم بالأدلة المختلفة قبله ومناقشته مناقشة تفصيلية كما يفندوها إن كان منكرا للتهمة أو يعترف بها .
٨٦٢	٢٤١٦٢	(الطن رقم ٧٢٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٢١)
		٢ - لماور الضبط القضائي أثناء جمع الاستدلالات سؤال المتهمين عن التهم المسندة إليهم . ليس له استجوابهم .
٨٦٢	٢٤١٦٢	(الطن رقم ٧٢٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٢١)
		٣ - قاعدة حظر استجواب المتهم إلا بقبوله شرعت لمصلحته .
		له التنازل عنها صراحة أو ضمنا .
٩٣٩	٣٤١٧٤	(الطن رقم ١٤٤٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/١١)

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد
---------------	-----------------------

استيقاف

١ — الاستيقاف . ماهيته ؟ . شرطه : ألا تتضمن إجراءاته تعرضا ماديا للتعريض عنه يمكن أن يكون فيه مساس بحريته الشخصية أو اعتداء عليها .

(الطعن رقم ٤٠٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٦) ... ١١٠ غ ٢ ٩١٣

٢ — الاستيقاف . حالاته ؟ كشفه عن حالة تلبس بالجريمة .
لرجل السلطة العامة إحضار المتهم وتسليمه إلى أقرب مأمور ضبط قضائي .

(الطعن رقم ١٠٠٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/١١) ... ١٧٢ غ ٣ ٩٣٢

اشتباه

١ — عبارة المشتبه فيهم الواردة في الفقرة "و" من المادة السابعة من قانون الأسلحة والذخائر . شمولها كل من اتصف بالاشتباه طبقا لأحكام المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بشأن المتشردين والمشتبه فيهم . دخول المحكوم عليه بانذاره بأن يسلك سلوكا مستقيا في عموم نص الفقرة سالفة البيان . توافر الظروف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر بالنسبة إليه ، مادام الحكم بانذاره قائما في التاريخ الذي ارتكب فيه جريمة إحراز السلاح .

(الطعن رقم ١٤٣٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/١٧) ... ١٨١ غ ٣ ٩٧٧

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ — سبق الحكم على المتهم بإنذاره بأن يسلك سلوكا مستقيما لاشتباه . قيام هذه الحالة وقت توجيه تهمة إحرار السلاح إليه . ثبوت أن صحيفة الحالة الجنائية كانت مرفقة بملف الدعوى وتحت بصر المحكمة عند نظرها . على المحكمة تعديل تهمة إحرار السلاح بإضافة الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣٦/٣ من قانون الأسلحة والذخائر ولو كان لم يرد بأمر الإحالة أو ورقة التكليف بالحضور . شرط ذلك : تنبيه المتهم إلى هذا التغيير ومنحه أجلا للاستعداد إذا طلب ذلك .

(الطن رقم ١٤٢٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٧/١٠/١٩٦٦) ... ١٨١ع ٣ ٩٧٧

اشتراك

الاشتراك بالمساعدة . متى يتحقق ؟ إذ ثبت أن الشريك
قصد الاشتراك في الجريمة وهو عالم بها ، بأن تكون لديه نية
التدخل مع الفاعل تدخلا مقصودا يتجاوب صداه مع فعله ،
وأن يساعد في الأعمال المجهزة أو المسهلة لارتكابها مساعدة
تتحقق بها وحدة الجريمة . مثال .

(الطن رقم ٩٤٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٤/٦/١٩٦٦) ... ١٥٤ع ٢ ٨١٨

راجع أيضا : وصف التهمة .

(القاعدة رقم ٢٤١ بالصحيفة رقم ١٢٥١ع ٣)

إصابة خطأ

١ — مثال لتسبب قاصر في جريمة إصابة خطأ .

(الطن رقم ١٩٦٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٢٨/٣/١٩٦٦) ... ٧١ع ١ ٣٥٩

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٥٣٥	٢ ع ٩٦	٢ — العقوبة المقررة لجريمة الجرح الخطأ أشد من تلك المقررة لجريمة ترك كلب بالطريق دون مقود أو كمامة . (الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٦)
٥٤٦	٢ ع ٩٨	٣ — العقوبة المقررة في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٤٤ عقوبات المعدلة أشد من العقوبة المنصوص عليها في المادة ١/٢٣٨ عقوبات المعدلة . (الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢)

إصلاح زراعي

٤٤٦	٢ ع ٨٥	عقوبة المصادرة المنصوص عليها في المادة ١/١٧ من القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن الإصلاح الزراعي . انصرافها إلى التعويض الذي كان المالك يستحقه مقابل الأرض الواجب الاستيلاء عليها . عدم ورودها على الثمن الذي قد يكون قد سمي في عقود البيع لهذه الأراضي . لا محل للقضاء بتلك العقوبة متى كانت ملكية الأرض قد آلت إلى الدولة بغير مقابل بمقتضى القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ ودون أن يستحق عنها تعويض ما . (الطعن رقم ١٨٢٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/١٩)
-----	--------	--

اعتراف

راجع : إثبات . " اعتراف " .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		اعلام شرعى
		إثبات التزوير واستعماله . ليس له طريق خاص . العبرة بما تظمن إليه المحكمة من الأدلة السائغة . لا محل للاحتجاج بأن المادة ٣٦١ من لأئحة المحاكم الشرعية قد رسمت طريقا وحيدا لإثبات عكس ما ورد فى اعلام الوراثة . (الطن رقم ١١٦٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١) ١٣ ع ١٦٩
		إعلان
		١ - إعلان المعارض لحضور جلسة المعارضة . وجوب أن يكون لشخصه أو فى موطنه . الموطن : هو المكان الذى يقم فيه الشخص عادة . المكان الذى يباشرفيه الموظف عمله لا يعتبر موطننا . (الطن رقم ١٤٣١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١) ٤١ ع ٢١٨
		٢ - إعلان المتهم لحضور جلسة المحاكمة أمام محكمة الجنايات لأقل من الأجل المحدد قانونا . لا أثرله فى صحة الإعلان . للمتهم أن يطلب أجلا لتحضير دفاعه ؛ وعلى المحكمة إجابته والا كانت إجراءات المحاكمة باطلة . (الطن رقم ٩٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢١) ٦٤ ع ٣٢٩
		٣ - المواعيد الخاصة بتكليف المتهم بالحضور أمام مرحلة الإحالة ومحكمة الجنايات . تقريرها لمصلحة المتهم نفسه . سكوتة عن التمسك بعدم مراعاتها أمام محكمة الموضوع . اعتباره متنازلا عنها . (الطن رقم ٩٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢١) ٦٤ ع ٣٢٩

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٤ - بطلان الحكم الذي يصدر في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن بناء على إعلان المتهم لجهة الإدارة أو في مواجهة النيابة العامة .
٧٠٢	٢٤١٢٩	(الطن رقم ٢٧٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢٤)
		٥ - إعلان المعارض بواسطة قلم الكتاب وقت تقريره بالمعارضة - بالجلسة التي حددت أولاً لنظر معارضته . انتهاء أثره بعدم حضوره تلك الجلسة وعدم صدور حكم في غيبته . الحكم في معارضته بعد ذلك بناء على إعلانه لجهة الإدارة لجلسة تالية . غير صحيح .
٧٠٢	٢٤١٢٩	(الطن رقم ٢٧٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢٤)
		٦ - إرفاق إيصال الخطاب الموصى عليه - الذي يرسله المحضر إلى المعلن إليه يخبره فيه بتسليم صورة الاعلان لجهة الإدارة - بأصل الإعلان . غير واجب .
١٢٨٢	٣٤٢٤٦	(الطن رقم ١٢٧٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٠)
<h2>افلاس</h2>		
راجع : تفالس بالتقصير .		
(القاعدة رقم ٦ بالصحيفة ٣٧ ع ١) .		
<h2>اقتران</h2>		
شروط تغليظ العقاب عملاً بالمادة ٢/٢٣٤ عقوبات :		
استقلال الجريمة المقترنة عن جناية القتل وتميزها عنها وقيام		

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		المصاحبة الزمنية بينهما . وقوعهما في مكان واحد . غير لازم . تقدير الرابطة الزمنية . موضوعي .
		وقوع الجنايات المتعددة لغرض واحد أو تحت تأثير ثورة إجرامية واحدة غير لازم .
٧١٥	٢٤١٣٢	(الطعن رقم ١١٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٣١)
٩٣٩	٣٤١٧٤	(والطعن رقم ١٤٤٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/١٤)

اكراه

سلطان الوظيفة في ذاته أو مجرد الخشية منه لا يعد اكراها
مبطلا للاعتراف . مادام لم يستغل إلى المتهم بالأذى ماديا
أو معنويا .

(الطعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/١٤) ١٠٨٩ ٣٤٢٠٤

التماس اعادة النظر

١ — الحالات الأربع الأولى الواردة في المادة ٤٤١
إجراءات يجمعها معيار محدد أساسه أن الواقعة الجديدة المسوغة
لإعادة نظر الدعوى إما أن يبنى عليها بذاتها ثبوت براءة المحكوم
عليه بوجود المدعى قتله حيا أو بقيام التناقض بين حكيم بحيث
يستنتج منه براءة أحد المحكوم عليهما ، وإما أن يبنى عليها انهيار
أحد الأدلة المؤثرة في الحكم بالإدانة كالحكم على الشاهد أو الخبير
بالعقوبة المقررة لشهادة الزور أو الحكم بتزوير ورقة قدمت في
الدعوى أو إلغاء الأساس الذي بني عليه الحكم .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		قصد المشرع من الحالة الخامسة الواردة بالمادة المذكورة على ضوء الأمثلة التي ضربتها المذكرة الإيضاحية أن تدل بذاتها على براءة المحكوم عليه أو يلزم عنها سقوط الدليل على إدانته أو على تحميله التبعة الجنائية . عدم الاكتفاء فيها بجدول مجرد لشاهد أو متهم عما سبق أن أدلى به لدى محكمة الموضوع دون أن يصاحب عدوله ما يحسم بذاته الأمر ويقطع بترتيب أثره في ثبوت براءة المحكوم عليه .
٥٥٥	٢٤١٠٠	(الطن رقم ١٨٦٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٣)
		٢ - لا يكفي لإعادة النظر في الدعوى الاذواء بأن المحكمة التي أصدرت الحكم كانت مخطئة في فهم الوقائع وتقدير الأدلة التي كانت مطروحة أمامها .
٥٥٥	٢٤١٠٠	(الطن رقم ١٨٦٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٣)
<h3>امتناع عن بيع سلعة مسعرة</h3>		
		١ - على التاجر عرض السلع المعدة للبيع متى توافر له حيازتها . إنكاره أمر وجودها أو إخفاؤه لها . اعتباره ممتنعا عن بيعها بالسعر المحدد لها جبرا ، مادام تحديد السعر لا يعرض بداهة عند إخفاء السلعة أو إنكار وجودها البتة .
٤٨٧	٢٤٩٣	(الطن رقم ٧٢٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٥)
		٢ - البحث في أمر الإباحة المستمدة من التنظيم القانوني لتداول السلعة أو في انتفاء القصد الجنائي لقيام المبرر المشروع لدى تاجر التجزئة في التزامه حد التوزيع المعقول بين عملائه للسلعة

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
٤٨٧	٩٣ ٢٤	موضوع الطلب . لا محل له ، إلا إذا انتفى من جانبه حبس السلعة عن التداول أصلا ولم يمتنع عن البيع لذات الامتناع قصدا . (الطن رقم ٧٢٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٥)

راجع أيضا : تموين .

(القواعد رقم ٥٤ و ٥٧ و ٦٦ بالصحائف ٢٧٣ و ٢٩٢ و ١٤٣٣٦) .

إمتناع عن تخفيض أجرة

١ - لا يوجد مانع في القانون أو في الواقع من إقامة إنشاءات جديدة في مبنى قديم بحيث تعتبر مساكن جديدة لا تخضع لقانون الإيجارات الذي يخضع له المبنى القديم . ذلك مشروط بأن يكون وليد تغييرات مادية جوهرية في الأجزاء الأساسية من المبنى الأصلي . لا يدخل في ذلك التعديلات والتحسينات التي يجريها المالك لتسهيل استغلال مبناه القديم مما لا تصحبه تغييرات في أجزائه الأساسية . لاحق للمستأجر في المطالبة بتخفيض الأجرة إلا أن يتمسك المؤجر بحقه في زيادتها على أساس استعدائه للبناء .

(الطن رقم ١٣٥٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١) ١٥ ١٤ ٨٦

٢ - إن دعوى الطاعن بجهله بحقيقة ما أجراه من تعديل في البناء وهل يرقى أو لا يرقى إلى مرتبة الإنشاء . جهل مركب من جهل بالقانون وبالواقع . أثره على انتفاء القصد الجنائي ؟

(الطن رقم ١٣٥٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١) ١٥ ١٤ ٨٦

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ - ليس في القانون نص يجعل سماع الدعوى الجنائية عن جريمة تجاوز الأجرة المقررة في القانون معلقا على شرط صدور حكم من المحكمة المختصة بتحديد الأجرة .
١١٥	٢١ ع ١٤	(الطن رقم ١٣٦٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٨)
		٤ - معاملة الشارع الأجرة - في القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ في شأن إيجار الأماكن - معاملة الواقعة المادية . إباحته للمستأجر إثباتها بطرق الإثبات كافة بما فيها القرائن .
١١٥	٢١ ع ١٤	(الطن رقم ١٣٦٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٨)
		٥ - إختلاف نطاق تطبيق القانون ١٦٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الإعفاءات من الضريبة على العقارات المبنية وخفض الإيجارات بمقدار الإعفاء عن نطاق تطبيق القانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ في شأن خفض إيجار الأماكن . دفاتر الحصر هي السند الوحيد الذي يشهد بمقدار الضريبة المفروضة . أما الأجرة الفعلية التي يدفعها المستأجر فالبيئة فيها مطلقة . أطراح الحكم المطعون فيه إعتبار دفاتر الحصر حجة بما فيها على حقيقة الأجرة الفعلية في خصوص تطبيق القانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ لا مخالفة للقانون .
١١٥	٢١ ع ١٤	(الطن رقم ١٣٦٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٨)
		٦ - مثال لتسبب قاصر على توافر القصد الجنائي في جريمة الامتناع عن تخفيض الأجرة .
٦٥٤	١١٨ ع ٢٤	(الطن رقم ٦١١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/١٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	رقم
٦٩٥	٢٤١٢٨	٧ - دلالة مفهوم المخالفة لنص المادة ٥ مكررا و ٢٤ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المضافة إليه بالقانون ٥٥ لسنة ١٩٥٨ أن مقصود الشارع منها أن يدخل في نطاق تطبيقها المباني التي بدئ في إنشائها قبل ١٢ يونيه سنة ١٩٥٨ سواء أعدت للسكنى قبل أو بعد هذا التاريخ .
٦٩٥	٢٤١٢٨	(الطن رقم ٣٧٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢٤)
٦٩٥	٢٤١٢٨	٨ - للمحكمة الركون في تكوين عقيدتها عن حقيقة تاريخ إتمام إنشاء المكان المؤجر وإعداده للسكنى إلى ما تستظهره من جماع العناصر المطروحة عليها بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية .
٦٩٥	٢٤١٢٨	(الطن رقم ٣٧٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢٤)
١٢٢٠	٣٤٢٣٢	٩ - النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون لإعمال أحكام القانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ دون القانون ٥٥ لسنة ١٩٥٨ . لا جدوى منه . ما دامت نسبة التخفيض وأجرة الأساس متحدتين في كليهما . وما دام الحكم قد استظهر أنه لم يسبق خفض الأجرة طبقا للقانون .
١٢٢٠	٣٤٢٣٢	(الطن رقم ١١٦٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٦)
<u>أمر إحالة</u>		
—		
عدم إعلان الخصوم بالأمر الصادر بالإحالة إلى محكمة الجنايات خلال الأجل المحدد لا يبنى عليه بطلانه .		
١٢٨٨	٣٤٢٤٨	(الطن رقم ١٤٢٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

أمر بالألا وجه

راجع : أمر حفظ .

(القاعدة رقم ٢٤٣ بالصحيفة رقم ١٢٦٧ ع ٣) .

وقبض .

(القاعدة رقم ٥٠ بالصحيفة رقم ١٤٢٥٥ ع ١) .

ومستشار الإحالة .

(القاعدة رقم ٩٧ بالصحيفة ١٤٣٣٨ ع ١) .

أمر حفظ

إنعقاد الاختصاص بنظر التظلم المرفوع عن أمر الحفظ الصادر من النيابة في جنابة لمستشار الإحالة .

(الملن رقم ١٨٧١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/١٩) ع ٣٤٢٤٣ ١٢٦٧

أمن دولة

راجع : نقض .

(القاعدة رقم ٢٣٣ بالصحيفة رقم ١٢٢٥ ع ٣) .

انتخاب

راجع : نقابات .

(القاعدة رقم ١١٠ بالصحيفة رقم ٢٤٦٣١ ع ٢) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

إهانة

١ — القصد الجنائي في جريمة إهانة موظف عمومي بالقول والاشارة : توافره بتعمد توجيه الألفاظ التي تحمل معنى الإهانة إلى الموظف سواء أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها .

(الطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٨) ... ١٩ ع ١٠٦

٢ — لا فرق بين أن تكون الإهانة حصلت ابتداء من المعتدى أو حصلت ردا لإهانة وقعت عليه .

(الطعن رقم ١٢٨٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٨) ... ٢٠ ع ١١٢

إهمال جسيم

جريمة الإهمال الجسيم :

” أركانها “

جريمة المادة ١١٦ مكرر (ب) عقوبات . أركانها : خطأ جسيم ، وضرر جسيم ، ورابطة سببية .

الخطأ الجسيم . صوره : ثلاث — منها الإهمال الجسيم في أداء الوظيفة .

الإهمال الجسيم في نطاق الأموال والوظائف العامة . ماهيته : صورة من صور الخطأ الفاحش ينشأ عن انحراف مرتكبه عن السلوك المألوف والمعقول للموظف العادي في مثل ظروفه . قوامه : تصرف إرادي خاطيء يؤدي إلى نتيجة ضارة توقعها الفاعل أو كان عليه أن يتوقعها ولكنه لم يقصد إحداثها ولم يقبل وقوعها .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>السلوك المعقول العادى للموظف تحكمه الحياة الاجتماعية والبيئة والعرف ومألوف الناس فى أعمالهم أو طبيعة مهنتهم وظروفها .</p> <p>قعوده عن بذل القدر الذى يبذله أكثر الناس تهاونا فى أمور نفسه .</p> <p>اعتبار تصرفه خطأ جسيا .</p> <p>الإهمال الذى يستوجب عادة الاكتفاء بمؤاخذة الموظف تأديبيا لا يرقى إلى مرتبة الإهمال الجسيم فى حكم المادة ١١٦ مكرر (ب) عقوبات .</p> <p>وجوب التفرقة بين الخطأ الجسيم وبين الغش فى المسئولية الجنائية . كل منهما يمثل وجها مغايرا للجرام .</p> <p>اكْتفاء المشرع بالخطأ الجسيم فى جريمة الإهمال الجسيم ، واستلزامه الغش ركنا معنويا فى جريمة الإضرار العمد .</p> <p>وقوع الإهمال الجسيم بفعل واحد . غير لازم . تحقق بأفعال متعددة إيجابية أو سلبية متلاحقة .</p> <p>الخطأ الذى يقع من الأفراد عموما فى الجرائم غير العمدية .</p> <p>توافره : بتصرف الشخص تصرفا لا يتفق والحيلة التى تقضى بها ظروف الحياة العادية .</p> <p>الضرر فى جريمة المادة ١١٦ مكرر (ب) عقوبات . ماهيته : هو الأثر الخارجى للإهمال الجسيم المعاقب عليه . شروطه : أن يكون جسيا ، محققا ، ماديا . تقدير مبلغ الجسامة . أمر متروك لقاضى الموضوع .</p> <p>وجوب توفر رابطة السببية بين الخطأ الجسيم والضرر الجسيم بحيث تكون جريمة الموظف نتيجة سلوكه — فعلا كان أو امتناعا .</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

أوراق رسمية

راجع : تزوير .

(القاعدة رقم ٢٤٣ بالصحيفة رقم ١٢٦٧ ع ٣٤)

إيجار أماكن

راجع : إمتناع عن تخفيض أجرة .

(ب)

باعث . بطلان . بلاغ كاذب . بناء

باعث

الباعث ليس ركنا من أركان الجريمة ولا عنصرا من عناصرها .
الخطأ فيه لا يؤثر في سلامة الحكم . ما دام لم يتخذ منه دليلا
في الإدانة .

(الطعن رقم ١١٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٣١) ٢٤١٣٢ ٧١٥
(والطعن رقم ١٣٥٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/١٢) ٣٤٢٣٧ ١٢٤٢

راجع أيضا : مفرقات .

(القاعدة رقم ١١٩ بالصحيفة رقم ٦٥٨ ع ٢٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

بطلان

بطلان متعلق بالنظام العام :

بطلان الحكم المترتب على إقامة الدعوى الجنائية على متهم
ممن لا يملك رفعها قانونا . طبيعته : تعلقه بالنظام العام . جواز
الدفع به في أى مرحلة من مراحل الدعوى .

(الطن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٥/٣/١٩٦٦) ... ٦٢ ع ١٤ ٣١٧

راجع أيضا : إجراءات .

(القاعدة رقم ٢٢٣ بالصحيفة رقم ١١٨٢ ع ٣) .

وإجراءات المحاكمة .

(القاعدة رقم ١٦٧ بالصحيفة رقم ٩٠٨ ع ٣) .

واختصاص .

(القاعدة رقم ١٠٣ بالصحيفة رقم ٥٧٨ ع ٢) .

وحكم .

(القاعدتين ٢١٨، ٢٤٤ بالصحيفتين ١١٥٩، ١٢٧٦ ع ٣)

ونقض .

(القاعدة رقم ٩٢ بالصحيفة رقم ٤٨٣ ع ٢)

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد
---------------	-----------------------

بلاغ كاذب

١ - جريمة البلاغ الكاذب. أركانها: ثبوت كذب الوقائع المبلغ عنها ، وأن يكون الجاني عالماً بكذبها ومتوياً بالسوء والإضرار بالمجنى عليه ، وأن يكون الأمر المخبر به مما يستوجب عقوبة فاسله .

الطعن رقم ١٩٨٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٧ (... ٤٦ ع ١٢ ٢٣٦)

٢ - الحكم الجنائي الصادر في جريمة من الجرائم يقيد المحكمة التي تفصل في دعوى البلاغ الكاذب عن الواقعة التي كانت محل الجريمة من حيث ما سبق أن فصل فيه من صحة البلاغ وكذبه . مثال

(الطعن رقم ١٩٨٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٧) ... ٤٦ ع ١٢ ٢٣٦

بناء

١ - التقسيم . تعريفه ؟ الشروط اللازمة لإسباغ وصف التقسيم على الأرض (١) تجزئة الأرض إلى عدة قطع (٢) بقصد التصرف فيها بأحد العقود المبينة في المادة الأولى من القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ وبغرض إنشاء مبان عليها (٣) وأن تكون إحدى القطع على الأقل لا تطل على طريق قائم .

(الطعن رقم ١٧٨٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١٧) ... ١١ ع ١٢ ٦٠

٢ - الحكم بالادانة في جريمة إنشاء تقسيم مخالف لأحكام القانون أو إقامته بناء على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها . شرط صحته ؟ أن يعنى باستظهار العناصر التي أوردتها المادة الأولى من القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ وأن يثبت توافرها .

(الطعن رقم ١٧٨٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١٧) ... ١١ ع ١٢ ٦٠

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٣ - متى يعد البناء آيلا للسقوط في حكم المادة الأولى من القانون ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٢٨٩ لسنة ١٩٥٦؟</p> <p>دفع المتهم - تهمة هدمه بناء قبل الحصول على موافقة لجنة توجيه أعمال البناء والهدم في درجتي التقاضى - بأن هذا البناء كان آيلا للسقوط ، ودهم دفاعه بمستندات قدمها من بينها تقرير استشارى بحالة البناء . دفاع جوهرى . على المحكمة أن تمحصه قبل الحكم فى الدعوى بالادانة وإلا كان حكمها قاصر البيان .</p>
٦٤	١٢ ع ١٤	<p>(الطن رقم ١٧٨٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١٧)</p> <p>٤ - مجال تطبيق القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ فى شأن تقسيم الأراضى المعدة للبناء : المباني التى تقام على الأرض . لا شأن له بالطوابق التالية .</p>
١٢٢٦	٣٤٢٣٦ ع ٣٤	<p>(الطن رقم ١٣٤٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/١٢)</p> <p>٥ - إنحصار المخالفة فى إقامة البناء قبل الحصول على ترخيص من السلطة القائمة على أعمال التنظيم ودون أن يكون واقعا على جانب طريق عام أو خاص . وجوب إلزام المخالف بالغرامة وسداد ضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص .</p>
١٢٣٦	٣٤٢٣٦ ع ٣٤	<p>(الطن رقم ١٣٤٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/١٢)</p> <p>٦ - هدم جواز إصدار قرارات أو أحكام بإزالة أو بهدم أو بتصحيح الأبنية والأعمال التى تمت بالمخالفة لحكام القواين ٥٢ لسنة ١٩٤٠ ، ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٤٥ لسنة ١٩٦٢ ، ٥٥ لسنة ١٩٦٤ وذلك من تاريخ نفاذها حتى العمل بالقانون ٢٩ لسنة ١٩٦٦</p>
١٢٣٦	٣٤٢٣٦ ع ٣٤	<p>(الطن رقم ١٣٤٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/١٢)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
١٢٥٣	٢٤٠	٧ - المتهم لا يضار بناء على الاستئناف المرفوع منه وحده . إغفال الحكم الابتدائي القضاء بإلزام المتهم بأداء ضعف الرصوم المستحقة عن الترخيص بالنسبة إلى جريمة إقامة بناء بدون ترخيص على الرغم من وجوب ذلك قانونا . سكوت النيابة عن استئناف هذا الحكم . ليس للحكمة الاستئنافية عند الحكم بإدانة المتهم في الاستئناف المرفوع منه أن تصحح هذا الخطأ . (الظن رقم ١٣٠٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/١٣)

راجع أيضا : حكم .

(القاعده رقم ٢٤٠ بالصحيفة رقم ١٢٥٣ ع ٢٤)

(ت)

تأمينات اجتماعية . تبديد . تجمهر . تحقيق
تروصد . تزوير . تسعير جبرى . تشرد .
تصد . تعد . تعذيب . تعويض . تفالس
بالنقصير . تفتيش . تقرير التلخيص .
تقسيم . تقليد . تلبس . تموين . تهريب جمركى .

تأمينات اجتماعية

١ - عدم انطباق أحكام قانون التأمينات على علاقة الجمعية
التعاونية للصناعة لعمال تجهيز ونقل اللحوم بأعضائها . علة ذلك :
هذه الجمعية ليست بصاحب عمل .

(الظن رقم ١١٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/١٧) ١١٦ ع ٢٤ ٦٥٤

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
٢ - وقوع الالتزامات التي فرضها قانون التأمينات الاجتماعية في المواد ١٨ ، ٤٥ ، ٧٣ ، ١٠٨ على عاتق صاحب العمل . هذا الوصف في الخطاب به ركن في الجريمة التي قد تنسب إليه . سكوت الحكم عن بيان هذا الوصف . قصور .	٧٥١
(الطعن رقم ٦٣٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٦)	١٣٩ ع ٢
٣ - جريمة عدم تقديم صاحب العمل الاستثمارات لهيئة التأمينات الاجتماعية المنصوص عليها في القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لا تتعدد فيها عقوبة الغرامة بقدر العمال .	٧٦٨
(الطعن رقم ٦٥٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٦)	١٤٣ ع ٢
٤ - الالتزام الملقى على صاحب العمل بتعليق الشهادة الدالة على سداد اشتراكه في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية في محل العمل . خلو قانون التأمينات الاجتماعية من النص على تجريمه .	٩٨٢
(الطعن رقم ١٠٢٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/١٨)	١٨٢ ع ٣
٥ - جريمة عدم أداء صاحب العمل الاشتراكات الشهرية للعاملين لديه إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية لا تتعدد فيها عقوبة الغرامة بقدر عدد العمال .	٩٨٢
(الطعن رقم ١٠٢٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/١٨)	١٨٢ ع ٣
٦ - عدم سرّيان قانون التأمينات الاجتماعية على العمال الذين يستخدمون في أعمال عرضية مؤقتة إلا بالنسبة لتأمين إصابات العمل فحسب . المقصود بالأعمال العرضية المؤقتة ؟ هي الأعمال التي ليست لها صفة الدوام بالنسبة لرب العمل ولا تدخل بطبيعتها في العمل الذي يزاوله . مثال .	١٠٢٣
(الطعن رقم ١٢٠٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/٣١)	١٩٢ ع ٣

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

تبديد

جريمة تبديد المحجوزات . وقوعها من الحارس : متى قصد إخفاء المنقولات المحجوزة عن أصحاب الحقوق فيها . من هم أصحاب الحقوق فيها : الدائن الحاجز والمدين المحجوز عليه ومالك المنقولات إذا حكم له بأحققتها .

(الطعن رقم ٨٨٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/١٤) ... ١٥٣ ع ٢ ٨١٢

راجع أيضا : خيانة أمانة .

تجمهر

شروط قيام التجمهر قانونا ؟

مناط العقاب على التجمهر وشرط تضامن المتجمهرين في المسؤولية عن الجرائم التي تتمتع بتنفيذا للغرض منه : هو ثبوت علمهم بهذا الغرض ، وأن تكون نية الاعتداء قد جمعتهم وظلت تصاحبهم حتى نفذوا غرضهم المذكور ، وأن تكون الجرائم التي ارتكبت قد وقعت نتيجة نشاط إجرامي من طبيعة واحدة ولم تكن جرائم استقل بها أحد المتجمهرين لحسابه دون أن يؤدي إليها السير الطبيعي للأمر ، وأن تقع جميعها حال التجمهر .

(الطعن رقم ٨٣٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٩) ... ١٠٦ ع ٢ ٥٩٥

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد
---------------	-----------------------

تحقيق

إجراءاته :

”التحقيق الذى تجريه النيابة العامة“ :

١ — تنفيذ أمر الحبس الاحتياطى على متهمين بجريمة واحدة
فى سجن مركزى واحد . غير واجب .

(الطن رقم ٢٠٦٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٤/٣/١٩٦٦) ... ٥٦ ع ١٢ ٢٨٦

٢ — المخاطب بنص المادة ١٤٠ إجراءات هو مأمور
السجن بقصد تحذيره من اتصال رجال السلطة بالمتهم المحبوس
داخل السجن . عدم ترتيب بطلان ما للإجراءات على هذا
الاتصال بذاته .

(الطن رقم ٢٠٩٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٤/٣/١٩٦٦) ... ٥٦ ع ١٢ ٢٨٦

٣ — للمحقق إدراك معانى إشارات الأيكم والأصم بغير
الإستعانة بخبير . مادام أنه كان فى الاستطاعة تبين معنى تلك
الاشارات .

(الطن رقم ٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩/٤/١٩٦٦) ... ٨٧ ع ٢٤ ٤٥٥

٤ — النص الوارد بمجموعة الأوامر العسكرية الذى يقتضى
بلزوم حضور مندوب من البوليس الحربى عند القبض أو التحقيق
أو التفتيش الذى تباشره السلطات المدنية مع رجال الجيش
لا يخاطب النيابة العامة ولا يقيد حتمها فى مباشرة سلطاتها .

(الطن رقم ٨٠٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٩/٥/١٩٦٦) ... ١٠٥ ع ٢٤ ٥٨٦

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٥ - الأحوال التي يوجب فيها القانون سماع أقوال المتهم أو استجوابه في مرحلة التحقيق الابتدائي : عند القبض عليه نفاذا لأمر مأمور الضبط القضائي ، أو عند حضوره لأول مرة في التحقيق ، أو قبل إصدار أمر بحبسه احتياطيا ، أو قبل النظر في مد هذا الحبس .
٧٢٦	٢٤١٣٤	(الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٣١)
		٦ - لمحكمة الموضوع الأخذ بتعرف الشهود على المتهم ولو لم يجر عرضه في جمع من أشباهه . مادامت قد اطمأنت إليه .
٧٣٧	٢٤١٣٦	(الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٦)
		٧ - الحظر المنصوص عليه في المادة ١٠٦ من القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية إنما يكون بالنسبة للقضاء من بعد تعيينهم . عدم سريانه على إجراءات التحقيق أو رفع الدعوى التي اتخذت ضد أحدهم قبل ذلك .
١٢٢٠	٣٤٢٣٢	(الطعن رقم ١١٦٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٦)
		”التحقيق الذي تجريه المحكمة“ :
		١ - اختلاف وصف الحزب المرسل من النيابة إلى الطب الشرعي عن الحزب الموصوف بتقرير التحليل : على المحكمة أن تجرى تحقيقا تستجلي منه حقيقة الأمر .
١٨٩	١٤٣٤	(الطعن رقم ١٧٨٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٢)
		٢ - للمحكمة إدراك معاني إشارات الأبكم والأصم بغير الاستعانة بنحير . مادام أنه كان في الاستطاعة تبين معنى تلك الإشارات .
٤٥٥	٢٤٨٧	(الطعن رقم ٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/١٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

ترصد

حكم ظرف الترصّد في تشديد العقوبة كحكم ظرف سبق
الاصرار . إثبات توافر أحدهما يغني عن إثبات توافر الآخر

(الطن رقم ١٣٥٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/١٢) ع ٣٣٧ ١٢٤٢

راجع أيضا : قتل عمد .

(القاعدة رقم ٥ بالصحيفة رقم ٢٥ ع ١)

تزوير

التزوير والاستعمال :

١ — إثبات الحكم في حق المتهمين أنهما بتزويرهما الإعلام
الشرعي واستعماله قد تسببا في الإضرار بالمدعين بالحقوق المدنية
لتعطيلهما صرف المبلغ المستحق لهما ولباقي المستحقين وحرمانهم
منه . القضاء للمدعين بالحقوق المدنية بالتعويض المؤقت
المطالب به . صحيح .

(الطن رقم ١١٦٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١) ع ١٣ ٦٩

٢ — إثبات الحكم تقديم المتهم الإعلام الشرعي المزور
إلى البلدية مع علمه بتزويره . تحقق العناصر القانونية لجريمة
استعمال محرر مزور . وكالته عن زوجته لا تنفي مقارفته بالجريمة
التي دين من أجلها .

(الطن رقم ١١٦٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١) ع ١٣ ٦٩

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ - إثبات التزوير واستعماله . ليس له طريق خاص . العبرة بما تطمئن إليه المحكمة من الأدلة السائغة . لا محل للاحتجاج بأن المادة ٣٦١ من لائحة المحاكم الشرعية قد رسمت طريقا وحيدا لإثبات عكس ما ورد في إعلام الوارثة . (الظن رقم ١١٦٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١) ١٣ ع ١٤ ٦٩
		٤ - جريمة التزوير . عدم رسم القانون طريقة إثبات خاصة لها تلتزم المحاكم الجنائية باتخاذها . للمحكمة الأخذ في إدانة المتهم بتقرير خبير سبق تقديمه للمحكمة المدنية . (الظن رقم ١٨١٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/١٥) ٦٠ ع ١٤ ٣٠٣
		٥ - التنازل عن السند المزور ممن تمسك به في الدعوى المدنية ، لا أثر له على وقوع جريمة التزوير أو الاستعمال . (الظن رقم ١٨١٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/١٥) ٦٠ ع ١٤ ٣٠٣
		٦ - وقف السير في دعوى التزوير أمام المحكمة المدنية طبقا للمادة ٢٨١ مرافعات . لا أثر له على جرمية التزوير والاستعمال . (الظن رقم ١٨١٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١٥) ٦٠ ع ١٤ ٣٠٣
		٧ - تحدث الحكم استقلالاً عن ركن العلم في جريمة استعمال الأوراق المزورة . غير لازم . (الظن رقم ١٣٢٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٥) ٢٢٧ ع ٣٤ ١١٩٩

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		جريمة التزوير في الأوراق الرسمية :
		١ — جريمة تزوير الأوراق الرسمية . صدورها فعلا من الموظف العمومي المختص بتحريرها . غير لازم . كفاية إعطاء الورقة المصطنعة شكل المحررات الرسمية ومظهرها ونسبة صدورها كذبا إلى موظف هام للإيهام برسميتها .
٧٩٤	٢٤١٥٠	(الطعن رقم ٧٣١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/١٢)
		٢ — البيان الخاص بمحل إقامة المدعى عليه في صحيفة افتتاح الدعوى . متى يعد تغييره تزويرا في ورقة رسمية ؟ باتخاذ إجراءات الإعلان على يد محضر .
١٢٦٧	٣٤٢٤٣	(الطعن رقم ١٨٧١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/١٩)
		٣ — تحقق جريمة التزوير في الأوراق الرسمية ولو لم ينتج عنها ضرر يلحق شخصا بعينه .
١٢٦٧	٣٤٢٤٣	(الطعن رقم ١٨٧١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/١٩)
		جريمة التزوير في المحررات العرفية :
		جريمة تزوير المحرر العرفي . مجرد تغيير الحقيقة في المحرر بإحدى الطرق القانونية كاف لتوافرها . متى كان من الممكن أن يترتب عليه في الوقت الذي وقع فيه ضرر للغير ، سواء أكان المزور عليه أم خلافه ، ولو كان هذا الضرر محتملا .
١١٩٩	٢٤٢٢٧	(الطعن رقم ١٣٢٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الطعن بالتزوير :
		” طبيعته “
		الطعن بالتزوير في ورقة مقدمة في الدعوى من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع . للمحكمة ألا تحقق الطعن بنفسها وألا تحيله إلى النيابة العامة وألا توقف الفصل في الدعوى الأصلية إذا قدرت أن الطعن غير جدى .
٨٦٢	٢٤١٦٢	(الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٢١)
		” المضاهاة “ :
		١ — عدم تنظيم المضاهاة في نصوص أمرة يترتب على مخالفتها البطلان سواء في قانون الإجراءات أو في قانون المرافعات .
٣٠٣	١٤٦٠	(الطعن رقم ١٨١٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٥)
٧٩٤	٢٤١٥٠	(الطعن رقم ٧٣١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/١٣)
		٢ — الدفع بتعيب إجراءات المضاهاة التي تمت في المرحلة السابقة على المحاكمة . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .
٧٩٤	٢٤١٥٠	(الطعن رقم ٧٣١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/١٣)
		تسعين جبرى
		راجع : تموين .
		(القواعد أرقام ٥٧ و ٥٨ و ٦٦ بالصحائف ٢٧٣ و ٢٩٢ و ١٤٣٣٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		تشرّد
		تشرّد الحدث ببيانه عادة في الطرقات . من جرائم العادة . يلزم لتوافرها ثبوت تكرار فعل مبيت الحدث في الطرقات . فعود الحكم عن استظهار توافر ركن العادة . قصور . (الطنن رقم ٤٠٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٦/٥/١٩٦٦) ١٠٩ع ٢ ٦١١
		تصد
		١ — حق محكمة الجنايات في إقامة الدعوى الجنائية عن جناية أو جنحة مرتبطة بالتهمة المعروضة عليها استثناء من مبدأ الفصل بين سلطتي الاتهام والمحكمة . هذا الحق محدود بتحريك الدعوى أمام سلطة التحقيق أو المستشار المندوب لتحقيقها من بين أعضاء الدائرة التي تصدت لها . للجهة التي تجرى التحقيق حرية التصرف في الأوراق حسبما يترأى لها . (الطنن رقم ٨٩٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٢٣/٥/١٩٦٦) ١٢٧ع ٢ ٦٨٩
		٢ — على محكمة الجنايات تأجيل الدعوى الأصلية حتى يتم التصرف في الدعوى الجديدة التي تصدت لها . عليها إذا أحيات إليها وكانت مرتبطة بالدعوى الأصلية إرتباطا لا يقبل التجزئة أن تحيل الدعويين معا إلى محكمة أخرى . (الطنن رقم ٨٩٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٢٣/٥/١٩٦٦) ١٢٧ع ٢ ٦٨٩

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	تعد
		<p>جريمة التعدي المنصوص عليها في المادة ٤٠ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . لا يلزم لقيامها توافر قصدًا جنائيًا خاصًا . كفاية توافر القصد الجنائي العام .</p> <p>تحدث الحكم استقلالاً عن القصد الجنائي في تلك الجريمة . غير لازم . طالما أن المتهم لم يجادل في شأنه ، وكانت واقعة الدعوى كما أثبتها الحكم تكشف عن توافره لديه .</p> <p>(الطنن رقم ٤٢٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٦/٥/١٩٦٦) ... ١١٣ ع ٢ ٦٣٢</p>
		<p>تعذيب</p> <p>١ — المتهم في حكم المادة ١/٢٦ عقوبات : هو كل من وجه إليه الاتهام بارتكاب جريمة معينة ولو كان ذلك أثناء قيام مأموري الضبط القضائي بمهمة البحث عن الجريمة ومرتكبها وجمع الاستدلالات ما دامت قد حامت حوله شبهة أن له ضلعا في ارتكابها .</p> <p>وقوع جريمة التعذيب أيا كان الباعث لمأمور الضبط القضائي على حمل المتهم على الاعتراف .</p> <p>(الطنن رقم ١٢١٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٢٨/١١/١٩٦٦) ... ١١٩ ع ٣ ١١٦١</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - لا يلزم لانطباق حكم المادة ١٢٦ عقوبات حصول الاعتراف فعلا . كفاية وقوع تعذيب المتهم بقصد حمله على الاعتراف .
١١٦١	٣٤٢١٩	(الطعن رقم ١٣١٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/٢٨)
		٣ - سكوت القانون عن تعريف معنى التعذيبات البدنية، وعدم اشتراطه لها درجة معينة من الجسامة . تقدير ذلك . موضوعي .
١١٦١	٣٤٢١٩	(الطعن رقم ١٣١٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/٢٨)

تعويض

		١ - تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع . القضاء بمبلغ معين وفقا لمختلف ظروف الدعوى . لا يقبل المناقشة . شرط ذلك : عدم اقحام المحكمة في هذه الظروف ما لا يجوز الادعاء به مدنيا تبعا للدعوى الجنائية وإدخاله في حساب التعويض عند تقديره . قضاؤها في هذه الحالة يكون مخالفا للقانون . لمحكمة النقض تصحيح هذا الخطأ . مثال .
٢٥	١٤ ٥	(الطعن رقم ١٦٤١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/١/٤)
		٢ - إثبات الحكم في حق المتهمين أنهما يتزويرهما الإعلام الشرعي واستعماله قد تسببا في الإضرار بالمدعين بالحقوق المدنية لتعطيلهما صرف المبلغ المستحق لهما ولباقي المستحقين وحرمانهم منه . القضاء للمدعين بالحقوق المدنية بالتعويض المؤقت المطالب به . صحيح .
٦٩	١٣ ١٤	(الطعن رقم ١١٦٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ - الحكم بالتعويض غير مرتبط حتما بالحكم بالعقوبة . جواز الحكم به في حالة القضاء بإبراء . شرط ذلك : ألا تكون البراءة قد بنيت على عدم حصول الواقعة أصلا أو على عدم صحة إسنادها إلى المتهم أو على عدم كفاية الأدلة على ثبوتها . (الظن رقم ١٣٧٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/١٧) ١١٥ع ٢ ٦٣٩
		٤ - التعويضات المنصوص عليها في قانون رسم الإنتاج . طبيعتها : تضمينات مدنية فضلا عن كونها جزاءات تأديبية تكلل العقوبات المقررة للجرائم الخاصة بهذا القانون . وجوب الحكم بها في جميع الأحوال بلا ضرورة لدخول الخزنة في الدعوى . (الظن رقم ٢٦٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٣١) ١٣٣ع ٢ ٧٢١
		٥ - للخزنة العامة التدخل في الدعاوى أمام المحاكم الجنائية للمطالبة بالتعويضات المنصوص عليها في قانون رسم الإنتاج . (الظن رقم ٢٦٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٣١) ١٣٣ع ٢ ٧٢١
		٦ - إقامة الدعوى المدنية على أساس المطالبة بتعويض الضرر الفعلي الناتج عن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد ، دون المطالبة بقيمة الدين المثبت بالشيك . توافر أركان الدعوى من خطأ وضرر ورابطة سببية وقبولها . (الظن رقم ١٣٧٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/١٨) ١٨٦ع ٣ ٩٩٧

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
٧ - إثبات الحكم إدانة المحكوم عليه عن الفعل الذى حكم بالتعويض من أجله . كفايته فى بيان وجه الضرر المستوجب للتعويض .	

(الطن رقم ١٣٧٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٨/١٠/١٩٦٦) ... ١٨٦ ع ٣ ٩٩٧

راجع أيضا : نقض .

(القاعدة رقم ٤٩ بالصحيفة رقم ٢٤٧ ع ١) .

تفالس بالتقصير

١ - أفعال التفالس بالتقصير الجوازي . من بينها : عدم تحويل التاجر الدفاتر المنصوص عليها فى المادة ١١ من قانون التجارة ، وعدم إعلانه التوقف عن الدفع فى الميعاد المحدد فى المادة ١٩٨ من القانون المذكور .

تقدير هذه الحالات موكل إلى المحكمة . لها على الرغم من توافر أركان الجريمة أن لا تتمضى بالعقوبة .

(الطن رقم ١٧٥٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٤/١/١٩٦٦) ... ٦ ع ١٤ ٣٧

٢ - أفعال التفالس بالتقصير الجوازي . جرائم غير عمدية . قيام الركن المعنوى فيها على فكرة الخطأ المسبب للاخلال بالأحكام التى وضعها المشرع لضمان سير التفليسة وتصفية الأموال على صورة تحقق المساواة بين الدائنين . إقراض المشرع توافر عنصر الخطأ من مجرد وقوع فعل من الأفعال المنصوص عليها فى المادة ٣٣١ عقوبات . لاتهم نفى وجود هذا الفعل .

(الطن رقم ١٧٥٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٤/١/١٩٦٦) ... ٦ ع ١٤ ٣٧

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
١٠٨١	٣٤٢٠٢	٣ — مجرد تسجيل حكم إشهار الإفلاس لا يصلح وحده دليلاً على توفر العلم اليقيني بإشهار الإفلاس في الأحكام الجنائية . (الطعن رقم ١٢٢٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٧)
١٠٨١	٣٤٢٠٢	٤ — الجريمة المنصوص عليها في المادة ١/٣٣٥ عقوبات . شرط توافرها : أن يقترف المتهم الفعل وهو عالم بأن المال الذي يسرقه أو يخفيه أو يخبئه من أموال التغطية . (الطعن رقم ١٢٢٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٧)

تفتيش

إذن تفتيش :

“إصداره” :

١ — التفتيش الذي تجريه النيابة أو تأذن بإجرائه في مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه . شرط صحته : أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحرياته واستدلالاته بوقوع جريمة معينة من شخص معين وأن يكون هناك من الدلائل والامارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التحقيق لحرية ولحرمة مسكنه في سبيل كشف مبلغ اتصاله بتلك الجريمة . تولى رجل الضبط القضائي التحريات بنفسه أو معرفته الشخصية السابقة بالشخص المطلوب الإذن بتفتيشه . غير واجب قانوناً . له الاستعانة في ذلك بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين المرين .

٥٠	١٤ ٩ (الطعن رقم ١٧٧٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١٧)
١٣٤	١٤ ٢٤ (والطعن رقم ١٨٩١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ — تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش . أمر موكول إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . لا يلزم أن يكون الإذن مسبقا بتحقيق تجريه سلطة التحقيق . متى كانت هذه السلطة قد اتصلت بالواقعة اتصالا صحيحا وتحققت من وقوع الجريمة المطلوب استصدار الإذن عنها وصلة المطلوب تفتيشه بها .
٥٠	١٤ ٩	(الطعن رقم ١٧٧٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١٧)
١٧٥	١٤ ٣٢	(والطعن رقم ٩٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢١)
٦٥٠	٢٤ ١١٧	(والطعن رقم ٤٢٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٧)
٨٥٢	٢٤ ١٦١	(والطعن رقم ٩٤١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠)
٩٠٣	٣٤ ١٦٦	(والطعن رقم ١٢٩٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/٣)
		٣ — لمحكمة الموضوع أن ترى في تحريات وأقوال الضابط ما يسوع الإذن بالتفتيش ويكفى لإسناد واقعة إحراز المخدر إلى المتهم ، ولا ترى فيها ما يقنعها بأن هذا الأحرار كان بقصد الاتجار أو بقصد التعاطي والاستعمال الشخصي .
٨٥٢	٢٤ ١٦١	(الطعن رقم ٩٤١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠)
		٤ — الأمر الذي تصدره النيابة العامة بتفتيش شخص معين ومن يتواجدون معه أو في محله أو مسكنه وقت التفتيش دون بيان لاسمه ولقبه . صحيح . عدم وجود أحد من هؤلاء الأشخاص عند تنفيذ إذن التفتيش . لا يعيبه .
٨٥٢	٢٤ ١٦١	(الطعن رقم ٩٤١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠)
		٥ — الأعمال الإجرائية تجرى على حكم الظاهر . هي لا تبطل من بعد نزولا على ما قد ينكشف من أمر الواقع . مثال في إذن تفتيش صادر من وكيل نيابة الأحداث .
١١٨٢	٣٤ ٢٢٣	(الطعن رقم ١٠٠٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		”تنفيذه“
٢٥٨	١ ع ٥١	١ - مجال أعمال المادة ٤٦/٢ إجراءات : أن يقع التفتيش على شخص الأنثى في موضع من جسمها لا يجوز لرجل الضبط القضائي الاطلاع عليه ومشاهدته باعتباره من عورات المرأة . (الطن رقم ١٩٩٣ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٧)
٢٥٨	١ ع ٥١	٢ - اصطحاب مأمور الضبط القضائي أنثى عند انتقاله لتنفيذ إذن بتفتيش أنثى . غير واجب . هذا الالتزام مقصور على إجراء التفتيش ذاته في مواضع تعتبر من عورات المرأة . (الطن رقم ١٩٩٣ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٧)
٦٥٠	٢ ع ١١٧	٣ - صدور إذن النيابة بتفتيش متهم . لمأمور الضبط القضائي المنتدب لإجرائه تنفيذه أينما وجده . طالما كان ذلك المكان في دائرة اختصاصه هو ومصدر الإذن . (الطن رقم ٤٢٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/١٧)
١١٧٣	٣ ع ٢٢١	٤ - صدور الإذن بتفتيش شخص ومسكنه لا يبرر تفتيش زوجته إلا إذا توافرت حالة التلبس بالجريمة في حقها أو وجدت دلائل كافية على اتهامها في جناية إحراز الجواهر المخدر المضبوط . (الطن رقم ١٢٦٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/٢٨)
		تفتيش غير المتهم الموجود في المكان المأذون بتفتيشه :
		١ - الأحوال التي يجوز فيها لمأمور الضبط القضائي تفتيش غير المتهم الموجود في المكان المأذون له بتفتيشه : وجود قرائن

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		قوية على أنه يخفى شيئاً يفيد في كشف الحقيقة ، أو كان وجوده ينم عن احتمال اشتراكه في الجريمة ، أو كانت الأحوال التي أحاطت به توحى بأن له اتصالاً بها بحكم ظاهر صلتها بالمتهم الضالع فيها .
١٧٥	٣٢ ع ١٤	(الطن رقم ٩٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢١)
		٢ - إستظهار الحكم وجود أمارات تدل على مساهمة المتهم في الجريمة المسندة إلى المأذون بتفتيشه وإيراده دلائل كافية على قيام حالة التلبس في حقه . تفتيشه . لا بطلان .
١٧٥	٣٢ ع ١٤	(الطن رقم ٩٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢١)
		التفتيش في حالة التلبس بالجريمة :
		قيام حالة التلبس بالجريمة نتيجة لاتفاق سابق بين المتهمين على ارتكاب جريمة السرقة ، دون أن يكون للإجراءات التي اتخذها رجال الضبط دخل في قيامها . صحة القبض والتفتيش .
٩١١	٣٤ ع ١٦٨	(الطن رقم ٩٩٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/٤)
		حق رجال السلطة العامة في إجراء التفتيش :
		رجل الشرطة من رجال السلطة العامة وليس من مأموري الضبط القضائي . ليس له أن يجري تفتيشاً .
٦١٣	١١٠ ع ١١	(الطن رقم ٤٠٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/١٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

حق موظفي الجمارك في إجراء التفتيش :

١ - لموظفي الجمارك - الممنوحين صفة الضبط القضائي طبقاً لأحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - في أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم حق تفتيش الأماكن والأشخاص ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية أو في حدود نطاق الرقابة الجمركية إذا ما قامت لديهم دواعي الشك في البضائع والأمتعة أو مظنة التهريب فيمن يوجدون بداخل تلك المناطق . عدم تطلب الشارع بالنسبة إلى الأشخاص توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية . يكفي أن تقوم لدى الموظف المنوط بالمراقبة والتفتيش في تلك المناطق حالة تتم عن شبهة في توافر التهريب الجمركي فيها . الشبهة المقصودة ؟ تقديرها موضوعي .

(الطن رقم ٩١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٣) ١٠١ ع ٢ ٥٦٣

٢ - لموظفي الجمارك تفتيش الأمتعة والأشخاص في حدود منطقة المراقبة الجمركية . عثورهم أثناء التفتيش على دليل يكشف عن جريمة غير جمركية معاقب عليها في القانون العام . جواز الاستدلال بهذا الدليل أمام المحاكم في تلك الجرائم .

(الطن رقم ١٣٦٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/٣١) ١٩٥ ع ٣ ١٠٣٧

الرضا بالتفتيش :

الرضا بالتفتيش . للحكمة استنباطه من وقائع الدعوى وظروفها واستنتاجه من دلائل مؤدية إليه .

(الطن رقم ٢٢٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠) ١٥٦ ع ٢ ٨٢٧

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

القيود الواردة على تفتيش السيارات :

١ — القيود الواردة على حق رجال الضبط القضائي في إجراء القبض والتفتيش بالنسبة إلى السيارات . انصرافها إلى السيارات الخاصة بالطرق العامة . عدم جواز تفتيشها أو القبض على ركبائها إلا في الأحوال الاستثنائية التي رسمها القانون طالما هي في حيازة أصحابها .

(الطن رقم ١٧٦١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٣) ... ٢ ١٤ ٥
(والطن رقم ١٠١٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/١٧) ... ١٧٦ ٣٤ ٩٥١

٢ — مجرد إيقاف مأمور الضبط القضائي لسيارة معدة للإيجار وهي سائرة في طريق عام بقصد تنفيذ القوانين واللوائح في شأنها أو اتخاذ إجراءات التحري للبحث عن مرتكبي الجرائم في دائرة اختصاصه . عدم اعتباره قبضا .

(الطن رقم ١٧٦١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٣) ... ٢ ١٤ ٥
(والطن رقم ١٠١٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/١٧) ... ١٧٦ ٣٤ ٩٥١

الطعن على التفتيش وإجراءاته :

١ — القول كقاعدة عامة ببطلان اعتراف المتهم أمام النيابة استنادا إلى مجرد بطلان القبض والتفتيش السابقين عليه . غير صحيح . للحكمة الأخذ بهذا الاعتراف متى تبينت من الوقائع والأدلة المطروحة عليها أنه صدر مستقلا عن القبض والتفتيش .

(الطن رقم ١٧٢٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١٧) ... ٩ ١٤ ٥٠

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ — الدفع ببطلان القبض والتفتيش . طبيعته : دفع قانوني مختلط بالواقع . شرط إثارته أمام محكمة النقض ؟ أن يكون قد دفع به أمام محكمة الموضوع ، أو كانت مدونات الحكم ترشح لقيام ذلك البطلان .
١٥٩	٢٨ ع ١	(الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢١)
٧٥٥	١٤٠ ع ٢	(والطعن رقم ٦٤٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٦)
		٣ — دفع المتهم ببطلان إذن الضبط والتفتيش لصدوره عن جريمة مستقبلية . ثبوت أن الإذن قد صدر توصلا لضبط واقعة رشوة مما ينبيء عن صدوره عن جريمة لم تكن وقعت فعلا وقت صدوره . إعراض الحكم عن الرد على هذه الجزئية وبيان مدى صحة الإذن أو عدم صحته . قصور .
٢٢١	٤٢ ع ١	(الطعن رقم ٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١)
		٤ — الدفع ببطلان التفتيش من أوجه الدفاع الجوهرية . وجوب الرد عليه ، وإلا كان الحكم قاصرا .
٦٦٧	١٢١ ع ٢	(الطعن رقم ٤٣٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣)
		٥ — إثبات الحكم أن إجراءات التفتيش تمت وفقا للإذن الصادر من النيابة . إثارة المتهم في وجه الطعن أن إلقاء المخدر كان اضطراريا . لا جدوى منه .
٨٥٢	١٦١ ع ٢	(الطعن رقم ٩٤١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠)
		٦ — دعوى التناقض في إذن التفتيش . إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض . غير مقبول .
٩١٨	١٦٩ ع ٣	(الطعن رقم ١١٨٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/٤)
		٧ — مثال لتفتيش صحيح تطبيقا لقانون الأحكام العسكرية .
١٠٤٤	١٩٦ ع ٣	(الطعن رقم ١٤٣٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/٣١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		تقدير الدليل المستقل عن التفتيش الباطل .
		١ - للقاضي الأخذ بجميع عناصر الإثبات المستقلة عن التفتيش الباطل والمؤدية إلى النتيجة التي أسفر عنها .
٦٥٨	٢٤١١٩	(الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣)
		٢ - تقدير قيمة الاعتراف الصادر من المتهم على إثر تفتيش باطل وتحديد مدى صلة هذا الاعتراف بواقعة التفتيش وما ينتج عنها . موضوعي .
٥٠	١٤ ٩	(الطعن رقم ١٧٧٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١٧)
٦٥٨	٢٤١١٩	(والطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣)
<hr/>		
<h2>تقرير التلخيص</h2> <hr/>		
		١ - فقدان تقرير التلخيص بعد تلاوته . لا يبطل الإجراءات بعد صحة .
١١٥	٢١ ١٤	(الطعن رقم ١٣٦٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٨)
		٢ - اثبات تلاوة تقرير التلخيص في ورقة الحكم . عدم جواز إثبات عكس ذلك إلا بالطعن بالتزوير .
٢١١	٣٩ ١٤	(الطعن رقم ١٩٧٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	تقسيم
٦٠	١١ ع ١٤	١ — التقسيم . تعريفه ؟ الشروط اللازمة لاسباغ وصف التقسيم على الأرض : (١) تجزئة الأرض الى عدة قطع (٢) بقصد التصرف فيها بأحد العقود المبينة في المادة الأولى من القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ وبغرض إنشاء مبان عليها (٣) وأن تكون إحدى القطع على الأقل لا تطل على طريق قائم . (الطن رقم ١٧٨٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٧/١/١٩٦٦)
٦٠	١١ ع ١	٢ — الحكم بالإدانة في جريمة إنشاء تقسيم مخالف لأحكام القانون أو إقامته بناء على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها . شرط صحته ؟ أن يعنى باستظهار العناصر التي أوردتها المادة الأولى من القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ وأن يثبت توافرها . (الطن رقم ١٧٨٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٧/١/١٩٦٦)
١٢٣٦	٣٤٢٣٦ ع ٣	٣ — مجال تطبيق القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ في شأن تقسيم الأراضي المعدة للبناء : المباني التي تقام على الأرض . لا شأن له بالطوابق التالية . (الطن رقم ١٣٤٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٢/١٢/١٩٦٦)
١٢٣٦	٣٤٢٣٦ ع ٤	٤ — عدم جواز إصدار قرارات أو أحكام بإزالة أو بهدم أو بتصحيح الأبنية والأعمال التي تمت بالمخالفة لأحكام القوانين ٥٢ لسنة ١٩٤٠ ، ٦٥٦ ، لسنة ١٩٥٤ ، ٤٥ لسنة ١٩٦٢ ، ٥٥ لسنة ١٩٦٤ وذلك من تاريخ نفاذها حتى العمل بالقانون ٢٩ لسنة ١٩٦٦ (الطن رقم ١٣٤٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٢/١٢/١٩٦٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

تقليد

١ — المراد بالتقليد: المحاكاة التي تدعو إلى تفضيل الجمهور.
العبرة في استظهاره هي بأوجه الشبه بين علامتين الصحيحة
والمقلدة دون أوجه الخلاف .

(الطعن رقم ٨٨٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣) ... ١٢٦ ع ٢ ٦٨٦

٢ — تسجيل العلامة التجارية هو مناط الحماية التي أسبغها
القانون على ملكيتها الأدبية . عدم استفادة مالك العلامة من تلك
الحماية إلا إذا كانت مسجلة .

(الطعن رقم ٨٨٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣) ... ١٢٦ ع ٢ ٦٨٦

٣ — تسجيل العلامة ركن في جريمة تقليدها أو استعمالها بسوء
قصد . على الحكم استظهاره وإلا كان قاصرا .

(الطعن رقم ٨٨٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣) ... ١٢٦ ع ٢ ٦٨٦

تلبس

١ — التخلي الذي يبنى عليه قيام حالة التلبس بالجريمة .
شرطه : وقوعه عن إرادة وطوعية واختيار . كونه وليد إجراء
غير مشروع . بطلان الدليل المستمد منه . مثال .

(الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢١) ... ٣٢ ع ١ ١٧٥

٢ — استظهار الحكم وجود أمارات تدل على مساهمة المتهم
في الجريمة المسندة إلى المأذون بتفتيشه وإيراده دلائل كافية على
قيام حالة التلبس في حقه . تفتيشه . لا بطلان .

(الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢١) ... ٣٢ ع ١ ١٧٥

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٢٢١	٤٢ ع ١	٣ — تلقى مأمور الضبط القضائي نبأ جريمة الرشوة عن الغير . عدم كفايته لقيام حالة التلبس بها . مادام هو لم يشهد أثرا من آثارها ينفي بذاته عن وقوعها . مثال . (الطن رقم ٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١)
٩١١	١٦٨ ع ٣	٤ — التلبس حالة تلازم الجريمة نفسها . يكفي أن يكون شاهدها قد حضر ارتكابها بنفسه وأدرك وقوعها بأية حاسة من حواسه . متى كان هذا الإدراك بطريقة يقينية لا تحتمل شكاً . (الطن رقم ٩٩٤ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/٤)
٩١١	١٦٨ ع ٣	٥ — قيام حالة التلبس بالجريمة نتيجة لاتفاق سابق بين المتهمين على ارتكاب جريمة السرقة ، دون أن يكون للإجراءات التي اتخذها رجال الضبط دخل في قيامها . صحة القبض والتفتيش . (الطن رقم ٩٩٤ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/٤)
١١٧٣	٢٢١ ع ٣	٦ — تقدير قيام أو انتفاء حالة التلبس بالجريمة ، وتقدير الدلائل على صلة المتهم بالجريمة المتلبس بها ومبلغ كفايتها . أمر موكل لرجل الضبط القضائي تحت رقابة سلطة التحقيق واشراف محكمة الموضوع . (الطن رقم ١٢٦٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٢٨)
		راجع أيضا : إجراءات . (القاعدة رقم ٢٢٣ بالصحيفة رقم ١١٨٢ ع ٣) وامتياز (القاعدة رقم ١٧٢ بالصحيفة رقم ٩٣٢ ع ٣) وتفتيش . (القاعدة رقم ٢٢١ بالصحيفة رقم ١١٧٣ ع ٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

تموين

١ — مسئولية مدير المحل وصاحبه في ظل أحكام الموسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ في شئون التموين والقواعد المعدلة له :
مسئولية المدير . طبيعتها : فعلية مقررة طبقا للقواعد العامة .

مسئولية صاحب المحل . طبيعتها : فرضية . قيامها على افتراض إشرافه على المحل ووقوع الجريمة باسمه ولحسابه . عقوبتها الحبس والغرامة إلا إذا أثبت أنه كان غائبا أو استحالته عليه المراقبة فتعذر عليه منع وقوع المخالفة فتكون العقوبة الغرامة فحسب .
المواد بالغياب : انقطاعه بالكلية عن الإشراف حتى يستحيل عليه منع وقوع المخالفة .

(الطعن رقم ١٠١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٧) ... ٥٤ ع ١٢ ٢٧٣

(والطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٣١) ... ١٣٥ ع ٢٤ ٧٣٢

٢ — مساءلة صاحب المحل عما يقع فيه من مخالفات تموينية .
معاقبته بالحبس والغرامة معا أو باحدهما .
ثبوت غيابه أو استحالة مراقبته لمنع وقوع المخالفة . اقتصار العقوبة على الغرامة . المادة ١٥ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠

(الطعن رقم ٢١٠٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٤) ... ٥٧ ع ١٢ ٢٩٢

٣ — جريمة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة . قيامها : مادامت السلعة مسعرة وفي حوزة المتهم . سواء أكانت في محله المعد للبيع فيه أو في مخزنه ، ما دامت أنها معدة للبيع .

(الطعن رقم ١١٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢١) ... ٦٦ ع ١٢ ٣٣٦

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٣٣٦	١٤ ٦٦	٤ - وجوب مصادرة السلعة موضوع جريمة الامتناع عن البيع. المادة ٩ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل. (الطن رقم ١١٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢١)
٤٣٥	٢٤ ٨٢	٥ - مريان القيد الوارد في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين المعدل على العقوبات المنصوص عليها في قرار وزير التموين الرقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز من جهة عدم جواز الحكم بوقف تنفيذها . حلة ذلك : ورود هذا القيد في أصل التشريع الذي صدر قرار وزير التموين استنادا إليه بناء على التفويض المحدد فيه . (الطن رقم ٣٢٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/١٨)
٨٨١	٢٤ (١) هيئة عامة	(والطن رقم ٤٤٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٠) ٦ - على التاجر عرض السلع المعهدة للبيع متى توافر له حيازتها . إنكاره أمر وجودها أو إخفاؤه لها . اعتباره ممتنعا عن بيعها بالسعر المحدد لها جبرا ، ما دام تحديد السعر لا يعرض بداهة عند إخفاء السبعة أو إنكار وجودها البتة . (الطن رقم ٧٢٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٥)
٤٨٧	٢٤ ٩٣	٧ - البحث في أمر الإباحة المستمدة من التنظيم القانوني لتداول السلعة أو في انتفاء القصد الجنائي لقيام المبرر المشروع لدى تاجر التجزئة في التزامه حد التوزيع المعتول بين عملائه للسلعة موضوع الطلب . لا محل له إلا إذا انتهى من جانبه حبس السلعة عن التداول أصلا ولم يمتنع عن لبيع لذات الامتناع قصدا . (الطن رقم ٧٢٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٥)
٥٨٧	٢٤ ٩٣	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٨ — حكم الإدانة : وجوب اشتماله على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة على ثبوت وقوع الفعل من المتهم ومؤداها .
		عدم استظهار الحكم ما إذا كان المتهم من المكلفين بمسك السجلات طبقا لأحكام قرار وزير التموين رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٦ أو طبقا للقرار رقم ١١ لسنة ١٩٥٣ رغم اختلاف العقوبة في كلا القرارين . عيب يوجب نقضه .
٦٠٤	٢٤١٠٧	(الطن رقم ٢١١٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٠/٥/١٩٦٦)
		٩ — المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٥٤ لم يزاوج بين مسئولية صاحب المحل وبين مسئولية مديره . استقلال كليهما في المسئولية التي تقوم على افتراض قانوني مبناه الإشراف على المحل .
٧٢٦	٢٤١٣٤	(الطن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٣١/٥/١٩٦٦)
		١٠ — القرار الصادر من وزير التموين بتخفيض وزن الرغيف لا ينشئ لأصحاب المخازن مركزا أو وضعاً أصح من القانون القديم .
٧٣٢	٢٤١٣٥	(الطن رقم ٣٢٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٣١/٥/١٩٦٦)
		١١ — الحكم الصادر بالإدانة في جريمة صنع خبز يقل وزنه عن الحد المقرر قانونا . يكفي لسلامته إثبات أن المتهم صنع في مخبزه أرغفة ناقصة الوزن ووضعها به وأحزها بأى صفة .
٧٣٢	٢٤١٣٥	(الطن رقم ٣٢٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٣١/٥/١٩٦٦)
٨٧٠	٢٤١٦٣	(والطن رقم ٧٢١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٢٧/٦/١٩٦٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٨٤٢	٢٤١٥٩	١٢ - على المعهد بصنع خبز مخالف للواصفات المعتادة الحصول على ترخيص بذلك من وزارة التموين وإلا حق عليه العقاب . ليس له دفع الاتهام بأن الجهة المتعاقد معها هي المسئولة عن الحصول على الترخيص المطلوب . المادة ٢٥ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل . (الطن رقم ٨٥١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠)
٨٤٢	٢٤١٥٩	١٣ - جريمة صنع خبز مخالف للواصفات المعتادة . قيامها لا يتطلب توافر قصدا جنائيا خاصا . (الطن رقم ٨٥١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠)
٨٧٠	٢٤١٦٣	١٤ - عدم التسامح في وزن الخبز الشامي بسبب الخفاف في جميع الأحوال . (الطن رقم ٧٢١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٢٧)
٨٧٤	٢٤١٦٤	١٥ - لكل من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ في شأن تنظيم تجارة علف الحيوان وصناعته وقرار وزير التموين رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم تداول علف الحيوان المصنوع مجاله وغايته . لا يمنع من أعمال القرار الأخير ما نصت عليه المادة السادسة من القانون الأول من جعل تطبيق عقوبة أشد مما قرره رهن بالنص عليها في قانون آخر وما رتبته على ذلك من استبعاد ما يرد من عقوبات أشد في أي قرار آخر ، ذلك لأن القرار رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٧ صدر من وزير التموين بمقتضى التفويض التشريعي المخول له بموجب المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين . (الطن رقم ٨٥٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٢٧)

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد
---------------	-----------------------

١٦ - معاقبة الشارع على بيع الخبز ناقص الوزن أو بسعر يزيد عن السعر المقرر من أى شخص يقع منه البيع سواء كان صاحب مخبز أو مديرا له أو عاملا فيه أو كان غير واحد من هؤلاء ما دام قد وقع منه الفعل المؤثم الموجب للعقاب .

(الطن رقم ١٣٠٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/٢٨) ١١٧٨ ٣٤٢٢٢

١٧ - على أصحاب المطاحن والمسؤولين عن إدارتها تنقية الحبوب قبل طحنها تنقية تامة من المواد الغريبة الضارة ، أما المواد الغريبة غير الضارة فيجب ألا تزيد نسبتها في حبوب القمح قبل طحنها عن ٢ ٪ . ليس لهم إضافة الزوائد (الردة بنوعها) إلى حبوب القمح الجارى طحنها بالقواديس .

عدم إفصاح الحكم فى مدوناته عن ماهية الشوائب الضارة التى كشف عنها التحليل . قصور .

(الطن رقم ١٧٣٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٥) ١٢١١ ٣٤٢٣٠

تهريب جمركى

١ - اعتبار القانون رقم ٩ لسنة ١٩٠٥ - فى شأن منع تهريب البضائع - كافة موظفى الجمارك وعمالها من رجال الضبطية القضائية أثناء قيامهم بتأدية وظيفتهم . تأكيد الشارع هذه الصفة لهم فى المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة وفى القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ بأحكام التهريب الجمركى . القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك قضى فى المادة ٢٥ منه باعتبار موظفى الجمارك الذين يصدر بتحديد وظيفتهم قرار

رقم الصفحة	رقم القاطعة والعدد	
		<p>من وزير الخزانة من مأموري الضبط القضائي في حدود اختصاصهم . هذا القانون لم يبلغ القانون ٩ لسنة ١٩٠٥ فظلت أحكامه نافذة وسارية المفعول . بقاء صفة الضبط القضائي التي أسبغها على موظفي وعمال الجمارك أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم إلى أن يصدر قرار وزير الخزانة استنادا إلى القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ فينحسر عن لم ترد وظيفته به صفة مأمور الضبط القضائي بينما تستمر هذه الصفة بالنسبة إلى كل موظف أدرج عمله في ذلك القرار باعتباره قرارا كاشفا ومحددا للوظائف التي يعتبر العاملون فيها من مأموري الضبط القضائي .</p>
٥٦٣	٢٤١٠١	(الطعن رقم ٩١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٣)

٢ — لموظفي الجمارك — الممنوحين صفة الضبط القضائي طبقا لأحكام القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ — في أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم حق تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية أو في حدود نطاق الرقابة الجمركية إذا ما قامت لديهم دواعي الشك في البضائع والأمتعة أو مظنة التهريب فيمن يوجودون بداخل تلك المناطق . عدم تطلب الشارع بالنسبة إلى الأشخاص توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية . يكفي أن تقوم لدى الموظف المنوط بالمراقبة والتفتيش في تلك المناطق حالة تتم عن شبهة في توافر التهريب الجمركي فيها . الشبهة المقصودة ؟ تقديرها موضوعي .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٣ — ولاية مدير عام الجمارك فيما يتعلق بطلب اتخاذ الإجراءات في جريمة التهريب أو رفع الدعوى الجنائية — ولاية عامة باعتباره هو وحده الأصيل ومن عداه ممن ينبهم وكلاء عنه في الطلب . عموم ولايته هذه تميز له عموم تفويضه لغيره فيما له من حق الطلب ، أما الطلب نفسه فالشأن فيه كالشأن في الإذن أو الشكوى يجب أن يكون في كل قضية على حدة .</p>
٤١٥	(١) ع ٢٤ هيئة عامة	<p>(الطعن رقم ١١٦٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٧)</p> <p>٤ — صياغة المادة الرابعة من القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ في شأن أحكام التهريب الجمركي على غرار المادة التاسعة من قانون الاجراءات الجنائية . توجيه الخطاب فيها من الشارع إلى النيابة العامة — باعتبارها السلطة صاحبة الولاية فيما يتعلق بالدعوى الجنائية — دون غيرها من جهات الاستدلال ومنها مصلحة الجمارك المكلفة أصلا بتنفيذ قانون التهريب الجمركي والمنوط بها من بعد توجيه الطلب إلى النيابة العامة بالبدا في إجراءات الدعوى الجنائية . هذه الاجراءات لا تبدأ إلا بالتحقيق الذي تجريه النيابة العامة دون غيرها بوصفها سلطة تحقيق سواء بنفسها أو بمن تندبه لهذا الغرض من مأموري الضبط القضائي أو برفع الدعوى أمام جهات الحكم . أي إجراء آخر تقوم به جهات الاستدلال ولو في حالة التلبس بالجريمة لا تبدأ به الدعوى ، ولا يرد عليه قيد الشارع في توقفه على الطلب .</p>
٤١٥	(١) ع ٢٤ هيئة عامة	<p>(الطعن رقم ١١٦٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٧)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

(ج)

جريمة . جلب . جمارك . جنون

جريمة

الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة :

١ - الجريمة الوقتية : هي التي تتم وتنتهي بمجرد إتيان الفعل .

الجريمة المستمرة : هي التي تستمر فيها الحالة الجنائية فترة من الزمن . العبرة في الاستمرار هي بتدخل إرادة الجاني في الفعل المعاقب عليه تدخلا متابعا متجددا . لا عبرة بالزمن الذي يسبق هذا الفعل في التهيؤ لارتكابه والإسلاس لمقارفته أو بالزمن الذي يليه والذي تستمر فيه آثاره الجنائية في أعقابه .

جريمة إقامة عربة بدون ترخيص : جريمة وقتية .

جريمة إدارة محل عمومي بدون ترخيص : جريمة مستمرة .

(الطن رقم ١٩٥٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٨) ... ٣٧ ع ١٤ ٢٠٣

(الطن رقم ١٩٥٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٨) ... ٣٨ ع ١٤ ٢٠٧

٢ - جريمة إحراز أو حيازة المخدر . طبيعتها : جريمة

مستمرة .

(الطن رقم ١١٨٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/٤) ... ١٦٩ ع ٣ ٩١٨

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		٣ — جريمة إدارة محل عام سبق غلقه . طبيعتها : جريمة مستمرة .
١٠٩٤	٣٤٢٠٥	(الطنان رقم ١٢٥١، ١٢٥٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٤/١١/١٩٦٦) ..
		٤ — محاكمة الجاني عن جريمة مستمرة تشمل جريمة الأفعال أو الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى وحتى صدور حكم بات فيها . مثال .
١٠٩٤	٣٤٢٠٥	(الطنان رقم ١٢٥١، ١٢٥٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٤/١١/١٩٦٦) ...
		تاريخ وقوع الجريمة :
		تاريخ وقوع الجرائم عموما من الأمور الداخلة في اختصاص قاضي الموضوع .
١٠٣١	٣٤١٩٤	(الطنان رقم ١٢١٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٣١/١٠/١٩٦٦)
		أركان الجريمة :
		١ — جريمة إصدار شيك بدون رصيد . لا أثر للدوافع على قيامها . لا عبء بالأسباب التي دعت صاحب الشيك إلى الأمر بعدم الدفع . يستثنى من ذلك : الحالات التي تندرج تحت مفهوم حالة الضياع دون سواها .
٥٧	١٤١٠	(الطنان رقم ١٧٧٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٧/١/١٩٦٦)
١٠٠٥	٣٤١٨٨	(والطنان رقم ١١٨٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٢٤/١٠/١٩٦٦)
١١١٥	٣٤٢٠٩	(والطنان رقم ١٢٧٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٢١/١١/١٩٦٦)
		٢ — آلة الاعتداء ليست من الأركان الجوهرية في الجريمة .
٩٤	١٧١٤	(الطنان رقم ١٨٦٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٧/٢/١٩٦٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ - وجوب تضمين حكم الإدانة في جريمة إخفاء الأشياء المسروقة ما يوفر علم المتهم بالسرقة .
١٨٥	٣٣ ع ١٤	(الطعن رقم ١٧٥٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٢)
		٤ - جريمة البلاغ الكاذب . أركانها : ثبوت كذب الوقائع المبلغ عنها ، وأن يكون الجاني عالماً بكذبها ومتوياً بالسوء والإضرار بالمجنى عليه ، وأن يكون الأمر المخبر به مما يستوجب عقوبة فاعله .
٢٣٦	٤٦ ع ١٤	(الطعن رقم ١٩٨٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٧)
		٥ - جريمة إصدار شيك بدون رصيد . القصد الجنائي فيها : توافره بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء للشيك في تاريخ سحبه ، ولو كان التقديم به في تاريخ لاحق ، أو كان قد تم الوفاء بقيمته ، ما دام معطيه لم يسترده .
٢٧٨	٥٥ ع ١٤	(الطعن رقم ١٣٨٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٨)
٣٢٥	٦٣ ع ١٤	(والطعن رقم ١٩٧٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢١)
٩٩٧	١٨٦ ع ٣٤	(والطعن رقم ١٣٧٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/١٨)
١٠٠٥	١٨٨ ع ٣٤	(والطعن رقم ١١٨٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٤)
		٦ - تحدث الحكم استقلالاً عن القصد الجنائي في جريمة إصدار شيك بدون رصيد . غير لازم . إلا إذا كان مثار نزاع .
٢٧٨	٥٥ ع ١٤	(الطعن رقم ١٣٨٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٨)
		٧ - يكفي لمساءلة الجاني عن جريمة الرشوة في حكم المادة ١٠٣ مكرر عقوبات المعدلة الزعم بأن العمل الذي يطلب الجعل لأدائه يدخل في أعمال وظيفته . لا يشترط في الزعم اقترانه

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		بعناصر أو وسائل احتيالية . كفاية مجرد صدور الزعم فعلا دون أن يكون لذلك تأثير في اعتقاد المجنى عليه بهذا الاختصاص المزعوم .
٤٠٦	٨٠ ١٤	(الطن رقم ٨٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٩)
		٨ - جريمة المادة ١١٦ مكرر (ب) عقوبات . أركانها : خطأ جسيم ، وضرر جسيم ، ورابطة سببية .
		الخطأ الجسيم . صوره : ثلاث - منها الإهمال الجسيم في أداء الوظيفة .
		الإهمال الجسيم في نطاق الأموال والوظائف العامة . ماهيته : صورة من صور الخطأ الفاحش ينشأ عن انحراف مرتكبه عن السلوك المألوف والمعقول للموظف العادي في مثل ظروفه . قوامه : تصرف إرادي خاطيء يؤدي إلى نتيجة ضارة توقعها الفاعل أو كان عليه أن يتوقعها ولكنه لم يقصد إحداثها ولم يقبل وقوعها .
		السلوك المعقول العادي للموظف تحكمه الحياة الاجتماعية والبيئة والعرف ومألوف الناس في أعمالهم أو طبيعة مهنتهم وظروفها . قعوده عن بذل القدر الذي يبذله أكثر الناس تهاونا في أمور نفسه . اعتبار تصرفه خطأ جسيما .
		الإهمال الذي يستوجب عادة الاكتفاء بمؤاخذة الموظف تأديبيا لا يرقى إلى مرتبة الإهمال الجسيم في حكم المادة ١٦٦ مكرر (ب) عقوبات .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>وجوب التفرقة بين الخطأ الجسيم وبين الغش في المسؤولية الجنائية . كل منهما يمثل وجهها مغايرا للاجرام .</p> <p>اكتفاء المشرع بالخطأ الجسيم في جريمة الإهمال الجسيم ، واستلزامه الغش ركنا معنويا في جريمة الإضرار العمد .</p> <p>وقوع الإهمال الجسيم بفعل واحد . غير لازم . تحققه بأفعال متعددة إيجابية أو سلبية متلاحقة .</p> <p>الخطأ الذى يقع من الأفراد عموما في الجرائم غير العمدية . توافره : بتصرف الشخص تصرفا لا يتفق والحيلة التى تقضى بها ظروف الحياة العادية .</p> <p>الضرر في جريمة المادة ١١٦ مكرر (ب) عقوبات . ماهيته : هو الأثر الخارجى للإهمال الجسيم المعاقب عليه . شروطه : أن يكون جسيما ، محققا ، ماديا . تقدير مبلغ الجسامة . أمر متروك لقاضى الموضوع .</p> <p>وجوب توافر رابطة السببية بين الخطأ الجسيم والضرر الجسيم بحيث تكون جريمة الموظف نتيجة سلوكه - فعلا كان أو امتناعا . (الطعن رقم ١٩٦٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٦) ... ٩٤ ع ٢٤ ٤٩١</p> <p>٩ - جريمة المادة ١١٢ عقوبات . أركانها : فعل مادي (هو التصرف فى المال) وعامل معنوى يقترن به (هو نية إضاعة المال على ربه) . (الطعن رقم ١٩٦٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٦) ... ٩٤ ع ١٤ ٤٩١</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		١٠ - مجرد وجود عجز في حساب الموظف العمومي لا يعتبر بذاته دليلا على حصول الاختلاس . جواز أن يكون العجز ناشئا عن خطأ حسابي أو لسبب آخر .
٤٩١	٢٤٩٤	(الطن رقم ١٩٦٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٦)
		١١ - تشرد الحدث ببياته عادة في الطرقات . من جرائم العادة . يلزم لتوافرها ثبوت تكرار فعل مبيت الحدث في الطرقات .
٦١١	٢٤١٠٩	(الطن رقم ٤٠٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/١٦)
		١٢ - الباعث ليس ركنا من أركان الجريمة ولا عنصرا من عناصرها . الخطأ فيه لا يؤثر في سلامة الحكم . ما دام أنه لم يتخذ منه دليلا في الإدانة .
٧١٥	٢٤١٣٢	(الطن رقم ١١٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٣١)
١٢٤٢	٣٤٢٣٧	(والطن رقم ١٣٥٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/١٢)
		١٣ - على المتعهد بصنع خبز مخالف للواصفات المعتادة الحصول على ترخيص بذلك من وزارة التموين وإلا حق عليه العقاب . ليس له دفع الاتهام بأن الجهة المتعاقد معها هي المسئولة عن الحصول على الترخيص المطلوب . المادة ٢٥ من القرار ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعلن .
٨٤٢	٢٤١٥٩	(الطن رقم ٨٥١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠)
		١٤ - جريمة صنع خبز مخالف للواصفات المعتادة . قيامها لا يتطلب توافر قصد جنائيا خاصا .
٨٤٢	٢٤١٥٩	(الطن رقم ٨٥١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		١٥ — القصد الجنائي في جريمة إحرار أو حيازة المخدر . ماهيته : هو علم المحرز أو الحائز بأن ما يحوزه أو يحوزه من المواد المخدرة .
		عدم التزام المحكمة بالتحدث عن هذا الركن استقلالا .
٩١٨	٣٤١٦٩	(الطن رقم ١١٨٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/٤)
		١٦ — جريمة الإتلاف . طبيعتها : جريمة عمدية . القصد الجنائي فيها . تحققه : بتعمد الجاني ارتكاب الفعل المنهى عنه ، واتجاه إرادته إلى إحداث الإتلاف ، وعلمه بأنه يحدثه بغير حق . ضرورة تحدث الحكم عنه استقلالا أو أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه وإلا كان قاصرا .
٩٦٨	٣٤١٧٩	(الطن رقم ١٣٧٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/١٧)
		١٧ — القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة . عدم تحققه بمجرد التأخر في الوفاء أو بتصرف المتهم في الشيء المسلم إليه . وجوب اقتران ذلك بانصراف نية الجاني إلى إضافة المال إلى ملكه واختلاسه لنفسه إضرارا بصاحبه .
٩٨٥	٣٤١٨٣	(الطن رقم ١٠٢٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/١٨)
		١٨ — جريمة إعطاء شيك بسوء نية لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . تمامها : بمجرد إصدار الشيك وإطلاق الساحب — أيا كانت صفته — له في التداول .
٠٢٧	٣٤١٩٣	(الطن رقم ١٢١٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/٣١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>١٩ - سوء النية في جريمة إصدار شيك بدون رصيد . توافره : بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ إصداره . افتراض هذا العلم في حق الساحب . عليه متابعة حركات الرصيد لدى المسحوب عليه للاستيثاق من قدرته على الوفاء قبل إصدار الشيك . لا عمل لإعفاء الوكيل في السحب من ذلك الالتزام بمجرد أنه لا يسحب على رصيده الخاص ، إلا إذا أقام الدليل على انتفاء علمه بعدم وجود الرصيد أو بعدم كفايته .</p>
١٠٢٧	٣٤١٩٣	<p>(الطنن رقم ١٢١٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/٣١)</p>
		<p>٢٠ - جنابة الاختلاس . قيامها : تسليم المال موضوع الاختلاس إلى الجاني بأمر من رؤسائه . كفايته لإعتباره مستولا عنه . هذا التسليم يتلزم معه أن يكون أميناً عليه ، ما دام أنه قد أؤتمن بسبب وظيفته على حفظه . اختلاسه له . استحقاقه للعقوبة المغلظة المنصوص عليها في المادة ١١٢/٢ عقوبات .</p>
١١٠٤	٣٤٢٠٧	<p>(الطنن رقم ١٧٤٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/١٤)</p>
		<p>٢١ - جنابة الاختلاس . تمامها : مجرد إخراج الأمين المال المؤتمن عليه من المكان المخصص لحفظه بنية اختلاسه .</p>
١١٠٤	٣٤٢٠٧	<p>(الطنن رقم ١٧٤٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/١٤)</p>
		<p>٢٢ - جريمة عرض الوساطة في رشوة . تحققها : بتقديم الجاني إلى صاحب الحاجة هارضا عليه التوسط لمصلحته لدى الغير في الارتشاء .</p>
١١١٩	٣٤٢١٠	<p>(الطنن رقم ١٢٨٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/٢١)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٢٣ — جريمة الرشوة . تحققها في جانب الموظف أو من في حكمه ولو كان العمل حقا . خروج العمل عن دائرة الوظيفة لا يمنع من قيام الجريمة . شرط ذلك : اعتقاد الموظف خطأ أنه من أعمال الوظيفة أو زعمه ذلك كذبا . تسوية الشارع في نطاق تلك الجريمة بين ارتشاء الموظف وبين احتياله باستغلال الثقة التي تفرضها الوظيفة فيه وذلك عن طريق الاتجار فيها .</p>
١١٢٨	٣٤٢١٢	<p>(الطن رقم ١٧٩٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٢١)</p>
		<p>٢٤ — جريمة إصدار شيك بدون رصيد . أركانها : (١) إصدار الشيك (٢) تخلف الرصيد الكافي القابل للصرف أو تجديده (٣) سوء النية .</p> <p>إدانة الحكم المطعون فيه الطاعن لمجرد التوقيع على الشيك بغير توقيعه المحفوظ في المصرف دون بحث أمر رصيده وجودا وعدما واستيفائه شرائطه . خطأ في تأويل القانون وقصور .</p>
١١٣٢	٣٤٢١٣	<p>(الطن رقم ١١٧١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٢٢)</p>
		<p>٢٥ — المتهم في حكم المادة ١/١٢٦ عقوبات : هو كل من وجه إليه الاتهام بارتكاب جريمة معينة ولو كان ذلك أثناء قيام مأموري الضبط القضائي بمهمة البحث عن الجريمة ومرتكبها وجمع الاستدلالات ما دامت قد حامت حوله شبهة أن له ضلعا في ارتكابها .</p> <p>وقوع جريمة التعذيب أيا كان الباعث لمأمور الضبط القضائي على حمل المتهم على الاعتراف .</p>
١١٦١	٣٤٢١٩	<p>(الطن رقم ١٢١٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٢٨)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢٦ - لا يلزم لانطباق حكم المادة ١٢٦ عقوبات حصول الاعتراف فعلا . كفاية وقوع تعذيب المتهم بقصد حمله على الاعتراف .
١١٦١	٣٤٢١٩	(الطن رقم ١٣١٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/٢٨)
		٢٧ - جريمة تزوير المحرر العرفي . مجرد تغيير الحقيقة في المحرر بإحدى الطرق القانونية كاف لتوافرها . متى كان من الممكن أن يترتب عليه في الوقت الذي وقع فيه ضرر للغير ، سواء أكان المزور عليه أم خلافه ، ولو كان هذا الضرر محتملا .
١١٩٩	٣٤٢٢٧	(الطن رقم ١٣٢٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٥)
		٢٨ - تسليم المجنى عليه أوراق النقد إلى المتهم لإبدالها بأوراق مالية بقيمتها . طبيعته : تسليم بسيط تنتقل به الحياة إلى المتهم ناقصة . إختلاسه المال المسلم إليه . انطباق المادة ٣٤١ عقوبات في حقه .
١٢٠٣	٣٤٢٢٨	(الطن رقم ١٣٢٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٥)
		راجع أيضا : إرتباط .
		(القاعدة رقم ١٩ بالصحيفة رقم ١٠٦ ع ١) .
		وتزوير .
		(القاعدة رقم ٢٤٣ بالصحيفة رقم ١٢٦٧ ع ٣)
		وعملة فضية .
		(القاعدة رقم ٢٢٠ بالصحيفة رقم ١١٦٨ ع ٣) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		سقوط الجريمة :
		مبعاد سقوط جريمة خيانة الأمانة . متى يبدأ ؟ من تاريخ طلب الشيء المختلس والامتناع عن رده أو ظهور عجز المتهم عن رده .

(الطن رقم ١٢١٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/٣١) ... ١٩٤٣ ع ١٠٣١

جلب

الجلب في حكم القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ليس مقصورا
على استيراد الجواهر المخدرة من خارج الجمهورية وادخالها
إلى المجال الخاضع لإختصاصها الاقليمي كما هو محدد دوليا .
امتداده إلى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة على
خلاف الأحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها في الفصل الثاني
من القانون المذكور .

تختل الحدود الجمركية أو الخط الجمركي بغير استيفاء الشروط
التي نص عليها القانون سالف الذكر والحصول على الترخيص
المطلوب من الجهة الإدارية المنوط بها منحه يعد جلبا محظورا .

(الطن رقم ١٧٢٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٢٢) ... ٢١٥٣ ع ١١٤٠

جمارك

١ — مخبر الجمارك من مأموري الضبط القضائي بوصف كونه
موظفا في مدلول المادة ٦ من القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ .

(الطن رقم ١٣٦٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/٣١) ... ١٩٥٣ ع ١٠٣٧

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

٢ - لموظفي الجمارك تفتيش الأمتعة والأشخاص في حدود منطقة المراقبة الجمركية . عثورهم أثناء التفتيش على دليل يكشف عن جريمة غير جمركية معاقب عليها في القانون العام . جواز الاستدلال بهذا الدليل أمام المحاكم في تلك الجرائم .

(الطن رقم ١٣٦٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/٣١) ... ١٩٥٣ ع ١٠٣٧

راجع أيضا : تهريب جمركي .

(القاعدتين ١٠١ و (١) هيئة عامة بالصحيفتين ٤١٥٠٥٦٣ ع ٢٤)

ومواد مخدرة .

(القاعدة رقم ٢١٥ بالصحيفة رقم ١١٤٠ ع ٣) .

جنون

راجع : أسباب الإباحة وموانع العقاب .

(القاعدة رقم ١٢٣ بالصحيفة رقم ٩٧٤ ع ٢)

(ح)

حكم

ماهية الحكم :

الكشف عن ماهية الحكم . العبرة فيه بحقيقة الواقع .

(الطن رقم ١٠١٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/١١) ... ١٧٣ ع ٩٣٦

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		وصف الحكم :
		” الحكم الحضورى الاعتبارى “
		١ - مناط اعتبار الحكم حضوريا : أن يحضر المتهم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور فى الجلسات التى تؤجل إليها الدعوى دون أن يقدم عذرا مقبولا بشرط أن يكون التأجيل لجلسات متلاحقة . انقطاع الحلقة بسقوط جلسة من الجلسات . وجوب إعلان المتهم إعلانا جديدا بالجلسة التى حددت لنظر الدعوى .
٣٤٣	١٤ ٦٨	(الطعن رقم ١٧٧٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٢)
		٢ - العبرة فى وصف الحكم أنه حضورى أو غيابى هى بحقيقة الواقع فى الدعوى لا بما تذكره المحكمة .
٣٤٣	١٤ ٦٨	(الطعن رقم ١٧٧٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٢)
		راجع أيضا : معارضة .
		(القاعدة رقم ٦٥ بالصحيفة رقم ١٤٣٢٣) .
		وضعه والتوقيع عليه :
		١ - اشتراط إجماع آراء قضاة المحكمة عند تشديد العقوبة أو إلغاء حكم البراءة قاصر على حالة الخلاف فى تقدير الوقائع والأدلة وتقدير العقوبة . استواء حكم القانون لا يصح أن يرد عليه خلاف والمصير إلى تطبيقه على وجهه الصحيح لا يحتاج إلى إجماع . مثال .
١٦٩	١٤ ٣١	(الطعن رقم ١٩٣٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - إثبات عدم التوقيع على الحكم في خلال الثلاثين يوما التالية لصدوره لا يكون إلا عن طريق الحصول على شهادة من قلم الكتاب دالة على أن الحكم لم يكن حتى وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقعا عليه على الرغم من انقضاء ذلك الميعاد. مثال .
٣٢٥	١٤٦٣	(الطن رقم ١٩٧٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢١)
		٣ - إغفال القاضي التوقيع على صحيفة الحكم الأخيرة المتضمنة منطوقه . أثره : بطلان الحكم .
١١٥٩	٣٤٢١٨	(الطن رقم ١٣٠٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/٢٨)
		إصداره :
		١ - الدفع ببطلان الحكم بدعوى صدوره بغير مداولة . عدم اندراجه تحت مداول الخطأ في تطبيق القانون أو في تأويله الذي يعطى محكمة النقض سلطة التصدي له من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم .
٤٨٣	٩٢	(الطن رقم ٢٩٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٥)
		٢ - على المحكمة الاستئنافية إذا رأت القضاء في المعارضة بتأييد الحكم الغيابي الصادر بإلغاء حكم البراءة أن تذكر في حكمها أنه صدر بإجماع آراء القضاة وإلا كان باطلا .
٧٠٥	٢٤١٣٠	(الطن رقم ٤٧٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٣٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ - صدور الحكم المطعون فيه من هيئة لم يشترك فيها القاضي الذي أصدر الحكم الابتدائي . قضاؤه بعدم جواز نظر المعارضة لرفعها عن حكم غير قابل لها . عدم ركونه في أسبابه إلى الإجراءات السابقة على صدوره التي اشترك فيها قاضي محكمة أول درجة (بحضوره إحدى جلسات المحاكمة الاستئنافية التي سمع فيها شاهد الإثبات) . لا بطلان .
١٢٧٦	٣٤٤٤ ع ٣	(الطن رقم ١٨٨٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/١٩) بياناته :
		بيانات الديباجة :
		” تاريخ إصداره “ .
		خلو الحكم من تاريخ إصداره . أثره : بطلانه بكامل أجزائه بما في ذلك المنطوق .
		إحالة الحكم المطعون فيه في منطوقه إلى منطوق الحكم المستأنف الباطل لخلوه من تاريخ إصداره . بطلانه هو الآخر ، ولو كان مستوفيا لشرائط صحته ومستكملا ما فات الحكم المستأنف من نقص في بياناته ومنشأ لقضائه أسبابا خاصة به .
٧٨٣	١٤٧ ع ٢	(الطن رقم ٦٤٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/١٣) ” بيانات التسبيب “ .
		على الحكم الصادر بالإدانة في جريمة هدم بناء دون الحصول على تصريح بالهدم وفقا لأحكام القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ أن يبين قيمة البناء الذي ألزم المتهم بثلاثة أمثاله غرامة وإلا كان معيبا بما يوجب نقضه .
٦٤	١٢ ع ١	(الطن رقم ١٧٨٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		تسبب الحكم :
		التسبب المعيب :
		١ — الشهادة المرضية دليل من أدلة الدعوى . خضوعها لتقدير محكمة الموضوع . الأسباب التي من أجلها رفضت المحكمة التعويل على تلك الشهادة . خضوعها لرقابة محكمة النقض . مثال .
٤٥	١٤ ٨	(الطعن رقم ١٩٠٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١٠)
٦٦٤	٢٤ ١٢٠	(والطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣)
		٢ — الحكم بالإدانة في جريمة إنشاء تقسيم مخالف لأحكام القانون أو إقامته بناء على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها . شرط صحته ؟ أن يعنى باستظهار العناصر التي أوردتها المادة الأولى من القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ وأن يثبت توافرها .
٦٠	١٤ ١١	(الطعن رقم ١٧٨٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١٧)
		٣ — تصدر القصور أوجه الطعن الأخرى المتعلقة بخالفة القانون .
٦٠	١٤ ١١	(الطعن ١٧٨٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١٧)
		٤ — دفع المتهم — تهمة هدمه بناء قبل الحصول على موافقة لجنة توجيه أعمال البناء والهدم في درجتي التقاضي — بأن هذا البناء كان آيلا للسقوط ، ودعم دفاعه بمستندات قدمها من بينها تقرير استشاري بحالة البناء . دفاع جوهري . على المحكمة أن تحصيه قبل الحكم في الدعوى بالإدانة وإلا كان حكمها قاصر البيان .
٦٤	١٤ ١٢	(الطعن رقم ١٧٨٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٥ - حكم الإدانة . وجوب اشتماله على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى هذه الأدلة . أمثلة لتسبيب معيب .
١٠٣	١٨ ع ١٤	(الطن رقم ١٨٧٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٧)
٦٠٤	١٠٧ ع ٢٤	(والطن رقم ٢١١٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/١٠)
		٦ - ليس للمحكمة أن تبدى رأيا في دليل لم يعرض عليها لاحتمال أن يسفر هذا الدليل بعد اطلاعها على فحواه ومناقشة الدفاع له عن حقيقة قد يتغير بها اقتناعها ووجه الرأي في الدعوى . مثال .
١٢٥	٢٢ ع ١٤	(الطن رقم ١٣٥٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١٤)
		٧ - المراد بصاحب العمل في خطاب الشارع في قانون العمل ؟ هو صاحب الأمر - بحسب النظام الموضوع للنشأة - في الإشراف الإداري على شئون العمال المنوط به الاختصاص بتنفيذ ما افترضه القانون . هذا الوصف في المخاطب به ركن في الجريمة التي قد تنسب إليه . سكوت الحكم عن بيان صفة الطاعن التي أوجبت انطباق نص القانون الذي دين بمقتضاه عليه . قصور .
١٦٦	٣٠ ع ١٤	(الطن رقم ١٩٣٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢١)
		٨ - وجوب تضمين حكم الإدانة في جريمة إخفاء الأشياء المسروقة ما يوفر علم المتهم بالسرقة .
١٨٥	٣٣ ع ١٤	(الطن رقم ١٧٥٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٩ - الأدلة في المواد الجنائية : متسائدة . يكمل بعضها بعضها . سقوط أحدها أو استبعاده . أثره : تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة أو التعرف على ما كانت تنتهي إليه من نتيجة لو أن هذا الدليل غير قائم . مثال .
١٨٩	٣٤ ع ١٤	(الطنن رقم ١٧٨٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٢)
٦١٣	١١٠ ع ٢	(الطنن رقم ٤٠٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/١٦)
		١٠ - سبق الإصرار . ماهيته : حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني لا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة بل تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها القاضي منها استخلاصا . مادام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج . شرط توفره في حق الجاني ؟ أن يكون في حالة يتسنى له فيها التفكير في عمله والتصميم عليه في روية وهدوء . مثال لتسبيب معيب على توافره .
١٩٣	٣٥ ع ١	(الطنن رقم ٨٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٢)
		١١ - دفع المتهم ببطلان إذن الضبط والتفتيش لصدوره عن جريمة مستقبلية . ثبوت أن الإذن قد صدر توصلا لضبط واقعة رشوة مما ينبئ عن صدوره عن جريمة لم تكن وقعت فعلا وقت صدوره . إعراض الحكم عن الرد على هذه الجزئية وبيان مدى صحة الإذن أو عدم صحته . قصور .
٢٢١	٤٢ ع ١	(الطنن رقم ٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٢٣٣	١٤ ٤٥	١٢ — وجوب إستناد القاضى فى المواد الجنائية فى ثبوت الحقائق القانونية إلى الدليل الذى يقتنع به وحده . (الطن رقم ١٨٦٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٧)
٢٣٣	١٤ ٤٥	١٣ — تقليد العلامة التجارية يقوم على محاكاة تتم بها المشابهة بين الأصل والتقليد . خلو الحكم من وصف العلامة الصحيحة والعلامة المقلدة وبيان أوجه التشابه بينهما . قصور . (الطن رقم ١٨٦٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٧)
٣٣٦	١٤ ٤٦	١٤ — الحكم الجنائى الصادر فى جريمة من الجرائم يقيد المحكمة التى تفصل فى دعوى البلاغ الكاذب عن الواقعة التى كانت محل الجريمة من حيث ما سبق أن فصل فيه من صحة البلاغ وكذبه . مثال . (الطن رقم ١٩٨٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٧)
٣٣٩	١٤ ٦٧	١٥ — تحديد كنه المادة المضبوطة والقطع بحقيقتها . مسألة فنية لا يصلح فيها غير التحليل . خطأ مأمور الضبط القضائى فى التعرف على نوع المادة المخدرة . عدم كفايته بذاته للقول بأن المادة المضبوطة على ذمة القضية ليست هى التى أرسلت للتحليل . (الطن رقم ١١٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢١)
٣٣٩	١٤ ٦٧	١٦ — الخلاف فى وزن المضبوطات بين ما أثبت فى محضر التحقيق وما ورد فى تقرير التحليل ، وكذلك احتمال اختلاط مضبوطات القضية مع مضبوطات قضايا أخرى . إقتضاؤه من قضاء الإحالة إجراء تحقيق فى شأنه لاستجلاء حقيقة الأمر فيه قبل القول بأن المضبوطات ليست هى التى أرسلت للتحليل . (الطن رقم ١١٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢١)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		١٧ — مثال لتسبب قاصر في جريمة قتل خطأ وإصابة خطأ .
٣٥٩	١٤ ٧١	(الطن رقم ٩٦٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٨)
		١٨ — خلو الشهادة المرضية من بيان نوع المرض ومدة العلاج لا يفيد كذب دعوى الطاعن بأنه كان مريضاً . التدليل به وحده على أنه كان في مكتبته حضور جلسة المعارضة . غير صحيح . ليس للمحكمة أن تقضى في المعارضة في غيبته دون سماع دفاعه .
٣٧٥	١٤ ٧٤	(الطن رقم ١٢٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٨)
		١٩ — وصف المخاطب بتنفيذ قانون عقد العمل وإصدار قرارات فصل العمال . ركن في الجريمة التي تنسب إليه . سكوت الحكم عن بيان صفة الطاعن التي أوجبت إنطباق النص القانوني الذي دين بمقتضاه . قصور يعيبه .
٣٧٨	١٤ ٧٥	(الطن رقم ١٣٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٨)
		٢٠ — مساءلة الجاني بصفته فاعلاً في جريمة الضرب المفضى إلى الموت . شرطه : أن يكون هو محدث الضربة أو الضربات التي أفضت إلى الوفاة أو ساهمت في ذلك ، أو أن يكون قد اتفق مع غيره على ضرب المجنى عليه ثم باشر معه الضرب تنفيذاً للغرض الإجرامى الذى اتفق معه عليه ولو لم يكن هو محدث الضربة أو الضربات التي سببت الوفاة .
٥٥١	٢٤ ٩٩	(الطن ٨٠٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢١ — وجوب بناء الأحكام الجنائية على الجزم واليقين ، وأن يؤسس هذا الجزم على الأدلة التي توردها المحكمة والتي يجب أن تبين مؤداها في الحكم بيانا كافيا يبين منه مدى تأييده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة ، وإلا كان الحكم قاصرا .
٥٥١	٢٤ ٩٩	(الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢)
		٢٢ — تقدم متعاطى المواد المخدرة من تلقاء نفسه للصحة للعلاج . عدم جواز إقامة الدعوى الجنائية عليه . قعود الحكم عن استظهار حالة الايمان لدى المتهم وتقديمه من تلقاء نفسه للعلاج وأثر ذلك على إعفائه من المسؤولية . قصور .
٦٠٨	٢٤ ١٠٨	(الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٠)
		٢٣ — تشرد الحدث ببياته عادة في الطرقات . من جرائم العادة . يلزم لتوافرها ثبوت تكرار فعل مبيت الحدث في الطرقات . قعود الحكم عن استظهار توافر ركن العادة . قصور .
٦١١	٢٤ ١٠٩	(الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٦)
		٢٤ — مثال لتسبيب قاصر على توافر القصد الجنائي في جريمة الامتناع عن تخفيض الأجرة .
٦٥٤	٢٤ ١١٨	(الطعن رقم ٦١١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٧)
		٢٥ — الدفع ببطلان التفتيش . من أوجه الدفاع الجوهرية . وجوب الرد عليه ، وإلا كان الحكم قاصرا .
٦٧٧	٢٤ ١٢١	(الطعن رقم ٤٣٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢٦ — تميز جنائية هتك العرض المنصوص عليها في المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات عن الجنحة المنصوص عليها في المادة ١/٢٦٩ منه بركن القوة أو التهديد . هذا الركن لا يقتصر على استعمال القوة أو التهديد . تحققه بكافة صور انعدام الرضا لدى المجنى عليه . إندراج عاهة العقل بين تلك الصور .
٦٧٤	٢٤١٢٣	(الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣)
		٢٧ — البله عاهة في العقل ، يوقف نمو الملكات الذهنية دون بلوغ مرحلة النضج الطبيعي . عاهة العقل : عدم طلبها فقد المصائب الإدراك والإرادة معا . توافرها يفقد أحدهما . بها ينعدم الرضاء الصحيح في جريمة هتك العرض .
٦٧٤	٢٤١٢٣	(الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣)
		٢٨ — تسجيل العلامة ركن في جريمة تقليدها أو استعمالها بسوء قصد . على الحكم استظهاره وإلا كان قاصرا .
٦٨٦	٢٤١٢٦	(الطعن رقم ٨٨٧ لسنة ٣٦ ق — اجسة ١٩٦٦/٥/٢٣)
		٢٩ — وقوع الالتزامات التي فرضها قانون التأمينات الاجتماعية في المواد ١٨ ، ٤٥ ، ٧٣ ، ١٠٨ على هاتق صاحب العمل . هذا الوصف في المخاطب به ركن في الجريمة التي قد تنسب إليه . سكوت الحكم عن بيان هذا الوصف . قصور .
٧٥١	٢٤١٣٩	(الطعن رقم ٦٣٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٦)
		٣٠ — وجوب بناء الأحكام الجنائية على الأدلة التي يقتنع منها القاضي بإدانة المتهم أو ببراءته صادرا في ذلك عن عقيدة يحصلها هو مما يجريه من التحقيق مستقلا في تحصيل هذه العقيدة بنفسه لا يشاركه فيها غيره . مثال .
٧٥١	٢٤١٣٩	(الطعن رقم ٦٣٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣١ - ليس للقاضي اللجوء في تقدير سن المتهم إلى أهل الخبرة أو ما يراه بنفسه إلا إذا كانت سنه غير محققة بأوراق رسمية .
٧٧٥	٢٤١٤٥	(الظن رقم ٣٩٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٧)
		٣٢ - متى يكون الحكم مشوبا بالغموض والإبهام ؟ إذا جاءت أسبابه مجملة أو غامضة فيما أثبتته أو نفتته من وقائع ، سواء كانت متعلقة ببيان أركان الجريمة أو ظروفها أو كانت بصدد الرد على أوجه الدفاع الهامة أو الدفع الجوهري ، أو كانت متصلة بعناصر الادانة على وجه العموم ، أو كانت أسبابه يشوبها الاضطراب الذي ينبىء عن اختلال فكرته من حيث تركيزها في موضوع الدعوى وعناصر الواقعة .
٧٧٩	٢٤١٤٦	(الظن رقم ٦٤٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٧)
		٣٣ - المحاكمات الجنائية تقوم أساسا على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة بالجلسة فى مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود إثباتا ونفيا مادام سماعهم ممكنا . القانون - حين رسم الطريق الذى يتبعه المتهم فى إعلان الشهود الذين يرى مصلحة فى سماعهم أمام محكمة الجنائيات - لم يتجه إلى الاخلال بتلك الأسس الجوهرية .
		طلب المدافع عن الطاعن استدعاء باقى شهود الواقعة - الذين أشار إليهم شاهد الإثبات لأول مرة فى شهادته بجلسة المحاكمة - لسماع أقوالهم . عدم إجابة هذا الطلب وإغفال الحكم الرد عليه . عيب .
٧٨٧	٢٤١٤٨	(الظن رقم ٧١٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/١٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٨٠٢	٢٤١٥١	<p>٣٤ — رابطة السببية بين إصابات المجنى عليه وبين وفاته ركن في جريمة القتل الخطأ . اقتضاؤها أن يكون الخطأ متصلاً بالقتل اتصال السبب بالمسبب بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير وجود هذا الخطأ . وجوب إثبات توافره بالاستناد إلى دليل قتي .</p> <p>(الطعن رقم ٧٣٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/١٣)</p>
٨١٨	٢٤١٥٤	<p>٣٥ — الاشتراك بالمساعدة . متى يتحقق ؟ إذ ثبت أن الشريك قصد الإشتراك في الجريمة وهو عالم بها ، بأن تكون لديه نية التدخل مع الفاعل تدخلا مقصودا يتجاوب صداه مع فعله ، وأن يساعد في الأعمال المجهزة أو المسهلة لإرتكابها مساعدة تتحقق بها وحدة الجريمة . مثال .</p> <p>(الطعن رقم ٩٤٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/١٤)</p>
٩٢٥	٣٤١٧٠	<p>٣٦ — شرط استحقاق العقوبة المنصوص عليها في المادة ٣/٢٣٤ عقوبات : وقوع القتل لأحد المقاصد المبينة بها ومن بينها التآهب لفعل جنحه أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل . على محكمة الموضوع في حالة ارتباط القتل بجنحة مرفقة أن تبين غرض المتهم من القتل وأن تقيم الدليل على توافر رابطة السببية بين القتل والسرقة .</p> <p>(الطعن رقم ١١٩٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/٤)</p>
٩٦٣	٣٤١٧٨	<p>٣٧ — حق محكمة الموضوع في تجزئة أقوال الشهود . حده : أن يكون فيما يمكن فيه التجزئة بأسباب خاصة بمتهم أو متهمين بذواتهم لا باعتبارات عامة تنصرف إلى كل المتهمين وتصدق في حقهم جميعا ، وبشرط أن لا تمسخ المحكمة تلك الأقوال بما يحيلها عن معناها ويحرفها عن مواضعها . مثال .</p> <p>(الطعن رقم ١٠٣١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/١٧)</p>

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
٣٨ — جريمة الإلتلاف . طبيعتها : جريمة عمدية . القصد الجنائي فيها . تحققه : بتعمد الجاني ارتكاب الفعل المنهى عنه ، واتجاه إرادته إلى إحداث الإلتلاف ، وعلمه بأنه يحدثه بغير حق . ضرورة تحدث الحكم عنه استقلالا أو أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه وإلا كان قاصرا . (الطن رقم ١٣٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٧/١٠/١٩٦٦) ... ١٧٩ ع ٣ ٩٦٨	
٣٩ — القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة . عدم تحققه بمجرد التأخر في الوفاء أو بتصرف المتهم في الشيء المسلم إليه . وجوب اقتران ذلك بانصراف نية الجاني إلى إضافة المال إلى ملكه واختلاسه لنفسه إضرارا بصاحبه . خلو الحكم من استظهار ركن القصد الجنائي . قصور . (الطن رقم ١٠٢٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٨/١٠/١٩٦٦) ... ١٨٣ ع ٣ ٩٨٥	
٤٠ — إعفاء التاجر المخالف من المسؤولية الجنائية عن جريمة الغش . شرطه : إثباته أنه لا يعلم بغش أو فساد المواد التي يعرضها للبيع ، وبيان مصدر هذه المواد . استناد الحكم الصادر بالإدانة إلى مجرد القرينة القانونية التي افترضها الشارع بالعلم بالغش أو الفساد إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين دون أن يتنبه إلى أثر التعديل المدخل على المادة ٢ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ في دحض هذه القرينة . عيب . (الطن رقم ١١٨١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٢٤/١٠/١٩٦٦) ... ١٨٧ ع ٣ ١٠٠٢	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٤١ — التشاجر بين فريقين : إما أن يكون اعتداء من كليهما ليس فيه من مدافع فتنتفى مظنة الدفاع الشرعى، أو يكون مبادأة بعدوان فريق وردا له من الفريق الآخر فتصدق في حقه حالة الدفاع الشرعى . على محكمة الموضوع تبين واقع الحال في ذلك والبادئ بالعدوان من الفريقين وإلا كان حكمها مشوبا بالقصور .
١٠١٥	٣٤١٩٠	(الطن رقم ١٤٤٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٤)
		٤٢ — جريمة إصدار شيك بدون رصيد . أركانها : (١) إصدار الشيك (٢) تخلف الرصيد الكافى القابل للمصرف أو تجميده (٣) سوء النية . إدانة الحكم المطعون فيه الطاعن لمجرد التوقيع على الشيك بغير توقيعه المحفوظ فى المصرف دون بحث أمر رصيده وجودا وعدما واستيفائه شرائطه . خطأ فى تأويل القانون وقصور .
١١٣٢	٣٤٢١٣	(الطن رقم ١١٧١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/٢٢)
		٤٣ — تعيين الجناية التى تخلفت عنها الأشياء موضوع جريمة الإخفاء على وجه اليقين هو مناط العقاب بمقتضى المادة ٢/٤٤ مكرر عقوبات . مجرد القول بأن المتهم اشترى الأشياء موضوع جريمة الإخفاء مع علمه بأنها مملوكة للدولة . غير كاف .
١١٩٥	٣٤٢٢٦	(الطن رقم ١٣٢١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٥)
		٤٤ — على أصحاب المطاحن والمسؤولين عن إدارتها تنقية الحبوب قبل طحنها تنقية تامة من المواد الغريبة الضارة ، أما المواد الغريبة غير الضارة فيجب ألا تزيد نسبتها فى حبوب القمح قبل طحنها عن ٢٪ . ليس لهم إضافة الزوائد (الرده بنوعها) إلى حبوب القمح الجارى طحنها بالقواديس .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
١٢١١	٣٤٢٣٠	<p>عدم إفصاح الحكم في مدوناته عن ماهية الشوائب الضارة التي كشف عنها التحليل . قصور . (المظن رقم ١٧٢٣ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٥) راجع أيضا : إجراءات المحاكمة . (القاعدة رقم ١٨٩ بالصحيفة رقم ١٠١١ ع ٣) وتأمينات اجتماعية . (القاعدة رقم ١٩٢ بالصحيفة رقم ١٠٢٣ ع ٣) ورشوة . (القاعدة رقم ٤٢ بالصحيفة رقم ٢٢١ ع ١) وسلاح . (القاعدة رقم ٢٣٩ بالصحيفة رقم ١٢٤٩ ع ٣) وشاي . (القاعدة رقم ١٦٥ بالصحيفة رقم ٨٩٩ ع ٣) وشيك بدون رصيد (القاعدة رقم ٤٤ بالصحيفة رقم ٢٣٠ ع ١) وعمل . (القواعد أرقام ٤٣ و ٧٥ و ٧٩ بالصحائف ٢٢٥ و ٣٧٨ و ٤٠٣ ع ١) وقتل خطأ . (القاعدة رقم ٩١ بالصحيفة رقم ٤٨٠ ع ٢) وقوة الشيء المقضي . (القاعدة رقم ٩٧ بالصحيفة رقم ٥٤١ ع ٢) ومحكمة استئنافية . (القاعدة رقم ١٩٧ بالصحيفة رقم ١٠٤٩ ع ٣)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

التسبب غير المعيب :

١ — إعتبار الجاني مخفياً لشيء مسروق . اشتراط إحرازه له مادياً . غير لازم . كفاية اتصال يده به وانبساط سلطانه عليه ولو لم يكن في حوزته الفعلية .

تحدث الحكم استقلالاً من هذا الركن . غير لازم .

(الطعن رقم ١٣٦٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٣) ... ١٤ ١

٢ — عدم التزام المحكمة بالرد على أقوال شهود النفي استقلالاً . كفاية الرد الضمني .

(الطعن رقم ١٨٧٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٣) ... ١٤ ٣

(والطعن رقم ١١٦٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٦) ... ١٢٢٠ ٣٤٢٣٢

٣ — لمحكمة الموضوع تكوين عقيدتها من أقوال الشاهد في التحقيقات ولو جاءت مغايرة لشهادته في الجلسة . عدم التزامها ببيان حلة ذلك أو تحديد موضع الدليل من الأوراق . ما دام له أصل ثابت فيها .

(الطعن رقم ١٨٧٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٣) ... ١٤ ٤

(والطعن رقم ٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/١٩) ... ٢٤ ٨٧

(والطعن رقم ٩٧٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/١٤) ... ٨٢٣ ٢٤١٥٥

(والطعن رقم ١١٩٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/١٨) ... ٩٨٨ ٣٤١٨٤

٤ — أوجه الدفاع الموضوعية . عدم استلزامها رداً صريحاً . كفاية الرد الضمني .

(الطعن رقم ١٨٧٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٣) ... ١٤ ٤

(والطعن رقم ١٠٣٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/١٧) ... ٩٥٧ ٣٤١٧٧

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة	
		٥ - مطابقة أقوال الشهود لمضمون الدليل الفني لا يلزم . يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق . مثال .
١٤ ٥	٢٥	(الطعن رقم ١٦٤١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/١/٤)
٣٤٢٤٨	١٢٨٨	(والطعن رقم ١٤٢٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٦)
		٦ - التناقض الذى يبطل الحكم : هو الذى من شأنه أن يجعل الدليل متهادما متساقطا لا شىء فيه باقيا يمكن أن يعتبر قواما لنتيجة سليمة يصح الاعتماد عليها والأخذ بها .
١٤ ٦	٣٧	(الطعن رقم ١٧٥٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/١/٤)
٢٤١٥٣	٨١٢	(والطعن رقم ٨٨٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/١٤)
٢٤١٦٢	٨٦٢	(والطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٢١)
٣٤٢٠٧	١١٠٤	(والطعن رقم ١٧٤٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/١٤)
		٧ - آلة الاعتداء ليست من الأركان الجوهرية فى الجريمة .
١٤ ١٧	٩٤	(الطعن رقم ١٨٦٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٧)
		٨ - عدم التزام المحكمة بالرد على دفاع ظاهر البطلان وبعيد عن محجة الصواب .
١٤ ١٩	١٠٦	(الطعن ١١٨٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٨)
١٤ ٥٦	٢٨٦	(والطعن رقم ٢٠٩٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/١٤)
١٤١٥٦	٨٢٧	(والطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠)
٢٤١٥٧	٨٣٣	(والطعن رقم ٣٩٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠)
٢٤١٦٣	٨٧٠	(والطعن رقم ٧٢١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٢٧)
٣٤١٨٦	٩٩٧	(والطعن رقم ١٣٧٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/١٨)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		٩ — عدم التزام المحكمة بتعقب المتهم في كل جزئية من جزئيات دفاعه . مثال .
١١٥	١٤ ٢١	(الطعن رقم ١٣٦٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٨)
١٤٥	١٤ ٢٦	(والطعن رقم ١٩٠١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٤)
٣٠٨	١٤ ٦١	(والطعن رقم ١٨٧٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٥)
٤٠٦	١٤ ٨٠	(والطعن رقم ٨٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٩)
١١١٩	٣٤ ٢١٠	(والطعن رقم ١٢٨٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٢١)
		١٠ — لمحكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها ، مادام استخلاصها سائفا . عدم التزامها بالأخذ بالأدلة المباشرة فحسب . لها استخلاص صورة الواقعة بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية .
١٢٩	١٤ ٢٣	(الطعن رقم ١٨٩٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٤)
٢٦٦	١٤ ٥٣	(والطعن رقم ٢٠٠١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٧)
٣١٧	١٤ ٦٢	(والطعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٥)
٣٦٢	١٤ ٧٢	(والطعن رقم ١٢٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٨)
٦١٩	٢٤ ١١١	(والطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٦)
٩٣٩	٣٤ ١٧٤	(والطعن رقم ١٨٤٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/١١)
١٠٦٩	٣٤ ٢٠٠	(والطعن رقم ١٧٢٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/١)
١٠٨٩	٣٤ ٢٠٤	(والطعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/١٤)
		١١ — لمحكمة الموضوع الأخذ بما ترتاح إليه من الأدلة واطراح ما عداه . عدم التزامها بالرد على كل دليل على حدة . كفاية الرد الضمني .
١٤٥	١٤ ٢٦	(الطعن رقم ١٩٠١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		١٢ — النعى على الحكم عدم رده على دفاع لم يطرحه المتهم أمام محكمة الموضوع . غير مقبول .
١٤٥	٢٦ ع ١٤	(الطعن رقم ١٩٠١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٤)
٧٥٥	١٤٠ ع ٢٤	(والطعن رقم ٦٤٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٦)
		١٣ — استظهار المحكمة واقعة الدعوى وتأسيسها لإدانة الطاعن على أدلة لها أصلها الثابت في الأوراق . لا يهم بعدئذ أن يكون قد ورد بالمعaine من بعض الوقائع ما يخالف ما أخذت به المحكمة من تلك الأدلة .
١٤٥	٢٦ ع ١٤	(الطعن رقم ١٩٠١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٤)
		١٤ — الدفع بشيوع النهمة أو بتلقيها . دفع موضوعي لا يستأهل ردا خاصا . كفاية الرد الضمني .
١٥٩	٢٨ ع ١٤	(الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢١)
١٧٥	٣٢ ع ١٤	(والطعن رقم ٩٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢١)
		١٥ — التخلي الذي ينبنى عليه قيام حالة التلبس بالجريمة . شرطه : وقوعه عن إرادة وطوعية واختيار . كونه وليد إجراء غير مشروع . بطلان الدليل المستمد منه . مثال .
١٧٥	٣٢ ع ١٤	(الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢١)
		١٦ — تبيان الحكم عناصر المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية . لا تثريب عليه إن هو لم يبين عناصر الضرر .
٢٤٧	٤٩ ع ١٤	(الطعن رقم ١٩٨٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		١٧ - التمسك بقصور البيانات التي يجب أن تشمل عليها التهمة الموجهة إلى المتهم . وجوب إبدائه لدى محكمة الموضوع لتنظره وتقرر ما تراه في شأن استيفاء هذه البيانات .
٢٤٧	٤٩ ع ١	(الطن رقم ١٩٨٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٧)
		١٨ - وجود المخدر عاريا بجيب المتهم لا يلزم منه بالضرورة تخلف آثار منه بالجيب .
٢٥٨	٥١ ع ١	(الطن رقم ١٩٩٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٧)
		١٩ - قول المحكمة في حكمها - تأييدا لعدم تعذر الرؤية - بسطوع القمر في مساء اليوم الخامس من الشهر العربي بمراعاة توقيت الحادث في الساعة التاسعة مساء . حقيقة لا تخفى باعتبارها من المعلومات العامة .
٢٦٦	٥٢ ع ١	(الطن رقم ٢٠٠١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٧)
		٢٠ - العبرة في المحاكمة الجنائية هي باقتناع قاضي الموضوع بناء على الأدلة المطروحة عليه بإدانة المتهم أو ببراءته . لا يصح مطالبته بالأخذ بدليل معين إلا إذا قيده القانون في ذلك .
٢٦٦	٥٣ ع ١	(الطن رقم ٢٠٠١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٧)
٢٨٦	٥٦ ع ١	(والطن رقم ٢٠٩٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/١٤)
٤٠٦	٨٠ ع ١	(والطن رقم ٨٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٩)
		٢١ - أخذ المحكمة بشهادة شاهد يفيد إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لجلها على عدم الأخذ بها .
٢٦٦	٥٣ ع ١	(الطن رقم ٢٠٠١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢٢ — تجزئة الشهادة من إطلاقات محكمة الموضوع . إفعالها إيراد بعض الوقائع من أقوال الشاهد . إفادته ضمنا عدم اطمئنانها إليها . عدم إلزامها ببيان علة ما ارتأته .
٢٦٦	١٤ ٥٣	(الطن رقم ٢٠٠١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٧)
		٢٣ — تحدث الحكم استقلالاً عن القصد الجنائي في جريمة إصدار شيك بدون رصيد . غير لازم . إلا إذا كان مشار نزاع .
٢٧٨	١٤ ٥٥	(الطن رقم ١٣٨٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٨)
		٢٤ — البيان المعول عليه في الحكم : هو الجزء الذي يبين فيه اقتناع القاضي دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الاقتناع . مثال .
٢٧٨	١٤ ٥٥	(الطن رقم ١٣٨٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٨)
		٢٥ — تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات . موضوعي .
٣٠٨	١٤ ٦١	(الطن رقم ١٨٧٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٥)
٤٩١	٢٤ ٩٤	(والطن رقم ١٩٦٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٦)
٩٧١	٣٤ ١٨٠	(والطن رقم ١٤٢٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/١٧)
		٢٦ — للمحكمة الجزم بما لم يجزم به الأطباء في تقاريرهم . متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكدت لديها .
٣٠٨	١٤ ٦١	(الطن رقم ١٨٧٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٥)
		٢٧ — تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله . لا يعيب الحكم . ما دامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصاً سائغاً .
٣٠٨	١٤ ٦١	(الطن رقم ١٨٧٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢٨ — أخذ الحكم بأقوال شهود متناقضة . لا يعييه . ما دام قد استخلص الإدانة من أقوالهم بما لا تناقض فيه .
٣٢٩	١٤ ٦٤	(الطعن رقم ٩٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢١)
٦٥٠	٢٤ ١١٧	(والطعن رقم ٤٢٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٧)
١٠٣١	٣٤ ١٩٤	(والطعن رقم ١٢١٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/٣١)
١٢٨٨	٣٤ ٢٤٨	(والطعن رقم ١٤٢٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٦)
		٢٩ — الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا . منها مجمعة تتكون عقيدة القاضي .
٣٦٢	١٤ ٧٢	(الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٨)
		٣٠ — للمحكمة إذا كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى الإعراض عما يبيديه المتهم في هذا الشأن بشرط أن تبين علة ذلك .
٤٣٨	٢٤ ٨٣	(الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/١٨)
٧٩٤	٢٤ ١٥٠	(والطعن رقم ٧٣١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/١٣)
٩٥٧	٣٤ ١٧٧	(والطعن رقم ١٠٣٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/١٧)
		٣١ — يجب لسلامة الحكم بالإدانة في جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من مرقعة أن يبين فوق اتصال المتهم بالمال المسروق أنه كان يعلم علم اليقين أن المال لا بد منه حصل من جريمة مرقعة . مثال لتسبيب معيب .
٤٤٢	٢٤ ٨٤	(الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/١٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣٢ — إحالة الحكم في بيان الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر . لا يعيبه . ما دامت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه منها .
٤٥٥	٢٤ ٨٧ ...	(الطعن رقم ٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/١٩) ...
		٣٣ — طلب ضم القضية الذي يتصل بالباعث على الجريمة . لمحكمة الالتفات عنه . عدم التزامها بالرد عليه صراحة واستقلالاً . طالما أن الدليل الذي قد يستمد منه ليس من شأنه أن يؤدي إلى البراءة أو يوهن من الدليل المستمد من أقوال الشهود في الإثبات .
٤٨٣	٢٤ ٩٢ ...	(الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٥) ...
		٣٤ — وجوب بناء الأحكام على الجزم واليقين لا على الظن والاحتمال .
٩١	٢٤ ٩٤ ...	(الطعن رقم ١٩٦٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٦) ...
		٣٥ — المحاكمة الجنائية . تشكك المحكمة في صحة إسناد التهمة إلى المتهم . كفايته للقضاء له بالبراءة .
٩١	٢٤ ٩٤ ...	(الطعن رقم ١٩٦٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٦) ...
٧٣	٣٤ ٢٢١ ...	(والطعن رقم ١٢٦٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٢٨) ...
		٣٦ — لمحكمة الموضوع تجزئة الدليل ولو كان اعترافاً والأخذ منه بما تطمئن إليه وإطراح ما عداه .
١٩	٢٤ ١١١ ...	(الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٦) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٣٧ — جريمة التعدي المنصوص عليها في المادة ٤٠ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . لا يلزم لقيامها توافر قصدا جنائيا خاصا . كفاية توافر القصد الجنائي العام .</p> <p>تحدث الحكم استقلالا عن القصد الجنائي في تلك الجريمة . غير لازم . طالما أن المتهم لم يجادل في شأنه ، وكانت واقعة الدعوى كما أثبتها الحكم تكشف عن توافره لديه .</p> <p>(الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٦) ... ١١٣ ع ٢ ٦٣٢</p>
		<p>٣٨ — جريمة النصب . لا قيام لها إلا على الغش والاحتيال بطرق موجهة إلى المجنى عليه لخداعه وغشه .</p> <p>تأسيس المتهم دفاعه على عدم توافر عنصر الاحتيال لأن المجنى عليه حين تعاقد معه كان يعلم أنه غير مالك للعقار المبيع . إدانة الحكم له على أساس أن تصرفه في مال لا يملك التصرف فيه طريق من طرق النصب القاء بذاته لا يشترط فيه وجود طرق احتيالية . قصور .</p> <p>(الطعن رقم ٧٢٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٦) ... ١١٤ ع ٢ ٦٣٦</p>
		<p>٣٩ — طلب ضم قضية تدعى لرأى قانوني . الرد عليه صراحة . غير واجب . طالما أن المحكمة طبقت القانون على الواقعة تطبيقا صحيحا .</p> <p>(الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣) ... ١١٩ ع ٢ ٦٥٨</p>
		<p>٤٠ — للقاضي الأخذ بجميع عناصر الإثبات المستقلة عن التفتيش الباطل والمؤدية إلى النتيجة التي أسفر عنها .</p> <p>(الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣) ... ١١٩ ع ٢ ٦٥٨</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٤١ — تقدير قيمة الاعتراف الصادر من المتهم على إثر تفتيش باطل وتحديد مدى صـلة هذا الاعتراف بواقعة التفتيش وما ينتج عنها . موضوعي .
٦٥٨	٢٤١١٩	(الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣)
		٤٢ — للمحكمة الركون في تكوين عقيدتها عن حقيقة تاريخ إتمام إنشاء المكان المؤجر وإعداده للسكنى إلى ما تستظهره من جماع العناصر المطروحة عليها بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية .
٦٩٥	٢٤١٢٨	(الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢٤)
		٤٣ — الحكم الصادر بالإدانة في جريمة صنع خبز يقل وزنه عن الحد المقرر قانونا . يكفي لسلامته إثبات أن المتهم صنع في مخبزه أرغفة ناقصة الوزن ووضعها به وأحزها بأى صفة .
٧٣٢	٢٤١٣٥	(الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٣١)
		٤٤ — التقارير الطبية لا تدل بذاتها على نسبة إحداث الإصابات إلى المتهم . جواز الاستناد إليها كدليل مؤيد لأقوال الشهود .
٧٤٣	٢٤١٣٧	(الطعن رقم ٦٣٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٦)
		٤٥ — لا ينال من سلامة الحكم إثباته في مدوناته أن الدفاع طلب من باب الاحتياط اعتبار التهمة إحرازا للتعاطى على الرغم من أن الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أنه اقتصر على طلب البراءة . مادام أنه لم يعول على دفاع الطاعن وإنكاره للتهمة والتفت صراحة عن دفاع محاميه واستخلص في تدليل سائغ أن الاحراز كان بقصد التعاطى .
٧٥٥	٢٤١٤٠	(الطعن رقم ٦٤٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٤٦ — جمع الحكم بين عدة متهمين في مقام التدليل على ثبوت التهمة لوحدة الواقعة المنسوبة إليهم . لا يؤثر في سلامته .
٧٧١	٢٤١٤٤	(الظن رقم ٦٩١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٧)
		٤٧ — للمحكمة الأخذ بأقوال متهم على آخر متي اطمأنت إليها ولو لم يكن في الدعوى من دليل سواها .
٧٧١	٢٤١٤٤	(الظن رقم ٦١٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٧)
١١٠٤	٣٤٢٠٧	(والظن رقم ١٧٤٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/١٤)
		٤٨ — تراخى الدفاع عن التمسك بطلب التأجيل لإعلان شاهد النفي وذلك بمواصلته المرافعة في الموضوع دون إصرار عليه في ختام مرافعته . دلالة : عدم جدية هذا الطلب وتنازله عنه ضمنا . عدم التزام المحكمة بالرد عليه عند إطرأحه .
٨٠٦	٢٤١٥٢	(الظن رقم ٨٥٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/١٤)
		٤٩ — علاقة السببية في المواد الجنائية . ماهيتها ؟ تقديرها . موضوعي .
٨٠٦	٢٤١٥٢	(الظن رقم ٨٥٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/١٤)
١٢٨٨	٣٤٢٤٨	(والظن رقم ١٤٢٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٦)
		٥٠ — عقيدة المحكمة إنما تقوم على المعاني لا الألفاظ والمباني .
٨٢٣	٢٤١٥٥	(الظن رقم ٩٧٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/١٤)
		٥١ — إيراد الحكم — وهو في معرض تبرير إطرأحه لأقوال شهود النفي — علة تخالف الواقع . لا يعيبه . ما دام قد أبدى عدم اطمئنانه إلى أقوالهم ولم يكن لهذه الواقعة تأثير في عقيدة المحكمة والنتيجة التي انتهت إليها .
٨٢٣	٢٤١٥٥	(الظن رقم ٩٧٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/١٤)

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		٥٢ — الدفاع الجوهري . متى تلتزم المحكمة بالرد عليه ؟ إذا كان جديا يشهد له الواقع ويسانده .
٨٢٧	٢٤١٥٦	(الظعن رقم ٢٢٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠)
		٥٣ — عدم رسم القانون نمطا خاصا يصوغ فيه الحكم واقعة الدعوى والظروف التي وقعت فيها .
٨٤٦	٢٤١٦٠	(الظعن رقم ٩٣٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠)
		٥٤ — للمحكمة إذا استحال عليها سماع الشهود الرجوع إلى أقوالهم في التحقيقات والاعتماد عليها في حكمها .
٨٦٢	٢٤١٦٢	(الظعن رقم ٧٢٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٢١)
		٥٥ — القصد الجنائي في جريمة إحراز أو حيازة المخدر . ماهيته : هو علم المحرز أو الحائز بأن ما يحزره أو يحوزه من المواد المخدرة .
		عدم التزام المحكمة بالتحدث عن هذا الركن استقلالا .
٩١٨	٣٤١٦٩	(الظعن رقم ١٠٨٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/٤)
		٥٦ — تقدير قيام موجبات الرأفة . من إطلاقات محكمة الموضوع . عدم التزامها ببيان الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالمقدر الذي ارتأته .
٩١٨	٣٤١٦٩	(الظعن رقم ١١٨٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/٤)
		٥٧ — سبق الإصرار . ماهيته ؟ البحث في وجوده . موضوعي .
٩٣٩	٣٤١٧٤	(الظعن رقم ١٤٤٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/١١)
		٥٨ — تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها . موضوعي .
٩٣٩	٣٤١٧٤	(الظعن رقم ١٤٤٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/١١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٩٥٧	٣٤١٧٧	٥٩ — للمحكمة افتراض حصول الواقعة على صورها المحتملة وإثبات إدانة المتهم عنها على أى من هذه الصور . (الطن رقم ١٠٣٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/١٧)
		٦٠ — ليس للمتهم النعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها إجراؤه .
		تجريح أقوال أحد شهود الإثبات بسبب ما يصيبه من العشى ليلاً . واقعة يمكن إدراكها بالحس بغير ما حاجة للجوء إلى ذوى الخبرة بشأنها . للمحكمة التعويل في إثبات ما قنعت به في خصوصها على أقوال الشهود .
٩٧١	٣٤١٨٠	(الطن رقم ١٤٢٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/١٧)
		٦١ — ندب خبير في الدعوى لا يسلب المحكمة حقها في تقدير وقائعها وما قام فيها من أدلة الشبوت .
٩٧١	٣٤١٨٠	(الطن رقم ١٤٢٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/١٧)
		٦٢ — إيراد الحكم الإستثنائي أسبابا جديدة لقضائه . أخذه بأسباب الحكم المستأنف كأسباب مكحلة لحكمه . حد ذلك : ما لا يتعارض مع الأسباب التي أنشأها لنفسه .
٩٨٨	٣٤١٨٤	(الطن رقم ١١٩٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/١٨)
		٦٣ — لموظفى الجمارك تفتيش الأمتعة والأشخاص في حدود منطقة المراقبة الجمركية . عثورهم أثناء التفتيش على دليل يكشف عن جريمة غير جمركية معاقب عليها فى القانون العام . جواز الاستدلال بهذا الدليل أمام المحاكم فى تلك الجرائم .
١٠٣٧	٣٤١٩٥	(الطن رقم ١٣٦٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/٣١)
		٦٤ — حكم الإدانة . بيانات تسببيه ؟
١٠٦٩	٣٤٢٠٠	(الطن رقم ١٧٢٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٦٥ - لمحكمة الموضوع الاعتماد على أقوال المتهم ولو عدل عنها .
١١٠٤	٣٤٢٠٧	(الطعن رقم ١٧٤٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/١٤)
		٦٦ - الدفع بتلفيق التهمة من الدفوع الموضوعية التي لا تستأهل ردا خاصا .
١١١٩	٣٤٢١٠	(الطعن رقم ١٢٨٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/٢١)
		٦٧ - لمحكمة الجنائية الاستناد في حكمها إلى أى عنصر من عناصر الدعوى، متى كانت هذه العناصر معروضة على بساط البحث أمامها وكان في إمكان الدفاع تولى مناقشتها وتفنيدها .
١١٦١	٣٤٢١٩	(الطعن رقم ١٣١٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/٢٨)
		٦٨ - إحراز المخدر بقصد الاتجار . واقعة مادية . استقلال قاضى الموضوع بالفصل فيها . طالم أنه يقيمها على ما ينتجها .
١١٩٠	٣٤٢٢٥	(الطعن رقم ١٣١٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٥)
		٦٩ - الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات .
١١٩٠	٣٤٢٢٥	(الطعن رقم ١٣١٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٥)
		٧٠ - القاضى غير مقيد بالأخذ بدليل معين في تكوين عقيدته ، إلا إذا قيده القانون به .
١١٩٠	٣٤٢٢٥	(الطعن رقم ١٣١٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٥)
		٧١ - تحدث الحكم استقلالا عن ركن العلم في جريمة استعمال الأوراق المزورة . غير لازم .
١١٩٩	٣٤٢٢٧	(الطعن رقم ١٣٢٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٧٢ — حكم ظرف التردد في تشديد العقوبة لحكم ظرف سبق الاصرار . إثبات توافر أحدهما يغنى عن إثبات توافر الآخر .
١٢٤٢	٣٤٢٣٧	(الظعن رقم ١٢٥٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/١٢)
		٧٣ — القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة . تحدث الحكم عنه صراحة واستقلالاً . غير لازم . كفاية استخلاصه ضمنياً .
١٢٧٩	٣٤٢٤٥	(الظعن رقم ١٢٧٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٠)
		راجع أيضاً : سرقة . (القاعدة رقم ٢٠٤ بالصحيفة رقم ١٠٨٩ ع ٣) وشيك بدون رصيد . (القاعدة رقم ١٨٨ بالصحيفة رقم ١٠٠٥ ع ٣) ومواد مخدرة . (القاعدة رقم ٢٢٤ بالصحيفة رقم ١١٨٦ ع ٣)
		ما لا يعيب الحكم في نطاق التدليل .
		١ — تزيد الحكم فيما لم يكن في حاجة إليه . لا يعيبه . ما دام قد أقام قضاءه على أسباب صحيحة كافية بذاتها .
٢٧٨	١٤ ٥٥	(الظعن رقم ١٣٨٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٨)
١٠٤٤	٣٤١٩٦	(والظعن رقم ١٤٣٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/٣١)
		٢ — خطأ الحكم في تسمية ورقة باسمها الصحيح . لا يعيبه . طالما أن هذا الخطأ غير مؤثر فيما استخلصته المحكمة من جوهرها وما تضمنته فحواها .
٤٣٠	٢٤ ٨١	(الظعن رقم ٣١٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/١٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ — خطأ الحكم في ذكر مادة العقاب على وجهها الصحيح . لا يقدح في سلامته . ما دام قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقاً صحيحاً .
٤١٥	(١) ع ٢ هيئة عامة	(الطعن رقم ١١٦٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٧) ٤ — الباءث ليس ركناً من أركان الجريمة ولا عنصراً من عناصرها . الخطأ فيه لا يؤثر في سلامة الحكم . ما دام أنه لم يتخذ منه دليلاً في الإدانة .
٧١٥	ع ١٣٢	(الطعن رقم ١١٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٣١)
١٢٤٢	ع ٢٣٧	(والطعن رقم ١٣٥٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/١٢) ٥ — الخطأ في بيان مصدر الدليل لا يضيع أثره . نسبة الحكم أقوال الشاهد إلى جلسة المحاكمة في حين أنه أدلى بها في التحقيق الابتدائي . لا ينال من سلامته .
٧٦٢	ع ١٤٢	(الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٦) ٦ — الخطأ في الإسناد لا يعيب الحكم . ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة .
١٤٥	ع ٢٦	(الطعن رقم ١٩٠١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٤)
٧٦٢	ع ١٤٢	(والطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٦)
١٠٥٣	ع ١٩٨	(والطعن رقم ١٠١٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/١) ٧ — خطأ الحكم في بيان تاريخ وقوع الجريمة . لا يعيبه . ما دام الطاعن لا يدعى بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .
٨١٢	ع ١٥٣	(الطعن رقم ٨٨٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/١٤) ٨ — خطأ المحكمة في فن التحقيق . لا يعيب حكمها . ما دام الطاعن لم يعترض عليه أمامها .
١١٠٤	ع ٢٠٧	(الطعن رقم ١٧٤٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/١٤)

رقم الصفحة	رقم قاعده والعدد
---------------	---------------------

٩ - خلو محضر الجلسة من إثبات دفاع الخصم بالتفصيل .
لا يعيب الحكم . على الخصم إن كان يرحمه تدوين أمر معين
أن يطلب صراحة إثباته في هذا المحضر .

(الطعن رقم ١٢٧٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/٢١) ٣٠٩ ع ٣ ١١١٥

حجية الحكم :

١ - اتحاد السبب في الدعويين - كشرط للحجية -
مقتضاه أن تكون الواقعة التي يحاكم المتهم عنها هي بعينها الواقعة
التي كانت محلا للحكم السابق . كون الواقعة الثانية من نوع
الواقعة الأولى ، أو اتحادها معها في الوصف التام ، أو كون
الواقعتين كاتهما حلقة من سلسلة وقائع متتالية ارتكبتها المتهم
لغرض واحد . غير كاف للقول بوحدة السبب .
متى يصبح القول بوحدة الغرض ؟ عند اتحاد الحق
المعتدى عليه .

جواز اختلاف السبب على الرغم من وحدة الغرض .

(الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢) ٩٧ ع ٢ ٥٤١

٢ - الحكم بالتعويض غير مرتبط حتما بالحكم بالعقوبة .
جواز الحكم به في حالة القضاء بالبراءة . شرط ذلك : ألا
تكون البراءة قد بنيت على عدم حصول الواقعة أصلا أو على
عدم صحة إسنادها إلى المتهم أو على عدم كفاية الأدلة
على ثبوتها .

(الطعن رقم ١٢٧٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/١٧) ١١٥ ع ٢ ٦٣٩

٣ - حجية الشيء المحكوم فيه لا ترد إلا على منطوق الحكم

والأسباب المكمل له .

(الطعن رقم ١٣٠٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/١٣) ٢٤٠ ع ٣ ١٢٥٢

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		حق الطعن في الأحكام :
		العبارة في تحديد حق الطعن في الأحكام هي بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى لا بما تقضى به المحكمة فيها . (الطعن رقم ١٨٧١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/١٩) ٣٤٢٤٣ ١٢٦٧
		مسائل متنوعة :
		١ - الحكم بكل محضر الجلسة في إثبات ما تم أمام المحكمة من إجراءات . هل ذلك ؟ (الطعن رقم ١٣٦٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/٣) ٣٤١٦٧ ٩٠٨
		٢ - الإحالة - بالنسبة إلى البيانات الخاصة بالإجراءات التي تمت أمام المحكمة - إلى محضر جلسة سابق لهيئة أخرى خلاف تلك التي أصدرت الحكم . لا عيب فيه . هل ذلك ؟ (الطعن رقم ١٣٦٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/٣) ٣٤١٦٧ ٩٠٨
		٣ - لا عبء بالخطأ المادى الذى يرد على تاريخ الحكم . العبء بحقيقة الواقع . (الطعن رقم ١٣٦٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/٣) ٣٤١٦٧ ٩٠٨
		(خ)
		خبرة . خبز . خدمة عسكرية . خطأ . خيانة أمانة
		خبرة
		راجع : إثبات " خبرة " .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	خبر
		١ — القرار الصادر من وزير التموين بتخفيض وزن الرغيف لا ينشئ لأصحاب المخازن مركزا أو وضعأ أصلح من القانون القديم .
٧٣٢	٢٤١٣٥	(الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٣١)
		٢ — الحكم الصادر بالإدانة في جريمة صنع خبز يقل وزنه عن الحد المقرر قانونا . يكفي لسلامته إثبات أن المتهم صنع في مخبزه أرغفة ناقصة الوزن ووضعها به وأحضرها بأى صفة .
٧٣٢	٢٤١٣٥	(الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٣١)
		٣ — على المتعهد بصنع خبز مخالف للمواصفات المعتادة الحصول على ترخيص بذلك من وزارة التموين وإلا حق عليه العقاب . ليس له دفع الاتهام بأن الجهة المتعاقد معها هى المسئولة عن الحصول على الترخيص المطلوب . المادة ٢٥ من القرار ٩٠ لسنة ١٩٥٧ .
٨٤٢	٢٤١٥٩	(الطعن رقم ٨٥١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠)
		٤ — جريمة صنع خبز مخالف للمواصفات المعتادة . قيامها لا يتطلب توافر قصد جنائيا خاصا .
٨٤٢	٢٤١٥٩	(الطعن رقم ٨٥١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠)
		٥ — عدم التسامح في وزن الخبز الشامى بسبب الجفاف في جميع الأحوال .
٨٧٠	٢٤١٦٣	(الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٢٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٨٧٠	٢٤١٦٣	٦ — جريمة صنع خبز أقل من الوزن القانوني. قيامها بصنع الأرغفة ناقصة الوزن . (الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٢٧)
١١٧٨	٣٤٢٢٢	٧ — معاقبة الشارع على بيع الخبز ناقص الوزن أو بسعر يزيد عن السعر المقرر من أي شخص يقع منه البيع سواء كان صاحب مخبز أو مديرا له أو عاملا فيه أو كان غير واحد من هؤلاء مادام قد وقع منه الفعل المؤثم الموجب للعقاب . (الطعن رقم ١٣٠٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٢٨)

خدمة عسكرية

١٦٣	٢٩	حذف القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٢ في شأن الخدمة العسكرية حظر وقف التنفيذ الوارد بنص المادة ٦٦ من القانون ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المعدلة بالقانون ١٤٩ لسنة ١٩٦٠ . (الطعن رقم ١٩٢٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢١)
-----	----	--

خطأ

٢٤٧	٤٩	١ — الخطأ المشترك في نطاق المسؤولية الجنائية لا ينحلي المنهم من المسؤولية . (الطعن رقم ١٩٨٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٧)
٤٧٥	٩٠	٢ — عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة . إمكان اعتباره خطأ مستقلا بذاته في جرائم القتل الخطأ . شرط ذلك ؟ أن تكون هذه المخالفة هي بذاتها سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه لولاها . (الطعن رقم ١٨١٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ — خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافيا بذاته لإحداث النتيجة .
		تقدير توافر السببية بين الخطأ والنتيجة أو عدم توافرها . موضوعي .
٤٧٥	٢٤ ٩٠	(الطعن رقم ١٨١٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٥)
		٤ — تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا . موضوعي .
٦١٩	٢٤ ١١١	(الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١)
		راجع أيضا : قتل خطأ .
		(القاعدة رقم ٧١ بالصحيفة رقم ١٤٣٥١) ومسئولية مدنية .
		(القاعدة رقم ٤٩ بالصحيفة رقم ١٤٢٤٧)
<hr/>		
<h2>خيانة أمانة</h2> <hr/>		
		١ — القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة . عدم تحققه بمجرد التأخر في الوفاء أو بتصرف المتهم في الشيء المسلم إليه . وجوب اقتران ذلك بانصراف نية الجاني إلى إضافة المال إلى ملكه واختلاسه لنفسه إضرارا بصاحبه . خلو الحكم من استظهار ركن القصد الجنائي . قصوره .
٩٨٥	٣٤ ١٨٣	(الطعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/١٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
١٠٣١	٣٤١٩٤	٢ — جريمة خيانة الأمانة . وقوعها على مال منقول له قيمة مادية أو اعتبارية عند صاحبه . تحققها بكل فعل يدل على أن الأمين اعتبر المال الذي أؤتمن عليه مملوكا له يتصرف فيه تصرف المالك . (الطعن رقم ١٢١٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/٣١)
١٠٣١	٣٤١٩٤	٣ — ميعاد سقوط جريمة خيانة الأمانة . متى يبدأ ؟ من تاريخ طلب الشيء المختلس والامتناع عن رده أو ظهور عجز المتهم عن رده . (الطعن رقم ١٢١٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/٣١)
		٤ — يستوى في الوكالة — كسب من الأسباب الواردة في المادة ٣٤١ عقوبات على سبيل الحصر لوجود المال المختلس لدى المتهم — أن تكون وليدة عقد أو أن يكون مصدرها القانون . تعدد الأسناد القانونية لوجود المال المختلس تحت يد المتهم بصفته وكلا . تخلف أحدها لا ينهض لإسقاط الوكالة . مادام قد بقي تحت يده بموجب أى سند منها ، وما دام هو لم يقم من جانبه بما توجبه الوكالة الثابتة في حقه بتسليم المال المعهود إليه . (الطعن رقم ١٠١٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/١)
١٠٥٣	٣٤١٩٨	٥ — جريمة خيانة الأمانة . القصد الجنائي فيها . توافره : بتصرف الحائز في المال المسلم إليه على وجه الأمانة بنية إضاعته على ربه ولو كان هذا التصرف بتغيير حيازته الناقصة إلى ملكية كاملة مع بقاء عين ما تسلمه تحت يده . (الطعن رقم ١٠١٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٦ — تسليم المجنى عليه أوراق النقد إلى المتهم لإبدالها بأوراق مالية بقيمتها . طبيعته : تسليم بسيط تنتقل به الحيازة إلى المتهم ناقصة . إخلاله المال المسلم إليه . انطباق المادة ٣٤١ عقوبات في حقه .
١٢٠٣	٣٤٢٢٨	(الطعن رقم ١٢٢٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٥)
		٧ — القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة . تحدث الحكم عنه صراحة واستقلالاً . غير لازم . كفاية استخلاصه ضمناً .
١٢٧٩	٣٤٢٤٥	(الطعن رقم ١٢٧٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٠)
		٨ — المنازعة في شأن حقيقة العلاقة بين المتهم والمجنى عليه في جريمة خيانة الأمانة . من الأمور الموضوعية التي تتطلب تحقيقاً خاصاً تنحسر عنه وظيفة محكمة النقض .
١٢٧٩	٣٤٢٤٥	(الطعن رقم ١٢٧٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٠)

(د)

دخان . دعوى جنائية . دعوى مباشرة .
دعوى مدنية . دفاع . دفاع شرعي . دفوع .

دخان

١ — المراد بالصانع أو التاجر أو صاحب الحانوت أو المخزن المخاطبين بأحكام القانون ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة الدخان المعدل بالقانون ٧٩ لسنة ١٩٤٤ : هو صاحب الأمر بحسب النظام الموضوع للنشأة في الإشراف الفعلي والمنوط به الاختصاص بتنفيذ ما فرضه القانون .

(الطعن رقم ٤١٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٦) ٦٢٨ ٢٤١١٢

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٦٢٨	١١٢ ع ٢	٢ — مجرد حيازة الدخان المغشوش أو المخلوط جريمة في ذاته والمصادرة فيها وجوبية . (الطعن رقم ٤١٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٦)
٦٢٩	١١٥ ع ٢	٣ — جعل المشرع الحكم بقيمة الدخان المهرب بديلا عن المصادرة في حالة عدم ضبطه في حكم المادة الرابعة من القانون ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ الذي حل محله القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ . هي بهذه المثابة عقوبة تنطوي على عنصر التعويض على المحكمة القضاء بها ما دامت تتعلق بشيء خارج بطبيعته عن دائرة التعامل للمجنى عليه صفة في المطالبة بها كتعويض أمام درجات القضاء المختلفة حتى في حالة الحكم بالبراءة . (الطعن رقم ١٣٧٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٧)

دعوى جنائية

تحريكها :

” تحريكها بمعرفة النيابة “ :

١ — الدفع بصدور الاذن برفع الدعوى الجنائية لاحقا لرفعها استنادا الى خلوه من تار صدوره . دفع قانوني مختلط بالواقع .
عدم جواز إثارته لأول يخ مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٨٧٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٢) ٣ ع ١٤ ١٥

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ — السائق بمرفق مياه القاهرة . اعتباره من المستخدمين العموميين . جريان القيد الوارد بالمادة ٣/٦٣ إجراءات بشأن رفع الدعوى الجنائية في شأنه .
١٥٢	٢٧ ع ١٤	(الطعن رقم ١٨١٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٥/٢/١٩٦٦)
		٣ — إنصراف حكم المادة ٦٣ إجراءات إلى الجرائم العمدية وغير العمدية على حد سواء .
١٥٢	٢٧ ع ١٤	(الطعن رقم ١٨١٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٥/٢/١٩٦٦)
		٤ — إقامة الدعوى على المتهم ممن لا يملك رفعها قانونا وعلى خلاف ما تقضى به المادة ٦٣ إجراءات . اتصال المحكمة بالدعوى . يكون معدوما قانونا . ليس لها التعرض لموضوعها وإلا كان حكما وما بنى عليه من إجراءات معدوم الأثر . عليها القضاء بعدم قبول الدعوى . تعلق هذا الأمر بالنظام العام . على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها .
١٥٢	٢٧ ع ١٤	(الطعن رقم ١٨١٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٥/٢/١٩٦٦)
٣١٧	٦٢ ع ١٤	(والطعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٥/٣/١٩٦٦)
		٥ — دعوى عمومية . تحريكها بالطريق المباشر تحريكا صحيحا . قيامها وأو طرأ على الدعوى المدنية ما يؤثر فيها .
٢٧٨	٥٥٥ ع ١	(الطعن رقم ١٣٨٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٨/٢/١٩٦٦)
		٦ — صدور الإذن برفع الدعوى الجنائية ممن له حق إقامتها ضد موظف أو مستخدم عام . أو ككل النيابة المختص تحديد جلسة للمحكمة التي يطرح أمامها النزاع .
٣١٧	٦٢ ع ١٤	(الطعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٥/٣/١٩٦٦)

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		٧ - اعتبار الشارع العاملين في الشركات - التي تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة في مالها بنصيب ما بأية صفة كانت - في حكم الموظفين أو المستخدمين العاملين في مجال تطبيق نصوص جريمتي الرشوة والاختلاس فحسب دون سواء فلا يجاوزه إلى مجال الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ إجراءات .
٤٦٨	٢٤ ٨٩	(الطعن رقم ١١٥٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٥)
٥٣٠	٢٤ ٩٥	(والطعن رقم ١٩٦٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٦)
		٨ - تقدم متعاطي المواد المخدرة من تلقاء نفسه للصحة للعلاج . عدم جواز إقامة الدعوى الجنائية عليه .
٦٠٨	٢٤ ١٠٨	(الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/١٠)
		٩ - ولاية مدير عام مصلحة الجمارك - فيما يتعلق بطاب اتخاذ الإجراءات في جريمة التهريب أو رفع الدعوى الجنائية - ولاية عامة باعتباره هو وحده الأصيل ومن عداه ممن ينيهم وكلاء عنه في الطلب . عموم ولايته هذه تجيز له عموم تفويضه لغيره فيما له من حق الطلب ، أما الطلب نفسه فالشأن فيه كالشأن في الإذن أو الشكوى يجب أن يكون في كل قضية على حدة .
٤١٥	٢٤ (١) (هيئة عامة)	(الطعن رقم ١١٦٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/١٧)
		١٠ - صياغة المادة الرابعة من القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ في شأن أحكام التهريب الجمركي على غرار المادة التاسعة من قانون الإجراءات الجنائية . توجيه الخطاب فيها من الشارع إلى النيابة العامة - باعتبارها السلطة صاحبة الولاية فيما يتعلق بالدعوى الجنائية - دون غيرها من جهات الاستدلال ومنها مصلحة

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>الجمارك المكلفة أصلاً بتنفيذ قانون التهريب الجمركي والمنوط بها من بعد توجيه الطلب إلى النيابة العامة بالبدء في إجراءات الدعوى الجنائية . هذه الإجراءات لا تبدأ إلا بالتحقيق الذي تجريه النيابة العامة دون غيرها بوصفها سلطة تحقيق سواء بنفسها أو بمن تندبه لهذا الغرض من مأموري الضبط القضائي أو برفع الدعوى أمام جهات الحكم . أي إجراء آخر تقوم به جهات الاستدلال ولو في حالة التلبس بالجريمة لا تبدأ به الدعوى ، ولا يرد عليه قيد الشارع في توقفه على الطلب .</p>
٤١٥	١ ٢٤ (هيئة عامة)	<p>(الطن رقم ١١٦٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٧/٥/١٩٦٦)</p> <p>١١ — تبعية الدعوى المدنية المرفوعة أمام القضاء الجنائي للدعوى الجنائية . عدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها بغير الطريق الذي رسمه القانون . أثره : عدم قبول الدعوى المدنية التابعة لها .</p> <p>للمستول عن الحقوق المدنية الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية لإقامتها على غير مقتضى نص المادة ٦٣ إجراءات وعدم قبول الدعوى المدنية تبعا لذلك ولو أصبح الحكم في الدعوى الجنائية نهائيا لعدم استئنائه من المتهم والنيابة العامة .</p>
١١١١	٣٤٢٠٨	<p>(الطن رقم ١٢٠٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٥/١١/١٩٦٦)</p> <p>١٢ — الحظر المنصوص عليه في المادة ١٠٦ من القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية إنما يكون بالنسبة للقضاة من بعد تعيينهم . عدم مرياته على إجراءات التحقيق أو رفع الدعوى التي اتخذت ضد أحدهم قبل ذلك .</p>
١٢٢٠	٣٤٢٣٢	<p>(الطن رقم ١١٦٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٦/١٢/١٩٦٦)</p>

رقم الصفحة	رقم، قاعده والعدد	
		”تحريكها بمعرفة المحكمة“ :
		١ — حق محكمة الجنايات في إقامة الدعوى الجنائية عن جنائية أو جنحة مرتبطة بالتهمة المعروضة عليها استثناء من مبدأ الفصل بين منطقتي الاتهام والمحاكمة . هذا الحق محدود بتحريك الدعوى أمام سلطة التحقيق أو المستشار المنسوب لتحقيقها من بين أعضاء الدائرة التي تصدرت لها . للجهة التي تجرى التحقيق حرية التصرف في الأوراق حسبما يترأى لها .
٦٨٩	٢٤١٢٧	(الطعن رقم ٨٩٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣)
		٢ — على محكمة الجنايات تأجيل الدعوى الأصلية حتى يتم التصرف في الدعوى الجديدة التي تصدرت لها . عليها إذا أحيات إليها وكانت مرتبطة بالدعوى الأصلية ارتباطا لا يقبل التجزئة أن تحيل الدعويين معا إلى محكمة أخرى .
٦٨٩	٢٤١٢٧	(الطعن رقم ٨٩٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣)
		نظرهما :
		”وقف السير فيها“ .
		١ — وقف الدعوى الجنائية حتى يفصل في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية . أمر جوازي موكول إلى المحكمة . لها سلطة تقدير جدية النزاع وما إذا كان يستوجب وقف السير في الدعوى أم لا . المادة ٢٢٣ إجراءات المعدلة .
٦٩	١٣١٤	(الطعن رقم ١١٦٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ — اختصاص المحكمة الجنائية بالفصل في جميع المسائل التي يترتب عليها الحكم في الدعوى الجنائية المطروحة أمامها . يستثنى من ذلك : المسائل الأولية التي يترتب عليها قبول الدعوى ذاتها وحالات الوقف التي يتوقف فيها الحكم في الدعوى الجنائية على الفصل في دعوى جنائية أخرى أو على مسألة من مسائل الأحوال الشخصية .
		ليس في القانون نص يجعل سماع الدعوى الجنائية عن جريمة تجاوز الأجرة المقررة في القانون معلقا على شرط صدور حكم من المحكمة المختصة بتحديد الأجرة .
١١٥	٢١ ع ١٤	(الطعن رقم ١٣٦٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٨)
		٣ — قاضي الدعوى في القضاء الجنائي هو قاضي الدفع . اختصاصه بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية ، مادام يختص — بحسب الأصل — بالفصل فيها بصفة تبعية . مثال في جريمة إصدار شيك بدون رصيد .
٤٦٠	٢٤ ع ٨٨	(الطعن رقم ٧٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/١٩)
		٤ — وجوب وقف الدعوى الجنائية إذا كان الحكم فيها يتوقف على نتيجة الفصل في دعوى جنائية أخرى . تقدير جدية الدفع بالإيقاف . موضوعي .
٤٦٠	٢٤ ع ٨٨	(الطعن رقم ٧٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/١٩)
		٥ — نعي الطاعن على محكمة الموضوع عدم إيقاف الدعوى الجنائية حتى تفصل محكمة أخرى في ذات المسألة التي أثارها أمامها والتي فصلت فيها في حدود اختصاصها . غير مقبول .
٤٦٠	٢ ع ٨٨	(الطعن رقم ٧٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/١٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٦ — الطعن بالتزوير في ورقة مقدمة في الدعوى من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع . للمحكمة ألا تحقق الطعن بنفسها وألا تحيله إلى النيابة العامة وألا توقف الفصل في الدعوى الأصلية إذا قدرت أن الطعن غير جدى .
٨٨٢	٢٤١٦٢	(الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٢١)
		٧ — اختصاص المحكمة الجنائية بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية ما لم ينص القانون على خلاف ذلك . عدم تقيدها بالأحكام المدنية التي صدرت أو تعليق قضائها على ما عساه أن يصدر من أحكام بشأن نزاع مدنى قائم على موضوع الجريمة . مثال .
١٠١٩	٣٤١٩١	(الطعن رقم ١١٦٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٥)
١١٤٨	٣٤٢١٦	(والطعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٢٨)
		راجع أيضا : دعوى مدنية .
		(القاعدتين ٢٩ ، ٦٩ بالصحيفتين ١٦٣ ، ٣٤٨ ع ١)
		<hr/>
		دعوى مباشرة
		<hr/>
		١ — عدم تقييد المحكمة بطلبات المدعى المدنى (رافع الدعوى المباشرة) عند إنزال حكم قانون العقوبات على واقعة الدعوى . مثال .
٢٧٨	١٤٥٥	(الطعن رقم ١٣٨٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ — دعوى عمومية . تحريكها بالطريق المباشر تحريكاً صحيحاً . قيامها ولو طرأ على الدعوى المدنية ما يؤثر فيها .
٢٧٨	٥٥ ع ١	(الطعن رقم ١٣٨٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٨)
		راجع : دعوى مدنية .
		(القاعدة رقم ١٥٧ بالصحيفة رقم ٨٣٣ ع ٢)
		وشيك بدون رصيد .
		(القاعدة رقم ٢٠٩ بالصحيفة رقم ١١١٥ ع ٣)
		<hr/>
		دعوى مدنية
		<hr/>
		أركانها :
		” مدى اختصاص المحاكم الجنائية بنظرها “ .
		إقامة الدعوى المدنية على أساس المطالبة بتعويض الضرر الفعل الناتج عن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد ، دون المطالبة بقيمة الدين المثبت بالشيك . توافر أركان الدعوى من خطأ وضرر ورابطة سببية وقبولها .
٨٣٣	١٥٧ ع ٢	(الطعن رقم ٣٩٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠)
٩٩٧	١٨٦ ع ٣	(والطعن رقم ١٣٧٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/١٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

إجراءات نظرها أمام المحاكم الجنائية :

١ - خضوع الدعوى المدنية أمام القاضى الجنائى للقواعد الواردة فى قانون الإجراءات الجنائية ما دامت فيه نصوص خاصة بها .

إجازة المادة ٢٦٠ إجراءات للدعى بالحق المدنى ترك دعواه فى أية حالة كانت عليها مع عدم الإخلال بحق المتهم فى التعويضات إن كان لها وجه ودون أن يؤثر الترك على الدعوى الجنائية .
مثال .

(الطعن رقم ١٣٨٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٨) ٥٥ ع ١٢ ٢٧٨

٢ - الإحالة فى مفهوم حكم المادة ٣٠٩ إجراءات ؟

قضاء محكمة أول درجة بالبراءة فى الدعوى الجنائية (القتل الخطأ) بحكم نهائى لعدم استئناف النيابة العامة له ، وعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية . تأسيسها قضاءها بالبراءة على عدم ثبوت الخطأ فى حق المطعون ضده (المتهم) . انطواء هذا القضاء ضمناً على الفصل فى الدعوى المدنية بما يؤدى إلى رفضها . استئناف المدعية بالحق المدنى لهذا الحكم . إحالة الدعوى المدنية إلى محكمة أول درجة . لا طائل منه لحتمية القضاء برفضها . على محكمة ثانى درجة التصدى لها والفصل فى موضوعها . تخليها عن نظرها بإحالتها إلى المحكمة المدنية . خطأ فى القانون وإخلال بحق الدفاع .

(الطعن رقم ٢٠٠٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٢) ٦٩ ع ١٢ ٣٤٨

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٣ — خضوع الدعاوى المدنية أمام القضاء الجنائي للقواعد المقررة في قانون الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بالمحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها .</p> <p>للدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية — فيما يختص بالتعويضات المدنية وحدها — إذا كانت التعويضات المطالب بها تزيد عن النصاب النهائي للقاضي الجزئي . إذا لم يتجاوز التعويض هذا النصاب فليس لها حق الاستئناف ولو شاب الحكم خطأ في تطبيق القانون أو تأويله . سريان هذه القاعدة ولو وصف التعويض المطالب به بأنه مؤقت . انغلاق باب الطعن بالنقض في وجهيهما في هذه الحالة . لا يغير من ذلك أن يكون الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية قد صدر من محكمة الدرجة الثانية — بعد أن استأنف المتهم الحكم الابتدائي الذي قضى بالإدانة والتعويض .</p>
٣٥٤	١٤ ٧٠	<p>(الطعن رقم ١٣٠٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٨)</p> <p>٤ — لخزانة العامة التدخل في الدعاوى أمام المحاكم الجنائية للمطالبة بالتعويضات المنصوص عليها في قانون رسم الإنتاج .</p>
٧٢١	٢٤ ١٣٣	<p>(الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٣١)</p> <p>٥ — استئناف النيابة العامة لا ينقل النزاع أمام المحكمة الاستئنافية إلا في خصوص الدعوى الجنائية فحسب . تصدى المحكمة الاستئنافية للدعوى المدنية والأمر بحالتها إلى المحكمة المدنية المختصة رغم صيرورة القضاء برفضها نهائيا بعدم الطعن عليه من المدعية بالحقوق المدنية . مخالف للقانون .</p>
٨٠٢	٢٤ ١٥١	<p>(الطعن رقم ٧٣٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/١٣)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٨١٢	١٥٣ ع ٢	٦ — ليس للمدعى المدني استئناف الحكم الصادر ضده إذا كان التعويض المطالب به لا يربو على النصاب الاتهائي للقاضي الجزئي . الطعن بالنقض في هذا الحكم يكون ممتنعا . (الطعن رقم ٨٨٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٤/٦/١٩٦٦)
		قبولها :
		١ — المنازعة في صفة المدعين بالحقوق المدنية في المطالبة بمبلغ التعويض . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ١١٦٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١/٢/١٩٦٦)
٦٩	١٣ ع ١	٢ — تبعية الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية للدعوى الجنائية . عدم قبول الدعوى الأخيرة . أثره : وجوب القضاء بعدم قبول الدعوى الأولى . (الطعن رقم ١٨١٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٥/٢/١٩٦٦)
١٥٢	٢٧ ع ١	(والطعن رقم ١٢٠٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٥/١١/١٩٦٦)
١١١١	٢٠٨ ع ٣	٣ — للمستول عن الحقوق المدنية الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية لإقامتها على غير مقتضى نص المادة ٦٣ إجراءات وبعدم قبول الدعوى المدنية تبعا لذلك ولو أصبح الحكم في الدعوى الجنائية نهائيا لعدم استئنافه من المتهم والنيابة العامة . (الطعن رقم ١٢٠٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٥/١١/١٩٦٦)
١١١١	٢٠٨ ع ٣	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	الحكم فيها :
٢٥	١٤ ٥	١ — تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع . القضاء . بمبلغ معين وفقا لمختلف ظروف الدعوى . لا يقبل المناقشة . شرط ذلك : عدم اقحام المحكمة في هذه الظروف ما لا يجوز الادعاء به مدنيا تبعا للدعوى الجنائية وإدخاله في حساب التعويض عند تقديره . قضاؤها في هذه الحالة يكون مخالفا للقانون . لمحكمة النقض تصحيح هذا الخطأ . مثال .
٦٩	١٣ ١٤	(الطعن رقم ١٦٤١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٤) ... ٢ — إثبات الحكم في حق المتهمين أنهما بتزويرهما الاعلام الشرعى واستعماله قد تسببا في الإضرار بالمدعين بالحقوق المدنية لتعطيتهما صرف المبالغ المستحق لهما ولباقي المستحقين وحرمانهم منه . القضاء للمدعين بالحقوق المدنية بالتعويض المؤقت المطالب به . صحيح .
٩٩٧	١٨٦ ٣٤	(الطعن رقم ١١٦٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١) ... ٣ — إثبات الحكم إدانة المحكوم عليه عن الفعل الذى حكم بالتعويض من أجله . كفايته في بيان وجه الضرر المستوجب للتعويض .
١١٤٨	٢١٦ ٣٤	(الطعن رقم ١٣٧٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/١٨) ... سقوطها : الدعوى المدنية الناشئة عن جريمة لا تسقط إلا بسقوط الدعوى الجنائية . المادة ١٧٢/٢ مدنى . (الطعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٢٨) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

راجع أيضا : اختصاص .

(القاعدة رقم ٢١٦ بالصحيفة رقم ١١٤٨ ع ٣)

وحكم .

(القاعدة رقم ١٨٦ بالصحيفة رقم ٩٩٧ ع ٣)

ودعوى جنائية .

(القاعدة رقم ٥٥ بالصحيفة رقم ٢٧٨ ع ١)

دفاع

الاخلال بحق الدفاع :

(١) ما يوفره :

١ — متى يقضى فى المعارضة فى غيبة المعارض ، باعتبارها كأن لم تكن أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم الغيابى المعارض فيه ؟ إذا كان تخلفه عن الحضور حاصلًا بدون عذر وإلا كانت إجراءات المحاكمة معيبة .

محل نظر العذر القهرى المانع وتقديره . عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بالنقض .

(الطعن رقم ١٩٠٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١٠) ... ٨ ع ١٤ ٤٥

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ — ليس للمحكمة أن تبدى رأيا في دليل لم يعرض عليها لاحتمال أن يسفر هذا الدليل بعد اطلاعها على فحواه ومناقشة الدفاع له عن حقيقة قد يتغير بها اقتناعها ووجه الرأى في الدعوى. مثال
١٢٥	٢٢ ع ١	(الطعن رقم ١٢٥٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٤)
		٣ — الدفاع المكتوب في مذكرة مصرح بها . تمة للدفاع الشفوى المبدى بجلسة المرافعة . حق المتهم تضمينها ما يشاء من أوجه الدفاع . إغفال المحكمة الرد على ما تضمنته المذكرة من أوجه الدفاع . إخلال بحق الدفاع .
١٨٥	٣٣ ع ١	(الطعن رقم ١٧٥٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٢)
		٤ — تفليس حامل الشيك من الأسباب التى تخول للساحب المعارضة فى صرف قيمته بغير حاجة إلى دعوى .
٣٣٠	٤٤ ع ١	(الطعن رقم ١٧٧٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٧)
		٥ — تطلب الفصل فى الدعوى تحقيق دليل بعينه . على المحكمة تحقيقه ما دام ذلك ممكنا . بغض النظر عن مسلك المتهم فى شأن هذا الدليل . استغنائها عن تحقيق هذا الدليل . عليها أن تبين علة ذلك باستدلال سائغ . مثال .
٢٤١	٤٧ ع ١	(الطعن رقم ١٩٨٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٧)
		٦ — قضاء محكمة أول درجة بالبراءة فى الدعوى الجنائية (القتل الخطأ) بحكم نهائى لعدم استئناف النيابة العامة له ، وبعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية . تأسيسها قضاءها بالبراءة على عدم ثبوت الخطأ فى حق المطعون ضده (المتهم) . انطواء هذا القضاء ضمنا على الفصل فى الدعوى المدنية بما يؤدى

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		إلى رفضها . استئناف المدعية بالحق المدني لهذا الحكم . إحالة الدعوى المدنية إلى محكمة أول درجة . لطائل منه لجمعية القضاء برفضها . على محكمة ثاني درجة التصدي لها والفصل في موضوعها . تخليها عن نظرها بإحالتها إلى المحكمة المدنية . خطأ في القانون واخلال بحق الدفاع .
٣٤٨	٦٩ ع ١	(الطعن رقم ٢٠٠٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٢)
		٧ — الأصل في الأحكام الجنائية أنها تبني على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في الجاسة وتسمع فيه الشهود مادام سماعهم ممكنا . المحكمة أن تقرر تلاوة أقوال الشاهد إذا تعذر سماعه أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك .
		تمسك الدفاع عن الطاعن في ختام مرافعته بسماع أقوال الشاهد ومناقشته فيها . طلب النيابة العامة القبض على الطاعن في حالة إجابة طلبه وتأجيل الدعوى . اضطرار محامي الطاعن إلى التنازل عن طلبه . عدم تحقق المعنى الذي قصده الشارع في المادة ٢٨٩ إجراءات المعدلة .
٥٨٢	٢٤١٠٤ ع ٢	(الطعن رقم ٧٣٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٩)
١٠١١	١٨٩ ع ٣	(والطعن رقم ١٤٣٦ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٤)
		٨ — حق الدفاع يخول للمتهم إبداء ما يعن له من طلبات التحقيق مادام أن باب المرافعة لازال مفتوحا . نزول الطاعن عن طلب سماع الشاهد لا يسلبه حقه في العدول عن ذلك النزول والتمسك بتحقيق طلبه مادامت المرافعة لازالت دائرة .
٥٨٢	٢٤١٠٤ ع ٢	(الطعن رقم ٧٣٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٩ — المحاكمات الجنائية تقوم أساسا على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة بالجلسة فى مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود إثباتا ونفيا ما دام سماعهم ممكنا . القانون — حين رسم الطريق الذى يتبعه المتهم فى إعلان الشهود الذين يرى مصلحة فى سماعهم أمام محكمة الجنايات — لم يتجه إلى الإخلال بتلك الأسس الجوهرية .
		طلب المدافع عن الطاعن استدعاء باقى شهود الواقعة — الذين أشار إليهم شاهد الإثبات لأول مرة فى شهادته بجلسة المحاكمة — اسماع أقوالهم . عدم إجابة هذا الطلب وإغفال الحكم الرد عليه . عيب .
٧٨٧	٢٤٨ ع ٢	(الطعن رقم ٧١٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٣/٦/١٩٦٦)
		١٠ — إفصاح الحكم عن اطمئنانه إلى إقرار كل من المتهمين قبل الآخر وتعويله على إقرارهما فى إدانتهما . وجوب فصل دفاعهما وإقامة محام مستقل لكل منهما .
٩٤٧	٣٤١٧٥ ع ٣	(الطعن رقم ١٠١٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٧/١٠/١٩٦٦)
		١١ — إسناد تهمة حيازة المخدر إلى الطاعن وزوجته معا . قيام التعارض بين مصالحتهما فى الدفاع . ضرورة فصل دفاع كل منهما عن الآخر .
٩٩٤	٣٤١٨٥ ع ٣	(الطعن رقم ١٣٧٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٨/١٠/١٩٦٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		١٢ — تكليف شهود الإثبات بالحضور منوط بالنيابة العامة. لا شأن للمتهم به . إصراره على طلب سماع شاهدي الإثبات الغائبين . رفض المحكمة هذا الطلب دون أن تثبت أنه امتنع عليها ذلك . إخلال بحق الدفاع .
١٠١١	٣٤١٨٩	(الظن رقم ١٤٤٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٤)
		١٣ — المحكمة الاستئنافية لا تجرى في الأصل تحقيقا في الجلسة وإنما تبني قضاؤها على ما تسمعه من الخصوم وما تستخلصه من الأوراق المعروضة عليها . حقها في ذلك مقيد بوجوب مراعاتها حق الدفاع . عليها أن تسمع بنفسها أو بواسطة أحد القضاة تنديه لذلك الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة وتستوفي كل نقص آخر في إجراءات التحقيق . مثال .
١٠٤٩	٣٤١٩٧	(الظن رقم ١٤٤٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/٣١)
		١٤ — إختلاف جريمة المادة ١١٣ مكرر عقوبات في أركانها وعناصرها والعقوبة المقررة لها عن الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٣ .
		رفع الدعوى الجنائية على الطاعن بمقتضى المادة ١/١١٣ مكرر عقوبات . إدانة الحكم له بموجب المادة ١١٣ دون تعديل التهمة في مواجهته أو لفت نظر الدفاع . إخلال بحق الدفاع .
١١٢٠	٣٤٢١١	(الظن رقم ١٧٨٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٢١)
		١٥ — استباق المحكمة الرأي في الحكم على شهادة شاهد بالقول أنها غير مجدية قبل أن تسمعه لتقف منه على حقيقة الأمر فيما أثاره المتهم من دفاع . إخلال بحق الدفاع .
١١٥٤	٣٤٢١٧	(الظن رقم ١٢٩٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٢٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		١٦ — تمسك الدفاع عن الطاعن بطلب تحقيق واقعة إصابته . إطراح الحكم هذا الدفاع بقالة إن واقعة إصابة الطاعن مستقلة عن واقعة إصابة المجنى عليه ولا شأن لها بها استنادا إلى أن النيابة العامة أمرت بنسخ صورة من الأوراق خصصتها للواقعة المذكورة . عدم كفاية ذلك لنفى قيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس .
١٢١٤	٣٤٢٣١	(الطعن رقم ١٨٢٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٥)
		١٧ — عدم تقييد المحكمة بالوصف القانونى الذى تعطيه النيابة العامة للواقعة . من واجبها أن تطبق عليها وصفها الصحيح طبقا للقانون ، بشرط ألا يتعدى ذلك إلى تغيير التهمة ذاتها . مثال .
١٢٥٧	٣٤٢٤١	(الطعن رقم ١٣٢٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/١٩)
		مالا يوفره :
		١ — عدم تقييد المحكمة بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم . لها تعديله متى رأت رد الواقعة إلى الوصف القانونى السليم .
		تعديل وصف التهمة من إحراز مخدر بقصد الاتجار إلى إحرازه بغیر قصد الاتجار أو التعاطى . لا إخلال بحق الدفاع .
٥	١٤ ٢	(الطعن رقم ١٧٦١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٣)
٨٥٢	٢٤١٦١	(والطعن رقم ٩٤١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠)
		٢ — تصدى المحكمة لبحث توافر عناصر الإغناء المنصوص عليه فى المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ أو انتفاء مقوماته إنما يكون بعد اسباغها الوصف القانونى الصحيح على الواقعة . مثال .
٥	١٤ ٢	(الطعن رقم ١٧٦١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
١١٥	١٤ ٢١	٣ — عدم إلزام محكمة الموضوع بإجابة طالب نذب خبير في الدعوى . ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ، أو كان في مقدورها أن تشق طريقها في المسألة المطروحة عليها . (الطعن رقم ١٣٦٨ لسنة ٣٥ — جلسة ١٩٦٦/٢/٨)
١٤٥	١٤ ٢٦	٤ — ثبوت أن الفعل المكون للجريمة في حق أحد المتهمين لا يؤدي إلى تبرئة الآخر من التهمة التي نسبت إليه . لا تعارض في المصلحة . لمحام واحد تولى الدفاع عنهما . (الطعن رقم ١٩٠١ لسنة ٣٥ — جلسة ١٩٦٦/٢/١٤)
١٧٥	١٤ ٣٢	٥ — الأصل في الإجراءات أنها روعيت . على المتهم طلب إثبات ما يهمة إثباته في محضر الجلسة صراحة . (الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢١)
٢١١	١٤ ٣٩	٦ — خلو محضر الجلسة من إثبات دفاع الخصم . لا يعيب الحكم . على الخصم إذا كان يهمة تدوينه طلب إثباته صراحة في المحضر . عليه إن ادعى مصادرة المحكمة لحقه في الدفاع أن يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم ، وإلا لم تجز الحاجة من بعد أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ١٩٧٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٨)
٢١٥	١٤ ٤٠	٧ — الطلب الذي تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه : هو الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه في طلباته الختامية . (الطعن رقم ٨٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٨)
٦٥٨	٢٤ ١١٩	(والطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٣٦ — جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٨ — العدول من الدفاع عن طلب أبداه دون إصرار عليه . لا يستأهل ردا من المحكمة .
٢١٥	٤٠ ع ١	(الطن رقم ٨٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٨)
		٩ — للمحكمة أن لا تصدق دفاع المتهم المرسل وغير المؤيد بدليل .
٢١٥	٤٠ ع ١	(الطن رقم ٨٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٨)
		١٠ — قرار المحكمة الذي تصدره بصدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة . طبيعته : قرار تحضيري لا تتولد عنه حقوق للخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق .
٢٤٧	٤٩ ع ١	(الطن رقم ١٩٨٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٧)
		١١ — ليس لاتهم النعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها إجراؤه . تجريح أقوال أحد شهود الإثبات بسبب ما يصيبه من العشى ليلا . واقعة يمكن إدراكها بالحس بغير ما حاجة للجوء إلى ذوى الخبرة بشأنها . للمحكمة التعويل في إثبات ما قنعت به في خصوصها على أقوال الشهود .
٤٣٠	٨١ ع ٢	(الطن رقم ٣١٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/١٨)
٨٦٢	١٦٢ ع ٢	(والطن رقم ٧٢٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٢١)
٩٧١	١٨٠ ع ٣	(والطن رقم ١٤٢٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/١٧)
		١٢ — طلب ضم القضية الذي يتصل بالبائع على الجريمة . للمحكمة الالتفات عنه . عدم التزامها بالرد عليه صراحة واستقلالاً . طلما أن الدليل الذي قد يستمد منه ليس من شأنه أن يؤدي إلى البراءة أو يوهن من الدليل المستمد من أقوال الشهود في الإثبات .
٤٨٣	٩٢ ع ٢	(الطن رقم ٢٩٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		١٣ — إغفال الحكم التعرض لدفع قانوني ظاهر البطلان وبعيد عن محجة الصواب . لا يعيبه .
٥٨٦	٢٤١٠٥	(الطعن رقم ٨٠٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٩)
٨٢٧	٢٤١٥٦	(والطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠)
٨٧٠	٢٤١٦٣	(والطعن رقم ٧٢١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٢٧)
		١٤ — طلب ضم قضية تدعى للرأى قانوني . الرد عليه صراحة . غير واجب ، طالما أن المحكمة طبقت القانون على الواقعة تطبيقا صحيحا .
٦٥٨	٢٤١١٩	(الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣)
		١٥ — عدم سلوك المتهم الطريق الذي رسمه قانون الإجراءات لإعلان شهوده . لا تثريب على المحكمة إن هي أعرضت عن طلب سماعهم بجلسة المحاكمة .
٦٥٨	٢٤١١٩	(الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣)
		١٦ — على محكمة الموضوع سماع ما يبيده المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقتها . متى يحق لها الاعتراض عن ذلك ؟ إذا وضحت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى . شرط ذلك ؟ أن تبين العلة .
٧٩٤	٢٤١٥٠	(الطعن رقم ٧٣١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/١٣)
٩٥٧	٣٤١٧٧	(والطعن رقم ١٠٣٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/١٧)
		١٧ — تراخي الدفاع عن التمسك بطلب التأجيل لإعلان شاهد النفي وذلك بمواصلته المرافعة في الموضوع دون إصرار عليه في ختام مرافعته . دلالة : عدم جدية هذا الطلب وتنازله عنه ضمنا . عدم التزام المحكمة بالرد عليه عند إطراره .
٨٠٦	٢٤١٥٢	(الطعن رقم ٨٥٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/١٤)

رقم الصفحة	رقم القاعد والعدد	
		١٨ — الدفاع الجوهري . متى تلتزم المحكمة بالرد عليه؟ إذا كان جديا يشهد له الواقع ويسانده .
٨٢٧	٢٤١٥٦	(الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠)
		١٩ — تعديل المحكمة وصف التهمة من حيازة مخدر بقصد الاتجار إلى حيازته بغير قصد الاتجار أو التعاطي دون لفت نظر المتهم أو المدافع عنه . لا إخلال بحق الدفاع .
٩١٨	٣٤١٦٩	(الطعن رقم ١١٨٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/٤)
		٢٠ — عدم التزام المحكمة بالرد على الدفاع الموضوعي صراحة. كفاية الرد الضمني .
٩٥٧	٣٤١٧٧	(الطعن رقم ١٠٣٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/١٧)
		٢١ — رفع الدعوى الجنائية بجناية قتل عمد مقترنة بجناية شروع في قتل . تضمنه حتما رفعها بالجناية المقترنة . عدم ثبوت الجناية الأصلية . للمحكمة التصدي للجناية المقترنة والقضاء في موضوعها دون لفت نظر الدفاع .
١٠٦٩	٣٤٢٠٠	(الطعن رقم ١٧٢٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/١)
		٢٢ — على المحكمة تطبيق نصوص القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى المطروحة عليها وصار إثباتها في الحكم . مثال في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد .
١١١٥	٣٤٢٠٩	(الطعن رقم ١٢٧٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٢١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

دفاع شرعى

راجع : أسباب الإباحة وموانع العقاب ” الدفاع الشرعى “ .

دفع

الدفع ببطلان إجراءات المحاكمة :

١ — الدفع بصدور الإذن برفع الدعوى الجنائية لاحقاً لرفعها استناداً إلى خلوه من تاريخ صدوره . دفع قانونى مختلط بالواقع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الظعن رقم ١٨٧٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٣) ... ٢ ... ١٤ ١٥

٢ — الدفع ببطلان الإجراءات لاستجواب المحكمة للمتهم . سقوطه إذا حصل الاستجواب بحضور محاميه ولم يبد اعتراضاً عليه .

(الظعن رقم ١٠١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٧) ... ٥٤ ... ١٤ ٢٧٣

الدفع ببطلان القبض والتفتيش وبطلان إجراءاتهما :

١ — الدفع ببطلان القبض والتفتيش ، طبيعته : دفع قانونى مختلط بالواقع . شرط إثارته أمام محكمة النقض ؟ أن يكون

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		قد دفع به أمام محكمة الموضوع ، أو كانت مدونات الحكم تراخ لقيام ذلك البطلان .
١٥٩	٢٨ ع ١٤	(الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢١)
٧٥٥	٢٤١ ع ٢٠	(والطعن رقم ٦٤٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٦)
		٢ — دفع المتهم ببطلان إذن الضبط والتفتيش لصدوره عن جريمة مستقبلية . ثبوت أن الإذن قد صدر توصلا لضبط واقعة رشوة مما ينبئ عن صدوره عن جريمة لم تكن وقعت فعلا وقت صدوره . إعراض الحكم عن الرد على هذه الجزئية وبيان صحة الإذن أو عدم صحته . قصور .
٢٢١	٤٢ ع ١٤	(الطعن رقم ٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١)
		٣ — الدفع ببطلان التفتيش . من أوجه الدفاع الجوهرية . وجوب الرد عليه ، وإلا كان الحكم قاصرا .
٦٦٧	٢٤١ ع ٢١	(الطعن رقم ٤٣٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣)
		٤ — الدفع ببطلان القبض والتفتيش . من له حق الدفع به ؟ من وقع في شانه القبض والتفتيش .
١٠٨٩	٢٠٤ ع ٣٤	(الطعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/١٤)
		راجع أيضا : تفتيش .
		(القاعدة رقم ٥١ بالصحيفة رقم ٢٥٨ ع ١)
		وقبض .
		(القاعدة رقم ٣٢ بالصحيفة رقم ١٧٥ ع ١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها :
		الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٤٣٠	٢٤ ٨١	(الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٣٦ - جلسة ١٨/٤/١٩٦٦)
		الدفع بوجوب وقف الدعوى الجنائية :
		١ - قاضى الدعوى فى القضاء الجنائى هو قاضى الدفع . اختصاصه بالفصل فى جميع المسائل التى يتوقف عليها الحكم فى الدعوى الجنائية ، ما دام يختص - بحسب الأصل - بالفصل فيها بصفة تبعية . مثال فى جريمة إصدار شيك بدون رصيد .
٤٦٠	٢٤ ٨٨	(الطعن رقم ٧٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩/٤/١٩٦٦)
		٢ - وجوب وقف الدعوى الجنائية إذا كان الحكم فيها يتوقف على نتيجة الفصل فى دعوى جنائية أخرى . تقدير جدية الدفع بالإيقاف . موضوعى .
٤٦٠	٢٤ ٨٨	(الطعن رقم ٧٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩/٤/١٩٦٦)
		٣ - نعى الطاعن على محكمة الموضوع عدم إيقاف الدعوى الجنائية حتى تفصل محكمة أخرى فى ذات المسألة التى أثارها أمامها والتى فصلت فيها فى حدود اختصاصها . غير مقبول .
٤٦٠	٢٤ ٨٨	(الطعن رقم ٧٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩/٤/١٩٦٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		راجع أيضا: دعوى جنائية.
		(القاعدتين ١٣ ، ٢١ بالصحيفتين ٦٩ ، ١١٥ ع ١) .
		(والقاعدة رقم ١٦٢ بالصحيفة رقم ٨٨٢ ع ٢) .
		(والقاعدتين ١٩١ ، ٢١٦ بالصحيفتين ١٩٠ ، ١٤٨ ع ٣)
		الدفع بشيوع التهمة :
		الدفع بشيوع التهمة . دفع موضوعي لا يستأهل ردا خاصا .
		كفاية الرد الضمني .
١٥٩	٢٨ ع ١	(الظعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢١)
		الدفع بتلفيق التهمة :
		الدفع بتلفيق التهمة — دفع غير جوهري . عدم الترام المحكمة
		بالرد عليه استقلالا . كفاية الرد الضمني .
١٥٩	٢٨ ع ١	(الظعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢١)
١٧٥	٣٢ ع ١	(والظعن رقم ٩٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢١)
		الدفع بعدم اختصاص المحاكم الجنائية :
		اختصاص المحاكم في المواد الجنائية . تعلقه بالنظام العام .
		جواز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى الدفع به
		لأول مرة أمام محكمة النقض . شرطه : استناده إلى وقائع
		أثبتها الحكم وعدم اقتضائه تحقيقا موضوعيا .
٩٨٨	١٨٤ ع ٣	(الظعن رقم ١١٩٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/١٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ر)
		رابطة سببية . رد اعتبار . رد القضاة . رسم إنتاج . رشوة
		رابطة سببية
		١ - خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافيا بذاته لإحداث النتيجة . تقدير توافر السببية بين الخطأ والنتيجة أو عدم توافرها . موضوعي . (الطعن رقم ١٨١٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٥) ... ٩٠ ع ٢٤ ٤٧٥
		٢ - رابطة السببية بين إصابات المجنى عليه وبين وفاته ركن في جريمة القتل الخطأ . اقتضاؤها أن يكون الخطأ متصلا بالقتل اتصال السبب بالمسبب بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير وجود هذا الخطأ . وجوب إثبات توافره بالاستناد إلى دليل قني . (الطعن رقم ٧٣٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/١٣) ... ١٥١ ع ٢٤ ٨٠٢
		٣ - علاقة السببية في المواد الجنائية : علاقة مادية تبدأ بالفعل الذي اقترفه الجاني وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما أتاه عمدا .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		مسئولية الضارب عن جميع النتائج المحتمل حصولها عن الإصابة التي أحدثها ولو كانت عن طريق غير مباشر كالتراخي في العلاج أو الإهمال فيه . ما لم يثبت أنه كان متعمدا لتجسيم الإصابة .
٨٠٦	٢٤١٥٢	(الطعن رقم ٨٥٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/١٤)
		٤ — علاقة السببية . تقديرها موضوعي .
٨٠٦	٢٤١٥٢	(الطعن رقم ٨٥٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/١٤)
١٢٨٨	٣٤٢٤٨	(والطعن رقم ١٤٢٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٦)
		راجع : قتل خطأ .
		(القاعدة رقم ٧١ بالصحيفة رقم ٣٥٩ ع ١)
		ومسئولية مدنية .
		(القاعدة رقم ٤٩ بالصحيفة رقم ٢٤٧ ع ١)
		<hr/>
		رد اعتبار
		<hr/>
		راجع : سلاح .
		(القاعدة رقم ٢٨ بالصحيفة رقم ١٥٩ ع ١)
		<hr/>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

رد القضية

١ — عدم خضوع أعضاء النيابة العامة في حضورهم جلسات المحاكمة الجنائية لأحكام الرد والتنحي . لا يبطل المحاكمة أن يكون ممثل النيابة في الجلسة قد أدلى بشهادته في التحقيقات التي أجريت في شأن الواقعة . طالما أنه لا يدعى شغار كبرى الاتهام في أى وقت أثناء نظر الدعوى .

(الطعن رقم ١٢٨٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٨) ١١٢ ٢٠ ع ١٤

٢ — الأحكام الصادرة في طلبات رد القضية في المواد الجنائية . طبيعتها : أحكام صادرة في مسائل فرعية خاصة بتشكيل المحكمة . عدم جواز الطعن فيها بالنقض استقلالاً عن الأحكام الصادرة في موضوع الدعوى الأصلية .

(الطعن رقم ٢١٠٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٩) ٥٧٢ ٢٠٢ ع ٢٤

٣ — اعتبار المجنى عليه — واو لم يكن مدعياً بحقوق مدنية — فيما يتعلق بطلب الرد بمثابة خصم في الدعوى . عدم انفتاح باب الطعن بطريق النقض له — فيما يتعلق بهذا الطلب باعتباره فرعاً عن الحصومة الأصلية — إلا بصدر حكم ينهى الحصومة في موضوع الدعوى الجنائية وبعد أن تكون الدعوى قد استنفدت جميع طرق الطعن العادية . لا استثناء من هذه القاعدة إلا بالنسبة إلى الأحكام التي ينبى عليها منع السير في الدعوى .

(الطعن رقم ٢١٠٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٩) ٥٧٢ ٢٠٢ ع ١٠

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<h2>رسم انتاج</h2>
		١ — التعويضات المنصوص عليها في قانون رسم الانتاج طبيعتها : تضمينات مدنية فضلا عن كونها جزاءات تأديبية تكمل العقوبات المقررة للجرائم الخاصة بهذا القانون . وجوب الحكم بها في جميع الأحوال بلا ضرورة لدخول الخزانة في الدعوى .
٧٢١	٢٤١٣٣	(الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٣١)
		٢ — للخزانة العامة التدخل في الدعاوى أمام المحاكم الجنائية للمطالبة بالتعويضات المنصوص عليها في قانون رسم الإنتاج .
٧٢١	٢٤١٣٣	(الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٣١)
		<h2>رشوة</h2>
		١ — دفع المتهم ببطلان إذن الضبط والتفتيش لصدوره عن جريمة مستقبلية . ثبوت أن الإذن قد صدر توصلا لضبط واقعة رشوة مما ينبيء عن صدوره عن جريمة لم تكن وقعت فعلا وقت صدوره . إعراض الحكم عن الرد على هذه الجزئية وبيان مدى صحة الإذن أو عدم صحته . قصور .
٢٢١	١٤٤٢	(الطعن رقم ٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ — تلقى مأمور الضبط القضائي نبأ جريمة الرشوة عن الغير. عدم كفايته لقيام حالة التلبس بها . ما دام هو لم يشهد أثرا من آثارها يذنب بذاته عن وقوعها . مثال .
٢٢١	٤٢ ع ١٤	(الطعن رقم ٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١)
		٣ — يكفي لمساءلة الجاني عن جريمة الرشوة في حكم المادة ١٠٣ مكرر عقوبات المعدلة الزعم بأن العمل الذي يطلب الجعل لأدائه يدخل في أعمال وظيفته . لا يشترط في الزعم اقترانه بعناصر أو وسائل احتيالية . كفاية مجرد صدور الزعم فعلا دون أن يكون لذلك تأثير في اعتقاد المجني عليه بهذا الاختصاص المزعوم .
٤٠٦	٨٠ ع ١٤	(الطعن رقم ٨٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٩)
		٤ — جريمة عرض الوساطة في رشوة . تحققها : بتقديم الجاني إلى صاحب الحاجة عارضا عليه التوسط لمصلحته لدى الغير في الارتشاء .
١١١٩	٣٤ ع ٢١٠	(الطعن رقم ١٢٨٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٢١)
		٥ — جريمة الرشوة . تحققها في جانب الموظف أو من في حكمه ولو كان العمل حقا . خروج العمل عن دائرة الوظيفة لا يمنع من قيام الجريمة . شرط ذلك : اعتقاد الموظف خطأ أنه من أعمال الوظيفة أو زعمه ذلك كذبا . تسوية الشارع في نطاق تلك الجريمة بين ارتشاء الموظف وبين احتياله باستغلال الثقة التي تفرضها الوظيفة فيه وذلك عن طريق الاتجار فيها .
١١٢٨	٣٤ ع ٢١٢	(الطعن رقم ١٧٩٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٢١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

(س)

سبق إصرار . سجلات . سجون . سرقة . سلاح

سبق إصرار

١ — سبق الإصرار . ماهيته : حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني لا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة بل تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها القاضي منها استخلاصا . ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج . شرط توافره في حق الجاني ؟ أن يكون في حالة يتسنى له فيها التفكير في عمله والتصميم عليه في روية وهدوء . مثال لتسبب معيب على توافره .

(الطعن رقم ٨٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٢) ١٩٣ ١٤ ٣٥

(والطعن رقم ٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/١٩) ٤٥٥ ٢٤ ٨٧

(والطعن رقم ١٤٤٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/١١) ٩٣٩ ٣٤ ١٧٤

٢ — مجادلة الطاعن في شأن عدم توافر ظرف سبق الإصرار . لا جدوى منه . طالما أن العقوبة الموقعة عليه مبررة لجريمة القتل العمد بغير سبق إصرار .

(الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٥) ٤٨٣ ٢٤ ٩٢

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ - حكم ظرف التردد في تشديد العقوبة لحكم ظرف سبق الإصرار . إثبات توافر أحدهما يغني عن إثبات توافر الآخر .

(الطعن رقم ١٣٥٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٢/١٢/١٩٦٦) ... ٣٤٢٣٧ ع ١٢٤٢

راجع أيضا : قتل عمد .

(القاعدة رقم ٥ بالصحيفة رقم ٢٥ ع ١) .

سجلات

راجع : حكم .

(القاعدة رقم ١٠٧ بالصحيفة رقم ٦٠٤ ع ٢) .

سجون

١ - تنفيذ أمر الحبس الاحتياطي على متهمين بجريمة واحدة
في سجن مركزي واحد غير واجب .

(الطعن رقم ٢٠٩٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٤/٢/١٩٦٦) ... ٥٦ ع ٢٨٦

٢ - المخاطب بنص المادة ١٤٠ إجراءات هو مأمور
السجن بقصد تحذيره من اتصال رجال السلطة بالمتهم المحبوس
داخل السجن . عدم ترتيب بطلان ما للإجراءات على هذا
الاتصال بذاته .

(الطعن رقم ٢٠٩٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٤/٢/١٩٦٦) ... ٥٦ ع ٢٨٦

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	سرقة
		الشروع في السرقة :
		١ - الشروع في حكم المادة ٤٥ عقوبات . ماهيته ؟ لا يشترط لتحتمقه أن يبدأ الفاعل تنفيذ جزء من الأعمال المكونة للركن المادى للجريمة . يكفى أن يأتى فعلا سابقا على تنفيذ الركن المادى لها ومؤد إليه حالا . مثال في سرقة .
٩١١	٣٤١٦٨	(الطعن رقم ٩٩٤ لسنة ٣٦ - جلسة ١٩٦٦/١٠/٤)
		٢ - جريمة الشروع في السرقة . وجود المال فعلا . غير لازم لقيامها . مادام أن نية الجانى قد اتجهت إلى ارتكاب السرقة .
٩١١	٣٤١٦٨	(الطعن رقم ٩٩٤ لسنة ٣٦ - جلسة ١٩٦٦/١٠/٤)
		السرقة مع حمل سلاح :
		١ - ظرف حمل السلاح في جنابة السرقة المعاقب عليها بالمادة ٣١٦ عقوبات . توافره : بحمل أحد المتهمين سلاحا ظاهرا أو مخبأ لأى سبب ، وسواء كان حمل السلاح عرضا بحكم وظيفته أو عمدا بقصد السرقة .
١٠٨٩	٣٤٢٠٤	(الطعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/١٤)
		٢ - تحديد وقت وقوع الحادث وإثبات ظرف حمل المتهمين للسلاح . أمر موضوعي .
١٠٨٩	٣٤٢٠٤	(الطعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/١٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		المحكمة المختصة بنظر جريمة السرقة :
		وقوع أفعال السرقة المسندة إلى المتهم في دائرة أكثر من محكمة . انعقاد الاختصاص لكل محكمة وقع فيها جزء من أعمال السرقة المعاقب عليها .
٨٢٧	٢٤١٥٦	(الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠)
		راجع أيضا : استئناف
		(القاعدة رقم ١٦ بالمحيفة رقم ١٤٩١) .
		وتلبس :
		(القاعدة رقم ١٦٨ بالمحيفة رقم ٩١١ ع ٣) .
		ووصف التهمة :
		(القاعدة رقم ٢٣٥ بالمحيفة رقم ١٢٣٢ ع ٣)
		<hr/>
		سلاح
		<hr/>
		١ — اعتبار الشارع جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة المنصوص عليها في المادة ٣٢٣ عقوبات في حكم السرقة . عدم مجاورة ذلك دائرة الغرض الذي فرض من أجله . لا محل لتطبيق ما نصت عليه المادة المذكورة بطريق القياس على الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر وهو أن يكون الجاني سبق الحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في سرقة .
٤٢	١٤٧	(الطعن رقم ١٤٢١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ — الغرض من المصادرة في معنى المادة ٢/٣٠ عقوبات والمادة ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر : إلصاق الشارع بالسلح طابعا جنائيا يجعله في نظره مصدر ضرر أو خطر عام . عدم تحققه إذا جاز وقف تنفيذه برد الشيء إلى صاحبه الذي لا يجيزله القانون حيازته . القضاء بوقف تنفيذ عقوبة المصادرة . خطأ في القانون .
١٢٩	٢٣ ع ١	(الطعن رقم ١٨٩٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٤)
		٣ — المصادرة وجوبا تستلزم أن يكون الشيء محرما تداوله بالنسبة إلى الكافة بما في ذلك المالك والحائز على السواء . لا انطباق لذلك على الأسلحة المرخص قانونا بحملها . عدم إسهام صاحب السلاح — المرخص له قانونا — في الجريمة . لا يصح الحكم بمصادرته .
١٤٢	٢٥ ع ١	(الطعن رقم ١٨٩٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٤)
		٤ — وجوب التحقق من انقضاء الأجل المنصوص عليه في المادة ٥٥٠ إجراءات المعدلة على تنفيذ العقوبة المصادرة على المحكوم عليه في السابقة التي اتخذت أساسا للطرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر .
١٥٩	٢٨ ع ١	(الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢١)
		٥ — عقوبة المصادرة المنصوص عليها في المادة ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل . طبيعتها : عقوبة نوعية . وجوب توقيعها مهما تكن العقوبة المقررة لما ترتبط به جريمة حمل السلاح الناري من جرائم أخرى والحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد .
٦٧٨	١٢٤ ع ٢	(الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٩٣٢	٣٤١٧٢	٦ - حظر حيازة الأسلحة النارية أو إحرازها أو حملها بغير ترخيص . ما سبق أن قررته محكمة النقض من أن الأسلحة غير محرم إحرازها وأنه يجوز الترخيص لبعض الأفراد بحملها أو إحرازها إذا توافرت فيهم شروط خاصة . مجاله : هو عدم جواز الحكم بعقوبة المصادرة في مواجهة المتهم حسن النية متى كان مرخصا له قانونا في حيازة السلاح . (الطعن رقم ١٠٠٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/١١)
٩٧٧	٣٤١٨١	٧ - عبارة المشتبه فيهم الواردة في الفقرة "و" من المادة السابعة من قانون الأسلحة والذخائر . شمولها كل من اتصف بالاشتباه طبقا لأحكام المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بشأن المتشردين والمشتبه فيهم . دخول المحكوم عليه بانذاره بأن يسلك سلوكا مستقيما في عموم نص الفقرة سالفه البيان . توافر الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر بالنسبة إليه ، ما دام الحكم بانذاره قائما في التاريخ الذي ارتكب فيه جريمة إحراز السلاح . (الطعن رقم ١٤٣٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/١٧)
٩٧٧	٣٤١٨١	٨ - سبق الحكم على المتهم بانذاره بأن يسلك سلوكا مستقيما لاشتباه . قيام هذه الحالة وقت توجيه تهمة إحراز السلاح إليه . ثبوت أن صحيفة الحالة الجنائية كانت مرفقة بملف الدعوى وتحت بصر المحكمة عند نظرها . على المحكمة تعديل تهمة إحراز السلاح بإضافة الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر ولو كان لم يرد بأمر الإحالة أو ورقة التكليف بالحضور . شرط ذلك : تنبيه المتهم إلى هذا التغيير ومنحه أجلا للاستعداد إذا طلب ذلك . (الطعن رقم ١٤٣٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/١٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٩ - ظرف حمل السلاح في جناية السرقة المعاقب عليها بالمادة ٣١٦ عقوبات . توافره : بحمل أحد المتهمين سلاحا ظاهرا أو مخبأ لأي سبب ، وسواء كان حمل السلاح عرضيا بحكم وظيفته أو عمدا بقصد السرقة . إثبات ظرف حمل المتهمين للسلاح . أمر موضوعي .
١٠٨٩	٣٤٢٠٤	(الطعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/١٤)
		١٠ - انصراف مراد الشارع في المادة ٧ من قانون الأسلحة والذخائر إلى المغايرة بين حالة الحكم بعقوبة الجنائية ، وحالة الحكم بعقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة . اكتفاؤه في الحالة الأولى بمجرد الحكم بعقوبة الجنائية بصرف النظر عن نوع الجريمة التي صدرت فيها هذه العقوبة . اشتراطه في الحالة الثانية أن تكون العقوبة في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس أو المال .
١٠٩٨	٣٤٢٠٦	(الطعن رقم ١٢٥٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/١٤)
		١١ - شمول عبارة " جرائم الاعتداء على النفس " الواردة بالفقرة (ب) من المادة ٧ من قانون الأسلحة والذخائر كل صور الاعتداء على النفس وإن لم يبلغ حد اغتيال الحياة .
١٠٩٨	٣٤٢٠٦	(الطعن رقم ١٢٥٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/١٤)
		١٢ - حيازة طالب الترخيص للأسلحة المراد ترخيصها بقصد إتمام إجراءات استخراج الترخيص في صورته النهائية في صون من التأثيم . مادامت قد جرت بناء على تكليف من جهة الإدارة .
١١٥٤	٣٤٢١٧	(الطعن رقم ١٢٩٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/٢٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		١٣ — حيازة أو إحراز الأسلحة النارية بصفة مجردة مقصودة لذاتها معاقب عليها بعقوبة الجناية المنصوص عليها في المادة ٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر .
		حيازة أو إحراز الأسلحة النارية أو أجزائها بقصد الاتجار أو الاستيراد أو الصنع أو الإصلاح معاقب عليها بعقوبة الجناية المنصوص عليها في المادة ٢/٢٨ من القانون المذكور .
١٢٤٩	٣٤٢٣٩	(الطعن رقم ١٢٥٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٦٦)
		١٤ — سقوط العقوبة بمضى المدة . أثره : الحيلولة دون تنفيذها فحسب . جواز اتخاذ الحكم بها أساسا لتوافر الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر، إلا إذا رد إلى المحكوم عليه اعتباره قضاء أو بحكم القانون .
١٢٦٤	٣٤٢٤٢	(الطعن رقم ١٣٩٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩/١٢/١٩٦٦)
(ش)		
شاي . شركات . شروع . شريك . شهادة سلبية . شهود . شيك بدون رصيد .		
شاي		
		مناطق التائيم في جريمة بيع الشاي أو حيازته بقصد البيع — أن يكون الشاي من النوع الأسود ، وغير معبأ في عبوات تحمل البيانات المنصوص عليها في المادة الخامسة من قرار وزير التكوين رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم تعبئة وتجارة الشاي والبن .
٨٩٩	٣٤١٦٥	(الطعن رقم ٩٩١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٣/١٠/١٩٦٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	شركات
		١ - شرط اكتساب العاملين في خدمة مرفق عام صفة الموظف العام : أن يكون المرفق مدارا بمعرفة الدولة عن طريق الاستغلال المباشر .
		شركة مياه الاسكندرية مرفق عام لا تديره الدولة عن طريق الاستغلال المباشر . العاملون بها لا يعتبرون موظفين عامين أو مستخدمين عامين .
٤٦٨	٢٤ ٨٩	(الطعن رقم ١١٥٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٥)
		٢ - اعتبار الشارع العاملين في الشركات - التي تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة في مالها بنصيب ما بأية صفة كانت - في حكم الموظفين أو المستخدمين العاملين في مجال تطبيق نصوص جرمي الرشوة والاختلاس فحسب دون سواه فلا يجاوزه إلى مجال الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ لإجراءات .
٤٦٨	٢٤ ٨٩	(الطعن رقم ١١٥٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٥)
٥٣٠	٢٤ ٩٥	(والطعن رقم ١٩٦٤ لسنة ٣٥ - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٦)
		٣ - العاملون بشركة أوتوبليس المنوفية لا يعتبرون موظفين أو مستخدمين عامين . تأميم هذه الشركة بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ وما يترتب عليه من أيلولة ملكيتها للدولة لم يغير من نظامها القانوني أو من طبيعة العلاقة العقدية التي تربطها بالعاملين فيها . سريان قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية على موظفي وعمال هذه الشركة .
٥٣٠	٢٤ ٩٥	(الطعن رقم ١٩٦٤ لسنة ٣٥ - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

شروع

١ - الشروع في حكم المادة ٤٥ عقوبات . ماهيته ؟
لا يشترط لتحقيقه أن يبدأ الفاعل تنفيذ جزء من الأعمال المكونة
للركن المادى للجريمة ن يأتي فعلا سابقا على تنفيذ
الركن المادى لها ومؤد إليه حالا . مثال في سرقة .

(الطعن رقم ٩٩٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/٤) ... ١٦٨ ع ٣ ٩١١

٢ - جريمة الشروع في السرقة . وجود المال فعلا .
غير لازم لقيامها . مادام أن نية الجاني قد اتجهت إلى
ارتكاب السرقة .

(الطعن رقم ٩٩٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/٤) ... ١٦٨ ع ٣ ٩١١

راجع أيضا : إستئناف .

(القاعدة رقم ١٦ بالصحيفة رقم ١٤٩١ ع ١)

وقتل عمدا .

(القاعدة رقم ٢٠٠ بالصحيفة رقم ١٠٦٩ ع ٣)

ووصف التهمة .

(القاعدتين ٢٠٠ ، ٢٣٥ بالصحيفتين ١٠٦٩ ، ١٢٣٢٤ ع ٣)

شريك

راجع : اشتراك

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

شهادة سلبية

راجع : حكم .

(القاعدة رقم ٦٣ بالصحيفة رقم ٣٢٥ ع ١)

شهود

راجع : إثبات " شهود " .

شيك بدون رصيد

١ - جريمة إصدار شيك بدون رصيد . لا أثر للدوافع على قيامها . لا عبرة بالأسباب التي دعت صاحب الشيك إلى الأمر بعدم الدفع . يستثنى من ذلك : الحالات التي تندرج تحت مفهوم حالة الضياع دون سواها .

٥٧	١٤	١٠	(الطعن رقم ١٧٧٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١٧)
١٠٠٥	٣٤	١٨٨	(والطعن رقم ١١٨٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٤)
١١١٥	٣٤	٢٠٩	(والطعن رقم ١٢٧٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/٢١)

٢ - تفليس حامل الشيك من الأسباب التي تنحول للساحب

المعارضة في صرف قيمته بغير حاجة إلى دعوى .

٢٣٠	١٤	٤٤	(الطعن رقم ١٧٧٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٧)
-----	----	----	-----	-----	-----	--

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ — جريمة إصدار شيك بدون رصيد. القصد الجنائي فيها : توافره : مجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء للشيك في تاريخ سجبه ؛ ولو كان التقدم به في تاريخ لاحق ، أو كان قد تم الوفاء بقيمته ما دام معطيه لم يسترده .
٢٧٨	١٤ ٥٥	(الظعن رقم ١٣٨٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٨)
٣٢٥	١٤ ٦٣	(واظعن رقم ١٩٧٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢١)
١٠٠٥	٣٤ ١٨٨	(والظعن رقم ١١٨٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٤)
		٤ — تحدث الحكم استقلالاً عن القصد الجنائي في جريمة إصدار شيك بدون رصيد . غير لازم . إلا إذا كان مثار نزاع .
٢٧٨	١٤ ٥٥	(الظعن رقم ١٣٨٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٨)
		٥ — قاضي الدعوى في القضاء الجنائي هو قاضي الدفع . اختصاصه بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية . مادام يختص - بحسب الأصل - بالفصل فيها بصفة تبعية . مثال في جريمة إصدار شيك بدون رصيد .
٤٦٠	٢٤ ٨٨	(الظعن رقم ٧٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/١٩)
		٦ — صدور الشيك لحامله أو لأمر شخص معين وإذنه . تداوله يكون بالطرق التجارية . تظهيره . أثره : نقل ملكية قيمته إلى المظهر إليه وخضوعه لقاعدة تطهير الدفع . العلاقة في شأنه غير مقصورة على الساحب والمستفيد . تعديها إلى المظهر إليه . وقوع الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ عقوبات على المظهر إليه طالما أصابه ضرر ناشئ عنها ومتصل بها اتصالاً سببياً مباشراً .
٨٣٣	٢٤ ١٥٧	(الظعن رقم ٣٩٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠)

رقم الصفحة	رقم القاءة والعدد	
		٧ — للمدعى المدني في جريمة إصدار شيك بدون رصيد المطالبة بتعويض الضرر الذي لحق به من جراء تلك الجريمة . طلب القضاء بقيمة الشيك . غير جائز .
٨٣٣	٢٤٥١٧	(الطعن رقم ٣٩٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠)
٩٩٧	٣٤١٨٦	(والطعن رقم ١٣٧٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/١٨)
		٨ — جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . تحققها بإعطاء الساحب شيكا لا يقابله رصيد أو إعطائه شيكا له مقابل ثم أمره بعدم السحب أو سحبه من الرصيد مبلغا بحيث يصبح الباقي غير كاف لسداد قيمة الشيك .
		إتفاق الطرفين بعد وقوع الجريمة على استبدال الدين الثابت بالشيك وتقسيطه لا يحو الجريمة .
٩٩٧	٣٤١٨٦	(الطعن رقم ١٣٧٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/١٨)
		٩ — سحب الشيك وتسليمه للمسحوب له . اعتباره كالوفاء الحاصل بالنقود . ليس للساحب استرداد قيمته أو العمل على تأخير الوفاء به لصاحبه . يستثنى من ذلك : الحالات التي تندرج تحت مفهوم حالة الضياع فحسب . للساحب في هذه الحالات أن يتخذ من جانبه ما يصون به ماله بغير توقف على حكم القضاء .
١٠٠٥	٣٤١٨٨	(الطعن رقم ١١٨٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٤)
		١٠ — تقديم المستفيد الشيك للبنك في تاريخ إصداره . غير لازم لوقوع الجريمة . تحققها ولو تقدم به في تاريخ لاحق . ما دام الشيك قد استوفى مقوماته .
١٠٠٥	٣٤١٨٨	(الطعن رقم ١١٨٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		١١ — عدم تقديم أصل الشيك لا ينفي وقوع الجريمة . للمحكمة تكوين عقيدتها في ذلك بكافة طرق الإثبات .
١٠٠٥	٣٤١٨٨	(الطعن رقم ١١٨٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٤)
		١٢ — إنتقال ملكية مقابل الوفاء للمستفيد بمجرد إصدار الشيك وتسليمه إليه . تقديم الشيك للصرف لا شأن له في توافر أركان الجريمة .
١٠٠٥	٣٤١٨٨	(الطعن رقم ١١٨٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٤)
		١٣ — جريمة إعطاء شيك بسوء نية لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . تمامها : بمجرد إصدار الشيك وإطلاق الساحب — أيا كانت صفته — له في التداول .
١٠٢٧	٣٤١٩٣	(الطعن رقم ١٢١٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/٣١)
		١٤ — سوء النية في جريمة إصدار شيك بدون رصيد . توافره : بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ إصداره . إفتراض هذا العلم في حق الساحب . عليه متابعة حركات الرصيد لدى المسحوب عليه للاستيثاق من قدرته على الوفاء قبل إصدار الشيك . لا محل لإعفاء الوكيل في السحب من ذلك الالتزام بمجرد أنه لا يسحب على رصيده الخاص ، إلا إذا أقام الدليل على انتفاء علمه بعدم وجود الرصيد أو بعدم كفايته .
١٠٢٧	٣٤١٩٣	(الطعن رقم ١٢١٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/٣١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
١١١٥	٣٤٢٠٩	١٥ — على المحكمة تطبيق نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى المطروحة عليها وصار إثباتها في الحكم . مثال في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . (الطعن رقم ١٢٧٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٢١)
١١٣٢	٣٤٢١٣	١٦ — جريمة إصدار شيك بدون رصيد . أركانها : (١) إصدار الشيك (٢) تخلف الرصيد الكافي القابل للمصرف أو تجميده (٣) سوء النية . إدانة الحكم المطعون فيه الطاعن لمجرد التوقيع على الشيك بغير توقيعه المحفوظ في المصرف دون بحث أمر رصيده وجوداً وعدمه واستيفائه شرائطه . خطأ في تأويل القانون وقصور . (الطعن رقم ١١٧١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٢٢)

(ص)

صحافة . صلح . صورية . صيادلة

صحافة

راجع : نقابات .

(القاعدة رقم ١ نقابات بالصحيفة رقم ٤٢٥ ع ٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

صلح

الصلح. ماهيته : عقد يحسم به الطرفان نزاعاً قائماً أو يتوقيان به نزاعاً محتملاً بأن ينزل كل منهما على وجه التقابل عن جزء من ادعائه .

(الطعن رقم ١٩٨٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٧) ... ٤٦ ع ١٢٣٦

صورية

تقدير أدلة الصورية . موضوعي .

(الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢٤) ... ١٢٨ ع ٢٦٩٥

صيادلة

مهنة الصيدلة — كما عرفها القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ —
قاصرة على أعمال تجهيز الدواء أو تركيبه أو تجزئته . عدم
شمولها أفعال حفظ الأدوية أو بيعها أو عرضها للبيع .

(الطعن رقم ٧٢٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/١٣) ... ١٤٩ ع ٢٧٩٠

(ض)

ضرائب . ضرب أفضى إلى الموت .
ضرر .

ضرائب

راجع : إيجار أماكن .

(القاعدة رقم ٢١ بالصحيفة رقم ١١٥ ع ١)

ضرب أفضى إلى الموت

١ — مساءلة الجاني بصفته فاعلا في جريمة الضرب المفضى إلى الموت . شرطه : أن يكون هو محدث الضربة أو الضربات التي أفضت إلى الوفاة أو ساهمت في ذلك ، أو أن يكون قد اتفق مع غيره على ضرب المجنى عليه ثم باشر معه الضرب تنفيذا للغرض الإجرامى الذى اتفق معه عليه ولو لم يكن هو محدث الضربة أو الضربات التي سببت الوفاة .

(الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢) ... ٩٩ ع ٢٥١

٢ — تعديل المحكمة وصف التهمة من قتل عمد إلى ضرب أفضى إلى الموت دون تنبيه المتهم أو المدافع عنه . لا إخلال بحق الدفاع .

(الطعن رقم ٨٠٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٩) ... ١٠٥ ع ٢٥٨٦

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٧٤٣	٢٤١٣٧	<p>٣ - التقارير الطبية لا تدل بذاتها على نسبة إحداث الإصابات إلى المتهم . جواز الاستناد إليها كدليل مؤيد لأقوال الشهود .</p> <p>(الطعن رقم ٦٣٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٦)</p>
		<p>٤ - علاقة السببية في المواد الجنائية : علاقة مادية تبدأ بالفعل الذي اقترفه الجاني وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما أتاه عمدا .</p> <p>مسئولية الضارب عن جميع النتائج المحتمل حصولها عن الإصابة التي أحدثها ولو كانت عن طريق غير مباشر كالترأخي في العلاج أو الإهمال فيه . ما لم يثبت أنه كان متعمدا لتجسيم الإصابات .</p> <p>علاقة السببية . تقديرها موضوعي .</p>
٨٠٦	٢٤١٥٢	<p>(الطعن رقم ٨٥٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/١٤)</p> <p>٥ - الاشتراك بالمساعدة . متى يتحقق ؟ إذ ثبت أن الشريك قصد الاشتراك في الجريمة وهو عالم بها ، بأن تكون لديها نية التدخل مع الفاعل تدخلا مقصودا يتجاوب صداه مع فعله ، وأن يساعد في الأعمال المجهزة أو المسهلة لإرتكابها مساعدة تتحقق بها وحدة الجريمة . مثال .</p> <p>(الطعن رقم ٩٤٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/١٤)</p>
٨١٨	٢٤١٥٤	<p>راجع أيضا : سلاح .</p> <p>(القاعدة رقم ٢٠٦ بالصحيفة رقم ١٠٩٨ ع ٣)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

ضرر

تبيان الحكم عناصر المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية . لا تريب عليه إن هو لم يبين عناصر الضرر .

(الطن رقم ١٩٨٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٧) ... ٤٩ ع ١ ٢٤٧

راجع أيضا : قتل خطأ

(القاعدة رقم ٧١ بالصحيفة رقم ٣٥٩ ع ١)

(والقاعدة رقم ٩٠ بالصحيفة رقم ٤٧٥ ع ٢)

(ط)

طعن

١ — قاعدة عدم جواز إضرار الطاعن بطعنه . انصرافها إلى العقوبة والتعويض المقضى بهما دون أنعاب المحاماة .

(الطن رقم ١٠١٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/١) ... ١٩٨ ع ٣ ١٠٥٣

٢ — الطاعن لا يضار بطعنه . طالما أن النيابة لم تطعن في الحكم .

(الطن رقم ١٢٨٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٢١) ... ٢١٠ ع ٣ ١١١٩

٣ — العبرة في تحديد حق الطعن في الأحكام هي بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى لا بما تقضى به المحكمة فيها .

(الطن رقم ١٨٧١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/١٩) ... ٢٤٣ ع ٣ ١٢٦٧

راجع أيضا : معارضة .

(القاعدة رقم ٨ بالصحيفة رقم ٤٥ ع ١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

• ونقض

(القاعدة رقم ٥٩ بالصحيفة رقم ١٤٢٩٨ ع ١)
(والقاعدة رقم ٢٤٣ بالصحيفة رقم ١٢٦٧ ع ٣)

(ظ)

ظروف مخففة . ظروف مشددة

ظروف مخففة

١ - لا ارتباط بين تطبيق كل من المادتين ١٧ ، ٢٥١ عقوبات . كل ما تقتضيه المادة ٢٥١ هو ألا تبلغ العقوبة الموقعة الحد الأقصى المقرر للجريمة . للمحكمة توقيع العقوبة التي تراها مناسبة نازلة بها في الحد المقرر بالمادة ١٧ . لها إذا ما رأت أن التجاوز كان في ظروف تقتضى النزول بالعقوبة إلى ما دون هذا الحد - أن تعد المتهم معذورا طبقا للمادة ٢٥١ المذكورة وتوقع عليه عقوبة الحبس لمدة يجوز أن تصل إلى الحد الأدنى .

اعتبار المحكمة الطاعن متجاوزا حدود الدفاع الشرعى وإعمالها في حقه المادة ٢٥١ عقوبات . تزيدها بإضافة المادة ١٧ عقوبات . ليس للطاعن التحدى بالظروف المخففة التي تنص عليها تلك المادة .

(الطعن رقم ٨٠٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٩) ١٠٥ ع ٢ ٥٨٦

٢ - تقدير العقوبة وقيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها . من إطلاقات محكمة الموضوع . عدم تقيدها بالحد الأدنى الذى يستتبعه تطبيق المادة ١٧ عقوبات إن هى أعملتها .

(الطعن رقم ٩٤١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠) ١٦١ ع ٢ ٨٥٢

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

٣ - تقدير قيام موجبات الرأفة . من إطلاقات محكمة الموضوع . عدم التزامها ببيان الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي ارتأته .

(الطن رقم ١١٨٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/٤) ... ١٦٩ ع ٣ ٩١٨

ظروف مشددة

١ - اعتبار الشارع جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة المنصوص عليها في المادة ٣٢٣ عقوبات في حكم السرقة . عدم مجاوزة ذلك دائرة الغرض الذي فرض من أجله . لا محل لتطبيق ما نصت عليه المادة المذكورة بطريق القياس على الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر وهو أن يكون الجاني سبق الحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في سرقة .

(الطن رقم ١٤٢١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١٠) ... ١٤٧ ع ١ ٤٢

٢ - وجوب التحقق من إنقضاء الأجل المنصوص عليه في المادة ٥٥٠ إجراءات المعدلة على تنفيذ العقوبة الصادرة على المحكوم عليه في السابقة التي اتخذت أساسا للظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر .

(الطن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢١) ... ٢٨ ع ١ ١٥٩

٣ - عقوبة جنائية القتل العمد مع سبق الإصرار أو الترصد المنصوص عليها في المادة ٢٣٠ عقوبات هي الإعدام . عقوبة جنائية القتل العمد المجرد من سبق الإصرار والترصد المرتبط بجنحة المنصوص عليها في المادة ٣/٢٣٤ عقوبات هي الإعدام

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		أو الأشغال الشاقة المؤبدة . جمع الحكم المظعون فيه في قضائه بين سبق الإصرار والارتباط وجعلهما عماده في إنزال عقوبة الإعدام بالطاعن . قصور الحكم في استدلاله على ظرف سبق الإصرار . عيب يستوجب نقضه .
١٩٣	٣٥ ع ١٤	(الطعن رقم ٨٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٢) ٤ - يكفي لتغليظ العقاب عملا بالمادة ٣/٢٣٤ عقوبات أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المرتبطة عن جناية القتل وتميزها عنها وقيام الارتباط السببي بينهما . لكل من الجريمتين أركانها وظروفها والعقوبة المقررة لها .
١٩٣	٣٥ ع ١٤	(الطعن رقم ٨٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٢) ٥ - شروط تغليظ العقاب عملا بالمادة ٢/٢٣٤ عقوبات : استقلال الجريمة المقترنة عن جناية القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما . وقوعهما في مكان واحد . غير لازم . وقوع الجنايات المتعددة لغرض واحد أو تحت تأثير ثورة إجرامية واحدة . غير لازم .
٧١٥	٢٤ ع ١٣٢	(الطعن رقم ١١٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٣١)
٩٣٩	٣٤ ع ١٧٤	(والطعن رقم ١٤٤٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/١١) ٦ - سبق الحكم على المتهم بإصداره بأن يسلك سلوكا مستقيما لاشتباه . قيام هذه الحالة وقت توجيه تهمة إحراز السلاح إليه . ثبوت أن صحيفة الحالة الجنائية كانت مرفقة بملف الدعوى وتحت بصر المحكمة عند نظرها . على المحكمة تعديل تهمة إحراز السلاح بإضافة الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر أو كان لم يرد بأمر الاحالة أو ورقة التكليف بالحضور . شرط ذلك : تنبيه المتهم إلى هذا التغيير ومنحه أجلا للاستعداد إذا طلب ذلك .
٩٧٧	٣٤ ع ١٨١	(الطعن رقم ١٤٣٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/١٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٧ - عبارة المشتبه فيهم الواردة في الفقرة "و" من المادة السابعة من قانون الأسلحة والذخائر . شمولها كل من اتصف بالاشتباه طبقاً لأحكام المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بشأن المتشردين والمشتبه فيهم . دخول المحكوم عليه بإذاره بأن يسلك سلوكاً مستقيماً في عموم نص الفقرة سالفة البيان . توافر الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر بالنسبة إليه ، مادام الحكم بإذاره قائماً في التاريخ الذي ارتكب فيه جريمة إحراز السلاح .
٩٧٧	٣٤١٨١	(الطعن رقم ١٤٣٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/١٧) ٨ - ظرف حمل السلاح في جنائية السرقة المعاقب عليها بالمادة ٣١٦ عقوبات . توافره : بحمل أحد المتهمين سلاحاً ظاهراً أو مخبئاً لأي سبب ، وسواء كان حمل السلاح عرضاً بحكم وظيفته أو عمداً بقصد السرقة . إثبات ظرف حمل المتهمين للسلاح . أمر موضوعي .
١٠٨٩	٣٤٢٠٤	(الطعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/١٤) ٩ - إنصراف مراد الشارع في المادة ٧ من قانون الأسلحة والذخائر إلى المغايرة بين حالة الحكم بعقوبة الجنائية ، وحالة الحكم بعقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة . اكتفاؤه في الحالة الأولى بمجرد الحكم بعقوبة الجنائية بصرف النظر عن نوع الجريمة التي صدرت فيها هذه العقوبة . اشتراطه في الحالة الثانية أن تكون العقوبة في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس أو المال .
١٠٩٨	٣٤٢٠٦	(الطعن رقم ١٢٥٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/١٤) ١٠ - شمول عبارة " جرائم الاعتداء على النفس " الواردة بالفقرة (ب) من المادة ٧ من قانون الأسلحة والذخائر كل صور الاعتداء على النفس وإن لم يبلغ حد القضاء على الحياة .
١٠٩٨	٣٤٢٠٦	(الطعن رقم ١٢٥٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/١٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		١١ — الظرف المشدد في مجال تطبيق الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤ من القانون ٨٢ لسنة ١٩٦٠ . توافره : باتصال الموظف أو المستخدم العمومي بأعمال مكافحة المواد المخدرة أو الرقابة على تداولها أو حيازتها على أية صورة . (الطعن رقم ١٣١٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٥)
١١٩٠	٣٤٢٢٥	١٢ — تعيين الجناية التي تخلفت عنها الأشياء موضوع جريمة الاخفاء على وجه اليقين هو مناط العقاب بمقتضى المادة ٢/٤٤ مكرر عقوبات . مجرد القول بأن المتهم اشترى الأشياء موضوع جريمة الإخفاء مع علمه بأنها مملوكة للدولة . غير كاف . (الطعن رقم ١٣٢١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٥) :
١١٩٥	٣٤٢٢٦	١٣ — سقوط العقوبة بمضى المدة . أثره : الحيلولة دون تنفيذها فحسب . جواز اتخاذ الحكم بها أساسا لتوافر الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر، إلا إذا رد إلى المحكوم عليه اعتباره قضاء أو بحكم القانون . (الطعن رقم ١٣٩٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/١٩)
١٢٦٤	٣٤٢٤٢	راجع أيضا : وصف التهمة . (القاعدة رقم ٢٣٥ بالصحيفة رقم ١٢٣٢ ع ٣)

(ع)

عاهة عقلية . عاهة مستديمة . عذب . عقد .

عقوبة . علامة تجارية . عمل .

عملة فضية . عود

عاهة عقلية

راجع : أسباب الإباحة وموانع العقاب .

(القاعدة رقم ١٢٣ بالصحيفة رقم ٦٧٤ ع ٢) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	عاهة مستديمة
		١ — استئصال إحدى كليتي المجنى عليه بعد تمزقها من ضربة أحدثها به المتهم يكون جناية عاهة مستديمة .
٢١	٤ ع ١٤	(الطن رقم ١٨٧٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٣)
		٢ — بيان مدى العاهة . غير مؤثر في الحكم . متى تحقق ثبوتها .
٢١	٤ ع ١٤	(الطن رقم ١٨٧٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٣)
		٣ — لا تلازم بين إحساس العين بالضوء وبين قدرتها على تمييز المرئيات . قد تحس العين بالضوء ولكنها لا تميز المرئيات فتفقد بذلك منفعتها .
٣٠٨	٦١ ع ١٤	(الطن رقم ١٨٧٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٥)
		٤ — عاهة مستديمة . يكفي لتوافرها أن تكون العين سليمة قبل الإصابة ثم تصاب بضعف يستحيل برؤه أو تكون منفعتها قد فقدت كلياً حتى ولو لم يتيسر تحديد قوة الإبصار قبل الإصابة .
٣٠٨	٦١ ع ١٤	(الطن رقم ١٨٧٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٥)
		٥ — العاهة المستديمة . ماهيتها ؟ هي فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو فقد منفعته أو تقليلها بصفة مستديمة . انتزاع صيوان الأذن بأكمله يعتبر عاهة مستديمة .
		المقصود بعبارة يستحيل برؤها أنها باقية على الدوام والاستمرار .
١٠٦١	١٩٩ ع ٣	(الطن رقم ١١٩٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<u>عزب</u>
		جريمة إقامه عزبة بدون ترخيص . طبيعتها : جريمة وقتية . عقابها ينطبق على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٠ . القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٣٣ لم يكن يجرم فعل إنشاء العزبة بدون ترخيص أو يرتب له عقوبة خاصة . اكتفاؤه بأن جعل لمجلس المديرية حق إزالتها إداريا على نفقة المخالف . (الطن رقم ١٩٥٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٨) (والطن رقم ١٩٥٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٨)
٢٠٣	١٤ ٣٧	
٢٠٧	١٤ ٣٨	

عقد

راجع : صلح .

(القاعدة رقم ٤٦ بالصحيفة رقم ٢٣٦ ع ١) .

عقوبة

تقسيم العقوبات :

”عقوبات أصلية . وعقوبات تكميلية“ :

١ - الغرامة المنصوص عليها في المادة السابعة من القانون
رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم هدم المباني . طبيعتها :
عقوبة جنائية بحت .

(الطن رقم ١٧٨٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١٧)
٦٤ ١٢ ١٤

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - على الحكم الصادر بالادانة في جريمة هدم بناء دون الحصول على تصريح بالهدم وفقا لأحكام القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ أن يبين قيمة البناء الذي ألزم المتهم بثلاثة أمثاله غرامة وإلا كان معيبا بما يوجب نقضه .
٦٤	١٢ ع ١٤	(الطن رقم ١٧٨٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١٧)
		٣ - للمحكمة الاستئنافية إذا ألغت عقوبة الحبس أن تبدلها مهما قلت مدتها بالغرامة مهما بلغ قدرها . ليس في ذلك تشديد للعقوبة إذا كان هو المستأنف وحده .
١٠٦	١٩ ع ١٤	(الطن رقم ١١٨٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٨)
		٤ - مصادرة ما لا يجوز إحرازه أو حيازته : تدبير عيني وقائي ينصب على الشيء في ذاته لإخراجه من دائرة التعامل . علة ذلك ؟
١٢٩	٢٣ ع ١٤	(الطن رقم ١٨٩٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١٤)
		٥ - الغرض من المصادرة في معنى المادة ٢/٣٠ عقوبات والمادة ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر : إلصاق الشارع بالسلاح طابعا جنائيا يجعله في نظره مصدر ضرر أو خطر عام . هدم تحققه إذا جاز وقف تنفيذه برد الشيء إلى صاحبه الذي لا يجيزه القانون حيازته . القضاء بوقف تنفيذ عقوبة المصادرة . خطأ في القانون .
١٢٩	٢٣ ع ١٤	(الطن رقم ١٨٩٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
١٤٢	٢٥ ع ١٤	٦ - المصادرة وجوبا تستلزم أن يكون الشيء محروما تداوله بالنسبة إلى الكافة بما في ذلك المالك والحائز على السواء . لا انطباق لذلك على الأساحة المرخص قانونا بحملها . عدم إسهام صاحب السلاح - المرخص له قانونا - في الجريمة . لا يصح الحكم بمصادرتها . (الطن رقم ١٨٩٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٤/٢/١٩٦٦)
٣٧١	٧٣ ع ١٤	٧ - العقوبة التكميلية المنصوص عليها في المادة ٨ من القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ . وجوبية . التنصيص عليها في الحكم رهن بقيام موجبها فعلا وقت صدوره . (الطن رقم ١٢٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٢٨/٣/١٩٦٦)
٤٤٦	٨٥ ع ٢٤	٨ - عقوبة المصادرة المنصوص عليها في المادة ١٧/١ من القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن الإصلاح الزراعي . انصرافها إلى التعويض الذي كان المالك يستحقه مقابل الأرض الواجب الاستيلاء عليها ، عدم ورودها على الثمن الذي قد يكون قد سمي في عقود البيع لهذه الأراضى . لا محل للقضاء بتلك العقوبة متى كانت ملكية الأرض قد آلت إلى الدولة بغير مقابل بمقتضى القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ ودون أن يستحق عنها تعويض ما . (الطن رقم ١٨٣٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩/٤/١٩٦٦)
٦٢٨	١١٢ ع ٢٤	٩ - مجرد حيازة الدخان المغشوش أو المخلوط بجريمة في ذاته والمصادرة فيها وجوبية . (الطن رقم ٤١٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٦/٥/١٩٦٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

١٠ - المصادرة . الغرض منها ؟

طبيعتها : قد تكون عقوبة اختيارية تكميلية ، أو وجوبية يقتضيها النظام العام ، أو من قبيل التعويضات المدنية في بعض القوانين الخاصة .

(الطن رقم ١٣٧٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/١٧) ... ١١٥ ع ٢ ٦٣٩

١١ - جعل المشرع الحكم بقيمة الدخان المهرب بديلا عن المصادرة في حالة عدم ضبطه في حكم المادة الرابعة من القانون ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ الذي حل محله القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ . هي بهذه المثابة عقوبة تنطوي على عنصر التعويض . على المحكمة القضاء بها ما دامت تتعلق بشيء خارج بطبيعته عن دائرة التعامل . للمجنى عليه صفة في المطالبة بها كتعويض أمام درجات القضاء المختلفة حتى في حالة الحكم بالبراءة .

(الطن رقم ١٣٧٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/١٧) ... ١١٥ ع ٢ ٦٣٩

١٢ - العقوبة المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة تجب العقوبة الأصلية لما عداها من جرائم مرتبطة . عدم امتداد هذا الحب إلى العقوبات التكميلية المنصوص عليها في تلك الجرائم .

عقوبة المصادرة المنصوص عليها في المادة ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل . طبيعتها : عقوبة نوعية . وجوب توقيعها مهما تكن العقوبة المقررة لما ترتبط به جريمة حمل السلاح الناري من جرائم أخرى والحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد .

(الطن رقم ٤٤١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣) ... ١٢٤ ع ٢ ٦٧٨

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		١٣ — التعويضات المنصوص عليها في قانون رسم الإنتاج . طبيعتها : تضمنيات مدنية فضلا عن كونها جزاءات تأديبية تكمل العقوبات المقررة للجرائم الخاصة بهذا القانون . وجوب الحكم بها في جميع الأحوال بلا ضرورة لدخول الخزانة في الدعوى .
٧٢١	٢٤١٣٣	(الطن رقم ٢٦٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٣١)
		١٤ — انحصار المخالفة في إقامة البناء قبل الحصول على ترخيص من السلطة القائمة على أعمال التنظيم ودون أن يكون واقعا على جانب طريق عام أو خاص . وجوب إلزام المخالف بالغرامة وسداد ضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص .
١٢٣٦	٢٤٢٣٦	(الطن رقم ١٣٤٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/١٢)
		تطبيقها :
		”تعددتها“ :
		١ — تعدد الغرامة بقدر عدد العمال في تهمة عدم توفير وسائل الرعاية الطبية لهم .
١٢٥	٢٤٢٣٦	(الطن رقم ١٣٥٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٤)
		٢ — عدم توفير وسائل الأسعاف الطبية وعدم وضع لائحة النظام الأساسي في مكان ظاهر بالمؤسسة . لا تتعدد فيها الغرامة بقدر عدد العمال .
١٦٩	٢٤٣١	(الطن رقم ١٩٣٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢١)

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
٢٤٤	٤٨ ع ١٤	٣ - التزام صاحب العمل بعدم تعيينه عمال دون حصولهم على شهادة قيد من مكاتب التوظيف والتخديم . من قبيل الأحكام التنظيمية . هدف المشرع منها حسن سير العمل واستتباب النظام بالمؤسسة . عدم تعدد الغرامة عند المخالفة . (الطن رقم ١٩٨٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٧)
٧٦٨	١٤٣ ع ٢	٤ - جريمة عدم تقديم صاحب العمل الاستثمارات لهيئة التأمينات الاجتماعية المنصوص عليها في القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لا تتعدد فيها عقوبة الغرامة بقدر عدد العمال . (الطن رقم ٦٥٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٦)
٩٢٩	١٧١ ع ٣	٥ - التزام صاحب العمل بإرسال بيان مفصل بعدد موظفيه وعماله طبقاً لأنواع وظائفهم ومهنتهم وسنهم وجنسياتهم إلى مكتب التوظيف والتخديم المختص . من قبيل الأحكام التنظيمية . عدم تعدد الغرامة بقدر عدد العمال عند الإخلال به . (الطن رقم ١٠١١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/١٠)
٩٢٩	١٧١ ع ٣	٦ - التزام صاحب العمل بقيد الغرامات التي توقع على العمال في سجل خاص . من قبيل الأحكام التنظيمية . عدم تعدد الغرامة بقدر عدد العمال عند الإخلال به . (والطن رقم ١٠١٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/١٠)
٩٨٢	١٨٢ ع ٣	٧ - جريمة عدم أداء صاحب العمل الاشتراكات الشهرية للعاملين لديه إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية لا تتعدد فيها عقوبة الغرامة بقدر عدد العمال . (الطن رقم ١٠٢٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/١٨)

"هامش"

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

” الارتباط الغير قابل للتجزئة “.

١ — العبرة في تحديد العقوبة المقررة لأشد الجرائم التي يقضى بها على الجاني بالتطبيق للمادة ٣٢ عقوبات هي بتقدير القانون للعقوبة الأصلية وفقاً لترتيبها في المواد ١٠ ، ١١ ، ١٢ عقوبات ، لا بما يقدره القاضي في الحكم على ضوء ما يرى من أحوال الجريمة ، ودون تخويله سن وتطبيق عقوبة لم يقررها أى القانونين يستمددها من الحدين الأقصى والأدنى الأشدين في كليهما . إتحاد العقوبتين درجة ونوعاً . وجوب المقارنة بينهما على أساس الحد الأصلي للعقوبة الأصلية دون اعتداد بالحد الأدنى .

العقوبة المقررة لجريمة الجرح الخطأ أشد من تلك المقررة لجريمة ترك كلب بالطريق دون مقود أو كرامة .

(الطنن رقم ١٢٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٦) ... ٩٦ ع ٢٥٣٥

٢ — قضاء الحكم المستأنف بتغريم المتهم خمسة جنيئات عن الجريمة الأولى (الجرح الخطأ) وعشرة جنيئات عن الجريمة الثانية الأخرين (ترك كلب بالطريق بدون مقود أو كرامة وعدم قيده بالسجل الخاص) . استئناف الحكم من المتهم وحده . قضاء الحكم المطعون فيه بتعديل الحكم المستأنف وتغريمه عشرة جنيئات عن الجرائم الثلاث مع تطبيق المادة ٣٢/١ عقوبات بالنسبة إلى الجريمة الأولىين ومعتبراً الثانية هي صاحبة العقوبة الأشد . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقضه وتصحيحه على ألا يجاوز حد العقوبة الحد الأدنى الذى قضى به الحكم المستأنف وذلك بتغريم المتهم خمسة جنيئات عن التهمتين الأولىين وعشرة جنيئات عن التهمة الثالثة .

(الطنن رقم ١٢٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٩) ... ٩٦ ع ٢٥٣٥

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ — توافر حالة عدم القابلية للتجزئة بين الجرائم المسندة إلى المتهم لوحدة المشروع الجنائي والغاية. وجوب توقيع عقوبة واحدة عليه هي عقوبة أشد الجرائم .
٥٤٦	٩٨ ع ٢	(الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢)
		٤ — عقوبة أشد الجرائم المنسوبة إلى الجاني . هي العقوبة المقررة لأشدّها في نظر القانون من العقوبات الأصلية وطبقا لترتيبها في المواد ١٠ و ١١ و ١٢ عقوبات ، لاحسب ما يقدره القاضي .
		القانون الذي يقرر للفعل المؤثم عقوبة الحبس بغير تخيير مع عقوبة أخرى أخف ، أشد من ذلك الذي يقرر له عقوبة الحبس أو الغرامة .
		العقوبة المقررة في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٤٤ عقوبات المعدلة أشد من العقوبة المنصوص عليها في المادة ١/٢٣٨ عقوبات المعدلة .
٥٤٦	٩٨ ع ٢	(الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢)
		٥ — لا انطباق للمادة القانونية الخاصة بالجريمة الأخف في حالة تعدد الجرائم الناتجة عن فعل واحد . هل ذلك؟ الجاني يعتبر أنه قصد ارتكاب الجريمة الأشد عقوبة دون غيرها .
٥٤٦	٩٨ ع ٢	(الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢)
		٦ — العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة تجب العقوبة الأصلية المقررة للجرائم المرتبطة .
٥٤٦	٩٨ ع ٢	(الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		تقديرها :
		١ — تقدير العقوبة في الحدود المقررة في القانون . من سلطة محكمة الموضوع . عدم التزامها ببيان الأسباب التي دعتها إلى توقيع العقوبة بالقدر الذي ارتأته .
١٠٦٩	٣٤٢٠٠	(الطنن رقم ١٧٢٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/١)
		٢ — عقوبة القتل العمد من غير سبق اصرار أو ترصد هي الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة . عقوبة الشروع في ارتكاب تلك الجريمة هي الأشغال الشاقة المؤقتة والتي لاتنقص عن ثلاث سنوات ولا تجاوز خمس عشرة سنة .
١٠٦٩	٣٤٢٠٠	(الطنن رقم ١٧٢٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/١)
		ظروف مشددة :
		١ — شروط تغليظ العقاب عملا بالمادة ٢/٢٣٤ عقوبات : استقلال الجريمة المقرنة عن جناية القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما . وقوعهما في مكان واحد . غير لازم . وقوع الجنايات المتعددة لغرض واحد أو تحت تأثير ثورة إجرامية واحدة . غير لازم .
٧١٥	٢٤١٣٢	(الطنن رقم ١١٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٣١)
٩٣٩	٣٤١٧٤	(والطنن رقم ١٤٤٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/١١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ — شرط استحقاق العقوبة المنصوص عليها في المادة ٣/٢٣٤ عقوبات : وقوع القتل لأحد المقاصد المبينة بها ومن بينها التأهب لفعل جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل . على محكمة الموضوع في حالة ارتباط القتل بجنحة سرقة أن تبين غرض المتهم من القتل وأن تقيم الدليل على توافر رابطة السببية بين القتل والسرقة .
٩٢٥	٣٤١٧٠	(الطعن رقم ١١٩٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/٤)
		٣ — عبارة المشتبه فيهم الواردة في الفقرة ” و “ من المادة السابعة من قانون الأسلحة والذخائر . شمولها كل من اتصف بالاشتباه طبقاً لأحكام المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بشأن المشردين والمشتبه فيهم . دخول المحكوم عليه بإنذاره بأن يسلك سلوكاً مستقيماً في عموم نص الفقرة سالفه البيان . توافر الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر بالنسبة إليه ، مادام الحكم بإنذاره قائماً في التاريخ الذي ارتكب فيه جريمة إحراز السلاح .
٩٧٧	٣٤١٨١	(الطعن رقم ١٤٣٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/١٧)
		٤ — الظرف المشدد في مجال تطبيق الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤ من القانون ٨٢ لسنة ١٩٦٠ . توافره : باتصال الموظف أو المستخدم العمومي بأعمال مكافحة المواد المخدرة أو الرقابة على تداولها أو حيازتها على أية صورة .
١١٩٠	٣٤٢٢٥	(الطعن رقم ١٣١٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		ظروف مخففة :
		١ - لا ارتباط بين تطبيق كل من المادتين ١٧ ، ٢٥١ عقوبات . كل ما تقتضيه المادة ٢٥١ هو ألا تبلغ العقوبة الموقعة الحد الأقصى المقرر للجسيرة . للمحكمة توقيع العقوبة التي تراها مناسبة نازلة بها في الحد المقرر بالمادة ١٧ . لها إذا ما رأت أن التجاوز كان في ظروف تقتضى النزول بالعقوبة إلى ما دون هذا الحد - أن تعد المتهم معذورا طبقا للمادة ٢٥١ المذكورة وتوقع عليه عقوبة الحبس لمدة يجوز أن تصل إلى الحد الأدنى .
		اعتبار المحكمة الطاعن متجاوزا حدود الدفاع الشرعى وإعمالها في حقه المادة ٢٥١ عقوبات . تزيدها بإضافة المادة ١٧ عقوبات . ليس للطاعن التحدى بالظروف المخففة التي تنص عليها تلك المادة .
٥٨٦	٢٤١٠٥	(الطعن رقم ٨٠٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٩)
		٢ - تقدير العقوبة وقيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها . من إطلاقات محكمة الموضوع . عدم تقيدها بالحد الأدنى الذى يستتبعه تطبيق المادة ١٧ عقوبات إن هى أعملتها .
٨٥٢	٢٤١٦١	(الطعن رقم ٩٤١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠)
		٣ - تقدير قيام موجبات الرأفة . من إطلاقات محكمة الموضوع . عدم التزامها ببيان الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذى ارتأته .
٩١٨	٣٤١٦٩	(الطعن رقم ١١٨٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		”وقف تنفيذها“ :
		١ — حذف القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٢ في شأن الخدمة العسكرية حظر وقف التنفيذ الوارد بنص المادة ٦٦ من القانون ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المعدلة بالقانون ١٤٩ لسنة ١٩٦٠ .
		حصول الواقعة في ظل القانون ٦١ لسنة ١٩٦٢ . تطبيق الحكم القاعدة العامة في إيقاف التنفيذ المقررة بالمادتين ٥٦ و ٥٥ عقوبات . لا مخالفة للقانون .
١٦٣	٢٩ ١٤	(الطن رقم ١٩٢٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢١)
		٢ — سريان القيد الوارد في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين المعدل على العقوبات المنصوص عليها في قرار وزير التموين الرقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز من جهة عدم جواز الحكم بوقف تنفيذها . علة ذلك : ورود هذا القيد في أصل التشريع الذي صدر قرار وزير التموين استنادا إليه بناء على التفويض المحدد فيه .
٤٣٥	٨٢ ٢٤	(الطن رقم ٣٢٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/١٨)
		٣ — عدم جواز الحكم بوقف التنفيذ في العقوبات المالية طبقا لقانون العمل .
٩٣٦	١٧٣ ٣٤	(الطن رقم ١٠١٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/١١)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		العقوبة المبررة :
		١ - لا مصالحة للطاعن في المجادلة في انطباق المادة ٢٤١ عقوبات التي أخذ بها الحكم . ما دام قد أثبت في حقه أنه ضرب المجنى عليه ضربا أحدث أذى بجسمه ، وكانت العقوبة التي أوقعها عليه داخلة في نطاق العقوبة المقررة للضرب المنصوص عليها في المادة ٢٤٢ عقوبات .
٨٢٣	٢٤١٥٥	(الطنن رقم ٩٧٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٤/٦/١٩٦٦)
		٢ - ما يثيره الطاعن من إدانته بجريمة اختلاس لم ترفع إلى المحكمة بالطريق القانوني ولم يتناولها الدفاع في مرافعته ، وبجريمة تزوير ورقة لم يثبت بها ما يخالف الحقيقة . لا جدوى منه . طالما أن المحكمة طبقت المادة ٣٢ عقوبات وعاقبته بالعقوبة الأشد عن جريمة أخرى اسندت إليه .
١١١٩	٣٤١٠	(الطنن رقم ١٢٨٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٢١/١١/١٩٦٦)
		سقوط العقوبة :
		سقوط العقوبة بمضي المدة . أثره : الحيلولة دون تنفيذها فحسب . جواز اتخاذ الحكم بها أساسا لتوافر الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر ، إلا إذا رد إلى المحكوم عليه اعتباره قضاء أو بحكم القانون .
١٢٦٤	٣٤٢٤٢	(الطنن رقم ١٣٩٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩/١٢/١٩٦٦)
		راجع أيضا : إستئناف .
		(القاعدة رقم ٢٤٠ بالصحيفة رقم ١٢٥٣ ع ٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

وبناء :

(القاعدة رقم ٢٣٦ بالصحيفة رقم ١٢٣٦ ع ٣)

وترصد :

(القاعدة رقم ٢٣٧ بالصحيفة رقم ١٢٤٢ ع ٣)

وسلاح :

(القاعدة رقم ٢٠٦ بالصحيفة رقم ١٠٩٨ ع ٣) .

علامة تجارية

١ — تقليد العلامة التجارية يقوم على محاكاة تتم بها المشابهة بين الأصل والتقليد . خلوا الحكم من وصف العلامة الصحيحة والعلامة المقلدة وبيان أوجه التشابه بينهما . قصور .

(الطعن رقم ١٨٦٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٧) ٢٣٣ ٤٥ ع ١

٢ — تسجيل العلامة ركن في جريمة تقليدها أو استعمالها بسوء قصد . على الحكم استظهاره وإلا كان قاصرا .

(الطعن رقم ٢١٠١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٥) ٤٨٠ ٩١ ع ٢

(الطعن رقم ٨٨٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣) ٦٨٦ ١٢٦ ع ٢

٣ — المراد بالتقليد : المحاكاة التي تدعو إلى تضليل الجمهور . العبرة في استظهاره هي بأوجه الشبه بين العلامتين الصحيحة والمقلدة دون أوجه الخلاف .

(الطعن رقم ٨٨٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣) ٦٨٦ ١٢٦ ع ٢

رقم الصفحة	رقم الفاعلة والعدد	
٦٨٦	٢٤١٢٦	٤ — تسجيل العلامة التجارية هو مناط الحماية التي أسبغها القانون على ملكيتها الأدبية . عدم استفادة مالك العلامة من تلك الحماية إلا إذا كانت مسجلة . (الطن رقم ٨٨٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣)

عمل

١٢٥	٢٢١٤	١ — تعدد الغرامة بقدر عدد العمال في تهمة عدم توفير وسائل الرعاية الطبية لهم . (الطن رقم ١٣٥٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٤)
١٦٦	٣٠١٤	٢ — المراد بصاحب العمل في خطاب الشارع في قانون العمل ؟ هو صاحب الأمر — بحسب النظام الموضوع للنشأة — في الاشراف الإداري على شئون العمال المنوط به الاختصاص بتنفيذ ما افترضه القانون . هذا الوصف في المخاطب به ركن في الجريمة التي قد تنسب إليه . سكوت الحكم عن بيان صفة الطاعن التي أوجبت انطباق نص القانون الذي دين بمقتضاه عليه . قصور . (الطن رقم ١٩٣٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢١)
١٦٦	٣٠١٤	٣ — الالتزام بتوفير وسائل الاسعافات الطبية للعمال . من قبيل الأحكام التنظيمية العامة . عدم تعدد الغرامة بقدر عدد العمال عند الاخلال به . (الطن رقم ١٩٣٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢١)
١٦٩	٣١١٤	(والطن رقم ١٩٣٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٤ — الخدم أيا من كانوا هم عمال سواء في مدلول القانون المدني أو في مفهوم قانون العمل . استثناء قانون التأمينات الاجتماعية خدم المنازل ومن في حكمهم من تطبيق أحكامه ليس مرجعه انحسار العمالة عنهم بل لقيام وصف خاص بهم هو أنه تربطهم بخدومهم علاقة وثيقة تتسم بالخصوصية وتمكنهم من الاطلاع على مكنون سرهم وخاصة أمرهم . بواب المنزل خادم يجري عليه حكم إلزام صاحب العمل بالتأمين عليه إلا إذا قامت به هذه الخصوصية فكان خادما لصاحب العمارة في منزله أو انسحب عليه وصف خادم المنزل حكما وغلبت عليه هذه الصفة .</p>
٢٢٥	٤٣ ع ١	(الطن رقم ١١٨٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٧)
		<p>٥ — التزام صاحب العمل بعدم تعيينه عمالا دون حصولهم على شهادة قيد من مكاتب التوظيف والتخديم . من قبيل — الأحكام التنظيمية هدف المشرع منها حسن سير العمل واستتباب النظام بالمؤسسة . عدم تعدد الغرامة عند المخالفة .</p>
٢٤٤	٤٨ ع ١	(الطن رقم ١٩٨٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٧)
		<p>٦ — وقوع الإلزام بإعادة العامل المفصول بدون مبرر على عاتق صاحب العمل . المراد بصاحب العمل في خطاب الشارع : هو صاحب الأمر في الاشراف الإداري على شؤون العمال المنوط به الاختصاص بتنفيذ ما افترضه القانون .</p> <p>من له حق إصدار قرار الفصل : صاحب الشأن أو وكيله المفوض في المشروعات الفردية وعضو مجلس الإدارة المنتخب في الشركات .</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		وصف المخاطب بتنفيذ قانون عقد العمل وإصدار قرارات فصل العمال . ركن في الجريمة التي تنسب إليه . سكوت الحكم عن بيان صفة الطاعن التي أوجبت انطباق النص القانوني الذي دين بمقتضاه . قصور يعيبه .
٣٧٨	١٤ ٧٥	(الطن رقم ١٣٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٨)
		٧ - وجوب عرض أمر العامل في المنشآت التي تستخدم خمسين عامل فأكثر على اللجنة الثلاثية قبل أن تصدر قرارا نهائيا بفصله أو فسخ عقده . قرار اللجنة بوجوب إعادة العامل أو استبقائه ليس ملزما للمنشأة المخاطبة بنصوص قانون عقد العمل .
٣٧٨	١٤ ٧٥	(الطن رقم ١٣٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٨)
		٨ - الجهل بقاعدة مقررة في قانون العمل وبالواقع في قت واحد . اعتباره في جملته جهلا بالواقع . مثال .
٣٧٨	١٤ ٧٥	(الطن رقم ١٣٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٨)
		٩ - التزامات رب العمل بالنسبة لأموال الغرامات التي تقتطع من العمال : قيدها في سجل خاص وإفراد حساب مستقل لها لتيسير التصرف فيها طبقا للقواعد التي يقرها وزير الشؤون الاجتماعية والعمل . إناطة هذا القرار بلجنة خاصة حق التخصيص والتوجيه وتعيين المصارف التي تصرف فيها هذه الأموال . تشكيل هذه اللجنة لا يدخل في اختصاص رب العمل . ليس له التدخل في أعمالها أو توجيهها وجهة معينة .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		مساءلة الحكم المطعون فيه الطاعن جنائيا على اعتباره أنه لم يعهد إلى اللجنة المذكورة بالتصرف في أموال الغرامات. خطأ في تطبيق القانون وتأويله .
٣٨٤	١٤ ٧٦	(الطن رقم ١٣٤٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٩)
		١٠ — حظر وقف العمل كليا أو جزئيا إلا إذا كان صاحب العمل مضطرا لذلك لأسباب جدية وبعد الحصول على موافقة وزير الشئون الاجتماعية والعمل . مثال .
٤٠٣	١٤ ٧٩	(الطن رقم ١٣٧٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٩)
		١١ — على أصحاب الأعمال التجارية والصناعية الذين يستخدمون عادة ثلاثين عاملا فأكثر أن يهيئوا على نفقتهم وحدات لمحو الأمية بين عمالهم وأن يتحققوا من قيام هذه الوحدات بمهمتها وإلا التزموا بنفقات تعليم هؤلاء العمال .
٤٠٦	١٤ ٨٠	(الطن رقم ٨٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٩)
		١٢ — مخالفة الطاعن نص المادة ٦٨ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بعدم إيداع لأئحة النظام الأساسي مكتب العمل . لا جدوى من مجادلته بأن الحكم دانه لعدم وضعه إياها في المكان الذي يباشر فيه العمال نشاطهم مع أن القانون يوجب وضعها في مكان ظاهر من مؤسسة رب العمل إذ النص سالف الذكر يوجب عليه الأمرين معا . تخلف أحدهما بفرض حدوثه لا يرفع العقاب عن كاهله .
٤٣٠	٢٤ ٨١	(الطن رقم ٣١٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/١٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٦٤٥	٢٤١١٦	١٣ — عدم انطباق أحكام قانون التأمينات الاجتماعية على علاقة الجمعية التعاونية الصناعية لعمال تجهيز ونقل اللحوم بأعضائها . علة ذلك : هذه الجمعية ليست بصاحب عمل . (الطن رقم ١١٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٧/٥/١٩٦٦)
٧٥١	٢٤١٣٩	١٤ — وقوع الالتزامات التي فرضها قانون التأمينات الاجتماعية في المواد ١٨ ، ٤٥ ، ٧٣ ، ١٠٨ على عاتق صاحب العمل . هذا الوصف في الخطاب به ركن في الجريمة التي قد تنسب إليه . سكوت الحكم عن بيان هذا الوصف . قصور . (الطن رقم ٦٣٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٦/٦/١٩٦٦)
٧٦٨	٢٤١٤٣	١٥ — جريمة عدم تقديم صاحب العمل الاستثمارات لهيئة التأمينات الاجتماعية المنصوص عليها في القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لا تتعدد فيها عقوبة الغرامة بقدر عدد العمال . (الطن رقم ٦٥٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٦/٦/١٩٦٦)
٩٢٩	٣٤١٧١	١٦ — التزام صاحب العمل بإرسال بيان مفصل بعدد موظفيه وعماله طبقاً لأنواع وظائفهم ومهنتهم وسنهم وجنسياتهم إلى مكتب التوظيف والتخديم المختص . من قبيل الأحكام التنظيمية . عدم تعدد الغرامة بقدر عدد العمال عند الإخلال به . (الطن رقم ١٠١١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٠/١٠/١٩٦٦)
٩٢٩	٣٤١٧١	١٧ — التزام صاحب العمل بقيد الغرامات التي توقع على العمال في سجل خاص . من قبيل الأحكام التنظيمية . عدم تعدد الغرامة بقدر عدد العمال عند الإخلال به . (الطن رقم ١٠١٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٠/١٠/١٩٦٦)
	(هامش)	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٩٣٦	١٧٣ ع ٣	١٨ — عدم جواز الحكم بوقف التنفيذ في العقوبات المالية طبقا لقانون العمل . (الطن رقم ١٠١٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١١/١٠/١٩٦٦)
٩٨٢	١٨٢ ع ٣	١٩ — الإلتزام الملقى على صاحب العمل بتعليق الشهادة الدالة على سداد اشتراكه في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية في محل العمل . خلو قانون التأمينات الاجتماعية من النص على تجريمه . (الطن رقم ١٠٢٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٨/١٠/١٩٦٦)
٩٨٢	١٨٢ ع ٣	٢٠ — جريمة عدم أداء صاحب العمل الاشتراكات الشهرية للعاملين لديه إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية لا تتعدد فيها عقوبة الغرامة بقدر عدد العمال . (الطن رقم ١٠٢٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٨/١٠/١٩٦٦)
٩٠٢٣	١٩٢ ع ٣	٢١ — عدم سرعان قانون التأمينات الاجتماعية على العمال الذين يستخدمون في أعمال عرضية مؤقتة إلا بالنسبة لتأمين إصابات العمل فحسب . المقصود بالأعمال العرضية المؤقتة ؟ هي الأعمال التي ليست لها صفة الدوام بالنسبة لرب العمل ولا تدخل بطبيعتها في العمل الذي يزاوله . مثال . (الطن رقم ١٢٠٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٣١/١٠/١٩٦٦)

راجع أيضا : حكم .

(القاعدة رقم ١٨ بالمصحفة رقم ١٠٣ ع ١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

عملة فضية

١ - دستورية المرسوم بقانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٤٩ بشأن العملة الفضية .

(الطن رقم ٩٣١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/٢٨) ٣٤٢٢٠ ١١٦٨

٢ - حظر الشارع حبس العملة الفضية عن التداول أو بيعها أو عرضها للبيع بسعر أعلى من قيمتها الاسمية ، وكل إجراء يتزع منها صفة النقد ، وكل فعل يخرجها عن الغرض الذي صكت من أجله ورصدت له وهو تداولها بين الناس باعتبارها نقدا .

(الطن رقم ٩٣١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/٢٨) ٣٤٢٢٠ ١١٦٨

عود

راجع : استئناف .

(القاعدة رقم ١٦ بالصحيفة رقم ١٤٩١)

(غ)

غش

١ - إعفاء التاجر المخالف من المسؤولية الجنائية عن جريمة الغش . شرطه : إثباته أنه لا يعلم بغش أو فساد المواد التي يعرضها للبيع ، وبيان مصدر هذه المواد .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		استناد الحكم الصادر بالإدانة إلى مجرد القرينة القانونية التي افترضها الشارع بالعلم بالغش أو الفساد إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين دون أن يتنبه إلى أثر التعديل المدخل على المادة ٢ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ في دحض هذه القرينة . عيب .
١٠٠٢	١٨٧ ع ٣	(الطن رقم ١١٨١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٤)
		٢ — المادة الأولى من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ في شأن قمع الغش والتدليس . تناولها صور الغش أو الشروع فيه الذي يقع بغير تزيف في البضاعة مما يندرج تحت أحكام المادة الثانية من ذات القانون .
		اسباغ النيابة على الواقعة المسندة إلى المتهم وصف شروعه في خدع المتعاقد معه في ذاتية البضاعة بعرضه للبيع شمرا على أنه كراوية . تكليفها له بالحضور لمحاكمته بالقانون سالف الذكر لإرتكابه جريمة غش . قصر المحكمة الغش على المعنى المستفاد من المادة الثانية التي تفيد حصول تزيف بالبضاعة نفسها واتخاذها ذلك وما ورد بطلب التكليف بالحضور من اختزال لبيان التهمة سببا للقضاء بالبراءة . خطأ في تطبيق القانون وتأويله .
١٠٧٦	٢٠١ ع ٣	(الطن رقم ١٢١٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٧)
		راجع أيضا : دخان .
		(القاعدة رقم ١١٢ بالصحيفة رقم ٦٢٨ ع ٢)
		ووصف التهمة .
		(القاعدة رقم ١٢٥ بالصحيفة رقم ٦٨٢ ع ٢)

(ف)

فاعل أصلي

مسألة الجاني بصفته فاعلا في جريمة الضرب المفوض إلى الموت . شرطه : أن يكون هو محدث الضربة أو الضربات التي أفضت إلى الوفاة أو ساهمت في ذلك ، أو أن يكون قد اتفق مع غيره على ضرب المجني عليه ثم باشر معه الضرب تنفيذا للغرض الإجرامي الذي اتفق معه عليه ولو لم يكن هو محدث الضربة أو الضربات التي سببت الوفاة .

(الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢) ... ٩٩ ع ٢ ٥٥١

(ق)

قانون . قبض . قتل خطأ . قتل عمد .
قذف . قرارات وزارية . قصد إحتمالي .
قصد جنائي . قضاة . قمع . قمار .
قوة الأمر المقضي

قانون

إصداره :

للسلطة التنفيذية حق إصدار مراسيم لها قوة القانون في غيبة البرلمان بشرط أن لا تكون مخالفة للدستور وأن تعرض على البرلمان عند انعقاده . عدم عرضها أو رفض أي المجلسين

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		إقرارها . أثره : زوال ما كان لها من قوة القانون . دستورية المرسوم بقانون ١٨٣ لسنة ١٩٤٩ بشأن العملة الفضية . (الطن رقم ٩٣١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٢٨) ١١٦٨ ٣٤٢٢٠
		تطبيقه :
		لكل من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٥٧ في شأن تنظيم تجارة علف الحيوان وصناعته وقرار وزير التموين رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم تداول علف الحيوان المصنوع . مجاله وغايته . لا يمنع من أعمال القرار الأخير ما نصت عليه المادة السادسة من القانون الأول من جعل تطبيق عقوبة أشد مما قرره رهن بالنص عليها في قانون آخر وما رتبته على ذلك من استبعاد ما يرد من عقوبات أشد في أي قرار آخر ، ذلك لأن القرار ١٤٣ لسنة ١٩٥٧ صدر من وزير التموين بمقتضى التفويض التشريعي المخول له بموجب المادة الأولى من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين . (الطن رقم ٨٥٠ لسنة ٣٦ ق — لسنة ١٩٦٦/٦/٢٧) ٨٧٤ ٢٤١٦٤
		تفسيره :
		١ — إيراد الشارع مصطلحا معينا في نص ما لمعنى معين . وجوب صرفه إلى معناه في كل نص آخر يرد فيه . (الطن رقم ١١٦٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٧) ٤١٥ ٢٤ ١ هيئة عامة
		٢ — عند التعارض بين نصين أحدهما وارد في القانون والآخر في لائحته التنفيذية فإن النص الأول يكون هو الواجب

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		التطبيق . مثال لنص وارد في القانون ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بنقابة الصحفيين ونص آخر وارد في اللائحة الداخلية لنقابة الصحفيين .
٤٢٥	٢٤ ١ نقابات	(الطعن أرقام ٢، ٣، ٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٣١) ... الأثر الرجعي للقانون :
		سريان القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ على أجور الأماكن التي أنشئت بعد العمل بالقانون ٥٥ لسنة ١٩٥٨ ابتداء من الأجرة المستحقة عن الشهر التالي لتاريخ العمل بهذا القانون . ليس في ذلك إعمال للأثر الرجعي للقانون .
١١٥	١٤ ٣١	(الطعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٨) ... الايقاف المؤقت للقانون :
		نص المادة ١٨ من القانون ١١٠ لسنة ١٩٤٤ في شأن مكافحة الأمية ونشر الثقافة الشعبية المعدل بالمرسوم بقانون ١٢٨ لسنة ١٩٤٦ هو الذي ورد عليه وحده حكم الإيقاف المؤقت دون باقي مواده .
٤٠٦	١٤ ٨٠	(الطعن رقم ٨٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٩) ... قانون أصلح :
		القرار الصادر من وزير التموين بتخفيض وزن الرغيف لا ينشئ لأصحاب المخازن مركزا أو وضعاً أصلح من القانون القديم .
٧٣٢	٢٤ ١٣٠	(الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٣١) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		راجع أيضا : إيجار أماكن . (القاعدة رقم ٢١ بالصحيفة رقم ١١٥ ع ١) . وعمل . (القاعدة رقم ٧٥ بالصحيفة رقم ٣٧٨ ع ١) .
		<u>قبض</u>
		١ — القيود الواردة على حق رجال الضبط القضائي في إجراء القبض والتفتيش بالنسبة إلى السيارات . إنصرافه إلى السيارات الخاصة بالطرق العامة . عدم جواز تفتيشها أو القبض على ركبها إلا في الأحوال الاستثنائية التي رسمها القانون ، طالما هي في حيازة أصحابها . (الطعن رقم ١٧٦١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١/٣) ٢ ع ١٥
		٢ — مجرد إيقاف مأمور الضبط القضائي لسيارة معدة للإيجار وهي سائرة في طريق عام بقصد تنفيذ القوانين واللوائح في شأنها أو اتخاذ إجراءات التحري للبحث عن مرتكبي الجرائم في دائرة اختصاصه . عدم اعتباره قبضا . (الطعن رقم ١٧٦١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٣) ٢ ع ١٥
		٣ — الأمر الذي يصدره الضابط إلى بعض رجال القوة المرافقة له بالتحفظ على أفراد أسرة المتهم المأذون بتفتيش شخصه ومثله ومن يتواجدون معهم . طبيعته : إجراء تنظيمي تقتضيه ظروف الحال تمكينا للضابط من أداء المأمورية المنوط بها . (الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢١) ٣٢ ع ١٧٥

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٢٥٥	١٤٥٠	٤ — بطلان القبض لعدم مشروعيته . أثره : عدم التعويل في الإدانة هل أي دليل يكون مترتبا عليه أو مستمدا منه . تقدير الصلة بين القبض الباطل وبين الدليل الذي تستند إليه سلطة الاتهام . مسألة موضوعية . مثال . (الطعن رقم ١٩٩٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٧)
		٥ — القبض . ماهيته ؟ رجل الشرطة من رجال السلطة العامة وليس من مأموري الضبط القضائي . ليس له أن يجري قبضا . كل ما له هو إحضار الجاني في الجرائم المتلبس بها وتسليمه إلى أقرب مأمور ضبط قضائي . (الطعن رقم ٤٠٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٦)
٦١٣	٢٤١١٠	٦ — الاستيقاف . ماهيته . شرطه : ألا تتضمن إجراءاته تعرضا ماديا للمتحرى عنه يمكن أن يكون فيه مساس بحريته الشخصية أو اعتداء عليها . (الطعن رقم ٤٠٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٦)
٦١٣	٢٤١١٠	٧ — الدفع ببطلان القبض . طبيعته : دفع قانوني مختلط بالواقع . شرط إثارته أمام محكمة النقض : أن يكون قد دفع به أمام محكمة الموضوع ، أو كانت مدونات الحكم ترشح لقيام ذلك البطلان . (الطعن رقم ٦٤٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٦)
٧٥٥	٢٤١٤٠	(راجع أيضا : تلبس . (القاعدة رقم ١٦٨ بالصحيفة رقم ٣٤٩١١) وجمارك . (القاعدة رقم ١٠١ بالصحيفة رقم ٢٤٥٦٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

قتل خطأ

١ — عدم تقييد المحكمة بالوصف الذى تعطيه النيابة العامة للواقعة . من واجبها أن تطبق عليها وصفها الصحيح طبقاً للقانون بشرط ألا يتعدى ذلك إلى تغيير التهمة ذاتها .

نفي الحكم عامل السرعة ومعاقبة المتهم على صورة أخرى من الخطأ استمدها من جماع الأدلة والعناصر المطروحة . لا تغيير للتهمة .

(الطعن رقم ١٨٧٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٣) ... ٣ ... ١٤ ١٥

٢ — اطمئنان المحكمة إلى توافر الخطأ فى حق المتهم . تعدادها صور هذا الخطأ بحيث كانت كل صورة منها كافية لترتيب مسئوليته . لا جدوى للمتهم من المجادلة فى باقى صور الخطأ التى أسندها الحكم إليه .

(الطعن رقم ١٨٧٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٣) ... ٣ ... ١٤ ١٥

٣ — الخطأ المشترك فى نطاق المسئولية الجنائية لا يخلى المتهم من المسئولية . مادام لا يترتب عليه انتفاء أحد الأركان القانونية لجريمة القتل الخطأ المسندة إليه .

(الطعن رقم ١٨٧٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٣) ... ٣ ... ١٤ ١٥

(والطعن رقم ١٩٨٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٧) ... ٤٩ ... ١٤ ٢٤٧

(والطعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٥) ... ٦٢ ... ١٤ ٣١٧

٤ — مثال لتسبيب قاصر فى جريمة قتل خطأ .

(الطعن رقم ١٩٦٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٨) ... ٧١ ... ١٤ ٣٥٩

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٥ — عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة. إمكان اعتباره خطأ مستقلاً بذاته في جرائم القتل الخطأ . شرط ذلك ؟ أن تكون هذه المخالفة هي بذاتها سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه لولاها .
٤٧٥	٩٠ ع ٢	(الطعن رقم ١٨١٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٥)
		٦ — خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافياً بذاته لإحداث النتيجة . تقدير توافر السببية بين الخطأ والنتيجة أو عدم توافرها . موضوعي .
٤٧٥	٩٠ ع ٢	(الطعن رقم ١٨١٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٥)
		٧ — العقوبة المقررة في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٤٤ عقوبات المعدلة أشد من العقوبة المنصوص عليها في المادة ٢٣٨/١ عقوبات المعدلة .
٥٤٦	٩٨ ع ٢	(الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢)
		٨ — لا شأن لمسئولية مالك البناء المفترضة قبل الغير بتعويضه من الضرر الذي يحدثه تهدمه بالمسئولية الفعلية للمقاول الذي أنشأه عن إقامته دون مراعاة الأصول الفنية في تشييده .
٧٣٧	١٣٦ ع ٢	(الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٦)
		٩ — رابطة السببية بين إصابات المجنى عليه وبين وفاته ركن في جريمة القتل الخطأ . اقضائها أن يكون الخطأ متصلاً

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٨٠٢	٢٤١٥١	<p>بالقتل اتصال السبب بالمسبب بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير وجود هذا الخطأ . وجوب إثبات توافره بالاستناد إلى دليل قتي .</p> <p>(الطعن رقم ٧٣٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/١٣)</p> <p>راجع أيضا : إجراءات المحاكمة .</p> <p>(القاعدة رقم ٤٩ بالصحيفة رقم ١٤٢٤٧)</p>
قتل عمد		
٢٥	١٤ ٥	<p>١ — جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد .</p> <p>مسئولية الجاني عنها سواء ارتكبها وحده أو مع غيره .</p> <p>(الطعن رقم ١٦٤١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٤)</p>
٢٥	١٤ ٥	<p>٢ — مسؤولية الجاني عن الجريمة التي يرتكبها مع غيره متى توافر ظرف سبق الإصرار أو الترصد . قل نصيبه من الأفعال المكونة لها أو أكثر .</p> <p>(الطعن رقم ١٦٤١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٤)</p>
٩٤	١٤ ١٧	<p>٣ — إثبات الحكم مقارفة الطاعن لجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار . مساءلته عنها سواء ارتكبها وحده أو مع غيره .</p> <p>لا يعيب الحكم نسبته إلى الطاعن إحداث إصابة الصدر خلافا لما جاء بأمر الإحالة . مادام الحكم لم يتناول التهمة التي رفعت بها الدعوى بالتعديل ، ومادام أن إصابتي العنق والظهر — اللتين نسب إلى الطاعن إحداثهما بأمر الإحالة — قد ساهمتا في إحداث الوفاة ، ومتى كان الطاعن لم يسأل في النتيجة إلا عن جريمة القتل العمد .</p> <p>(الطعن رقم ١٨٦٤ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٦/٢/٧)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٤ — مساءلة الجاني عن جريمة القتل التي يرتكبها مع غيره متى توافر سبق الإصرار وإن قل نصيبه في الأفعال المادية المكونة لها . ثبوت أن الجاني قام بنصيب أوفى من هذه الأفعال . لا يغير من أساس المسؤولية .
٩٤	١٧ ع ١٤	(المظن رقم ١٨٦٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٧)
		٥ — قصد القتل . ماهيته ؟
٩٤	١٧ ع ١٤	(المظن رقم ١٨٦٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٧)
		٦ — عقوبة جنائية القتل العمد مع سبق الإصرار أو الترصد المنصوص عليها في المادة ٢٣٠ عقوبات هي الإعدام . عقوبة جنائية القتل العمد المجرد من سبق الإصرار والترصد المرتبط بجنحة المنصوص عليها في المادة ٣/٢٣٤ عقوبات هي الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة . جمع الحكم المطعون فيه في قضائه بين سبق الإصرار والارتباط وجعلهما عماده في إنزال عقوبة الإعدام بالطاعن . قصور الحكم في استدلاله على ظرف سبق الإصرار . عيب يستوجب نقضه .
١٩٣	٣٥ ع ١٤	(المظن رقم ٨٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٢)
		٧ — يكفي لتغليظ العقاب عملا بالمادة ٣/٢٣٤ عقوبات أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المرتبطة عن جنائية القتل وتميزها عنها وقيام الارتباط السببي بينهما . لكل من الجريمتين أركانها وظروفها والعقوبة المقررة لها .
١٩٣	٣٥ ع ١٤	(المظن رقم ٨٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٨ — مجادلة الطاعن في شأن عدم توافر ظرف سبق الإصرار . لا جدوى منه . طالما أن العقوبة الموقعة عليه مبررة بحرمة القتل العمد بغير سبق إصرار .
٤٨٣	٩٢ ع ٢	(الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٥)
		٩ — تعديل المحكمة وصف التهمة من قتل عمد إلى ضرب أفضى إلى الموت دون تنبيه المتهم أو المدافع عنه . لا إخلال بحق الدفاع .
٥٨٦	١٠٥ ع ٢	(الطعن رقم ٨٠٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٩)
		١٠ — شروط تغليظ العقاب عملاً بالمادة ٢٣٤/٢ عقوبات : استقلال الجريمة المقترنة عن جنائية القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما . وقوعهما في مكان واحد . غير لازم . وقوع الجنايات المتعددة لغرض واحد أو تحت تأثير ثورة إجرامية واحدة . غير لازم .
٧١٥	١٣٢ ع ٢	(الطعن رقم ١١٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٣١)
٩٣٩	١٧٤ ع ٣	(والطعن رقم ١٤٤٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/١١)
		١١ — شرط استحقاق العقوبة المنصوص عليها في المادة ٢٣٤/٣ عقوبات : وقوع القتل لأحد المقاصد المبينة بها ومن بينها التأهب لفعل جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل . على محكمة الموضوع في حالة ارتباط القتل بجنحة سرقة أن تبين غرض المتهم من القتل وأن تقيم الدليل على توافر رابطة السببية بين القتل والسرقة .
٩٢٥	١٧٠ ع ٣	(الطعن رقم ١١٩٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
١٠٦٩	٣٤٢٠٠	١٢ — رفع الدعوى الجنائية بجناية قتل عمد مقترنة بجناية شروع في قتل . تضمنه حتما رفعها بالجناية المقترنة . عدم ثبوت الجناية الأصلية . للحكمة التصدي للجناية المقترنة والقضاء في موضوعها دون لفت نظر الدفاع . (الطعن رقم ١٧٢٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/١)
١٠٦٩	٣٤٢٠٠	١٣ — عقوبة القتل العمد من غير سبق اصرار أو ترصد هي الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة . عقوبة الشروع في ارتكاب تلك الجريمة هي الأشغال الشاقة المؤقتة والتي لا تنقص عن ثلاث سنوات ولا تجاوز خمس عشرة سنة . (الطعن رقم ١٧٢٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/١)
١٠٦٩	٣٤٢٠٠	راجع أيضا : إجراءات المحاكمة . (القاعدة رقم ٧٨ بالصحيفة رقم ٣٩٥ ع ١)
		وحكم . (القاعدة رقم ١٧٨ بالصحيفة رقم ٣٩٦٣ ع ٣) .
		ووصف التهمة . (القاعدة رقم ٢٤١ بالصحيفة رقم ١٢٥٧ ع ٣) .
		<u>قذف</u>
		١ — القذف المستوجب للعقاب قانونا . هو الذي يتضمن إسناد فعل يعد جريمة يقرر لها القانون عقوبة جنائية أو يوجب احتقار المسند إليه عند أهل وطنه . (الطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٨)
١٠٦	١٤١٩	

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
٢ — كنه حسن النية في جريمة قذف الموظفين : هو أن يكون الطعن عليهم صادرا عن سلامة نية أى عن اعتقاد بصحة وقائع القذف ولخدمة المصلحة العامة لا عن قصد التشهير والتجريح شفاء لضغائن أو دوافع شخصية . (الطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٨)	١٠٦

قرارات وزارية

راجع : قانون .

(القاعدة رقم ١٦٤ بالصحيفة رقم ٨٧٤ ع ٢) .

قصد احتمالى

راجع : رابطة سببية .

(القاعدة رقم ١٥٢ بالصحيفة رقم ٨٠٦ ع ٢)

قصد جنائى

١ — إن دعوى الطاعن بجهله بحقيقة ما أجراه من تعديل فى البناء وهل يرقى أو لا يرقى إلى مرتبة الإنشاء . جهل مركب من جهل بالقانون وبالواقع . أثره على إنتفاء القصد الجنائى ؟

(الطعن رقم ١٣٥٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١)

٢ — القصد الجنائى فى جريمة إهانة موظف عمومى بالقول والإشارة : توافره بتعمد توجيه الألفاظ التى تحمل معنى الإهانة إلى الموظف سواء أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها .

(الطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ — البحث في أمر الإباحة المستمدة من التنظيم القانوني لتداول السلعة أو في انتفاء القصد الجنائي لقيام المبرر المشروع لدى تاجر التجزئة في التزامه حد التوزيع المعقول بين عملائه للسلعة موضوع الطلب. لا محل له إلا إذا انتفى من جانبه حبس السلعة من التداول أصلا ولم يمتنع عن البيع لذات الامتناع قصدا .
٤٨٧	٢٤٩٣	(الطعن رقم ٧٢٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٥)
		٤ — جريمة التعدي المنصوص عليها في المادة ٤٠ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . لا يلزم لقيامها توافر قصدا جنائيا خاصا . كفاية توافر القصد الجنائي العام .
		تحدث الحكم استقلا لا عن القصد الجنائي في تلك الجريمة . غير لازم . طالما أن المتهم لم يجادل في شأنه . وكانت واقعة الدعوى كما أثبتها الحكم تكشف عن توافره لديه .
٦٣٢	٢٤١١٣	(الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٦)
		٥ — مثال لتسبيب قاصر على توافر القصد الجنائي في جريمة الإمتناع عن تخفيض الأجرة .
٦٥٤	٢٤١١٨	(الطعن رقم ٦١١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٧)
		٦ — القصد الجنائي في جريمة إحراز المفرقات . تحققه بثبوت علم المحرز بأن ما يحوزه مفرق أو ما يدخل في تركيبه . إثبات نيته في استعمال المفرق في التخريب والإتلاف . غير ضروري . لا شأن للقصد الجنائي بالبائع على الإحراز .
٦٥٨	٢٤١١٩	(الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣)
		٧ — جريمة صنع خبز مخالف للمواصفات المعتادة . قيامها لا يتطلب توافر قصدا جنائيا خاصا .
٨٤٢	٢٤١٥٩	(الطعن رقم ٨٥١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٨ — القصد الجنائي في جريمة إحراز أو حيازة المخدر . ما هيته : هو علم المحرز أو الحائز بأن ما يحزره أو يحوزه من المواد المخدرة .
٩١٨	٣٤١٦٩	... (الطعن رقم ١١٨٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/٤) ... عدم التزام المحكمة بالتحدث عن هذا الركن استقلالا .
		٩ — جريمة الإلتلاف . طبيعتها : جريمة عمدية . القصد الجنائي فيها . تحققه : بتعمد الجاني ارتكاب الفعل المنهي عنه ، واتجاه إرادته إلى إحداث الإلتلاف ، وعلمه بأنه يحدثه بغير حق . ضرورة تحدث الحكم عنه استقلالا أو أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه وإلا كان قاصرا .
٩٦٨	٣٤١٧٩	... (الطعن رقم ١٣٧٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/١٧) ... ١٠ — القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة . عدم تحقيقه بمجرد التأخر في الوفاء أو بتصرف المتهم في الشيء المسلم إليه . وجوب اقتران ذلك بانصراف نية الجاني إلى إضافة المال إلى ملكه واختلاسه لنفسه إضرارا بصاحبه .
		خلو الحكم من استظهار ركن القصد الجنائي . قصوره .
٩٨٥	٣٤١٨٣	... (الطعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/١٨) ... ١١ — جريمة خيانة الأمانة . القصد الجنائي فيها . توافره : بتصرف الحائز في المال المسلم إليه على وجه الأمانة بنية إضاعته على ربه ولو كان هذا التصرف بتفسير حيازته الناقصة إلى ملكية كاملة مع بقاء عين ما تسلمه تحت يده .
١٠٥٣	٣٤١٩٨	... (الطعن رقم ١٠١٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/١) ...

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
١١١٥	٣٤٢٠٩	١٢ — إصدار الساحب أمرا بعدم الدفع . كفايته لتوافر القصد الجنائي في جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد . لا عبرة بالأسباب التي دفعته إلى إصداره . (الظن رقم ١٢٧٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٢١)
١٢٢٧	٣٤٢٣٤	١٣ — المادة ٣٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ لا تستلزم قصدا خاصا من الاحراز . توافر أركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائي العام . النقل في حكم المادة ٣٨ سالفه الذكر : هو فعل مادي لا ينطوى في ذاته على قصد خاص . (الظن رقم ١٣٤١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/١٢)
١٢٧٩	٣٤٢٤٥	١٤ — القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة . تحدث الحكم عنه صراحة واستقلالاً . غير لازم . كفاية استخلاصه ضمنا . (الظن رقم ١٢٧٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٠)
<hr/>		
<h3>قضاه</h3> <hr/>		
١٢٢٠	٣٤٢٣٢	الحظر المنصوص عليه في المادة ١٠٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية إنما يكون بالنسبة للقضاة من بعد تعيينهم . عدم مريانه على إجراءات التحقيق أو رفع الدعوى التي اتخذت ضد أحدهم قبل ذلك . (الظن رقم ١١٦٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

قمح

على أصحاب المطاحن والمسؤولين عن إدارتها تنقية الحبوب قبل طحنها تنقية تامة من المواد الغريبة الضارة ، أما المواد الغريبة غير الضارة فيجب ألا تزيد نسبتها في حبوب القمح قبل طحنها عن ٢ ٪ . ليس لهم إضافة الزوائد (الردة بنوعيتها) إلى حبوب القمح الجارى طحنها بالقواديس .

عدم افصاح الحكم في مدوناته عن ماهية الشوائب الضارة التى كشف عنها التحليل . قصور .

(الطعن رقم ١٧٣٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٥) ... ٣٤٢٣٠ ١٢١١

قمار

شروط تطبيق المادة ٣٥٢ عقوبات المعدلة ؟ فتح المحل لألعاب القمار ، وإعدادده لدخول من يشاء من الناس بغير قيد أو شرط .

(الطعن رقم ٢١١٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٤) ... ١٤٥٨ ٢٩٥

قوة الشيء المقضى

١ — الحكم الجنائى الصادر فى جريمة من الجرائم يقيد المحكمة التى تفصل فى دعوى البلاغ الكاذب عن الواقعة التى كانت محل الجريمة من حيث ما سبق أن فصل فيه من صحة البلاغ وكذبه . مثال .

(الطعن رقم ١٩٨٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٧) ... ١٤٤٦ ٢٣٦

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ — اتحاد السبب في الدعويين — كشرط للحجية — مقتضاه أن تكون الواقعة التي يحاكم المتهم عنها هي بعينها الواقعة التي كانت محلا للحكم السابق. كون الواقعة الثانية من نوع الواقعة الأولى ، أو اتحادها معها في الوصف القانوني ، أو كون الواقعتين كلتاهما حلقة من سلسلة وقائع متماثلة ارتكبتها المتهم لغرض واحد . غير كاف للقول بوحدة السبب .
		متى يصح القول بوحدة الغرض ؟ عند اتحاد الحق المعتدى عليه .
		جواز اختلاف السبب على الرغم من وحدة الغرض .
٥٤١	٢٤٩٧	(الطنن رقم ٣٢٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢)
		٣ — حجية الشيء المحكوم فيه لا ترد إلا على منطوق الحكم والأسباب المكمل له .
١٢٥٣	٣٤٢٤٠	(الطنن رقم ١٣٠٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/١٣)
		راجع أيضا : نقض .
		(القاعدة رقم ١١١ بالصحيفة ٢٤٦١٩)
		(ك)
		كلاب
		العقوبة المقررة لجريمة الجرح الخطأ أشد من تلك المقررة لجريمة ترك كلب بالطريق دون مقود أو كمامة .
٥٣٥	٢٤٩٦	(الطنن رقم ١٢٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

(م)

مؤسسة عامة . مأمورو الضبط القضائي .
مبان . مجارى . محكمة . محال عامة . محررات
رسمية . محضر الجلسة . محكمة إستئنافية .
محكمة الإحالة . محكمة الأحداث . محكمة
الجنايات . محكمة الموضوع . مسئولية جنائية .
مسئولية مدنية . مستشار الاحالة . مشرف .
مصادرة . مضاهاة . معارضة . مفرقات .
مكافحة أمية . ملاهى . مواد مخدرة . موانع
العقاب . موطن . موظفون عموميون

مؤسسة عامة

خضوع العاملين في المؤسسات العامة لأحكام القوانين والنظم
السارية على موظفي الدولة .

(الطعن رقم ١١٥٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٥) ... ٢٤٨٩ ٤٦٨
(والسين رقم ١٩٦٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٦) ... ٢٤٩٥ ٥٣٠

مأمورو الضبط القضائي

تحديدهم :

١ — اعتبار القانون رقم ٩ لسنة ١٩٠٥ — في شأن منع
تهريب البضائع — كافة موظفي الجمارك وعملها
من رجال الضبطية القضائية أثناء قيامهم بتأدية وظيفتهم .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>تأكيد الشارع هذه الصفة لهم في المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة وفي القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ بأحكام التهريب الجمركي . القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك قضى في المادة ٢٥ منه باعتبار موظفي الجمارك الذين يصدر بتحديد وظيفتهم قرار من وزير الخزانة من مأموري الضبط القضائي في حدود اختصاصهم . هذا القانون لم يبلغ القانون ٩ لسنة ١٩٠٥ فظلت أحكامه نافذة وسارية المفعول . بقاء صفة الضبط القضائي التي أسبغها على موظفي وعمال الجمارك أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم إلى أن يصدر قرار من وزير الخزانة استنادا إلى القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ فينحسر عمن لم ترد وظيفته به صفة مأمور الضبط القضائي بينما تستمر هذه الصفة بالنسبة إلى كل موظف أدرج عمله في ذلك القرار باعتباره قرارا كاشفا ومحددا للوظائف التي يعتبر العاملون فيها من مأموري الضبط القضائي .</p>
٥٦٣	٢٤١٠١	<p>(الطعن رقم ٩١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٣)</p> <p>٢ — رجل الشرطة من رجال السلطة العامة وليس من مأموري الضبط القضائي . ليس له أن يجري قبضا أو تفتيشا . كل ماله هو إحصار الجاني في الجرائم المتلبس بها وتسليمه إلى أقرب مأمور ضبط قضائي .</p>
٦١٣	٢٤١١٠	<p>(الطعن رقم ٤٠٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٦)</p> <p>٣ — ضباط مكتب حماية الأحداث من مأموري الضبط القضائي . انبساط اختصاصهم على ما يرتكبه الأحداث من جرائم وامتداده إلى غيرهم من غير الأحداث حماية هؤلاء ومكافحة لاستغلالهم استغلالا غير مشروع أو تحريضهم على البغاء أو النسول أو ارتكاب الجرائم .</p>
٩٠٣	٣٤١٦٦	<p>(الطعن رقم ١٢٩٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/٣)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
١٠٣٧	٣٤١٩٥	٤ — مخبر الجمارك من مأموري الضبط القضائي بوصف كونه موظفا في مداول المادة ٦ من القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ (الطن رقم ١٢٦٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/٣١)
		اختصاص مأمور الضبط القضائي :
		١ — الواجبات المفروضة على مأموري الضبط القضائي في دوائر اختصاصهم : قبول التبليغات والشكاوى التي ترد إليهم بشأن الجرائم وقيامهم بأنفسهم أو بواسطة رؤسهم بإجراءات التحريرات اللازمة عن الوقائع التي يعلمون بها واستحصاهاهم على جميع الإيضاحات والاستدلالات المؤدية لثبوت أو نفي الوقائع المبلغ بها إليهم أو يشاهدونها بأنفسهم .
٥	١٤٢	(الطن رقم ١٧٦١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٣)
		٢ — القيود الواردة على حق رجال الضبط القضائي في إجراء القبض والتفتيش بالنسبة إلى السيارات انصرافه إلى السيارات الخاصة بالطرق العامة . عدم جواز تفتيشها أو القبض على ركبها إلا في الأحوال الاستثنائية التي رسمها القانون طامسا في حيازة أصحابها .
٥	١٤٢	(الطن رقم ١٧٦١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٣)
٩٥١	٣٤١٧٦	(والطن رقم ١٠١٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/١٧)
		٣ — مجرد إيقاف مأمور الضبط القضائي لسيارة معدة للايجار وهي سائرة في طريق عام بقصد تنفيذ القوانين واللوائح في شأنها أو اتخاذ إجراءات التحري للبحث عن مرتكبي الجرائم في دائرة اختصاصه . عدم اعتباره قبضا .
٥	١٤٢	(الطن رقم ١٧٦١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٣)
٩٥١	٣٤١٧٦	(والطن رقم ١٠١٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/١٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٤ — التفتيش الذى تجريه النيابة أو تأذن بإجرائه فى مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه . شرط صحته : أن يكون رجل الضبط القضائى قد علم من تحريات واستدلالاته بوقوع جريمة معينة من شخص معين وأن يكون هناك من الدلائل والأمارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص قدر يبرر تعرض التحقيق لحرية ولحرمة مسكنه فى سبيل كشف مبلغ اتصاله بتلك الجريمة . تولى رجل الضبط القضائى التحريات بنفسه أو معرفته الشخصية السابقة بالشخص المطلوب الإذن بتفتيشه . غير واجب قانونا . له الاستعانة فى ذلك بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين .
٥٠	١٤٩	(الطن رقم ١٧٧٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٧/١/١٩٦٦) ٥ — إسباغ المادة ٤٩ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها صفة مأمورى الضبطية القضائية على مديرى إدارة مكافحة المخدرات وأقسامها وفروعها ومعاونيها من الضباط والكونستبلات والمساعدين الأول والمساعدين الثانين فيما يختص بالجرائم المنصوص عاها فى هذا القانون .
		سلطات مأمورى الضبطية القضائية فى البحث عن الجرائم ومركبيها وجمع الاستدلالات اللازمة للتحقيق ؟
١٣٤	١٤٢٤	(الطن رقم ١٨٩١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٦٦) ٦ — لا أثريب على مأمورى الضبط القضائى ومروسيهم فيما يقومون به من التحرى عن الجرائم بقصد اكتشافها ولو اتخذوا فى سبيل ذلك التخفى وانتحال الصفات حتى يأنس الجانى لهم ويأمن جانبهم . طالما أن إرادة الجانى تبقى حرة ولم يقع من رجال الضبط تحريض على ارتكاب الجريمة .
١٣٤	١٤٢٤	(الطن رقم ١٨٩١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٦٦)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		٧ — الأحوال التي يجوز فيها لمأمور الضبط القضائي تفتيش غير المتهم الموجود في المكان المأذون له بتفتيشه : وجود قرائن قوية على أنه يخفي شيئاً يفيد في كشف الحقيقة ، أو كان وجوده ينم عن احتمال اشتراكه في الجريمة ، أو كانت الأحوال التي أحاطت به توحى بأن له اتصالاً بها بحكم ظاهر صلته بالمتهم الضالع فيها .
١٧٥	٣٢ ع ١٤	(الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢١)
		٨ — الأمر الذي يصدره الضابط إلى بعض رجال القوة المرافقة له بالتحفظ على أفراد أسرة المتهم المأذون بتفتيش شخصه ومنزله ومن يتواجدون معهم . طبيعته : إجراء تنظيمي تقتضيه ظروف الحال تمكينا للضابط من أداء المأمورية المنوط بها .
١٧٥	٣٢ ع ١٤	(الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢١)
		٩ — تلقى مأمور الضبط القضائي نبأ جريمة الرشوة من الغير. عدم كفايته لقيام حالة التلبس بها . ما دام هو لم يشهد أثراً من آثارها يذنب بذاته عن وقوعها . مثال .
٢٢١	١٤٤٢ ع ١٤	(الطعن رقم ٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١)
		١٠ — للضباط العاملين بمصلحة الأمن العام وفي شعب البحث الجنائي بمديرية الأمن العام بما فيهم ضباط مكاتب المباحث الجنائية بالأقسام والبنادر والمراكز مختلف رتبهم — سلطة الضبط بصفة عامة وشاملة جميع أنواع الجرائم حتى ما كان منها قد أفردت له مكاتب خاصة — هذه الولاية مصدرها نص المادة ٢٣ لإجراءات . الأحكام التي تضمنها قرار وزير الداخلية رقم ١١٥ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقرار رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم مصلحة الأمن العام وفروعها وكذلك القانون ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>في شأن نظام هيئة البوليس - أحكام نظامية - لا شأن لها بأحكام الضبط القضائي التي تكفل قانون الإجراءات بتنظيمها . لا محل للقياس بين وضع ضباط مكاتب المباحث الجنائية وبين وضع أعضاء النيابة الذين يلحقون بنيايات تختص بنوع معين من الجرائم . حلة ذلك : هذه النيايات أنشئت بمقتضى قرارات من وزير العدل يصدرها بناء على تفويض تشريعي من قانون الإجراءات والسلطة القضائية .</p> <p>(الطن رقم ٤٨٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٣٠) ٢٤١٣١ ٧٠٨</p> <p>١١ - الاستجواب . ما هيته : هو مجابهة المتهم بالأدلة المختلفة قبله ومناقشته مناقشة تفصيلية كما يفندها إن كان منكرا للتهمة أو يعترف بها .</p> <p>لمأمور الضبط القضائي أثناء جمع الاستدلالات سؤال المتهمين عن التهم المسندة إليهم . ليس له استجوابهم .</p> <p>(الطن رقم ٧٢٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٢١) ٢٤١٦٢ ٨٦٢</p> <p>١٢ - إرسال مأمور الضبط القضائي الشهود إلى النيابة العامة بعد جمعه للاستدلالات غير واجب .</p> <p>(الطن رقم ٧٢٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٢١) ٢٤١٦٢ ٨٦٢</p> <p>١٣ - لمديرى إدارة مكافحة المخدرات وأقسامها وفروعها ومعاونيها من الضباط والكونسقبالات والمساعدين الأول والثانيين صفة مأمورى الضبطية القضائية فى جميع أنحاء الجمهورية فى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون .</p> <p>(الطن رقم ١١٨٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/٤) ٣٤١٦٩ ٩١٨</p> <p>راجع أيضا : استيقاف .</p> <p>(القاعدة رقم ١٧٢ بالصحيفة رقم ٩٣٢ ع ٣)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

وتفتيش .

(القاعدتين ٢٢١، ١٩٦ بالصحيفتين ١٠٤٤ و ١١٧٣ ع ٣) .

وتلبس .

(القاعدة رقم ٢٢١ بالصحيفة رقم ١١٧٣ ع ٣)

مبان

راجع : بناء .

مجارى

راجع : وصف التهمة .

(القاعدة رقم ٧٧ بالصحيفة رقم ٣٩١ ع ٣)

محاكمة

راجع : إجراءات المحاكمة .

محال عامة

١ — جريمة إدارة محل عمومي بدون ترخيص . جريمة

مستمرة .

(الطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٨) ... ٣٧ ع ١٤ ٢٠٣

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
١٠٩٤	٣٤٢٠٥	٢ — جريمة إدارة محل عام سبق غلقه . طبيعتها : جريمة مستمرة . (الطعن رقم ١٢٥١، ١٢٥٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٤/١١/١٩٦٦) ...

محركات رسمية

راجع : تزوير .

(القاعدة رقم ١٥٠ بالصحيفة رقم ٢٤٧٩٤)
(والقاعدة رقم ٢٤٣ بالصحيفة رقم ١٢٦٧ ع ٣)

محضر الجلسة

١ — مجرد عدم توقيع رئيس المحكمة وكاتبها على كل صفحة من صفحات محاضر الجلسات الاستئنافية لا يربط بطلانا في الإجراءات .

(الطعن رقم ٣٩٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٢٠/٦/١٩٦٦) ٨٣٣ ٢٤١٥٧

٢ — الحكم يكمل محضر الجلسة في إثبات ما تم أمام المحكمة من إجراءات . علة ذلك ؟

(الطعن رقم ١٣٦٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٣/١٠/١٩٦٦) ٩٠٨ ٣٤١٦٧

٣ — الإحالة — بالنسبة إلى البيانات الخاصة بالإجراءات التي تمت أمام المحكمة — إلى محضر جلسة سابق لهيئة أخرى خلاف تلك التي أصدرت الحكم . لا عيب فيه . علة ذلك ؟

(الطعن رقم ١٣٦٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٣/١٠/١٩٦٦) ٩٠٨ ٣٤١٦٧

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٤ — خلو محضر الجلسة من إثبات دفاع الخصم بالتفصيل . لا يعيب الحكم . على الخصم إن كان يهمله تدوين أمر معين أن يطلب صراحة إثباته في هذا المحضر . (الطعن رقم ١٢٧٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٢١) راجع أيضا : إجراءات المحاكمة . (القاعدة رقم ٣٩ بالصحيفة رقم ٢١١ ع ١٤)
		محكمة استئنافية
		الاجراءات أمامها :
		١ — للمحكمة الاستئنافية إذا ألغت عقوبة الحبس أن تبدلها مهما قلت مدتها بالغرامة مهما بلغ قدرها . ليس في ذلك تشديد للعقوبة إذا كان هو المستأنف وحده . (الطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٨)
١٠٦	١٤ ١٩	٢ — الأصل أن المحكمة الاستئنافية لا تجرى تحقيقا في الجلسة . حقها في هذا النطاق مقيد بوجوب مراعاتها مقتضيات حق الدفاع . وجوب سماعها الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة ، واستيفاء كل نقص آخر في اجراءات التحقيق . المادة ١٣٤ إجراءات .
١٨٥	١٤ ٣٣	(الطعن رقم ١٧٥٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٢٢)
٢١١	١٤ ٣٩	(والطعن رقم ١٩٧٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٨)
٢٤٧	١٤ ٤٩	(والطعن رقم ١٩٨٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٧)
٣٠٣	١٤ ٦٠	(والطعن رقم ١٨١٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٥)
٣١٧	١٤ ٦٢	(والطعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٥)
١٠٤٩	٣٤ ١٩٧	(والطعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/٣١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ - على المحكمة الاستئنافية وضع تقرير مستوف بواسطة أحد أعضائها يتلى في الجلسة .
٢١١	٣٩ ع ١	(الطعن رقم ١٩٧٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٨)
		٤ - إثبات تلاوة تقرير التلخيص في ورقة الحكم . عدم جواز إثبات عكس ذلك إلا بالطعن بالتزوير .
٢١١	٣٩ ع ١	(الطعن رقم ١٩٧٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٨)
		٥ - معارضة المتهم أمام محكمة أول درجة في الحكم الصادر منها ضده . قضاء هذه المحكمة بعدم قبول المعارضة . انتهاء المحكمة الاستئنافية إلى بطلان الحكم المعارض فيه أمام محكمة أول درجة . عليها إحالة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل في المعارضة .
٣٤٣	٦٨ ع ١	(الطعن رقم ١٧٧٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٢)
		٦ - حجز المحكمة القضية للحكم . عدم التزامها بإعادتها إلى المرافعة لإجراء تحقيق فيها .
٤٦٠	٨٨ ع ٢	(الطعن رقم ٧٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/١٩)
		٧ - محكمة ثاني درجة تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق . هي لا تجرى من التحقيق إلا ما ترى لزوما لإجرائه . عدم التزامها إلا بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة . تقرير المحكمة من تلقاء نفسها بسماع أحد الشهود . قرار تحضيري صادر منها في صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة . لها العدول عنه .
٤٦٠	٨٨ ع ٢	(الطعن رقم ٧٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/١٩)
٧٢٦	١٣٤ ع ٢	(والطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٣١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٧٠٥	٢٤١٣٠	٨ — على المحكمة الاستئنافية إذا رأت القضاء في المعارضة بتأييد الحكم الغيابي الصادر بإلغاء حكم البراءة أن تذكر في حكمها أنه صدر بإجماع آراء القضاة وإلا كان باطلا . (الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٣٠)
		٩ — تقرير الاستئناف هو المرجع في تعرف حدود ما استؤنف بالفعل من أجزاء الحكم . استئناف النيابة العامة وإن كان لا يتخصص بسببه إلا أنه يتحدد حتما بموضوعه . المحكمة الاستئنافية لا تتصل بغير الموضوع الذي طرح لديها بموجب تقرير الاستئناف ، مهما شاب ما لم يطرح من الموضوعات الأخر عن عيب الخطأ في القانون . مثال . (الطعن رقم ٦٣٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٦)
٧٤٧	٢٤١٣٨	١٠ — نطاق الاستئناف يتحدد بصفة رافقه . استئناف النيابة العامة لا ينقل النزاع أمام المحكمة الاستئنافية إلا في خصوص الدعوى الجنائية فحسب . تصدى المحكمة الاستئنافية للدعوى المدنية والأمر بإحالتها إلى المحكمة المدنية المختصة رغم صيرورة القضاء برفضها نهائيا بعدم الطعن عليه من المدعية بالحقوق المدنية . مخالف للقانون . (الطعن رقم ٧٣٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/١٣)
٨٠٢	٢٤١٥١	١١ — ليس للدعى المدني استئناف الحكم الصادر ضده إذا كان التعويض المطالب به لا يربو على النصاب النهائي للقاضي الجزئي . الطعن بالنقض في هذا الحكم يكون ممتنعا . (الطعن رقم ٨٨٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/١٤)
٨١٢	٢٤١٥٢	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

محكمة الإحالة

١ - نقض الحكم وإعادة المحاكمة . أثره : إعادة الدعوى إلى محكمة الإحالة بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المنقوض .
عدم تقيد هذه المحكمة بما ورد في الحكم الأول ولا بحكم النقض في شأن تقدير وقائع الدعوى بكامل حريتها .

(الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/١٦) ٢٤١١١ ٦١٩

٢ - النعى على حكم محكمة الإحالة بمجرد مخالفته اتجاهها ورد في حكم محكمة النقض في شأن تقدير وقائع الدعوى . غير صحيح .
ضرورة أن يكون محل المخالفة صالحا بذاته لأن يكون وجهها للطعن على الحكم .

(الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/١٦) ٢٤١١١ ٦١٩

محكمة الأحداث

راجع : اختصاص .

(انقادة رقم ١٤٥ بالصحيفة رقم ٢٤٧٧٥)

محكمة الجنايات

الاجراءات أمامها :

١ - إعلان المتهم لحضور جلسة المحاكمة أمام محكمة الجنايات
لأقل من الأجل المحدد قانونا . لا أثر له في صحة الإعلان .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		للمتهم أن يطلب أجلا لتحضير دفاعه ، وعلى المحكمة إجابته وإلا كانت إجراءات المحاكمة باطلة .
٣٢٩	٦٤ ع ١	(الطن رقم ٩٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢١)
		٢ — المواعيد الخاصة بتكليف المتهم بالحضور أمام مرحلة الإحالة ومحكمة الجنايات . تقريرها لمصلحة المتهم نفسه . سكوته عن التمسك بعدم مراعاتها أمام محكمة الموضوع . اعتباره متنازلا عنها .
٣٢٩	٦٤ ع ١	(الطن رقم ٩٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢١)
		٣ — قعود الطاعن عن سلوك الطريق الذي رسمه قانون الإجراءات لسماع شهوده — الذين لم تدرج أسمائهم في قائمة الشهود — أمام محكمة الجنايات . لا تريب على المحكمة إن هي فصلت في الدعوى دون سماعهم .
٦٥٨	١١٩ ع ٢	(الطن رقم ٢٩٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣)
٨٠٦	١٥٢ ع ٢	(الطن رقم ٨٥٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/١٤)
		٤ — المحاكمات الجنائية تقوم أساسا على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بالجلسة في مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود إثباتا ونفيا مادام سماعهم ممكنا . القانون — حين رسم الطريق الذي يتبعه المتهم في إعلان الشهود الذين يرى مصلحة في سماعهم أمام محكمة الجنايات — لم يتجه إلى الإخلال بتلك الأسس الجوهرية .
		طلب المدافع عن الطاعن استدعاء باقي شهود الواقعة — الذين أشار إليهم شاهد الإثبات لأول مرة في شهادته بجلسة المحاكمة — لسماع أقوالهم . عدم إجابة هذا الطلب وإغفال الحكم الرد عليه . عيب .
٧٨٧	١٤٨ ع ٢	(الطن رقم ٧١٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/١٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٥ - إعادة المحاكمة الجنائية طبقا لنص المادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية . طبيعتها : هى بمثابة محاكمة مبتدأة . أثر ذلك : لمحكمة الإعادة الفصل فى الدعوى بكامل حريتها غير مقيدة بشيء مما جاء بالحكم الغيابي .</p> <p>(الطعن رقم ١٢٥٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/١٤)</p> <p>حقها فى إقامة الدعوى الجنائية :</p> <p>١ - حق محكمة الجنايات فى إقامة الدعوى الجنائية عن جنائية أو جنحة مرتبطة بالتهمة المعروضة عليها استثناء من مبدأ الفصل بين سلطتى الاتهام والمحاكمة . هذا الحق محدود بتحريك الدعوى أمام سلطة التحقيق أو المستشار المندوب لتحقيقها من بين أعضاء الدائرة التى تصدرت لها . للجهة التى تجرى التحقيق حرية التصرف فى الأوراق حسبما يترأى لها .</p> <p>(الطعن رقم ٨٩٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣)</p> <p>٢ - على محكمة الجنايات تأجيل الدعوى الأصلية حتى يتم التصرف فى الدعوى الجديدة التى تصدرت لها . عليها إذا أحيلت إليها وكانت مرتبطة بالدعوى الأصلية ارتباطا لا يقبل التجزئة أن تحيل الدعويين معا إلى محكمة أخرى .</p> <p>(الطعن رقم ٨٩٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣)</p> <p>راجع أيضا : اختلاس .</p> <p>(القاعدة رقم ٢١١ بالصحيفة رقم ١١٢٥ ع ٣)</p>
١٠٩٨	٣٤٢٠٦	
٦٨٩	٢٤١٢٧	
٦٨٩	٢٤١٢٧	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	محتوى
		محكمة الموضوع
		سلطتها في تقدير الدليل :
		١ - الشهادة المرضية دليل من أدلة الدعوى . خضوعها
		لتقدير محكمة الموضوع . الأسباب التي من أجلها رفضت المحكمة
		التعويل على تلك الشهادة . خضوعها لرقابة محكمة النقض
٤٥	١٤٨	(الطعن رقم ١٩٠٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١٠) ...
٦٦٤	٢٤١٢٠	(والطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣) ...
		٢ - القول كقاعدة عامة ببطلان اعتراف المتهم أمام النيابة
		استنادا إلى مجرد بطلان القبض والتفتيش السابقين عليه . غير
		صحيح . للمحكمة الأخذ بهذا الاعتراف متى تبينت من الوقائع
		والأدلة المطروحة عليها أنه صدر مستقلا عن القبض والتفتيش .
٥٠	١٤٩	(الطعن رقم ١٧٧٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١٧) ...
		٣ - لمحكمة الموضوع إطراح أية ورقة غير جديرة بثقتها .
٢٧٨	١٤٥٥	(الطعن رقم ١٣٨٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٨) ...
		٤ - لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تكوين عقيدتها مما
		تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى بما في ذلك القرائن .
		لها استخلاص الحقائق القانونية من كل ما يقدم إليها من أدلة
		ولو كانت غير مباشرة .
٢٨٦	١٤٥٦	(الطعن رقم ٢٠٩٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/١٤) ...
٧٩٤	٢٤١٥٠	(والطعن رقم ٧٣١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/١٣) ...
		٥ - تقدير أدلة الصورية . موضوعي .
٦٩٥	٢٤١٢٨	(الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢٤) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٧٣٧	٢٤١٣٦	٦ — لمحكمة الموضوع الأخذ بتعرف الشهود على المتهم ولولم يجر عرضه في جمع من أشباهه . ما دامت قد اطمأنت إليه . (الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٦)
٧٤٣	٢٤١٣٧	٧ — لمحكمة الموضوع الأخذ باعتراف المتهم في أية مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة ولو عدل عنه بعد ذلك ، متى اطمأنت إليه . (الطعن رقم ٦٣٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٦)
٩٦٣	٣٤١٧٨	٨ — حق محكمة الموضوع في تجزئة أقوال الشهود . حده : أن يكون فيما يمكن فيه التجزئة بأسباب خاصة بمتهم أو متهمين بذواتهم لا باعتبارات عامة تنصرف إلى كل المتهمين وتصدق في حقهم جميعا ، وبشرط أن لا تمسخ المحكمة تلك الأقوال بما يحيلها عن معناها ويحرفها عن مواضعها . مثال . (الطعن رقم ١٠٣١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/١٧)
		سلطانها في تقدير آراء الخبراء :
٩٤	١٤١٧	٢ — تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات . أمر موكل إلى محكمة الموضوع . (الطعن رقم ١٨٦٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٧)
٣٠٨	١٤٦١	(والطعن رقم ١٨٧٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٥)
١٠٦١	٣٤١٩٩	(والطعن رقم ١١٩٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/١)
٣٠٨	١٤٦١	٢ — للمحكمة الجزم بما لم يجزم به الأطباء في تقاريرهم . متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكده لديها . (الطعن رقم ١١٧٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

راجع أيضا : تفتيش .

(القاعدة رقم ٩ بالصحيفة رقم ١٤٥٠) .

وحكم .

(القواعد ٥ و ٢٣ و ٦٢ بالمحائف ٢٥ و ١٢٩

و ١٤٣١٧)

سلطتها في تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى :

١ — الدفاع الشرعى : هو استعمال القوة اللازمة لرد الاعتداء .

تقدير التناسب بين القوة وبين الاعتداء . موضوعى .

(الطعن رقم ٨٠٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٩) ١٠٥ ع ٢ ٥٨٦

٢ — تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى

أو انتفاؤها . موضوعى .

(الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٦) ١٤٢ ع ٢ ٧٦٢

(والطعن رقم ١٤٤٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/١١) ١٧٤ ع ٣ ٩٣٩

سلطتها في تقدير جدية الطعن بالتزوير :

الطعن بالتزوير في ورقة مقدمة في الدعوى من وسائل الدفاع
التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع . للمحكمة ألا تحقق الطعن بنفسها
و ألا تحيله إلى النيابة العامة و ألا توقف الفصل في الدعوى
الأصلية إذا قدرت أن الطعن غير جدى .

(الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٢١) ١٦٢ ع ٢ ٨٦٢

سلطتها في تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه
جنائيا أو مدنيا :

تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا .

موضوعى .

(الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٦) ١١١ ع ٢ ٦١٩

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		سلطتها في تقدير علاقة السببية :
		علاقة السببية في المواد الجنائية . تقديرها موضوعي .
٨٠٦	١٥٢ ع ٢	(الطعن رقم ٨٥٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/١٤)
		مسئولية جنائية
		١ — تصدى المحكمة لبحث توافر عناصر الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ أو انتفاء مقوماته إنما يكون بعد إسباغها الوصف القانوني الصحيح على الواقعة . مثال .
٥	١٤٢	(الطعن رقم ١٧٦١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٣)
		٢ — جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد . مسؤولية الجاني عنها . سواء ارتكبها وحده أو مع غيره .
٢٥	١٤٥	(الطعن رقم ١٦٤١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٤)
		٣ — مسؤولية الجاني عن الجريمة التي يرتكبها مع غيره متى توافر ظرف سبق الإصرار أو الترصد . قل نصيبه من الأفعال المكونة لها أو أكثر .
٢٥	١٤٥	(الطعن رقم ١٦٤١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٤)
		٤ — خطأ المجنى عليه لا يسقط مسؤولية المتهم . ما دام أنه لم يترتب عليه انتفاء أحد الأركان القانونية لجريمة القتل الخطأ المنسوبة إلى المتهم .
٢٤٧	١٤٤٩	(الطعن رقم ١٩٨٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٧)
٣١٧	١٤٦٢	(والطعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٥ — مسئولية مدير المحل وصاحبه في ظل أحكام المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ في شئون التموين والقوانين المعدلة له : مسئولية المدير . طبيعتها : فعلية مقررة طبقا للقواعد العامة . مسئولية صاحب المحل . طبيعتها : فرضية . قيامها على افتراض إشرافه على المحل ووقوع الجريمة باسمه وحسابه . عقوبتها الحبس والغرامة إلا إذا أثبت أنه كان غائبا أو استحالت عليه المراقبة فتعذر عليه منع وقوع المخالفة فتكون العقوبة الغرامة فحسب . المراد بالغياب . انقطاعه بالكلية عن الإشراف حتى يستحيل عليه منع وقوع المخالفة .
٢٧٣	١٤٥٤	(الطعن رقم ١٠١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٧)
٢٩٢	١٤٥٧	(والطعن رقم ٢١٠٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٤)
٧٣٢	٢٤١٣٥	(والطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٣١)
		٦ — الصمم والبكم ليس من حالات موانع العتساب أو تخفيف المسؤولية .
٤٥٥	٢٤٨٧	(الطعن رقم ٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/١٩)
		٧ — تقدم متعاطي المواد المخدرة من تلقاء نفسه للصحة للعلاج . عدم جواز إقامة الدعوى الجنائية عليه .
٦٠٨	٢٤١٠٨	(الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٠)
		٨ — تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا . موضوعي .
٦١٩	٢٤١١١	(الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٩ — المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ لم يزوج بين مسئولية صاحب المحل وبين مسئولية مديره . استقلال كليهما في المسئولية التي تقوم على افتراض قانوني مبناه الإشراف على المحل .
٧٢٦	٢٤١٣٤	(الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٣١)
		١٠ — لا شأن لمسئولية مالك البناء المفترضة قبل الغير بتعويضه عن الضرر الذي يحدثه تهدمه بالمسئولية الفعلية للمقاو الذي أنشأه عن إقامته دون مراعاة الأصول الفنية في تشييده .
٧٣٧	٢٤١٣٦	(الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٦)
		١١ — الاعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ قاصر على العقوبات الواردة في المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ .
١١٨٦	٣٤٢٢٤	(الطعن رقم ١٣١٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٥)
		١٢ — عدم التزام المحكمة بتقصي أسباب إعفاء المتهم من العقاب في حكمها . ما لم يدفع به أمامها .
١٢٤٢	٣٤٢٣٧	(الطعن رقم ١٣٥٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/١٢)
		١٣ — مناط الإعفاء من العقاب في مجال تطبيق المادة ٦٢ عقوبات : أن يكون مرجعه جنون أو عاهة في العقل دون غيرهما .
١٢٤٢	٣٤٢٣٧	(الطعن رقم ١٣٥٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/١٢)
		راجع أيضا : تعويض .
		(القاعدة رقم ١١٥ بالصحيفة رقم ٦٣٩ ع ٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

وتموين .

(القاعدة رقم ٢٢٢ بالصحيفة رقم ١١٧٨ ع ٣٤)

وضرب أفضى إلى موت .

(القاعدة رقم ٩٩ بالصحيفة رقم ٥٥١ ع ٢)

مسئولية مدنية

١ - تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه مدنيا .

موضوعي .

(الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/١٦) ١١١ ع ٢ ٦١٩

٢ - الحكم بالتعويض غير مرتبط حتما بالحكم بالعقوبة .
جواز الحكم به في حالة القضاء بالبراءة . شرط ذلك : ألا تكون
البراءة قد بنيت على عدم حصول الواقعة أصلا أو على عدم صحة
إسنادها إلى المتهم أو على عدم كفاية الأدلة على ثبوتها .

(الطعن رقم ١٣٧٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/١٧) ١١٥ ع ٢ ٦٣٩

”مسئولية تقصيرية“ :

”أركانها“

تبيان الحكم عناصر المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر
وعلاقة سببية . لا تثير عليه إن هو لم يبين عناصر الضرر .

(الطعن رقم ١٩٨٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٧) ١٤٤٩ ع ١ ٢٤٧

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		”مسئولية مالك البناء ومسئولية المقاول“ :
		لا شأن لمسئولية مالك البناء المفترضة قبل الغير بتعويضه عن الضرر الذى يحدثه تهدمه بالمسئولية الفعلية للمقاول الذى أنشأه عن إقامته دون مراعاة الأصول الفنية فى تشييده . (الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٦)
٧٣٧	٢٤١٣٦	
		مستشار الاحالة
		١ - الخلاف فى وزن المضبوطات بين ما أثبت فى محضر التحقيق وما ورد فى تقرير التحليل ، وكذلك احتمال اختلاط مضبوطات القضية مع مضبوطات قضايا أخرى . اقتضاء من قضاء الإحالة إجراء تحقيق فى شأنه لاستجلاء حقيقة الأمر فيه قبل القول بأن المضبوطات ليست هى التى أرسلت للتحليل . (الطعن رقم ١١٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢١)
٣٣٩	١٤٦٧	
		٢ - قرار مستشار الإحالة - خطأ - إحالة المتهم إلى محكمة الأحداث رغم ثبوت أن سنه وقت الحادث كانت تزيد على خمس عشرة سنة . قرار فى ظاهره غير منه للخصومة ، إلا أنه سيقابل حتماً بحكم من محكمة الأحداث بعدم اختصاصها . وجوب اعتبار الطعن المقدم من النيابة العامة طلباً بتعيين الجهة المختصة وقبول هذا الطلب على أساس وقوع تنازع سلبي بين مستشار الإحالة وبين محكمة الأحداث وتعيين محكمة الجنايات المختصة للفصل فيها . (الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٧)
٧٧٥	٢٤١٤٥	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

١٢٦٧	٣٤٢٤٣	٣ — انعقاد الاختصاص بنظر التظلم المرفوع عن أمر الحفظ الصادر من النيابة في جنائية لمستشار الإحالة . (الطنن رقم ١٨٧١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/١٩) راجع أيضا : حكم . (القاعدة رقم ١٤٥ بالصحيفة رقم ٧٧٥ ع ٢) . وقبض . (القاعدة رقم ٥٠ بالصحيفة رقم ٢٥٥ ع ١) .
------	--------------	---

مشرف

مهمة المشرف : انحصارها في الرقابة والتوجيه دون أن تتجاوز هذه الحدود إلى الاشتراك في الإدارة . الالتزام بتسليم أموال القاصر عند بلوغه سن الرشد يقع على عاتق الوصى دون المشرف .

٨٢	١٤١٤	(الطنن رقم ١١٦٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١)
----	-------------	---

مصادرة

١ — عقوبة المصادرة المنصوص عليها في المادة ١/١٧ من القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن الإصلاح الزراعي . انصرافها إلى التعويض الذي كان المالك يستحقه مقابل الأرض الواجب الاستيلاء عليها . عدم ورودها على الثمن الذي قد يكون قد سمي في عقود البيع لهذه الأراضي . لا محل للقضاء بتلك العقوبة متى كانت ملكية الأرض قد آلت إلى الدولة بغير مقابل بمقتضى القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ ودون أن يستحق عنها تعويض ما .

٤٤٦	٢٤٨٥	(الطنن رقم ١٨٢٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/١٩)
-----	-------------	--

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٦٢٨	٢٤١١٢	٢ — مجرد حيازة الدخان المغشوش أو المخلوط جريمة في ذاته ، والمصادرة فيها وجوبية . (الطن رقم ٤١٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٦)
		٣ — المصادرة . الغرض منها ؟
٦٣٩	٢٤١١٥	طبيعتها : قد تكون عقوبة اختيارية تكميلية ، أو وجوبية يقتضيها النظام العام ، أو من قبيل التعويضات المدنية في بعض القوانين الخاصة . (الطن رقم ١٣٧٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٧)
٦٣٩	٢٤١١٥	٤ — جعل المشرع الحكم بقيمة الدخان المهرب بديلا عن المصادرة في حالة عدم ضبطه في حكم المادة الرابعة من القانون ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ الذي حل محله القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ . هي بهذه المثابة عقوبة تنطوي على عنصر التعويض . على المحكمة القضاء بها ما دامت تتعلق بشيء خارج بطبيعته عن دائرة التعامل . للجنة عليه صفة في المطالبة بها كتعويض أمام درجات القضاء المختلفة حتى في حالة الحكم بالبراءة . (الطن رقم ١٣٧٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٧)
٦٧٨	٢٤١٢٤	٥ — عقوبة المصادرة المنصوص عليها في المادة ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل . طبيعتها : عقوبة نوعية . وجوب توقيعها مهما تكن العقوبة المقررة لما ترتبط به جريمة حمل السلاح الناري من جرائم أخرى والحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد . (الطن رقم ٤٤١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٦ — حظر حيازة الأسلحة النارية أو إحرازها أو حملها بغير ترخيص . ما سبق أن قررته محكمة النقض من أن الأسلحة غير محرم إحرازها وأنه يجوز الترخيص لبعض الأفراد بحملها أو إحرازها إذا توافرت فيهم شروط خاصة . مجاله : هو عدم جواز الحكم بعقوبة المصادرة في مواجهة الغير حسن النية متى كان مرخصا له قانونا في حيازة السلاح .
٩٣٢	٣٤١٧٢	(الطعن رقم ١٠٠٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/١١)
		راجع أيضا : عقوبة .
		(القواعد أرقام ٢٣ ، ٢٥ ، ٧٣ بالصحائف ١٢٩ ، ١٤٢ ، ١٤٣٧١)
		وتموين .
		(القاعدة رقم ٦٦ بالصحيفة رقم ٣٣٦ ع ١)
		مضاهاة
		١ — عدم تنظيم المضاهاة في نصوص آمرة يترتب على مخالفتها البطلان سواء في قانون الإجراءات أو في قانون المرافعات .
٣٠٣	١٤٦٠	(الطعن رقم ١٨١٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٥)
٧٩٤	٢٤١٥٠	(والطعن رقم ٧٣١ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/١٣)
		٢ — الدفع بتعيب إجراءات المضاهاة التي تمت في المرحلة السابقة على المحاكمة . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .
٧٩٤	٢٤١٥٠	(الطعن رقم ٧٣١ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/١٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	معارضة
		شكل المعارضة :
		شكل المعارضة . تعلقه بالنظام العام . للمحكمة الفصل فيه في أية حالة كانت عليها الدعوى .
		استماع المحكمة عند نظرها المعارضة إلى دفاع الطاعن ثم تأجيلها الدعوى ليقدم دليل الوفاء لا يعتبر فصلا ضمنيا في شكل المعارضة .
١٢٨٢	٢٤٦ ع ٢	(الطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٠)
		قبول المعارضة :
		المعارضة لا تقبل من المدعى بالحقوق المدنية . لا مصلحة للطاعنة (المدعية بالحقوق المدنية) في المنازعة في وصف الحكم بالحضور أو الغيابية .
٢١١	٣٩ ع ١	(الطعن رقم ١٩٧٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٨)
		المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى .
		١ — وجوب إعمال المادة ٢٤١ إجراءات بالنسبة إلى الأحكام الحضورية الاعتبارية الصادرة من محكمة الدرجة الثانية .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		سكوت المطعون ضده عن الدفع بجلسة المعارضة الاستثنائية . بأنه كان معذورا في تخلفه عن شهود الجلسة التي صدر فيها الحكم الغيابي المعارض فيه وتكلمه مباشرة في الموضوع . قضاء الحكم بقبول المعارضة شكلا والفصل في موضوع الدعوى دون تقصي ثبوت قيام هذا العذر والإدلاء برأى في قبوله من عدمه . خطأ في تطبيق القانون .
٣٣٣	١٤ ٦٥	(الطعن رقم ٩٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢١)
		٢ — متى تجوز المعارضة في الحكم الاعتباري ؟ إذا أثبت المحكوم عليه عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم . ميعاد المعارضة : بدؤه من تاريخ إعلان الحكم . هدم جواز الطعن بالنقض في الحكم الحضورى الاعتباري طالما أن المحكوم عليه لم يعلن به أو يعارض فيه .
٣٧١	١٤ ٧٣	(الطعن رقم ١٢٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٨)
		المعارضة في الحكم الغيابي الاستثنائي :
		استئناف النيابة العامة ينقل النزاع كله فيما يتعلق بالدعوى الجنائية لمصلحة طرفيها من المتهم والنيابة . للمحكمة الاستئنافية تأييد الحكم المستأنف أو الغاؤه أو تعديله لمصلحة المتهم أو ضده . للمحكوم عليه المعارضة في الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية غاييا بناء على استئناف النيابة وحدها .
١٠٨٦	٣ ٢٠٣	(الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٧)
		ميعاد المعارضة :
		ميعاد الطعن في الحكم الصادر في المعارضة : بدؤه من يوم صدوره . شرط ذلك : أن يكون عدم حضور المعارض الجلسة

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		التي هينت لنظر معارضته راجعا إلى أسباب لإرادته دخل فيها . تخلفه عن الحضور لأسباب قهرية . ميعاد المعارضة يبدأ من يوم علمه رسميا بالحكم .
٤٥	١٤ ٨	(الطعن رقم ١٩٠٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١٠)
		إعلان المعارضة :
		إعلان المعارض لحضور جلسة المعارضة . وجوب أن يكون الشخصه أو في موطنه . الموطن : هو المكان الذي يقيم فيه الشخص عادة . المكان الذي يباشر فيه الموظف عمله لا يعتبر موطنا .
٢١٨	١٤ ٤١	(الطعن رقم ١٤٣١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١)
		نظر المعارضة والحكم فيها :
		١ — متى يقضى في المعارضة في غيبة المعارض ، باعتبارها كأن لم تكن أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه ؟ إذا كان تخلفه عن الحضور حاصلا بدون عذر وإلا كانت إجراءات المحاكمة معيبة .
		محل نظر العذر القهرى المانع وتقديره . عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بالنقض .
٤٥	١٤ ٨	(الطعن رقم ١٩٠٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١٠)
٢٦٣	١٤ ٥٢	(والطعن رقم ١٩٩٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٧)
		٢ — خلو الشهادة المرضية من بيان نوع المرض ومدة العلاج لا يفيد كذب دعوى الطاعن بأنه كان مريضا . التدليل به وحده على أنه كان في مكنته حضور جلسة المعارضة .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٣٧٥	١٤٧٤	غير صحيح . ليس للمحكمة أن تقضى في المعارضة في غيبته دون سماع دفاعه . (الطن رقم ١٢٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٨)
٧٠٢	٢٤١٢٩	٣ - بطلان الحكم الذى يصدر في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن بناء على إعلان المتهم بلجهة الإدارة أو في مواجهة النيابة العامة . (الطن رقم ٣٧٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢٤)
٧٠٢	٢٤١٢٩	٤ - إعلان المعارض بواسطة قلم الكتاب وقت تقريره بالمعارضة بالجلسة التى حددت أولا لنظر معارضته . إنتهاء أثره بعدم حضوره تلك الجلسة وعدم صدور حكم في غيبته . الحكم في معارضته بعد ذلك بناء على إعلانه بلجهة الإدارة لجلسة تالية . غير صحيح . (الطن رقم ٣٧٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢٤)
٧٠٢	٢٤١٢٩	٥ - على المحكمة الاستئنافية إذا رأت القضاء في المعارضة بتأييد الحكم الغيابي الصادر بالغاء حكم البراءة أن تذكر في حكمها أنه صدر باجماع آراء القضاة وإلا كان باطلا . (الطن رقم ٤٧٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٣٠)
٧٠٥	٢٤١٣٠	...
مفرقات		
٦٥٨	٢٤١١٩	القصد الجنائي في جريمة إحراز المفرقات . تحققه بثبوت علم المحرز بأن ما يحوزه مفرق أو مما يدخل في تركيبه . إثبات نيتة في استعمال المفرق في التخريب والإتلاف . غير ضرورى لا شأن للقصد الجنائي بالباعث على الإحراز . (الطن رقم ٢٩٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣)

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		مكافحة أمية
		١ — نص المادة ١٨ من القانون ١١٠ لسنة ١٩٤٤ في شأن مكافحة الأمية ونشر الثقافة الشعبية المعدل بالمرسوم بقانون ١٢٨ لسنة ١٩٤٦ هو الذي ورد عليه وحده حكم الإيقاف المؤقت دون باقي مواده .
٤٠٦	٨٠ ع ١٤	(الطعن رقم ٨٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٩)
		٢ — على أصحاب الأعمال التجارية والصناعية الذين يستخدمون عادة ثلاثين عاملاً فأكثر أن يهيئوا على نفقتهم وحدات لمحو الأمية بين عمالهم وأن يتحققوا من قيام هذه الوحدات بمهمتها وإلا التزموا بنفقات تعليم هؤلاء العمال .
٤٠٦	٨٠ ع ١٤	(الطعن رقم ٨٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٩)
		ملاهي
		وصف الملاهي . انطباقه على كل محل يرتاده الناس من المحال الواردة بالجدول الملحق بالقانون ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ دون اعتبار لأعداده لأغراض تجارية أو غير تجارية معد لارتياحه من الناس عامة أو لفئة أو أفراد محددين بالذات .
٤٥١	٨٦ ع ٢٤	(الطعن رقم ١٩٣٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/١٩)
		مواد مخدرة
		١ — عدم تقيد المحكمة بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة على الفعل المسند إلى المتهم . لها تعديله متى رأت رد الواقعة إلى الوصف القانوني السليم .

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		تعديل وصف التهمة من إحراز مخدر بقصد الاتجار إلى إحرازه بغير قصد الاتجار أو التعاطي . لا إخلال بحق الدفاع .
٥	١٤ ٢	(الطعن رقم ١٧٦١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٣)
٨٥٢	٢٤١٦١	(والطعن رقم ٩٤١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠)
٩١٨	٣٤١٦٩	(والطعن رقم ١١٨٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/٤)
		٢ — تصدى المحكمة لبحث توافر عناصر الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ أو انتفاء مقدماته إنما يكون بعد إسباغها الوصف القانوني الصحيح على الواقعة . مثال .
٥	١٤ ٢	(الطعن رقم ١٧٦١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٣)
		٣ — إسباغ المادة ٤٩ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها صفة مأموري الضبطية القضائية على مديري إدارة مكافحة المخدرات وأقسامها وفروعها ومعاونيها من الضباط والكونستبلات والمساعدين الأول والمساعدين الثانيين فيما يختص بالجرائم المتصوص عليها في هذا القانون .
		سلطات مأموري الضبطية القضائية في البحث عن الجرائم ومرتكبيها وجمع الاستدلالات اللازمة للتحقيق ؟
١٣٤	١٤ ٢٤	(الطعن رقم ١٨٩١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٤)
		٤ — وجود المخدر عاريا بجيب المتهم لا يلزم عنه بالضرورة تخلف آثار منه بالجيب .
٢٥٨	١٤ ٥١	(الطعن رقم ١٩٩٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٣٣٩	١٤ ٦٧	<p>٥ - تحديد كنه المادة المضبوطة والقطع بحقيقتها . مسألة فنية لا يصلح فيها غير التحليل . خطأ مأمور الضبط القضائي في التعرف على نوع المادة المخدرة . عدم كفايته بذاته للقول بأن المادة المضبوطة على ذمة القضية ليست هي التي أرسلت للتحليل . (الطعن رقم ١١٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢١)</p>
٣٣٩	١٤ ٦٧	<p>٦ - الخلاف في وزن المضبوطات بين ما أثبت في محضر التحقيق وما ورد في تقرير التحليل ، وكذلك احتمال اختلاط مضبوطات القضية مع مضبوطات قضايا أخرى . اقتضائه من قضاء الإحالة إجراء تحقيق في شأنه لإستجلاء حقيقة الأمر فيه قبل القول بأن المضبوطات ليست هي التي أرسلت للتحليل . (الطعن رقم ١١٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢١)</p>
٦٠٨	٢٤ ١٠٨	<p>٧ - تقدم متعاطي المواد المخدرة من تلقاء نفسه للصحة عدم جواز إقامة الدهوى الجنائية عليه . قعود الحكم عن استظهار حالة الادمان لدى المتهم وتقديمه من تلقاء نفسه للعلاج وأثر ذلك على اعفائه من المسؤولية . قصور . (الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/١٠)</p>
		<p>٨ - جريمة التعدي المنصوص عليها في المادة ٤٠ من القانون ١٨١ لسنة ١٩٦٠ . لا يلزم لقيامها توافر قصد جنائيا خاصا . كفاية توافر القصد الجنائي العام .</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		تحدث الحكم استقلالا عن القصد الجنائي في تلك الجريمة . غير لازم . طالما أن المتهم لم يجادل في شأنه ، وكانت واقعة الدعوى كما أثبتتها الحكم تكشف عن توافره لديه .
٦٣٢	١١٣ ع ٢	(الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/١٦)
		٩ - لا ينال من سلامة الحكم اثباته في مدوناته أن الدفاع طلب من باب الاحتياط اعتبار التهمة إحرازًا للتعاطي على الرغم من أن الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أنه اقتصر على طلب البراءة . ما دام أنه لم يعول على دفاع الطاعن وانكاره للتهمة والتفت صراحة عن دفاع محاميه واستخلص في دليل سائق أن الاحراز كان بقصد التعاطي .
٧٥٥	١٤٠ ع ٢	(الطعن رقم ٦٤٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٦)
		١٠ - لمحكمة الموضوع أن ترى في تحريات وأقوال الضابط ما يسوغ الإذن بالتفتيش ويكفي لإسناد واقعة إحراز المخدر إلى المتهم ، ولا ترى فيها ما يقنعها بأن هذا الاحراز كان بقصد الاتجار أو بقصد التعاطي والاستعمال الشخصي .
٨٥٢	١٦١ ع ٢	(الطعن رقم ٩٤١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠)
		١١ - إثبات الحكم أن إجراءات التفتيش تمت وفقا للاذن الصادر من النيابة . إثارة المتهم في وجه الطعن أن إلقاء المخدر كان اضطراريا . لا جدوى منه .
٨٥٢	١٦١ ع ٢	(الطعن رقم ٩٤١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠)
		١٢ - جريمة إحراز أو حيازة المخدر . طبيعتها : جريمة مستمرة .
٩١٨	١٦٩ ع ٣	(الطعن رقم ١١٨٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٩١٨	٣٤١٦٩	١٣ — القصد الجنائي في تلك الجريمة . ماهيته : هو علم المحرز أو الحائز بأن ما يحزره أو يحوزه من المواد المخدرة . عدم التزام المحكمة بالتحدث عن هذا الركن استقلالا . (الطن رقم ١١٨٦ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/٤)
٩١٨	٣٤١٦٩	١٤ — لمديرى إدارة مكافحة المخدرات وأقسامها وفروعها ومعاونيها من الضباط والكونستبلات والمساعدين الأول والثانيين صفة مأمورى الضبطية القضائية في جميع أنحاء الجمهورية في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون . (الطن رقم ١١٨٦ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/٤)
٩٩٤	٣٤١٨٥	١٥ — إسناد تهمة حيازة المخدر إلى الطاعن وزوجته معا . قيام التعارض بين مصلحتهما في الدفاع . ضرورة فصل دفاع كل منهما عن الآخر . (الطن رقم ١٣٧٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/١٨)
١١٤٠	٣٤٢١٥	١٦ — الجلب في حكم القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ليس مقصورا على استيراد الجواهر المخدرة من خارج الجمهورية وإدخالها إلى المجال الخاضع لاختصاصها الإقليمي كما هو محدد دوليا . امتداده إلى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة على خلاف الأحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها في الفصل الثانى من القانون المذكور . تخطى الحدود الجمركية أو الخط الجمركى بغير استيفاء الشروط التي نص عليها القانون سالف الذكر والحصول على الترخيص المطلوب من الجهة الإدارية المنوط بها منحه يعد جلبا محظورا . (الطن رقم ١٧٢٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٢٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		١٧ — الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ قاصر على العقوبات الواردة في المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ .
١١٨٦	٣٤٢٢٤	(الطعن رقم ١٣١٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٥)
		١٨ — الظرف المشدد في مجال تطبيق الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤ من القانون ٨٢ لسنة ١٩٦٠ . توافره : باتصال الموظف أو المستخدم العمومي بأعمال مكافحة المواد المخدرة أو الرقابة على تداولها أو حيازتها على أية صورة .
١١٩٠	٣٤٢٢٥	(الطعن رقم ١٣١٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٥)
		١٩ — إحراز المخدر بقصد الاتجار . واقعة مادية استقلال قاضى الموضوع بالعصل فيها . طالما أنه يقيمها على ما ينتجها .
١١٩٠	٣٤٢٢٥	(الطعن رقم ١٣١٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٥)
١١٢٧	٣٤٢٣٤	(الطعن رقم ١٣٤١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/١٢)
		٢٠ — استحداث الشارع بما نص عليه في المادة ٣٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ أن يحيط بكافة الحالات التي يتصور أن تحدث عملا وقد يفلت فيها حائز المادة المخدرة بغير قصد الإتيان أو التعاطي من العقاب .
		المادة ٣٨ من القانون المذكور لا تستلزم قصدا خاصا من الاحراز . توافر أركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العام .
		النقل في حكم المادة ٣٨ سالفه الذكر : هو فعل مادى لا ينطوى في ذاته على قصد خاص .
١٢٢٧	٣٤٢٣٤	(الطعن رقم ١٣٤١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/١٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

راجع أيضا : تلبس .

(القاعدة رقم ٣٢ بالصحيفة رقم ١٧٥ ع ١)

وتفتيش . وقبض .

(القاعدتين ٥١٦٣٢ بالصحيفتين ١٧٥ ع ٢٥٨ ع ٢٦)

(والتواعد ١٦٩ ع ١٧٦ ع ٢٢١ بالصحائف أرقام ٩١٨ ع ٩١٩)

(١١٧٣ ع ٩٥١) .

موانع العقاب

راجع : أسباب الإباحة وموانع العقاب .

(القاعدتين ١٢٣ ع ٨٧ بالصحيفتين ٤٥٥ ع ٦٧٤ ع ٢٦) .

موطن

الموطن : هو المكان الذى يقيم فيه الشخص عادة . المكان الذى يباشر فيه الموظف عمله لا يعتبر موطننا .

(الطعن رقم ١٤٣١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١) ١٤٤١ ع ٢١٨

موظفون عموميون

١ - السائق بمرفق مياه القاهرة . اعتباره من المستخدمين العموميين . جريان القيد الوارد بالمادة ٣/٦٣ إجراءات بشأن رفع الدعوى الجنائية في شأنه

(الطعن رقم ١٨١٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١٥) ١٤٢٧ ع ١٥٢

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ — إقامة الدعوى على المتهم ممن لا يملك رفعها قانونا وعلى خلاف ما تقضى به المادة ٦٣ إجراءات . اتصال المحكمة بالدعوى يكون معدوما قانونا . ليس لها التعرض لموضوعها وإلا كان حكمها وما بنى عليه من إجراءات معدوم الأثر . عليها القضاء بعدم قبول الدعوى . تعلق هذا الأمر بالنظام العام . على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها .
١٥٢	١٤٢٧	(الطعن رقم ١٨١٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٥)
		٣ — صدور الإذن برفع الدعوى الجنائية ممن له حق إقامتها ضد موظف أو مستخدم عام ، لوكيل النيابة المختص بتحديد جلسة للمحكمة التي يطرح أمامها النزاع .
٣١٧	١٤٦٢	(الطعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٥)
		٤ — شرط اكتساب العاملين في خدمة مرفق عام صفة الموظف العام : أن يكون المرفق مدارا بمعرفة الدولة عن طريق الاستغلال المباشر .
		شركة مياه الاسكندرية مرفق عام لاتديره الدولة عن طريق الاستغلال المباشر . العاملون بها لا يعتبرون موظفين أو مستخدمين عامين .
		خضوع العاملين في المؤسسات العامة لأحكام القوانين والنظم السارية على موظفي الدولة .
		إعتبار الشارع العاملين في الشركات — التي تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة في مالها بنصيب ماباية صفة كانت — في حكم الموظفين أو المستخدمين للعامين في مجال تطبيق نصوص جرمي الرشوة والاختلاس فحسب دون سواه فلا يجاوزه إلى مجال الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ إجراءات .
٤٦٨	٢٤٨٩	(الطعن رقم ١١٥٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٥)
٥٣٠	٢٤٩٥	(الطعن رقم ١٩٦٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٥٣٠	٢٤٩٥	<p>٥ — العاملون بشركة أوتوبيس المنوفية لا يعتبرون موظفين أو مستخدمين عامين . تأميم هذه الشركة بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ وما ترتب عليه من أيلولة ملكيتها للدولة لم يغير من نظامها القانوني أو من طبيعة العلاقة العقدية التي تربطها بالعاملين فيها . سريان قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية على موظفي وعمال هذه الشركة .</p> <p>(الطن رقم ١٩٦٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٦)</p> <p>راجع أيضا : اختلاس أموال أميرية .</p> <p>(القاعدة رقم ٩٤ بالصحيفة رقم ٢٤٤٩١)</p>
		<p>(ن)</p> <p>نصب . نظام عام . نقابات . نقض .</p> <p>نهب . نيابة عامة .</p>
		<p><u>نصب</u></p> <p>١ — جريمة النصب . لا قيام لها إلا على الغش والاحتيال بطرق موجهة إلى المحبى عليه لخدعه وغشه .</p> <p>تأسيس المتهم دفاعه على عدم توافر عنصر الاحتيال لأن المحبى عليه حين تعاقد معه كان يعلم أنه غير مالك للعقار المبيع .</p> <p>إدانة الحكم له على أساس أن تصرفه في مال لا يملك التصرف فيه طريق من طرق النصب القائم بذاته لا يشترط فيه وجود طرق احتيالية . قصور .</p> <p>(الطن رقم ٧٢٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٦)</p>
٦٣٦	٢٤١١٤	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ — التصرف في مال ثابت أو منقول ليس ملكا للتصرف ولاله حق التصرف فيه — في مجال تطبيق المادة ١/٣٣٦ عقوبات — ليس قاصرا على مجرد التصرف بالبيع . شموله التصرفات الأخرى ومن بينها الرهن . (الطن رقم ١١٩٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٢٢) راجع : بلاغ كاذب . (القاعدة رقم ٤٦ بالصحيفة ٢٣٦ ع ٢) .
		<h3>نظام عام</h3>
		تعلق القواعد المتعلقة بالاختصاص في المسائل الجنائية كلها بالنظام العام . (الطن رقم ٣٩٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٩) راجع : بطلان . (القاعدة رقم ٦٢ بالصحيفة رقم ٣١٧ ع ١) . ودعوى جنائية . (القاعدة رقم ٢٧ بالصحيفة رقم ١٥٢ ع ١) ومعارضة . (القاعدة رقم ٢٤٦ بالصحيفة رقم ١٢٨٢ ع ٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

نقابات

راجع : نقابة الصحفيين .

(القاعدة رقم (١) نقابات بالصحيفة رقم ٢٥٤٢٥ ع ٢٤)

نقض

إجراءات الطعن :

” التقرير به “

طلب الطاعن الطعن بالنقض في الحكم في الميعاد القانوني أثناء وجوده بالسجن بوحدة وإيداع محاميه أسباب الطعن في الميعاد . فعود إدارة الجيش عن إرساله إلى قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم للتقرير بالطعن أمام الموظف المختص أو طلب انتقال هذا الموظف إلى مقر الوحدة لتلقى رغبة الطاعن . قبول الطعن شكلا . علة ذلك ؟

(الطعن رقم ١٤٣٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/٣١) ١٩٦٣ ع ٣ ١٠٤٤

أسباب الطعن :

أسباب الطعن . وجوب أن تكون واضحة ومحددة .

(الطعن رقم ١٢٧٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٢١) ٢٠٩ ع ٣ ١١١٥

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		”وضعها“
		لا يصح بناء الطعن على ما كان يحتمل أن يبيده المتهم أمام محكمة الموضوع من دفاع لم يبيده بالفعل .
٣٢٩	١٤٦٤	(الطعن رقم ٩٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢١)
		”التوقيع عليها“
		١ — لم توجب المادة ٤/٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المغايرة بين الطاعن والمحامي الذي يوقع أسباب الطعن فيما لو كان الطاعن ذاته محاميا مقبولا أمام محكمة النقض .
١٠٦	١٤١٩	(الطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٨)
		٢ — أسباب الطعون التي يرفعها المحكوم عليهم . وجوب التوقيع عليها من محام مقبول أمام محكمة النقض .
		تقرير الأسباب ورقة شككية من أوراق الإجراءات في الخصومة . وجوب حملها بذاتها مقومات وجودها وأن يكون موقعا عليها ممن صدرت عنه . التوقيع هو السند الوحيد الذي يشهد بصدورها عمن صدرت عنه ، عدم جواز تكملة هذا البيان بدليل خارج عنها غير مستمد منها .
		إغفال التوقيع على الأسباب . أثره : البطلان .
٨٣٨	٢٤١٥٨	(الطعن رقم ٧٨٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٢)
		”إيداعها“ :
		١ — شرط قبول الطعن ، أن تودع أو تصل أسبابه قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه أو قلم كتاب محكمة النقض في الميعاد القانوني .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٦٧١	٢٤١٢٢	تقديم تقرير الأسباب إلى قلم كتاب محكمة أخرى غير مختصة أو إلى المحامي العام لدى محكمة النقض ، لا ينتج أثره القانوني . الطعن رقم ٤٣٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣)
		٢ — على الطاعن اثبات ايداع أسباب طعنه قلم الكتاب في خلال الميعاد المحدد قانونا للتقرير بالطعن وإلا كان الطعن غير مقبول شكلا . المعول عليه في هذا الشأن هو بما يصدر من قلم الكتاب ذاته من اقرار بحصول الايداع ، ويكون ذلك بالتأشير على تقرير الأسباب من الموظف المختص أو باثبات هذا الاجراء في السجل المعد لذلك أو بهما معا . لا يقوم مقام هذا الاقرار أية تأشيرة من خارج هذا القلم ولو كانت من أحد أعضاء النيابة العامة على اختلاف درجاتهم .
٧٥٩	٢٤١٤١	(الطعن رقم ٦٤٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٦)
١٢٠٧	٣٤٢٢٩	(الطعن رقم ١٣٣٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٥)
		٣ — التقرير بالطعن في الحكم : هو مناط اتصال المحكمة به . تقديم الأسباب في الميعاد الذي حدده القانون : شرط لقبوله . التقرير بالطعن وتقديم الأسباب يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغني عنه .
٧٥٩	٢٤١٤١	(الطعن رقم ٦٤٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٦)
		٤ — وجوب حصول التقرير بالطعن في قرار لجنة قيد المحامين وإيداع الأسباب التي يبنى عليها الطعن في الميعاد المحدد بالمادة ٦ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن المحاماه .
٨٨٦	٢ نقابات ٣ ع	(الطعن رقم ١ لسنة ٣٦ ق "تظلم محامين" — جلسة ١٩٦٦/١٢/١٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		”ما لا يقبل منها“ :
		١ — المنازعة في صفة المدعين بالحقوق المدنية في المطالبة بمبلغ التعويض . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٦٩	١٤١٣	(الطعن رقم ١١٦٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١)
		٢ — سكوت الطاعن أو المدافع عنه لا يصح أن يبنى عليه طعن . مادامت المحكمة لم تمنعهما من مباشرة حقهما في الدفاع .
٢١١	١٤٣٩	(الطعن رقم ١٩٧٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٨)
		٣ — النعي على حكم محكمة الإحالة بمجرد مخالفته اتجاهها ورد في حكم محكمة النقض في شأن تقدير وقائع الدعوى . غير صحيح . ضرورة أن يكون محل المخالفة صالحاً بذاته لأن يكون وجهها للطعن على الحكم .
٦١٩	٢٤١١١	(الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٦)
		٤ — تعيب الإجراءات التي جرت في المرحلة السابقة على المحاكمة لا يصلح أن يكون سبباً للطعن على الحكم .
٧٢٦	٢٤١٣٤	(الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢١)
		٥ — الدفع بتعيب إجراءات المضاهاة التي تمت في المرحلة السابقة على المحاكمة . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٧٩٤	٢٤١٥٠	(الطعن رقم ٧٣١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/١٣)
		٦ — الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي لأول مرة أمام محكمة النقض . غير مقبول . مادامت الدعوى كما أثبتها الحكم لا تتوافر فيها تلك الحالة ولا ترشح لقيامها .
٨٠٦	٢٤١٥٢	(الطعن رقم ٨٥٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/١٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٩١٨	٣٤١٦٩	٧ — دعوى التناقض في إذن التفتيش . إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض . غير مقبول . (الطعن رقم ١١٨٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/٤)
١٢٧٩	٣٤٢٤٥	٨ — المنازعة في شأن حقيقة العلاقة بين المتهم والمجنى عليه في جريمة خيانة الأمانة . من الأمور الموضوعية التي تتطلب تحقيقا خاصا تنحسر عنه وظيفة محكمة النقض . (الطعن رقم ١٢٧٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٠)
		المصلحة في الطعن :
٢١١	١٤٣٩	١ — المعارضة لا تقبل من المدعى بالحقوق المدنية . لا مصلحة للطاعة (المدعية بالحقوق المدنية) في المنازعة في وصف الحكم بالحضورية أو الغيابية . (الطعن رقم ١٩٧٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٨)
٢٤٧	١٤٤٩	٢ — لا مصلحة للطاعن فيما ينعاه على الحكم من إسناده إلى متهم آخر المساهمة معه في الخطأ ومساءلته له بالتضامن معه في التعويض . (الطعن رقم ١٩٨٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٧)
٤٣٠	٢٤٨١	٣ — مخالفة الطاعن نص المادة ٦٨ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ بعدم إيداع لائحة النظام الأساسي مكتب العمل . لا جدوى من مجادلته بأن الحكم دانه لعدم وضعه إياها في المكان الذي يباشر فيه العمال نشاطهم مع أن القانون يوجب وضعها في مكان ظاهر من مؤسسة رب العمل إذ النص سالف الذكر يوجب عليه الأمرين معا . تخلف أحدهما بفرض حدوثه لا يرفع العقاب عن كاهله . (الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/١٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٤٨٣	٩٢ ع ٢	٤ — مجادلة الطاعن في شأن عدم توافر ظرف سبق الإصرار . لا جدوى منه . طالما أن العقوبة الموقعة عليه مبررة لجريمة القتل العمد بغير سبق إصرار . (الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٥)
٧٥٥	١٤٠ ع ٢	٥ — لا ينال من سلامة الحكم إثباته في مدوناته أن الدفاع طلب من باب الاحتياط اعتبار التهمة إحرازاً للتعاطى على الرغم من أن الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أنه اقتصر على طلب البراءة . ما دام أنه لم يعول على دفاع الطاعن وإنكاره للتهمة والتفت صراحة عن دفاع محاميه واستخلص في تدليل سائغ أن الإحراز كان بقصد التعاطى . (الطعن رقم ٦٤٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٦)
٨١٢	١٥٣ ع ٢	٦ — خطأ الحكم في بيان تاريخ وقوع الجريمة . لا يعيبه . ما دام الطاعن لا يدعى بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة . (الطعن رقم ٨٨٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/١٤)
٨٢٣	١٥٥ ع ٢	٧ — لا مصلحة للطاعن في المجادلة في انطباق المادة ٢٤١ عقوبات التي أخذ بها الحكم . ما دام قد أثبت في حقه أنه ضرب المجنى عليه ضرباً أحدث أذى بجسمه ، وكانت العقوبة التي أوقعها عليه داخلة في نطاق العقوبة المقررة للضرب المنصوص عليها في المادة ٢٤٢ عقوبات . (الطعن رقم ٧٩٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/١٤)
٨٥٢	١٦١ ع ٢	٨ — إثبات الحكم أن إجراءات التفتيش تمت وفقاً للإذن الصادر من النيابة . إثارة المتهم في وجه الطعن أن إلقاء المخدر كان اضطرارياً . لا جدوى منه . (الطعن رقم ٩٤١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٩ — ما يثيره الطاعن من إدانته بجريمة اختلاس لم ترفع إلى المحكمة بالطريق القانوني ولم يتناولها الدفاع في مرافعته ، وبجريمة تزوير ورقة لم يثبت بها ما يخالف الحقيقة . لاجدوى منه . طالما أن المحكمة طبقت المادة ٣٢ عقوبات وعاقبته بالعقوبة الأشد عن جريمة أخرى أسندت إليه .
١١١٩	٣٤٢١٠	(الطن رقم ١٢٨٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٢١)
		١٠ — مجادلة الطاعن حول الوصف القانوني لما اقترفه . لا جدوى منه . ما دامت العقوبة المقررة بها مقرررة لجنحة استعمال القسوة التي يقر بانطباقها عليه .
١١٦١	٣٤٢١٩	(الطن رقم ١٣١٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٢٨)
		١١ — أوجه الطعن على الحكم . لا يقبل منها إلا ما كان متصلا بشخص الطاعن .
١١٨٦	٣٤٢٢٤	(الطن رقم ١٣١٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٥)
		١٢ — النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون لإعمال أحكام القانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ دون القانون ٥٥ لسنة ١٩٥٨ . لاجدوى منه . ما دامت نسبة التخفيض وأجرة الأساس متحددتين في كليهما . وما دام الحكم قد استظهر أنه لم يسبق خفض الأجرة طبقا للقانون .
١٢٢٠	٣٤٢٣٢	(الطن رقم ١١٦٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٦)
		١٣ — من له حق الطعن بالنقض ؟ متى كان طرفا في الحكم المطعون فيه ، وبصفته التي كان متصفا بها ، وكانت له مصلحة في الطعن .
١٢٤٦	٣٤٢٣٨	(الطن رقم ١٣٦١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/١٢)
		راجع أيضا : نقابات .
		(القاعدة رقم (١) نقابات بالصحيفة رقم ٢٤٤٢٥) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

أحوال الطعن بالنقض .

مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله :

١ — تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع . القضاء بمبلغ معين وفقاً لمختلف ظروف الدعوى . لا يقبل المناقشة . شرط ذلك : عدم إقحام المحكمة في هذه الظروف ما لا يجوز الإدعاء به مدنيا تبعا للدعوى الجنائية وإدخاله في حساب التعويض عند تقديره . قضائها في هذه الحالة يكون مخالفاً للقانون . لمحكمة النقض تصحيح هذا الخطأ . مثال .

(الطعن رقم ١٦٤١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٤) ٥ ع ١٤ ٢٥

٢ — تصدر القصور أوجه الطعن الأخرى المتعلقة بمخالفة القانون .

(الطعن رقم ١٧٨٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١٧) ١١ ع ١٤ ٦٠

٣ — رفع الاستئناف من غير النيابة . ليس للمحكمة إلا أن تؤيد الحكم أو تعدله لمصلحة رافع الاستئناف . المادة ١٧/٤ إجراءات .

إدانة المتهم في جريمة شروع في سرقة من محكمة أول درجة . استئنافه الحكم وحده . قضاء المحكمة الاستئنافية بعدم اختصاصها لأن الواقعة جنائية شروع في سرقة بعود . مخالف للقانون .

(الطعن رقم ١٨٣٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٧) ١٦ ع ١٤ ٩١

٤ — المصادرة وجوبا تستلزم أن يكون الشيء محرماً تداوله بالنسبة إلى الكافة بما في ذلك المالك والحائز على السواء . لا انطباق لذلك على الأسلحة المرخص قانوناً بحملها . عدم

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
١٤٢	٢٥ ع ١٤	<p>اسهام صاحب السلاح — المخصص له قانونا — في الجريمة . لا يصح الحكم بمصادرته .</p> <p>(الطعن رقم ١٨٩٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٤)</p> <p>٥ — اشتراط إجماع آراء قضاة المحكمة عند تشديد العقوبة أو إلغاء حكم البراءة فاصر على حالة الخلاف في تقدير الوقائع والأدلة وتقدير العقوبة . استواء حكم القانون لا يصح أن يرد عليه خلاف والمصير إلى تطبيقه على وجهه الصحيح لا يحتاج إلى إجماع . مثال .</p> <p>(الطعن رقم ١٩٣٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢١)</p> <p>٦ — جريمة إقامة عزة بدون ترخيص . طبيعتها : جريمة وقتية . عقابها ينطبق على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٠ . القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٣٣ لم يكن يجرم فعل إنشاء العزة بدون ترخيص أو يرتب له عقوبة خاصة . اكتفاؤه بأن جعل لمجلس المديرية حق إزالتها إداريا على نفقة المخالف .</p> <p>(الطعن رقم ١٩٥٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٨)</p> <p>٧ — إلزام صاحب العمل بعدم تعيينه عمالا دون حصولهم على شهادة قيد من مكاتب التوظيف والتخديم . من قبيل الأحكام التنظيمية . هدف المشرع منها حسن سير العمل واستتباب النظام بالمؤسسة . عدم تعدد الغرامة عند المخالفة . مجانبة الحكم هذا النظر خطأ في تطبيق القانون يستوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه .</p> <p>(الطعن رقم ١٩٨٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٧)</p>
٢٤٤	٤٨ ع ١٤	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

٨ - الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن . لا يصح إذا كان تخلف المعارض عن حضور جلسة المعارضة راجعاً إلى عذر قهري . ميعاد استئناف هذا الحكم . يبدأ من يوم علم المحكوم عليه رسمياً به لا من يوم صدوره . بجانب الحكم هذا النظر خطأ في القانون .

(الطن رقم ١٩٩٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٧) ٥٢ ع ١٤ ٢٦٣

٩ - وجوب إعمال المادة ٢٤١ لإجراءات بالنسبة إلى الأحكام الحضورية الاعتبارية الصادرة من محكمة الدرجة الثانية .

سكوت المطعون ضده عن الدفع بجلسة المعارضة الاستئنافية بأنه كان معذوراً في تخلفه عن شهود الجلسة التي صدر فيها الحكم الغيابي المعارض فيه وتكلمه مباشرة في الموضوع . قضاء الحكم بقبول المعارضة شكلاً والفصل في موضوع الدعوى دون تفصي ثبوت قيام هذا العذر والإدلاء برأى في قبوله من عدمه . خطأ في تطبيق القانون .

(الطن رقم ٩٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢١) ٦٥ ع ١٤ ٣٣٣

١٠ - الإحالة في مفهوم حكم المادة ٣٠٩ إجراءات ؟ قضاء محكمة أول درجة بالبراءة في الدعوى الجنائية (القتل الخطأ) بحكم نهائي لعدم استئناف النيابة العامة له ، وعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية . تأسيساً قضاءها بالبراءة على عدم ثبوت الخطأ في حق المطعون ضده (المتهم) . انطواء هذا القضاء ضمناً على الفصل في الدعوى المدنية بما يؤدي إلى رفضها . استئناف المدعية بالحق المدني لهذا الحكم . إحالة الدعوى المدنية إلى محكمة أول درجة . لا طائل منه . لحتمية

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٣٤٨	١٤ ٦٩	<p>القضاء برفضها . على محكمة ثاني درجة التصدى لها والفصل في موضوعها . تخليها عن نظرها باحالتها إلى المحكمة المدنية . خطأ في القانون وإخلال بحق الدفاع .</p> <p>(الطن رقم ٢٠٠٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٢)</p> <p>١١ — التزامات رب العمل بالنسبة لأموال الغرامات التي تقطع من العمال : قيدها في سجل خاص وإفراد حساب مستقل لها لتيسير التصرف فيها طبقاً للقواعد التي يقررها وزير الشؤون الاجتماعية والعمل . إناطة هذا القرار بـ لجنة خاصة حق التخصيص والتوجيه وتعيين المصارف التي تصرف فيها هذه الأموال . تشكيل هذه اللجنة لا يدخل في اختصاص رب العمل . ليس له التدخل في أعمالها أو توجيهها وجهة معينة .</p> <p>مسألة الحكم المطعون فيه الطاعن جنائياً على اعتبار أنه لم يعهد إلى اللجنة المذكورة بالتصرف في أموال الغرامات . خطأ في تطبيق القانون وتأويله .</p> <p>(الطن رقم ١٣٤٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٩)</p> <p>١٢ — تقرير الارتباط بين الجرائم . موضوعي . كون الوقائع كما أوردها الحكم لا تتفق قانوناً مع ما انتهت إليه المحكمة من قيام الارتباط بينها . اعتبار ذلك من الأخطاء القانونية في تكيف علاقة الارتباط التي تحدت عناصره في الحكم . مثال .</p> <p>(الطن رقم ١٩٠٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٩)</p>
٣٩٥	١٤ ٧٨	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>١٣ — سريان القيد الوارد في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين المعدل على العقوبات المنصوص عليها في قرار وزير التموين الرقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز من جهة عدم جواز الحكم بوقف تنفيذها . علة ذلك : ورود هذا القيد في أصل التشريع الذي صدر قرار وزير التموين استنادا إليه بناء على التفويض المحدد فيه .</p>
٤٣٥	٢٤ ٨٢	<p>(الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٨/٤/١٩٦٦)</p> <p>١٤ — عقوبة المصادرة المنصوص عليها في المادة ١/١٧ من القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن الاصلاح الزراعي . انصرافها إلى التعويض الذي كان المالك يستحقه مقابل الأرض الواجب الاستيلاء عليها . عدم ورودها على الثمن الذي قد يكون قد سمي في عقود البيع لهذه الأراضي . لا محل للقضاء بتلك العقوبة متى كانت ملكية الأرض قد آلت إلى الدولة بغير مقابل بمقتضى القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ ودون أن يستحق عنها تعويض ما .</p>
٤٤٦	٢٤ ٨٥	<p>(الطعن رقم ١٨٣٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩/٤/١٩٦٦)</p> <p>١٥ — وصف الملهى . انطباقه على كل محل يرتاده الناس من المحال الواردة بالجدول الملحق بالقانون ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ دون اعتبار لإعدادة لأغراض تجارية أو غير تجارية معد لارتياحه من الناس عامة أو لفئة أو أفراد محددين بالذات .</p>
٤٥١	٢٤ ٨٦	<p>(الطعن رقم ١٩٣٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩/٤/١٩٦٦)</p> <p>١٦ — الدفع ببطلان الحكم بدعوى صدوره بغير مداولة . عدم اندراجه تحت مدلول الخطأ في تطبيق القانون أو في تأويله</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الذى يعطى محكمة النقض سلطة التصدى له من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم .
٤٨٣	٩٢ ع ٢	(الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٥)
		١٧ - إلزام المحكمة بإنزال حكم القانون الصحيح على الواقعة كما رفعت إليها غير مقيدة في ذلك بالوصف الذى تسبغه النيابة عليها . مثال في جريمة غش بن .
٦٨٢	١٢٥ ع ٢	(الطعن رقم ٤٥٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣)
		١٨ - ليس للقاضى اللجوء فى تقدير سن المتهم إلى أهل الخبرة أو ما يراه بنفسه إلا إذا كانت سنه غير محققة بأوراق رسمية .
٧٧٥	١٤٥ ع ٢	(الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٧)
		١٩ - مهنة الصيدلة - كما عرفها القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ - قاصرة على أعمال تجهيز الدواء أو تركيبه أو تجزئته . عدم شمولها أفعال حفظ الأدوية أو بيعها أو عرضها للبيع .
٧٩٠	١٤٩ ع ٢	(الطعن رقم ٧٢٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/١٣)
		٢٠ - عدم جواز الحكم بوقف التنفيذ فى العقوبات المالية طبقا لقانون العمل .
٩٣٦	١٧٣ ع ٣	(الطعن رقم ١٠١٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/١١)
		٢١ - المادة الأولى من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ فى شأن قمع الغش والتدليس . تناولها صور الغش أو الشروع فيه الذى يقع بغير تزيف فى البضاعة مما يندرج تحت أحكام المادة الثانية من ذات القانون .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		إسباغ النيابة على الواقعة المسندة إلى المتهم وصف شروعه في خدع المتعاقد معه في ذاتية البضاعة بعرضه للبيع شمرا على أنه كراوية . تكليفها له بالحضور لمحاكمته بالقانون سالف الذكر لارتكابه جريمة غش . قصر المحكمة الغش على المعنى المستفاد من المادة الثانية التي تفيد حصول تزيف بالبضاعة نفعمها واتخاذها ذلك وماورد بطلب التكليف بالحضور من اختزال لبيان التهمة سببا للقضاء بالبراءة . خطأ في تطبيق القانون وتأويله .
١٠٧٦	٣٤٢٠١	(الطن رقم ١٢١٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٧)
		٢٢ — محاكمة الجاني عن جريمة مستمرة تشمل جميع الأفعال أو الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى وصدور حكم بات فيها . مثال .
١٠٩٤	٣٤٢٠٥	(الطنان رقم ١٢٥١ ، ١٢٥٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/١٤)
		٢٣ — جريمة اصدار شيك بدون رصيد . أركانها : (١) اصدار الشيك (٢) تخلف الرصيد الكافي القابل للصرف أو تجيده (٣) سوء النية .
		إدانة الحكم المطعون فيه الطاعن لمجرد التوقيع على الشيك بغير توقيعه المحفوظ في المصرف دون بحث أمر رصيده وجودا وعدما واستيفائه شرائطه . خطأ في تأويل القانون وقصور .
١١٣٢	٣٤٢١٣	(الطن رقم ١١٧١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٢٢)
		٢٤ — اختصاص المحكمة الجنائية بالفصل في جميع المسائل المدنية والفرعية التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية المطروحة أمامها . مثال في جريمة تبديد .
١١٤٨	٣٤٢١٦	(الطن رقم ١٢٠٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٢٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٢٥ — قضاء المحكمة الإستئنافية نهائيا في الاستئناف المرفوع من النيابة بتأييد الحكم المستأنف القاضي بحبس المتهم شهرا مع الشغل ، ثم قضاؤها في استئناف المتهم بوقف تنفيذ هذه العقوبة . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقض الحكمين المطعون فيهما والحكم بمقتضى القانون .</p> <p>(الطعن رقم ١٣٩٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٠) ... ٣٤٢٤٧ ١٢٨٥</p> <p>راجع أيضا : إرتباط .</p> <p>(القاعدة رقم ١٢٤ بالصحيفة رقم ٦٧٨ ع ٢) .</p> <p>وعمل .</p> <p>(القاعدة رقم ٣ : بالصحيفة رقم ٢٢٥ ع ١) .</p> <p>ووصف التهمة .</p> <p>(القاعدة رقم ٧٧ بالصحيفة رقم ٢٩١ ع ١) .</p> <p>وولاية على المال .</p> <p>(القاعدة رقم ١٤ بالصحيفة رقم ٨٢ ع ١) .</p> <p>ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام :</p> <p>١ — استئناف المتهم الحكم الصادر من محكمة أول درجة قبل الفصل في الموضوع بنذب خير حسابي في الدعوى . قضاء المحكمة الاستئنافية بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد . عدم جواز الطعن بالنقض في هذا الحكم . علة ذلك ؟ هو حكم غير منه للخصومة على خلاف ظاهره .</p> <p>(الطعن رقم ١٩٤٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٨) ... ٣٦ ١٤ ٢٠١</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ — حق الطعن بطريق النقض من النيابة العامة والمحكوم عليه والمسئول عن الحقوق المدنية والمدعى بها مقصور على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجنح دون غيرها .
		صدور الحكم من محكمة أول درجة انتهايا بقبوله ممن صدر عليه أو تفويته على نفسه استئنافه في ميعاده . عدم جواز الطعن بالنقض في هذا الحكم .
٢٩٨	٥٩ ع ١	(الطعن رقم ١٨٠٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٥/٣/١٩٦٦)
		٣ — المحكمة المطعون أمامها لا تنظر في طعن لم يرفعه صاحبه ولا تتجاوز موضوع الطعن في النظر ، ولا يفيد من الطعن إلا من رفعه ولا يتعدى أثره إلى غيره .
		إستئناف الحكم من المتهم وحده . تدخل المسئول عن الحقوق المدنية أمام المحكمة الإستئنافية منضيا طبقا للمادة ٢٥٤ إجراءات . قضاء المحكمة الإستئنافية بانقاص مبلغ التعويض المحكوم به . عدم جواز الطعن بالنقض في هذا الحكم من المسئول عن الحقوق المدنية . علة ذلك ؟
٢٩٨	٥٩ ع ١	(الطعن رقم ١٨٠٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٥/٣/١٩٦٦)
		٤ — للمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها إستئناف الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية — فيما يختص بالتعويضات المدنية وحدها — إذا كانت التعويضات المطالب بها تزيد عن النصاب النهائي للقاضي الجزئي . إذا لم يتجاوز التعويض هذا النصاب فليس لها حق الإستئناف ولو شاب الحكم خطأ في تطبيق القانون أو تأويله . سريان هذه القاعدة ولو وصف التعويض المطالب به بأنه مؤقت . انغلاق باب الطعن بالنقض في وجههما

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		في هذه الحالة . لا يغير من ذلك أن يكون الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية قد صدر من محكمة الدرجة الثانية — بعد أن استأنف المتهم الحكم الابتدائي الذي قضى بالإدانة والتعويض .
٣٥٤	١٤٧٠	(الطعن رقم ١٣٠٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٨)
٨١٢	٢٤١٥٣	(الطعن رقم ٨٨٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/١٤)
		٥ — عدم جواز الطعن بالنقض في الحكم الحضوري الاعتباري طالما أن المحكوم عليه لم يعلن به أو يعارض فيه .
٣٧١	١٤٧٣	(الطعن رقم ١٢٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٨)
		٦ — عدم جواز الطعن بالاستئناف أو بالنقض في الأحكام التحضيرية والتمهيدية وكذلك الصادرة في مسائل فرعية إلا مع الحكم الصادر في الدعوى الأصلية .
		متى يجوز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع على حدة ؟ إذا انبنى عليها منع السير في الدعوى الأصلية .
		الأحكام الصادرة في طلبات رد القضاء في المواد الجنائية . طبيعتها : أحكام صادرة في مسائل فرعية خاصة بتشكيل المحكمة . عدم جواز الطعن فيها بالنقض استقلالاً عن الأحكام الصادرة في موضوع الدعوى الأصلية .
٥٧٢	٢٤١٠٢	(الطعن رقم ٢١٠٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٩)
٥٧٨	٢٤١٠٣	(والطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٩)
		٧ — اعتبار المجنى عليه — ولو لم يكن مدعياً بحقوق مدنية — فيما يتعلق بطلب الرد بمثابة خصم في الدعوى . عدم انفتاح باب الطعن بطريق النقض له — فيما يتعلق بهذا الطلب باعتباره

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>فرعا عن الحصومة الأصلية — إلا بصدر حكم ينهى الحصومة في موضوع الدعوى الجنائية و بعد أن تكون الدعوى قد استنفدت جميع طرق الطعن العادية . لا استثناء من هذه القاعدة إلا بالنسبة إلى الأحكام التي ينبني عليها منع السير في الدعوى .</p>
٥٧٢	٢٤١٠٢	<p>(الطعن رقم ٢١٠٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٩)</p>
		<p>٨ — الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة في الجرائم التي تختص بنظرها في ظل أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ لا يجوز الطعن فيها بطريق النقض .</p>
١٢٢٥	٣٤٢٣٣	<p>(الطعن رقم ١٣٣٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/١٢)</p>
		<p>٩ — الأحكام الصادرة نهائيا في مسائل الاختصاص التي يجوز الطعن فيها بطريق النقض استقلالا : هي التي تتعلق الاختصاص فيها بولاية المحكمة ، أو التي تصدر بعدم الاختصاص بنظر الدعوى . الأحكام الصادرة باختصاص المحكمة بنظر الدعوى . عدم جواز الطعن فيها استقلالا .</p>
١٢٦٧	٣٤٢٤٣	<p>(الطعن رقم ١٨٧١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/١٩)</p>
		<p>١٠ — الطعن بالنقض لا يوجه إلا إلى الحكم الانتهائي الصادر من محكمة آخر درجة .</p>
		<p>ليس للطاعن أن يثير شيئا عن الحكم المستأنف لأول مرة أمام محكمة النقض .</p>
١٢٧٦	٣٤٢٤٤	<p>(الطعن رقم ١٨٨٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/١٩)</p>
		<p>الحكم في الطعن :</p>
		<p>” نقض الحكم . أثره “ :</p>
		<p>نقض الحكم وإعادة المحاكمة . أثره : إعادة الدعوى إلى محكمة الإحالة بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المنقوض .</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		عدم تقييد هذه المحكمة بما ورد في الحكم الأول ولا بحكم النقض في شأن تقدير وقائع الدعوى بكامل حريتها .
٦١٩	٢٤١١١	(الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٦/٥/١٩٦٦) نسبية أثر الطعن بالنقض :
		١ — قاعدة عدم جواز إضرار الطاعن بطعنه . انصرافها إلى العقوبة والتعويض المقضى بهما دون أتعاب المحاماة .
١٠٥٣	٣٤١٩٨	(الطعن رقم ١٠١٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١/١١/١٩٦٦)
		٢ — الطاعن لا يضار بطعنه . طالما أن النيابة لم تطعن في الحكم .
١١١٩	٣٤٢١٠	(الطعن رقم ١٢٨٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٢١/١١/١٩٦٦)
		سلطة محكمة النقض :
		١ — الشهادة المرضية دليل من أدلة الدعوى . خضوعها لتقدير محكمة الموضوع . الأسباب التي من أجلها رفضت المحكمة التعويل على تلك الشهادة خضوعها لرقابة محكمة النقض .
٤٥	١٤٨	(الطعن رقم ١٩٠٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٠/١/١٩٦٦)
		٢ — اتصال وجه الطعن — المبدى من المسئول عن الحقوق المدنية — بالمتهم لا يبرر تطبيق المادة ٤٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، طالما أن المتهم لم يستأنف الحكم الابتدائي الصادر ضده .
١١١١	٣٤٢٠٨	(الطعن رقم ١٢٠٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٥/١١/١٩٦٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

الطعن بالنقض للمرة الثانية :

في حالة الطعن بالنقض للمرة الثانية تحكم محكمة النقض في الموضوع مع إتباع الإجراءات المقررة في المحاكمة عن الجريمة التي وقعت . كون العيب الذي شاب الحكم مقصور على الخطأ في تطبيق القانون . على المحكمة أن تحكم في الطعن وتصحيح الخطأ دون حاجة لتحديد جلسة لنظر الموضوع . ما دام أن العوار لم يرد على بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر فيه .

(الطعن رقم ١٣٤٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/١٢) ... ٣٦٢ ع ١٢٣٦

نهب

جريمة النهب المنصوص عليها في المادة ٣٦٦ عقوبات . لا يشترط فيها أن يكون النهب حاصلًا من عصابة ذات تنظيم خاص . جواز وقوعها من جماعة تفتقر إلى مثل هذا التنظيم . ركن القوة الاجبارية في تلك الجريمة . مثال لتحقيقه .

(الطعن رقم ٨٣٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٩) ... ١٠٦ ع ٥٩٥

نيابة عامة

سلطاتها في إجراء التحقيق :

النص الوارد بمجموعة الأوامر العسكرية الذي يقضى بلزوم حضور مندوب من البوليس الحربي عند القبض أو التحقيق أو التفتيش الذي تبشره السلطات المدنية مع رجال الجيش لا يناط بالنيابة العامة ولا يقيد حقها في مباشرة سلطاتها .

(الطعن رقم ٨٠٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٩) ... ١٠٥ ع ٥٨٦

رقم الصفحة	رقم المقاعدة والعدد	
		استئناف النيابة العامة :
		” نطاقه “ .
		١ — تقرير الاستئناف هو المرجع في تعرف حدود ما استؤنف بالفعل من أجزاء الحكم .
		استئناف النيابة العامة وإن كان لا يتخصص بسببه إلا أنه يتحدد حتما بموضوعه . المحكمة الاستئنافية لا تتصل بغير الموضوع الذي طرح لديها بموجب تقرير الاستئناف ، مهما شاب ما لم يطرح من الموضوعات الأخر من عيب الخطأ في القانون . مثال .
٧٤٧	١٣٨ ع ٢	(الطعن رقم ٦٣٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٦)
		٢ — نطاق الاستئناف يتحدد بصفة رافعه .
		استئناف النيابة العامة لا ينقل النزاع أمام المحكمة الاستئنافية إلا في خصوص الدعوى الجنائية فحسب . تصدى المحكمة الاستئنافية للدعوى المدنية والأمر بإحالتها إلى المحكمة المدنية المختصة رغم صيرورة القضاء برفضها نهائيا بعدم الطعن عليه من المدعية بالحقوق المدنية . مخالف للقانون .
٨٠٢	١٥١ ع ٢	(الطعن رقم ٧٢٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/١٣)
		راجع أيضا . مأمورو الضبط القضائي :
		(القاعدة رقم ١٣١ بالصحيفة رقم ٧٠٨ ع ٢) .
		رد أعضاء النيابة العامة وتنحيهم :
		عدم خضوع أعضاء النيابة العامة في حضورهم جلسات المحاكمة الجنائية لأحكام الرد والتنحي . لا يبطل المحاكمة أن يكون ممثل

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>النيابة في الجلسة قد أدلى بشهادته في التحقيقات التي أجريت في شأن الواقعة . طالما أنه لا يدعى شغار كرسى الإتهام في أى وقت أثناء نظر الدعوى .</p>
١١٢	١٤٢٠	<p>(الطعن رقم ١٣٨٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٨)</p> <p>(هـ)</p> <p><u>هتك عرض . هدم</u></p> <p><u>هتك عرض</u></p> <p>١ — تمييز جنائية هتك العرض المنصوص عليها في المادة ٣٦٨ من قانون العقوبات عن اللجنة المنصوص عليها في المادة ١/٢٦٩ منه بركن القوة أو التهديد . هذا الركن لا يقتصر على استعمال القوة أو التهديد . تحققه بكافة صور انعدام الرضا لدى المجنى عليه . اندراج عاهة العقل بين تلك الصور .</p>
٦٧٤	٢٤١٣٣	<p>(الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣)</p> <p>٢ — البله عاهة في العقل ، يوقف نمو الممتلكات الذهنية دون بلوغ مرحلة النضج الطبيعي . عاهة العقل : عدم تطلبها فقد المصاب الإدراك والارادة معا . توفرها بفقد أحدهما . بهي انعدام الرضاء الصحيح في جريمة هتك العرض .</p>
٦٧٤	٢٤١٣٣	<p>(الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	هدم
		<p>١ — متى يعد البناء آيلا للسقوط في حكم المادة الأولى من القانون ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٢٨٩ لسنة ١٩٥٦ ؟</p> <p>دفع المتهم — تهمة هدمه بناء قبل الحصول على موافقة لجنة توجيه أعمال البناء والهدم في درجتي التقاضي — بأن هذا البناء كان آيلا للسقوط ، ودعم دفاعه بمستندات قدمها من بينها تقرير استشاري بحالة البناء . دفاع جوهرى . على المحكمة أن تمحصه قبل الحكم فى الدعوى بالإدانة وإلا كان حكمها قاصر البيان .</p> <p>(الطعن رقم ١٧٨٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١٧)</p> <p>٦٤ ١٤١٢</p> <p>٢ — الغرامة المنصوص عليها فى المادة السابعة من القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ فى شأن تنظيم هدم المباني — طبيعتها : عقوبة جنائية بحت .</p> <p>(الطعن رقم ١٧٨٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١٧)</p> <p>٦٤ ١٤١٢</p> <p>٣ — على الحكم الصادر بالإدانة فى جريمة هدم بناء دون الحصول على تصريح بالهدم وفقا لأحكام القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ أن يبين قيمة البناء الذى ألزم المتهم بثلاثة أمثاله غرامة وإلا كان معيبا بما يوجب نقضه .</p> <p>(الطعن رقم ١٧٨٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١٧)</p> <p>٦٤ ١٤١٢</p> <p>راجع أيضا : بناء .</p> <p>(القاعدة رقم ٢٣٦ بالصحيفة رقم ١٢٣٦ ع ٢٤) .</p>

(و)

وصف التهمة . وصى . وكالة . ولاية على المال

وصف التهمة

١ — عدم تقييد المحكمة بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة على الفعل المسند إلى المتهم . لها تعديله متى رأت رد الواقعة إلى الوصف القانوني السليم .

تعديل وصف التهمة من إحراز مخدر بقصد الاتجار إلى إحرازه بغير قصد الاتجار أو التعاطي . لا إخلال بحق الدفاع .

٥	١٤٢	(الطعن رقم ١٧٦١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٣)
٨٥٢	٢٤١٦١	(والطعن رقم ٩٤١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠)
٩١٨	٣٤١٦٩	(والطعن رقم ١١٨٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/٤)

٢ — تصدى المحكمة لبحث توافر عناصر الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ أو انتفاء مقدماته إنما يكون بعد إسباغها الوصف القانوني الصحيح على الواقعة . مثال .

٥	١٤٢	(الطعن رقم ١٧٦١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٣)
---	-----	-----	-----	-----	-----	--

٣ — عدم تقييد المحكمة بالوصف الذي تعطيه النيابة العامة للواقعة . من واجبها أن تطبق عليها وصفها الصحيح طبقاً للقانون بشرط ألا يتعدى ذلك إلى تغيير التهمة ذاتها .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		نفي الحكم عامل السرعة ومعاينة المتهم على صورة أخرى من الخطأ استمدها من جماع الأدلة والعناصر المطروحة . لا تغيير للتهمة .
١٥	١٤٣	(الطعن رقم ١٨٧٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٣)
		٤ — التمسك بقصور البيانات التي يجب أن تشمل عليها التهمة الموجهة إلى المتهم . وجوب إبدائه لدى محكمة الموضوع لتنظره وتقرر ما تراه في شأن استيفاء هذه البيانات .
٢٤٧	١٤٤٩	(الطعن رقم ١٩٨٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٧)
		٥ — عدم تقييد المحكمة بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم . من واجبها تمحيص الواقعة المطروحة بجميع كيوفها وأوصافها وتطبيق نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً . كل ما تلتزم به في هذا النطاق هو ألا يعاقب المتهم عن واقعة غير التي وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور . مثال .
٣٩١	١٤٧٧	(الطعن رقم ١٨٨٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٩)
		٦ — تعديل المحكمة وصف التهمة من قتل عمد إلى ضرب أفضى إلى الموت دون تنبيه المتهم أو المدافع عنه . لا إخلال بحق الدفاع .
٥٨٦	٢٤١٠٥	(الطعن رقم ٨٠٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٩)
		٧ — التزام المحكمة بإزالة حكم القانون الصحيح على الواقعة كما رفعت إليها غير مقيدة في ذلك بالوصف الذي تسبغه النيابة عليها ، بشرط ألا يتعدى ذلك إلى تغيير التهمة ذاتها . أمثلة .
٦٨٢	٢٤١٢٥	(الطعن رقم ٤٥٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣)
١٢٥٧	٢٤٢٤١	(والطعن رقم ١٣٢٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/١٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٨ — سبق الحكم على المتهم بانذاره بأن يسلك سلوكا مستقيما لاشتباه . قيام هذه الحالة وقت توجيه تهمة إحراز السلاح إليه . ثبوت أن صحيفة الحالة الجنائية كانت مرفقة بملف الدعوى وتحت بصر المحكمة عند نظرها . على المحكمة تعديل تهمة إحراز السلاح بإضافة الظروف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر ولو كان لم يرد بأمر الإحالة أو ورقة التكليف بالحضور . شرط ذلك : تنبيه المتهم إلى هذا التغيير ومنحه أجلا للاستعداد إذا طلب ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ١٤٣٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/١٧) ... ١٨١ ع ٣ ٩٧٧</p>
		<p>٩ — رفع الدعوى الجنائية بجناية قتل عمد مقترنة بجناية شروع في قتل . تضمنته حتما رفعها بالجناية المقترنة . عدم ثبوت الجناية الأصلية . للمحكمة التصدي للجناية المقترنة والقضاء في موضوعها دون لفت نظر الدفاع .</p> <p>(الطعن رقم ١٧٢٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/١) ... ٢٠٠ ع ٣ ١٠٦٩</p>
		<p>١٠ — المادة الأولى من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ في شأن قمع الغش والتدليس . تناولها صور الغش أو الشروع فيه الذي يقع بغير تزيف في البضاعة مما يندرج تحت أحكام المادة الثانية من ذات القانون .</p> <p>إسباغ النيابة على الواقعة المسندة إلى المتهم وصف شروعه في خدع المتعاقد معه في ذاتية البضاعة بعرضه للبيع شمرا على أنه كراوية . تكليفها له بالحضور لمحاكمته بالقانون سالف الذكر لارتكابه جريمة غش . قصر المحكمة الغش على المعنى المستفاد من المادة الثانية التي تفيد حصول تزيف بالبضاعة نفسها</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
١٠٧٦	٣٤٢٠١	واتخاذها ذلك وما ورد بطلب التكليف بالحضور من اختزال ليان التهمة سببا للقضاء بالبراءة . خطأ في تطبيق القانون وتأويله . (الطن رقم ١٢١٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٧)
١١١٥	٣٤٢٠٩	١١ — على المحكمة تطبيق نصوص القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى المطروحة عليها وصار إثباتها في الحكم . مثال في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . (الطن رقم ١٢٧٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٢١)
١١٤٥	٣٤٢١١	١٢ — اختلاف جريمة المادة ١١٣ مكرر عقوبات في أركانها وعناصرها والعقوبة المقررة لها عن الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٣ . رفع الدعوى الجنائية على الطاعن بمقتضى المادة ١/١١٣ مكرر عقوبات . إدانة الحكم له بموجب المادة ١١٣ دون تعديل التهمة في مواجهته أو لفت نظر الدفاع . إخلال بحق الدفاع . (الطن رقم ١٧٨٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٢١)
١٢٣٢	٣٤٢٣٥	١٣ — تغيير المحكمة التهمة من شروع في قتل عمد مع سبق الإصرار والنصر . إلى سرقة ليلا مع حمل سلاح دون لفت نظر الدفاع . أثره : ابتناء الحكم على إجراء باطل يعيبه بما يستوجب نقضه . تناول التحقيقات تهمة الشروع في السرقة . لا يغني عن ذلك . (الطن رقم ١٣٤٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/١٢)
		راجع أيضا : تأمينات اجتماعية . (القاعدة رقم ١٤٣ بالصحيفة رقم ٧٦٨ ع ٢) ودعوى مباشرة . (القاعدة رقم ٥٥ بالصحيفة رقم ٢٧٨ ع ١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

وصى

الالتزام بتسليم أموال القاصر عند بلوغه سن الرشد يقع على عاتق الوصى دون المشرف .

(الطن رقم ١١٦٥ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١) ١٤١٤ ٨٢

وكالة

يستوى فى الوكالة — كسبب من الأسباب الواردة فى المادة ٣٤١ عقوبات على سبيل الحصر لوجود المال المختلس لدى المتهم — أن تكون وليد عقد أو أن يكون مصدرها القانون .

تعدد الاسناد القانونية لوجود المال المختلس تحت يد المتهم بصفته وكيلًا . تخلف أحدها لا ينهض لإسقاط الوكالة . ما دام قد بقى تحت يده بموجب أى سند منها ، وما دام هو لم يقيم من جانبه بما توجبه الوكالة الثابتة فى حقه بتسليم المال المعهود إليه .

(الطن رقم ١٠١٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/١) ١٩٨٣ ١٠٥٣

ولاية على المال

راجع : مشرف ووصى .

(القاعدة رقم ١٤ بالصحيفة رقم ٨٢ ع ١) .

القواعد القانونية

وبعض المبادئ العامة التي قررتها الدائرة المدنية
مما يمس المواد الجنائية

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(١)
		إثبات . إعلان . أهلية التقاضى . أوراق مالية .
		إثبات
		أوراق عرفية :
		” حجية الرسائل والبرقيات “ .
		للمراسل والبرقيات حجية الورقة العرفية في الإثبات متى كانت الرسائل وأصل البرقيات موقعا عليها من مرسلها .
٧١	١٤٩	(الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١١)
		الاثبات بالبينة :
		عدم اشتراط ورود شهادة الشاهد على تفاصيل معينة . كفاية ورودها على ما يؤدي إلى الحقيقة فيها .
١٥٨٢	٤٤٢٢١	(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٥)

رقم الصفحة	رقم القائمة والعدد	
		<p>”المانع المادى أو الأدبى“ :</p> <p>تقدير قيام المانع الأدبى أو المادى من الحصول على دليل كتابى مستقل به قاضى الموضوع . تحصيل الحكم بأسباب سائغة قيام مانع مادى حال دون الحصول على دليل كتابى على انقضاء الإلتزام . إثبات هذا الإنقضاء بالبيننة والقرائن . جائز قانونا .</p>
٥٥	١٤٧	<p>(الطنن رقم ٢٠٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٦)</p>
		<p>مبدأ الثبوت بالكتابة :</p> <p>١ — تقدير وجود مبدأ ثبوت بالكتابة فى الورقة مما تستقل به محكمة الموضوع . تمسك الخصم باعتبار ورقة مبدأ ثبوت بالكتابة . إغفال المحكمة هذا الدفاع دون بيان أسباب إطراحها إياه . قصور .</p>
١٠٣٥	٣٤١٤٠	<p>(الطنن رقم ٢٣٨ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٥)</p>
		<p>٢ — مبدأ الثبوت بالكتابة . شرطه ؟ أن يجعل وجود التصرف المدعى به قريب الاحتمال . لا يشترط فى المحور ليكون مبدأ ثبوت بالكتابة ما يشترط فى الدليل الكتابى الكامل من بيانات .</p>
١٤٠٩	٣٤١٩٥	<p>(الطنن رقم ٢٣٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/١٦)</p>
		<p>خبرة :</p> <p>١ — وجوب دعوة الخبير الخصوم قبل التاريخ المحدد لبدء عمله . إغفال ذلك الإجراء . بطلان عمل الخبير دون حاجة إلى بحث ترتب ضرر على ذلك بالتمسك بالبطلان أو عدم ترتبه .</p>
١٣٣	١٤١٨	<p>(الطنن رقم ٢٢٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١٣)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ — دعوة الخبير للخصوم . إجراءاتها . المادة ٢٣٦/١ مرافعات .
١٥٦٤	٤٤٢١٩	(الطعن رقم ٣١ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٥)
		٣ — حق المحكمة في عدم إجابة طلب مناقشة الخبير .
١٥٦٤	٤٤٢١٩	(الطعن رقم ٣١ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٥)

إعلان

		١ — تسليم صورة الدعاوى والطعون والأحكام بالنسبة للدولة لإدارة قضايا الحكومة طبقاً للمادة ١٤ مرافعات . عدم ضرورة تسليمها في المقرر الرئيسي لهذه الإدارة . جواز تسليمها في أي مقر تتخذه ولو تعددت هذه المقار . اعتبار الحكم قسم قضايا الإصلاح الزراعي جزء من إدارة قضايا الحكومة بالنسبة لوزارة الإصلاح الزراعي . صحة إعلان الأحكام الخاصة بهذه الوزارة في مقر ذلك القسم .
٣١٨	١٤٤٤	(الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٧)
		٢ — عدم إلزام المحضر بالتحقق من صفة من يتقدم إليه لاستلام الإعلان . تسليم صورة الإعلان إلى محام بإدارة قضايا الإصلاح الزراعي في مقر هذه الإدارة . صحة الإعلان . لا يجدى الإدعاء بعدم وصول الصورة أو المنازعة في صفة من تسلمها .
٣١٨	١٤٤٤	(الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ - الإنتقال الذي تنصرف إليه مواعيد المسافة المقررة بالمادتين ٢١ ، ٢٢ مرافعات هو انتقال من يستلزم الإجراء ضرورة انتقاهم وهم الخصوم أو من ينوب عنهم من المحضرين وغيرهم .
٣٤٣	١٤٤٨	(الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٢)
		٤ - الإعلان في محل التجارة بالنسبة للأعمال المتعلقة بها . جوازه . إعتبار محل التجارة بالنسبة لهذه الأعمال موطننا للتاجر بجانب موطنه الأصلي . الإقامة الفعلية ليست عنصرا لازما في موطن الأعمال الذي يظل قائما ما بقي النشاط التجاري مستمرا .
٣٢	١٤٢	(الطعن رقم ٣٥٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/١/٤)
		٥ - خلق المحل التجاري وقت الإعلان لا يفيد بذاته إنتهاء النشاط التجاري فيه .
٣٢	١٤٢	(الطعن رقم ٣٥٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/١/٤)
		٦ - الأصل في الاعلان أن تصل الورقة المعلنة إلى علم المعلن إليه علما يقينيا بتسليمها لشخصه . اكتفاء المشرع بالعلم الظني تارة بالإعلان في الموطن . وتارة أخرى بالعلم الحكيم كما في إعلان المقيم بالخارج في موطن معلوم بتسليم الصورة للنيابة . لا يكفي العلم الحكيم في الصورة التي تبدأ فيها مواعيد الطعن في الأحكام من تاريخ إعلان الحكم لنفس المحكوم عليه أو في موطنه الأصلي . عدم سريان هذه المواعيد - في هذه الحالة - من تاريخ تسليمه الصورة للنيابة .
٧٧	١٤١٠	(الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٣٠ ق - حلسة ١٩٦٦/١/١١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٧- الموطن الأصلي هو المكان الذي يقيم فيه الشخص عادة . هذا الوصف لا ينطبق على منزل العائلة إلا إذا ثبت إقامة الشخص - المراد إعلانه فيه - على وجه الاعتياد والاستقرار . (الطن رقم ٧٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٠/٣/١٩٦٦) ... ٢٤٧٥ ٥٥١
		٨ - بيان آخر موطن معلوم للعلن إليه في ورقة الاعلان . عدم لزومه إلا في حالة ما إذا كان الموطن غير معلوم . (الطن رقم ٢١٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ٢٨/٤/١٩٦٦) ... ٢٤١٢٨ ٩٣٤
		٩ - الخطأ في اسم الممثل الحقيقي لا يعيب الاعلان (الطن رقم ٢٩١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ٢٥/٥/١٩٦٦) ... ٣٤١٧٠ ١٢٣٦
		١٠ - تقدير قيام عنصر الاستقرار ونية الاستيطان اللازم توافرها في الموطن من الأمور الواقعية التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع . (الطن رقم ٣٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ٢٦/٥/١٩٦٦) ... ٣٤١٧٤ ١٢٧١

أهلية التقاضى

		١ - وضع نظام لإدارة أموال الخاضعين للحراسة وفقا للأمر العسكرى رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ بغل يدهم عن إدارتها والتصرف فيها فلا يكون لهم تبعاً لذلك حق التقاضى أثناء الحراسة . ليس هذا نقص في أهلية الخاضع للحراسة ، بل حجز على أمواله مقيد من سلطته عليها فيباشرها نيابة عنه الحارس المعين طبقاً للقانون . (الطن رقم ٢٧٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١/٢/١٩٦٦) ... ١٤٢٨ ٢١٤
--	--	---

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - رفع الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين عملاً بالقانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . أثره : عودة حق التقاضي إليهم . لا يؤثر في ذلك أيلولة ملكية هذه الأموال والممتلكات إلى الدولة مقابل تعويض إجمالي قدره ثلاثون ألف جنيه مالم تكن أقل قيمة ، ولا إستنزاف جميع الديون من صافي قيمتها . صفة المفروض عليه الحراسة في الدفاع عن حقه في عقاره محل التنفيذ حتى لا ينقص التعويض المستحق . (الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١) ١٤٢٨ ٢١٤

أوراق مالية

		حظر التعامل في الأوراق المالية إلا بواسطة السماسرة . نطاقه : أن تكون الأوراق موضوع التعامل مقيدة بالبورصة إما بجدول الأسعار الرسمي أو بالسوق المعد للأوراق التي يجري التعامل عليها خارج ذلك الجدول . عدم سرعان هذا الحظر على الأوراق التي لم تقيد أصلاً بالبورصة . (الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/٢٩) ٤٢٥٠ ١٧٤٢
--	--	---

(ب)

بطلان

		بطلان الإجراء وجوباً في حالين : إذا نص القانون على البطلان بلفظه أو بعبارة ناهية أو نافية تقتضيه إعتباراً بأن المشرع قدر أهمية الإجراء وافترض ترتب الضرر عليه . أو إذا كان العيب الذي شاب الإجراء - في حالة عدم النص - عيباً جوهرياً بشرط أن يثبت أنه قد أضر بالتمسك بالبطلان . (الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١٣) ١٤١٨ ١٣٣
--	--	---

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ت)
		تزوير . تعويض . تفسير . تهريب جمركي . حق المؤلف
		<u>تزوير</u>
		توقيع المطعون عليه الورقة على بياض ، حصول الطاعن على الورقة ممن سلمت إليه بطريقة ما وإثباته فيها الإقرار المدعى بتزويره . اعتبار الواقعة تزويرا لا خيانة أمانة . لا يشترط لاعتبار الواقعة تزويرا الحصول على الورقة الموقعة على بياض بطريق الاحتيال . يكفي الحصول عليها بأية طريقة كانت . جواز إثبات التزوير المدعى به بطرق الإثبات كافة . (الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/١٦) ١٩٢٣ ع ٣ ١٣٩٩
		<u>تعويض</u>
		وفاة المجنى عليه عقب الإصابة مباشرة . لورثته حق مطالبة المسئول بجبر الضرر المادي الذي سببه لمورثهم لا من الجروح التي أحدثها فحسب بل من الموت الذي أدت إليه هذه الجروح . (الطعن رقم ٣٥٢ لسنة ٣١ ق — لسنة ١٩٦٦/٢/١٧) ١٤٤٧ ع ٣ ٣٣٧
		الضرر الأدبي :
		الضرر الذي يلحق بالزوج والأقارب ضرر شخصي مباشر . قصر الشارع الحق في التعويض عنه على الزوج والأقارب حتى الدرجة الثانية . (الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٢) ٢٤٨٨ ع ٢ ٦٣٦

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة	تفسير
٢٤٧٨	٥٧٠	عدم جواز تفسير المحررات بالاعتداد بما تفيده عبارة معينة من عباراته . وجوب الأخذ بما تفيده العبارات بأكملها وفي مجموعها . (الطن رقم ١٤٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٠/٣/١٩٦٦)
تهريب جمركي		
٤٤٢٥٢	١٧٥٠	١ — التغيير والتبديل والنقص والفقد في بضائع الترانسيت المودعة بالمخازن الجمركية . اعتباره تهريباً . منازعات الرسوم والتعويضات المستحقة عنه . اختصاص جهة القضاء العادي بالفصل فيها . (الطن رقم ٢٩٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ٢٩/١١/١٩٦٦)
٣٤٢٥٢	١٧٥٠	٢ — التهريب هو مناط الجزاءات الواردة في لائحة الجمارك مثال . (الطن رقم ٢٩٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ٢٩/١١/١٩٦٦)
حق المؤلف		
٤٤٢٣١	١٦٣٨	حق استغلال المصنف الأدبي أو الفني أو العلمي المبتكر . تقريره أصلاً للمؤلف وحده . وضع أحكام خاصة لمصنفات معينة منها المصنفات السينمائية . اعتبار المنتج فيها نائباً في استغلالها وعرضها على الجمهور عن جميع مؤلفيها . عدم تعدى نيابة المنتج إلى مؤلفي المصنفات المقتبسة . (الطن رقم ٤٩٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٨/١١/١٩٦٦)

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		(ح) حكم
		وصف الحكم :
		إغفال وصف الحكم في منطوقه بأنه حضوري أو غيابي . لا بطلان . العبرة بحقيقة الواقع المستمد من أوراق الدعوى . (الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٢٨)
١٤٥٢	٣٤٢٠٣	
		إصداره :
		جواز أن يرد بعض المقضى به في أسباب الحكم دون المنطوق . (الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨)
٩٣٨	٢٤١٢٩	
		” صلاحية القاضي للحكم “ :
		الوكالة عن الخصوم كسبب لعدم صلاحية القاضي لنظر الدعوى هي تلك الوكالة القائمة وقت نظرها . (الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٧)
١٥٩٢	٤٤٢٢٣	
		بياناته :
		١ - وجوب بيان أسماء الخصوم وصفاتهم في الحكم . الخطأ الجسيم أو النقص في هذا البيان لا يترتب عليه البطلان إلا إذا ترتب عليهما التجهيل بالخصم أو اللبس في التعريف بشخصيته . إغفال الحكم ذكر اسم القيم الأخير باعتباره مباشرا للخصومة من المحجور عليه ليس خطأ جسيما يمتنع به وجه الحق في التعريف بشخص الخصم . لا بطلان . (الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤)
٤١٢	١٤٥٨	
	٤٤٢٥٦	(والطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
١٢٣	١٤١٧	٢ - ترتب البطلان على عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم وهم الذين فصلوا في الدعوى لا القضاة الذين حضروا تلاوة الحكم . بيان الحكم في صدره الهيئة التي أصدرته وفي خاتمته الهيئة التي حضرت تلاوته . لا بطلان . (الطن رقم ٢٢٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١٣)
١٥١	١٤٢١	٣ - عدم ذكر نصوص المستندات المقدمة في الدعوى . عدم ذكر أسماء الشهود وأقوالهم . إيراد مضمونها . لا يعيب الحكم . (الطن رقم ٣٨٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١٩)
٧٠٨	٢٤٩٧	٤ - تضمين الحكم بيان أنه صدر بعد المداولة أمر لم يوجبه القانون . كل ما فرضه القانون هو وجوب صدور الحكم بعد المداولة . الأصل في الإجراءات أنها روعيت . على من يدعى خلاف ذلك إقامة الدليل على ذلك . (الطن رقم ١٨٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٤)
٧٥٧	٢٤١٠٢	٥ - بيان مراحل الدعوى . إعتباره بيانا جوهريا يترتب على إغفاله البطلان إذا كان ذكره ضروريا للفصل فيها . عدول المحكمة عن تنفيذ حكم مناقشة الخصوم لعدم ضروريته للفصل في الدعوى . عدم إعتبار ذلك بيانا جوهريا يتحتم ذكره في الحكم . (الطن رقم ٤١٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٩)
٧٩٧	٢٤١٠٧	٦ - الترتيب الوارد في المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات بشأن بيانات الحكم . ليس ترتيبا حتميا يترتب على الإخلال به البطلان . جواز إيراد الأدلة الواقعية والمجمع القانونية في ثنايا أسباب الحكم . (الطن رقم ٤٣١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>حجز الدعوى للحكم :</p> <p>حجز القضية للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات في ميعاد محدد . عدم تقديم المذكرة في الميعاد . محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة طلب مدّ أجل الحكم لتقديم مذكرة .</p>
٩٣٨	٢٤١٢٩	(الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨)
		<p>حجية الحكم :</p> <p>”قوة الشيء المحكوم فيه“ .</p> <p>١ — الحكم الجنائي الصادر بالبراءة إذا كان مبنيًا على عدم العقاب على الفعل قانونًا لا نتفاء القصد الجنائي أو لسبب آخر لا يحوز قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم المدنية ولا يمنعها من البحث فيما إذا كان الفعل مع تجرده من صفة الجريمة قد نشأ عنه ضرر يستوجب التعويض أم لا .</p>
٥٥٨	٢٤٧٦	(الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٠)
		<p>٢ — حجية الأحكام . نسبية . لا يضار ولا يفيد منها غير الخصوم الحقيقيين .</p>
٦٥٦	٢٤٩١	(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٣ ق — “أحوال شخصية” — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٣)
		<p>٣ — لا حجية للحكم إلا فيما فصل فيه بين الخصوم بصفة صریحة أو بصفة ضمنية حتمية سواء في المنطوق أو في الأسباب المتصلة به اتصالًا وثيقًا والتي لا يقوم المنطوق بدونها .</p>
٦٨٨	٢٤٩٤	(الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٤ — الحكم الجنائي يقيد القاضي المدني فيما يتصل بوقوع الجريمة ونسبتها إلى المتهم . هذه الحجية لا تثبت إلا للأحكام النهائية الفاصلة في موضوع الدعوى الجنائية دون غيرها من الأوامر والقرارات الصادرة من سلطات التحقيق . هذه القرارات لا تفصل في موضوع الدعوى بالبراءة أو الإدانة . لا حجية لها أمام القضاء المدني .
٩٤٨	٢٤١٣٠	(الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨) تسببه :
		١ — أسباب الحكم المكمل للنطق . احتواؤها على ما يوضح حقيقة ما قضى به . لا غموض .
١٥٨٢	٤٤٢٢١	(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٥)
		٢ — الخطأ القانوني في تسبيب الحكم مع صحة النتيجة. لا بطلان .
١٧٥٠	٤٤٢٥٢	(الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٢٩)
		الطعن في الأحكام : ” المصلحة في الطعن “ . الحكم على الخصم بالمصروفات تتوافر به المصلحة في الطعن .
١٨٠٢	٤٤٢٦١	(الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/١٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

(د)

دعوى

الصفة في الدعوى :

عضو مجلس الإدارة المنتدب هو الذى يمثل الشركة أمام القضاء فى جميع الدعاوى . ندب مجلس الإدارة لجنة من ثلاثة أعضاء لنولى أعماله وسلطاته . عدم نص قرار مجلس الإدارة على عدم جواز انفراد أى منهم بالإدارة . لكل عضو أن ينفرد بأى عمل من أعمال الإدارة ومنها توكيل محام والاتفاق معه على أتعابه على أن يكون لكل من العضوين الآخرين أن يعترض على العمل قبل تمامه وإلا كان الاتفاق ملزماً للشركة لصدوره ممن يمثلها قانوناً .

(الطعن رقم ٢٣٨ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨) ١٢٦ ع ٩١٦

(ش)

شركات . شيك

شركات

للشركة شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية من يمثلها . توجيه الاستئناف منها باعتبارها الأصيلة فيه المقصودة بذاتها فى الخصومة دون ممثلها . ذكر إسمها المميز لها عن غيرها فى صحيفة الاستئناف والحكم كاف لصحتها . عدم الاعتداد بالخطأ الواقع فى صفة الممثل .

(الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/١٤) ١١٧ ع ٨٦٢

رقم القاعدة والعدد	ر الص
شيك	
١ — اختلاف طبيعة الكمبيالة عن الشيك . عدم مريان حكم المادتين ١٣٤ ، ١٣٥ من قانون التجارة في شأن تظهير الكمبيالة على تظهير الشيك . جريان العرف على اعتبار التوقيع على ظهر الشيك تظهيراً ناقلاً للملكية . عرف واجب التطبيق ما لم يثبت أن المقصود بالتوقيع التظهير التوكيلي .	
١٤١١	٨٦ (الطن رقم ٤٨١ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١١)
٢ — الصك الموصوف بأنه شيك ويحمل تاريخين . وأمر الدفع فيه مصحوب بأجل يفقد صفته كشيك . اعتباره كمبيالة صحيحة أو معيبة إذا لم تشتمل على البيانات اللازم ذكرها في هذا النوع من الأوراق التجارية . خلو الكمبيالة من بيان " وصول القيمة " . إعتبارها كمبيالة معيبة .	
٢٤٨٦	٦١٨ (الطن رقم ٢٢٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٢)
٣ — الوصف التجاري للشيك يتحدد وقت إنشائه . اعتباره عملاً تجارياً إذا كان تحريره مترتباً على عمل تجارى أو كان ساحبه تاجراً . ما لم يثبت أن كسبه لعمل غير تجارى تطبيقاً لمبدأ الأعمال التجارية بالتبعية . المادة ١/٢ من قانون التجارة . عدم الاعتداد في هذا الشأن بصفة المظهر للشيك أو طبيعة العملية التي اقتضت التظهير . انسحاب الصفة التجارية أو المدنية التي أسبغت عليه وقت تحريره على جميع العمليات اللاحقة كتظهيره أو ضمانه .	
٢٤٨٦	٦١٨ (الطن رقم ٢٢٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

(ق)

قانون

١ — تصويب الخطأ المادى أو المطبعى . اعتباره جزءا من النص التشريعى المصحح وله نفس قوته . تجاوز الاستدراك هذا النطاق وانطواؤه على تغيير فى النص المنشور لفظا ومعنى . لا حجية له ولا أثر له بالنسبة للنص الأصيل الذى يتعين إعمال أحكامه .

٢٧ ١٤١ (الطعن رقم ٣٧ لسنة ٢٩ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٨/١/١٩٦٦)

٢ — النص القانونى الجديد . عدم انعطاف أثره على الماضى ما لم ينص على سريانه استثناء بأثر رجعى أو كان نصا مفسرا للنص القديم .

٢٧ ١٤١ (الطعن رقم ٣٧ لسنة ٢٩ ق "رجال القضاء" — "جلسة ١٨/١/١٩٦٦")

(م)

محاماه . مسئولية

محاماة

استبعاد اسم المحامى من الجدول :
ممارسة المحامى عمله أثناء فترة استبعاد اسمه من الجدول .
ممارسة غير مشروعة يترتب عليها خضوعه للجزاء التأديبى . عدم احتساب مدة الاستبعاد من مدة التمرين ولا من مدة الاشتغال أمام المحاكم الابتدائية والاستئنافية ولا من المدة المقررة لاستحقاق المعاش .

١١ ١٤٢ (الطعن رقم ١٧ لسنة ٣١ ق "رجال القضاء" — جلسة ٢٩/١/١٩٦٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>مسئولية</p> <p>مسئولية تقصيرية :</p> <p>”مسئولية الحكومة في إدارة المرافق العامة“ .</p> <p>١ — مسؤولية الحكومة عن تعويض الاضرار التي تلحق الأفراد بسبب الاضطرابات والفلاقل . عدم قيامها إلا بإثبات أن القائمين على شئون الأمن قد امتنعوا عن أداء واجبهم أو قصروا في أدائه تقصيرا يمكن وصفه — في تلك الظروف الاستثنائية — بأنه خطأ .</p> <p>(الطن رقم ٣٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٠/٣/١٩٦٦)</p> <p>٢ — مجرد عدم وجود قوات من رجال الأمن بمكان الحادث وقت حصوله لا يكفي بذاته في الظروف الاستثنائية التي لا يستحوذ ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ لتوافر ركن الخطأ في حق وزارة الداخلية . دفع الوزارة مسؤوليتها بأنه كان من المتعذر على قوات الشرطة بسبب الثورة المفاجئة في أماكن متفرقة وفي وقت واحد منع حوادث الإتلاف . وجوب إثبات الحكم بالتعويض خطأ القائمين على شئون المرفق بالامتناع عن أداء واجبهم أو التقصير فيه . إغفال الحكم ذلك . قصور .</p> <p>(الطن رقم ٣٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٠/٣/١٩٦٦)</p> <p>”مسئولية الطبيب“ .</p> <p>إلتزام الطبيب ببذل العناية في شفاء المريض لا بتحقيق غاية هي الشفاء . واجب الطبيب في بذل العناية . مناطه : ما يقدمه طبيب يقظ من أوسط زملائه علما ودراية في الظروف المحيطة به أثناء ممارسته لعمله مع مراعاة تقاليد المهنة . انحراف الطبيب عن أداء هذا الواجب خطأ موجب لمسئوليته عن الضرر الذي يرتبط بالخطأ إرتباط السبب بالمسبب .</p>
٥٣٦	٢٤٧٣	
٥٣٦	٢٤٧٣	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>تحصيل الحكم خطأ الطبيب من أمره بنقل مريضة من مستشفى إلى آخر وهي على وشك الوفاة وقبل إحالتها إلى القسم المختص لفحصها ، واتخاذ ما يجب بشأنها مما أدى إلى التعجيل بوفاة .</p> <p>لا مخالفة للقانون .</p>
٦٣٦	٢٤٨٨	<p>(الطن رقم ٣٨١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦١/٣/٢٢)</p> <p>”مسئولية حارس الشيء“ .</p> <p>مسئولية حارس الشيء . قيامها على أساس خطأ مفترض .</p> <p>عدم درئها إلا بإثبات وقوع الضرر بسبب أجنبي لا يد للحارس فيه . هذا السبب لا يكون إلا قوة قاهرة أو خطأ المضرور أو خطأ الغير .</p>
١٧١٢	٤٤٣٤٣	<p>(الطن رقم ٢٠٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/٢٢)</p>
<p>(ن)</p> <p><u>نقض</u></p>		
<p>المصلحة في الطعن :</p>		
<p>المصلحة في الطعن . وجوب تحققها وقت صدور الحكم ،</p> <p>المطعون فيه . زوالها بعد ذلك . لا أثر له على قبول الطعن .</p>		
١٥٥٨	٤٤٣١٨	(الطن رقم ٢٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٥)
١٦٢٤	٤٤٣٢٩	(والطن رقم ٢٤٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

أسباب الطعن :

التمسك أمام محكمة النقض لأول مرة بسبب من الأسباب المتعلقة بالنظام العام. شرطه: أن تكون تحت نظر محكمة الموضوع عند الحكم في الدعوى جميع العناصر التي تتمكن بها من الإلمام بهذا السبب والحكم في الدعوى على موجبيه . مثال .

(الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٦/٦/١٩٦٦) ... ١٩٣٣ ع ١٣٩٩

نقض الحكم :

” أثره “ .

نقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة الموضوع .
تربتها في تحصيل فهم الواقع في الدعوى ولو من غير الطرق التي كانت قد حصلته منها من قبل . لها أن تخالف رأيها الأول .
وجوب إتباعها حكم النقض في المسألة القانونية التي فصل فيها .

(الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٢٢ ق — جلسة ٢٨/٤/١٩٦٦) ... ١٢٩٣ ع ٩٣٨

(و)

وكالة

التوكيل في الخصومة :

” التوكيل في الحضور أمام القضاء “ .

جواز التوكيل في الخصومة ولو لم يكن محاميا أو قريبا أو صهرا
للوكل . حكم المادة ٨١ من أفعات في جواز التوكيل في الحضور

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		أمام القضاء قاصر على المحامين والأقارب والأصهار إلى الدرجة الثالثة .
٧٥٧	٢٤١٠٢	(الطعن رقم ٤١٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٩) ”حدود الوكالة“ :
		الإقرار الصادر من الوكيل أمام القضاء والذي ينطوي على تصرف قانوني . وجوب إستناده إلى توكيل خاص .
١٦٩٤	٤٤٢٤٠	(الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/١٥)

فهرس المواد

قانون الاجراءات الجنائية

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
	”للضباط العاملين بمصاحبة الأمن العام وفي شعب البحث الجنائي بمديريات الأمن العام بما فيهم ضباط مكاتب البحث الجنائية بالأقسام والبنادر والمرآ كز تختلف رتبهم — سلطة الضبط بصفة عامة وشاملة جميع أنواع الجرائم حتى ما كان منها قد أفردت له مكاتب خاصة“ .	١١ - محكمة الجنايات . ”حقها في التصدي وفي إقامة الدعوى الجنائية“ ١٢٧ ع ٢ ١٥ - دعوى جنائية . ”انقضاؤها بمضى المدة“ . ١٩ - دعوى جنائية . ”إقامتها“ . ٢١، ٢٣، ٢٤ - مأمورو الضبط القضائي . ”اختصاصهم في التحري عن الجرائم“ . ”لموظفي وعمال الجمارك صفة الضبطية القضائية أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم“ . ١٠١ ع ٢ ١٩٥ ع ٣	١٢٧ ع ٢ ٣٨٦، ٣٧٦ ع ١ ١٩٤ ع ٢ (١) هيئة عامة ع ٢ ٢٤ ع ٢ ١٢٤ ع ١ ١٠١ ع ٢ ١٩٥ ع ٣
١٣١ ع ٢	”ضباط مكاتب حماية الأحداث من مأموري الضبط القضائي . مدى اختصاصهم؟“ .		
١٦٦ ع ٣	”رجل الشرطة من رجال السلطة العامة وليس من		

(تابع) قانون الاجراءات الجنائية

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
١٤٤٢، ٣٢٢، ٢٢١، ١٦٨، ٣٤٢٢٣	تقدير قيام أو انتفاء حالة التلبس بالجريمة موكول لرجل الضبط تحت رقابة سلطة التحقيق وإشراف محكمة الموضوع	٢٤١١٠	مأموري الضبط القضائي . ليس له إجراء قبض أو تفتيش . ” اختصاص مأموري الضبط القضائي العاملين بإدارة مكافحة المخدرات وأقسامها وفروعها؟ “
١٤٢	٣٤ - وما بعدها - مأمورو الضبط القضائي ” الواجبات المفروضة عليهم في دوائر اختصاصهم “	٣٤١٦٩	٢٩ - مأمورو الضبط القضائي . ” لمأمور الضبط سؤال المتهم أثناء جمع الاستدلالات عن التهمة المسندة إليه . ليس له استجوابه “
٤٢٦، ٣٢٦، ٤٩ ١٤٥١، ٥٠	” سلطاتهم في القبض والتفتيش “		” ماهية الاستجواب “ . ” إرسال مأمور الضبط الشهود إلى النيابة بعد جمعه للاستدلالات . غير واجب “
١٧٦، ١٤٢ ٣٤	” القيود الواردة على حق رجال الضبط القضائي في إجراء القبض والتفتيش بالنسبة إلى السيارات “	٢٤١٦٢	٣٠ - التلبس . ماهيته؟

(تابع) قانون الاجراءات الجنائية

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
	٩١ - تفتيش .	(١) هيئة عامة	قبض . ماهيته ؟
	” تفتيش الشخص .	٢٤	استيقاف . ماهيته ؟
٢٤١١٠	ماهيته ؟ “	١١٠ ع ٢ ،	حالاته ؟
	” إذن التفتيش “ :	١٧٢ ع ٣	” الدفع ببطلان القبض .
٣٢٢٤٤٩	إصداره تنفيذه “ .		طبيعته : دفع قانوني
١٤٢٥١٤٢			مختلط بالواقع . عدم
١١٧١٦١٤٦			جواز إثارته لأول مرة
١٦٦١٦٩			أمام محكمة النقض “ .
٢٣١٢٣٣٤		١٤٠ ع ٢	” الدفع ببطلان القبض
	” الدفع ببطلان التفتيش		والتفتيش . من له حق
	من أوجه الدفاع		الدفع به ؟ من وقع في
	الجوهرية . وجوب	٢٠٤ ع ٣	شأنه القبض والتفتيش “
	الرد عليه وإلا كان		٤٦ - تفتيش الأنثى .
٢١٢١ ع ٢	الحكم قاصرا “ .	١٤٥١	” مثال لتفتيش صحيح
	” الدفع ببطلان التفتيش .		تطبيقا لقانون الأحكام
	طبيعته : دفع قانوني		العسكرية “ .
	مختلط بالواقع . عدم	١٩٦ ع ٣	
	جواز إثارته لأول مرة		٦٣ - المعدلة - دعوى
١٤٠ ع ٣	أمام محكمة النقض “ .		جنائية . ” إقامتها “ .
	” الرضاء بالتفتيش “ .	١٤٦٢٢٧٦٣	
١٥٦ ع ٣		١٨٩٥٩٥٢٤	
		٢٠٨٢٣٢٣٤	

(تابع) قانون الاجراءات الجنائية

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
	”المقصود بالجرائم المرتبطة ؟ الارتباط البسيط . مناط تطبيق المادة ٣٢ عقوبات . تقدير قيام الارتباط . موضوعي“ .	١٩٥ ع ٣	”لموظفي الجمارك تفتيش الأمتعة والأشخاص في حدود منطقة المراقبة الجمركية“ .
١٤٧٨	١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ محكمة الجنايات . الإجراءات أمامها : ”سماع شهود المتهم“ .	١٧٤ ع ٣	١٢٤ - استجواب المتهم ”قاعدة حظر استجواب المتهم إلا بقبوله شرعت لمصلحته . له التنازل عنها صراحة أو ضمنا“
١٤٨ ، ١١٩ ، ١٥٢ ع ٢	١٩٠ - ”عدم إعلان الخصوم بالأمر الصادر بالإحالة إلى محكمة الجنايات خلال الأجل المحدد لا يبنى عليه بطلانه“ .		١٣٤ - ١٤٣ - أمر الحبس . ”تنفيذ أوامر الحبس الاحتياطي في السجون . المخاطب بنص المادة ١٤٠ إجراءات هو مأمور السجن“ .
٣٤٢٤٨	١٩٩ وما بعدها - تحقيق . إجراءاته : ”النص الوارد بمجموعة الأوامر العسكرية الذي	١٤٥ ع ٢ ١٤٦ ع ١	١٧٠ وما بعدها - مستشار الإحالة . ١٨٢ - نظر الجرائم المرتبطة :

(تابع) قانون الاجراءات الجنائية

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
١٣٦١٤٢٤١٤٣	٢٢١ - ٢٢٣ - دعوى جنائية . ”نظرها . حالات وقفها“ .		يقضى بلزوم حضور مندوب البوليس الحربى عند القبض أو التحقيق أو التفتيش الذى تباشره السلطات المدنية مع رجال الجيش لا يخاطب النيابة العامة ولا يقيد حقها في مباشرة سلطاتها“ .
٢٤١٦٢٦٨٨	٢٢٦، ٢٢٧ - اختصاص . ”تنازع الاختصاص . التنازع السلبى . طلب تعيين الجهة المختصة“	٢٤١٠٥	٢٠٩ - أمر بالألا وجهه .
٣٤٢١٦٦١٩١	٢٣٢ ، ٢٣٣ - دعوى مباشرة . ”عدم تقييد المحكمة بطلبات المدعى المدنى (رافع الدعوى المباشرة) عند إنزال حكم قانون العقوبات على واقعة الدعوى“ .	١٤٦٧٠٥٠	٢١٠ - أمر الحفظ الصادر في مواد الجنايات ”انعقاد الاختصاص بنظر التظلم المرفوع عنه لمستشار الإحالة“ .
٢٤١٤٥	٢١٧ - اختصاص . ”تعيينه“ . ”تعلق جميع قواعد الاختصاص في المسائل الجنائية بالنظام العام“	٣٤٢٤٣	١٠٣ ، ١٥٦ ، ٢٤١٨٤ ، ٣٤٢٤٣
١٤٥٥	تحرريك الدعوى العمومية بالطريق المباشر تحريكاً صحيحاً . قيامها ولو طرأ على الدعوى المدنية ما يؤثر فيها“ .		
١٤٥٥			

(تابع) قانون الاجراءات الجنائية

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
٣٤١٨٦	٢٥١ - ٢٦٦ - دعوى مدنية . "أركانها" .	١٤٦٨	٢٣٩ - منوط اعتبار الحكم حضوريا .
٢٠٨٦١٤١٣ ٣٤	"قبولها" .	١٤٧٣٦٦٥	٢٤١ - المعارضة في الحكم الحضوري الاعتباري
١٤٦٩٦٢٧	"إجراءات نظرها أمام القضاء الجنائي" .		٢٤٧ - ٢٥٠ - رد القضاة عن الحكم .
٣٤٢٠٨	"تبعية الدعوى المدنية المرفوعة أمام القضاء الجنائي للدعوى الجنائية" .	١٤٢٠	"عدم خضوع أعضاء النيابة العامة في حضورهم جلسات المحاكمة لأحكام الرد والتنحي" .
١٤٥٩	"تدخل المسئول عن الحقوق المدنية أمام المحكمة الاستئنافية انضماميا" .	٢٤١٠٢	"عدم جواز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة في طلبات الرد استقلا عن الأحكام الصادرة في موضوع الدعوى الأصلية" .
١٤٥٥	"للدعى المدني ترك دعواه في أية حالة كانت عليها مع عدم الإخلال بحق المتهم في التعويضات إن كان لها وجه ودون أن يؤثر الترك على الدعوى الجنائية" .		٢٤٨ - فقرة أخيرة - اعتبار المجنى عليه - ولو لم يكن مدعيا بحقوق مدنية - فيما يتعلق بطلب الرد بمثابة خصم في الدعوى .

(تابع) قانون الاجراءات الجنائية

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
٢٤١٤٨٦١٤٢ ٣٤١٨٩	٢٧٥- اجراءات المحاكمة "شفوية المرافعة".	٢٤١٥٣	"ليس للمدعى المدني استئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية إذا كان التعويض المطالب به لا يربو على النصاب الانتهائي للقاضي الجزئي".
٢٤١٥٧	٢٧٦- إجراءات المحاكمة: "بمجرد عدم توقيع رئيس المحكمة وكاتبها على كل صفحة من صفحات محاضر الجلسات الاستئنافية لا يرتب بطلانها في الإجراءات"	٢٤١٥٧	"للمدعى المدني في جريمة إصدار شيك بدون رصيد المطالبة بتعويض الضرر الذي لحق به من جراء تلك الجريمة. طلب القضاء بقيمة الشيك غير جائز.
١٤٣	٢٨٣/١- إجراءات سماع الشهود. "عدم حظر القانون سماع الشهادة التي تؤخذ على سبيل الاستدلال بلا يمين".	٣٤٢١٦	دعوى مدنية : "انقضاؤها".
٣٤١٨٩	٢٨٩ المعدلة - إجراءات المحاكمة. "حق المحكمة في تقرير تلاوة الشهادة. شروطه ؟".	٢٤٧٨	٢٧٢، ٢٧١- إجراءات المحاكمة. "للمحكمة إدراك معاني إشارات الأبطال والأصم دون الاستعانة بنخبير".

(تابع) قانون الإجراءات الجنائية

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
٢٤١٦٢	٢٩٥ - ٢٩٩ - الطعن بالتزوير : ” الطعن بالتزوير في ورقة مقدمة في الدعوى من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع “ .	٢٤١٠٤	” تمسك الدفاع بطلب سماع أقوال الشاهد ومناقشته فيها . طلب النيابة القبض على المتهم في حالة إجابة طلبه وتأجيل الدعوى . اضطرار محامي المتهم إلى التنازل عن طلبه . عدم تحقق المعنى الذي قصده الشارع في المادة المذكورة “ .
٢٤١٥٠ ١٣٦٩ ، ٨ ١٧٤١٤٤ ١٢٨١٢٠ ١٣٧١٣٦ ٢٤١٥٥١٥٠ ٣٤٢٠٤	٣٠٢ - تقدير الدليل .	٢٤١٠٤	” حق الدفاع ينحول للمتهم إبداء ما يعن له من طلبات التحقيق ما دام باب المرافعة مفتوحا . نزول الطاعن عن طلب سماع الشاهد لا يسلبه حقه في العدول عن ذلك النزول والتمسك بتحقيق طلبه ما دامت المرافعة دائرة “ .
١٤٦٣٣١ ٢١٨٢٤٩٢ ٣٤٢٤٤	٣٠٣ - حكم . ” إصداره والتوقيع عليه “ .	٢٤١٠٤	

(تابع) قانون الإجراءات الجنائية

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
١٤١٢	”بيانات التسبب“ . تسببه : ”تسبب معيب“	٣٤١٧٣	”الكشف عن ماهيته . العبرة فيه بحقيقة الواقع“
١٢٦١١٦٨		١٦١ ٢٤٦	٢/٣٠٤ - تقدير العقوبة
٣٠٦٢٢٦١٧		١٧٠ ١٦٩	
٤٢٦٣٥٦٣٤		٣٤٢١٠ ٢٠٠	
٤٥٦٤٤٦٤٣			
٧٥٦٧٤٦٤٦		٢٤١٥٥ ٩٢	”العقوبة المبررة“ .
١٤٨٠ ٦٧٩			٣٠٧ ٣٠٨ - تعديل
١٠٧ ٩٩			الوصف ولقت نظر
١٠٩ ١٠٨			الدفاع .
١١٨ ١١٠		٤٩ ٣ ٢	
١٢١ ١٢٠		١٤٧٧ ٥٥	
١٢٦ ١٢٣		١٢٥ ١٠٥	
١٤٥ ١٣٩		١٦١ ٢٤٦	
١٤٨ ١٤٦		١٨١ ١٦٩	
٢٤١٥٤ ١٥١		٢٠١ ٢٠٠	
١٧٩ ١٧٨		٢١١ ٢٠٩	
١٨٧ ١٨٣		٢٤١ ٢٣٥	
١٩٠ ١٨٩		٣٤	
١٩٧ ١٩٢			٣٠٩ - الإحالة في مفهوم
٢٢٦ ٢١٣			حكم هذه المادة .
٢٣٩ ٢٣٠		١٤٦٩	
٣٤			٣١٠ - حكم .
			بياناته :
٤٦٣ ٢٦١	”تسبب غير معيب“		”بيانات الديباجة“
١٧ ٦٦٥		٢٤١٤٧	

(تابع) قانون الاجراءات الجنائية

رقم القاعده والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعده والعدد	المادة والموضوع
٢٢٥، ٢٢١		٢٣٦، ٢١٩	(تابع) "تسبب غير معيب"
٢٣٢، ٢٢٧		٣٢٦، ٢٨٦	
٢٤٥، ٢٣٧		٥١٦، ٤٩٦	
٣٤٢، ٢٤٨		٥٦٦، ٥٥٦	
		٦٤٦، ٦٢٦	
	٣٣٢ - بطلان .	٦٧٢، ٧٢٦	
	"حالات البطلان	(١) هيئة عامة،	
	المتعلقة بالنظام العام	٨٤٦، ٨٣٦	
	لم يبينها القانون بيان	٩٢٦، ٩٠٦	
	حصر وتحديد"	٩٤٦، ١١١٦	
٢٤١، ٢٠٣		١١٤٦، ١١٣٦	
	٣٣٣ - استجواب المحكمة	١١٩٦، ١١٧٦	
	للمتهم . الاستجواب	١٣٢٦، ١٢٨٦	
	المحظور . ماهيته ؟	١٣٧٦، ١٣٥٦	
	الدفع ببطلان هذا	١٤٢٦، ١٤٠٦	
	الاستجواب متى يسقط ؟	١٥٠٦، ١٤٤٦	
١٤٥٤		١٥٣٦، ١٥٢٦	
	"أوجه البطلان المتعلقة	١٥٦٦، ١٥٥٦	
	بإجراءات التكليف	١٦٠٦، ١٥٧٦	
	بالحضور . عدم تعلقها	١٦٣٦، ١٦٢٦	
	بالنظام العام -"	١٧٤٦، ١٦٩٦	
٣٤٢، ٢٤٨		١٨٠٦، ١٧٧٦	
	محكمة الجنايات :	١٨٦٦، ١٨٤٦	
	الإجراءات أمامها :	١٩٤٦، ١٨٨٦	
	٣٧٤ - "إعلان المتهم	٢٠٠٦، ١٩٥٦	
	للحضور أمامها" .	٢٠٧٦، ٢٠٤٦	
١٤٦٤		٢١٩٦، ٢١٠٦	

(تابع) قانون الاجراءات الجنائية

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
١٤٤١	"إعلان المعارض لحضور جلسة المعارضة".	٣٧٧، ٣٧٥ - "تعرض محامي أحد المتهمين في مرافعته إلى متهم آخر يحضر معه محام . أثره ؟"	٢٤٨٣
٤٥٢ ، ٢٨ ١٤٧٤ ٢٤١٢٩	"نظر المعارضة والحكم فيها"	١٧٥ ، ١٨٥ ٣٤	"وجوب فصل دفاع كل متهم وإقامة محام مستقل لكل منهما".
١٣٨ ، ١٤٧٠ ١٥١ ، ٢٤ ٢٤٢٠٣ ١٤٥٢	٤٠٢ - ٤١٩ - استئناف التقرير بالاستئناف : "نطاقه".	٣٧٩ - "عدم إعلان المتهم بقائمة شهود الإثبات لا يترتب عليه البطلان".	٣٤٨٢
٢٤١٣٠ ، ٩٦ ٢٤٠ ، ٢٠٣ ٢٤٧	"نظره والحكم فيه".	٣٩٥ - "إعادة المحاكمة".	٣٤٢٠٦
٢٤١٠٢	"ما لا يجوز استئنافه من الأحكام".	٣٩٨ - ٤٠١ - معارضة. قبولها :	
٤٩٦٣٣ ، ١٩ ٦٨٦٢٦ ، ٦٠ ١٤ ، ٨٨ ١٣٨ ، ١٣٤ ٣٤١٩٧ ، ٢٤	محكمة ثاني درجة . "الإجراءات أمامها"	"تعلق شكل المعارضة بالنظام العام".	٣٤٢٤٦
		"المعارضة لا تقبل من المدعى بالحقوق المدنية"	١٤٣٩

(تابع) قانون الاجراءات الجنائية

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
	٤٢٤ التي حلت محلها المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .	١٤٣٩	”وضع تقرير التلخيص“
	”إغتيال التوقيع على أسباب التقرير بالطعن . أثره : البطلان“ .	١٤٢١	”فقدان تقرير التلخيص بعد تلاوته لا يبطل الإجراءات بعد صحة“ .
٢٤١٥٨	٤٤١ - التماس إعادة نظر ”حالاته“ .	١٤١٦	”نظر الاستئناف المرفوع من غير النيابة“ .
٢٤١٠٠	٤٥٤، ٤٥٥ - قوة الشيء المقضى .		”اشتراط إجماع آراء قضاة المحكمة عند تشديد العقوبة أو إلغاء حكم البراءة قاصر على حالة الخلاف في تقدير الوقائع والأدلة وتقدير العقوبة“ .
٦٩٧، ١٤٤٦ ٦٢٤، ١١١ ٣٤٠، ٢٤٠	٤٥٥ - دعوى جنائية . ”الرجوع إليها بناء على ظهور أدلة أو ظروف جديدة“ .	١٤٣١	”معارضة استئنافية . الحكم فيها“
٢٤١٠٠	٥٢٨ - عقوبة . ”سقوطها بمضي المدة“ .	١٣٠، ٢٤٦، ٢٤٦	”وجوب أعمال المادة ٢٤١ لإجراءات بالنسبة إلى الأحكام الحضورية الاعتبارية الصادرة من محكمة الدرجة الثانية“ .
٣٤٢، ٢٤٢	٥٥٠ المعدلة - رد الاعتبار بحكم القانون .	١٤٦٥	
١٤٢٨			

قانون تحقيق الجنايات الملغى

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
			٢٣١ - "إغفال التوقيع على أسباب التقرير بالطعن أثره : البطلان" ١٥٨

قانون العقوبات

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
٣٤٢٠٥	جريمة مستمرة تشمل جميع الأفعال أوالحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى وحتى صدور حكم بات فيها".	٢٤١٣٥	٥ - قانون . " قانون أصلح . القرار الصادر من وزير التكوين وتخفيض وزن الرغيف لا يعتبر قانونا أصلح" .
٢٤٦٩٨٠٩٦	"تحديد العقوبة المقررة لأشد الجرائم عند تطبيق المادة ٣٢ عقوبات" . ١/٢٣٤٠٤٦٠٤٥٠١٤ "العقوبة المقررة لجناية	٤١٤٣٨٠٣٧ ٣٤٢٠٥٠١٦٩	٩-١٢-أنواع الجرائم. "الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة" . "محاكمة الجاني عن

(تابع) قانون العقوبات

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	
١٤٧٨	”مناطق تطبيق هذه المادة؟ تقدير الارتباط بين الجرائم موضوعي“.	٣٤٢٠٠	الشروع في القتل العمد من غير سبق إصرار أو ترصد“.	
٢٤٩٩	٣٠/٤ - اشتراك . ”الاشتراك بطريق الاتفاق“.	٢٤١٠٥	١٧ - ظروف مخففة . ”لا ارتباط بين تطبيق هذه المادة والمادة ٢٥١ عقوبات“.	
٢٤١٥٤	”الاشتراك بطريق المساعدة. متى يتحقق؟“	٣٠ - المصادرة . ”الغرض منها. طبيعتها“؟	٢٤١١٥	١١٢٠٨٥
١٤٣٣٠١	١/٤٤ مكرر - إخفاء أشياء مسروقة .	٢٤١١٥	٢٤١١٥	
٢٤٨٤	٢/٤٤ مكرر - إخفاء أشياء متحصلة من جريمة .	٣٤١٧٢	”عدم جواز الحكم بعقوبة مصادرة السلاح في مواجهة الغير حسن النية من كان مرخصا له قانونا بحيازة السلاح“	
٣٤٢٢٦	”تعيين الجناية التي تخلفت عنها الأشياء موضوع جريمة الإخفاء على وجه اليقين هو مناطق العقاب بمقتضى المادة المذكورة“	١٩٦٠١٤١٩ ٢٤١٢٤٠٩٨ ٣٤٢١٠	٣٢ - ارتباط . ”نظر الجرائم المرتبطة- المقصود بالجرائم المرتبطة الارتباط البسيط؟“.	
	٤٥ - الشروع . ”ماهيته؟“			

(تابع) قانون العقوبات

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
٣٤٢٣٧	”عدم التزام المحكمة بتقصي أسباب إعفاء المتهم من العقاب في حكمها . ما لم يدفع بها أمامها“ .	٣٤١٦٨	”جريمة الشروع في سرقة وجود المال فعلا . غير لازم لقيامها . مادام أن نية الجاني قد اتجهت إلى ارتكاب السرقة“ .
٢٤١١٩	١٠٢ (١) مفرقات . ”القصد الجنائي في جريمة إحراز المفرقات“ .	٥٦٦٥٥ - عقوبة .	”إيقاف تنفيذها“ .
١٤٨٠٦٤٢ ٣٤٢١٢	١٠٣ ، ١٠٣ مكررا المعدلة - رشوة .	١٤٢٩ ٣٤١٧٣	٦٠ - أسباب الإباحة .
٣٤٢١٠	١٠٩ - مكررا - جريمة عرض الوساطة في رشوة . ”أركانها“ .	٩٣٦١٤١٠ ٢٤	٦٢ - موانع العقاب .
١٤١٦٠٦٩٤ ٣٤٢٠٧	١١٢ ، ١١١ - اختلاس . ”جناية الاختلاس . أركانها“ ؟	٢٤٨٧	”الصمم والبكم ليس من حالات موانع العقاب أو تخفيف المسؤولية“
	”اعتبار مستخدمى الشركات التي تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة في مالها بنصيب ما	٢٤١٢٣	”عاهة العقل . عدم تطلبها فقد المصاب الإدراك والإرادة معا . توافرها بفقد أحدهما“
		٣٤٢٣٧	”مناط الإعفاء من العقاب في مجال تطبيق المادة المذكورة“ .

(تابع) قانون العقوبات

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
١٩٠٠، ١٤٢	١٣٣ - إهانة . "القصد الجنائي في جريمة إهانة موظف عمومي بالقول أو الإشارة"	٨٩، ٩٥، ٢٤٤	بأية صفة في حكم الموظفين في تطبيق جريمتي الرشوة والاختلاس .
١٥٠، ٢٤٣، ٣٤٢	٢١١، ٢١٥ - تزوير . "جريمة التزوير في الأوراق الرسمية . أركانها؟"	١١٣، ١١٣ مكرر - اختلاس . "اختلاف جريمة المادة ١١٣ مكرر عقوبات في أركانها وعناصرها والعقوبة المقررة لها عن الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٣"	
١٩٧، ٢٢٧، ٣٤٢	"جريمة التزوير في الأوراق العرفية . أركانها"	٢١١، ٣٤٢	١١٦ - مكررا (أ) جريمة الإضرار العمد .
٢٢٧، ٣٤٢	"جريمة استعمال الورقة المزورة . أركانها"	٩٤، ٢٤٤	١١٦ مكررا (ب) جريمة الإهمال الجسيم . "أركانها : خطأ جسيم . ضرر جسيم . رابطة سببية"
١٣، ١٤٦٠، ١٤٦٠	"إثبات التزوير والاستعمال"	٩٤، ٢٤٤	١/١٢٦ - تعذيب . "أركان جريمة التعذيب"
١٤٦٠	"التنازل عن السند المزور ممن تمسك به في الدعوى الجنائية . لا أثر له على وقوع جريمة التزوير أو الاستعمال"	١٩، ٢٢٤	

(تابع) قانون العقوبات

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
	٢/٢٣٤ - قتل عمد مقتن بجناية . ” شرط تغليظ العقاب عملا بالمادة المذكورة “ ١٣٢ ع ٢٤ ، ١٧٤ ع ٣٤		”وقف السر في دعوى التزوير أمام المحكمة المدنية طبقا للمادة ٢٨١ مرافعات . لا أثر له على جرمي — التزوير والاستعمال“ .
	”رفع الدعوى الجنائية بجناية قتل عمد مقتنة بجناية شروع في قتل . تضمنه حتما رفعها بالجناية المقتنة . عدم ثبوت الجناية الأصلية . للحكمة التصدي للجناية المقتنة والقضاء في موضوعها دون لفت نظر الدفاع“ . ٢٠٠ ع ٣٤	١٤٦٠ ٢٤٩٢ ١٤١٧ ٣٥٦١٧٦٥ ١٤٧٨ ١٤٣٥٦١٧٦٥ ٢٤٩٢٦٨٧ ١٧٤ ع ٣٤ ١٤٥	٢٣٠ - قتل عمد . ”قصد القتل . ماهيته ؟“ ٢٣٠ - ٢٣٢ - قتل عمد مع سبق الإصرار والترصد . ”سبق الإصرار . ماهيته ؟“ . ”الترصد“ . ”إثبات توافر ظرف سبق الإصرار يغني عن إثبات توافر ظرف الترصد“ .
	٣/٢٣٤ - قتل عمد مرتبط بجناية . ” شرط استحقاق العقوبة المنصوص عليها في المادة المذكورة “ . ١٧٠٦١٤٣٥ ٣٤ ع	٣٤٢٣٧	

(تابع) قانون العقوبات

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
	من ضربة أحدثها به المتهم يكون عاهة مستديمة“ .	١٥٢٦١٣٧ ٢٤١٥٤	٢٢٦ - ضرب أفضى إلى الموت .
١٤٤	”بيان مدى العاهة غير مؤثر في الحكم متى تحقق ثبوتها“ .	٢٤٩٩	”شرط مساءلة الجاني كفاعل أصلي في هذه الجريمة“ .
	”لا تلازم بين إحساس العين بالضوء وبين قدرتها على تمييز المرئيات“ .	١٤٧١ و ٦٢ و ٤٩	٢٣٨ - قتل خطأ .
١٤٦١	٢٤١ ، ٢٤٢ - ضرب	١١١٦٩٠	”خطأ . ضرر . رابطة سببية“ .
٢٤١٥٥	٢٤٤ - إصابة خطأ .	٢٤١٥١	”العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة المذكورة أخف من العقوبة المقررة في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٤٤ عقوبات“
١٤٧١	”عقوبة الجرح الخطأ أشد من تلك المقررة لجريمة ترك كلب بالطريق دون مقود أو كرامة“ .	٢٤٩٨	٢٤٠ - عاهة مستديمة . ”ماهيتها ؟ المقصود بعبارة يستحيل برؤها ؟“
٢٤٩٦	”العقوبة المقررة في الفقرة الأخيرة من المادة المذكورة أشد من العقوبة المنصوص عليها في المادة ٢٣٨/١ عقوبات“	٣٤١٩٩	”استئصال إحدى كليتي المجنى عليه بعد تمزقها
٢٤٩٨			

(تابع) قانون العقوبات

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
٢٤٥	القوة أو التهديد. تحقق هذا الركن بكافة صور انعدام الرضا لدى المجنى عليه. اندراج عاهة العقل في تلك الصور. .	٢٤٥، ١٥٢، ١٤٢ ٣٤١، ١٠٥	٢٤٥ وما بعدها - الدفاع الشرعي . "ماهيته؟" . "حق الدفاع الشرعي . عن النفس حدوده؟"
٣٠٢ - قذف . "القذف المستوجب للعقاب قانونا" . "كنه حسن النية في جريمة قذف الموظفين"	٣٠٢ - قذف . "القذف المستوجب للعقاب قانونا" . "كنه حسن النية في جريمة قذف الموظفين"	١٧٤، ١٩٠، ١٩٠ ٣٢٣، ٣٢١	"تقدير الوقائع التي يستتبع منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها . موضوعي" .
٣٠٥ - بلاغ كاذب . "أركان جريمة البلاغ الكاذب" .	٣٠٥ - بلاغ كاذب . "أركان جريمة البلاغ الكاذب" .	٢٤١، ١٠٥	"لا ارتباط بين تطبيق كل من المادتين ١٧٤، ٢٥١ عقوبات" .
٣١٦ - ظرف حمل السلاح في جنابة السرقة المعاقب عليها بالمادة المذكورة . شرط توافره ؟	٣١٦ - ظرف حمل السلاح في جنابة السرقة المعاقب عليها بالمادة المذكورة . شرط توافره ؟	٢٦٨، ٢٦٩، ١/٢٦٩ - هتك عرض . "تميز جنابة هتك العرض المنصوص عليها في المادة الأولى عن الجنحة المنصوص عليها في المادة الثانية بركن	٢٦٨، ٢٦٩، ١/٢٦٩ - هتك عرض . "تميز جنابة هتك العرض المنصوص عليها في المادة الأولى عن الجنحة المنصوص عليها في المادة الثانية بركن

(تابع) قانون العقوبات

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
١٤٦	”أفعال التفالس بالتقصير الجوازي ؟ طبيعة هذه الأفعال . جرائم غير عمدية“ .	٣٤٢٠٤	”تحديد وقت وقوع الحادث وإثبات ظرف حمل المتهمين للسلاح . أمر موضوعي“ .
	”بمجرد تسجيل حكم إشهار الإفلاس لا يصلح وحده دليلا على توفر العلم اليقيني بإشهار الإفلاس في الأحكام الجنائية“ .	٣٤١٥٦	٣١٧ - سرقة .
٣٤٢٠٢		٣٤١٦٨	”جريمة الشروع في سرقة . وجود المال فعلا . غير لازم لقيامها . ما دام أن نية الجاني قد اتجهت إلى ارتكاب السرقة“ .
	١/٣٣٥ - الجريمة المنصوص عليها في هذه المادة . شرط توافرها ؟		٣٢٣ - اختلاس أشياء محموزة .
٣٤٢٠٢			”جريمة اختلاس المحموزات لا تعتبر في حكم السرقة بالنسبة للظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر“ .
١٤٤٦	٣٣٦ - نصب .	١٤٧	
٢٤١١٤	”لأقيام لجريمة النصب إلا على الغش والاحتيال بطرق موجهة إلى المجنى عليه لخدعه وغشه“		٣٣١ - تفالس .

(تابع) قانون العقوبات

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
٣٤١٨٦ع	”دعوى التعويض عن إصدار شيك بدون رصيد . أركانها“ .		”التصرف في مال ثابت أو منقول ليس ملكا للتصرف ولا التصرف فيه (في مجال تطبيق المادة المذكورة) ليس قاصرا على مجرد التصرف بالبيع . شموله التصرفات الأخرى ومن بينها الرهن“ .
٢٤١٥٣ع	٣٤١ - جريمة تبديد المحجوزات : ”قيامها“ .	٣٤١٤ع	٣٣٧ - شيك بدون رصيد . ”القصد الجنائي“ .
١٩٤٤١٨٣ع ٢٢٢٨١٩٨ع ٣٤٢٢٤ع	جريمة خيانة الأمانة : ”أركانها ؟ القصد الجنائي فيها . متى يتحقق ؟ خلو الحكم من استظهاره . قصور“ .	١٠٥٥٠٠ ١٨٨٦١٤٦٣ع ١٨٦٢٤١٥٧ع ١٩٣٦١٨٨ع ٣٤٢١٣٦٢٠٩ع	تفالس حامل الشيك من الأسباب التي تخول للساحب المعارضة في صرف قيمته بغير حاجة إلى دعوى“ .
٣٤١٩٨ع	”يستوى في الوكالة - كسبب من الأسباب الواردة في المادة ٣٤١ على سبيل الحصر وجود المال المختلس لدى المتهم - أن تكون وليدة عقد أو يكون مصدرها القانون“ .	١٤٤٤ع	

(تابع) قانون العقوبات

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
٣٤١٧٩	٣٦١ - جريمة الإتلاف طبيعتها : عمدية . القصد الجنائي فيها . متى يتحقق ؟ .	٣٤١٩٤	”ميعاد سقوط جريمة خيانة الأمانة متى يبدأ ؟ “ .
٢٤١٠٦	٣٦٦ - نهب . ”أركان جريمة النهب“ .	١٤٥٨	٣٥٢ - المعدلة - قمار . ” شروط تطبيق هذه المادة ؟ “ .

دستور

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
٣٤٢٢٠	المادة ٤١ - ” للسلطة التنفيذية إصدار مراسيم لها قوة القانون في غيبة البرلمان . شرط ذلك ؟ “ .	٢٤١٦٤	٣٢ - من دستور سنة ١٩٥٦ . ” عدم استلزام هذه المادة أن تكون كل من الجريمة والعقوبة مقورة بقانون . حسبها أن تكون مقورة ببناء على قانون “ .

قانون المرافعات

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
١٤٦٠	٢٨١ - وقف السير في دعوى التزوير أمام المحكمة المدنية طبقا لهذه المادة لا أثر له على جرمية التزوير والاستعمال .	٣٤٢٤٦	١٢ - إعلان . ”إرفاق إيصال الخطاب الموصى عليه - الذى يرسله المحضر إلى المعلن إليه يخبره فيه بتسليم صورة الإعلان لجهة الإدارة - بأصل الإعلان غير واجب“

القانون المدنى

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
١٤٢١	إثباته بالكتابة إذا وجد نص يقضى بذلك	١٤٤١	٤٠ - تعريف الموطن .
١٩٤ ع ٣	٤٠٣ (١) - تقدير قيام المانع الأدبى . موضوعى .	١٤٤٩	١٦٣ - مسئولية تقصيرية
١٤٤٦	٥٤٩ - الصلح . ماهيته ؟	٣٤٢١٦	١/١٧٢ - دعوى مدنية . ”انقضاءها“ .
			٤٠٠ - جواز الإثبات بالبينه فيما كان يجب

(تابع) القانون المدني

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
٢٤٣٦ع	٦٥١ - مسؤولية مدنية : "مسئولية مالك البناء" "مسئولية المقاول" .	١٥١٤ع	٥٥٨ - تعريف الإيجار ؟ "الإنشاءات الجديدة في المبنى القديم . متى تعتبر مساكن جديدة لا تخضع لقانون الإيجارات الذي يخضع له المبنى القديم .
١٤٤٣ع	٦٧٤ - تعريف عقد العمل .		

قانون التجارة

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
١٤٦ع	١٩٨ - إعلان التوقف عن الدفع .	١٤٦ع	١١ - الدفاتر التي يلتزم التاجر بتحريرها .

قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
٢١٠، ٢٤١، ٥٥	أسباب الطعن : ”وضعها والتوقيع عليها وإيداعها“ .	٢٢٩، ١٩٦ ع	المواد ٣٠ وما بعدها من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض التقرير بالطعن :
٦٢٢٤، ٢١٩			حالات الطعن بالنقض : ”مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله“
٣٢٣٨، ٢٣٢ ع			
٦١٩، ٦٤٤ ع			
١١١، ١٢٢ ع	”ما لا يقبل منها“ .	١٤٦، ١١٤ ع	
١٤١، ١٥٨ ع		١٥، ١٦، ٢٣ ع	
٢٤٢، ٢٤٢ نقابات		٢٥، ٣٨، ٣١ ع	
٢٢٩، ٣٤ ع		٤١، ٤٣، ٤٨ ع	
١٤٣، ٢٨، ٣٩ ع	”ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام“	٥٢، ٦٥، ٦٩ ع	
١٣٤، ١٥٠ ع		٧٦، ٧٧ ع	
١٥٢، ١٦١ ع		٧٨، ١٤٢ ع	
٢٤٢، ١٦٩ ع		٨٥، ٨٦، ٩٢ ع	
٢٠٩، ٢٤٥ ع		١١٢، ١٢٤ ع	
٢٤ ع		١٢٥، ١٤٥ ع	
٢٠، ٣١ ع		١٤٩، ٢٤٢ ع	
٣٢، ٣٦ ع		٢٠١، ٢٠٥ ع	
٥٩، ٧٠ ع		٢١٣، ٢٤٧ ع	
١٣، ١٠٢ ع		٣٤ ع	
١٠٣، ١٥٣ ع		٣٩، ٤٩، ١٤٢ ع	
٢٤٣، ٢٤ ع		٨١، ٩٢ ع	
٢٤٤، ٣٤ ع		١٤٠، ١٥٣ ع	”المصلحة في الطعن“

(تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
	القانون ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية ”حذفه حظـر وقف التنفيذ الوارد بنص المادة ٦٦ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المعدلة بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٠ .	٤٨ ع ١ ٢٠٥ ٢٠٨ ٣٤	سلطة محكمة النقض : نقض الحكم وإعادة المحاكمة . أثره : محكمة الإحالة . ”اختصاصها“ :
١٤٢٩ ع		١١١ ع ٢	الطعن للمرة الثانية : ”الحكم في الطعن“ .
	٤ ، ١٤٤ ، ١٦٨ من قانون الأحكام العسكرية الصادر سنة ١٨٩٣ المعدل . ”مثال لتفتيش صحيح تطبيقا لقانون الأحكام العسكرية“ .	٢٣٦ ع ٣	١٠٤ ، ١٠٦ من القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية : ”الحظر المنصوص عليه في المادة ١٠٦ فيما يتعلق بإجراءات التحقيق أو رفع الدعوى التي تتخذ ضد القضاة . نطاقه ؟“ .
٣٤١٩٦ ع	القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإتجار فيها .	٢٣٢ ع ٣	القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٢ المعدل لبعض أحكام
٣٢ ، ٣٤ ٥١ ، ٥٠ ١٤٦٧ ع			

(تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
	المادة ٣٦ منه : ”عدم جواز إقامة الدعوى الجنائية على متعاطي المواد المخدرة الذي يتقدم من تلقاء نفسه للمصحة للعلاج“ ”قعودا لحكم عن استظهار حالة الإدمان لدى المتهم وتقدمه من تلقاء نفسه للعلاج وأثر ذلك على إعفائه من المسؤولية . قصور“.	٣٤٦٩ع ٣٤٢١٥ع	”جريمة إحراز أو حيازة المخدر . طبيعتها : جريمة مستمرة“ . ”القصد الجنائي في تلك الجريمة“ . ”الجلب في حكم القانون المذكور“ . ”تعديل المحكمة وصف التهمة من حيازة مخدر بقصد الاتجار إلى حيازته بغير قصد الاتجار أو التعاطي دون لفت نظر المتهم أو المدافع عنه . لا إخلال بحق الدفاع“
٢٤١٠٨ع	المادة ٣٨ منه : ”النقل في حكم هذه المادة هو فعل مادي لا ينطوي في ذاته على قصد خاص“ .	٢٤١٦١ع ، ٣٤١٦٩ع	المادة ٣٤ منه : ”الظرف المشدد في مجال تطبيق الفقرة الأخيرة من هذه المادة . متى يتوافر؟“ .
٣٤٢٣٤ع	المادة ٤٠ منه : ”جريمة التعدي المنصوص عليها في تلك المادة لا يلزم لقيامها توافر قصدا جنائيا خاصا . كفاية توافر القصد الجنائي العام“ .	٣٤٢٢٥ع	”إحراز المخدر بقصد الاتجار . واقعة مادية . تقديرها موضوعي“ .
٢٤١١٣ع		٣٤٢٣٤ع ، ٢٢٥ع	

(تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
	لسنة ١٩٥٨ في شأن الأسلحة والذخائر . ”حياسة طالب الترخيص للأسلحة المراد ترخيصها بقصد إجراءات استخراج الترخيص في صورته النهائية في صون من التأيم . ما دامت قد جرت بناء على تكليف من جهة الإدارة“ .	٣٤١٦٩	المادة ٤٦ منه : ”مدى اختصاص مأموري الضبط القضائي العاملين بإدارة مكافحة المخدرات وأقسامها وفروعها“ .
٣٤٢١٧	٧ (ب، و) ٣/٢٦٤ من القانون المذكور . ”الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٧ (ب) متى يتوافر؟“ .	١٤٢٣	المادة ٤٨ منه : ”حالات الإعفاء“ . ”الإعفاء المنصوص عليه في المادة المذكورة قاصر على العقوبات الواردة في المواد ٣٣، ٣٤، ٣٥“ .
٣٤٢٠٦	”شمول عبارة ”جرائم الاعتداء على النفس“ الواردة بالفقرة (ب) من المادة المذكورة كل صور الاعتداء على النفس وإن لم تبلغ حد اغتيال الحياة“ .	٣٤٢٢٤	المادة ٤٩ منه : الأشخاص الذين أسبغت عليهم هذه المادة صفة مأموري الضبطية القضائية .
٣٤٢٠٦		١٤٢٤	القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥

(تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
٣٤٢٤٢	سقطت بمضى المدة ، إلا إذا رد إلى المحكوم عليه اعتباره قضاء أو بحكم القانون“ .	٣٤١٨١	”عبارة (المشتبه فيهم) الواردة في الفقرة (و) من المادة ٧ شمولها كل من اتصف بالاشتباه طبقا لأحكام المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بشأن المتشردين والمشتبه فيهم . دخول المحكوم عليه بإنذاره بأن يسلك سلوكا مستقيما في عموم نص الفقرة السالفة البيان“ .
٣٤٢٣٩	”حيازة الأسلحة النارية بصفة مجردة مقصودة لذاتها معاقب عليها بعقوبة الجناية المنصوص عليها في المادة ٢٦“ .	١٤٢٨٠٧	”الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٢٦ من القانون المذكور“
١٤٢٥٠٢٢	”حيازة أو إحراز الأسلحة النارية أو أجزائها بقصد الاتجار أو الاستيراد أو الصنع أو الإصلاح معاقب عليها بعقوبة الجنحة المنصوص عليها في المادة ٢/٢٨“ .		”جواز اتخاذ الحكم الصادر بعقوبة أساسا لتوافر الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٢٦ ولو كانت العقوبة قد
	المادة ٣٠ من القانون المذكور : ”عقوبة المصادرة المنصوص عليها في تلك المادة . الغرض منها؟“		

(تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
	”سريان القيد الوارد بها بشأن عدم جواز الحكم بوقف التنفيذ على العقوبات المنصوص عليها في قرارى وزير التـمـوين رقمى ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقرار ١١٥ لسنة ١٩٤٩ و٩٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن استـخـراج الدقيق وصناعة الخبز“ .	٣٤١٢٤	”طبيعتها : عقوبة نوعية وجوب توقيعها مهما تكن العقوبة المقررة لما ترتب بـه جريمة حمل السلاح النارى من جرائم أخرى والحكم بها مع عقوبه الجريمة الأشد“ .
٨٢٤٢٠ (١) هيئة عامة ٣٤	المادة ٥٨ من القانون المذكور : ”مسئولية صاحب العمل ومسئولية مديره ؟“ .	٣٤١٧٢	”عدم جواز الحكم بعقوبة المصادرة فى مواجهة الغير حسن النية متى كان مرخصا له قانونا فى حيازة السلاح“ .
١٣٤٠١٤٥٤ ٢٤	”متى يصلح الغياب عذرا فى مجال تطبيق المادة المذكورة ؟“ .	٢٤١٠٧	المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ بشأن التـمـوين المعدل بالمرسوم بقانون ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ لمسالك السجلات .
٢٤١٣٥	القانون ٢٢٠ لسنة ١٩٦٣ المعدل للمادة ٢٥ من		المادة ٥٦ من القانون المذكور :

(تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
١٤٥٧	”مسئولية مدير المحل وصاحبه“ .		القرار الوزاري رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز .
٣٤١٦٥	١- من القرار بقانون ٢١٣ لسنة ١٩٦٠ في شأن تنظيم وتعبئة وتجارة الشاي . ”مناطق التائيم في جريمة بيع الشاي أو حيازته بقصد البيع ؟“ .	١٥٩ ع ٢	”على المتعهد بصنع خبز مخالف المواصفات المعتادة الحصول على ترخيص بذلك من وزارة التكوين والإحق عليه العقاب“ .
٢٤١٦٤	القانون ٢١ لسنة ١٩٥٧ في شأن تنظيم تجارة علف الحيوان وصناعته . مجاله وغايته ؟		٩ ١٥٦ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون ٢٨ لسنة ١٩٥٧ في شأن التسعيرة الجبرية وتحديد الأسعار .
	١ ١٧٦٦٥٦٥٦ من المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن الإصلاح الزراعي و ٣ و ٤ و ٥ من القانون ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المعدل لبعض أحكامه و ٢١ من القانون ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ .	٩٣ ١٤٦٦ ع ٢٤	”جريمة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة . قيامها ؟ وجوب مصادرة السلعة موضوع الجريمة“ .

(تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
١٤٨٠	عليه حكم الإيقاف المؤقت دون باقي مواده“ .	٢٤٨٥	عقوبة المصادرة المنصوص عليها في المادة ١٧/١ من القانون الأول . طبيعتها؟ لا محل للقضاء بها بعد أيلولة ملكية الأرض إلى الدولة بغير مقابل بمقتضى القانون الآخر .
١٤٨٠	”أصحاب الأعمال التجارية والصناعية الملزمون بتهيئة وحدات لمحو الأمية بين عمالهم على نققتهم“ .	٢٤٨٦	القانون ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ في شأن الملاهي . ”المحال التي ينطبق عليها وصف الملهى“ .
٢٤١٤٩	القانون ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ لمزاولة مهنة الصيدلة . ”تعريف مهنة الصيدلة“	١٤٥٦	القانون ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم السجون . ”تنفيذ أوامر الحبس الاحتياطي في السجون“
٢٤١٠٦	٣٦٢ من القانون ١٠ لسنة ١٩١٤ في شأن التجمهر . شروط قيام التجمهر قانونا ؟ مناطق العقاب على التجمهر وشرط تضامن المتجمهرين في المسؤولية عن الجرائم التي تقع تنفيذا للغرض منه .		١٨٠١ من القانون ١١٠ لسنة ١٩٤٤ في شأن مكافحة الأمية المعدل . ”نص المادة ١٨ من القانون هو الذى ورد

(تابع) قوازين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
	القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن المحاماة . المادة ٦ منه : ”وجوب حصول التقرير بالطعن في قرار لجنة قيد المحامين وإيداع الأسباب التي ينبنى عليها الطعن في الميعاد المحدد بالمادة المذكورة“		القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ في شأن العلامات والبيانات التجارية المعدل بالقانون ٥٦٩ لسنة ١٩٥٤ . المراد بالتقليد ؟ جريمة تقليد العلامة . العقاب عليها . شرطه ؟ أن يكون قد تم تسجيل العلامة وفقا للقانون .
(٢) نقابات ٣٤	المادة ٢/٨ منه : ”قرار لجنة قبول المحامين بإعادة قيد اسم المحامي بجدول المحامين المشتغلين لا يقرره مركزا قانونيا ذا أثر رجعي ، وإنما هو ينشئ له هذا المركز من يوم صدوره“	٩١٠١٤٤٥ ٢٤	تسجيل العلامة ركن في جريمة تقليدها أو استعمالها بسوء قصد . على الحكم استظهاره وإلا كان قاصرا .
(٣) نقابات ٣٤	المادة ١٨ منه : ”قصر الشارع ما يحسب من مدة التمرين أو	٢٤١٢٦	٤٣٦٤١ من القانون ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بنقابة الصحفيين . ”انتخاب مجلس النقابة والنقيب“.
		(١) نقابات ٢٤	

(تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
٣٤١٨١	المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ٤٥ بشأن المتشردين والمشتبه فيهم . ”مدلول عبارة المشتبه فيهم الواردة في الفقرة (و) من المادة السابعة من قانون الأسلحة والذخائر“ .	(٣) نقابات ٣٤	الاشتغال أمام المحاكم على مدى شغل وظيفة التدريس أو المعيد ذاتها دون ما يمثاتها في طبيعة العمل“ ”اتجاه الشارع إلى عدم احتساب مدة الاشتغال في الأعمال المتعبة نظيرة للقضاء أو الأعمال الفنية في مجلس الدولة أو النيابة أو إدارة قضايا الحكومة أو قسم قضايا الأوقاف إلا بعد صدور قرار من وزير العدل“ .
٢٤١٠٩	١ (و) من القانون ١٢٤ لسنة ١٩٤٩ في شأن الأحداث المشردين . ”تشرد الحدث ببياته عادة في الطرقات . من جرائم العادة . قعود الحكم عن استظهار توافر ركن العادة . قصور“ .	(٤) نقابات ٣٤	المادة ٢٦ منه : ”نص المادة المذكورة لا صلة له باحتساب مدد الأعمال القضائية والفنية التي عينتها المادة ١٨ سالفه الذكر“ .
	٢٤١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع الغش والتدليس المعدل بالقانون ٨٠ لسنة ١٩٦١	(٤) نقابات ٣٤	

(تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
٢٤٨٩	٧ من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ بالتزامات المرافق العامة . ”التزام شركة مياه الاسكندرية بتقديم كشوف وبيانات للدولة وبتفحص حساباتها“	١٢٥ ع ٢٤ ، ١٨٧ ع ٣٤	”صور الغش أو الشروع فيه التي تناولتها المادة الأولى“ . ”إعفاء التاجر المخالف من المسؤولية الجنائية عن جريمة الغش . شرطه ؟“ .
٢٤٨٩	القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ ”خضوع موظفي الشركات والجمعيات والهيئات الخاصة التي يصدر بتحديد قرار من رئيس الجمهورية لأحكام قانون النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية“ .	٢٤١٣١	القانون ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ في شأن نظام هيئة البوليس . ”طبيعته : قانون نظامي لا شأن له بأحكام الضبط القضائي التي تكفل قانون الإجراءات بتنظيمها“ .
٣٤٢٠١	٤ من مرسوم ١٩٥٣/٤/١٩ في شأن مواصفات التوابل . ”البيانات المشروط كتابتها على العبوات“ .	٢٤٩٥٦، ٨٩	القانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت . ”احتفاظ الشركة المؤممة بشكائها القانوني واستمرارها في مزاولة نشاطها“ .

(تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
	الجمارك فيما يتعلق بطلب اتخاذ الإجراءات في جريمة التهريب أو رفع الدعوى الجنائية . طبيعتها ؟ "توجيه الخطاب في المادة الرابعة من القانون المذكور إلى النيابة العامة دون غيرها من جهات الاستدلال ومنها مصلحة الجمارك" .	٣٤٢٢٠	المرسوم بقانون ١٨٢ لسنة ١٩٤٩ في شأن العملة الفضية الذي حل محله القانون ٣٠ لسنة ١٩٦٦ . "مدى دستورية هذا القانون" .
(١) هيئة هامة ٢٤		٣٤٢٢٠	"شروط توافر الجريمة المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون المذكور" .
١٠١ ٢٤ ٦ ١٩٥ ٣٤	"منح صفة مأموري الضبط القضائي إلى موظفي وعمال الجمارك أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم" . "سلطاتهم في تفتيش الأماكن والأشخاص" "مخبر الجمارك من مأموري الضبط القضائي بوصف		المواد ٦٤ و ٢٥ إلى ٣٠ من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ بأحكام التهريب الجمركي الذي حل محله القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - والمادة الأولى من القانون ٩ لسنة ١٩٥٥ في شأن منع تهريب البضائع . "ولاية مدير عام مصلحة

(تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
٢٤١١٥	التعويض. على المحكمة القضاء بها ما دامت تتعلق بشيء خارج بطبيعته عن دائرة التعامل. للمجنى عليه صفة في المطالبة بها كتعويض أمام درجات القضاء المختلفة في حال الحكم بالبراءة.	٣٤١٩٥	كونه موظفا في مدلول المادة ٦ من القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥. "تخطى الحدود الجمركية أو الحظر الجمركي بغير استيفاء الشروط التي نص عليها القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والحصول على الترخيص المطلوب من الجهة الإدارية المنوط بها منحه يعد جلبا محظورا".
٢٤١١٢	٦ من القانون ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة الدخان المعدل بالقانون ٧٩ لسنة ١٩٤٤ "المراد بالصانع أو التاجر أو صاحب الحانوت أو المخزن المخاطبين بأحكام هذا القانون" "مجرد حيازة الدخان المغشوش أو المخلوط جريمة في ذاته والمصادرة فيها وجوبية". مرسوم ١٩٤٧/٧/٧ بشأن رسم الإنتاج.	٣٤٢١٥	المادة ٤ من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ الذي حل محله القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ. "قيمة الدخان المهرب التي يحكم بها في حالة عدم ضبطه. طبيعتها: عقوبة تنطوي على عنصر

(تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
	”مريران القانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ على أجور الأماكن التي أنشئت بعد العمل بالقانون ٥٥ لسنة ١٩٥٨ ابتداء من الأجرة المستحقة عن الشهر التالي لتاريخ العمل بهذا القانون . ليس في ذلك أعمال للأثر الرجعى للقانون“		”التعويضات المنصوص عليها في هذا القانون . طبيعتها : تضمينات مدنية فضلا عن كونها جزاءات تأديبية تكمل العقوبات المقررة للجرائم الخاصة بهذا القانون . أثر ذلك“ ؟
١٤٢١	”الإنشاءات الجديدة في المبنى القديم . متى تعتبر مساكن جديدة لا تخضع لقانون الإيجارات الذى يخضع له المبنى القديم“	٢٤١٣٢	القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ في شأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين المعدل بالقانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ . المادتان ٥، ٢/٥ مكررا (٥) منه :
١٤١٥	المادة ٥ مكررا (٤) منه المضافة بالقانون ٥٥ لسنة ١٩٥٨ : ”دخول المباني التي بدئ في إنشائها قبل ١٢/٦/١٩٥٨	٢٤٢١	”للمستأجر إثبات الأجرة في هذا القانون بكافة طرق الإثبات“ . المادة ١/٥ مكررا (٥) منه :

(تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
٢٤٢١	نطاق تطبيق القانون الأول عن نطاق تطبيق القانون الثاني .	٢٤١٢٨	في نطاق تطبيق تلك المادة سواء أمدت للسكنى قبل أو بعد هذا التاريخ .
٢٤٢٣	١٩٠١٢ من القانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن حالة الطوارئ . ”عدم جواز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة في الجرائم التي تختص بنظرها في ظل أحكام القانون المذكور“	٢٤١١٨	القانون ٥٥ لسنة ١٩٥٨ إيجار أماكن . ”القصد الجناي في جريمة الامتناع عن تخفيض الأجرة“ .
١٤٤٣	القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ في شأن العمل . المادة ٢ منه : ”بواب المنزل يجري عليه حكم إلزام صاحب العمل بالتأمين عليه إلا إذا كان خادما لصاحب العمارة في منزله أو انسحب عليه وصف خادم المنزل حكما وغلبت عليه هذه الصفة“ .	٣٤٢٣٢	”مجال تطبيق هذا القانون والقانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١“ . القانون ١٦٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الإعفاءات من الضريبة على العقارات المبنية وخفض الإيجارات بمقدار الإعفاء . والقانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ في شأن خفض إيجارات الأماكن . اختلاف

(تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
١٤٣١، ٣٠	”مخالفة الالتزام بتوفير وسائل الإسعافات الطبية وعدم وضع لائحة النظام الأساسي في مكان ظاهر بالمؤسسة. لا تتعدد فيه الغرامة بقدر عدد العمال“ .	١٤٤٨	المواد ١٤، ١٦، ٢١٦، ٢٢٢، ٢٣٥ منه : ”مخالفة صاحب العمل لالتزامه بعدم تعيين عمال دون حصولهم على شهادة قيد من مكتب التوظيف والتخديم، لا تتعدد فيه الغرامة بقدر عدد العمال“ .
١٤٧٥	المادة ٦٧ منه : ”الإلزام بإعادة العامل المفصول بدون مبرر. وقوعه على عاتق صاحب العمل. المراد بصاحب العمل في خطاب الشارع؟“ .	٣٤١٧١	المادة ١٧ منه : ”مخالفة صاحب العمل لالتزامه بإرسال بيان مفصل بعدد موظفيه وعماله إلى مكتب التوظيف والتخديم المختص ، لا تتعدد فيه الغرامة بقدر عدد العمال“ .
٢٤٨١	المادة ٦٨ منه : ”إيداع لائحة النظام الأساسي مكتب العمل“ .	١٤٣٠	المادة ٦٥ منه : ”المراد بصاحب العمل في خطاب الشارع في قانون العمل؟“ .
١٤٧٦	المادة ٧٠ منه : ”التزامات رب العمل بالنسبة لأموال الغرامات التي تقتطع من العمال“ .		

(تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
	القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن التأمينات الاجتماعية . ”عدم انطباق أحكام هذا القانون على علاقة الجمعية التعاونية الصناعية لتجهيز وتقل اللحوم بأعضائها“ .	١٤٧٥	المادة ٧٦ منه : ”فسخ عقد العمل“ .
	المادة ٢ منه : ”عدم سرعان قانون التأمينات الاجتماعية على العمال الذين يستخدمون في أعمال عرضية مؤقتة إلا بالنسبة لتأمين إصابات العمل فحسب . المقصود بالأعمال العرضية المؤقتة ؟“ .	١٤٧٩	المادة ٢٠٩/٢ منه : ”وقف العمل“ .
٢٤١١٦		٣٤١٧٣	المادة ٢٣٥ منه : ”عدم جواز الحكم بوقف التنفيذ في العقوبات المالية طبقا لقانون العمل“ .
	المواد ١٨ ، ٤٥ ، ٧٣ ، ١٠٨ منه : ”وقوع الالتزامات التي فرضها قانون التأمينات الاجتماعية في تلك	١٤٢٢	المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي . المادتان ٢٨ ، ٥٢ منه : ”تهمة عدم توفير وسائل الرعاية الطبية . تعدد الغرامة فيها بقدر عدد العمال“ .
٣٤١٩٢		١٤٧٦	المادتان ٣٣ ، ٣٤ منه : ”الالتزامات رب العمل بالنسبة لأموال الغرامات التي تقتطع من العمال“

(تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
٢٤١٤٣	العمل الاستثمارات لهيئة التأمينات الاجتماعية لا تتعدد الغرامة فيها بقدر عدد العمال“	٢٤١٣٩	المواد على عاتق صاحب العمل . هذا الوصف في المخاطب به ركن في الجريمة التي قد تنسب إليه . سكوت الحكم عن بيان هذا الوصف . قصور“ .
٣٤١٨٢	المادة ١٣٤ منه : ”جريمة عدم أداء صاحب العمل الاشتراكات الشهرية للعاملين لديه إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية لا تتعدد فيها عقوبة الغرامة بقدر عدد العمال“ .	٣٤١٨٢	القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ في شأن التأمينات الاجتماعية . المادة ١١٤ منه : ”الالتزام الملقى على صاحب العمل بتعليق الشهادة الدالة على سداد اشتراكه في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية في محل العمل . خلو القانون من النص على تجريمه“ .
١٤١٨	٨٦١ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٥٨ والقانون ١٠٢ لسنة ١٩٦٢ . ”المنشآت الصناعية الملزمة برفع أجور عمالها إلى الحد الأدنى للأجور“ .		المادة ١/١٢٦ منه : ”جريمة عدم تقديم صاحب

(تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
٣٤٢٣٦	القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ في شأن تقسيم الأراضي المعدة للبناء . "بمجال تطبيقه ؟" .	١٤٧٧	القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٠ الملغى بالقانون ٩٣ لسنة ١٩٦٢ . مجارى عامة .
١٤١١	المادة ١ منه : "التقسيم . تعريفه ؟ الشروط اللازمة لإسباغ وصف التقسيم على الأرض ؟" .	١٤١٤	١٨ ، ٥٠ من المرسوم بقانون ١٢٩ لسنة ١٩٥٢ بأحكام الولاية على المال . مهمة المشرف ؟
١٤١١	الحكم بالإدانة في جريمة إنشاء تقسيم مخالف لأحكام القانون أو إقامة بناء على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها . شرط محمته ؟	١٤٣٨ ، ٣٧	١/٢ من القانون ١١٨ لسنة ١٩٥٠ بفرض خدمات اجتماعية وصحية على بعض ملاك الأراضي الزراعية . "جريمة إقامة عزبة بدون ترخيص . جريمة وقتية"
	٨ ، ١ من القانون ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٢٨٩ لسنة ١٩٥٦ ٧ ، ١ من القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١	١٤٣٨	"القانون ٦٩ لسنة ١٩٣٣ لم يكن مجرم فعل إنشاء العزبة بدون ترخيص أو يرتب له عقوبة خاصة" .

(تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
٣٤٢٣٦	”العقوبة المقررة لحرمة إقامة بناء بدون ترخيص لا يقع على جانب طريق عام أو خاص ؟“	١٤١٢	”متى يعد البناء آيلا للسقوط في حكم المادة الأولى من القانون الأول ؟“
	١/١ من القانون ٢٩ لسنة ١٩٦٦		”الغرامة المنصوص عليها في المادة ٧ من القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ طبيعتها ؟“
	”عدم جواز الحكم بإزالة أو هدم أو تصحيح الأبنية والأعمال التي تمت بالمخالفة لأحكام القوانين ٥٢ لسنة ١٩٤٠ ، ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٤٥ لسنة ١٩٦٢ ، ٥٥ لسنة ١٩٦٤ وذلك من تاريخ نفاذها حتى العمل بالقانون ٢٩ لسنة ١٩٦٦“	١٤١٢	”العقوبة التكميلية المنصوص عليها في المادة ٨ من القانون ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ . التنصيص عليها في الحكم رهن بقيام موجبها فعلا وقت صدوره.“
٣٤٢٣٦		١٤٧٣	١ ، ١١ ، ١٦ ، ٢١ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢

قرارات وأوامر جمهورية

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
٢٤٩٥٦٨٩	المادة الأولى من اللائحة : سريان قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية على عمال وموظفي تلك الشركات واعتبار هذا النظام جزءا متما لعقد العمل . القرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ بإصدار لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة . "خضوعهم لأحكام القوانين والنظم السارية على موظفى الدولة" .	٢٤٨٩	القرار الجمهورى الصادر فى ٢٤ مايو سنة ١٩٥٨ بالترخيص لشركة مياه الاسكندرية بالعمل كشركة مساهمة تدار عن طريق مجلس إدارتها القرار الجمهورى رقم ١٤٥٦ لسنة ١٩٥٩ . خضوع مستخدمى شركة مياه الاسكندرية لأحكام قانون النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية .
٢٤٩٥٦٨٩	القرار الجمهورى رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة . إلحاق شركة أوتوبيس المنوفية بالمؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلى .	٢٤٨٩	القرارين الجمهوريين رقمى ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ و ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة .
٢٤٩٥			

(تابع) قرارات وأوامر جمهورية

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
٣٤٢٣٣	القرار رقم ١٢١٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن إنهاء حالة الطوارئ	٣٤٢٣٣	الأمر رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن تحديد الجرائم التي تختص محاكم أمن الدولة بنظرها

قرارات وزارية

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
٣٤٢٣٠	قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز المعدل بالقرارين ١٠٩ لسنة ١٩٥٩ ، ٢٢٠ لسنة ١٩٦٣ . المادة ٢ منه : مدى مسؤولية أصحاب المطاحن عن تنقية الحبوب قبل طحنها من المواد الغريبة الضارة وغير الضارة ؟	١٤٥٤	وزارة التموين : ٣٧فقرة أخيرة من القرار الوزاري رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز المعدل بالقرار رقم ١٠٩ لسنة ١٩٥٩ ”مسئولية مدير المحل وصاحبه“.

(تابع) قرارات وزارية

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
٢٤١٥٩	جريمة صنع خبز مخالف للوصفات المعتادة . قيامها ؟ المادة ٣١ منه : عدم التسامح في وزن الخبز الشامي بسبب الحفاف في جميع الأحوال .		المادتان ٣٨٤٢٠ منه : سريان القيد الوارد في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالمرسوم بقانون ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ بشأن عدم جواز الحكم بوقف التنفيذ على العقوبات المنصوص عليها في القرار المذكور . المواد ٢٤٨ ، ٢٨٦ ، ٢٩٦ منه .
٢٤١٦٣	جريمة صناعة خبز أقل من الوزن القانوني . قيامها ؟	٢٤٨ ، (١) هيئة عامة ٣٤	جريمة بيع خبز ناقص الوزن أو بسعر يزيد على السعر المقرر . قيامها ؟
٢٤١٠٧	٣ من قرار وزير التموين رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٦ و ١ ، ٣ / ١ من قرار وزير التموين رقم ١١ لسنة ١٩٥٣ . إمسك السجلات .	٣٤٢٢٢	المادة ٢٥ منه : على المتعهد بصنع خبز مخالف للواصفات المعتادة الحصول على ترخيص بذلك من وزارة التموين وإلا حق عليه العقاب .
٢٤١٢٥	١٠ ، ٩ ، ٦ ، ٥ من قرار وزير التموين رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٢ في شأن تعبئة وتجارة الشاي والبن .		

(تابع) قرارات وزارية

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
	قرار وزير الداخلية رقم ١١٥ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقرار ١٥ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تنظيم مصلحة الأمن العام وفروعها . طبيعته :	٢٤١٦٥	” مناطق التأثيم فى جريمة بيع الشاى أو حيازته بقصد البيع “ . قرار وزير التموين رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم تداول علف الحيوان المصنوع . مجاله وغايته ؟ صدوره بمقتضى التفويض التشريعى المخول له بموجب المادة الأولى من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين . وزارة الداخلية :
٢٤١٣١	قرار نظامى لا شأن له بأحكام الضبط القضائى التي تكفل قانون الإجراءات بتنظيمها . ١ من قرار وزير الداخلية رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٢ بإنشاء مكاتب فرعية لحماية الأحداث وتحديد اختصاصهم . ” اختصاص ضباط مكاتب حماية الأحداث “ .	٢٤١٦٤	القرار رقم ٧٩ لسنة ١٩٦١ باللائحة الداخلية للسجون . ” تنفيذ أوامر الحبس الإحتياطى فى السجون “
٣٤١٦٦		١٤٥٦	

(تابع) قرارات وزارية

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
١٤٧٦	بالقرارين ٨ ، ٦ ، ٩ لسنة ١٩٥٦ والقرار رقم ١٤٩ لسنة ١٩٥٩ ”التزامات رب العمل بالنسبة لأموال الغامات التي تقتطع من العمال“ وزارة الثقافة والإرشاد القومي :	١٤٧٥	وزارة العمل : ٤ من القرار الوزاري ٦٩ لسنة ١٩٦٢ المعدل بالقرار ١٠٧ لسنة ١٩٦٣ . ”الأشخاص المنوط بهم إصدار القرارات التأديبية“ . ٨ ، ٧ ، ٦ من القرار المذكور . ”وجوب عرض أمر العامل على اللجنة الثلاثية قبل إصدار قرار نهائي بفصله أو فسخ عقده . قرار هذه اللجنة غير ملزم للمنشأة“ . وزارة الشؤون الاجتماعية :
(١) نقابات ٢٤	١٥ من القرار الوزاري رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٥ باعتاد اللائحة الداخلية لنقابة الصحفيين . انتخاب مجلس النقابة والنقيب . وزارة التجارة :	١٤٧٥	٢ ، ٢ ، ١ مكررا ، ٥ من القرار الوزاري رقم ٣ لسنة ١٩٥٦ الذي حل محل القرار الصادر في ١٨ / ٤ / ١٩٥٣ والمعدل
٣٤٢٠١	قرار وزير التجارة رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٤ ببيان كيفية كتابة البيانات على صوات التوابل .		

أوامر عسكرية

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
٢٤١٠٥	الجيش لا يخاطب النبابة العامة، ولا يقيد حقها في مباشرة سلطاتها .		مجموعة الأوامر العسكرية لسنة ١٩٥٧ . النص الوارد بها الذي يقضى بلزوم حضور مندوب من البوليس الحربي عند القبض أو التحقيق أو التفتيش الذي تباشره السلطات المدنية مع رجال
١٤٧٧	الأمر العسكري رقم ٣٨٦ بتقرير بعض الفروض والتكليف صونا للصحة العامة الذي استمر العمل به بمقتضى المرسوم بقانون ١٠٨ لسنة ١٩٤٥		

لوائح

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
١٤٤٣	لائحة الخدامين الصادرة بقرار وزير الداخلية في ٨/١١/١٩١٦ المعدلة "تعريف الخادم" .	١٤١٣	٣٦١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . "إعلام شرعى . إثبات عكس ما ورد به" .

(تابع) لوائح

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
٢٤٨٩	سريان قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية على عمال وموظفي تلك الشركات واعتبار هذا النظام جزءا متما لعقد العمل .	(١) نقابات ٢٤	١٤ من اللائحة الداخلية لنقابة الصحفيين المصدق عليها من نائب رئيس الوزراء للثقافة والإرشاد القومي . انتخاب مجلس النقابة والنقيب .
٢٤٨٩	لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة الصادر بها القرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ .	٢٤٨٦	لائحة التيارات الصادر بها قرار وزير الداخلية في ١٢/٧/١٩٦٢ وقرار قومسيون بلدى اسكندرية في ٢٠/٧/١٩٥٤ المحال التي ينطبق عليها وصف الملهى ؟
٢٤٨٩	خضوع هؤلاء الموظفين والعمال لأحكام القوانين والنظم السارية على موظفي الدولة .		لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بهما القرار الجمهوري رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ والقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ .
٣٤١٩٥	”مخبر الجمارك من مأموري الضبط النضائي بوصف كونه موظفا في مدلول المادة ٦ من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥“ .		

موضوعات فهرس الأحكام

الصادرة من الهيئة العامة للمواد الجزائية

ومن الدائرة الجزائية وصفحاته

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
	أسباب الإباحة وموانع العقاب ٤٠		(١)
٤٣	استئناف	١٠	اتفاق
٤٨	استجواب	١١	إتلاف
٤٩	إستيفاف	١١	إثبات
٤٩	اشتباه	١٧	إجراءات
٥٠	إشتراك	١٨	إجراءات المحاكمة
٥٠	إصابة خطأ	٢٩	إحالة
٥١	إصلاح زراعى	٢٩	أحداث مشردون
٥١	اعتراف	٣٠	أحكام عسكرية
٥٢	إعلام شرعى	٣٠	أحوال شخصية
٥٢	إعلان	٣٠	إختصاص
٥٣	إفلاس	٣٣	إختلاس أشياء محجوزة
٥٣	إقتران	٣٣	إختلاس أموال أميرية
٥٤	إكراه		إخفاء أشياء متحصلة
٥٤	التماس إعادة النظر	٣٥	من جريمة
	امتناع عن بيع سلعة	٣٥	إخفاء أشياء مسروقة
٥٥	مسعرة	٣٦	إرتباط

(ب)

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٧١	ترصد	٥٦	امتناع عن تخفيض أجرة...
٧١	تزوير	٥٨	أمر إحالة
٧٤	تسعير جبرى	٥٩	أمر بالألا وجه
٧٥	تشرذ	٥٩	أمر حفظ
٧٥	تصد	٥٩	أمن دولة
٧٦	تعد	٥٩	انتخاب
٧٦	تعذيب	٦٠	إهانة
٧٧	تعويض	٦٠	إهمال جسيم
٧٩	تفالس بالتقصير	٦٢	أوراق رسمية
٨٠	تفتيش	٦٢	إيجار أماكن
٨٧	تقرير التلخيص		(ب)
٨٨	تقسيم	٦٢	باعث
٨٩	تقليد	٦٣	بطلان
٨٩	تلبس	٦٤	بلاغ كاذب
٩١٤٣	تموين	٦٤	بناء
٩٥٤٣	تهريب جمركى		(ت)
	(ج)	٦٦	تأمينات اجتماعية
٩٨	جريمة	٦٨	تبديد
١٠٨	جلب	٦٨	تجهز
١٠٨٤٤	جمارك	٦٩	تحقيق
١٠٩	جنون		

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
١٧٦	رد القضاة... ..		(ح)
١٧٧	رسم إنتاج	١٠٩٦٥	حكم
١٧٧	رشوة... ..		(خ)
	(س)		
١٧٩	سبق إصرار	١٤٢	خبرة
١٨٠	سجلات	١٤٣	خبز
١٨٠	سجون... ..	١٤٤	خدمة عسكرية
١٨١	سرقة... ..	١٤٤	خطأ
١٨٢	سلاح... ..	١٤٥	خيانة أمانة
	(ش)		(د)
١٨٦	شاي	١٤٧	دخان
١٨٧	شركات	١٤٨٦٥	دعوى جنائية... ..
١٨٨	شروع... ..	١٥٤	دعوى مباشرة... ..
١٨٨	شريك	١٥٥	دعوى مدنية
١٨٩	شهادة سلبية	١٦٠	دفاع
١٨٩	شهود... ..	١٧٠	دفاع شرعي
١٨٩	شيك بدون رصيد	١٧٠	دفوع
	(ص)		(ر)
١٩٣٦٧	صحافة... ..	١٧٤	رابطة سببية
١٩٤	صلح	١٧٥	رد اعتبار... ..

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٢٢٤	عملة فضية	١٩٤	صورية
٢٢٤	عود	١٩٤	صيادلة
	(غ)		(ض)
٢٢٤	غش	١٩٥	ضرائب
	(ف)	١٩٥	ضرب أفضى إلى الموت ...
٢٢٦	فاعل أصلى	١٩٧	ضرر
	(ق)		(ط)
٢٢٦٦٦	فانون	١٩٧	طعن
٢٢٩	قبض		(ظ)
٢٣١	قتل خطأ	١٩٨	ظروف مخففة
٢٣٣	قتل عمد	١٩٩	ظروف مشددة
٢٣٦	قذف		(ع)
٢٣٧	قرارات وزارية	٢٠٢	عامة عقلية
٢٣٧	قصد احتمالى	٢٠٣	عامة مستديمة
٢٣٧	قصد جنائى	٢٠٤	عزب
٢٤٠	قضاء	٢٠٤	عقد
٢٤١	قمح	٢٠٤٦٥	عقوبة
٢٤١	قمار	٢١٧	علامة تجارية
٢٤١	قوة الأمر المقضى	٢١٨	عمل

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(ك)		مستشار الإحالة	٢٦٤
كلاب	٢٤٢	مشرف	٢٦٥
		مصادرة	٢٦٥
(م)		مضاهاة	٢٦٧
		معارضة	٢٦٨
مؤسسة عامة	٢٤٣	مفرقات	٢٧١
مأمورو الضبط القضائي ...	٢٤٣	مكافحة أمية	٢٧٢
مبان	٢٤٩	ملاهي	٢٧٢
مجارى	٢٤٩	مواد مخدرة	٢٧٢
محكمة	٢٤٩	موانع العقاب	٢٧٨
محال عامة	٢٤٩	موطن	٢٧٨
محاماة	٨	موظفون	٢٧٨
محركات رسمية	٢٥٠	(ن)	
محضر الجلسة	٢٥٠	نصب	٢٨٠
محكمة استئنافية	٢٥١	نظام عام	٢٨١
محكمة الإحالة	٢٥٤	نقابات	٢٨٢
محكمة الأحداث	٢٥٤	نقض	٢٨٢
محكمة الجنايات	٢٥٤	نهب	٣٠١
محكمة الموضوع	٢٥٧	نيابة عامة	٣٠١
مستولية جنائية	٢٦٠		
مستولية مدنية	٢٦٣		

(و)

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(هـ)		(و)	
هتك	٣٠٣	وصف التهمة	٣٠٥
هدم	٣٠٤	وصى	٣٠٩
		وكالة	٣٠٩
		ولاية على المال	٣٠٩

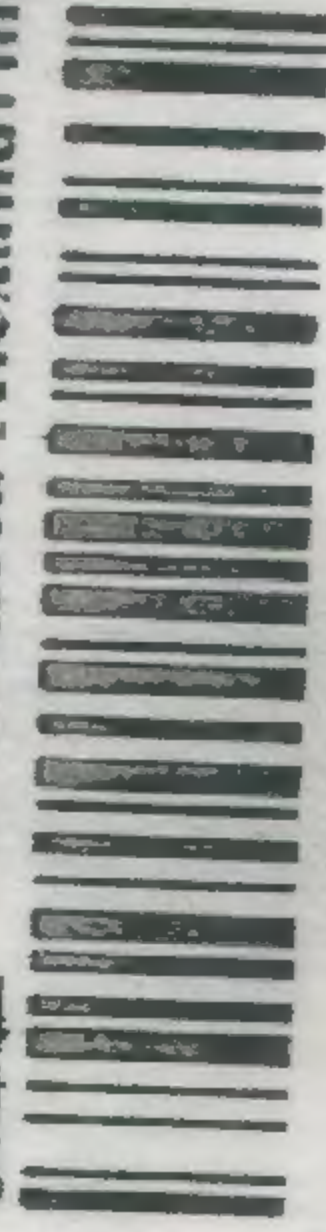
تصويبات

الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٩٠٦	١٧	سلام	غلام
٩٠٩	١٤	ببطلان	بطلان
٩٣٣	١٧	إبدائه	إبدائه
٩٦٥	١٣	برائتهم	برائتهم
٩٧١	١٦	لب	يسلب
٩٨٣	١١	العمل عن الشهادة	العمل الشهادة
٩٨٨	١٦	لفضائه	لفضائه
١٠٥٣	١٦	عل	على
١٠٥٩	٧	بتنصيبها	بتنصيبهما
١١٢٢	٢٥	الذكره	المذكرة
١١٣٣	٧	لـ	له
١٢٠٨	٦	هو مما يصدر	هو بما يصدر

طبع بالهيئة العامة
لشئون المطابع الأميرية بالقاهرة



Bibliotheca Alexandrina



0536722